

كلام في البيع • البيع بنعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي
 مثل ان يقول احد ما بعته والاخر اشترى به لان البيع انشاء وتصرف في الانشاء
 يعترف بالشرع والموضوع للاختصاص فداستعمل فيه فينعقد به ولا يحتاج بلفظين
 احد ما لفظ الماضي والاخر لفظ المستقبل بخلاف النكاح وقد مر الفرق هناك
 وقوله رضى بكذا واعطيتك بكذا وهذه بكذا في معنى قوله بعته واشترى به
 لا به يودي معناه والمعنى هو المعتبر في هذه العقود ولهذا بنعقد بالتعاطي في
 البيع والتخصيص هو المستحب لتحقيق المراضاة قال • واذا اوجب احد المتعاقدين
 البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده وهذا خيار القبول لانه لو لم
 يثبت له الخيار يلزمه حكم البيع من غير رضاه واذا لم يثبت الحكم يكون قبول
 الآخر للموجب ان يرجع عنه مخلوه عن ابطال حق الغير وانما اجتدا الى الحق
 المجلس لان المجلس جامع للمتنفقات فاعتبرت ما عاته ساعة واحدة وقعا
 للعسر ونحفيقا ليس والكتاب كالمخطاب وكذا الار سال حتى اعتبر مجلس بلوغ
 الكتاب واطل الرماله وليس له ان يقبل في بعض المبيع ولا ان يقبل المشتري
 بعض الثمن لعدم رضاء الاخر بثمنه الصغفه • الا اذا بين ثمن كل واحد لانه
 صفقات معني • وابها فام عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب لان القيام
 دليل الاعراض والرجوع وله ذلك على ما ذكرناه واذا حصل الايجاب والقبول
 لزم البيع ولا خيار او احد منهما الا من عيب او عدم روية وقال الشافعي رده
 يثبت لكل واحد منهما خيار ليس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار

ولنا ان الوكيل
 في النكاح صغير
 وصغير والنماذج
 في المحنوق دون
 التعبير ولا يرجع
 المحنوق اليه

مخلوه عن ابطال
 حق الغير

ما لم يلقوا من قبلهم ابطال حق الغير فلا يجوز له ان يبيع بماله منقول على
 غير النور وفيه اشارة اليه فانهما متبايعان حالة المباشرة بينهما او احتمله
 فحصل عليه وللتفرق فيه يفرق الانواع ثلثة . والا عواض الشاؤن والاحتياج
 الي معرفة مقدار ما في جهه ان البيع لان بالاشارة كفاية في التعريف والجهالة
 الوصفية لا تنفي عن المازعة . والثقلان المطلقة لا يصح الا ان يكون
 معروفة القدر . فان كان التسليم واجب بالعقد وهذه الجهالة مفضية
الى المازعة فيمتنع التسليم والتسليم وكل جهالة مذكورة فيقته يمنع التسليم
مداها . قال . ويجوز ان يبيع بشئ حال وموكل اذا كان الاجل معلوما
 لا مطلق قوله يعني واحل الله البيع وعنه عليه السلام انه اشترى من يهودي
 شيئا الى اجل ورعته ورعه ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان الجهالة فيه
 مانعة من التسليم الواجب العقد فكذا يطلابه به في لرب المدة وهذا تسليم
في بيعه حال . ومن اطلق التسليم في البيع كان على غالب نقد البلدانه المتعارفة
 . فبيد التحريم للجواز فيصرف اليه . فان كانت النطود مختلفة مالم يبيع فاسد . لا
ان يبين احدهما اذا كان الكل في الزواج سواء . لان الجهالة مفضية الى
 المازعة لان ترفع الجهالة بالبيان او يكون احدهما اغلب واروج فحينئذ يصرح
 فيه تحريم للجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المالة فان كانت سواء فيها كالتامني
 والتماني والنصر في اليوم بصرقته ولا اختلاف بين العدالي بشرطاته جاز
 البيع . انما ان اسر الد . مكرهه اقلوا بصرقته الى ما قدره من امي نوع كان
 له لا يمانع منه . اختلاف في المالية قال . ويجوز بيع الطعام والمكسب مكانة
 في المازعة . انما اذا باعه . ان كان جنسه لنوره عم اذا اختلف النوعان فيبيعوا
 كيف شئوا بعد ان يكون بينهما باء . انما اذا باعه . ان كان جنسه لماله
 من احتمال الزوجه . انما اذا باعه . ان كان جنسه لماله . انما اذا باعه . ان كان جنسه لماله .
 جهالة القيمة قال . انما اذا باعه . ان كان جنسه لماله . انما اذا باعه . ان كان جنسه لماله .
 لا يصرح مقدار . لان الجهالة لا تنفي عن المازعة الى المازعة ماله . انما اذا باعه . ان كان جنسه لماله .

[illegible]

[illegible]

الثاني بأخذه بتسوية له وقال أبو يوسف في النخلة إذا أخذها باحد طرفي
أرضه وفي الثاني بعكسها أن شاء وقال محمد في الأول بثلث عشرة ونصف
أرشاء وفي الثاني تسعة ونصف واختير لأن من ضرورة مقابل الدراع
بالدراهم مائة البصيص نصفه لصبري عليه حكمه ولا يلحقه يوسف أنه
لما افترس الدراع بيد كل ذراع بمنزلة ثوب على خنجر ولا بد ان يفسد
والثاني حقيقته أن الدراع ويبع في الأصل وإنما أخذ حكم القدار بالثمن وهو
مفيد بالدراع بعدد عدده مما إذا حكمه إلى الأصل وقيل في الأصل الذي
لا يتفاوت حكمه لا يطيب المنته تربي ما أدهى المشروط لانه بمنزلة الموزون
حيث لا يفرضه الأصل وعلى هذا فالو يجوز بيع ذراع منه فقه
قال ومن باع دار أدخل بقاء ما في البيع وإن لم يسمه لأن أصله
من الأرض والعرف ولا يمتنع به اتصال فرا يكون تبعه له
ومن باع أرض دخل ما فيها من النخيل والشجر وإن لم يسمه لانه متصل به للقرار
فأشبه البناء ولا بد من حل الدرع في بيع الأرض إلا بالتسمية لانه متصل به
للفصل مشابهة لبيع النخيل فيه ومن باع نخلا أو شجرا قيد ثمره فهي للبايع
إلا أن يشترط المبتاع لقوله عليه السلام من اشترى أرضا فيها ثمر فالثمر
للمبتاع إلا أن يشترط المبتاع ولا بد من اتصال وإن كان خلفه فهو للقطع لا للبقاء
كما كان في ذراع وبما أن للمبتاع أن يقطعها وسلم المبيع وكذا إذا كان فيها زرع لأن
الثمار تخرج من مشغول مما لا يملك تسليمه عليه فخر بقاءه وتسليمه كما إذا كان
فيها ماء وما لا يملكه حتى يذوق حتى يظهر صلاح الثمر ويستجسد الزرع لأن
الواجب انما هو التمسك المعتاد وفي العادة أن لا يقطع كذلك وصار كما
إذا انقضت مدة الإجازة وفي الأرض زرع فلها فناءك التسليم واجب أيضا
حتى يترك باجروا لم العوض تسليمه للعوض ولا فرق بين مملوك كان الثمر
نساء له في قيمة أو لم يكن في المبيع ويكون في السالمين للمبتاع أن لا يبيعه يجوز
في اسم الروايتين على ما تبين ولا بد من حل في بيع الشجر من غير ذكره وأما

[illegible]

على الجاذبة والبطيخ والخلص ان يشتري الاصول ~~التي~~ الزيادة على ملكه
 فالمرء لا يجوز ان يبيع ~~شئ~~ يستثنى مبيعاً اطلاقاً معلوماً الا لما لك ربه
 لان الباقي بعد ما يستثناء ~~شئ~~ مجهول بخلاف ما اذا استثنى فخللاً معيناً من الباقي
 معلوماً بالاشارة ان قالوا اهدروا به الحسن وهو قول الطحاوي وهو ما على
 ظاهر الرواية ينبغي ان يجوز ان الاصل ان ما يجوز ايراد الحكم عليه بانفراد
 يجوز استثناءه من العقد ويصح فميز من صيرة جائز فكذا استثنى ~~شئ~~ بخلاف
 استثناء الحمل والطراف الحيوان لانه لا يجوز بيعه فكذا استثنى به * ويجوز
 بيع الحنطة في منبها والبذلي في فشره وكذا الارز والسمسم وقال الشافعي
 انه لا يجوز بيع البذلي الا بخضر وكذا الجوز واللوز والفسق في بشيرة
 الا ان غنسه ولده في بيع السنبلة فولان وعندنا يجوز ذلك كله
 انه ان ايسر عليه مستور بما لا منفعة له فيه فاشبه تراب الصاغة اذا بيع
 بجنسه ولنا ما روي عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع ثمر النخل حتى
 يذمي وعن بيع السنبلة حتى يبيض وبمن العانة ولا له حب منتفع به فيجوز
 بيعه في سنبلة ~~تأخر~~ والجماع كونه مالا متفقوماً بخلاف تراب الصاغة لانه
 انما لا يجوز بيعه بجنسه لا احتمال الربو احتي لوباعه بخلاف جنسه جاز وفي
 مسألتنا لوباعه بجنسه لا يجوز ايضا لشبهة الربو لانه لا بد مني لدرما في السنبلة
 * ومن باع دار دخل في المبيع مفااتيغ اغلاها لانه يدخل فيه الاغلاق لانها مركبة
 فيها للبناء والمفتاح يدخل في بيع الغلق من غير تسمية لانه بمنزلة بعض منه
 اذ لا يتفهم به بدونه قال * واجرة الخيال وناقد الثمن غلي البائع اما الكيل فلا
 بد منه للتسليم وهو محلي البائع ومعني هذا اذا بيع مكابله وكذا اجرة الودان
 والزراع والحداد وما النقد فالمدكور رواه ابن كثر من محمد بن النضر
 يكون بعد التسليم الا يري انه يكون بعد الوزن والبائع هو المحتاج اليه ليميز
 ما تضمن به حقه من غيره او يعرف المعيب ليرده وفي رواية ابن سماعة عنه
 حاشي المشتري لانه يحتاج اليه تسليمه المجيد المنقذ والمجود تعرف بالنقد كما

• رتب الغدر بالوذن فيكون عليه • وأجرة وزن النسي على المشتري بما يمتنع
 أنه هو المحتاج إلى تسليم الثمن وبالوزن التحقق التعليم • ومن باع مبلغه
 بتمن قليل للمشتري ادفع الثمن أو لا لأن حق المشتري تعين في المبيع فيقدم
 دفع الثمن ليتعزز حق البائع بالفهر لما أنه لا يتعين بالنعم من تعينه للمساواة
 ومن باع مبلغه بجمعة أو تمنا بتمن قليل لهما سلمهما متساويين لا يتعين وعنده
 فلا حاجة إلى تقديم أحد مائتي الدفع نادى ————— بغير الشرط • طحايز
 في البيع للبايع والمشتري ولهما اختيار ثلثة أيام فماد ونها والاصل فيه مذهب ابن
 ابن منقذ بن عمرو والأصاري كان يضمن في البياعات فغل له النسي يوم إذا باع
 فغل لا خلافة ولي الخيار ثلثة أيام ولا يجوز أكثر منها عند أبي حنيفة وهو
 ولا يزور الشافعي ولا يجوز إذا مضى مدة معلومة بعد بث ابن عمرو
 أنه إذا باع خيار في البيع إلى شهرين أو أكثر أو ما يشاء الحاجة إلى التروي ليندفع
 الثمن وقد تمس الحاجة إلى الأكثر فصار كالتأجيل في البيع • منقذ بن
 ابن المنصور يخالف مقتضى العقد وهو الزوم وإنما يجوز نادى بخلاف القيلس بما
 روينا من النسي فيقتصر على المدة المذكورة فيه وانقضت الزيادة إلا أنه إذا كان
 من الثلث جاز عند أبي حنيفة خلافاً للزوم من الزمان أن عند فاسداً
 فلا يندفع • وأما إذا مضى المفسد قبل ته راء • جود • كما إذا باع
 بالرقم أو أجمعه في المجلس وكان الفساد باعتبار اليوم الرابع فماد الخيار قبل
 ذلك لم ينصل المفسد بالعقد ولهذا قيل إن العقد يفسد بمعنى حر من اليوم
 الرابع وقيل يندفع فاسداً ثم يرتفع الفساد بخلاف الشرط وهذا على الوجه
 الأول • ولو اشترى على أنه إن لم يندفع الثمن إلى ثلثة أيام فلا بيع بينهما جاز
 وإلى أربعة أيام لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجوز إلى أربعة أيام
 أو أكثر فإن يندفع في الثلث جاز في قولهم جميعاً والاصل فيه أن هذا معنى
 اشتراط الخيار إذا كانت مستمرة إلى النفساء عند عدم العقد فحرز عن المما
 طاة في الفسخ فيكون ملحقاً به وقد مر أبو حنيفة على أصله في المبحث به ونفي

والتي الزيادة على الثلث وكذا المشتري يوصف اخذ في الاصل
بالا لود في هذا بالها في وفي هذه المسئلة ليس اخذ في مال زفر وعوانه
بيع خرط فيه اذ قال بائنه لتعلقها بالشرط واشتراط المبيع ما فيه مفسد
لا اشتراط الفاسد اذ لي ووجه الاستحسان ما بيننا لال وخيار البائع المبيع خرج
المبيع عن ملكه لان تمام هذا السبب بالمرضاة ولا يتم المبيع ولهذا
ينفذ عتقه ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع فلو قبضه
المشتري بملك في يده في مدة الخيار ضمنه بالقيمة لان البيع بفسخ ماله لاله
لانه كان موفوا ولا نفاذ بدون المحل قبضي مقبوضا في يده على يوم الشراء
وليه القيمة ولو ملك في هذا البائع انفسح البيع فلا شيء على المشتري اعتبارا
بالصحيح المطلق وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع لان
المبيع في جانب الآخر لازم وعدلان الخيار انما يمنع خروج البديل عن ملك
منه الخيار لانه شرع نظرا له دون الاخر قال الا ان المشتري لا يملكه
عند ابي حنيفة ره ولا يملكه لانه لما خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في
ملك المشتري يكون زائلا الى مالك ولا عهد لنا به في الشرع ولا يبي حنيفة
ره انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بانه يدخل المبيع في ملكه لا يمتنع
البذلان في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا اصل له في الشرع لان المعاوضة
يفتضي المساواة ولان الخيار شرع نظرا للمشتري ليشتري فيطلب على المصلحة
لو ثبت الملك بما يعتق عليه من غير اختياره بان كان فريبه قبضت النظر قال فان
مالك في يده ملك بالثمن وكذا اذا دخله عيب بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع
ورجعه الشرع انه اذا دخله عيب بمتنع الرد والهلاك لا يعري عن مقداره عيب
فهلك والعقد فدا يترجم فيلزمه الثمن بخلاف ما تقدم لان بدول العيب
لا يمتنع الرد حكما لخيار البائع فيهلك العقد موثوق قال ومن اشترى اسواقه
على انه بالخيار ثلثة ايام لم يشهد النكاح لانه لم يملكها لاله من الخيار وان
وليها لانه يرد هالان الوطي بحكم النكاح الا اذا كانت بكون الوطي

بنقصها وهذا عند أبي حنيفة ولما قصد النكاح لانه ملكها وان وطئها لم يزد ما
 لان وطئها ملك الميسر فيمتنع الرد وان كانت ثيبا ولو لم يملكه لكانت احوالها كلها تبقي
 علي وقوع الملك للمشتري بقرط الخيار وعدمه منها حتى لا يشتري علي المشتري
 اذا كان في يده في مدة الخيار وسناعتفه اذا كان المشتري حلفوا لان ملكه عبدا
 فهو حر فملا نحره فقال ان اشترى به فهو حر لانه يبيع كالمشتري لانه في بعد الشراء
 فيسقط الخيار ومنها ان حيف المشتري في المدة لا يجزئ هذا من
 الا سقرا به عنده وعند مما يجزي ولوردت بحكم الخيار الى البايع
 لا يجب عليه الا سقرا به عنده وعند مما يجب اذا ردت بعد القبض وملكها اذا
 ولدت المشتري في المدة بالنكاح لا تصير ام ولد له ففسد بخلافها وما منها اذا
 قبض المشتري المبيع باذن البايع ثم اودعه عند البايع فذلك في يده في المدة
 ملك من مال البايع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك عنده وعند مما من
 ما ان المشتري لصحة الايداع باعتبار لهما الملك ومنها لو كان المشتري عبدا
 ما دون له فابراؤه البايع من الثمن في المدة في خياره عنده لان الرد امتناع
 عن التملك والمادون له عليه وعند مما بطل خياره لانه لا ملكه كان الرد منه
 فملكها بغير موافق وهو ليس من امته وسنأ اذا اشترى ذمي من ذمي محررا
 سلمى انه بالخيار ثم اسلم بطل الخيار عنده مما لانه ملكها فلا يملك رد ما وهو مسلم
 وعنده بطل البيع لانه لم يملكها فلا يملكها باسقاط الخيار بعده وهو مسلم
 هـ قال ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في المدة وله ان يجزئ ان اجاز به بغير
 حضرة صاحبه جاز وان فسخ لم يجز الا ان يكون الاخر حاضرا عند أبي حنيفة
 ومحمد ولان ابو يوسف يجوز وهو قول الشافعي والشرط هو العظم وانما كني
 بالتحضر لانه له ان يسلط علي الفسخ من جهة صاحبه فلا يملك علي علمه
 كالا جازة ولهذا ان يشترط رضاه وصار كالوكيل بالبيع ولهما انه تصرف في حق
 الغير وهو العقد بالرفع ولا يعزى عن المضرة لانه تمساده يعتمد تمام البيع
 السابق فله فيلزمه غرامة الفدية بالهلكة فيها اذا كان الخيار للبايع او لا

او لا يطلب مسلفه مشترى فاما الثاني فانه لا يجوز ان لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 على صاحبه وصار كقول الموكل فكل ان لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 مستطوع وكيف يقال ذلك وصاحبه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 المستطوع ولو كان فسخ في حال فسخه صاحبه وبطله في المدة ثم ان القسم بمصون
 العلم به ولو بطله بعد مضي المدة ثم العقد بمضي المدة قبل الفسخ فان واذا ما
 من له الخيار بطل خياره وان ينتقل الي ورثته وقال الشافعي يورث عنه لانه
 حق لازم ثابت في البيع فيجري فيه الارث كغيرها العيب والتعيين ولنا ان الخيار
 ليس الا مشيئة وارادة ولا يتصور انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال بخلافه
 بخيار العيب لان المورث استحق المبيع سليما فكذا الوارث اما نفس الخيار
 لا يورثه واما خيار التعيين بشعبه للوارث بعد اءلا اختلاط ملكه بملك الغير
 لان يورث الخيار فان ومن اشترى شيئا وشروط الخيار لغيره فانهما اجاز جان
 وانهما نفذ انتفض واصل هذا ان اشترى الخيار لغيره جاز ان استعسنا وتوفي
 الفيا في الاجور وهو لول وفور لان الخيار من موجب العقد واجكامه فلا يتجوز
 اشتراطه لغيره كاشتراط الثمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير العاقد
 لا يثبت الا بطريق النيابة عن العاقد فيقدر الخيار له انقضاء ثم يجعل هو نائبها
 عنه تصحيم التصرفه وعند ذلك يكون لكل واحد منهما الخيار فانهما اجاز جان
 وانهما نفذ انتفض • ولو اجاز احد هما وفسخ الاخر يعتبر السابق لوجوده
 في زمان لا يزامه فيه غيره ولو خرج الكلامان منهما معا يعتبر تصرف العاقد
 في رواية وتصرف الفاسخ في اخرى وجه الاول ان تصرف العاقد اقوى لان
 النائب يستفيد الولاية منه وجه الثاني ان الفسخ اقوى لان الخيار يفسخ الفسخ
 والمفسوخ لا يلحقه الا جازة ولما سلك كل واحد منهما التصرفات لم ينعنا بخلاف
 المتصرف ولول الاول فلول محمده والثاني فلول ابني يوسفه واستخرج ذلك
 معا او اباح الوكيل من رجل والموكل من غيره معا فمحمده يعتبر فيه تصرف
 الموكل او ابو يوسفه يعتبر لهما قال • ومن باع عبد بن بالقصد رده على انه

بالخيار في احدى ما قلناه ايام فالبيع فاسد وان باع كل واحد منهما شخص ما به
 على انه بالخيار في احدى ما بعينه جاز البيع في المصلحة على اربعة
 اوجه احدها ان لا يفصل الثمن ولا بعين الذي فيه الخيار
 وموارد الاختلاف في الكتاب وفساده لجهالة المبيع والجمع لان
 الذي فيه الخيار كالمخرج عن العقد اذ العقد مع المبيع لا ينفك
 في حق الحكم فبقي الداخل فيه احدى ما هو غير معلوم والوجه الثاني ان
 يفصل الثمن وبعين الذي فيه الخيار وهو المذكور ثانيا في الكتاب وانما حاز
 لان المبيع معلوم والثمن معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار وان كان
 غرطا لا تعذره في الاخر ولكن هذا غير مفسد للعقد لكونه محلا للبيع كما اذا
 جمع بين من ومدير والتالف ان يفصل ولا بعين والرابع ان بعين ولا يفصل
 فالعقد فاسد في الوجهين اما لجهالة المبيع او لجهالة الثمن ومن اشترى ثوبين
 على ان يأخذ ايهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلثة ايام فهو حاز وكذا ثلثة
 فان كانت اربعة اثواب فالبيع فاسد والقياس ان يفسد البيع في الكلي لجهالة
 المبيع وهو قول زفر والشافعي وجه الاستحسان ان شرع الخيار للحاجة
 الى دفع الغبن ليختار ما هو الارفق والا وفق والحاجة الى هذا النوع من
 البيع متحقة لانه يحتاج الى اختيار من يثق به او اختيار من يشتره لاجله
 ولا يمكنه الباع من الحمل اليه الا بالبيع فكان في معنى ما ورد به الشرع
 ضميران هذه الحاجة تدفع بالثلاث لوجود الجيد والوسط والردي فيها والجهالة
 لا تنفي الى المنازعة في الثلث لتعيين من له الخيار وكذا في الاربع لان
 الحاجة اليها غير متحقة والرخصة ثبوتها بالحاجة وكون الجهالة غير متفنية
 الى المنازعة فلا تنسب باحدهما فيل يشترط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع
 خيار التعيين وهو المذكور في المجموع الصغير وفيل لا يشترطه والمذكور في المجموع
 الكبير فيكون ذكره على هذا الاعتبار واما لا شرطا اذ لم يذكر خيار الشرط لا بد من
 ثوبين في خيار التعيين بالثلاث عنده وبمدة معلومة ابتها كانت عند هاتم ذكر

ذكر في بعض النسخ اشترى ثوبين وولي ثوبين وهو الصحيح لان
 النسخ في المحقة احد مبادئ الامر ان الاول يجوز استعاره ملك احدهما
 او تعجب ثوبه البيع بيمينه وتعين الاخر لا مائة لا متبايع به بالتعجب
 ولو ملكا معا لم يزمه نصف لمن كل واحد منهما البيع ولو كان مائة
 فيهما واو كان يمينه خيار الشرط له ان يرد هما جميعا ولو مات من الخيار قبل ان يرد
 ان يرد احدهما لان الباقي خيار التعيين للاختلاط ولهذا لا يتوقف في
 حق الوارث واما خيار الشرط لا يورث ولد ذكرناه من قبل قال ومن
 اشترى دارا على انه بالخيار في بيعه دار اخرى الى جنبها فاعدها بالشفعة فهو
 رضا لان طلب الشفعة يدل على اختياره المثلث فيها لانه ما ثبت الا لدفع
 ضرر الجوار و ذلك بالاستدانة فيتضمن ذلك سقوط الخيار ما بقا عليه فيثبت
 الملك من وقت الشراء فينبغي ان الجوار كان ثابتا وهذا التقدير يحتاج الى ما ذهب
 اليه حنفية رد خاصة قال اذا اشترى الرجلان غلاما على انهما بالخيار ففرضي
 احدهما طيس لاخر ان يرد عند ابي حنيفة رد ولا لاله ان يرد وعلني
 هذا ان كان خيار العيب وخيار الرد به لانه ان اثبات الخيار لهما اثباته لكل
 واحد منهما فلا يسقط باسقاط صاحبه لما فيه من ابطال حقه وله ان المبيع خرج
 عن ملكه غير معيب بعيب الشركة فلورده احد بالرد معيبا به وفيه الزام
 ضروري ابد وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضاء يرد احدهما لتصور
 اجتهادهما على الرد قال ومن باع عبدا على انه خيارا وكاتب وكان بخلافه
 فاشترى بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن واشتبه ترك لان هذا وصف
 مرغوب فيه فيستحق بالعقد بالشرط ثم فواته بوجوب التخيير لانه ما رضي به
 دونه وهذا يرجع الى اختلاف النوع لقلته التفاوت في الاغراض فلا يفسد العقد
 بعد به بمنزلة وصف الذكورة والاثنية في النسيجات وصار كفوات وصف
 السلامة واذا اخذه اخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يثبت بها شيء من الثمن
 لكونها نابعة في العقد على ما امرت به خيار الرد به ومن

اشترى شيئاً لم يرد به فالبيع. وإذا اختار اذ اراد ان شاء خذته بجميع الله
وانشاء رده وقال الشافعي رده لا يصح العقد أصلاً لأن المبيع مجهول ولما لو لم
 هم من اشترى شيئاً لم يرد به فله الخيار اذ اراد ان شاء خذته بجميع الله
 لا يقتضي ان المنازعة لانه لو لم يوافقه يرد به فصار كجهل المبيع فله ان يرد
 المشار اليه وكان قال رضيتم ثم رآه له ان يرد به لأن المبيع بالروية
 لما رويته فلا يثبت قبلها وحق الفسخ قبل الروية بحكم ان العقد يبرأ
 لا بمقتضى التحدث ولأن الرضاء بالشئ قبل العلم بامتناعه لا يتحقق بغير
 قوله رضيتم قبل الروية بخلاف قوله ردديت ومن باع ماله يرد فلا حد
 له وكان ابو حنيفة رده يقول او لا له الخيار باعتبار ان خيار العيب وخيار
 الشرط وهذا لان لزوم العقد بتمام الرضاء والادوية لا يتحقق ذلك الا بالعلم
 باوصاف المبيع وذلك بالروية فلم يكن الباع راغباً بالزوال ووجه الرجوع
 اليه انه معلق بالشراء ما روي فلا يثبت رده وروي ان عثمان بن عفان رده
بأنه اراد بالبصرة من طلحة بن عبيد الله رده فقبل لطلحة الدين فقبل اي
 الخيار لا يثبت ما لم ارده فقبل عثمان الدين فقبل اي الخيار لا يثبت
 ما لم ارده فحكمما بينهما جابر بن مطعم رده بأنه اراد بالبصرة وكان ذلك ان حضر
 من العتبات بأنه اراد بالبصرة فقبل اي الخيار لا يثبت ما لم ارده فقبل عثمان
 وما يبطل خيار الشرط من عيب او تصرف يبطل خيار الروية ثم ان كان تصرفاً
 لا يمكن رده كانه عتاق والتدبير او تصرفاً واجباً حلالاً كالمبيع المطلق والرهن
 والاجارة يبطله قبل الروية رده ما لا نه لما لم تعذر الفسخ بطل الخيار وان كان
 تصرفاً لا يوجب حقاللغير مع بشرط الخيار والمساومة والبيعة من غير تسليم
 لا يبطله قبل الروية لانه لا يبرأ على صريح الرضاء وبطله بعد الروية لانه
 دلالة الرضاء ومن نظر الى وجه البصرة او ظاهر الثوب مطوناً او ان رده
 التجارة او الي وجهه الالة وكفلها فلا خيار له والا صل في هذا ان رده بجميع
 المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفي بروية ما بدل على الممل بالمسود ولو

ولا بد من كل في البيع اشياء فلكل لا يتفاوت احادها في الوزن وعلا لامتة ان
يعرض بالتموذج بحيث يتغير برونه واحد منها الا اذا كان اثنان ارباء مبادي
فحينئذ يكون لكل خيار وان كان يتفاوت احاده كالشباب والدواب والبهائم من رونة
كل واحد منها ويجوز ان يبيع من هذا الغنم فيما ذكره الكرخي رونة واحدة ويبيع من
ان يكون مثل الشاة الفينة لكونها متفاربة اذا ثبت عند الغنم ان النظر الي
وجه انصبة كاف لانه يعرف وصف البقية لانه مكمل يعرض بالتموذج وكذا
النظر الي ظاهر الثوب مما يعلم منه البقية الا اذا كان الي طيه ما يكون ما قصودا
كموضع العلم والوجه هو المقصود في الادمي وهو الكفل في الدواب فيعتبر
رونه المقصود ولا يعتبر رونة غيره ما وشرط بعضهم رونة الغنم والاول
هو المروني عن ابي يوسف رونة وفي شاة الفينة لا بد من المسح لان المقصود هو
اللحم يعرف به وفي شاة الفينة لا بد من رونة الفرس وفيما يطعم لا بد من
الدون لا بد من ذلك هو المعروف للمقصود واذا اراد من الدار فلا يخلو له ان امر
بشاهدين وكتبا وكذلك اذا اراد خارج الدار او ابي اشجار البستان من خارج فبعضه
زفره لا بد من دخول داخل البيوت والاصح ان جواب الكتاب على فاق فبعضه
من الابنية فان دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم فلا بد من الدخول
في داخل الدار للتفاوت والنظر الي الظاهر لا يرفع العلم بالداخل فالرنة ونظر
الوكيل كنظر المشتري حتى لا يردده الا من عيب ولا يكون نظر الرسول كنظر المشتري
وهذا عند ابي حنيفة وقالهما سواء وله ان يردده قال ربه معناه الوكيل بالغيب
فاما الوكيل بالشراء فروبته تسقط الخيار بالاجماع لهما انه توكل بالغيب دون
اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به وصار اختيار العيب والشرط والاسقاط
لصد اوله ان الغيب نوعان تام وهو ان يغيبه وهو براء وفاقص وهو ان يغيبه مستورا
وهذا لان تمامه بتمام الصفقة ولا تتم مع بقاء خيار الرونة والموكل ملكه
بنوعيه فكذلك الوكيل لا يملك التوكيل واذا فبضه مستورا انتهت التوكيل بالنافع
منه فلا يملك اسقاطه فصد بعد ذلك بخلاف خيار العيب لانه لا يمتنع تمام

الصفقة فيتم القبض مع بقائه وخيار الشرط على هذا الخلاف ولو سلم فالموكل
 لا يملك التام منه فانه لا يسقط بقبضه لان الاختيار وبين المقصود بالاختيار يكون
 بعده مذكرا لا ملكه وخياره لا يملك الرضا لانه لا يملك شيئا وانما الى حلق
 الرضا واحد لا يملك القبض اذا كان رسول في البيع وبيع الاصيل وبيع الحاضر
 وله ان خيار الاستعانة لا يملك الاستعانة لا يملك الاستعانة لا يملك الاستعانة
 خياره فحسبه لم يبيع اذا كان يعرف بالجنس وبشبهه اذا كان يعرف بالاسم وبذوقه
 اذا كان يعرف بالدوق كما في البصير ولا يسقط خياره في العفا حتى يوصف
 ان كان الوصف بنام مقام الروبة كما في السلم وعن ابي يوسف ردا او مائة
 في مائة او كان البصير الراد فاما في حصة سقط خياره لان التشبيه مقام مقام الصفقة
 في موضع * العجز كغيره بل كانا اشتمل على مقام مقام الشراء في حق او غرض
 في الصلوة * واجراء الموصى مقام المخلوق في حق من لا شعر له في السمج * وان
 الجنين ره بوكيل * كبلان في البيع وبراء وهذا شبه بقول ابي حنيفة * دلالة
 الوكيل روبة الموكل على ما مر آنفا * ومن راي احد الثمنين في السلم يراه
 اذ خرج اياه ان يرد ما لان روبة احد مما لا تكون روبة الاخر للتفاوت في
 اشيائهم في خياره فيما لم يرد ثم لا يرد روبة له روبة مما كمالا يكون فلو بنا
 للمدعي ان الامام وهذا لان الصفقة لا تتم مع خيار الروبة قبل القبض وبعده
 وانما يتحقق من الرضا بغير انشاء ولا رضا ويكون فستخرج من الاصل * ومن مات
 وله خيار الرضا في الاختيار لانه لا يجري فيه الارث عندنا وقد ذكرناه في خيار
 الشرط * ومن راي شيئا ما اعتراه بعد مدة فأن كان على الصفة التي رآه فلا خيار له
 ما عدا ما يراه وضاف فاحل له بالروبة السابقة وبفواته ثبت الخيار به
 وان لا يراه ايد مرفوعة لعدم الرضا به * وان وجدته متغيرا فله الخيار لان ذلك
 وانما ترفع ماله بارصافه فكأنه امر بردد وان اختلفا في التغير فانقول قوله
 مع ان التغير حادثة بسبب لزوم ظاهر الا اذا بعدت المدة على ما ذكروا لان
 التغير بعد الاستعانة بخلاف ما اذا اختلفا في الروبة لانها امر حادث والمستحب

والمشتري ينكره والبول قوله • ومن اشترى عذق زكي في السوق فباع منه ثوباً أو عوداً
ولم يجد له عيباً أو برد شيئاً منها إلا من عيب وكذا للخيار الشرط لا يعتذر الرد فيها
• من ملكه وفي رد ما يفي بقرينة الصفقة فلا يلتزم لأن ما أراد الرد به
والشرط بمنعاً عما هو محال على العيب لأن الصفقة تتم مع غير العيب
بعد القبض وإن كان لا تتم له بله وفيه وضع المسئلة فلزم عدا الية بسبب هو
فهي من خيار الرد به كذا إذا ذكره بعض الأئمة السرخسي رده وعن أبي يوسف رده
إله لا يعود بعد سقوطه كخيار الشرط وعليه يعتمد القذوري باب
• هذا العيب • وإذا باع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار إنشاء أخذ
الجميع الثمن وإنشاء رده لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلعة فلو أنه
تصير كذا يتصور بلزوم ما لا يرضى به وليس له أن يمسكه بها أخذ النصفان لأن
الرد صاف لا ينالها شيء من الثمن في مجرد العقد ولا أنه لم يرض بجزأه عن
ملكه بل من المسمى يتصور رده ودفع الضرر عن المشتري ممكن بالرد بدون
قصوره والمراد عيب كان عند البائع وأمر به المشتري عند البيع ولا عند القبض
لأن ذلك رده به • وكل ما أوجب بينهما الثمن في عادة التجار فهو عيب لأن
الضرر بينهما بالمائة وذلك بانقراض التهمة والرجوع في معرفته عرف أهله
• والباقي والبول في الغرض والسرقة في الصغير عيب ما لم يبلغ فإذا بلغ
فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ ومعناه إذا ظهر عند البائع في
مغرة ثم حدث عيب عند المشتري في مغرة برده لأنه عين ذلك وإن حدث
بعنه أو غيره لم يرد له لأنه غير مبرور وهذا لأن عيب هذه الأشياء يختلف بالمعنى
والكبر والبول في الغرائس في الصغير أضعف المثانة ويعيب الكبر له أو في
باطنه وإن بان في المعرف بحسب اللعب والسرقة لظنة المبالاة ومما بعد الكبر
النجس في الباطن والمراد من الصغير من يفعل فاما الذي لا يفعل فهو ضال لا يبق
فلا يثبت عيبه وإن الجنون في الصغير عيب إذا وقع في الصغير في يد البائع
ثم عاوده في يد المشتري فهو من الكبر برده لأنه عين الأول إذا سبب في الحالين

متحد وهو ساد المعدل و اجب معناه انه لا يشترط المعاودة في هذا المشتري
 لان الله تعالى لا رعى ازالته وان كان قل ما يؤول فلا بد من المعاودة فللموعدة
 والمضرد والذفر عيب في التجارة لان المعصود فيكون الاستمرار
 ومعايدان به وليس عيب في الغلام لان المعصود الاستعداد ولا يخلان به
 الا ان يكون من داء لان الداء عيب والزنا وولد الزنا عيب في التجارة ودون
 من لان نخل بالمقصود في التجارة وهو الاستمرار وطلب الولد لا يخل
 بالمقصود في الغلام وهو الاستعداد الا ان يكون الزنا عادة له علي ما قالوا وان
 اتباعه من نخل بالخدمة والكفر عيب فيهما لان طبع الكفار تنفر عن صحته
 ولانه يمتنع صرفه في بعض الكفار اب فتختل الرغبة فلو اشتراه علي انه كافر
 فوجده مسلما لا يرد لانه زوال العيب وصد الشافعي رد يرد فلو كان
 التجار به بالغة لا تخفى اوصى مسماحة به عيب لان ارتفاع الدم واستمراره
 هلاكة الداء ويعتد في الارباع التي غابت البلوغ وهو واسع في رد
 هنادي حنيقة ردو يعرف ذلك بقول الامم غير اذا انضم اليه فكل البايع لعل
 الفسر وبعده وهو الصحيح • واذا حدث عند المشتري عيب فاطلع علي عيب
 عند البائع فله ان يرجع بالنظران ولا يرد المبيع لان في الرد اضرارا بالبائع
 لانه يخرج عن ما كان • او يعود معا فامتنع ولا بد من دفع الضرر عنه فتعدن
 الى جوع بالنظران • وان يرضي البائع ان ياحله بعيبه لانه رضي بالضرر • ومن
 اشترى ثوبا فقطعته جرح به عيبا يرجع بالعيب لانه امتنع الرد بالقطع فانه
 عيب حادث • فان قال البائع انفسه كذا لك كان له ذلك لان الامتناع لم ينفذ
 وقد رضى به فان ناعه المشتري لم يرجع بشيء لان الرد غير ممتنع به بناء
 البائع فيصير هو بالبيع حابسا للمدعي فلا يرجع بالمقصان • فان قطع البائع
 وخاطه ارضه امر اوليت السوق بمن امر اطع علي عيب رجع به بانه
 لا امتناع الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه الي الفسخ في الاصل • وانما لا يها
 لانك عنه ولا وجه اليه معها لان الزيادة ليست بمبيعة فامتنع اصلا • وليس

وليس للبائع ان يأخذه لان الامتناع تحقق الشرع لا يحل له ان يراجع المشتري
 بغير اذن من القاضي. **باب في بيع العيب** بالقبول لان الرد ممتنع اصلا قبله لا يكون بالبيع
 حائلا للبيع. **باب في بيع العيب** من قبل المالك ان من اشترى ثوبا فافطحه ليا سألوا عن العيب
 وخافه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان * ولو كان الولد كبير ارجع لان
 التملك اصل في الاول قبل الخطأ وفي الثاني بعده بالتسليم اليه لانه
 من اشترى عند افاغته ما مات عند ثم اطلع على عيب رجع بنفسه انما
 لما الموت لان الملك ينتهي به والامتناع حكمي لا يفعله واما الاثنان فالغالب
 فيه ان لا يرجع لان الامتناع يفعله فما ركا لفضل وفي الاستحسان يرجع لان
 العتق انهاء الملك لا ادمى ما خلن في الاصل محلا للملك واما يثبت الملك
 فيجبوا الى الاعتاق فكان انهاء وما ركا لموت وهذا ان الشئ يتفرق بانتهاء
 فيجب كان الملك باق والرد متعذر **باب في بيع العيب** الاستيلاء بمنزلة لانه بعد
 النقل **باب في بيع العيب** بالمال لا امر الحكمي وان اعتقه على مال لم يرجع بشئ لانه
 ليس بذمة وحس المدك خمس المدك وعن ابي حنيفة رده انه يرجع لانه انهاء
 الملك وان كان بعوض فان قتل المشتري العبد وكان طعاما فاكله لم يرجع بشئ
 عند ابي حنيفة رده اما القتل فالمدكور ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رده
 رجع لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم ونهاية فما ركا لموت حنف
 انه فيكون انهاء وجه الظاهر ان القتل لا يوجد الا مضمونا ردا لها بسقط الضمان
 ههنا باعتبار الملك فيصير كالمستفيد به عوضا بخلاف الا عتاق لانه لا يوجد
 الضمان لانه ماله كاعتاق المعسر عبد مشترك * واما الاكل فجلي بخلافه
 فعندهما يرجع وعند لا يرجع استحسانا وعلى هذا الخلاف لفساد البس الثوب
 حتى تحرق لهما انه صنع في المبيع ما يفسد بشرائه وعتاد فعله فيه فاشبه
 الا عتاق وله انه تعذر الرد بفعل مضمون منه في الاشياء شبه البيع والقتل
 ولا معتبر بكونه مفصودا الا ترى ان البيع يفسد بالشراء ثم هو بمنع
 الرجوع وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك في البيع يفسد بالشراء ثم هو بمنع

لان الطعام كالحق في حصار كبيع البعض وعندهما انه يرجع بنصفان العيب
 في الكل وعنده ما به يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض ومن اشترى بضاً وبطعاماً
 او قضاء او خياراً او جوزاً فكسره فوجده فاسداً فان امره ينتفع به يرجع بالثلث منه
 لانه ليس بهما كان البيع باطلاً ولا يعتبر في التجوز صلاح الفهره على ما قلنا
 لان ما لينه باعتبار اللب وان كان ينتفع به منع نساؤه لم يرد له لان الكسر عيب
 حادث ولكنه يرجع بنصفان العيب دفعا للضرر بفقد المكان وقال الشافعي يرد
 يرد لان الكسر بتسليطه فلما التسليط على الكسر في ملك المشتري لا في ملك
 فصار كما اذا كان ثوباً فلفظه ولو وجد البعض فاسداً وهو وكيل حار البيع استحسننا
 لانه لا يحلوا عن قليل فاسداً والقليل ما لا يخلوا عنه التجوز عادة كالواحد
 او الاثنين في المائة وان كان الفاسد كثيراً لا يجوز ويرجع بكل الثمن لانه جمع بين
 الملك وغيره فصار كما تجميع بين البحر والعبد قال ومن بلغ عبداً باعه المشتري
 ثم رد عليه يعيب فان قبل فبعض الفاضل بالفوارق او بغيره من غير ان يرد
 ان يرد على ما بعد لانه ليس من اصله فيجعل البيع كأن لم يكن غايه الامر انه
 انكر في ايام العيب لكنه صار مكداً باشراً بالقضاء ومعنى القضاء بالاقرار انه
 انكر الاقرار فثبت باليمين وهذا بخلاف الوكيل بالبيع اذا رد عليه يعيب باليمين
 عيب يرد على الموكل لان البيع عنك واحد والموجود ههنا يمان فيفسخ
 ما سائر لا شيء الاول وان قبل بغير قضاء القاضي ليس له ان يرد لانه بيع
 جدي في حق ثالث وان كان فسخاً في حقهما والاول فالثمن في الجامع الصغير
 وان رد عليه باقراره بغير قضاء يعيب لا يحدث مثله لم يكن له ان يفسخ
 الذي باعه ويهدد بتبيين ان الجواب فيما يحدث مثله وفيما لا يحدث سواء
 وفي بعض روايات البيوع ان فيما لا يحدث مثله يرجع بالنصفان للمدين
 بنصف العيب عندا لبايع الاول قال ومن اشترى عبداً فقبضه ادعى عيباً
 لم يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البايع او يقيم المشتري عليه لانه انكر
 وجوب دفع الثمن حيث انكر تعيين حقه بدعوى العيب رد دفع الثمن او لا

[illegible]

صفة واحد في قبض واحد مع واحد باخر عينا فانه واحد من اريد بهما لان
 الصفة هي بنفسها تكون تفرقها لعل التمام لان ذكرناه وهذا لان التفرق له
 فيهما العند والتفرق فيه كالتفرق في العند والوجه بالظهور في جهة التفرق
 فيه وبروي عن ابي هو صفه انه برده خاصة والاصح ان التفرق لا يرد
 تمام الصفة لعل قبض الجميع وموافق لكل وصار كقبض الجميع لما ذكرنا
 رواه باستيفاء الثمن لا يزول دون قبض جميعه ولو قبض ما نزل وجهه
 فيما برده خاصة خلا للزور هو يظل فيه تفرق الصفة ولا يجري من
 لان العاد اجزت بغير التمسيد الي الردي فاشبه ما لعل القبض وعبار الروبة
 والشرط ولنا انه تفرق الصفة بعد التمام لان بالقبض تمام الصفة في عيار
 العيب وفي عيار الروبة والشرط لا يتم به على ما مر ولهذا الواجب احد هذا
 ليس له ان يجره الاخر ومن اشترى شيئا ما كان او يوزن فوجد بعضه عيبا
 رده كله او اقله كله وما رده بعد القبض لان المكيل اذا كان من جنس واحد فهو
 كشيء واحد الاتري انه يسمى باسم واحد وهو الكروبيح وميل مدا اذا كان
 في وعاء واحد اذا كان في وعاءين فهو مستحق للقبض على وجه الوفاء الذي وجد
 فيه العيب دون الاخر ولو استحق بعضه فداها له او رده ساقط لانه لا يضره
 ان بعضه لا يستحق لا يملح تمام الصفة لان تمامها برضا باعده لا برضاء المالك
 وهذا اذا كان بعد القبض اما اذا كان قبل القبض له ان يرد ما بقي لتفرق الصفة قبل
 التمام وان كان ثوبا له الخيار لان التشقيص فيه عيب وقد كان وفيه البيع حيف
 ظهر الا استحق بخلاف المكيل والموزون ومن اشترى جارية فوجد بها عيبا فاد
 او اها وكانها ذابة فركبها في حاجته فهو رضا لان ذلك ليل فصد الاستثناء
 بخلاف خيار الشرط لان الخيار هنا للاختيار وانه بالاستعمال فلا يكون الركوب
 مستمطا وان ركبها البرد ما على باعها وليس فيها او يشتري لها علم ليس برضا
 اما الركوب للزاد فلا فاسب للرد والجواب في السقي واشترى العلف محمول
 على ما اذا كان لا يجرد بد منه اما لصعوبتها او لعجزه او لكون العند في عذر واحد اما

وإذا كان بعد بدائه لا نعلم ما ذكرنا من كون المشتري عبدًا أم لا

ولم يعلم بمقتضى عقد المشتري لسان بده وباعته عند أبي حنيفة

وقال أبو حنيفة ما بين يمينه سارقا إلى غير مارق وعلى هذا الاتفاق إذا قتل بسبب

عقد في يد البائع والبايع أنه بمنزلة العيب إلا استحفاظ عند أبي حنيفة العيب

عند مالهما إن لم يوجد في يد البائع سبب القطع والقتل وأنه لا ينقل للبائنة

فقد العلم فيه لكنه متعيب ليرجع بنفمانه عند تعد رده واصل كما إذا

جاءت فئات في يد الولادة فانه يرجع بفضل ما بين يمينها ما ملا إلى غير ذلك

وله أن سبب الوجوب في يد البائع والوجوب بنفسه إلى الوجود فيكون الوجود

مضافا إلى السبب السابق وصار كما إذا قتل المغصوب أو قطع بعد الرد بجذبه

وعند أبي حنيفة وما ذكر من المسئلة ممنوعة ولو مرق في يد البائع

ثم في يد المشتري فقطع بهما عند ما يرجع بالنفمان كما ذكرنا عنده لا يرد

جفون وضاء البائع للعيب المحذور ويرجع بربع الثمن وإن قبله البائع مثله

الأرباع لأن البده من الأدمى نفسه وقد تلفت بالجنابتين وفي أحد

الرجوح فيتنصف ولو ادأ ولته الأيدي ثم قطع في يد الأخير رجع الباعته بعد

على بعض عنده كما في الاستحفاظ وعند ما يرجع الأخير على باعه ولا يرجع

بأبعه على باعه لانه بمنزلة العيب وقوله في الكتاب ولم يعلم المشتري بعيبه

على مذممه لأن العلم بالعيب رضاه ولا يفيد على قوله في الصحيح لأن

العلم بالا استحفاظ لا يمنع الرجوع ومن باع عبدا أو شرط المرأة من كل عيب

فليس له أن يرد به عيب وإن لم يسم العيوب بعد ما وقال الشافعي لا يصح البراءة

بناء على مذممه أن البراءة عن المحذور لا يصح في قول أن في الأبراء

معني التملك حتى يرتد بالرد وتملك المجهول لا يصح ولنا أن المجهالة في

الاسقاط لا تقضي إلى المنازعة وإن كان في ضمنه التملك بعد الحاجة إلى التسليم

فلا يكون مفسدة ويدخل في هذه البراءة وهو قول زفر ولا

المراد بتناول القفصة ١٠٠ بوضع رء ان العرس الرام الغنم باسقاط حقة
عن صفته السلامة وذلك بالمرأة عن الوجود والحدوث بالبيع
القاعدة اذا كان احدا للغرضين او كلاهما محر ما بالبيع فاصد كالمبيع
والدم والخمر والخنزير وكذا اذا كان غير مبيع لوك كالحرنال. وفيه اصول خمسة
وليها تفصيل ثبوتها فنقول البيع بالميقة والدم باطل وكذا ما لا يعلم
السع ومو مبادلة المال بالمال فان هذه الاشياء لا تعد ما لا عند احد. والبيع
بالمحذور الخنزير فاحد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه ما من مباد
البيع والباطل لا يبعد ملك التصرف ولو ملك المبيع في هذا المشتري فيه يكون
امانة عند بعض المشايخ لان العقد غير معتبر قطعي الفسخ ما في المال وصد
البيع يكون مضمونا لانه لا يكون ادني حالا من المقبوض على صوم الشراء
وفيل الاول قول ابي حنيفة رده والثاني قوله كما في بيع ام الولد والدبر على
ما نبينه والعامد بقيا. الملك عند اتصال القبض به ويكون المبيع مضمونا في يد
المشتري فيه وفيه خلاف الشافعي رده وسبب بینه بعد مبادلة وكذا بيع الميتة والدم
والخمر باطل لانها ليست اموالا فلا تكون محل للبيع والخنزير والخمر والخنزير
اثنان فويل بالدين كالدواهم والدنانير فالبيع باطل وان كان فويل بعين فالبيع
فاسد حتى بدله باثابته وان كان لا يملك عين الخمر والخنزير وروحه الفرق
ان الخمر مال وكذا الخنزير مال عند اهل الذمة لانه غير متقوم لما ان الشرع
امر باهنته وترك اعزازه وفي تملك بالعقد مقصود اعزازه وهذا لا يمتني
اشترها بالدواهم فالدواهم غير مقصودة لكونها وسيلة لما انها تجب في الذمة
وانما المقصود بالخمر فسقط التقوم اصلا بخلاف ما اذا اشترى الثوب بالخمر
لان المشتري للثوب انما يقصد تملك الثوب بالخمر وفيه اعزاز للثوب
دون الخمر ففي ذكر الخمر معتبرا في تملك الثوب لاني حق نفس الخمر
حتى فسدت التسمية ووجب قيمة الثوب دون الخمر وكذا اذا باع الخمر
بالثوب لانه يعتبر اشري الثوب بالخمر لكونه مقايضة. وبيع ام الولد

والولد والمالك بركة المكاتب باسد ومعناه باطل وان العتق قد ثبت لام المولى
فانما هو اعطاه ولد ما وسب الحرية انعقد في حق المولى في الحال بطلان
العتق في المولى والمكاتب اشحن العتق بدا على نفسه لان حق المولى
والولد في الملك بالبيع بطل ذلك كله فلا يجوز ولورضي المكاتب ببيع فيه
مرا بطل والا فهو الجوار والمراد بعتق المطلق دون المفيد وفي المطلق خلاف
الشاعري ولد ذكرناه في العتاق وان ما نتعاهم الولد او المديبر في هذا المشتري
في خلافه ان عليه جند ابى حنيفة زمر فلا عليه قيمتهما ومورا به عنه لهما
مضمون بجهة البيع فيكون مضمونا عليه كما في الاموال وهذا اذن المدبر وام
الولد بد خلاف في البيع حتى يملك ما يضر اليهما في البيع بخلاف المكاتب
لانه في بد نفسه فلا يتحقق في حقه الغرض وهذا الضمان بالقبض وله ان جهة البيع
انما الحين مغبته في محل يقبل التحفيقة ومالا بغيره ان حينه البيع فصار
كالمكاتب وليس دخولهما في البيع في حق انفسهما انما ذلك لثبوت حكم البيع
فيما يضر اليهما فصار اكمال المشتري لا بدخل في حكم عقده بانقراده وما
ثبتت حكم المدخولت باصره اليه كذا ما ولا يجوز بيع السمك قبل ان يصد
لانه باع مالا يملكه ولا في تحفيقة اذا كان لا يملكه لا يصيد لانه غنمه
التسليم ومعناه اذا اخذه ثم الغاه فيها ولو كان يبوخذ من غير حيلة جاز الا اذا
اكتسبت فما بانفسها لم يصد عليها المدخل لعدم الملك ولا يجوز بيع الطير
في الواء ولا نه غير معلوك قبل الاخذ وكذا لو ارسله من يده لانه غير مفدود
السلير ولا بيع الحمل والنتاج لهما النبي عم عن بيع الحمل وحبل الحيلة ولان
فيه ضررا ولا الجبن في الصرح للغرر فعساه انتفاخ ولا نه بنار في كيفية
الحمل وربما يزداد فيحتل المبيع بغيره فان ولا الصوف على ظهر الغنم لانه
من اوصاف الحيوان ولا نه يثبت من اسفل فيحتل المبيع بغيره بخلاف
الفواطم لانه تاز بد من اعلى وبخلاف الفضيل لانه يمكن فاعنه والفتاح في
الصوف متعين فيقع في موضع القطع وانه من اوصافه عن بيع

الصوف على ظهر الغنم وعن اللبن في ضرع وعن سم في لبن وهو حنة
 أبي يوسف ثور في مد الهوب حيث جوز يفة فيما يروي عنه قال وهو
 الصفوف وذات من ثوب ذكر القطع اوله بذكره ولا يذبح ولا يمسك
 الاضرب بخلاب ما اذا باع عشرة ذرا من سم من ثور فقة
 في ثوبه واوله يكن متينا لا يجوز لما ذكره والمجها له ايضا ذراع الباع الذراع
 وبيع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود صحيحا لروا القسدي ان ما اذا
 باع التوي في النمراد البذر في الطمحي حيث لا يكون صحيحا ان شهما انسانا
 المبيع لان في وجودها احتمالا اما الجذع فغير موجود قال وضربة الغنم
 وهو ما يخرج من العبد بضربة الشكة مرة لانه مجهول ولا يفي فيه غراما وبيع
 المرثبة وهو بيع التمر على التخييل بثمر مجذود مثل كدله خرما لانه غم نهى
 عن المراتبة والمخاللة فالمرثبة ما ذكرناه والمخاللة ببيع المتخطة في سبلها بحسطة
 مثل كيلها خرما واوله باع مبدلا بمكيل من جنسه فلا يبيع بالطريق المسمى
 كما اذا كان موضوعا على ارض وكذا العنب بالزبيب على هذا قال الشافعي
 وهو يجوز فيما دون خمسة اوسق لانه م نهى عن المواقفة ورضن العربا وروان
 ببيع بغير صداق افيما دون خمسة اوسق من الملقاة العشرة اعة وتاويله ان
 ببيع المسمى على التخييل من المعري بثمر مجذود وهو بيع مبدلا ولا
 لا يملكه فيكون بوا متبدا ولا يجوز البيع بالغاء المحجور والملاسة والمباذلة
 وهذا ببيع كان في الجاهلية وهو ان يراوى الرجلان على مائة اي يتساوما
 فاذا المسما المشتري اوتبة ما اليه الباع او وضع المشتري عليها مائة لزم البيع
 فلا يبيع الملاسة والثاني المناذلة والثالث الغاء المحجور والمسمى
 عن الملاسة والمناذلة ولا في فيه تعليفا بالمعطر قال ولا يجوز بيع ثوب
 من ثوبين كجلباته المبيع واوله على انه بالخيار في ان يخلدها بهما شاء
 اشدها سانا وقد ذكرناه بغير وجهه ولا يجوز بيع المرامي ولا اجار ثوبا والاراء
 لا يبيع فلا نمرود على ما لا يملكه لا يملكه الناس فيه بالحدوث وما ذكرناه فلا

استهلك على استهلاكه من مباح ~~من~~ استهلاكه لا عين معلوم
 استهلك بغيره ~~بشأن~~ لئلا يجوز هذا أولى * ولا يجوز من الشغل وهذا
 يستلزم أن يكون ~~بشأن~~ بغيره وبما يوسع به وذلك محذور إذا كان ~~بشأن~~ هو قولا
 الشاهدي ~~بأنه~~ لا يكون ~~بشأن~~ مستفاد به حقيقة وشرعا يجوز بيعه ~~بأنه~~ لا يبرك
 كالمخل ~~بأنه~~ ولهما أنه من الهوام فلا يجوز بيعه كالزنا بغيره ولا انتفاع به ~~بأنه~~ يخرج
 منه ~~بأنه~~ لا يكون مستفاد به قبل الخروج حتمي لو باع كواره فيها غسل بها
~~بأنه~~ من الشغل يجوز تباعه كذا ذكره الكرخي ~~بأنه~~ ولا يجوز بيعه ~~بأنه~~ والفرد
 أبي حنيفة ~~بأنه~~ لأنه من الهوام وعند أبي يوسف ~~بأنه~~ إذا ظهر فيه الفرب تعال
 وعند محمد ~~بأنه~~ يجوز كيف ما كان لكونه مستفاد به ولا يجوز بيعه بغيره عند أبي
 حنيفة ~~بأنه~~ وعندهما يجوز لمكان الضرورة وقيل أبي يوسف ~~بأنه~~ مع أن حنيفة ~~بأنه~~
 كما في رد الفروا ~~بأنه~~ إذا حكمه ~~بأنه~~ ما ~~بأنه~~ يمكن ~~بأنه~~ جار ~~بأنه~~ بيعها ~~بأنه~~ نه مال
~~بأنه~~ لا يسلم ولا يجوز بيع ~~بأنه~~ لا بق لنفي النبي ~~بأنه~~ ولا نه لا بقدر على
 تسليمه ~~بأنه~~ فال ~~بأنه~~ إلا أن يبيعه من رجل زعم أنه عند ~~بأنه~~ لأن المنهي بيع آبق مطلق
 وهو أن يكون آبناني حق المتعافدين وهذا غير آبق ~~بأنه~~ في حق المشتري ~~بأنه~~ ولا نه إذا
 كان عند المشتري انتفي الجوز من التسليم وهو المانع ~~بأنه~~ لا يبيع فابضا ~~بأنه~~ العقد
 إذا كان في يد ~~بأنه~~ وكان أشهد ~~بأنه~~ أمانة عنده ~~بأنه~~ وفين ~~بأنه~~ أمانة لا ينوب عن قبض
 البيع ولو كان لم يشهد ~~بأنه~~ يجب أن يبيع فابضا ~~بأنه~~ لأنه قبض غصب ولو قال هو عند فلان
 فبعد سني لا يجوز ~~بأنه~~ لأنه آبق في حق المتعافدين ~~بأنه~~ ولا نه لم بقدر على تسليمه ولو باع
 آبق ثم عاد من الآبق لا يتم ذلك العقد ~~بأنه~~ لأنه وقع باطلا لانعدام العملية كبيع الأبير في
 الهواء ~~بأنه~~ وعن أبي حنيفة ~~بأنه~~ أنه يتم العقد إذا لم يفسخ لأن العقد انعقد بقبض المالمية والمانع
 قد ارتفع وهو العجز عن التسليم كما إذا ~~بأنه~~ بق بعد البيع ~~بأنه~~ وكذا أبو وي عن محمد ~~بأنه~~ قال *
 ولا بيع لمن أمر ~~بأنه~~ في مدح وقال الشاهدي ~~بأنه~~ يجوز بيعه ~~بأنه~~ لأنه مشرب وطاهر ولنا أنه جزء
 الأدمي وهو بجميع أجزائه مكرم مصون عن الابتدال بالبيع ~~بأنه~~ لا في ثمار الرواية
 بين ~~بأنه~~ من الأمانة ~~بأنه~~ يوسف ~~بأنه~~ أنه يجوز بيعه ~~بأنه~~ الأمانة ~~بأنه~~ لا نه يجوز

ايراد العقل على نفسه هكذا على جزئها المتأخر في تدخل نفسها فاما اللسان فلا
 فيه وجه انتقاص محل يتحقق فيه القوة التي هي عند وموافقا لما في
اللسان قال • ولا يجوز بيع شعرا الخنزير لانه يحس العين فلا يجوز بيعها لانه
 له ويجوز الانتفاع به للضرورة لان ذلك العمل لا يتأخر عنه ولا يرد
 مباح الاصل فلا ضرورة الى البيع • ولو رفع في الماء القليل بقصد عند
 ابي يوسف • وعند محمد لا يفسد • لان اطلاق الانتفاع به دليل على كونه
 ولا يوجب ضرورة ان الاطلاق للضرورة فلا تظهر الا في حاته او استعماله وحالة
 الوضوء تغايرها • ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا الانتفاع به لان الادعي
 مكرم لا يتبدل فلا يجوز ان يكون شي من اجزائه مباحا مبتدلا لرد قال عليه
 السلام لعيناه الواسلة والمستوصلة لحمد لله وانما يرضى فيما يتخذ من الوبر
 فهو ياد في لون الفساد وكذا ثبت قال • ولا يقع جلود الميتة لبل ان تدبغ
 لانه غير منتفع بها قال عليه السلام لا تنفعوا من الميتة باهاب • وهو ما
 المدبوغ على ما عرفت في كتاب العلوة • ولا يابس بيعها والانتفاع بها بعد الدباغ
 لانها ظهرت بالدباغ فكذلك كراهه في كتاب العلوة ولا يابى بيع مقام الميتة
 وعينها وصوفها وفرونها وشعرها وبرها والانتفاع بذلك كله لانها طاهرة لا تعلها
 الموت لعدم الخبث وقد ورد في من قبل والفيل كالخنزير يحس العين عند
 محمد رده عندهما بمنزلة السباع حتى يباع عظمه وينتفع به قال • واذا كان
 السفلى لوجله وعاولا غير مستطاف او سقط العلو وحده فباع صاحب العلو علوه
 لم يجز لان حق التبلي ليس بالانزال ما يمكن احراره والماله وانما محل للبيع
 فخرات الشرب حيث يجوز بيعه تبعا للارض بالافاق • وابا • ومفرد في
 روايته وهو اختيار مشايخ بلخ لانه حظ من الماء واذا اضمين يار ذلك وله
 فسط من الثمن على ما ذكره في كتاب الشرب قال • وبيع الخنزير وعينه
 جائز • وبيع مسيل الماء ورفيته باطل والمسئلة تحتمل وجهين من رتبة الشرايين
 والمسائل وبيع حق المرور والتسييل فان كان الاول فوجه الفرق بين المسائلين

[illegible]

صحيح من البيع قبل ان ينعقد ثلثون خمسمائة فالدفع جائز في الشيء
من البيع ويثبت في الاخرى لانه لا بد ان يجعل بعين العينة التي يبيع
في المشتري من البيع فيكون مشتر بالاعراض بالمالين متباينين فيكونا متباينين
ولم يوجد هذا المعنى في صاحبه او لا يشيع الغشاء ولا يجوز بيعها لكونها
مستوفاة فيه او لانه باعتبار شبهة الربوا او لانه طارئة انه يظهر للمسلم ان
او المفاضة فلا يسري الي غيره او ومن اشترى زبانا في الشيء فلا يظن
فيطرح عنه مكان كل طرف خمسين رطلا فهو فاسد ولو اشترى عدل
عنه بوزن الطرفين جاز لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني بمصه
قال ومن اشترى جنات في ريق فرد الطرفين وهو عشرة ارباط لعل البائع الر
غير هذا وهو خمسة ارباط فيقول قول المشتري لانه ان اعتبر اخلا فاقى لعدم
الريق المغبوط فيقول لول بياض ضميما كان او ابيض او ان اعتبر اخلا فاقى السمر
فهو في الحقيقة اختلا في الشيء فيكون قول المشتري في الشيء
قال واذا امر المسلم ببيع امر او بشراية ففعل ذلك حارما في بيع
وهو فلا يجوز على المسلم وعلى غيره ببيع هذا او كذا
المعبر عنه ببيع حديد لانه ان الموكل لا يملكه فلا يجوز بيعه ولا ان يملكه
لانه ان الموكل لا يملكه بانه يملكه فلا يجوز بيعه ولا ان يملكه
ان العائد هو الموكل بملكه ولا يملكه وانما مال الملك الى الامر امره في
فلا يمنع بسبب اسلام كما اذا او ثمانية ان كان حرا او اسيرا او خنزيرا
بسيبه ومن باع عند العلى ان يبيع في ثمنه او يبيع او يملكه او امة
ففي ان يستولى ما فاعف فاسد لان مدايع وشرط في البيع ان لا يملكه
عليه وسلم عن بيع وشرط ثمنه لانه ان يملكه في كل شيء
العقد كشرط الملك للمشتري لا يملكه في ثمنه بدون الشرط او لشرط
لا يقتضيه العقد وفيه شبهة لاحد المتعاقدين او المدة في البيع
اجل الا متعاقبان فيفسد بشرط ان لا يبيع المشتري العبد لانه لا يملكه

عن أبي بصير عن محمد بن عيسى عن الربيع بن الأبرار قال سئل عن المنازعة التي هي
عن مفسود ما لا يكون متعارفان العرف فأنشأ على المفسود ولو كان لا يقتضيه
العقد ولا منفعة فيه لا أحد لا يفسده وهو الظاهر من المذهب بشرط أن لا يبيع
المشتري الدابة المبيعة لأنه انعدم بها المطالبة فلا يودي إلى ربها ولو لم يكن المنازعة
إذا تبين عند المتقاضي أن هذا ما اشترط لا يقتضيها العقد لأن نصيبته لا يطلق في التصرف
والتميز لا إلا لزما حتما والشرط يقتضي ذلك وفيه منفعة للمعقود عليه
والشخصي رده وإن كان مخالفا في العتق وبقيته على بيع العبد نسمة فالجمعة
عليه ما ذكرناه وقصير البيع نسمة إن باع ممن يعلم أنه يعتقه لأن بشرط فيه
فلو اعتقه المشتري بعد ما اشتراه بشرط العتق مع البيع حتى يحب عليه النسيئة
عنه أبي حنيفة رده وقال لا يفي فاصدا حتى يحب عليه القيمة لأن البيع قد وقع
ناجدا فلا يتغلب جانب أحد إذا اختلف بوجه آخر ولا يبي حنيفة رده إن شرط العتق
من يبيعه ذاته لا يملك من العقد على ما ذكرناه وليكن من حيث حكمه بلا يبيعه
لأنه منهي للملك والشئ بانتهائه بتفرده بهذا لا يبيح العتق الرجوع فيه نعمان
العيب فإذا اختلف من وجه آخر لم يتحقق الملازمة فيتقرر الفساد وإذا وجد
العتق تحققت الملازمة فخرج جانب المبيوع فكل العمل قبل ذلك موقوف وكذا ذلك
لو باع عبدا على أن يستخذه الباع شهرا إذا راسل أن يسكنها وعليه أن يفرضه
المشتري ورعا وعليه أن يهدي له هدية لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة
لأحد المتعاقدين ولأنه ممنوع من بيع ومفسد ولأنه لو كان المحدث والمكسبي
بفناء الماشي من الثمن يكون إجارة في بيع ولو كان لا يباعا بل يباعا يكون إجارة في
بيع وفيه من البيع ممنوع عن صفقتين في صفقة قال ومن باع عينا على أن يسلمه
إلى رأس الشهر فالبيع كالمثلان إلا أن في المبيع العين باطل فيكون شرطا
فاصدا وهذا إن الاجل شرع ترابطهما فيلحق بالذي يكون دون الأعيان قال ومن
اشترى جارية إلا حياها فالبيع فاسد والاصل أن لا يبيعه أفرادا بالعقد لا يبيع
استثناءه من العقد والتمهل من هذا القليل وهذا لأنه بمنزلة إرأب المبيوع

من المحدث
والمعقود من
فروع المنازعة
بسبب ذلك
الشرط وكونه
مخالفا لمقتضى
العقد

فأبيد في الحديث

[illegible]

في البيع والعتق والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة
 ولحق باسقاط البطلان في البيع والعتق والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة
 ان البطلان لا ينافي في البيع والعتق والطلاق والنفقة والطلاق والنفقة
 صلب العقد فيمكن اسقاطه بخلاف ما اذا باع الدرهم بالدرهمين ثم انقضى
 الدرهم الواجب لان البطلان في صلب العقد بخلاف النكاح الى اجل لانه مستعمل
 وهو عقد غير عقد النكاح وقوله في الكتاب تراكما عرج وفاكلا بين له الاجل
فمستبد باسقاطه لانه خالص حقه قال * ومن جمع بين حرة وعبد او حرة وكيسة
 وميتة بطل البيع فيهما وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله قال * ابو يوسف ومحمد
 ان صمى لكل واحد منهما ثمننا جاز في العبد والثمن الذكوية وان جمع بين عبد
 ومدره وبين عبد وعبد غير وصح البيع في العبد بثمانية من الثمن عند عليا بن ابي
 حمزة والثلاثة والاول وفروقه تسد فيهما ومتروكة التسمية عامدا كالبيعة والمكاثبة
 وام الولد كالمدره لانه لا اعتبار بالفصل الاول اذ محليته في البيع منتفية بالاضافته
 الى الكل ولهما ان الفساد بقدر الفساد فلا يتعدى الى الفن * كمن جمع بين
 الاجنبية والاخته في النكاح * بخلاف ما اذا لم يسم شيئا كلياً لانه مجهول
 ولا يبي حنيفة رحمه الله وهو الفرق بين الفساح ان المحر لا يدخل تحت العقد اصلا لانه
 ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكان الغبول في المحر شرطاً للبيع في العبد وهذا
 شرط ماسد بخلاف النكاح لانه لا يبطل بالشروط الفاسدة واما البيع في
 هو كلام موقوف وقد دخلوا تحت العقد لفهم المالية ولهذا انعقد في عبد الغير
 لمجازته وفي المكاتب برضاة على الصحيح وفي المدبر بقبض الفاضل وكذا في ام الولد
 عند ابي حنيفة رحمه الله وابي هو سقوله الا ان المالك باستحقاقه المبيع وهو لاء
 باستحقاقهم انفسهم ردوا البيع فكل هذا اشار الى البقاء كما اذا اشترى عبد من
 ودل ان احدهما قبل القبض وهذا لا يكون شرط الغبول في ثمن البيع ولا يبيعا بالحصنة
 اسداو ولهذا لا يشترط بيان ثمن كل واحد فيه نص في احكامه * واذا قبض

انشتري المبيع في البيع المأدوم من المبيع وفي العتق من المبيع
مال ملك المبيع ولم يمتعه فمعه وقال الشافعي رد لا يملكه لان المبيع لانه محظور
فلا يئال من نعمة تمتك لولا ان الهوى نسخ المشرع وعبدة المضاف ولفظ لا يئال
للعسر وما ركا اذا باع بالميتة او باع احدنا بالدرهم لان ركن البيع صبر
من امه مضافا الى محله فوجب القول بان مضافه ولا يخفى في الاستحسان
وركنه مساو له المال بالمال وفيه الكلاخ والنهي بغير المشرع وعبدة مضافا
التمور بنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك وانما المحظور ما يحاوره كما
في البيع وفي النداء وانما لا يثبت الملك قبل القبض كيلا يودي الى تفريز
الفساد المجاور اذا هو واجب الوقع بالاسترداد لبا لا متنازع من المطالبة او الى
ولا في المصحب قد ضعف لما كان المتراثة بالقيم فيشتريه لا اعتباره بالقبض في اداة
المحرم بمنزلة الهبة والائتمار به بان لا يندم الركن ولو كان الخمر مضمنا
فقد خرجناه وشي آخر وموان في الخمر الواجب هو الاستحسان وفي تصليح نكتة
لا يمتنع شرط ان يكون القبض فلا يملك المبيع وهو انما يملكه اذ انه يكتفي به
ولا لة كما اذا قبضه في مجلس العقد استحسانا من المصحب من البيع تسليط منه
على النفس فاذا قبضه لم يملكه لافتراق ولم يملكه لان نكته المستند
السابق * زكده المبر في الهبة في مجلس العقد يصح استحسانا * وشروط ان يكون
حتى العقد عريان فواحد من مال يستحق ركن البيع وهو مساو له المال بالمال مخرج
عليه البيع بالميتة والدم واخر الرمي والبيع مع نفى ائتمار وغوله ازمته ليمتته
في ذوات القيم فاسفي ذوات الاستال فيارمه المثل لانه مضمون بنفسه بالقبض فاشابه
الغصب وهذا لان المثل صورة ومعني اعل من يملك حتى قال ولو لكاواحد من لمعا
قد من فسخه رعا للفساد وهذا قبل القبض ظاهر لانه لم يقد حكمه فيكون العسم
امتناعا منه وكذا بعد القبض اذا كان الفساد في سلب العقد لغوته وان كان الفساد
بشرط زائد فلمن له الشيء اذ كان دون من عليه الثوب العقد الا انه امر شخص
المراعاة في حق من له الشرط قال فان بانه المشتري فند بيعه لانه ملكه فيما له

حق الاسترداد من المشتري الثاني والثالث والاول

والثاني مشهور بامنه ووجه فلا يعرفه مجرد الوصف لا يكتفي بتسليط من جهة البائع ان تصرف المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد منهما العبد يستوي في المهر والعقبة وملحصل بتسليط من الشفيع فان «ومن اشترى عبدا قصيرا خنزير فطيقه واعتقه او باعه او وهبه وسلمه فهو حايض وعليه القيمة لما ذكرناه»

انه ملكه بالغيب فينفذ تصرفاته وبلاعتاق فدملك فثلمه القيمة والبيع والهبة القطع الاسترداد على ما مر والكتابة والرمز نظير البيع لانهما لا يؤمان الا انبه يعود حق الاسترداد بحجز المكاتب وفك الرهن لزوال المانع وهذا بخلاف الاجارة لا فيها تفسخ بالاعذار ودفع الفساد عذر ولا نها تبطل بشيئا فستأنيكون الرد امتناعا قال «وليس للبائع في البيع الفاسدان بهذا المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع مغاير به فيضير محبوبا به كالرهن وان مات البائع فالمشتري احق به حتى يستوفي الثمن لانه يقدّم عليه في حياته فكذا على ورثته وغرمائه بعد وفاته كالرهن ثم ان كانت دار امر الثمن فابتمت اخذها بعينها لانها تتعين في البيع الفاسد وهو الاصل لانه بمنزلة الغصب وان كانت مستولكة اخذ مثلها لما بينا قال «ومن باع درابعا فاسدا فبينا ما المشتري فعليه»

«متها عند ابي حنيفة رد رواه يعقوب عنه في الجماع الصغير ثم شك بعد ذلك في الرواية وقال لا ينقض البناء وترد الدار والغرس على هذا الاختلاف لهما ان حق الشفيع اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه الى القضاء وتبطل بالتأخير بخلاف حق البائع ثم اضعف الحنفين لا يبطل بالبناء دفواهما اولى وله ان البناء والغرس مما يقدّم به الدارام وقد حصل بتسليط من جهة البائع فينفذ حق الاسترداد كالبيع بخلاف حق الشفيع لا يتغير هو حق منه التسليط ولهذا لا يبطل بهمة المشتري ويده فكذا بينا به وشك به في حقه الرواية عن ابي حنيفة وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفيع فان حق الشفيع

لا شيء مضمون
بنفسه وشابه
الغصب الخ

[illegible]

أو قال بالقرط فاقول ويرد مثل الثمن الأول والاصل في البيع
 حق المتعاضدين مع جديدي حق غيرهما إلا أن في كل منهما
 وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومروان لا يمكن جعله
 فلهذا لا يمكن فيبطل وعند محمد بن مونس إذا جرد له
 لا يمكن تبطل لمحمد بن مونس أن اللفظ للفسخ والرفع
 عن رتي يورث عليه فضته وإذا تعدل على صحت له وهو البيع
 بيع في حق الثالث ولا يبي يوسف أنه مبادلة المال بالمال
 هذا لبيع ولهذا يبطل بهلاك السلعة ويرد بالعيب وتنتف
 أحكام البيع ولا يبي حنيفة أنه اللفظ ينهي عن الفسخ
 أعمار الألفاظ في منتهياتها السطية ولا يحتمل ابتداء العقد
 تعدد روافقه ضده المظن لا يحتمل ضده فتعين البطلان
 أمر ضروري لأنه ينتف به مثل حكم البيع وهو الملك لا ينضم
 لهما على غيرهما إذا تبين هذا القول أو شرطه في البيع الأول
 الفسخ على الزيادة أو رفع ما لم يكن ثابتا محال فيبطل الشرط لأن
 التمسك بخلاف البيع لأن الزيادة يمكن اثباتها في العقد
 اثباتها في الرفع وكذا شرط الإلزام لا يمكن إثباتها في البيع
 الزيادة لا لأن المحط يجعل الزيادة بالعيب وعند ماني شرط الزيادة
 بيع الأول هو البيع عند أبي يوسف ومروان وعند محمد بن مونس
 فاصد بهذا ابتداء البيع وكذا في شرط الأول عند أبي يوسف
 عنده وعند محمد بن مونس بالثمن الأول لأنه سكوفا عن بعض
 الأول ولو سكف عن الكل وقال يكون فلهذا الأولي بطلان ما إذا
 إذا دخله عيب فهو ليس بالثمن الأولي فلهذا هو قولنا قال
 فهو ليس بالثمن الأول عند أبي حنيفة وهو التسمية وهو عند ماني
 لما بيناه ولو ولدع المبيعة وإذا لم تكن باطنة عند ماني

لأن المحط يجعل
 بأزاء ما فات
 بالعيب
 لأن الأصل هو
 البيع

في البيع والشراء والالتزام بالدين من جهة فاسم على
 سلكي حنيئة ربه وسدوره وكذا عند أبي بومطر في المظن في البيع وفي
 الفار يكون بيعا عند لا سلكي البيع فان بيع الفار ليل الغنير جائز عند لا سلكي
 الثمن لا يبيع صحة الا لا يكون ملاة المبيع يمنع منها لان رفع البيع يستلزم في الما
 وموافقا بالبيع دون الثمن فان ملك بعض المبيع جازية الا قاله في البيع
 لقيام البيع فيه وان تغاير يجوز الا قاله بعد ملاة احد هما ولا تبطل به الا
 احدهما لان كل واحد منهما مبيع فكان البيع باقيا والله اعلم ابا الصواب
 فاما المراجعة والقولية المراجعة نقل ما ملكه بال عقد الاول بالثمن
 الاول مع زيادة ربح والتولية نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول
 من غير زيادة ربح والبيعان جائزان لا يستجماع شرائط الجواز والحاجة طاسة
 الي هذا النوع من البيع لان الغني الذي لا يهتدي في التجارة احتاج الى
 ان يطمع للعلل الزكي المحتسبي وبطيب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادة ربح
 فوجب القول بجواز ما اريد ان يكون مبنيا على الا مائة والاحتراز من الخيانة
 ومن شبهتها ولد مع ان النعماني عليه السلام لما اراد الهجرة ابتاع ابو بكر
 بن عمر بن طلال له النعماني عليه السلام وشرى احداهما فقال من يملك به
 شيئا فقال عليه السلام اما بخير الثمن فلا قال ولا تضع المراجعة والقولية حتى
 يكون العوض مما له مثل لانه اذا لم يكن له مثل لو ملكه ملكه بالقيمة وهي
 مجهولة ولو كان المشتري باعه مراوحة ممن يملك ذلك البدل وقد باعه بربح
 درهم او بشي من المكمل الموصوف جاز لانه يقد على الوفاء بما التزم فان
 باعه بربح دة باز ولا يجوز لانه باعه براس المال ويبعض قيمته لانه ليس من ذوات
 الامثال ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة القصار في الطراز والصبيغ والقتل
 واجرة حمل الطعام لان العرف جار بالحاق هذه الاشياء براس المال في عادة التجار
 لان كل ما يربى في المبيع اذ في قيمته يلحق به هذا هو الاصل وما عداه بهذه
 الصفة لان الصبيغ واخوانه يربى في العين والحمل يربى في القيمة اذا القيمة تختلف

قاعدة كلية

الفصل الثاني في البيع والاشتراء
 يشترى المصنوع بالظهور على عيبه والقيمة كالصليب في الرأسة احكامها
 ولهذه الميزة المزاومة فيما اخذ بالبيع لعيبه المحيطية فيبيع في اشترى خمسة
 وثوباً بعشرة فيطرح خمسة صلاب ما اذا اشترى ثلثه لان الثاكنة في بيعه
 قال واذا اشترى الصلابة المأذون له في التجار ثوباً بعشرة وعليه ان يحيط
 ببيعته فباعه من المولى الخمسة عشر فانه يبيعه مائة على عشرة وكذا
 ان كان المولى اشتراه فباعه من العبد لان في هذا العقد شبهة لعدم الجواز مع
 الثبوت في فاعته من ما في حكم المراجعة وبقي الاعتبار للاول فيبيع وكان العبد
 اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيعه للمولى في الفصل الثاني
 فيعتبر الثمن الاول قال واذا كان مع المثارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى
 ثوباً بعشرة وباعه من رب المال خمسة عشر فانه يبيعه مائة باثني عشر
 واصلح لا في هذا البيع وان قضى بجوازه عند فاعته عدم الربح خلافاً لفرقة
 مع الفاشترى ماله بماله لما فيه من استفادة ولا به التمسرف وهو مقصود
 والانعاش في بيع الغابدة ففيه شبهة لعدم الاتري انه وكمل هذه في البيع الاول
 من وجه فاشترى البيع الثاني فقد ما في حق نصف الربح قال ومن اشترى
 حاربه فاعورده او طيها وهي ثيب يبيعه مائة ولا يبيعه لانه كغيره من الثمن
 هذه وهي بفأمله الثمن لان الاوصاف تابعة لا بفأملها الثمن ولهذا الوفاة
 قبل التسليم لا يسقط شيء من الثمن وكذا منافع المضع لا بفأملها الثمن والمستند
 فيما اذا لم ينفذها الوطي ومن اعني بوصف زفي الفصل الاول انه لا يبيع من غير بيان
 كما اذا اختبئ بخله وهو طول الها في رواقا ما اذا فقاء عينها بنفسه او فقاها
 اخبئ فاشترى اشها لم يبيها حتى يبيى لانه ما رخصه فدا بالثلاث فبقا بفأملها شيء
 من الثمن وكذا اذا وطىها وهي بكر لان العلم لا يجوز من الغيب بفأملها
 الثمن ولذا حبسها ولو اشترى ثوباً فاعانه فتره فارا وعرق فار يبيعه مائة
 من غير بيان ولو تكسر بشرة وطى لا يبيعه حتى يبيى والغني بما بيناه قال فمن

قوله والمعني ما
 بهناه اماني فرض
 فار فهو اوله لان
 الاوصاف تابعة
 لا بفأملها الثمن
 واما في حق
 فكسر الثوب
 بشرة فهو قوله
 لانه صار مقصود
 بالاثلاث

في البيع المبرور بالثمن في الحصة المنافع فهذا كما تضمنه في المشتري من المشتري
 مكلف من ماله أو نفعه فأكفاه أو اقتضاه ثم باعه مكررا أو موارثا له
 أجزا للمشتري منه أن يبيعه ولا أن ياكله حتى يعيد الكيل أو الوكيل المشتري
 ثم نهي عن "طعام حتى يجهري فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري" لأنه
 محتمل أن يزد على المشروطة وذلك للبايع والتصرف في مال الغير محرم
 فيمنع التصرف منه بخلاف ما إذا باعه مجازفة لأن الزيادة له والغالب ما إذا
 باع العتق مدار عتله الزيادة له لأن الذرع وصف في الثوب بخلاف القدر ولا يعتبر
 بكيل البايع قبل البيع وإن كان يحضره المشتري لأنه ليس هناك البايع والمشتري
 وهو الشرط ولا يكيله بعد البيع بيمينه المشتري لأن الكيل من باب التسليم
 لأن به بصير المبيع معلوما ولا تسليم إلا بحضوره ولو كاله البايع بعد البيع محفورة
 المنة توب فذلك لا يكتفى به لظاهر الجديفة فإنه اعتبر صاعين والصحيح أنه
 يكتفى به لا للمبيع صار معلوما بكيل واحد وخلق في كل التسليم ومعمل
 السد بعد اجتماع الصفقتين على ما عرفت في باب السلم أن شاء الله تعالى ولو اشتري
 المعدود عددا فهو كالمنهوع لوما يزدري في غيرها لأنه ليس به مال الربا أو كالأوزون
 فيما يروى عن أبي حنيفة أنه لا يعمل له الزيادة على المشروط قال وأما قوله
 في الثمن قبل القبض جاز لها المطلق وهو المثلث وليس فيه غرر لأن الثمن
 والله لا يعدم تعيينها بالتعيين بخلاف المبيع قال يجوز للمشتري أن يزدل البايع في
 المثلث ويجوز للبايع أن يزدل في المبيع ويجوز أن يحط عن الثمن ويتعلق الاستحقاق
 بجميع ذلك فالزيادة والحط يتحققان بأصل العقد عندنا وعند زفر والشافعي لا يصحان
 على اعتبار أن لا تخاف بل على اعتبار ما بقدر القيمة لها أنه لا يمكن تحصيل
 الزيادة ثم لا أنه بصير ملكه هو ليس ملكه فلا يتحقق بأصل العقد وكذا الحط
 لأن كل الثمن صار مائلا بكل المبيع فلا يمكن إخراجها من ملكه أو إعادتها
 بالحط والزيادة يغيران العقد من وصف مشروع إلى وصف مشروط وهو
 نريد أنما والحاسر أو عدلا ولهما ولا يثبت الرجوع فأزلي أن يكون لهما ولا يثبت

[illegible]

والنقص في النعم والمزيد في النقص على هذا القدر الذي يروى بالرواية
 والنقص مثلاً ومعنى الأول بيع النعم وعنى الثاني بيع النقص والحكم معقول
 بإجماع الفاضلين لكن العلة عندنا مذكورة. وعند الشافعي رد الطعن في المطعومات
 والتمنية في الأثمان والجنسية شرط والمساواة مخلص والأصل في الحرمة
 عندنا. نعم على شرطين التقابل والمماثلة وكل ذلك يشترط بالعزة والخطر
 كاشتراط الشافعي في النكاح فيجعل بعلة تناسب الأهل بالخطر والعزة وهو الطعن
 في جنس الأثمان به والتمنية ببقاء الأموال التي هي مناط المصالح بها والأثر
 للجنسية في ذلك لمجئنا لشرط الحكم فله يسد ومع الشرط ولنا أنه
 أوجب المماثلة شرطاً في البيع وهو المقصود بسوله تطبيقاً لمعنى البيع الأثر
 ينهى عن التقابل وذلك بالمثاقيل أو بمقاييس لا موانع الناس عن القوي
 أو تعميماً للفايدة بالعمال التسليم به ثم يلزم عند موته حرمة الزبوا والمماثلة
 بين الشئين باعتبار الصورة والمعنى والمظهر بسوي الدائم والجنسية بسوي
 المعنى فيظهر الغفلة على ذلك بتحقيق الزبوا لأن الزبوا هو الفضل المستحق
 لأحد المتعاطفين في المعارضة الخالي عن عوض شرط فيه ولا يعتبر الوصف
 لأنه لا بعد تقارنهما أو لأن في إعتبار سدهاب المبالغة أو قوله ثم جيداً
 ورد بهما مساواة الطعم والتمنية من اعظم وجوه المنافع والصيبان في مظهرها
 الاطلاق بابلج الوجوه لشدة الاحتياج اليها دون التطبيق فيه فلا معبر بما ذكره
 إذا ثبت هذا فنقول إذا بيع الكيل والموزون بجنس مثلاً بمثل جاز البيع فيه
 لوجود شرط السواء وهو المماثلة في المعيار لا قري أي ما يروى مكان قوله
 مثلاً بمثل كيلاً بكيل وفي الذهاب بالذمب وزناً بوزن * وإن تفاضلاً لم يجز
 لتحقيق الزبوا ولا يجوز بيع الحميد بالردى مما فيه الزبوا إلا مثلاً بمثل لحد أو
 الثقات في الوصف * ويجوز بيع الصفنة بالصفنتين والتفاضة بالتفاضلين
 لأن المساواة بالمعيار ولم يوجد فلم يتحقق الفضل ولهذا كان مضطرباً بالقيمة
 عندنا ثلاث وعند الشافعي رد العلة في الطعم والمخلص وهو المساواة المحرم

و ما دون نصف المائتين في حكم الخفيفة وزنه و تعد في الشريعة ما دونه
و انما بها مائة موزون غير معلوم فجنسه متماثل لكل جسمين معدودين
لا يجوز صدق احداهما بالآخر و انما جنس و عددهما لعدم العلم و النصف لئلا
و ادعى و اصل الجنس و المعنى 'مضموم اليه جمل' 'مما صل' و النساء لعدم العلم
بالقيمة و اصل فيه الاضافة و اذا وجد احدهم في الناضل و النساء لوحدهما و اذا
وجد احدهما و عدم الآخر حمل الناضل و حرم النساء مثل ان كان احداهما في
مروى او حنطة في شعير فحرمته و هو الفضل بالوصفين و حرمة النساء بالنسبة
و ان الشافعي رده الجنس بانفراد لا بحرم النساء لان العدم و عدمها لا يشبه الا
شبهة العقل و حنطة الفضل غير ما نفع فيه حتى يجوز بيع الواحد بآخر ثمن و شبهة
ارابي و لما انه مال الربوا من وجه نظرا الى الفدر او الجنس و البعدية او عيبه صلا
في المائتين فمطلق شبهة الربوا و هي مائعة كالحقيقة الا انه اذا سلم النفوذ
في الزعفران و نحوه يجوز ان سمعتهما الوزن لا لهما و بفضل في مائة الزعفران
فان الزعفران يوزن بالانما و هو مملون بتعيين بالتحسين و النفوذ و تورق فالتعديلات
و هو ثمن لا يتعين ولو باع بالنفوذ موازنة و قبضه بالجنس و هو ثمن الوزن
وفي الزعفران و شابهه لا يجوز فاذا اخلف فيه مائة مائة و معنى الحكم بالانما و هو
الانما يعني كل مائة فتقضى الشبهة اليه الى شبهة الشهادة من غير معذور بل هو ان
شيء نص رسول الله على تحريم التفاضل فيه كقوله هو مكيل ابدان ترك الناس الكيل
فيه مثل الحنطة و النخلة و القمح و الملح و كل مناص على ثمنه التفاضل فيه و رنا
فهو موزون ابدان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب و الفضة و النقص الحوي من
العرف و الاثوب لا يترك بالادني و لم ينص عليه فهو محمول على عادات الناس لانها
دالة و هي اني هو سفرة انه يعتبر العرف على خلاف المنصوص عليه ايضا لا النص
عليه و ذلك لما كان العادة فكانت في المنظور اليه و قد ثبتت فعلي هذا و انما
يمنعها متساو و اوزنوا و الحكم بجنسه متماثل لا يجوز عند
ذلك انهم الفضل على ما هو المعيار فيه كما اذا باع سحابة في اية من اية من
ذلك

ولا يجوز بيع المحنطة بالدمع ولا بالعقود لأن المجانسة بالقيمة من وجه لا نهما
من أجزاء المحنطة والمعيار فيهما الكيل لكن الكيل هو مسمى من غير مسمى المحنطة
لاكتناز ماله وخالص حسابها المحنطة فلا يجوز وان كان كيلا يكمل وهو زبيع الدقيق
بالدقيق متساويا كيلا للعقد الشرط وهو الدقيق بالأسواق لا يجوز عند
أبي حنيفة ره متفاضلا ولا متساويا لأنه لا يجوز بيع الدقيق بالمالية ولا
بيع السوق بالمحنطة وكذا بيع أجزاء فيهما الفهم المجانسة من جهة عند
أبي حنيفة لا نهما جنسان مختلفان لاختلاف المفضل لنا معطر العموذ وهو التقدية
يشملهما فلا يباي بالقياس بغوات الحنط كالغلبة مع غير المغلبة والحنطة بالموسومة لأن
وهو يجوز بيع التمر بالسموان عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد إذا
باعه بالتمر من جنسه لا يجوز إذا كان التمر المغرزا أكثر لكون التمر بمقابلته
ما فيه من التمر والبالي بمقابلته السط أو لولم يكن كذلك فيخلق الربوا
من حيث زيادة السط أو من حيث زيادة التمر وصار كأنه يبيع بالسمير
ولهما أنه لو باع الموزون بالقياس بموزون لأن السموان لا يوزن به
ولا يمكن معرفة ثقله بالوزن لأنه يخفف لدهنه مرة وبهذا أهري بخلاف
ذلك المسئلة لأن الوزن في الحال يعرف قدر الدهن إذا مبر بهنه ومن الشجر
وبوزن الشجرة قال ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عند أبي حنيفة ره
وقال لا يجوز لفرله م حين سيئل عنه أو ينقص إذا جف لظهل نمره فقال
م لا إذا وله أن الرطب نمر لفرله م حين أمدى إليه رطباً أو كل نمر
غير هكذا أسماء تمرا وبيع التمر بمثلها جائز لما روينا ولأنه لو كان تمرا جالبه البيع
بأول محمد يصران كان غير نمر نأخره وهو قوله م إذا اختلف النوعان
فيهما وكيف شيئاً تمر وسدأ رزواه على زيد بن عباس وهو ضعيف عند الفقيه
قال وكذا العنب بالذهب يعني على هذا الاختلاف والوجه ما بيناه ولعل لا يجوز
بالإتفاق اعتبار بالمحنطة المالية بغير المغلبة والرطب بالرطب يجوز متما لا كيلا
هنا لأنه لا نه بيع التمر بالتمر وكذا بيع المحنطة الرطبة أو المبلولة بمثلها إن باليانية

كشده برهان و
فهره
وطعاً عاكف
وعالمه
المضفة
هل روهن كلفه
لونه عليه
السلام التمز
التمر مثلاً
بمثل بدبيد

٥٢١
فمحمدين وعقرا العز وموت الغنم جنما لا عتلات الاسماء الاسماء
شيم البطن بالا لثة او باللم لا لها اجناس مختلفة لا عتلات الاسماء
والمنافع احتلا فاحشا قال وهو زبيع النخز بالخططة والدلق منفا صلا
لا الاسماء مارة عددها او موزو والمخرج من ان يكون مكيلا من كل دحه
والاسماء مكيلا ومن ابي حنيفة ره انه لا يجر له والعقرا على الاولى
وهذا اذا كانا ثنتين فانكسب الخططة لمية جاز ايضا وان كان الاسماء خططة
احده وعند ابي يوسف ره وعليه القوي وكذا الحكم في النخز عا ثرتي الاسماء
ولا حصر في استغراضه عددا او وزنا عند ابي حنيفة ره لانه يتقاسم بالنخز
والعبار والنور والتقدم والتأخر وعند محمد ره يجوز بها للتعامل وعند
ابي يوسف ره يجوز زنا ولا يجوز عدد والتفاوت في اعاده قال ولا
وموا بين المولي وهذه لان العبد وما في يده ملك لولاه فلا يتحقق الربوا
وهذا اذا كان مالا وناه ولم يكن عليه دين فان كان عليه دين لا يجوز
بالا اتفاق لان ما في يده ليس ملك المولي عند ابي حنيفة ره وعندهما يتعلق
به حق الغرماء الاسماء كالا حنسي فتشك في ذلك او كما يتحقق بغيره ومن مكانه
قال الاسماء المسلم والنخري في دار الحرب حلالا بى وسعة الشاعى لهما
الا عتلات المستامن منهم في دارنا ولنا قوله عليه السلام لا ربوا من المحارم
والنخري في دار الحرب ولا من ماله مباح في داره فبأي طريق اخذ المصل
اخذ مالا مباحا اذا لم يكن فيه غدر بخلاف المستامن منهم لان ماله مباح
محظور ابعث الا مان باسبب المحقوق ومن اشترى منزلا فوله منزل فليس
له الا على الا ان يشتريه بكل حق قوله او بمرافقه او بكل لليل اكثره
قوله فيه او منه ومن اشترى بيتا فوله بيت بكل حق قوله لم يكن له الا هلي
ومن اشترى دارا بمائة ذم فلكه العلو والكنيف جمع بين المنزل والبيضة
والدار فاصرها لا ينظم كملو لانه امر لما دبر عليه الحدود والعلوم
ثواب الاصل واجزاه فيدخل فيه والبيضة امر لما يثبت فيه والعلو مثله والنش

والنكاح لا يكون قبل العقد ولا بد من إيجاب القبول
والإيجاب لا يكون بغيره من النكاح مع ضرب من الضرب يكون فيه
مزيل الدوام فله شبهة بالدوام عند العلوية تبعاً عند ذكرنا وله شبهة
بالمبيع لا بد من غلب في عرفنا عند العلوية جميع ذلك لا يخلو
فيما بيننا وبينهم من غير أن لا يخلو عن علو وكما بد عل العلوية
الدوام لا يكون إلا بد من غلب ولا بد من غلب إلا بد كروما ذكرنا
عندنا في النكاح لا بد من مبنى على مواء الطرفين فالحكم وعقدهما إن كان
مقتضى في الدوام عند ذكرنا في مباد ذكرنا لا نفسن توابه فشا به الكيف •
فالزوج من اشتري ببتاني حماراً وسفلاً ومسكناً لم يكن له الطرفين إلا أن يشتريه
بكل حق موله أو بجزائه أو بكل قليل وكثير وكذا الشرب والمسيل لا نه
خارجاً عند دالاه من التواضع فله على التواضع خلاف الإجارة لا نه
فله عند لا تغلق فلا يملك الإبه إذا استاجر لا يشتري التواضع فله عند ولا يستاجر
فله على فله لفا بد المطوبة منه أما لا تغلق بالمبيع مكره بد ونه
لان المشتري حماراً ببتاني وحده بغيره فيبيعه من غيره فحصلت القابلية
بالسوق فله اشتري جارية فولدت عنده فاستغنىها
رجل بينه فانه باعها وولد ماوان أفرها لرجل لم يبيعها ولد ماوان وجه
الفرق ان البيعة حجة مطلقة فانها كالمباينة فيظهر بها ملكه من الأصل
والولد كان متصلاً بها فيكون له اما الاغوار حجة ظاهرة بشبهة الملك في المبيع
ضرورة صحة الاخبار وقد اندفعت باقائه بعد الاقضاء فلا يكون الولد له
ثم قيل بد عل الولد بالفناء بالام تبعاً وقيل بشرط الفناء بالولد واليه
تشير المسائل فان الفاضي اذا لم يعلم بالزواج قال محمد ولا تدخل الزواجد
في الحكم فكذا الولد اذا كان في بد غيره لا بد عل محض الحكم بالام تبعاً قال
ومن اشتري عبداً فذا هو حر وفداً قال العبد للمشتري أشترى فاني عبد فان كان
تباعاً ما نزل أو فابا غيبة معرفة لم يكن على العبد شيء لا فكل البائع لا بدري اعنه

المعقود عليه فإلّا ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض

لأنه لم يصر من قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
إلا بالفرض الشرعي وتكون له تصرف تملك ولقد صدر من المصنف عليه فوجب
القول بأن المعقود له إذا قبضه فله ملك بالقبض مع تعيينه بل فيه نفع لا يكفي
من قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
إلا لغاؤه فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
وإنه إذا قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
لأنه كان المعقود عليه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
سواء قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
مملوكا كان أمansk في يده بمنزلة الوكيل لأن الإجازة لا حقة بمنزلة الوكالة
السابقة فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
القبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
معيناً فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
لا إجازة فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
مثلياً أو غير مثلياً فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
إجازته فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
على إجازة المورث لنفسه فلا يجوز بإجازة غيره ولو أجاز المالك في حيوته
ولا يعلم حال المبيع جاز البيع في قول أبي يوسف ره أولاً وهو قول محمد ره
لأن الأصل بقاءه ثم رجع أبو يوسف ره وقال لا يصح حتى يعلم فيما به عند
الإجازة لأن الشك وضع في شرط الإجازة فلا يتم فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
بعد قبضه فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
هذا أبي حنيفة وأبي يوسف ره وقال محمد فإن قبضه فله ملك بالقبض فإن قبضه فله ملك بالقبض
المالك قال لا يصح فيما لا يملك ابن آدم والموقوف لا يملك للمالك ولو ثبت
في الإجازة ثبت مستنداً وموثباً من وجه دون وجه والمصحح للاعتاق للملك

الكامل المروءة والعدل لا يصح ان نعتن القاصب ثم يودع النسيان ولا ان يفتن
 الشكرها ولا النسيان للبايع ثم يميز البايع ذلك في البيع المقتري من
 القاصب لما نحن فيه مع انه امرع نفاذا حتى لا يفتن القاصب ولا الذي
 النسيان وكذا ان يصح اشتاق المقتري من القاصب اذا ادعى القاصب النسيان
 والتمس ان الملك ثبت بملوكا بغير مطلق موضوع لا فائدة في القول بمرور
 على ما هو ليتوقف الا على ان الملك مرتنا عليه ويقتضيه نفاذ ما كان عليه
 المقتري من الامور * وكذا على ان الوارث يهدا من الشركة وهي من شريكه
 بالدينون يصح ويقتضيه ان الذي للدينون بعد ذلك الخلفه ان القاصب يهدا
 ان القاصب غير موضوع لا فائدة الملك وانقلاب ما اذا كان في البيع بغير البايع
 لا انه ليس بمطلق وانما ان الشرط به يشتمل على ما في عن الحكم ان لا يخلو
 بيع المقتري من القاصب الا باع لا يراى لا جازا يهدا للبايع خلف باعد
 فاذا طرأ على ملك موافق لغيره ابطاله واما ان الذي القاصب النسيان
 فلهذا اشتاق المقتري منه كذا ذكره علان وهو الاصح فان كان الطعن عند السجدة
 فانهذا ردها ثم اجاز المولى البيع فالورث المقتري في البيع المقتري من
 وفيه الشراء فبين ان الفطع حصل على ملكه وعنده جهة على مطلق
 والعذر به ان الملك من وجه يكتفي لا يستحق الارض كما لا يثبت اذا لم يثبت
 واخذ الارض ثم روي الرق بكل الارض للمولى وكذا ان الطعن عند المقتري
 في يد المقتري والنسيان للبايع ثم اجبر البيع بالارض للمشتري بخلاف الاعتقال على
 عامر * ويتصلق بما اذا على نصف الثمن لانه لم يدخل في ضمانه او فيه جهة هذا
 الملك قال فان باعد المقتري من امر ثم اجاز المولى البيع الاول لم يهدا
 الثاني لم يذكروا ولا فيه لم يرد لا يفساخ على اعتبار عدم الاجالة في البيع الاول
 والبيع يهدا به بخلاف ان يفسخ عند معارنه لا هو ثم فيه الغرر قال فان لم يهدا
 المقتري فانه في يده او فتل ثم اجاز البيع لم يهدا فلو كان ان اجاز
 شرطها فيهم المعلوم عليه وقد فاسد بالموت وكذا بما يفتل اولا يمكن انجاب البدل

[illegible]

كنه في البيع والأجل أو تأديته، ولعل شئنا أن نذكر من نفعنا اليوم
 والأولاد، ولا يجوز السلم بمكيال رجل بعينه ولا بهما رجل بعينه معناه
 لا يعرف مقدار دونه بتأخيرته التسليم، ربما يضرع فهو يبيع إلى المتأخرين فليس
 من قبل أن يدان يكون المكيال مما لا ينفذ ولا ينفذ: لأنما يبيع حلالاً ما
 يبيعه من الكسب كالزبيب والجراب لا يجوز للمنازعة أن يبيع لأنه لا يبيع
 به كذا روي عن أبي يوسف قال: ولا يبيعه طعاماً فربما يبيعها لأنه يبيعها
 لأنه قد يفسد به آفة فلا يقدّر على التسليم، والله أعلم بحسب المال أراه
 لو أذعن الله تعالى الثمر بمسئله أحدكم مال أخيه ولو كان في النسبة إلى
 فربما يبيعها لأنه يبيعها ما قالوا كأنه يبيعها أنى يبيعها والبعض يفرغها
 قال ولا يبيع السلم صدق أبي حنيفة إلا يبيع شرايط جنس معلوم كقولنا حنطة
 أو شعير ونوع معلوم كقولنا سقية أو حمراء ومعه معلومة كقولنا جيدة أو رديئة
 ومقدار معلوم كقولنا كذا كميلاً بمكيال معروف وكذا وزن أو أحل معاً من
 فيه مائة وبنار والنفقة فيه مائة ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان مما يبيع
العقد على مقداره كالمكيال والوزن والحد وقطعة المكان الذي يوليه
 فيه إذا كان له حلاً وموئناً ولا يحتاج إلى تسليمه لأنه يبيعها مع ما لا يبيع
 مكان التسليم، ويسلمه في موضع العقد فهناك مسألتان أولاهما أن لا يبيع إلا المقصود
 يحصل بالشرع فاشبهه الثمن والأجرة وصار كالشوب وله أنه ربما يوجد بعضها
 في وفاء فيرد ولا يبيعه في المجلس فلو لم يعلم قدره لا يبيع في كره في
 أو به لا يقدّر على تحصيل المسلم فيه لأنه يحتاج إلى رد رأس المال ولو لم يرد في هذا
 العقد كما تحقق للشرع مع المتأخرين لأنه يبيعها إذا كان رأس المال في يده
 وصف فيه لا يتعاقب العقد على مقداره ومن مروه إذا سلم في جنس ولم يبين
 رأس مال كل واحد منهما أو سلم جنس ولم يبين مقدار واحد منهما أو لم يبي
 الثانية أن مكان العقد يبيعون لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولأنه لا يرد
 من أعرفه في غير نظير أول أو ثلث إلا مكان في الأول: وصار كالفرنس والغصب ولا يبيع

ولا في تحديقته ان التسليم على راس المال لا يوجب تسليم راس المال على خلاف
المغرض والغيب في الجرم لم ينعين فانه يملك فيه تسليما على راس المال لا في
الاختيار فختلف باختلاف المكان فلا بد من اليقين وصار التسليم على الصفة ومن
هذا ان من كان من المشايخ رآه ان الاختلاف فيه عند وجوب التسليم كما في
الصفة ولعل على حكمه لان تعين المكان لفظة العقد عندهما وعلى هذا الاختلاف
الثمن والاجر والقيمة وصورتها اذا اتمت ادا وجعل مع نصيب احدكما
شيئا له حمل وموته ولعل لا يشترط في الثمن والصحيح انه يشترط اذا كان
موجلا وهو اختياره ضمن الامة السرخس رآه عندلما ينعين مكان الدار ومكان
تسليم الدابة لبقاء المال وما لم يكن له حمل وموته لا يحتاج فيه اليقين
مكان الا بقاء بالاجماع لا انه لا يختلف ليماله ويؤديه في المكان الذي اسلم فيه
قال رضي الله عنه وهذه رواية الجمل مع الصغير في اليهود وذكر في الاجار احد
انه هو فيه في اعيى مكان شاء وهو الصحيح لان الاما كل لها سواء ولا وجوب في
التمسك ولو عينها مكانا لميل لا ينعين لانه لا يفيد دليل ينعين لانه لا يفيد سقوط
خطر الطريق ولو عين المصرف ما له حمل وموته يكتفي به لانه مع تباهن اطرافه
كيفية واحدة فيرا في ذلك قال ولا يصح التسليم حتى يفيض راس المال قبل ان
يقار له اما اذا كان من النشوء فلا نه اختراق من دين بدين وقد نهى النبي صم
عن الكالي بالكالي وان كان عينان لان السلم اخذ مما جمل باجل اذا الاسلام
والا خلافه ينعين عن التحجيل فلا بد من قبض احد العوضين ليتحقق معنى
الاسم ولا نه لا بد من تسليم راس المال ليتحقق المسلم اليه فيه فيقدر على
التسليم ولعلنا لا يصح التسليم اذا كان فيه خيار الشرط لهما ولا احدهما
لانه يمنع تمام القبض لكونه مانعا من الاعفاء في حق المحكم وكذا لا يثبت
فيه خيار الردية لانه غير مفيد بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام القبض
ولو اسقط خيار الشرط قبل الاختراق ورأس المال فأيما خيارا خلا فالزفره وقد من
نظيره وجملة الشروط يجمعها في قولهم اعلام راس المال وتعيينه واعلام

المسلم فيه وغيره وتمامه مما ليس بمسروق والمدره على تحصيله فان لم
يأتي درهم في كرسية مائة مهادين على المسلم فيه وغيره فالمسلم فيه
الدين باطل له وات القميص ويجوز في حصة النقد وغيره ولا يشترط
العدولان للعاد طاري اذا السلم ونوع مهما ولهذا النفذ والى المال
الافتراق مع ادائه يطلق بالا لغراق لما بينما وعداد الدين ويعتبر في
الدين ان هو المال والمال بما صنعت بين ثم تسا و لان لا دين لا يبدل ال فيمتد
مهما لان ولا يجوز للتصرف في راس مال المسلم والمسلم فيه قبل النقل
اما الذي فلما فيه من تقريب بما المسلم المستحق بالعدول اما الثاني لان المسلم فيه
مبيع والتصرف في المبيع للمفضل لا يجوز ولا يجوز للمكره والتولية في المسلم
فيه لانه تصرف فيه فان تفاد بلا السلم لم يكن له ان يشترى من المسلم الدين بواس المال
شيثا حتى يقضيه كله لقوله لان انا خذ الاسامك اوراس مالك اي عند الفسخ
ولانه اخذ شيثا بالمبيع فلا يحل المصرف فيه قبل لغضه وهذا لان الا البيع حديث
في حق ثالث ولا يمكن جعل المسلم فيه مبيع بالسقوط لجعل راس المال مبيعا
لانه دين مثله الا انه لا يجب لغضه في المحلك لان له ليس في حكمه الا لقد
من كل وجه وفيه خلاف لقرره واصح عالمه ما ذكر المراد من المسلم في
كرسيه فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من رجل كرا امر ب المسلم
بغضه مما ام ان كن نساء وان امر ان يقضيه له ثم يقضيه لنفسه فاكتاله له ثم
اكتاله لنفسه حاربه احتم الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين
انهي النبي من بيع الطعام حتى يجري فيه ما عان وهذا هو محمل المحذره
على ما مر والمسلم ان كان سابقا تكن قبض فلم يسلم فيه لاحق وانه به نزله ابتداء
البيع لان العين غير الدين حقيقه وان جعل عينه في حق حكمه خاص وهو
هرسه الا يستدل بانه يتمتع ببيع بعد الشري وان لم يكن سليما وكان لرضا فامر
بقبض الكرج لان الغرض اعارة ولهذا يتمتع بلفظ الاعارة فكان المردود غير
المأخوذ مطلقا حكمه فلا يتمتع بالمشتان لان ومن من في كر فامر بالمسلم

ان يكيله المسلم اليه في غير اربوب المسلم ~~فان كان~~ لم يكن ليضاهي
الا مر بالكيل لم يفتح فانه لم يصادف ملك الامر لان حكمه بالدين دون العين
فما لم يمسلم اليه مستعير الغراير منه ولد جعل ملك نفسه ~~فان كان~~ لما ركما الوكان
عليه دراهمه ~~فان كان~~ فع اليه كسبا ليرزها المدين فيه لم يصر له ~~فان كان~~ لو كان
المحطة مشهورة والمسئلة بما لها صار فابض لان الامور قد مع حيث صادف ملكه
لانه ملك العير بابيع الا تربي انه لو امره باليمن كان الطحين في السلم
للمسلم اليه وفي الشري للمشتوي لصحة الامور كذا اذا امره ان يصبه في البحر
في السلم بهلك من مال المسلم اليه وفي الشراي من ماله المشتري ويقتضه
التمن عليه لما قلنا ولهذا يكتفي بذلك الكيل في الشري في الصحيح لانه تأيب
عنه في الكيل والبض بالو نوع في فاعلوا المشتري ولو امره في الشراي ان
يكيله في ضريرا لبايع ففعل لم يضر لما يضار انه استعار غرايره ولم يخطبها فلا
تصير الغراير في يده فكذا ما يبيع فيها وطار كما لو امره ان يكيله بعزله في ناحية
من بيت الباي لان البيعة بذواحيه في يده فلم يصر المشتري فابضا ولو اجتمع
الدين والعين والغراير للمشتوي ان يدا والعين صار فابضا اما العين فلصحة الامر فيه
واما الدين فلا تصاحبه بملكه وبمثله يصب فابضا كمن استغفر في حنطة وامره ان يزرعها
في ارضه وكمن دفع الي صانع خاتما وامره ان يزرع من عنده نصف دينار
وان يدا بالدين لم يصر فابضا اما الدين للعدم صحة الامر اما العين فلا نه
خلطه بملكه فيل التسليم فصار مستهلكا عند ابي حنيفة فينتقض البيع وهذا
المخلط غير مرضي به من جهة التجو ان يكون مزايا المدين بالعين وعند هذا
هو بالتخييار ان شاء نفذ البيع وان شاء شاركه في المخلوط لان المخلوط ليس باستهلاك
عند هذا فان ومن اسلم جارية في كرحنطة وخطبها المسلم اليه ثم نفاه فلا
فما تبغ في يد المشتري فعليه قيمتها يوم قبضها ولو نفاه فلا بعد هلاك التجار به جاز
لان صحة الوفاة تجتهد بقاء العهد وذلك بقاء المخلوط عليه وفي السلم المعقود
عليه انما هو المسلم فيه فصحت الاثالة حال بقاءه واذا جال ابتداء اولي ان يفي انتها

لأن البهائم جاهلة ولذا انفسح العقد في المسلم فيه انفسح في المحل بنسبه المحجب عليه
رد على قوله غير المحجب عليه رد لمستهوا ولو اشترى حلقة بالثمن لم يملكها لانه في
هذا المشتري يطلب الاقالة ولو قضا بلبا بعد موتها فالأمانة بالثمن من المقتضى
المبيع انما هو البهائم فلا يبنى العقد بعد ماله كما فلا تنص وانما البهائم او خلاص
انما هو لا بعد اتمام محله وهذا الاختلاف بين المفاضلة حيث يبيع او يملك
بعد ملكه احد العوضين لان كل واحد منهما مبيع فيه قال * ومن اشترى الي
حل دراهم في كرخطة فقال المسلم اليه شرطه رد يا قال رب العلم
لم تشتر شيئا فالقول قول المحل اليه لان رب العلم مخصص في انكاره
الصحة لان المسلم فيه يربو على راس المال في العادة وفي هذه الحالة لا يوجب
ان يكون القول لرب العلم عند ابي حنيفة لانه يدهي الصحة وان كان صاحبه
مستكرا وعند هذا القول للمسلم اليه لانه مستكرا وان انكر الصحة وحذفه
من بعد ان شاء الله تعالى * ولو قال المسلم اليه لم يكن له اجل وقال رب العلم
هل كان له اجل فالقول قول رب العلم لان المسلم اليه متعنه في انكاره وحفظه
وهو الاجل والفساد لعدم الاجل غير متيقن لكان اكرههما فلا يعتد بالنفع في
رد راس المال لاختلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب العلم عند مالك
لانه ينكر حنفا عليه فيكون القول قوله وان انكر الصحة * كره المال اذا قال
للمضارب شرط لك نصف الربح او عشرة وقال المضارب لا بل شرط لي نصف
الربح فالقول لرب المال لانه ينكر استحفاظ الربح وان انكر الصحة * وعند
ابي حنيفة رد القول للمسلم اليه لا يعتد به في الصحة فقد انتفع على عقد واحد
فكانا متفقين على الصحة ظاهرا لاختلاف مسئلة المضاربة لانه ليس بلان فلا يعتبر
الاختلاف فيه فيبقى مجرد دعوى استحفاظ الربح اما السلم فلازم فصار الأصل
ان من خرج بكلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج خصومة وولع
الاتفاق على عقد واحد فالقول لدعوى الصحة عنده وعند مالك المستكرا وان انكر
الصحة قال * ويجوز السلم في الثياب اذا بين طول وعرض ورده لانه سلم في

في مذهبنا من قولنا ما ذكرناه في الفقه لا بد من بيان
 نوازله أيضا لأنه مفسود في الجملة ولا يجوز في الجملة في الفقه لأن
 أحاديثها مشتهرة فتاوتها فاشتهرت وفي مذهبنا ما لا بد من بيان
 لأنه مما يحكم بالقرآن ولا بأس بالسلم في المذهب والآخر إذا عني مذهبنا
 لأنه عني مذهبنا لا سيما إذا عني المذهب لأن كل ما لا يمكن ضبطه
 ومعرفة ما إذا كان السلم فيه لأنه لا يقضي إلى المذاهب وما لا يضبطه
 ولا يعرف مقدار له لا يجوز في السلم فيه لأنه دين وبدون الوصف يبنى مجهول
 جهالة تفتي إلى المذاهب ولا بأس بالسلم في طمس أو طمس أو طمس
 إذ لا يجوز ذلك إذا كان يعرف لا سيما في السلم • وإن كان لا يعرف
 فلا خير فيه لأنه دين مجهول قال • وإن استضعف منها من ذلك بغير أجل جاز
 استحسانا لا لجامع الثابت بالتعامل وفي القياس لا يجوز لأنه بيع المعلوم
 والصحيح أنه يجوز به لا عدة والمعلوم قد يعتبر موقوف عليه حكمنا بالمعذور عليه
 العين دون العمل حتى لو جاء به منظر ونما عنه لاس من صنعته أو من صنعته قبل العقد
 فآخذ جاز ولا ينعين إلا بالاختيار حتى لو باعته الصانع لعل أن يراه المستضعف جاز
 وهذا كله هو الصحيح قال وهو بالاختيار أن شاء آخذ أو أن شاء تركه لأنه اشترى شيئا
 لم يره ولا خيار للصانع كما ذكره في المبسوط وهو الأصح لأنه باع ما لم يره وعنه
 أبي حنيفة رآه أن له الخيار أيضا لأنه لا يمكن تسليم المعذور عليه إلا بضرره وهو
 قطع الصرم وغيره وعن أبي يوسف أنه لا خيار لهما أما المانع فلما ذكرنا أما
 المستضعف فلأن في إثبات الخيار له أضرار بالصانع لأنه لا يغير به غيره بمثله •
 ولا يجوز فيما لا تعامل فيه للناس كالتياب لعدم المجهور فيما فيه تعامل إنما
 يجوز إذا أمكن إعلامه بالوصف ليتمكن التسليم وإنما قال بغير أجل لأنه
 لو ضرب الأجل فيما فيه تعامل بصبر سلما عند أبي حنيفة رده خلا فالهما ولو ضرب
 فيما لا تعامل فيه بصبر سلما بالافتقار لهما أن اللفظ حقيقته للاستمتاع فيحفظ
 على فضيحه ويحمل إلا جلي على التعجيل بخلاف ما لا تعامل فيه لأن ذلك

المصنع فاصلة فعمل حتى يختار المبيع ولا يبيعه له انه ذن فاحتل
العلم وجواز السلم باجماع لا شبهة فيه وفي تمامه لا ممتنع نوع شبهة فكان
الحمل على السلم اولى والله اعلم مد ————— مسائل مشهورة في طالع
بيع الثوب والغند والسباع المعلم وغير المعلم في ذلك هو ان يكون المبيع الذي يوفى به
انه لا يجوز بيع الكلب الطور لانه غير منتفع به عادة ولانه الشاعري به لا يجوز
بيع الكلب لقوله م ان من السحت مهر البغي ولعن الكلب ولا يوفى به العين
والنجاسة تشعر بهوان المحل وجواز البيع يشعر باعزازه فبان مستنداً ولما انه م
نهى عن بيع الكلب الا كلب صيد او ماشية ولانه منتفع به عراصة واصطفاً وكل
مال لا يجوز بيعه لملاب الهوام المؤذنة لانه لا ينتفع بها والتحد به مسمول
على الابتداء للعالم من الاكتفاء ولا نسلم نجاسة العين ولو سلم لحرمة
التناول دون المبيع قال ولا يجوز بيع الثمر والخنزير لقوله م فيه ان الخنزير
حرم شربها حرم بيعها واكل ثمنها ولانه ليس بمال في حقايقه ذكره في المال
الذمة في البياعات كالمسلمين لقوله م في ذلك التحذير فاعلمهم ان لغير
مال المسلمين وعليهم ما عليهم ولا ثمر مكلفوا مستحجون كالمسلمين قال الا
في الثمر والخنزير خاصة فان مقدمهم على الثمر كعند المسلم على الخنزير
وعند م على الخنزير كعند المسلم على الشاة لانهما اموال في اعتقادهم
وسنن امرنا بان نتركهم وما يعتقدون دل عليه قول عمر رضى الله عنه بيعها
وخذ والعشر من ثمنها ومن قال لغيره بيع عبدك من فلان بالف درهم على
اني ضامن لك شيئا بمائة من الثمن سوي الالف تفعل فهو جاهز وبأخذ الالف
من المشتري والتمسها بمائة من الضامن وان كان لم يقل من الثمن جاز البيع بالقبول
ولا شيء على الضمين واقله ان الزيادة على الثمن والمثمن جاهز عندنا والمحقق باصل
العند خلافاً للفرق والشاعري به لانه تغير العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع
وهو كونه عدلاً او خاسراً او ربحاً ثم للدلالة بتفديد المشتري بها شيان في الثمن وهو
يساري المبيع بدونهما فيصح اشتراطها على الاجنبي كبدل الخلع لكن من شرطها المقابلة

البايع عليه فله وهو لا يملك من الثمن شيئا فإذا قال من اشترى مني ثوبا لم يوجد فلم يبيع
لأنه من اشترى جارية في يدها حتى زوجها فوطئها أو طعمها أو غيرها مما يوجب طهرها أو جاز لزوجها
سبب الولادة وهو المثل على الرتبة على الكمال وعليه المهر وقد اختلف في الزوج
حصل به أما من جهته فصار له كذله وإن لم يطأه ما ليس بطهر أو ما ليس
أن يبيع فأيضا لأنه تصحب حكمي فيعتبر بالتعيب الطهري وجه الاستحسان
أن في الطهري استيلاء على المثل وبه يبيع فأيضا ولا كذا لأن الحكمي فانظر
• قال ومن اشترى عبدا أو غنما أو حبيبا في يد البائع وأقام البائع البينة أنه باعه
لها فأمكنه فبمقتضى معرفته لم يبيع في يد البائع لأنه يمكنه إصلاح البائع إلى
حظه وذلك البيع فيه أبطل حق المشتري وإن لم يده رأى هو بيع العهد وإن التمس
لأن ملك المشتري ظهر بالفراغ فيظهر على الوجه الذي أثره مشغولا بخطه وإذا
تعد استيفاء من المشتري ببيع الظاهر في يد البايع إذا صارت • والمشتري
إذا صاحبه مفلسا أو المبيع لم يظهر • لأن ذلك ما يعد للبيع لا في حظه لم يقع
متعلقا به • ثم أن فصل شيء بمنك للمشتري لا يعد بطل خطه وإن نفس يتبع
هو أيضا • فإن كان المشتري ثلاثة فغالب أحد هما فلنحضر أن يدفع الثمن كله وبطبيعة
وإذا حضر الأخر لم يأخذ نصيبه حتى يكف شريكه الثمن كله وهو قول أبي حنيفة
ومحمد • وقال أبو يوسف إذا دفع المحاضر الثمن كله لم يظهر الأنه يبسه
وكان مقطوعا بما أدى عن ما حببه لأنه نفس وإن ظهره بغير أسره فلا يرجع
عليه وهو أجنبي عن نصيب صاحبه فلا يضمنه ولهما أنه يفطر فيه لأنه لا يمكنه
الانتفاع بنصيبه إلا بأداء جميع الثمن لأن البيع سطقة واحد أوله حق القبول
ما بقي شيء منه والفطر يرجع • كغير الزمن • وإذا كان له آن يرجع عليه كان
له التمس منه إلى أن يحتوي حظه • كالوكيل بالشراي إذا أنقضى الثمن ملا
مال نفسه • قال • ومن اشترى جارية بألف مثقال في سب وفضة فهما بضائ
لأنه أصاب المفقال اليهما على السوي • فبب من كل أحد منهما خمسة مثقال
لعدم الإلوهية • ومثله لوا اشترى جارية بألف مثقال في الذهب • الفضة بجسه

من الذهب مثاليين ومن النصف درهم وزن صفة لانه اصاب اول الف اليه
فيصرف الي "وزن" اليهود في كل واحد ثلثه مائة من له هلي آخر عشرة
درهم جيات فضاه زهوا وولا يعلم فانفقوا وملكهم مهر سواء عند ابي حنيفة
وسمعه ربه وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زهوه و يوجب ~~عند يوسف~~ وزن حلقه
في الوصف مرعي كهو في الاصل ولا يمكن وعاقبه با ب ~~في~~ ضمان الوصف لانه
لا يثبت له عندا لمفالة بمنحه فوجب المصير الي ما للمساواة ان من جلس
صفه حتى لو تجاوز به فبما لا استبدان جائز يبيع به الاستبداء ولا يفي
حلقه الا في اليهودية ولا يمكن لدار كها بايجاب ضمانها لما ذكرنا وكذا بايجاب
ضمان الاصل لانه ايجاب له عليه ولا ينظر له قال * واذا اخرج طير في ارض
رجل فهو له اهده وكذا اذا باس فيها وكذا اذا انكس فيها فهي لانه متاح سبب
يده اليه ولانه اصل الصيد وان كان يوفد بغير حلقه المصطلي ائده وكذا البيوع
ولهذا اوجب الجواز على المهرم بكسره او شبهه وحاصبه الارض لير بعد ارضه
لذلك لما ركنصب شبكة للجناب وكما اذا دخل الصيد ارضه او وقع ممانعه
من السكر والذراع في ثياب لم يكن له مال به يملكه او كان مستعده له لخلاب
ما اذا غسل النمل في ارضه لانه عد من اكثر له فيملكه ثم ما لم يهر
سواء جبر الناب فيه والتراتب الممنوع في ارضه بغير بال الماء
كتاب الصرف قال الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس
الاثمان على نه الحاجة الي النفل في بدليه من يدالي بدل الصرف هو النفل
والرد لغة اولانه لا يطلب منه الا الزيادة اذ لا ينتفع بعينه والصرف هو الزيادة
لغة كذا قاله الخليل ومنه سميت العباد النافلة صر قالان * فان باع ثقة
بفضة او ذهب يذهب لا يجوز او مثلا بمثل وان اختلفت في اليهودية والعياض
لفوله * المذهب بالذهب مثله بمثل وزنا بوزن يده اي يدرم والفضل رمو المذهب
قال * جبهه ما ورد بها مواه وقد ذكرناه في اليهودية قال * ولا بد من قبض
العووضين قبل الاضراق لما روينا ولفوله عمرو بنان استظرك ان يدخل بيته فلا

فلا يفسد ولا يؤول له من قبض المذموم بالكلية ثم لا يرد
 من قبض الآخر تحصيلها سواء فلا يفسد الرضا ولا يفسد البيع باولي
 من الآخر فوجب قبضهما سواء كانا بائعا كانا لمصنوع أو لا يفسد المصنوع
 أو التحصيل مع معا ولا يفسد الآخر لا طلاق ما رويناه ولا له ان كان عليه
 شبهة عدم القبض فإنما عطفته في المصنوع قبضه اعتبارا للقبض في المصنوع
 والمراد من المصنوع بالذات ان حتى لو ذهب عن المجلس بمشيان معالي جهته
 واحدة أو باولي المجلس إذا اضمى عليهما لا يبطل الصرف لقول ابن عمر
 وان ذهب من سطح فشب معه وكذا المعتبر ما ذكرناه في قبض راس مال السلم
* فبطلان خيل الخيرة * لأنه يبطل بالاعراض * وان باع الذهب بالفضة جار
التفاضل لعدم المجادلة * ووجب التفاضل لقوله عدم الذهب بالورق روى الإمام
 وهام * فان اختلف في الصرف قبل القبض العوضين أو أحدهما يبطل العقد لقوله
 الشرط وهو القبض * ولهذا لا يصح شرط التحمل فيه ولا الرجوع لأن بائعا معا
 في قبض القبض مستحقا والثاني بقوت القبض المستحق * إلا إذا أسقط التحمل
 في المجلس فيعود إلى المجاوز لارتفاعه قبل تفرده وفيه خلاف زفر لعل * ولا يجوز
 التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه عني لو باع دينار بعشرة دراهم ولم يقبض
 العشرة حتى يشتري بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد لأن القبض مستحق بالعقد
 فكذا لعل في وجوبه لقوته وكان ينبغي أن يجوز العقد في الثوب كما نقل
 عن زفر لعل لأن الدراهم لا يتحقق فيها تصرف العقد إلى مطالعها ولكنها قول الثمن
 في باب الصرف مبيع لأن البيع لا بد له منه ولا شيء عوي الثمن فيجعل
 كل واحد منهما مبيعا لعدم الألو له وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز * وليس
 من ضرورة أن يكون مبيعا أن يكون متعينا * كما في السلم فيه * ويجوز بيع
 الذهب بالفضة مجازفة لأن المساواة غير مشروطة فيه ولكن بشرط القبض
 في المجلس لما ذكرناه بخلاف بيعه بجنسه مجازفة لما فيه من احتمال الربو قال *
 ومن باع جارية قيمتها ألفا مثقال فضة وفي عنقه طوق فضة قيمته ألف مثقال

الذهب بالذهب
 ذهب السج ولا يفسد
 لا بد من قبض
 إجماعهما

بالتي مثقال فضة وقعد من الثمن "فمنع من ثمر افترا فالذي نقد ثمن الفضة
 لان بعض حصة الشوق واحب في المخلص لكونه يبدل البضرة والظاهر منه
 الاثبات بالواجب • وكذا لو اشترى ما بالتي مثقال الفضة والفضة نقد
 فله نقد "طوق لاني الاجل باطل في الصرف جائز في بيع المخلو في ماله شرة
 على وجه التجاوز والظاهر منهما وكذلك سيقا سجلي بمائة درهم وهما مخرجون
 قد بيع من الثمن بمعين حار البيع وكان المبيع من حصة الفضة واني قد بين
 ذلك لما بينا وكذلك ان قال عند هذه المصنف من ثمنهما لان الاثبات قد برز
 بذكرهما الواحد فالله تعالى المخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والمراد به احدهما
 فيحصل عليه بظاهر حاله • لان لم يتفاضل حتى افترا لا بطل العقد في الجملة لانه
 صرف فيها وكذا في السيف كان ولا يخلص الا بضرره ولا يمكن لصلته
 بدون الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالبيع لا يحد في السلف وان كان يخلص
 السيف بغير ضرر حار البيع في السلف وبطل في الجملة لانه امك المراه
 بالبيع لشارك لطوق والتجارة وهذا اذا كانت العدة المفردة اراد مسايته
 فان كانت مثله او اقل منه او لا بدري لا يجوز المبيع للزور او وحاله وحيث
 الصحة من وجه جهة الفساد من وجهين فخر حصف لال • ومن باع للمصنف
 ثم ادركه لداخر بعض ثمنه بطل المبيع فيما لم يفيض وبيع فمد • ومن ان اناء
 مشترك بينهما لانه صرف كله ببيع فيما وحد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد
 طاري لانه ببيع ثم • بطل الافتراق فلا يسمع • ولو اشترى بعض الاناء فالمشتري
 بالخيار ان شاء احدهما في حصته وان شاء رد لان الشركة هي في الاناء
 • ومن باع قطعة فقرة ثم اشترى بعضها اخذ ما بقي حصتها لا خيار له لانه
 لا يضره التبعض • قال ومن باع درهمين ودينارا بدرهم ودينارين حار البيع
 وجعل كل جنس منهما بخلافه وقال زفر والشافعي رده لا يجوز وعلى هذا المصنف
 اذا باع كرسحير وكر حنطة بكرمي حنطة وكري شعير لهما في العرب الي
 خلاف الجنس فغير مصرف لانه قابل الجملة بالجملة ومن فضيته ان يفسد على

ثم قال في معنى النسيئة في البيع وهو ما يقع فيه من أجل أن يكون له وجه من وجهي العقد من
بمعنى عليه ثم سمى بالبيع لما ذكرنا والذين ليس بهما القصد فلا يقع النسيئة
بنفس البيع عند النسيئة فإذا تضمن ذلك اسم الأول ولا حاجة إلى
الذين لا يكون استبدال المبيع في الزمان إلى الذي هو
النسيئة بنفس العقد على ما نبيته والبيع لم يثبت بطريق ادعاء كما إذا
تباين ما يملك من المال في ماله من زعفران أو زعفران في ماله من زعفران
ومما إذا كان الدين ما يملك من المال لا حقا كذا لك في أصل الزعفران
انفساخ الأول والإضافة إلى من ظهر ولم يتحول بالعقد يكفي ذلك للحوار
حال ويجوز بيع درهم صحيح ودراهم غلط بدراهم صحيح ودراهم غلط
والغلة ما يدره من المال وباعت الزعفران منه نصف الحلاوة في الوزن
وما عرف من سقوط اعتبار النسيئة في ذلك وإذا كان الغالب على الدرهم
على فضة وإذا كان الغالب على الدنانير الذهب على درهمين
التفاضل ما يجتمع في النسيئة لا يجوز بيع النسيئة بها ولا بيع بعضها ببعض
الامتساوي بالوزن وكذا لا يجوز الاستفراض بها أو وزن أو السور
لا يتحول عن أصله فإذا لم يدرى ما هو شرط البيع مع النسيئة لا يكون
كما في الردي من ماله من المال بالرداء والحمد والردي سواء لأن الغالب
عليهما لغز فانه في حد الدين والنسيئة اعتبارا للذهب من اشتري
بها فضة خالصة فهو على الردي الذي ذكرنا في معنى السيف أن يبيع بمقتضا
مقتضا لا جازر فالنسيئة التي حلت بالنسيئة وهي في حكم شيئين فسهة وصفر ولكنه
صرف حتى بشرط الغبن في الخامس نوحه الفضة من النسيئة فإذا شرط الغبن
في الفضة بشرط في الصفر لانه لا يبيع منه إلا بصرفه قال رضي الله عنه ومثله
لم يفتوا بجواز ذلك في العدا والى الخطارفة لأنها عزال مؤال في دنائهم
التفاضل فيه يفتح باب الربو ثم انكاف تروج بالوزن فالنسيئة لا تستقر
فيها بالوزن وانكاف تروج بالعد في النسيئة وانكاف تروج بهما فبكل واحد منهما

يعتبرها لان الاعتبار هو المعتاد والموافق لما يكون فيه من مصلحة او ضرر او كذا
تكون الامانة والتعجيل بالنظرين واذا كان معلوم تروخ فهي سلعة بتعجيلها وان كان
بذلكها البعض دون البعض فهي كالزكوة لا يتعلق العقد بعينها بل بالقيمة وبما
ان كان المتابع يعلم احوالها لتعجيل الرضا عنه ومنعها من السجل انظر في العلم
لعدم الرضا عنه ولا اشترى بها سلعة فكسدت وترك الناس المعاملة بها بطل
البيع منه ابي حنيفة روى ابو يوسف روى عليه قيمتها يوم البيع ولان محمد روى
فيها انفسا بغير ما مثل الخناس بها لهما ان العقد لم يصح الا انه تعذر التسليم
بالكسار وانه لا يوجب الفساد كما اذا اشترى بالرطب فانقطع واذا بطل العقد
وجبت القيمة لكن عند ابي يوسف روى ابي حنيفة ان البيع لا يفسد مضمون به وعند
محمد روى يوم الا نقطاع لانه اوان الا تفضل الى الخبيث ولا يبي حنيفة روى ان الثمن
بذلك بالكسار لان الثمنية بالاصطلاح وما يبي غيب في بيعا بلا ثمن فيبطل واذا
بطل البيع فبطل البيع ان كان فايما وقيمتها ان كان ما لكما في البيع الفاسد
قال ابو حنيفة لا يجوز البيع بالفلوس لانه ما معلوم فان كانت بافضة جازا لبيع وان
لم يبين لانها امانة بالاصطلاح وان كانت كسدة لم يميز البيع بها حتى يعينها لانها
سلع فلا بد من تعيينها واذا باع بالفلوس النافعة ثم كسدت بطل البيع عند
ابي حنيفة روى خلافا لهما وهو نظير الاختلاف الذي بيناه ولو استقرض فلوسا
فانفقت كسدت عند ابي حنيفة روى يجب عليه مثلها لانها امانة وموجبه رد العين
معنى والتمنية فضل فيه اذ الفرض لا يختص به وعندهما يجب قيمتها لانه
لما بطل ردت التمنية تعذر ردها كما قبض فيجب رد قيمتها كما اذا استقرض
مثليا فانقطع لكن عند ابي يوسف روى يوم القبض وعند محمد روى
يوم الكسار على ما مر من قبل واصل الاختلاف في يوم غصب مثليا فانقطع وقول
محمد انظر للجانبيين وقول ابي يوسف ايسر قال ومن اشترى شيئا بنصف درهم
فلو ساجاز وعليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس وكذا اذا قال بدينق فلوسا
او بغير اقلو ساجاز وقال زفره لا يجوز في جميع ذلك لانه اشترى بالفلوس

وانها تقدر بالعدد لا بالذات والدرهم فلا يكون ثبات عدد ما ونفس الفلوس
 مباح بالذات ونصف الدرهم من الفلوس معلوم بهذا الناس والكلام فيه
 فاضى من بيان العدد ولو قال بدرهم فلوس او بدو درهمين فلوس بكل ذلك
 عن ابي يوسف لان مباح بالدرهم من الفلوس معلوم وهو الموالاتى
 الدرهم من الفلوس وعن محمد انه لا يجوز بالدرهم ويجوز بملاوون الدرهم
 لان في العادة المباحة بالفلوس فيمادون الدرهم فصار معلوما انكم العادة ولا كنه لك
 الدرهم قالوا ولو لول ابي يوسف اصح لاسمى ابي ديار قال لا ومن اعطى
 صير قيادرمما قال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه نصف الا حبة جاز الجمع في
 الفلوس وبطل فيما بين عند محمد لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز بيع
 النصف بنصف الحبة وبطل بمجوز وعلى قياس لول ابي حنيفة بطل في الكل
 لان المصلحة متحدة والفساد لوي يشيع ولدمر نظيره ولو كرهوا سطاء لان
 جوابه كجواب ماعوا الصحيح لانهما بيعان ولو قال اعطى نصف درهم
 فلوسا ونصفا لا حبة جاز لانه قابل الدرهم بها مباح من الفلوس
 بنصف درهم ونصف درهم الا حبة فيكون نصف درهم الا حبة بمثله
 وما وراءه بازاء الفلوس قال وهو في اكثر نسخ المختصر ذكر المصلحة
 القابلة كمال الكفالة قال الكفالة هي الضم لغة قال الله تعالى وكفلهما زكرا
 ثم قيل هي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح
 قال الكفالة ضم ان كسالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة بالنفس جائزة
 والمضمون بها يتعاضد المكفول به وقال الشافعي وه لا يجوز لانه كفل بما لا يقدر
 على تسليمه اذ لا قدرة له على نفس المكفول به بخلاف الكفالة بالمال
 لان له ولاية على مال نفسه ولنا قوله عم الزعيم غارم وهذا العهد مشروعية
 الكفالة بنوعيهما ولانه يقدر على تسليمه بطريقه بان يعلم الطالب مكانه
 فيتملى بينه وبينه ويستعين باعوان الفاضى في ذلك والتجاجة ماسة اليه
 ولذا ممكن تحقيق معنى الكفالة فيه وهو الضم في المطالبة فيه قال وتعد اذا

والوجه لان هذه الالفاظ غير باعني التمسك بها على ما هو في
 الإطلاق. وكذا إذا قل بمنصفه أو بثلثه أو بجزء منه لانه لا يملك احد في حق
 الكفالة ولا يبري فكان ذكر بعضها شاهدا كذكر كلها فضلا عما لا يلزم به
 عليه أو بوجبه لانه لا يبري بغيره البدين حتى لا يصح الكفالة التامة اليهما
 وهما تقدم بهن. وكذا إذا قل بمنصفه لانه لم يبر بوجبه. أو بال موقوف لانه
 ضيقه بالقرام. أو بال الذي لانه في معنى علي في هذا القسم قال هم
 في قوله لا يبري نفسه من قوله لا يبري غيره. وكذا إذا قل أنا زعيم به
 أو لغيري لان الوعامة هي الكفالة وقد يبر بغيره والقبيل هو الكل والحمد اسمي
 المصنف لانه لا خلاف ما إذا قل أنا ضامن بغيري كذا في التزم المعرفة دون
 الكفالة قال. فان شرط في الكفالة بالنفس تسمية المكفول به في وقت تعيينه
 بوجه اجباره إذا ما ليه في ذلك الوقت ولاء بما التزمه فان احضره والاحضره
 المحاكم لا يتجابه من ابراء حق مستحق عليه ولكن لا يجبره اول مرة لعله
 ما يبري لما اهدى. لو غاب المكفول بنفسه امهله المحاكم مددا ذهابه
 ومجبه فان مضى ولم يحضره تجبسه لتحقق امتناعه عن ابراء المحق بال.
 وكذا إذا ارتد والحياء بالله والمحق بذرا الحوب وهذا لانه عاجز في المدة فينتظر
 كالدبي اعسر ولو سلمه قبل ذلك يبري لان الاجل حقه فيملك اسقاطه كما في الموجل
 واذا احضره وسلمه في مكان يقدرا المكفول له ان يتخاصمه فيه مثل ان يكون
 في مصر يبري الكفيل من الكفالة لانه اتى بما التزمه وحصل المقصود به وهذا لانه
 ما التزم التسليم الا مرة. واذا كفل على ان يسلمه في مجلس القاضي فاسلمه
 في السوق يبري حصول المقصود وقيل في زماننا لا يبري لان الظاهر المعانقة
 على الامتناع لا على الاحضار فكان التفييم مفيدا. وان سلمه في برية لم يبرأ
 لانه لا يقد ر على الاختصاص فيها فلم يحصل المقصود وكذا اذا سلمه في سواد
 لعدم فان بفصل الحكم فيه. ولو سلم في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه

الزعيم غارم

بروي عند أي منفرقة، وتنفذ على المحامدة له وعند ما لا يفرأ ولا يفرأ
له يكون ظهوره فكأنه يفرأ في المحامدة في المحامدة في المحامدة في المحامدة
لا يفرأ يفرأ على المحامدة فيه، وإذا مات المكفول به برمي الكفيل بالنظر
من الكفالة لأنه يجوز من أعضائه ولا ينفذ المكفول لا يفرأ لا يفرأ لا يفرأ
أما حمار عن الكفيل وكذا إذا مات الكفيل لأنه لا يفرأ لا يفرأ لا يفرأ لا يفرأ
المكفول بنفسه وماله ولا يفرأ لا يفرأ هذا الواجب بحال الكفيل بالمجان
وأما المكفول له فلو سي أن يطالب الكفيل فإن لم يكن فلو كان له فله
مقام الميت فإن ومن كفل بنفسه آخر ولم يفرأ إذا دفع إليه لا يفرأ
قد نفعه الله فهو بروي لأنه بموجب القبول فله من التخصيص عليه
ولا يشترط قبول الطالب بالتسليم كقولي فضاء الدين ولو سلم للمكفول به نفسه
من كفالته هي لأنه مطالب بالخصوصية فكان له الدفع وكذا إذا سلمه
إليه وكفل الكفيل أو رآه له المحامدة بماله فإن وإن تكفل بنفسه
على أنه إن لم يفرأ به إلى ولله كذا فهو ضامن لما عليه وموافق فلم يحصره
إلى ذلك الوصف لزمه ضمان المال لأن الكفالة بالمال مطلقة بشرط عدم الموافقة
وهذا التعليق صحيح فإذا وجد الشرط له المال ولا يفرأ عن الكفالة
بالنفس لأن وجوب المال عليه بالكفالة لا ينافي الكفالة بنفسه أو كفواده
منهما للتوثيق فإن الشافعي لا يفرأ هذه الكفالة لأنه تعليق صحيح وجوب
المال بالخطر يشبه السع ولنا أنه يشبه البيع ويشبه النذر من حيث أنه التزام
فلمن لا يفرأ تعليقه بمطابق الشرط كهبوب الريح ونحوه وبشرط متعارفه
هملا بالشبهين والتعليق بعدم الموافقة متعارف ومن كفل بنفسه
رجل وقال إن لم يفرأ به هذا فعليه المال فإن مات المكفول عنه ضمن
المال لتحقق الشرط وهو عدم الموافقة فإن ومن أدعى على آخر ما به
دنيا ويبيها أو لم يبيها حتى تكفل بنفسه رجل على أنه إن لم يفرأ به
هذا فعليه المائة فلم يفرأ به هذا فعليه المائة عند أبي حنيفة وأبي يوسف

[illegible]

أو يقول به أو يكون إذا كان فعلها صحيحا مثل أن يقول تكلمت فقلت بالحق
 أو بما لك عليه أو بما بأن تلك كلمة مدا يبيع لا يكون الكفاية على التوهم
بفصل فيه السمو و على الكفاية بالدلالة إجماع و كفي بما حده و صار كما إذا
كفل بشعة صحت الكفاية وإن احتمل المراد و الاتصال و عقود أن يكون و فلا
صحيحا و مراده أن لا يكون بدل الكتابة و بأن يكون أن شأن الحق لأن و القول
بأن بما أن قام طالب الذي عليه الأصل وإن قام طالب كعبه لا الكفاية
غير الدمية إلى الدمية في المطالبة وذلك بأن يكون فإن المراد منه الأذا
شرط فيه البراءة فحينئذ تتطهر إلى أفعال المعاني كما أن السموات بخرق أن
لا يبرأ بها أصل تكون كفاية و لو طالب أحد عالمه أن طالب أو عروله
أن طالب بهما لأن مقتضاه الشر بأن طالب المالك إذا اعتار فحينئذ الخاص
لأن اعتباره الخاص بالمعنى التمليك منه فلا يمكنه التحليل من الثاني إما
المطالبة بالكفاية لا تقتضي التمليك فوعى الفرق فإن و سواء تعلق بالحق
بالشروط مثل أن يقول ما بأ بعد فلا يأبى وما أب للمعنى بعض أو ما
غصبت بعلي والأصل فيه لو له بالي و لو جاء به جمل بغير و أن جاء بغير
والإجماع منعقد على صحة ضمان الدرك ثم الأسأل أنه بعض تعليلها بغير
ملا ثم إما ما أن يكون غير طال و جواب الحق كقوله أو استعمل بجميع أو يكن
إلا سواء مثل أن يقول إذا الدم هو مكفوف منه أو تعد رأ استيفاء مثل قوله
إذا غلب عن الدرك مادرك من الشروط في معنى ما ذكرناه فأما لا بعض المعاني
بمجرد الشرط بقوله في مع الربح أو حاج المطر وكذا إذا جعل واحد منهما أحلا
أو أنه بعض الكفاية و بمع بأن لا يكون الكفاية لما صح تعليلها بالشرط لا يعدل
بالشر و الفساد كالطلاق و والعنان فإن تأ تدرك بما لك عليه فما سواء
البينة بأن عابه ضممه الكفيل لأن النائب بالدمية كالنائب مع بعض بعض
ما عليه و مع السمان به وإن لم تغير البينة بالقول قوله الكم مع حده
في مقدار ما يعترب به لأنه منكر للبرائة فإن أعز بأن يقول بأن

بما هو من العلم بصدق كفيله لانه من كفايله له عليه و يصدق

في حق نفسه لولا انه عليه قال و يجوز الكفالة بغيره و بغير امره

لاطلاق ما روينا و لانه التزام الطالب هو تصرف في حق الغير و يضع الطالب

الطلب على المطلوب و يترتب الرجوع اذ هو عند امره و يترتب به

فان قيل بامره و يرجع بما ادي عليه لانه نفى دونه بامره و ان كان له امره

لم يترتب بامره به لانه متصرف بما اده و لو له رجوع بما ادي معناه ان اده

الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث و كما اذا املكه المحتاق عليه بما ذكرنا

في الامور بخلاف الما مور بفساء الدين حيث يرجع بما ادي لانه لم يحميه

عليه شي حتى يملك الدين بالاداء و بخلاف ما اذا صالح الكفيل الطالب

من الالف على خمسمائة لانه ايقاط لصار كما اذا ابرم الكفيل قال و ليس

للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يودي عنه لانه لا يملكه قبل

الاداء و بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع قبل الاداء لانه انعقد بينهما مبادلة

حكيمية قال فان لو زوم بالمال كان له ان يلازم المكفول عنه حتى يخلصه و كذلك اذا

حبس كان له ان يحبس لانه يملكه ما يحفظه من جهة فيعامله به مثله و اذا ابرم

عن محاسبة فأنه اسقاط ويرآه توجب براء الكفيل بربها فمما يرجع
 براءة الكفيل ويرجع الكفيل على الاصيل فمما يرجع الكفالة باسمه
 • فمما يرجع ما زاد على على جنس آخر لانه مبادله حكمه فمما يرجع يسترجع
 الا ان • وان كان ما استرجعها استوجب بالكفالة لا براءة الاصيل فمما يرجع
 الكفيل عن المطالبة • ومن قال للكفيل ضمن له ما لا بد من به الي من المال
 رجع الكفيل على المكفول عنه معناه بما فطن لله المسرة لله الحياة التي اجندوا لها
 من المطلوب وانتهى ما الي الطالب لا يكون الا بالوجه فيكون هذا القرار لا يملك
 فيرجع • وان قال ابرائكم لم يرجع الكفيل على المكفول عنه لانه براءة لا تنتمي
 الي غيره وذلك بالاسقاط عليه يكن القرار بالانقضاء • ولو قال بربها مصدره
 هو مثل الثاني لانه استعمل البراءة براءة الله والبراءة شبيهة اذ كفي اذ لا يرجع
 الكفيل باللفظ ولان البر بوسفوره هو مثل الاول لانه المراد اذا ابتداء
 من المطلوب واليه الا بقاء دون الا بقاء وليل في جميع ما ذكره الكتاب المطالب
حاشرا يرجع في البيان اليه لانه هو الجمل فان • ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة
 بالشرط لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات وهو بري الله مع لان
 عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا مبيحا كالاتفاق ولهاذا لا يرد
 الادعاء من الكفيل بالرد فمما يرجع براءة الاصيل • وكل حق لا يمكن استيفاءه
 من الكفيل لا يحمي الكفالة به كاستدودو النحاس معناه بغير السند لا بنفس
 من عليه السند لانه يتعذر ايجابه عليه • وهذا لان العفو به لا يجري فيها النيابة
 • واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز لانه دين كسائر الديون فان تكفل
 عن البائع بالمبيع لم تصح لانه عين مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة بالاعتيان
 المضمونة وان كانت تصح عندنا خلافا للشانعي لكن بالا عيان المضمونة بنفسها
 كالمبيع بيعا فاسدا والمضمون على صوم الشراء او المضمون لا بما كان مضمونا بغيره
 كالمبيع والرهون ولا بما كان امانة كالودعة والمستعارة والمستأجرة مال المغاربة
 والشركة • ولو تكفل بتسليم المبيع قبل القبض او بتسليم الرهن بعد القبض الي

٩٦٠
الرجل الامن لو حمل على المشايخ الى التمسك بالرجل الامن
فلا يجوز له الحمل عليها فان كانت بينهما زوجة الكفالة فلا يجوز عنه
بما ان كان صغيرا حينها جازت الكفالة لانه يمكنه الحمل طلي والرجل الامن
من المشايخ * وكذا من استعمل جند الكفالة في حمل لرجل فله منه مهر المثل
قال * ولا تصح الكفالة الا بقول المكفول له في المجلس عند احمد ابي حنيفة
وسمى ذلك كفالة او اذا بلغه فاجاز ولم يشترط في بعض النسخ الاجارة والاختلاف
في الكفالة بين نفس المال جميعا كذا في تصرف التزام يستبد به الملتزم وعدا وجه
حدود الرواية عنه ووجه القول ما ذكرناه في الفصولي في النكاح ولهما ان فيه
معنى التجليات ومشايخ المطالبة منه فيقوم بهما جميعا والموجود شرطه
فلا يتوقف على ما وراء المجلس الا في مسألة واحدة وهي ان يقول الموهب
لو ارثه تكفل عني بما علي من الدين فكفل به مع غيبة الموهب جاز لان
قوله وصي في الحقيقة ولهذا تصح وان لم يصر المكفول للمهر ولهذا قالوا لما
جمع اذا كان له مال او يقال انه فاجر مقام الطالب لاحتجته اليه بقرينة
وفيه فتح الطالب كما اذا حضر بنفسه وانما يصح بهذا اللفظ ولا بشرط المفقول
لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذا الحالة * فعلى كالا من النكاح
* ولو قال الموهب ذلك لرجل جنبي اختلف المشايخ فيه قال * واذا مات الرجل
وعليه دين ولم يترك شيئا فتكفل عنه رجل للمهر ما لم يصح عنده اني حفيظة
وفلا تصح لانه كمل بدون ثابته لانه وجب بحق الطالب ولم يوجد المسقط
ولهذا يفتي في حق احكام الاخرة ولو تبرع به النكاح يصح وكذا يفتي اذا كان
به كفيل او له مال وله كفل بدون ساقط لان الدين هو الفعل حفيظة ولهذا
يوصف بالوجوب لكنه في المكسر ما لا يلهي اليه في المال وقد عجز بنفسه
ويختلفه فقات عاقبة الاستيفاء فيسقط ضرورة والتبرع لا يعتمد فيام الدين
واذا كان به كفيل اوله مال فخلقه او الا قضاء الي الاداء فان * ومن كفل
عن رجل بالف عليه ما يره ففضاه الا لف قبل ان يعطيه صاحب المال فليس له

وهو ما يوجب أن يكون البيع صحيحاً ولو كان غير صحيحاً لم يكن
 وكذا الثمن غير مستحق له ما كان له من الدين فكذا في البيع الشرعي
 وهو الكفيل والرجح أي الزيادة عليه لأنه لا يملكه إلا من رجل
 يملكه أب له عليه أو يملكه له عليه فخاصة المكفول عنه فلا يملكه إلا من يملكه
 على الكفيل أن يملكه على المكفول منه الفدوس لم يملكه بيمينه يمين المكفول
 بعد ما كان مضمناً به وأما في لفظة الفداء فلم يرد في الشرعي لأن معنى الفداء
 تحرير من العتق أو ما كان يملكه من قبل أو يملكه المستأنف كقوله أمان الله
 بك لا والله صواباً وظلته من ذلك فلا تصح ومن أمان البينة أن له على فلان
 كذا إن كان على الكفيل فبئس ما مره فانه يفتني به على الكفيل وعلى المكفول عنه
 والكافة الكفالة بغير ما مره يفتني على الكفيل خاصة والمالك يملك لأن المكفول به
 ما من مطلق بخلاف ما تقدم والمالك يختلف بالامر بعد منه لا يملكها بغيره لأن
 الكفالة ما من تبرع ابتداءً ومعاوضة انتهاءً وبغيره لم يبرح ابتداءً وانتهاءً
 وبعد هو أحد أصلها لا يفتني له بالآخر وإذا أفتي بها بالآخر يفسد امره وهو يضمن
 إلا فرار بالمال فيصير مغنياً عليه والكفالة بغير امره لا يضمن جانبه لأنه تعتمد
 صحتها قيام الدين في ربح الكفيل فلا يتعدى إليه وفي الكفالة ما من يرجع
 الكفيل بما أدى على الأمر وفلان لا يرجع لأنه لما انكر ففقد ظلمه في ربحه
 فلا يظلم غيره ونجس نقول صار مكذوباً على ما يظلم ما في ربحه ومن باع داراً
 وكل رجل عنه بالدين فهو تسليم لأن الكفالة لو كانت مشروطة في البيع
 فتما منه بغيره لم يبرح بالدعوى يسعى في نفس مائه من جهته وإن لم تكن مشروطة
 فيه فأنكرت بها أحكام البيع ونجس المشتري لأنه إذا رغب فيه بدون الكفالة
 فنزل منزلته إلا فرار بملك البائع ولو شهد وختم ولم يكتل لم يكن تسليمها
 وهو على دعواه لأن الشهادة لا تكون مشروطة في البيع ولا في إقرار بالملك
 لأن البيع مرة يوجد من المالك وتارة من غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ
 الأحاديث فلا يملك ما تقدم قالوا إذا كتب في الصك باع وهو يملكه أربيعاً يأنظر فلم

و موكثب شهد بذلك فهو مسلم ان اذ كذب على الزوار المتعالمين في التمسك
في الضمان قال . . من باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مزارب ستم ثمن متاع
رب الثمن الضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي المطالبة وكل واحد
. . مما خاس ما لنفسه ولان المال امانة في ايديهما والضمان تفويض للغير بموجب
عالمه كاشتراطه على المودع والمستعير . وكذا راجلان ٧ عا بمدا صفة واحدة
ومن احد ما لصاحبه حصته من الثمن لانه لو صح الضمان مع الشركة بصير
ضامنا لنفسه او مخرج في نصيب صاحبه خاصة بوجوبه على لخدمة الدين قبل الضمان
ولا يجوز ذلك لثلاث ما اذا باع بمدة فتمين لانه لا شركة اد تربي ان للمشتري ان
يقبل نصيب احد عما ويطبخ اذ انقد ثمن حصته وان قبل الكل لاني . ومنه من
من آخر خواجه وثوابه ونصته فهو جاز ما المراج لقد ذكرناه وهو مخالف
الزكوا لانها سحر فعل ولهذا لا يودي بعد موته من تركته الا بوصية وارثا
النواب فان اراد بها ساكنين اعق ككثيري الشهر المشترك واحدا يحارس والموظف
تتميز الجيش ولذا الا غاري وغيره اجازت الكفالة بها على ان تفاق بان
اراد بها ما ليس بحق كالسجيا باء في رمان لله اعلان المهاجر . ومنه
يجل الى الصحة الامام على البزدوي واما القسمة فقد قبل في السوابب بهيها
ارحمت منها والرواية باو وجيل في النامية ثقة الرائقة والرأد بالنواب
ما يند به غير راد بما بناه . ومن لان لا يملك على ما به الى شهر
وقال المقر في حالة المول المدة من الضمان لك من لان ما
الى شهر وقال المقر في حالة القول قول الناس ووجه العرق المقر المراد
ثرا دعي حقا لنفسه وهو تاهير المطالبة التي احل في الكفالة مباشرة بالدين
لانه لا دين عليه في الصحيح انما المر بحد المطالبة بعد الشهر ولا يلج لي
الدين عارضا حتى لا يشب الا بشروط فكان القول قول من انكر الشرط كما في
انها واما الاجل في الكفالة فنوع منها حتى يشب من غير شرط بان كان موحد
على الاصيل والشاخي وه الشيخ الثاني بالا ولا ابو يوسف ره فيما يروي عه

هذه الحق الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر
 وحل بالدين كذا في غير هذه الكفيل حتى يفسد البيع على البايع
 لان يفسد البيع لا تنفذ البيع على ما مر الروايات في هذه المسئلة
 على البايع فلم يجب له على الاصيل ود الثمن فلا يجب على البايع ان يبيع
 القضاء بالحرية لا يفسد البيع بها لعدم المحلية فيرجع على البايع والكفيل
 ابي يوسف في بطلان البيع بالاستحقاق فعلى لياس قوله يرجع بهجود الاستحقاق
 وحل بالعقد والقسمان بالحل لان هذه اللفظة مستتبهة قد ترفع على الصك القدر
 وتكون ملك البايع فلا يصح ضمانه وقد ترفع على العقد وعلى حقوله وعلى
 الدرك وعلى التحيز ولكل ذلك وجه فتعذر الفصل بها اتصال الدرك لانه
 استعمل في ضمان الاستحقاق عرفا ولو ضمن بالصلح لا يصح عند ابي حنيفة
 لانه ضمان في البيع وتسلية له ولا ضمان وهو غير قادر عليه وعندهما
 هو بمنزلة الدرك وهو تسليم البيع او قيمته فصح بان يضمن كفالته
 الرجلين * واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه
 كما اذا اشترى باعدا بالف درهم وكل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى
 احد منهما لم يرجع على غيره بكمعتي يزيد ما يورده على النصف فيرجع بالزيادة
 لان كل واحد منهما في النصف اصيل وفي النصف الاخر كفيل ولا معارضة
 بين صاحبه بحق الاصاله وبحق الكفالة لان الاول دين والثاني مطالبة ثم موثاق
 للاول فيرفع في الاول وفي الزيادة لا معارضة فيرفع عن الكفالة ولانه لو دفع في النصف
 عن مقتضيه فيرجع عليه فلصاحبه ان يرجع لان اداء ما عليه كاداه فيؤدي الي
 الدرك * واذا كفيل رجلان عن رجل بمان على ان كل واحد منهما كفيل
 عن صاحبه بكل شيء اذله احداهما رجع على صاحبه بنصفه فليلا كان او كثير او معي
 استثنى في الصحيح ان يكون الكفالة باكمل عن الاصيل وبالكمل عن الشر بلا
 المطالبة متطلب ولا فيجتمع الكفالتان على مأمور موجبها التزام المطالبة فيرجع

الكفاية عن التكفل كما انهم لكانه عن الاصيل وكم انهم السوالة عن المحتال
 عليه ولا يعرف مداهم اذ اء احد ما وقع شايها فلهذا العلة كما انه فلا ترجع
 للمعسر على من بخلاف ما تقدم فارجع على من يملكه من حقوقه ولا يرد
 الى الدون لانه لحيته الاستواء وقد حصل بروجع احد مما يملكه من ماله فلا يملك
 مروج او غير عليه بخلاف ما تقدم ثم يرجع ان على الاصيل لا يملكه الا بائنه
 احد مما بنفسه والاخر بنائيه وان شاء رجع بالجميع على المكون عنه لانه
 كل جميع المال عنه بائنه • وان ابراء رب المال احد مما اهدا الى جرح بالجميع
 لان ابراء التكفل لا يوجب براءة الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر
 كفيل بكله على ما بيناه ولهذا بائنه • واذا افترق المظان فبان فلا حساب
 الدين ان بائنه ايهما شاء بالجميع الذي يملكه كل واحد منهما كفيل من صاحبه
 على ما عرفت في الفقرة • ولا يوجب احد مما على صاحبه حتى يودي بمطلتي
 من الصف لما مر من الوجهين في دالة الواحد • وان كان • • • • •
 واحده وكل واحد منهما كفيل من صاحبه بكل شيء اذ اء احد مما رجع حتى
 صاحبه بنفسه ووجهه ان هذا العقد جائز احتصافا وطرفه ان يجعل كل واحد
 منهما اصيلا في حق وجوب الالف عليه فيكون عتقهما معا ما اء به رجع
 كذا لا بالالف ان حق صاحبه وسند كره في التثنية ان شاء الله • وان اء عتق
 ذلك فعا اذ اء احد مما رجع بنفسه على صاحبه لا سئوا ايهما رجع فلكل
 لا تحقق المساواة • ولوله يودي شيئا حتى اعحق المولى احد مما حاز العتق
 لمصادقة ملكه وبري عن الصف لانه ماضي بالتزام المال لا يكتفي بالمال وسيلة
 الى العتق وما يفي وسيلة فيسقط ويبقى الصف على الاختلاف في المال
 في الحقيقة مغاير بل برقيتهما وانما جعل على كل واحد منهما احتيالا للجميع
 الضمان واذا جاء العتق استغني عنه فاعتبر بغا بلا يربلتهما ما اء به •
 وللصولي ان بائنه بعضه الذي لم يعتق ايهما شاء المحتق بان دالة • وصاحبه
 بائنه ماله • فان اخذ الذي اعحق رجع على صاحبه بما يودي لانه • ردي عنه

نفسه بأمره وأمره بالرجوع إليه لأنه أدي عن نفسه
 والله اعلم بالصواب ~~فكانت كفاية العبد وعنه ومن~~ ~~فكانت كفاية العبد وعنه ومن~~ ~~فكانت كفاية العبد وعنه ومن~~
 عليه حتى يعتق في أمره حالاً ولاغيره فهو حاله لا غير حاله عليه
 لموجود السبب وفيه الذمة إلا أنه لا يطلب به لعسره لا في أمره بل في
 ملك المولى ولهم فرض بتعلقه به في الحال والكفيل غير معسر به في الحال إذا
 كفل عن غائب أو مفلس بتعلق الدين الموجد لأنه متأخر بموخر ثم إذا أدين
 يرجع على العبد بعد العتق لأن الطالب لا يرجع عليه إلا بعد العتق فكذلك الكفيل
 لظمانه مقامه وسره أدي على عهده ما لا وكفل له رجل بنفسه فما بعد العبد يري
 الكفيل لبراءة الأصل كما إذا كان المكفول عنه بنفسه حراً فان أدي رتبة
 العبد وكفل به رجل فمساء العبد فالأمر المدي في الهيئة أنه كان له ضمن الكفيل
 فبمته لأن على المولى رد ما على وجه تعلقها فيمتها ولله التزام الكفيل في نفسه
 وبعد التوب يبقى الطمينة واجبة على الأصل فكذلك الكفيل بتغليب الأول
 قال • وإذا كفل العبد عن مولاه بأسره فعتق ناداه أو كان المولى كفل صته فداد
 بعد العتق أنه يرجع واحد منهما على صاحبه وقال وفروه يرجع ومعني الوجد
 أن وإن لا يكون على العبد من حقي تصح الكفالة بالمال عن المولى إذا كان بأسره
 أما كفالته عن العبد فتصح على كل حال لأنه تعلق الموجب للرجوع وهو الكفالة
 بأمره والمائع وهو الرق وقد نزل وثبتهما ولعنه خبر موجب للرجوع لأن المولى
 لا يستوجب على صبه رد ماله وكذا العبد على مولاه فلا يطلب موجهة إهداكن
 كفل عن غيره بغير أمره فالحال • ولا يجوز الكفالة بماله الكفاية بغيره فكفل به
 أو عتقه لأنه من نفسه مع المناهي فلا يظهر في حق صحة الكفالة ولأنه لو ضمن
 نفسه سقط ولا يمكن إثباته على هذا الوجه في رد ماله الكفيل وإثباته مطلقاً
 منافي معني الضم لأن من شرطه التعداد والى الكفاية كما في الكفاية في الرق
 أبي حنيفة • لأنه كالمالك تب عنه كذا سبب السهو لأنه قال • وهي جارية
 بالديون فإن عم من أحيل على مالي فليبيع ولأنه التزام ما يظهر على تسليمه

جميع الكفالة وإنما اختص بالدين لأنها تقتضي عدم التخيير بين العمل والتجمل والتجمل
 في الدين لا في العين قال وتصح الحوالة برضا المحلل والمحتال والمحتال عليه
 أما المحتال لأن الدين حقه وهو الذي ينتقل بها والد ميراثه لا يورثه إلا بيمين رضا
 وأما المحتال عليه فلا يورثه إلا بيمين رضا والد ميراثه لا يورثه إلا بيمين رضا
 فالحوالة تصح بدون رضا ذكره في الزيادة لأن التزام الدين من المحتال عليه
 نفس في حق نفسه وهو لا يتضرر به بل فيه نفع لا يرد له لا يرجع عليه إذا
 لم يكن بأسره قال وإذا تصح الحوالة برمي المحلل من الدين بالقول كماله في
 لا يبرأ باعتبار الكفالة إذ كل واحد منهما عقد توثيق ولنا أن الحوالة النقل لغة
 ومنه حوالة الغراس والدين متى انتقل عن الدية لا يفي فيها أما الكفالة فمضم
 والإعكام القرينة على وفاق المعاني القويمة والتوثيق بالمعيار الأصلي والاحسن
 في القضاء وإنما اجتزأ على القول إذا نفذ العمل لأنه محتمل عود المطالبة إليه
 بالتقوي فلم يكن مقبرها قال ولا يرجع المحتال له على العمل لأن روي
 حقه ولأن القاضي ربه لا يرجع وإن توثيق البراء لم يحصل مطلقه فلا يعود
 إلا بسبب جديد ولنا أنها مفيدة لا مفسدة له لا هو المظنون ولا المفسد الحوالة
 لقواته لأنه قابل للتبعية فمركوب الصلابة في المبيع قال والتوي عظم
 أبي حنيفة ربه أحد الأصولين وهو إما أن يحدد الحوالة ويختلف ولا ينية له عليه
 أو يبرأ مطلقاً لا العجز عن الوصول بتحقيق بكل واحد منهما وهو القوي
 في الحقيقة وقال مدان الوجهان وجه ثالث وهو أن تحكم الحاكم بالسلامة
 حال حيوته وهذا بناء على أن فلاس لا يحقق حكم القاضي بمجرد خلافا لهما
 لأن المال يحد ورابع قال وإذا طالب المحتال عليه المحلل بمثل ما كان الحوالة
 فقال المحلل أحلف بدين لي على نفسه بمثل قوله إلا حجة وكان عليه مثل الدين
 لأن سبب الرجوع قد تحقق وهو نساء وبه بأسره إلا أن المحلل يدعي عليه
 ديناً وهو مستكره القول للمذكور لا يكون الحوالة الفارة منه بالدين عليه لأنها
 قد تكون بدونه وإذا طالب المحلل المحتال به بحاله به فقال أنه أحلفك لنفسه أي قال

عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن الحسين عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال
 عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال
 قال ومن ادعى رجلا الف درهم واصل بها عليه آخر فهو جائز ولا يفسد القضاء
 فان مكسب يبري لتفدية ما بها فانه ما التزم الاداء الا منها لعل ما التزم
 مفيدة بالمعصوب لان المعصوبات التي خلف كلا فوات وقد تكون السحالة مفيدة
 جالدين لغيره فكم المفيد في هذه الجملة ان لا يهلك الحمل مطالبته المحتال
 عليه ولا يفسد الحق به حق المحتال له على مثال الرهن وان كان اسوة للفرمان به
 قوت الحمل وحده الا انه لو طيسف له مطالبته به فهاخذ منه ليطالب السحالة
 وهي حق المحتال له بخلاف المظلمة لانه لا تعلق بمسحفه به بل به منه ولا تبطل
 السحالة باخذ ما عليه او هبده وبكره السفاق وهي فوض استغفار به المفروض
 مشروط بخطر الطريق وهذا نوع نفع استلبيد به وقد نهى رسولهم عن فرض
 به لضعف كتمانهم اوب القاضي قال ولا يصح ولاية القاضي حتى يجتمع
 في المولي شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد اما الاول فلان حكم القضاء
 يستفاد من حكم الشهادة لان كل واحد منهما من باب الولاية فكل من كان
 اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء وما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية
 القضاء والفاسق اهل للقضاء حتى لو قد بصره الا انه لا ينبغي ان يفتل كفا
 في حكم الشهادة فانه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا
 ولو كان القاضي عدا لا يفسق باخذ الرشوة او غيره لا ينعزل ويستحق العزل
 وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وقال القاضي والفاسق لا يجوز
 قضاءه كمالا يقبل شهادته عنده وعن علمائنا الثلاثة في النوادر انه لا يجوز
 لقضاءه وقال بعض المشايخ انه اذا قلد الفاسق ابتداء وصح ولو قلده وهو عدل
 ينعزل بالفسق لان المفلذ اعتمد عدالة فلم يكن راضيا بتقليده ونهاه
 به الشيخ الفاسق مفتيا فيل لا لانه من امور الدين وخبرة غير مقبول في الدبائات
 وقيل يصلح لانه مجتهد الفاسق هذا راعى النسبة الى الخطاء واما الثاني فالصحيح

ان اصلية الاجتهاد شرط الادلوة ما من عليه المجازة المصنوعة عندنا خلافا
للمشاعى رة وهو يقول ان الامر بالقضاء يستدعى القدرة عليه وذاتة دون العلم
ولما انه ممكن ان يفتقر في غيره ومقصودنا القضاة يحصل به وقوا به ان
الحق ان يستعمل وينبغي للمقلدان بمختار من موارد ردا لا ولي لقوله عم
من اننا سنا عملا وفي رحمة من موالي منه بعد حان انه ورسوله وجماعته
المسلمين وفي هذا اجتهاد كلام عرفت في اصول الفقه حاصل ان يكون صاحب
حديث له معرفة بالقضاء ليعرف معاني الآثار او صاحب لغة له معرفة بالمعنى
للاشتغال بالعيان في المنصوص عليه ونلق ان يكون صاحب لرحمة مع
ذلك يعرف بهاماد الناس لان من الاحكام ما يتقن عليها قال ولا بأس
بالدخول في العشاء لمن بشر نفسه انه يودي فخره لان الصحابة رضي الله عنهم
وكفى بهم لدوة ولا به نرس كفاية لكونه امرا المعروف قال وبكره الدخول
لمن اجاب المبر عنه ولا بأس من علي نفسه السجف منه كذا يصدر شرط لما شرته
الغيب وكرة بعضهم الدخول فيه مختار لقوله عم من جعل على القضاء مكانا
في غير سكنين والصحيح ان الدخول فيه رحمة لمعالي امانة العدل والترك
عزيمة فلعلمه بخطي فله فلا يوفق له او لا يعينه عليه غيره ولا بد من الاجابة
الا اذا كان مواجلا للقضاء دون غيره فيجوز ان يفترض عليه التفقد صاته
محدوق العباد وحلاء العالم من الفساد قال وبمجي في ان لا يطالب بالولاية
ولا يسألها فواله عم من طلب العشاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل اليه
ملك بسره ولا ان من فله يستند على نفسه فيحرم ومن اجبر عليه بتوكل
على ربه فيلزم ثم يجوز التمسك من السلطان العا تركها يجوز من العاقل
لان الصحابة رضي الله عنهم معا وبه رضوا بحق كان بيد علي رضي في نوبته
والتابعين قلدوا ومن السجاج وهو كان جائرا الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بحق
لان المنصوص لا يحصل بالتسليم بخلافه ما اذا كان لا يمكنه قال ومن قلد القضاء
سواء بوان القاضي الذي كان قبله وهو انخرأ بطا التي فيها السجلات وغيرها

وهو ما لا يثبت فيهما القبول ~~فيهما القبول~~ بل من له ولاية
القضاء ثم انكر بعضهم من ينفذ المال فظاهر وكذا اذا كان من المصوم في الصحيح
لا نهره ووعده ما في يده لعدم ولده انتقل الى المولى وكذا اذا كان من المولى القاضي
هو الصحيح لانه انما هو تدبير لا تمولا ويذهب استينافا ليقض ما انتقل اليه المولى
او استينه واما كانه حيا فحياتا ويجعل كل نوع منها في هرطقة منها كمالا
بشتمه على المولى وهذا السؤال لكشف السحابة لا لقران قال * وينظر
على حال المصومين لانه نصب فظراه فمن اعتوب بحق الزمة اياه كان المخرار ملزم
* ومن انكر له بطل قول الموزون عليه الا بينته لانه بالقران التيق بالرضا به
وشهادة الفرع ليست بحجة لا سيما اذا كان على فعل نفسه فان لم تقبل لم يعمل
تخليته حتى ينادي عليه وينظر في امره لان فعل القاضي الموزون حق فظاهر
فلا يعمل كمالا بوجدي الي ابطال حق الغير * وينظر في الودائع وارتفاع الوفوس
فيعمل فيه بمثل ما تقوم به البينة او يعترف به من هو في يده لان كل ذلك
حجة ولا يقبل قول الموزون لا يدينه الا ان يعترف الذي هو في يده ان الموزون
سلمها اليه فيقبل قوله فيها لانه ثبت لا فراغ ان البينة كانت للقاضي فتصح
اقرار القاضي كانه في يده في الحال الا اذا بداه بالا فراغ لغيره فيسلم ما في يده
الي الموزون الا ول لسبق حفته قال * ويجلس الحاكم المحكم جلوسا ظاهرا
في المسجد كمالا بشتمه مكانه على الغرباء وبعض المغميين والمسجد الجامع اوله
لانه اشهر وقال الشافعي رد بكرة المحلوس بالنص في المسجد للقضاء لانه يظن
المشرك وهو نجس بالنص والجلوس وهي ممنوعة عن دخولها لقوله عم العا
بني المسجد لذكر الله تعالى والمحكم وكان رسول الله عم يقبل المصوم
في معتكفه وكذا الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المساجد لغسل المصوم ما
ولان القضاء عبادة فهو زامتها في المسجد للصلاة ولهاصة المشرك في اعتكافه
لا في ظاهره فلا يمنع من دخوله والجلوس تغير حالها بخروج القاضي اليها او الي
بابها المسجد او يذهب من يقبل بينها وبين نفسها كما اذا كانت المصوم

في الدابة ولو جلس في ارضه او في النهر او في البحر او في الجبل او في
 معه من كان معه من الناس لان في كل واحد من هذه الاماكن
 الامن دمي رحمه محرم او ممن حرم عاقبته بل للقاء بها دانه لان الاول
 صلة الرحم والثاني ليس للقاء بل جري على العادة في الجبل او في البحر
 اكلا بضاياه حتى لو كانت للفرس خصو منه لا يعمل منه انه اساو كما اذا
 راد المهدى على المعتاد او كانت له خصومة لانه لا يجل النساء في حمامه
 ولا يصعد عوه الا ان يكون عامة لان الخاصة لا حل العلم بخلاف العاطف
 والدخل في هذا الجواب لو به وهو فوالجواب عن محمد بن ابيه ان كان
 خاصة كالهدية والخاصة بالو علم المصيف ان الخاص لا يحصر على لا يتخذ ما قال
 وبشهادته انما يعود المرء لان ذلك من حقوق المسلمين لان علم للمعلم
 على المسلم حقه حقوق وعده لمعادين ولا يصح احدا من العلم من دون
 خصمه لان النبي علم من ذلك ولا في فيه تومة قال واذا احببت اسويتم
 في الجاوس والافعال لقوله علم اذا ابتلي احدكم بالفساد فليعلم به
 في المجلس والاشارة والنظر ولا يسارا حدهما ولا يصح الهدية ولا الهبة
 للثمة ولان فيه مكسرة لطلب الاخر فترك حبه ولا يحل في وجبه
 احدهما لانه يفتري على خصمه ولا يمازحه ولا واحد منهما ولا يده صبه
 بمهانة الغناه وتكرره لمن الشاهد ومعه ان يقول له اتشهد بكذا وكذا
 لانه اعانة لاحد الخصمين انكره كل اثنين اخصه ولا يصح ان يوصف في الجهر
 موضع التهمة لان الشاهد لا يصح لمهانة الناس وكل التهمة الجاهل بها
 الا لشخص والتكفيل له بل هي الجاهل قال واذا اتفقت اهل
 صيد الفاغي وطلب صاحب الحق من غير ماله لجل نفسه وامره في ذلك
 ما عليه لان المحبس جزاء الما تملك فلا بد من ظهور ما وعدا اذا اتفقت
 لانه لم يعرف كونه مما طاف في اوله الوعلة فقلعه طمع في الاعمال وامر
 المال فاذا امتنع بعد ذلك حبه لظهور مظهره اما ان يفسد بالبيعة فحبه كما تدعي

[illegible]

في دين ولده لانه لو عمدت به او يستسه الولد لفي اوالد فلا يحدون في النصارى
 • الا اذا امتنع عن اذناك عليه لان فيه احياء لولده ولا يحد من ذلك لسلطونه
 بمضي الزمان • وقد اعلم باسم كتاب القاضي في القاضي • وبمثل
 كتاب القاضي في الحق العاصي في المحذور اذا شهد به شامع على هذه الحاجة
 ما في من • فان شهد واعلى حضر حكم بالشهادة لوجود المحنة
 ونسب حكمه وهو المدعى ومجلا وان شهد وان غير ضرورة المحنة لم يحكم لان
 الهاء على القاضي لا يجوز وكتب بالشهادة لتكثير المكتبة التي بها هذا
 هو ان كتاب المحكمي ومنزل الشهادة في المحنة وانحص بقرائنه كذا
 ان شاء الله وجواز لماس الحاجة لان المدعى له بتعذر عليه التمسح بين
 شهوده وخصه فاشبه الشهادة على الشهادة ولوله في المحذور بدرجة تحته
 الدين والنكاح والنصب والمقصود والامانة المحمودة والمباركة المحمودة
 لان كل ذلك بمنزلة الدين • هو يعرف بالوصف لا يحتاج منه الى اشارة
 وبمثل في العصار انما لان التعريف فيه بالتحديد ولا يقبل في الاعيان
 المنفولة للحاجة الى الاشارة عن امي يوسف في المحذور في العمد وان الامنة
 لغلبة الا باق فيه • ولها وجه انه يعمل ليهما بشرا يطع عرف في موضعه
 وعن محمد • دانه بفعل في جميع ما يميل واحول وعلمه المتأخرون رتبة الله
 قال • ولا يعمل الكتاب الا بشهادة اثنان او رجل وامرأتين لان الكتاب
 يشهد لكتاب فلا يشهد اربعة • وقد لا يحد من ذلك من المحنة خلاف
 كتاب الاستيعان من اهل السوء لان ليس له لزم • وخلاف في قول القاضي في الزكي
 ورسوله الى القاضي لان الاقرار بالشهادة لا بالتركية قال • ونعم ان يقرأ الكتاب
 عليهم ليعرفوا ما فيه او يعنفهم به لان لا شهادة بدون العلم • ثم ستمه
 يحضرهم وبسأله اليهم كيلا يشتموا التغير بعد اعتدائي حنيفة ومحمد
 لان علم ما في الكتاب والمعلم المحضر لهم شرط وكذا احق ما في الكتاب
 عند هذا ولهذا يدفع اليهم كتاب المحذور ليكون معلوم معاونة علي

على حفظهم وقال أبو يوسف أنه أخراشي ~~من~~ بشرط والشروط
 أن يشهد في كتابه وخاتمه وعنه أني يوسف أنه لا يشهد ليس بشرط
 أيضا فتشهل في ذلك لما ابتلي بالقضاء وليس الصبر كما ~~المشهور~~ واختار
 شمس الأبهة ~~والمرحوم~~ في قول أبي يوسف • فإذا وصل إلى القاضي لم يقبله
 إلا بحضور المحصر لأنه بمنزلة أداء الشهادة فلا بد من حضوره ~~بمقتضى~~
 معاق القاضي الكتاب لأنه للنقل لا للحكم قال • فإذا علمه الشهود اليقين
 نظر إلى محتمه فإذا ~~استحسن~~ أنه كتاب فلا يزال القاضي سلمه اليما في مجلس حكمه
 وفرأه عليا وختمه فتمسك القاضي وفرأه علي المحصر والزمه ما فيه وفقد
 سند أبي حنيفة ومحمده وقال أبو يوسف أنه إذا شهد وأنه كتابه وخاتمه
 فمأه علي ما سئل بشرط في الكتاب ظهور العدالة للفتح والصحيح أنه يفض
 الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره المحصر • لأنه لا ربحا احتاج إلى زيادة
 الشهود وإنما يمكنهم أداء الشهادة بعد قيام الحتم وإنما يقبل المكتوب إليه
 إذا كان الكاتب على القضاء حتى لو مات أو عزل أو لم يبق أهلا للقضاء قبل وصول
 الكتاب لا يقبله لأنه لا تحقق بواحد من الرعايا ولهذا لا يقبل أخباره فاض آخر
 في غير عمله وفي غير عملهما وكل ذلك لو مات المكتوب إليه إلا إذا كتب إلى
 فلان بن فلان قاضي بكذا وإلى كل من يصل إليه من قضاء المسلمين لأن خبره
 صار تعالاه وهو معروف فغلب ما إذا كتب ابتداء إلى كل من يصل إليه على
 ما عليه مشايخنا لأنه غير معروف ولو كان مات المحصر بنقض الكتاب على
 وارثه لقيامه مقامه • ولا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في المحمد ود الفصاح
 لأن فيه شبهة البدلية فصا كالشهادة على الشهادة ولأن مبناهما على الاسقاط
 وفي قوله معي في اثباتهما فصل آخر • ويجوز قضاء المرأة
 في كل شيء إلا في المحمد ود الفصاح اعتبارا بشهادتها وقد مر الوجه وليس
 للقاضي أن يستخلف على القضاء إلا أن يفوض إليه ذلك لأنه فلد القضاء دون
 التفويض به فصا ركنوكيل الوكيل بخلاف المأمور إقامة الجمعية حيث يستخلف لأنه

على شرف القوات لقوته فكان الاسر به اذ قلبي به متعلقين ولا تقوى ولا كمال للقاء
القضاء ولو لم يبق الثاني بمحض من الاول او لشيء الثاني فاعلم ان يكون جاز كما
في الوكالة . عد . لانه حصره رأيها الاول وهو الشرط والاقايع الى به تملكه
فبعد الثاني نأتمنا عن الاصيل حتى لا يملك الاول غير لما لا اذ اقوى الى به يعرف
هو الصحيح بان . وادارفع الي القاضي حكم حاكم امضاء اذ ان يحالف الكتاب
السنه او الامام بان يكون لولا دليل عليه وفي الجماع الصور وما اختلف
فيه المعناه فقص به القاضي ثم جاء ناسي آخر يروي غير ذلك فمعناه والاصل
ان القضاء متى لاني صلا مجتهد فيه بنعذ ولا يبره غيره لان اجتهاد الثاني
كاجتهاد الاول ولقد ترجم الاول بانصال القضاء به ملا ينقض بما هو دونه ولو لشي
في المجتهد فيه مخالفا لرايه ناسيا للمدعيه نعد عنداني حقيقه ربه وان كان حامدا
لفقه ردا بقاء ووجه العاذر انه ليس بخطاء به من عند مما لا ينقد في الوجهين
لانه قضى بما هو خطاء عنده وعليه العقوبة ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفا
لما ذكره المراد بالسنه المشهوره منها وفيما اجتمع عليه الجمهور ولا يعتبر
مخالفة البعض وذلك خلاف وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في الصدر
الا واثان . وكل شيء قضى به القاضي في العامر شرعه فهو في الباطن كذا لاني
عنداني حسنة . وكذا اذا قضى باحلال وهذا اذا كانت الدعوى بحسب معين
وهي مسئلة قضاء القاضي في العهود والقبوح بشهادة الزور . ولدبريت
في المكاح بال . ودبريت القاضي على غائب اذ ان يحضر من يقوم مقامه
وقال الشافعي ربه يجوز لوهود المحنة وهي الميتة فيظهر الحق ولما ان لا يعمل
بالشهادة لقطع المنازعة ولا معارضة دون الانكار . ولم يوحده ولا به يحتمل
الاقرار والا نكار من الخصم فيشبه وجه القضاء لان احكامهما مختلفة . ولو انكر
ثم غاب فكذلك الجواب لان الشرط قيام الانكار ولحق القضاء وفيه خلاف
اجبي يوسف ربه ومن يقوم مقامه قد يكون نائبا بامامته كالوكيل او نائبه لشرع
كما اوصي من جهة القاضي ولقد يكون حكما بان كان ما يدعي علي . عد . بان سببا

ونعني فلا بد من المحبة في ذلك حتى يحميه • كقالب ما اذا فعل الخير • أشهر بها
 وانكره ان يصدقه لان 'حدد المتعاقدين لا يتفرد بالعصم كما يستفرد بالعقد'
 والمعي فيه انه حينما ينفي العقد فيعمل التصديق اما المظهر به يتفرد ببرد الالتزام
 لافتقاره اليه • ومن ادعي على آخر ما لا يقال ما كان ذلك على شيء فليست دأب
 المدعي السنة على الف والامام هو البينة على العناء فتسبب سنة وكذا لك الابراء
 وثالث ضرورة لا تعمل لان العناء يتلو الوجوب وقد انكره فيكون مناصا ولذا
 ان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يهتدي ويؤام منه فيكون دفع المصومة
 از نرس انه يقال لم يباطل وقد يصالح على شيء فتستعير بعض وكذا اذا
 قال ليس لك على شيء فليست لان التوفيق أظهر وانما ما كالك على شيء فليست
 وقد اعترف له بفعل بوسنة على العناء وكذا على الابراء لعدم التوفيق في
 لا يكون بين اثنين اخذوا عطاء وصاروا قسما ومعاملته بدون المهر بقا وقد
 القدور في رواية على اساس ان المذهب او المحدث قد يورد في السنة على
 بانه فبا صريح وكذا في بابائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فاما ممكن التوفيق قال •
 ومن ادعي على آخره باعده حارثة فقال لمرابعا منك فليست دأب الامام البينة على
 الشر فوجد بها اصغار ابدية ولم يبايع السنة انه من السنة من كل عيب
 لم يعمل به سنة التامع • ومن ادعي يوسف ردائه فغفل اعتبار اعداءه باوجه
 القاصر ان شرط امره ان يحد من القاصر • ومن ادعي عليه ان يحد من القاصر فليست دأب
 وجود المبيع وقد ادعيه وانما في ذلك لا بد من العقد في بعض واحل باطلا
 على ما يصرح قال • ذكر حق كماله في السنة • ومن ادعي عليه ان يحد من القاصر فليست دأب
 ما منه ان شاء الله تعالى او كذب في شراء فعلى ملان خلاف ذلك وقد علمه
 ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله ومدا عبدان حنيضة رده فلا ان شاء الله تعالى
 هو علي التخلل • وعلي من قام بذكر الحق وفواهما استحسان ذكره في الالتزام
 لان الاستثناء يصرح الى ما يليه لان الذكر الا سنيان وكذا اذا صل
 في الكلام الا استبداد وله ان الكل كشيء واحد يحكم العطف ويصرف الى الكل

بالشهاد ولم نقل : فهو زاعم له وارادنا غيره لهما ان الغاضي نافر من
الظاهر ان في "الفرقة" وارادنا "ثابتا" وغريبا "بالا" للوث لدفع منقعة لهما
فالكفاية كما اذا : مع الايق واللفظة التي صاحبها واعطى في حجة الغائب اللفظة
من ماله ولا يبي حنيقة رد ان حق الحاضر تلبس لظعا او ظاهر الا هو عن
موسوم الى زمان التكفيل * كمن اقبض الشري كمن لم يبد * او انه
الدين على العبد حتى يبع في دينه لا يكفل * ولا ان المكفول له مجهول لما
كما اذا كفل لاحد الغرماء بخلاف المنفعة لان حق المورث ثابت وهو معلو
واما الايق واللفظة ففيه روايتان والاسم انه على الامتلاء دليل الحق ولعل بهلما
اللفظة والمراد العبد يكفل باجماع لان الحق عند نفسه ولهذا كما به ان يمت
وقوله وهو ظلم اي ميل عن سواء السبيل وهذا يكشف عن مدعيه رجعة
ان المجتهد يخطئ ونسب لا كما ظنه البعض قال * واذا كانت الدار في يد رجل
والام الاخر المنة ان اباء مات وتركها ميراثا لثمة * ففي يد رجل
ففي يد رجل بالتمسك وتركه ان ينفذ الاخر في يد الذي في يد به ولا يستوفى
بكفيل وهذا عندنا في حنيقة رد ونالا ان كان الذي في يد به جاحدا احد منه
وحمل في بداهين وان لم يجمع ترك في يد لهما ان السجادة ما بين لا يترك
المال في يده بخلاف المغير لانه امين وله ان العشاء وقع للمصنف مفسودا
واحتمال كونه مختارا المصنف ثابت فلا ينقض يده كما اذا كان مفرا ومحموده
فدا رتفع بفضاء الماضي "ذاه" عدم العبود في المستعمل لصبر ورة العبادته
معاوضة له والفاضل ولو كانت الدعوى في مسئول بدليل روحا منه بالامان
لانه يحتاج قيده الى "الخط" "الزع" "الزع" عليه بخلاف العتار ودها محصنة بنفسها
* ولهذا ايملك الوصي بيع الموقوف الى المصنف "عابب دون العتار" * وكذا حكم
وصي الام والاخ والعمر على الصغير وليل المنقول على احوال ايسار دول
اي حنيقة رد فيه اظهر لهما حقه الى المخطو وانما لا يوجد التحيل منه في شاء
المحسومة والفاضل انما نصب لثمتها لا نشا بها واذا حضر الغائب لا يمتدح الي

في اعداد البينة و يعلم ان البينة لا تقبل في احد الورثة بل سب
 خصا من الباقين فيما يتحقق له وعليه ذنبا كان له من ان الغني له وعليه انها
 هي الميسرة في البينة و واحد من الورثة يطلع خليفته عنه في البينة فلا يفسد
 الا بغيره لا يفتقر لانه عام له لفسد البينة فلا يفسد ما يجمع من غير ذلك
 لا يستوفي الا بالبينة و ما اذا فسد البينة يدبر الميسر الا انه انفسا بغيره
 استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في كسبه في المجمع لانه
 لا يكون خصا له في البينة فيتم الغضا على ما في يده و من قال مالي في المساكين
 صدقة فهو على ما فيه الزكوة و ان كان في يده يثقل ما له فهو على ثلث كل شيء
 و القياس ان يلزمه ان يصدق بالكلية في البينة لغيره لعموم اسم المال كما في الرصينة
 وجه الاستحسان ان اجاب العبد بعتير واجاب الله تعالى في يده من اجابه اليه
 ما اوجب الشارع فيه الصدقة من المال اما الرصينة فلا يصدق بها ولا يخالف في
 كسبه فلا يفتقر بها دون مال ولا ان الظاهر القوام الصدقة من ما يملك ما له وهو
 مال الزكوة اما الرصينة فتقع في حال الاستغناء فيمنع من التي الكمال و تدخل فيه
 الارض العشرة عند ابي حنيفة و ابي يوسف و لا نهامسب البينة اذ جهة
 البينة في العشرة و راحة عنه و عند محمد و لا يدخل في لها سب البينة
 اذ جهة البينة با حجة عنه و لا يدخل في ارض الخراج بالاجماع لانه يخصص
 مونه ولو قال ما يملكه صدقة في المساكين فقد قيل يتناول كل مال لانه اعم
 من لفظ المال والمفيد اجاب الشرح وهو مختص بلفظ المال فلا يخص في لفظ
 الملك فيبقي على العموم والصحيح انهما سواء لان الملتزم باللفظين القاضل
 عن الحاجة على ما مر ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الاجاب
 به منك من ذلك فوته ثم اذا اجاب بشاء تصدق بما اشبك لان حاجته هذه مفقودة
 ولم يقدري شيئا لاختلاف احوال الناس فيه وفيما المحترف به منك فوته ليوم
 و صاحب الغلة لشهر و صاحب الضياع لسنة على حسب التفاوت في مدته
 وصولهم الي البال وعلى هذا ما يجب التجارة به منك بغير ما يرجع اليه باله

دل ومن أوصى الله وأمر وصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصي
والسبع حائز ولا يجوز بيع التركة حتى يعلم ومن أوصى بغير وصية لا يجوز
على الفصل الأول أيضا لأن الوكالة أمانة بعد الموت تعتبر بالأمانة قبله
ومن أوصى بوجه الفرق على الظاهر أن الوصاية جلالة لأنها تنهاى عن ما يطلان
الامانة فلا يخلو على العلم كما في تصرف الوارث لما كوكاله من أمانة لقيام ولاية
الميت منه فيتوقف على العلم وهذا لأنه لو توقف على العلم لا يفيئ السطر بقدر
الموكل وفي الأول بقوت العلم الوصي من علمه من الناس بالحق وهو تصرفه لأنه
أثبت حق الأوامر ولا يكون العلم من الوكالة حتى يشهد صدقها عند
أورجل عقل وهذا عند أبي حنيفة وهو الأول سواء كان من المعاملات
وتغير الواحدة كتابته وله أنه غير ملزم فيكون شهادة من وجه كذا
أحد شرط بها وهو العدد والعدالة بخلاف الأول وعلم تصرف الموكل لأن
كعبلة والمرسل للخاصة إلى الأوامر وعلى هذا الخلاف إذا كان الوصي
معه والشفع والكره المستلزم الذي لم يجر المماناة وإذا باع القاضي أو أسند
عبد الغرماء وأخذ المال ببيع واستحق العبد لم يضمن لأن القاضي طاهر
مناف القاضي مقام الإمام وكل واحد منهما لا يلحقه ضمان كمال
ينبغي عدم قبول هذه الأمانة لتضييع الحقوق ورجوع المشتري إلى الغرماء
لأن البيع يقع لهم فرجع عليهم عند تعدد الرجوع على الله كما إذا كان العائد
محمول عليه وليد باع العبد وان أسد القاضي الوصي معه لأمر ما قد استحق
أومات قبل القبض وشاح أن رجع المشتري على الوصي لأنه ما قد ثابته
عن الميت وإن كان فائمة القاضي عند نصار كما إذا باعه بنفسه على رجوع الوصي
على الغرماء لأنه عامل لهم وإن ظهر المبيع ما يرجع الغرماء فيه منه فلو
فيجوز أن يردل يرجع بالمائة التي غرمها أيضا لأنه لم يضمن في أمر الميت والوارث
إذا بيع له بمنزلة الغير به لأنه إذا لم يكن في التركة دين كان الدين مالا له
فتمسك ل وإذا خال القاضي فقد قضيه على ماله بالرحم فارجع له ما لم يبيع

ليس بمحكمة كتاب... الشهادة... الشهادة... ولا يسهل
تصاها أو طاعته المذمى أو كونه تعالى ولا يامى الشهادة أو يصدق أو لا يصدق
ولا يصدق أو لا يصدق ومن يكتفها فانه كالمثلثة وإنما يشهد بالطلب المذمى المذمى
... وبغ على طلبه كسائر الحقوق... والشهادة في المحاكم...
الشهادة في الشتر ولا يظهر فيه بين حستين العامة المحمد والنولى من الشهادة
والشتر أفضل لقوله هم للذي شهد صدقه لو شتر فمضى به كان حرم الله
وفن عم من شتر على مسلم شتر الله عليه في الدخار الاحرة وبما انزل
من يدين ندره من المسمى عم واصحابه وقد دلت على معرفة على الصلوة
الشتر لانه يجسله ان يشهد بالمال في السرقة يقول احد اصحاب مجمع المدد وفي
منه ولا يطول سرق مخالفة على الشتر لانه لو ظهرت المعرفة لوجب العظم
والضمان لا يجمع العظم... والشهادة...
الشهادة في الروايات... من الروايات...
الخاصة من نساءكم... اربعة منكم...
لربعة شهداء... ولم يخل فيها شهادة النساء محمد بن الزمعي وقد مضى السند
من الذين سئلوا عنه... والشهادة...
والفصاح لان فيها شبهة المدلة لفسادها ما دام شهادة الزمان فلا تقبل فيها
فقد روي بالجهات... الشهادة...
رجلين لقوله تعالى...
النساء لما ذكرناه...
وامرهم سواء كان الحق مالا أو نسي مالا مثل النكاح والوكالة والوصية
وغير ذلك وقال الشافعي...
وتابعها لان الاصل فيها عدم القبول لفساد العمل واختلال الصبغة ونسور الودعة
فان لا يصلح للامارة ولهذا لا يقبل في المحاكم ولا تقبل شهادة الاربعة منهن
وحد من ان انها ثبتت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم محارم اهل وقومها لان الحق

عن الكذب لم يروته والإمام لا يثبت إلا أن القاضي يوافق بشهادة الفاضل بضم
عندنا والمستند به هو دونه وأما لفظة الشهادة فلان النبوس نشأت واشترطها
إذا لم يرد به هذه اللفظة ولأن فيها زيادة تؤكد ما في قوله أشهد من الغايب
الجمد فكان استبعاد من الكذب بهذه اللفظة أشد ولو أنه في أشهد من الغايب إشارة
إلى سمع ما تقدم حتى يشترط العدالة ولفظة الشكاد في شهادة النساء
في الولادة وغير ما هو الصحيح لأنه شهادة لما فيه من معنى الأنام حتى الحقيق
بجملتين النساء وهو يشترط فيها الحرمة والإسلام قال أبو حنيفة وهو مختص بالحاكم
على ظاهر العدالة في المسلم ولا يحل حتى يدعى المختص لقوله هم المسلمون
مدول بعضهم على بعض الإسناد وفي ذلك وسئل ذلك مروي عن حماد
ولأن الظاهر هو ألا نأجدهما معصوم دينه وبالظاهر كونه إذا وصول إلى المطع
ألا في الحدود والخصائص فإنه يحال عن الشهادة لانه احتمال لا سلطان لها في الحدود
الاستعناء بها لأن الشهادة معها وإرته وإن طعن البعض بموجبه يحال عنهم
لأنه قابل الظاهران فمسأل طلبا للترجيح ولأن أبو يوسف ومحمد ولا بد
أن يسأل عنهم في السر والعلائية في سائر المحلوق لأن الغناء مبتدأ على العجة
وهي شهادة العدول فتعرف عن العدالة وفيه حيل لصائمه من العطلات
وقيل قد احتلج عصر وزمان والفتوي على قولهما في هذا الزمان ثم التريكة
في السراء ببعض المتورة إلى المعدل فيها النسب والتملي والمعالي وورد ما
المعدل وكل ذلك في السركيلا يظهر فتدع أو يفسد وفي العلائية لا بد
أن يجمع بين المعدل والشاهد لبتنى شبهة تعدل غير وفد كانت العلائية
وهدما في الصدر الأول ووقع الاكتفاء في السرفي زماننا ثم زاعن الغشقة
وورد في عن محمد رة تركية العلائية بلاء وفتنة ثم ليل لا بد أن يقول المعدل
هو حر عدل جائز الشهادة لأن العبد قد يعدل وليل يكتفي بقوله هو عدل لأن
الحرية ثابتة بالدنا وهذا أصح قال وفي قول من زاعى أن يسأل عن الشهود
لم يسأل قول النجهم أنه عدل معناه قول المدعى عليه وعن أبي يوسف ومحمد أنه

لا يجوز تركه من بعد حجة وعرض تركه من قبله لان العدد
 عند جرح وجه الظاهر ان في ذلك المذهب وشروطه في الخصم كاذب
 في تكليفه بيمين في اخره فلا يصلح معدلا وسوق المسئلة في عدول
 الا في اخطاء والوقوف اما اذا قال صدقوا او هم عدول في عدلته فله
 اعتراف بالحق. واذا كان رسول القاضي الذي يشار اليه الشهود واحد لجان
والاثنان افضل وهذا عندنا في حقيقته وايضا يوسف وه لجان محمدره لا يجوز
 الا اثنان والمرأوسه المزكي وعلى هذا اختلافنا وسؤال القاضي الي المزكي
 والمتجرع عن الشاهد له ان التزكية في معنى الشهادة لا في ولايته القضاء
 يقتضي على ظهور العدالة وهو بالتزكية فيشترط فيه العدد كما يشترط العدالة
 فيه وتشترط الذكورة في المزكي في المحذور ولهما انه ليس في معنى
 الشهادة ولهذا لا يشترط فيه لفظة الشهادة ومجلس القضاء واشتراط العدد
امر حكمي في الشهادة فلا يتعد اما ولا يشترط املية الشهادة في المزكي
 في تزكية السرحى صلح العبد من كانا في تزكية العلانية فوشترط وكذا العدد
 بالا جماع على ما لاله انصافه ولا اختصاصها بمجلس القضاء فالوا يشترط
 الاربعة في تزكية شهوة الزنا عند محمدره مسئل وما يتحمل
 الشاهد على ضربين احدهما ما يثبت حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار
 والنصب والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع ذلك الشاهد اذراه وسخه
 ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن
 في اطلاق الاداء قال الله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون ولان الذي
 بهم اذا علمت مثل الشمس فاشهد والاندع قال وهو قول اشد انه باع
 ولا يقرى اشهدني لانه كذب ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد او
 يسر للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان داخل البيت
 وعلم انه ليس فيه احد سواء ثم جلس على الباب وليس في البيت مسلك غيره
 فاسمع اقراره الداخل ولا يراه الداخل ولا يراه له ان يشهد له حصل العلم

في هذه الصورة ومنه بشيء حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة
فاذا جمع شاهدان بشيئ كمر اجز له ان شهد على شهادته ان يحمده
عليها لان الشهادة غير موجبة بنفسها وانما تصير موجبة بما قيل في الجمل
المضاء فلا بد من الإثابة والتعريف ولم يوجد وكذا لو سمعه بشيئ المتعبد
على شهادته لم يجمع للشامع ان يشهد لانه ما حمله وانما حمل غيره • ولا يحمل
لشامع اذا راي خطه ان يشهد لان يذكّر الشهادة لا لان الشك فيه الخط
لم يحصل العلم قبل هذا على قول ابي حنيفة رده وحمله مما يحمل له ان يشهد
وليل هذا على الاختلاف وانما الحملات فيها اذا وجد القاضي شهادته في ديوانه
او في محضته لان ما يكون في محضره وهو تصدق عنه من سمعه من الأمانة
والنقصان لم يحصل له العلم به للحدوث لك الشهادة في الصلح لانه في الحدوث
وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او احدى الامور فمن يقين
به انما شهد فانه وان • و لا يجوز للشامع ان يشهد بشيئ لم يسمعه انما سمع
والجور والنكاح والخلو ولا يثبت القاضي طاله بسمعه ان يشهد بهذه الاشياء
اذا اضره بها من يقين به وهذا استحسان والقاضي ان لا يجوز لان الشهادة
مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل نصرا كالبيع وحده او خصمان
ان هذه الامور لا يثبت بها ما عداها من الناس ويتعلق بها احكام
تعنى على انفساء العرون فالعلم بها الشهادة بالسماع ادى الى التخرج
وتعطيل الاحكام بخلاف البيع لانه يسمعه كل واحد والمأجور للمشاهد ان يشهد
بالاشياء وذلك بالمرأى او باخبار من يثق به كالحال في الكتاب • بشرط
ان يحدده رجلان بدلان او رجل وامرأتان لم يحصل له نوع العلم وبما يسمعه
بكتفي باخبار واحد او واحد لانه لم يشاهد حاله فغير الواجب ان يسمعه
بها به وبكرمه فيكون في اشتراط العدد بعض التخرج ولا كذلك في البيع
والنكاح وينبغي ان يطلق اداء الشهادة ولا يفسر اما اذا فسرها من يشهد
بسمعه لم يقبل شهادته كما ان معاذة اليد في الإصالة في قوله ثم

لأنه إذا كان أحد من هؤلاء قد شهد على الآخر في القضاة بعد حل نصيبه
الخصم حل له أن يشهد على كونه قاضيا لهذا إذا رأى أن حجة الخصم على من كان بيتا وبسط
حل واحد منهما إلى الآخر أو تنبساطا أو رواج كما إذا رأى أن الخصم على غيره
ومن شهد أنه شهد في بلدان أو على من شهد أنه فهو معانة حتى ولو شهد في بلدان
قبله ثم لم يصر إلى البلد الذي يكتب عليه الكتاب على هذه الأشياء الخمسة فيبقى احتيازا للتسامح
في القول بالولاية وعن أبي يوسف ربه آخر أنه يجوز في الولاء لأنه بمنزلة
النسب لقوله عم الولي هو كسمة التمسب وعن محمد بن أنه يجوز في الولي
ولا تبغي على من الأعصار إلا إذا نقول الولاء يبتنى على روال الملك ولا يند
فيه من المعانة فكذلك فيما يبتنى عليه وأما الولي فالصحيح أنه يقبل الشهادتين
بالتسليم في أصله دون شرائطه لأن أصله هو الذي يشتهر ومن كان في يده
شيء يسوي العبد والأمر سعلك أن تشهد أنه له لأن اليد المضمومة ما يستدل به
على الملك إذ هي مرجع الدولة في الأسباب كلها فيكتفي بهار عن أبي يوسف ربه
أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه له فالواو يستعمل أن يكون هذا تفسيراً
لا إطلاقاً محمد ربه في الرواية فيكون شرطاً على ألا تتساق ولأن الشافعي ربه
وليل الملك اليد مع التصرف فيه قال بعض مشائخنا أنه لأن اليد متنوعة إلى أمانته
وملكه فلو أن المتصرف يتنوع أيضاً في يابته وأمانته ثم إن عاين المالك والمالك حل له
أن يشهد وكذا إذا عاين الملك محذوه دون المالك استحساناً لأن النسب يثبت به
بالتسامح فيحصل معرفته وإن لم يعاينهما أو عاين المالك دون المالك لا يحل له
وأما العبد والأمة فإن كان يعرفان فهما رقيقان فكذلك لأن الرقيق لا يكون
في بد نفسه وإن كان لا يعرفان فهما رقيقان إلا أنهما صغيران لا يعبران عن أنفسهما
فكذلك لأنه لا بد لهما وإن كانا كبيرين فذلك مصرف إلا مستثناة لأن لهما بد
على أنفسهم ما يدفع به الغير عنهما فاعدم دليل الملك وعن أبي حنيفة ربه
أنه يحل له أن يشهد فيهما أيضاً اعتباراً بالثياب والفرق ما بينا والله أعلم
باب من يقبل شهادته ومن لا يقبل قاله ولا يقبل شهادته إلا عي

والأزهر وهو مورد إيه عن أبي حنيفة أنه قبل ختمه بغيري لغة التسميع وإن
الجملة عليه إلى السماح ولا يخل فيه ولأن أبو يوسف والشافعي ردوه وإذا كان
جهدا وقت التحمل لمحمول العلة بالمعاشرة والأداء كغيرها من المهر والسنة
غير مؤنة والتعريف بمحمل بالنسبة كما في الشهادة على الميت ولو كان الإدانة
يفتقر إلى التميز بالاشارة بين المجهول والمشهد عليه ولا يتميز إلا بما
في اليمين واليمين عليه شبهة يمكن التحرز عنها بمنسب اليهود في الكفنة لتعريف
الغائب دون المحاضر صار كالمشهد وهو المصاحف ولو هي هذا لأداء مقتنع الغناء
حندي حنيفة ومحمده لأن أيام أطيلة الشهادة شرط وقت الغناء لصبر ورزقها
حجة عند ذلك بطلانها صار كما إذا أحرس أو من أو فسق بما إذا ما لو
أو ضاير أو في الإطالة بالموت قد انتفى وبالفحشة ما بطلت قال ولا يملوك
لأن الشهادة من باب الولاية وهو لا يلى نفسه فأرسل أن لا يتسبب الولاية
على غيره ولا المحدث في العبد وإن تاب لعوله تعالى ولا عتواكم شهادة
أبد أولاد من تمام العبد لكونه ما يعتق في بعد التوبة كاحله بحلاف المحدث
في غير الغائب لأن الولد للفسق وطدار تقع بالتوبة ولأن الشافعي رد قبل إذا تاب
لفوله تعالى إذا الدين تابوا استغنى القاتل للملاسة بما يصير إلى أهله وهو
قوله تعالى فأولئك هم العاصون وهو استثناء منقطع بمعنى لكن وأورد
في فتن ثم سلم بصل شهادته لأن الكافر شهادة فكان رد ما من تمام العبد بالاسلام
حدث له شهادة أخرى بحلاف العبد إذا حذر اعتق لأنه لا شهادة للعبد أصلا
ختام هذه برده شهادة بعد الحق ولا شهادة الوالد لولد له ولولد له ولا شهادة
الولد لأبيه ولا جداد ولا أصل فيه قوله لا يسل شهادة الولد لوالده ولا الوالد
لولد له ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لمراته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبد
والأصغر لمن استأجره ولأن المنافع بين الأولاد والإمام متصلة ولهذا لا يجوز أداء
الذكورة إلا بهر تكون شهادة لنفسه من وجه أو تمكن فيه التهمة قال
والله أعلم بالصواب على ما قالوا للتلميذ النحاس الذي يهتدى به في سبيل الله ونبيه

مشهوراً ببلان الا نسان فلما يتحول من مهادنة البغوة القاعدة وكل ذلك راجع
لان * ولا من يفعل الاعمال المستشفرة كالبول على الطريق والاكل على الطريق
لانه تارك للمرواة واذا كان لا يمتنع عن مثل ذلك فليس عليه الكذب بل هو
ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف لظور نفسه بخلاف من يكتمه
وتقبل شهادته اهل الاموال الخاطئة والاشاكي ولا تقبل لانه اغفل
وجوه الفسق ولنا انه ليس من جليل الاعمال وانما فيه كتمان به فممنوع
من الكذب ومبارك الله في الاختلاف او ياكل مثيرة التسمية عامداً مستتبها
المذلل للعلمين الذين من حيث الدعوى اما الخطيئة فمن غلاة الروافض
يعتقدون الشهادة لكل من حلف منهم واما النجدة للشيعتهم اجبت
شهادتها لهم في شهادتهم للاخوان فاعلموا ان اهل الجماعة بعضهم
على بعض وان اختلاف ملهم وقال مالك والشافعي لا يقبل
لا لبه فاسق لان الله تعالى والكافرون هم العاصون فيجب التولاه
في محرمه ولا تقبل شهادة على المسلم نصراً كما لو قد ولنا ان النبي
كلمة السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولا نه من اهل الولاية
على نفسه وعلى اولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسه والقسم
من حيث الاستعداد غير مانع لانه تحتجب ما يعتقد محرماً وبنه والكذب
يحظر الادباؤها بخلاف المرتد لا ولاية له وبخلاف شهادة الذمي على المسلم
لانه لا ولاية له على المسلم بالاضافة اليه ولانه يقول عليه لانه بغية معه اهله
وقبل شهادة الذمي عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الذمي وملل الكفر وان
اختلط فلا فهو فلا يحلهم الغيب على القول * ولا تقبل شهادة المحرمي
على الذمي اراد به والله اعظم المستامن لا ولاية له عليه لان الذمي من امر
دارنا وهو على حاله منه وقبل شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا
من اهل دار واحدة لم يكن كافراً من دار بين كالمردم والشرك لا تقبل لان اختلاف
الدار بين قطط الولاية * واليه يرجع التوارث * بخلاف الدم لانه من اهل

الوصي فتكون الشهادة هي الموجبة وفي الغرض من ترتيب عليهما أن تغبل
الشهادة وإن لم يكن الموت معروفاً فلهما بقران قولي أنفسهما فيثبت الموت
باعترا فهما في حقهما وإن شهدا أن أباهما الغائب ولم يثبت بقرانهما
فادعي الوكيل أو أنكر لم تغبل فلهما لأن القاضي لا يملك تعيين الوكيل
عن الغائب فلو ثبت أنما ثبتت بشهادتهما وهي غير موصية فكان التهمة
ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم بذلك لأن الغرض
مما لا بد من تدخل المحكم لأن له الرفع بالتوبة فلا يتحقق إلا لو لم يلا في فيه مثله
السترو السترو واجب ولا شاعة حرام وإنما برخص ضرور وأعياء المحضوق
ولللفه فيما بدخل تصد المحكم إلا إذا شهدوا على أحد الوكيلين بذلك
لأن الأقرار بما بدخل تصد المحكم فإن ولو أطاق الله في عليه البيعة
أن المداعي استأجر الشهود ولم تغبل لأنه شهادة على جرح ضروري فلا يثبت
وإن كان إسرائيل عليه فلا عصر في إجماعه لأن الله تعالى عليه
في ذلك اجتمعي عليه حتى لو أطاق الله في عليه البيعة أو الله في استأجر
الشهود يستأجر فيهم أو يورث الشهادة وأعطى خبر المفسرة من مالي الذي
كان في يده تغبل لأنه خضع في ذلك ثم يثبت التجرح بناء عليه وكذا إذا أضافها
على أبي ما سمعوا الشهود على كذا من المال ودفعه إليهم على أن لا يشعروا
على إجماعها طل ولقد شهدوا وطالبهم برود ذلك المال ولهذا المنسأ أنه لو أطاق
البيعة أن الشاهد عبداً ومحمد ود في غداً أو شارب خمر أو لاذ أو شربك
الشاهد في الغيب فإن ومن شهد ولم يبرح حتى قال أو سمع بعض شهادتي
فإن كان عبداً لم يثبت شهادته ومعه في قوله أو سمع أي أخطأه بنسبته ما كان
يحق على ذكره أو زيادة كاشفة بالثقة وجهه من العامد قد يثني بمثله لما به
مجلس الضمير كان العبد رواه في الغيب أو قال أن الله في أو أنه وهو عدل بخلاف
ما إذا أطاق من المجلس ثم عاود وقال أو سمع لأنه يومه الزيادة من المصدق
يتلبيس وخيانة في حجب الاحتياط ولأن المجلس إذا تصدق المصدق بالصل

~~في بعض النسخ~~ ~~وإذا وقع اللفظ~~
 في بعض النسخ وإذا وقع في بعض النسخ ومثل ذلك موضع ~~في بعض النسخ~~ إذا لم يكن
 فلا بأس بما حكاه الكلام ~~ممثل~~ أن يقع لفظ الشهادة وما هو عليه في ذلك
 وتبين ثم نحن المجلس بعد أن يكون عدلاً وعرفاً أي حقيقته وه أنه لا يكون حراً
 في غير المجلس إذا كان معه والظاهر ما ذكرناه به ~~أو عتلاً~~
 في الشهادة قال ~~الشهاد~~ إذا دخل الدعوى قبلت وإن عانتها لم تلبس
 لأن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط لبلول الشهادة وقد وجدته
 فيها بواطنها وانعدهم فيما بلغها قال «وبعتبر اتفاق الشاهد بين في اللفظ
 والمعنى عند أبي حنيفة» لأن شهاد أحدهما باللف والاخر بالعين لم تقبل
 الشهادة ~~منه~~ وعند ما تقبل على اللف إذا كان المدعي به في اللفين
 وعلى هذا الزاوية والمائة والطفلة والطفلة والطفلة والثلاث لهما انهما
 اتفقا على اللف والطفلة وتفردها بالز بالو فيثبت ما اجتمع عليه
 دون ما تفرده أحدهما فلا ينفرد الآخر والضميمة بالو ولا أي حقيقته وه
 انهما اختلفا لفظاً وذلك يدل على اختلاف المعنى لأنه يستفاد باللفظ وهذا
 لأن اللف لا يعبر به عن أن لفظين بل هما جملتان متباينتان فمعنى كل واحد
 منهما شهاد واحد فصار كما إذا اختلفت معنينا المال قال «رأى شهود أحدهما باللفظ
 والاخر باللف وضممتهما والمدعي به في الفأ وضممتهما فثبتت الشهادة على اللف
 لا اتفاق الشاهد بين عليهما لفظاً ومعنى لأن اللف والضميمة يتباينتان عطف
 أحدهما على الآخر في العطف بقر والأول ونظيره الطفلة والطفلة والضميمة والمائة
 والمائة والضميمة بخلاف العشرة والضميمة عشر لأنه ليس بينهما معروف العطف
 فهو نظير اللف واللفين وإن قال المدعي لم يكن له عليه إلا اللف
 فتعاده الذي شهد باللف والضميمة باللف فثبتت كل به المدعي في المقصود به
 وكذا إذا سكته إلا من دعوى اللف لأن التكذيب ظاهر فلا بد من التوفيق
 ولو قال كان أصل علي الفأ وضممتهما ولكني استوفيت جميعاً أو أبرأته عنها

قلت لشيء قال «وإذا شهد بالفرو قال أحد من أهلها فمما به فبلس فما كان
بالأفهام لا تفاهما عليه ولم يسمع لم يلقه فمما به لأنه شهادة فرد إلا أنه
يشهد به آخر من أتى به وسبقوه أنه يقضي بمقتضى لا أن بما بما
مضمون شهادته أن لأحد من الخمسة وجوبه ما قلنا قال وبنفي فما كان
بذلك أن لا يشهد بالفلس حتى يهر المدعي أحد فيض بمسما به كذا يصرحنا
على الظاهر وقال في الجامع الصغير جكان شهادته على رجل بفرو من ألف درهم
فشهد أحدهما أنه فبلفاهما الشهادة جائزة على الفرض لا تفاهما عليه وقد واحد مما
بالفقاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن أصحابنا أنه لا تقبل وهو قول زفره
المدعي الكذب شاهد الفقاء فما كان الكذب في غير الشهادة الآول وهو الفرض
ومثله لا يمنع القبول قال هو إذا شهد شاهد أن أنه قتل زيد أبوم النور بمكة ويشهد آخر
أنه قتل يوم الجمعة فما كان فما كان فما كان فما كان فما كان فما كان
كاذبة فيغير وليس أحد ما يولي من الأخري فان صفت أحد بهما وقضي بها ثم
حضر الأخري لم يقول لا الاولي فما كان فما كان فما كان فما كان فما كان
بالتأني قال هو إذا شهد أعلى رجل أنه سرق بفرة واحتلفا في لونها فما كان فما كان
أحد بما بفرة والأخري فما كان فما كان فما كان فما كان فما كان
في الوجهين حيث يقل الاختلاف في الوجهين بتشابه كالسواد والحمرة
كأبي السواد والبيض وليل هو في جميع الألوان لها ان السوفة في السوداء
غير ما في البيضاء فما كان فما كان فما كان فما كان فما كان
لأن أمر أحد أمر وصار كالذكورة والأنوثة وله ان التوفيق ممكن لان التشمل
في الليالي من بعيد واللونان بتشابه ان أو بجمع ان في أحد فيكون السود
من جانب وهذا أبصره والبياض من جانب آخر وهذا بشاهد تخلط الغضب
لان التجمل فيه بالتها على قرب منه والذكورة والأنوثة لا بجمع ان في واحدة
وكذا الوفوف على ذلك بالقرب منه فلا يشتب و من شهد لرجل أنه اشترى
عند من فلان بالفرو وشهد آخر أنه اشترى بالفرو فما كان فما كان فما كان فما كان فما كان

المقصود ان ينفذ الصلح ولو لم ينفذ من قبل المدينين
 ولم يميز العبد على كل واحد ولا على البعض يكتب له صلح
 المدعي من البائع ولا يفرق بينه وبين المدعي اقل الخا
 وكذا في الكتابة لا يميز المقصود هو العبد ان كان المدعي هو العبد
 هو المولى ولا يفرق بينهما قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب
 والاعتاق على باقي المصلح من دم العبد اذا كان المدعي هو المولى والعبد
 لا يميز المقصود اثبات العبد والسحابة ماسة اليه وان كانت الموهبة من ربا
 آخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيما ذكرنا من الوجوه لانه يتبع العبد والعقود
 والطلاق باحتران صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين وفي الزمان ان كان المدعي
 هو المولى لا قبل ان يلاحظ في الزمان فمر بهذا الشهادتين المدعي هو المولى
 هو بمنزلة دعوى الدين وفي الاجارة ان كان المدعي في اول المدقة فهو يظهر البيع وان كان
 بعد مضي المدقة والمدعي هو الاجر فهو دعوى الدين فاما النكاح فانه امور بالف استحسانا
 وقالوا في النكاح ايضا وذكر في الامالي قول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة ربه
 ولهما ان هذا اختلاف في العبد لا يميز المقصود من المجانين السبب فاشبه البيع
 ولا يميز حنيفة ربه ان المال في النكاح تابع والاصل فيه الحمل والازواج والمطلقة
 ولا اختلاف فيما هو الاصل فيثبت ثمر اذا وقع اختلاف في التبع فبقي بالاول
 لا تفالهما عليه ويستوي دعوى المولى والمدين اكثر مما في الصحيح ثم قيل الاختلاف
 فيما اذا كانت المرافعة المدنية وفيما اذا كان المدعي هو الزوج اجماع انه لا اختلاف
 لان مقصود ما قد يكون المان ومقصوده لهم الا العتق وقيل المصلحة
 في الفصلين وهذا اصح والوجه ما ذكرناه فحصل في الشهادة على الارث
 ومن الامم بيعة على دارانها كالعلاية اعلم ما ارادوهما الذي هي في يد فانه ينفذ ما

فأعد وكيفية

ولا يكلف البيعة انه مات وتركها ميراثا له واصحابه معي ثم بعد الملك للمورث
 لا ينفذ الوارث حتى يشهد الشهود انه مات وتركها ميراثا له بعد ابي حنيفة ومحمد
 وخلا فالأبي يوسف يقول ان مالك الوارث ملك المورث فصار يشهد الشهادتين

بالملك للمؤيد شهادة به للوارث ومما يقولون ان مثل ذلك الوارث متعددة في جميع العيين
 * حتى يجب عليه الاستسراح في الجارية المورثة * وبما هو للوارث الغني ما كان حادثة
 على المورث الفظير * فلا بد من النقل الا انه يكتفي بالشهادة على قيام ملك
 المورث وقت الموت لثبوت الاثقال ضرورة وكذا على ليسا بهذه على
 ما ذكره وقد وجد في الشهادة على اليد في مسئلة الكتاب لان يد المستعير
 والمودع والمساجرة بائنة مقام يده فالحق في ذلك عن المهر والنقل وان شهدوا
 انها كانت في يد فلان مات وهي في يده حازت الشهادة لان الايدي
 عند الموت تغلب يد ملك يواطة الغمان والامانة تصير مضبوطة بالتمهيل
 فيكون المورث في يد فلان على قيام ملكه في يد المورث لان قال الرجل حي نشهد
 انها كانت في يده فلان في مسئلة المهر والتمهيل في يده في يده في يده في يده في يده
 لان اليد مضبوطة كالملك ولو شهدوا انها كانت ملكه تغلب اليد امد اعمار
 كما اذا شهدوا بالاحد من المدعي وجه الظاهر وهو لو ادعى ان الشهادة فاصح
 بهجهول لان اليد منفعية وهي متنوعة الى ملك وامانة وضمان فمعدر الغضا
 باعادة الجهول لثبات الملك لانه معلوم غير مختلف وبخلاف الاخذ لانه
 معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد لان يد ذي اليد معان ويد
 المدعي مشهور به وليس الخبر كالمعانيثة * وان اقر يد لك المدعى عليه دفع
 الي المدعي لان الجهالة في المرفوع لا تمنع صحة الاقراره وان شهد شاهدان
 انه اقر انها كانت في يد المدعي دفعت اليه لان المشهور به هذا الاقرار
 وهو معلوم كتاب الشهادة على الشهادة قال * الشهادة حاضرة
 في كل حق لا يسقط بالشبهة وهذا استحسان لشدة الحاجة اليها اذ شاهد
 الاصل قد اجتز عن اداء الشهادة لبعض العوارض فلو لم يجز الشهادة على
 الشهادة لا ادعي الي تواء المحقوق ولهذا جوز في الشهادة على الشهادة وان
 كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية او من ان فيها زيادة احتمال ولذا يمكن
 الاحتراز عنه بحسن الشهود فلا تغلب فيما تندر في بالشبهات كما سب ودور لها من

والضامن • ثم يقول شاهداً • شاهداً بن علي • وقال الشافعي رده
لا يجوز إلا أربع على كل أصل اثنان لأن كل شاهدين في مقام شاهد
واحد الصاركان اثنين ولما قول على رده لا يجوز على شاهدين رجلين
وليس نقل شهادة الاصل من المحفوق لهما شاهد يثق ثم شاهد على المحفوق
ولا تعبد شهادة واحد على شهادة واحد لما روينا وهو حجة ظن
ولانه حق من المحفوق خلا بد من نصيب الشهادة وصفة الاشهاد ان يقول شاهداً
الاصل لشاهد الفرع اشهد على شاهدني اني اشهد ان فلانا بن فلان اقر عندني
بكذا واشهدني على نفسه لان الفرع كالمأثب عنه فلا بد من التمهيل
والتوكيل على ما مر ولا بد ان يشهد كما يشهد عند الشافعي لينقله الي مجلس
القضاء • وان لم يقل اشهدني على نفسه جاز لان من سمع الخبر غيره على له
الشهادة وان لم يقل له اشهد • ويقول شاهداً الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا
اشهدني على شهادة ان فلانا اقر عندك بكذا وقال لي اشهد على شاهدني
بذلك لانه لا بد من شهادته وذكره شهادة الاصل وذكره التمهيل ولها لفظ
اطول من هذا واخصر منه وخبر الا موراوس عليها • ومن قال اشهدني فلان
على نفسه لم يشهد الصامع على شهادته حتى يقول اشهد على شاهدني لان
لا بد من التمهيل وهذا ظاهر عند محمد رده لان القضاء عند شهادة الفرع
والا صول جميعا حتى اشتركا في الضمان عند الرجوع وكذا عند ضمانه لا بد
من نقل شهادة الاصول لتصير حجة فيظهر تمهيل ما هو حجة • ولا تعبد شهادة
شبهه الفرع الا ان يموت شهود الاصل او يغيثوا مسيرة لثلاثة ايام فصاعدا
او بمرور امراضا لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم لان جوانبها للحاجة
انما تمس عند عجز الاصل وبهذه الاصل يتحقق العجز والما اعشرونا السفر
لان العجز بعد المسافة ومدة السفر بعيدة حكما حتى او برعليها مدة من الاعكام
فكذا سبيل هذا الحكم وعن ابي يوسف انه ان كان في مكان لو شهد الاداء
الشهادة لا يستطيع ان يبعث في امته صم الا شهادا احياء المحفوق الناس فالوهم

الاول احمق والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال * فان عدل فهو
 الاصل فهو الفرع جاز لا نهم من اكل التزكية وكلها في اشد شاهدان بعدله
 احدهما الاخر صرح لما قلنا غايته الا ان فيه منفعة له من تعذيب الظالمين بشهادته
 لكن العدل لا يتم بمثله كما لا يتم في شهادة نفسه كيف وان قوله مفقود
 في حق نفسه وان يوجب شهادة صاحبه فلا تهمة * وان سكتوا عن تعدلهم
 جازو بنظر القاضي في حالهم وهذا عند ابي يوسف وسئل عن رجل لا يقبل
 لانه لا شهادة الا بالعدل فان لم يعرفوا ما لم ينفوا الشهادة فلا يقبل
 ولا يبي يوسف انه انما عود عليهم النفل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم
 واذا نفلوا يعرف القاضي العدالة كما اذا حضر في نفسه ويشهدوا * وان الكفر
 فهو الاصل في الشهادة لم يقبل شهادة شهود الفرع لان التعديل لم يثبت
 للتعارض بين المتضادين وهو شرط * واذا شهد رجلان على شهادة واحدة
 على ثلاثة بثلث فلان الثلاثة باثباتهم ولا لا خبرنا انهما يعرفانها فجاء
 بامرأة وثلاثة من اهل بيته ام لا فانه ينفك في نفسه شاهدان يشهدان
 انها ثلاثة لان الشهادة على المعرفة بالنسبة لا تقضي والمدعى يدعى الحق
 انما ضرورة ولعلمنا خبرها فلا بد من تعريضها بتلك النسبة ونظير هذا اذا شهدوا
 الشهادة ببيع محمد ولا بد كونه ودها وشهدوا على المشتري * ومن آخر من
 يشهدان على ان المخلود بها في يد المدعى عليه وكذا اذا انكر المدعى عليه ان
 محمد ودها المذكور في الشهادة فله ودها في يده * وكذلك كتاب القاضي
 الى القاضي لا في معنى الشهادة على الشهادة الا ان القاضي تكمل ديانته
 ودفور ولا بد بتفرو بالفضل * ولو قالوا في مدعي البابين التعيين لم يجر
 حتي ينسبوا اليه فله ما في قبلة الخاصة وهذا لان التعريف لا بد منه
 في مدعي ولا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى مني تميم لانهم قوم لا يحصون
 ويحصل بالنسبة الى الفضل لانها خاصة وفيل الفرع انية نسبة عامة والا ورجدة
 خاصة وفيل السمر لانه نسبة والبخارية عامة وفيل الى السكة الصغيرة خاصة

بسمب القضاء والثنائ لا يمنع صحة الأقرار أو اعتباره من فقد كونه
الرجوع أو لا بحضور الحاكم لا تمنع للشهادة فخصص بما يخص به الشهادة
من المجلس وهو مجلس القاضي أي كان ولا يوجب التوبة والتوبة
على حسب المجنبة فالسر بالسر والاعلان بالاعلان وإذا كان الرجوع
في غير مجلس القاضي فلوا دعي المشهود عليه رجوعهما أو أراد يمينهما لم يجز
وكذا لا تقبل يمينته عليهما لأنه ادعى رجوعا باطلا حتى لو أقر باليمين أنه رجع
ممنه فام كذا وضمنه المال فقبل لأن المدعي صحيح * إذا شهد شاهدان بمال
فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا المال للمشهود عليه لأن التسميم على وجه
التعدلي ضرب القضاء كالحكم البهر وفي سببها لا تلاف تعدد باؤل الشايعي رة
وبقضاء لأنه لا يمتنع للتسميم عند وجود المناشئة فلتا تعدد الجواب التدرج
على المناشئة وقول القاضي لا تلاكس التلجاء إلى القضاء في الجابة قوله فلا
عن فقد لا تعدد استيفاء من المدعي لأن الحكم ما من فاعلم التسميم
وانما بقضاء إذا قبض المدعي المال وبتا كان أو غيرا لأن التلاف به تحقق ولأنه
لا منأله بين اخذ العين والزام الدين * فان رجع أحدهما ضمن النصف والآخر
أن المحترق في غلة بقاء من بقي لا رجوع من رجع ولد بفي من يمينه بشهادته
نصف الحق * وان شهد بالمال ثلثة فرجع أحد من فلا ضمان عليه لا سه بفي
من بقي بشهادته كمال الحق وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة والمال متي
استحق سقط الضمان فأولي أن يمتنع * فان رجع آخر ضمن أو لا على أن فالحق
لأن بقاء أحد من بقي نصف الحق * وان شهد رجل وإسرافا فرجعت أسرافا
فيمينت ربع الحق لبقاء ثلثة الأرباع ببقاء من بقي * وان رجع ما فيمينت نصف
الحق لأن بشهادة الرجل بقي نصف الحق * وان شهد رجل به * وأما قوله رجع
ثمان فلا ضمان عليهن لأنه بقي من بقي بشهادة كمال الحق * وان رجع ما فيمينت
عليهن ربع الحق لأنه بقي النصف بشهادة الرجل وإسرافا فيمينت النصف
بقي ثلثة الأرباع وان رجع الرجل وإسرافا فيمينت النصف والآخر

وعلى النسوة النصف لأنهم وإن كثروا يملكون ما لم يكن لهم من قبل شهادة تدين
 أو بالنكاح رجل ولا يبي حقيقته وإن كل امرأتين لا يملكان رجل واحد
 لأن جمع كفي نقصان عقلهن عدل في شهادة اثنتين منهن بشهادة رجل واحد
 فصار كما إذا شهد بذلك ثلثته رجال ثم رجعوا فقال زوج النسوة العشرة دون الرجل
 كان عليه ثلثي نصف الحق على القولين لما قلنا ولو شهد رجلان وامرأة
 بماتين ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة لأن الواحد ليس بشهادة
 رجل متى لم يصب الشاهد فلا يضاف إليه الحكم وإن شهد شاهدان على امرأة بالنكاح
 فقد أزم مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك إذا شهد أبان من
 مهر مثله لأن منافع البضع غير مثقومة عند الثلاث لأن التضمين يستدعي
 المماثلة على ما عرف وانما تضمن وتقوم بالتملك لأنها تصير مثقومة
 بضرورة التملك إبانة لمحضر المحل وكذلك إذا شهد على رجل بمزويج امرأة
 فقد أزم مهر مثلها لأنه ثلاث بعوض لما ان البضع مثقوم حال الدخول في الملك
 والا ثلاث بعوض كالأثلاث وهذا لأن مبني الضمان على المماثلة ولا مماثلة
 بين الثلاث بعوض وبينه بغير عوض. أ. شهد أبان أكثر من مهر المثل ثم رجعا
ضمننا الزبادة لألها ألقاها من غير عوض وإن شهدا ببيع شيء بمثل القيمة
 أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا لأنه ليس بالثلاث معنى نظرا إلى العوض وإن كان
 بأقل من القيمة ضمننا النقصان لأنهما ألقاها هذا الجزء بلا عوض ولا فرق بين
 أن يكون البيع بالثمن أو بغيره خيارا بالبيع لأن السبب هو البيع السابق فيضاف الحكم
 عند سقوط الخيار إليه فيضاف التلافى إليهما وإن شهدا على رجل أنه طلق
 امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمننا نصف المهر لأنهما أكدا ضمانا على شرف
 السفوط ألا توري أنها لو طاعتا بنت الزوج أو ارتدت سقط المهر أصلا وإن
 التزمت قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر كما مر في النكاح
 ثم يوجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا بشهادتهما لأنهما قالوا وإن شهدا

على أنه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا أبيته لانهما انكرا من خيرة العبد عليه من غيرة
عوض والولاء للمعتق لان المعتق لا يجوز له اليهما بهما الضمان فلا يتحول الولاء
اليهما وان شهدوا بقتل من رجعا بعد القتل ضمنا اليه ولا يقتضيه منهم
وقال الشافعي ره يقتضيه منهم لو أبود القتل تسببها فاشبه الكفر ~~بما~~ ولا ياب
الولي بجان والمكره بمنع ولنا ان القتل مباشرة لم يوجد وكذا تسببها لان التسبب
ما يقضي اليه غالباً ومهما لا يقضي لان العفو مندوب بخلاف المكره لانه هو الذي
حيوته ظاهراً ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا أقل من الشبهة
وهي دارية للفصاح بخلاف المال لانه ثبت مع الشبهة والباقي جازم
في المختلف وأذا رجع شهود الفروع ضمنوا لان الشهادة في مجلس القضاء مدرجة
منهم فكان التائب مضافاً اليهم ولورجع شهود الأصل ولوالهم تشهد شهود
الفروع على جهاد لنا فلا ضمان عليهم لانهم انكروا المصحب وهو الاكراه
فلا يبطل القضاء لانه محبو محتمل فصار كرجوع الشاهد بخلاف ما لبطل القضاء
وان قالوا اشهدوا بهم وغلطوا ضمنوا وهذا عند محمد ره وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف ره لا ضمان عليهم لان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي
يقضي بما يعاين من الصحة وفي شهادة تهم وله ان الفروع تغفلوا شهادة الاصول
فصار كأنهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعاً يجب الضمان عندهما
على الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادة تهم وعند محمد ره المشهود عليه
بالتخييار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة
الفروع من الوجه الذي ذكرنا وشهادة الاصول من الوجه الذي ذكره فتغير بينهما
والجهتان متغايرتان فلا يجمع بينهما في التضمن وان قال شهود الفروع
كذب شهود الأصل او غلطوا في ذلك لم يلتفت الي ذلك لان ما مضى
من القضاء لا ينتقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادة تهم
انما شهدوا على غيرهم بالرجوع قال وان رجع الزكون عن التزكية ضمنوا
وهذا عند أبي حنيفة ره ولا لا يضمنون لانهم انوا على الشهود فصاروا كشهود

كشهود الاحصان وله ان التزكية الحال للشك في العمل بها الا لتزكية
 صار بت بمعنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لا قد لا يثبت • واذا شهد
 شاهدين باليمين وشامدا ان لوجود الشرط ثم رجعا فالقضاء على شهود اليمين
 خاصة لانه هو السبب والتلف جفاف الي مثبتتي السبب دون الشرط لبعض
 الا ترى ان القاضي يفتي بشهادة اليمين دون شهود الشرط ولو رجع شهود الشرط
 وحدهم اختلف المباح فيه ومعنى المسئلة بيمين العتاق والطلاق قبل الدخول
 كغير الوكالة قال • كل عقد جاز ان يعقد الا فسان بنفسه جاز
 ان يوكل به غيره لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض
 الاحوال المحتاج الي ان يوكل به غيره فيكون سبيل منه دفعا للحاجة وقد هي
 ان النبي عم وكل بالشراء حكيم بن حزام وبالتزويج عدي بن سلمة رضى
 • ويجوز الوكالة بالخصوص في سائر الحقوق لما قد مناه من الحاجة اذ ليس
 كل احد يتقدي الي وجوه الخصوصيات وقد صرح ان عليا رضى وكل فيها عقيلا
 وبعد ما من وكل عبد الله بن جعفر رضى • وكذا بابها واستيفاء بها الا في المحدود
 والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفاء بها مع غيبة الموكل عن المجلس لانها
 تندرج بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حل غيبة الموكل بل هو الظاهر للندب
 الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لانه الظاهر عدم الرجوع واختلاف حاله المحضرة
 لا انتفاء هذه الشبهة وليس كل احد يحسن الاستيفاء فلو مع عنه بنفسه
 باب الاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة رضى وقال ابو يوسف رضى
 لا يجوز الوكالة باثبات المحدود والقصاص بالقائمة الشهود ايضا قول محمد رضى
 مع ابي حنيفة رضى وفيل مع ابي يوسف رضى وفيل هذا الاختلاف في غيبته
 دون حضرته لان كلام الوكيل ينتقل الي الموكل عند حضوره فصلا كانه متكلم
 بنفسه له ان التوكيل انا بة وشبهة النيابة يترز عنها في هذا الباب كما
 في الشهادة على الشهادة وكما في الاستيفاء ولا يبي حنيفة رضى ان الخصوص
 شرط محض لان الوجوب مضاف الي المجنبة والظهور الي الشهادة فيجري

فيه التوكيل كما في سائر المعنى فهو على هذه المخلات التوكيل بالجواب
من جانب من عليه أصدر الفصل وكلام أبي حنيفة فيه ما ظهر لان الشبهة
لا تمنع الدفع غير ان اقرار الوكيل غير مقبول عليه لما فيه من ~~الخصم~~ ~~الخصم~~ الامور
وقال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصم من غير رضا ~~الخصم~~ ~~الخصم~~
الموكل مريض او غائبا مسجورا ثلثة ايام فصاعدا او قالا يجوز التوكيل بغير رضا
الخصم وهو قول الشافعي ره ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في لزوم
لهما ان التوكيل تصرف في ماله فلا يتوقف على رضا غيره كالوكيل
بتفاضي الديون وله ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستخبره الناس
متفاوتون في الخصومة فلو قلنا يلزم من مقتضى رضاه على رضا كالعبد
المشرك اذ اكتبه اجدد ما يتجه لا يجوز بخلاف المريض والمأخر لان الجواب
غير مستحق عليهما ههنا ملك غيرهما يلزم التوكيل عنده من المماق يلزم اذا
اماد البقر للمحقق الضرورة • ولو كان جاب المراهقة ضرورة لم تجزها بالبروز
وحضور مجلس الحاكم قال الرازي ره يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها
ان تنطق بمحضها مما يملزم توكيلها قال ره وهذا شيء استحسنه المتأخرون قال
• ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل مملوك التصرف ويلزمه الاحكام
لان الوكيل يملك التصرف من جهة الموكل فلا بد ان يكون الموكل مالكا لملكه
من غيره • وبشرط ان يكون الوكيل ممن يعقل العبد وبضد دلاله بقوم
مقام الموكل في العبارة فيشترط ان يكون من اهل العبارة حتى لو كان صبي
لا يعقل او مجنون كان التوكيل باطلا • واذا وكل الحر العاقل البالغ او المأذون
منه لاجاز لان الموكل مالك للتصرف والوكيل من اهل العبارة • وان وكل صبي
ممجورا يعقل البيع والشراء وعبد المجور اجاز ولا يتعلق بهما التحق
وتعلق بهما لان الصبي من اهل العبارة الا ترى انه ينفذ تصرفه بادن
وليه والعبد من اهل التصرف على نفسه مالك له وانما يملكه في حق المولى
والتوكيل ليس تصرفا في حقه الا انه لا يصح منهما التزام العبد احدى التصرف

وهو اهل بيته والعبد حتى يجهده قيل لم الموكل ان يبيع نفسه ان المشتري
 اذا لم يعلم بحال البايع ثم علم انه صبي او مجنون او غيرهما من الفاسق
 لانه دخل في العبد على ظن ان حقوقه بتعلق ابا العاقبة فاذا ظهر في غير
 كذا اذا عثر على عيب فان • والعقد الذي يعقده الوكلاء على ضربين فمن
 يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع والارجارة فحقوقه بتعلق بالوكيل دون الموكل
 ثم قال الشافعي انه يكتسب بالموكل لان المحقوق تابعة لمحكم التصرف والمحكم
 هو المالك بتعلق بالموكل فكذا انما يبعده وصار كالرسول والوكيل في النكاح
 ولنا ان الوكيل هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وصحة عبارته لكونه
 آدميا وكذا الحكم لانه يستغني عن اضافة العقد الي الموكل ولو كان سفير اعنه
 ما استغني عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيلا في المحقوق فيبتلع
 به ولهذا قال في الكتاب يسلم المبيع ويغيب الثمن وبطالب بالثمن اذا اشترى
 ويغيب المبيع ويغاصم في العيب ويخلص فيه لان كل ذلك من المحقوق
 والمالك يثبت للموكل خلافة عنه اعتبارا للتوكيل الصايق كالعبد يتهب
 ويصفا ذو محتطب هو المصطفى فان رضو في مسئلة العيب تفصيل نذكره قال
 • وكل عقد يضيفه التي موكلة كالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد فان حقوقه
 تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب الوكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة
 تسليمها لان الوكيل فيها سفير محض الا ترى انه لا يستغني عن اضافة العقد
 الي الموكل • واذا ضافه الي نفسه كان النكاح له • فصار كالرسول وهذا لان المحكم
 فيها لا ينفصل عن السبب لانه اسقاط في تلاشي فلا يتصور صدوره
 من شخص وثبوت حكمه لغيره فكان سفيرا والضرب الثاني من اخواته العتق
 هلى مال والمكتوبة والصلح على الا نكاحا فالصلح الذي هو جار مجري البيع
 من الضرب الاول والوكيل بالهبة والصدق والاعارة والا بداع والرهن
 والا قراض سفير ايضا لان المحكم فيها يثبت بالغيب وانه يتلا في محلا مملوكا
 انما فلا يجعل اصيلا وكذا اذا كان الوكيل من جانب المكنس وكذا الشئ كنه

والمنفعة الا ان التوفيق بالا ستفرض بالكل يعني لا يثبت الملك للموكل بخلاف
 الرسالة فيه قال • واذا طالب الموكل المشتري بالبيع فله ان يمنعه اياه لانه
 اجنبي عن العقد وحقوقه المأثورة المستوفى الى العائد • ~~فان كان له حصة في الثمن~~ لكن
 للوكيل ان يطالب به فانما لان نفس الثمن المقبوض عنه وقد وصل اليه ~~فان كان له حصة في الثمن~~
 في الاخذ منه ثم الدفع اليه ولهذا لو كان للمشتري على الموكل دين يقع
 المفاضة ولو كان له عليه ما دين يقع المفاضة بدين الموكل فيضلع بدين الوكيل
 وبدن الوكيل اذا كان وحده يقع المفاضة عند ابي حنيفة ومحمد ولما انه يهلك الا براء
 عنه عند عمار لكنه يضمنه للموكل في الفصاين بار الوكالة بالبيع
والشراء فصل في الشراء قال • ومن وكل بوجلا بشرا وشي فلا بد
من تسمية جنسه وصفته او جنسه ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكل به معلوما
 فيمكنه الا يتعار • الا ان بوجهه وكالته عامة فيقول ابيع لي سارا هم • لانه هو من
 الامر الي رايه فاي شيء يشتريه يكون مستلزما لاصل فيه ان الجهالة اليسيرة
 تتحمل في الوكالة كجهالة الوصف استحسانا لان معنى التوكيل على التوسعة
 لانه استعانة وفي اعتباره هذا الشرط بعض المخرج وهو مدفوع ثم ان كان
 اللفظ بجميع اجناس او ما هو في معنى الاجناس لا يصح التوكيل وانه
 بين الثمن لان بذلك الثمن يوجد من كل جنس فلا بد ان يري مراد الا مر لتفاحش
 الجهالة وان كان جنسا لجميع انواعا لا يصح الا ببيان الثمن او النوع لانه
 يتفقد به الثمن يصير النوع معلوما وبذلك النوع ثقل الجهالة فلا يمنع او مثاله
 اذا وكله بشرا عيدا او جار بفلان يصح لانه يشتمل انواعا فان بين النوع كالتركي او الحبشي
 او الهندي او السندى او المولد جاز وكذا اذا بين الثمن المذكور فانه ولو بين النوع
 او الثمن ولم يبين صفته المجردة والرداءة والسطة جاز لانه جهالة مستدركة
 ومراده من الصفته المذكورة في الكتاب النوع وفي اسمها مع الصغير ومن قال
 لا شر اشتري لي ثوبا لرداءة او دارا لوكالة باطنة للجهالة الغاشقة فان الدابة
 في حقيقة اللغة اسم لما يدب على وجه الارض وفي العرف يطلق على الخيل والحمار

قاعدة كلية

في البيع والبيع بعد ما ورد في البيع من الاطلاق
 الى الكسب ولهذا لا يصح تسمية مهور كذا الدار فيعمل بمهور
 فختلف اختلافا فاشبه بالاختلاف الاخر في المهر والمهر في الحال
 لا في المقتال قال وان يسمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب في علم
 نوعه وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال حمارا ونحوه قال ومنه دفع الى امرئ
 وقال اشترى مني طعاما فهو على المحنطة ودفعها اسحسانا والقياس ان يكون
 على كل مطعم اعتبار المحنطة * كما في البيع على الاكل اذا الطعام اسم
 لما يطعم * وجه الاستحسان العر كذا ملك وهو على ما ذكرناه اذا ذكر مقرونا
 بالبيع والشراء ولا يعرف في الاكل فيقي على الوضع وقيل ان كثرة الدار
 على المحنطة وان قلت فعلى المحنط وان كان فيها بين ذلك فعلى الدقيق قال *
 واذا اشترى الوكيل وبيع ثم اطلع على عيب فله ان يرد به بالعيب ما دام
 المبيع في يده لا يرد من حقوق العقد وهي كلها اليه فان سلمه الى الموكل لم يرد
 الا باذنه لانه انتهى حكم الوكالة ولا يفيده ابطال بده المحفظة فلا يتمكن منه
 الا باذنه ولهذا كان خصما لمن يده في المشتري دعوي كالتفيع وغيره قيل
 التسليم الى الموكل لا بعده قال * ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم لانه
 عقد يملكه بنفسه فيملك التوكيل به على ما مر مراده التوكيل بالسلام
 دون قبول السلم لانه لا يملك لا يجوز ان التوكيل يبيع طعاما في ذمته على
 ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان قارق التوكيل صاحبه قبل القبض بطل
 العقد لوجود الافتراض من غير قبض ولا يعتبر مفارقه الموكل لانه ليس
 بعائد والمستحق بالعقد قبض العائد وهو الوكيل فيبيع قبضه وان كان لا يتعلق به
 المحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرألة في العقد
 لا في القبض وينتقل كلامه الى الرسل فصار قبض الرسول قبضا لغيره
 فلم يصح قال * واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به
 على الموكل لانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا اذا اختلفا في الثمن

يتحالفان ويرد الموكل بالعيب على الوكيل ولقد ~~بيع~~ المشتري للموكل من جهة
 الوكيل فيرجع عليه ولا ان المحفوق لما كانت اليه ~~فان~~ عليه الموكل فيكون
 راضيا بدفعه من ماله * فان ملك المبيع في يده قبل حبسه ~~فان~~ الموكل
 ولم يفسط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يحبسه بصير الموكل لما ~~فان~~
 * وله ان يحبس حتى يستوفي الثمن لما بينا انه بمنزلة البائع من الموكل وقال
 زفره ليس له ذلك لان الموكل صار قابضا بيده فكانه ساهمه اليه فيسقط حق
 الحبس فلنا هذا امالا يمكن التعرض عنه فلا يكون واضبا بفسط حقه في الحبس
 على ان قبضه مولوف فيقع للموكل ان لا يحبسه ولنفسه عند حبسه فان حبسه
 فهلك كان مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وره وضمان الغصب عند زفره
 لانه منع بغير حق وضمان المبيع عند محمد ره وهو قول ابي حنيفة ره لهما انه
 بمنزلة البائع منه فكان حبسه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه ولا يبي يوسف
 ره انه مضمون للاستيفاء بالحبس بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف
 المبيع لان البائع بنفسه بهلاكه ومهنلا بنفسه اصل العقد فلنا بنفسه في حق
 الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل بعيب ورضي الوكيل به قال واذا وكله
 بشراء عشرة ارطال لحم بدرهم فاشترى عشرة بن وطلا بدرهم من محمد بهاء
 منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابي حنيفة ره
 وقال بلزمه العشرون وذكر في بعض النسخ قول محمد ره مع ابي حنيفة ره
 ومحمد ره لم يذكر اختلاف في الاصل لا يبي يوسف ره انه امره بصرف
 الدرهم في اللحم وظهر ان سعره عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرون فنله
 زيادة خير او صار كما اذا وكله ببيع عبده بألف فباعه بالفين ولا يبي حنيفة
 انه امره بشراء عشرة ولم يأمره بشراء الزيادة فنقد شراءه عليه وشراء
 العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل
 فيكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرة بن وطلا بدرهم حيث بصير
 مشتر بالنفسه بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود

مقصود الامر قال * ولو وكله بشراء شيء بعينه فليس بشراءه لغيره لنفسه
 لأنه يودي الى تغيير الامر حيث اعتمد عليه ولا في نفسه ولا يملكه
 على ما قيل الا بمحض من الموكل فلو كان الثمن مسمى فاشترى بنفسه
 او لم يكن مسمى فاشترى بغير النفود او وكل وكيلًا بشراء شيء فاشترى الثاني
 وهو غايب ثبت الملك للوكيل الاول في هذه الوجوه لأنه خالف امر الامر
 فينفذ عليه ولو اشترى الثاني بحضرة الوكيل الاول نفذ على الموكل الاول
 لأنه حضره رايه فلم يكن مخالفاً وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى
 عبداً فهو للوكيل الا ان يقول نوبت الشراء للموكل او نشتر به بمال الموكل
 قال العبد الصعيف رضى هذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقد الي دراهم
 الا مركان للا مروءة او ادعته في بقوله او نشتر به بمال الموكل دون النفذ
 من ماله لان فيه تفصيلاً وخلافاً وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الي دراهم
 نفسه كان لنفسه حملاً لماله على ما يحل له شرعاً او بفعله عادة اذ الشراء
 لنفسه باضافة العقد الي دراهم غيره مستنكر شرعاً وعرفاً وان اضافه الي دراهم
 مطلقه فان فوا ماله لا فهو لا مروءة وان ثوابها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه
 ويعمل للا مروءة في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم بالتنفذ بالاجماع لأنه
 دالة ظاهرة على ما ذكرنا ان ثوابها على انه لم تحضره النية قال محمد بن
 مولى العابد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت
 وعند ابي يوسف ربه يحكم بالتنفيذ لان ما وقع مطلقاً يحتمل الوجهين فيبقي
 موثوقاً فعن اي المالكين نفذ فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولا ما تصادفهما
 يحتمل النية للا مروءة فيما لناه حمل حاله على الفلاح كما في حالة التكاثر
 والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال * ومن امر رجلاً بشراء عبد
 بثلث مائة قد فعلت ومات عندي وقال الامر اشترى بته لنفسك قال قول قول
 الامر فان كان دفع اليه اثلث مائة قال قول قول الماور لان في الوجه الاول اخبر
 عملاً بملك استينافه وهو الرجوع بالثمن على الامر وهو ينكر والقول للمنكر

وفي الوجه الثاني لو امتنع بريد الشراء من المراجعة فيقول قوله ولو كان
 العبد مينا حين اختلعا لكان الثمن منقوضا فاقول فيقول له انما امين وان لم
 يكن منقوضا فكيف لك عند أبي حنيفة ومحمد بن لا فله بيعته بكتاب الشراء
 فلا يتهم في المخبار عنه وعند أبي حنيفة برة القول لا امر له من غير تهمة
 بان اشتراه لنفسه فافراعي المصلحة بما حرة الزمها الامر بخلاف ما اذا كان
 منقوضا الا انه امين فيه فتقبل قوله تبع الد لك ولا تهم في يده معاذي ان كان
 امره بشراء عبد بعينه ثم اختلعا والعبد مني فالقول للما مورسوا كان الثمن
 منقوضا او غير منقوض وهذا لا يجمع لا يملك من عما يملك استثنائه ولا تهمة
 فيه لان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن
 في حال غيبته على ما مر بخلاف غير المعين على ما ذكرناه لا في حنيطة به *
 ومن قال لا خير يعني هذا العبد لنفسه فباعه ثم انكر ان يكون فلا امره
 ثم جاء فلا وقال انا امرته بذلك فام فلا يباخذ به لان قوله السابق افرا منه
 بالوكالة عنه فلا ينفعه او تكارا للاحق فان قال فلا لان امره لم يكن ذلك له
 لان الافرا رتب برة فالي * الا ان يسلمه المشتري له فيكون بيعا وعليه
 العهد لانه صار مشترى بالتعاطي كمن اشترى لغيره بغير امره حتى لزمه *
 ثم سلمه المشتري اليه ودل على المسئلة على ان التسليم على وجه البيع يكفي
 للتعاطي وان لم يوجده فدل الثمن وهو يتحقق في النفيس والتجسس لا مستمام
 التراضي وهو المعبر قال * ومن امر رجلا بان يشتري له عبدا بين باعيا نهما
 ولم يسم له ثمنا فاشترى له احد مما جاز لان التوكيل مطلق فيجر على اطلاقه
 وقد لا يفتق الجمع بينهما في البيع * الا فيما لا يتعابن الناس فيه لانه توكيل
 بالشراء وهذا كله بالاجماع ولو امره بان يشتريهما بالالف وفيهتهما سواء
 فعند أبي حنيفة ره ان اشترى احدهما بتمسامة او اقل جازان اشترى
 بالكثر لم يلزم الامر لانه قال الا لقي بهما وفيهتهما سواء فيفسر بينهما فبين دلالة
 فكان امر بشري كل واحد منهما بتمسامة ثم الشراء بهما مرة فافقه وبالف منها مخالفة

الذي جعله مالاً في ربه لا يجوز أن يشتري
 بالمال في بفضة إلا لف قبل أن يتحصلا إلى تحصيل المال لا يشتري بالمال ولا يشتري
 بفضة المصروح به وهو تحصيل العبد بين بالالف وما لا يملكه من الأمانة
 والمصروح بقوله فإن أبو يوسف ومحمد رداً أن يشتري أحدنا بفضة من بفضة
 الألف بما يتناهى من المال في بفضة ولا يملك من الألف ما يتناهى من بفضة
 الباقي جاز لأن التوكيل مطلق لكنه يتقيد بالمتعلق وهو المال في بفضة
 لا يملك الباقي من الألف بالية يشتري بمثلها الباقي ليتمكنه من
 بفضة أو من مال ومن له على أخو ألف درهم فامره أن يشتري بها عبد العبد
 فاشترى جاز لأن تعيين المبيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز على
 ما ذكره قال وإن أمره أن يشتري بها عبداً بغير عينه فاشترى بها في بذه
 قبل أن يفضيه إلا ما منع من مال المشتري وإن يفضيه إلا ما فهو له وهذا
 عند أبي حنيفة مقرر وفلازم لا مراء في بفضة المأمور وعلى هذا إذا أمره أن يسلّم
 ما عليه أو يصرف ما عليه لهما أن الدراهم والدنانير لا تعينان في المعاوضة
 بها كائناً أو عيناً لا تربي أنه لو تبا بعا عيناً بدين ثم تصادف أن لا يدين لا يطل
 العقد بغير الأطلاق والتضييد فهو أو يبيع التوكيل ولو لم يملك المال لا يملك
 كونه ولا يملك جليته فلهذا تعين في الوكالات لا تربي أنه لو فيه الوكالة بالعين
 منها وبالدن بدين منها ثم استوفيت العين أو استوفيت الدن بطلت الوكالة وإذا
 تعينت كان هذا تمليك الدن من غير من عليه الدن من غير أن يملكه بفضة
 وذلك لا يجوز كما إذا اشترى بدين على غير المشتري أو يكون أمراً بفضة
 ما لا يملكه إلا بالقبض قبله وذلك باطل كما إذا قلنا أعطى مالي عليك من ثيبي
 فخلان ما إذا عين البائع لا نه بصير وكيلاً عنه في القبض ثم يملكه ويخلان
 ما إذا أمره بالتصدق لأنه جعل المال لله وهو معلوم وإذا أمر ببيع التوكيل
 نفذ الشرعي على المأمور فيملك من ماله إلا إذا قبضه الأمر منه لانعدام البيع تعاطياً
 قال ومن دفع إلى أخو الفأمره أن يشتري بها جارية فاشترى ما بطلت الأمر

المراء بالصرف
 الدفع لا يبيع
 المصروف

وكذا التهمة ببيع من وجه شراء من وجه فلا يتناول مطلق اسم البيع * ولهذا
 لا يثبت الا ب والوصي * وله ان التوكيل بالبيع مطلق فيجوز على اطلاق
 في غير موضع التهمة والبيع بالغبن او بالغبن عند شدة الحاجة
 الى الثمن والتبرع من الغنى والسائل مملوكة على نفسه ولا يثبت
 على من هو المروي عنه وأنه يبيع من كل وجه * حتى ان من حلف لا يبيع لنفسه
 * فيران الاب والوصي لا يملكانه مع انه يبيع لاني لا يثبت لهما نظرية ولا تصرف
 والمطابقة شراء من كل وجه وبيع من كل وجه لوجود حد كل واحد منهما فان
 التوكيل بالشراء يجوز عندة بمثل القيمة وفي ما يقتضيان الناس في مثلها * ولا يجوز
 بما لا يتغابن الناس في مثلها لان التهمة فيه متحفظة فلعلمه اشتراة لنفسه فاذا
 لم يوافق الحظ بقيرة على ما مر حتى لو كان وكيله بشراء شي بعينه فالوان يظلمه
 على الا يزلانه لا يملك شراء لنفسه * وكذا الوكيل بالتكاح اذا تزوجه امرأة
 باكثر من مهر مثلها جاز عنده لانه لا بد من الاضافة الى الموكول في العقد
 فلا تتمكن منه التهمة * ولا كذلك الوكيل بالشراء لانه يطلق العقد قال * والذي
 لا يتغابن الناس فيه ما لا يدخل تحت تفويض المعلومين وفيل في العرد
 ولا نهم وفي السجودات ده بازده وفي العفارات ده وازده لان التصرف يكتفي
 وجوده في الاول وبفل في الاخير ويتوسط في الاوسط وكثرة الغبن لفته التصرف فانه
 * واذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز عند امي حنيفة ره لان اللفظ مطلق من ليد
 الافتراق والاجتماع الا ترى انه لو باع الكل بشمن النصف يجوز عندة فاذا باع النصف به
 ار لي ولالا لا يجوز لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع
 النصف الاخر فبل ان يختصم لاني بيع النصف فذ يفع وسيلة الى الاستئصال
 بان لا يجلد من بشربه جملة فاحتاج الى ان يفرق فاذا باع الباقي قبل نفذ البيع الاول
 تبين انه وقع وسيلة واذا لم يبع ظهر انه لم يفع وسيلة فلا يجوز وهذا استحسان
 عندهما * وان وكله بشراء عبدا فاشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لزم
 الموكول لان شرا المالك فذ يفع وسيلة الى الاستئصال بان كل موردين جماعة فاحتاج الى

في حوائج الناس من غير أن يكون له في ذلك مصلحة له أو مصلحة لغيره
 فلهذا قيل على الأمر هذا الاتفاق والقرى لا يفي بمقتضى قوله أن في حوائج الناس
 على ما مر والاحتياط أن الأمر بالمبيع بمصادف ملكه فيبيع فيعتد به في الخلافة
 والأمر بشراء مصادف مطلق الغير فلم يعم لم يعتبر فيه التفتيش في الكتاب
 قال * وعن أمر من خلا بيع مملوكة بياعه وقبض الثمن أو لم يقبض فرده الموقوف
 عليه يعتبر ولا يحدث مثله بفقهاء الغاضي بينة أو باءا بيمين أو باءا بيمين
 يردده على الأمر لأن الغاضي يفتن يحدث والعيب في هذا المبيع فلم يكن قضاء
 مستلزما إلى هذه المحجة وقاويض شرطها في الكتاب أن الغاضي يعلم أنه
 لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه تاريخ المبيع فيحتاج إلى
 هذه المحجة لظهور التاريخ أو كان حبيلا يعرفه إلا النساء والأولياء وقولهن
 وقول الطبيب حجة في ثوبه المحصورة لا في الرد فيفتقر إليها في الرد حتى
 لو كان الغاضي جاهل بالمبيع والعيب ظهر لا يحتاج إلى شيء منها وهو رد على
 الموكل فلا يحتاج الوكيل إلى رد وخبر من قال * وكذلك أن رده عليه بعيب
 يحدث مثله بينة أو باءا بيمين يمين البينة حجة مطلقة والوكيل مضطو
 في النكول بعد العيب عن عمله باعتبار عدم مصادفة المبيع فليزم الأمر قال
 * فإن كان ذلك بائرا فليزم الأمر لأن الافتراء حجة فاصرة وهو غير مضطو
 لا مكانه السكوت والنكول إلا أن له أن يخاصمه الموكل فيلزمه بينة أو بنكوله
 بخلاف ما إذا كان الرد بغير قضاء بائرا والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له
 أن يخاصمه بأية لأنه يبيع جده في حق ثالث والبائع ثالثهما والرد بالقضاء
 فيصير المبيع بلا بينة الغاضي غير أن المحجة فاصرة وهي الافتراء فمن حيث
 الفسخ كان له أن يخاصمه ومن حيث له الفسخ لا يلزم الموكل إلا المحجة
 ولو كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء بائرا فليزم الموكل من غير
 خصومة في رواية الغاضي لأن الرد متعين فصار الرجوع في الهبة وتسليم
 الشفعة وقضاء الدين وفي هامة الروايات ليس له أن يخاصمه لما ذكرناه

بتسليم عقد الشراعي والمحقق في وجوب التسليم ثم ينتقل إلى الرد ثم
 إلى الرجوع بالنقصان فلم يتعين الرد وقد بيناه في الكفاية بأطول من هذا •
 ومن قال لا خراصة في بيع عهدي بنقد فبعته بنفسه في الامور امرني
 ببيعه ولم يقل شيئا فالقول قول المولا لان الامور يستفاد من قول المولا
 على الاطلاق • وان اختلف في ذلك المضارب وجوب المال فالقول قول المضارب
 لان الاصل في المضاربة العموم الا توي انه يملك التصرف بفظة المضاربة
 فخاصة ولائذ الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع
 والمضارب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لا للمضارب •
 يتبادر لهما فنزل إلى الوكالة المحضبة ثم مطلق الامور بالبيع ينتظمه نقد ونسيئة
 إلى أي أجل كان هذا هي حنيئة • وعند ما يتفقد بأجل متعارف والوجه
 قد تقدم • ومن امر رجلا ببيع عبده فباعه واخذ بالثمن ومبايع في يده
 واخذ به كغيلة فتوي المال عليه فلا يملك عليه لان الوكيل اصيل في المحقوق
 وقبض الثمن منها والكفالة تنافي به ولا يملكها ولا نفسه مما لا يستفاد
 فيملكهما بخلاف الوكيل فيقبض المدين لانه يفعل نيابة وقد انه في قبض المدين
 ووب الكفالة واخذ المدين والوكيل بالبيع بفنفسه اصالته ولهذا لا يملك الموكل
 حيزه عنه • • • • • واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيما
 وكلا به دون الآخر وهذا اني تصور بحتاج فيه إلى الرأي كالباع والتخلع وغير
 ذلك لان الموكل رضي بهما لا يواي احدهما والهدن وان كان مفدا ولكن
 التفد بولا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيل المشتري قال • الا ان يركبهما
 بالتصوم • لان الاجتماع فيهما متعذر فلا قضاء إلى التخب في مجلس القضاء
 والرأي بحتاج اليه سابقا للتفويت التصوم • او بطلاق زوجته بغير مهر او بعق
 عبده بغير عوض او بوجده بعتة عبده او فضا • دين عليه لان هذه الاشياء لا يحتاج
 فيها إلى الرأي بل هو تعبير محض • وعبارة المثني والواحد مواءمة • وهذا بخلاف
 ما اذا قال لهما طلقاها ان تشيئا او طلقاها بحد بكمالا لانه تفويض إلى رغبتهما •

في مسألة الوكيل بالبيع انه يجوز بيعه بالليل والكثير والعرض إلى آخره

به خولهما * وليس للوكيل أن يוכל فيما كل به لأنه ^{لا يصرف دون}
 التوكيل به وجهه لأنه رضي براهه وأناس متفاوتون في الأثر ^{الذي يأن له}
 التوكيل لوجود الرضا * أو يقول ^{لهم} عمل براك لا طلاق ^{الطلاق} بل براهه
 * فأكد الجواز في هذا الوجه بكون الثاني وكيل عن الموكل حتى لا يملك ^{الوكيل}
 ولا ينعكس ^{بموت} وهو ^{بموت} بغيره ^{بموت} وهو ^{بموت} الأول وقد مر نظيره في أوّل المقام ^{في}
 * فإن وكل بغيره ^{بغيره} موكله ^{بغيره} فعقد وكيله ^{بغيره} جاز لأن المصروف ^{بغيره} حضور رأيي
 الأول وقد حضر وتكلموا ^{في} حضوره * وإن عقد في حال غيبته ^{بغيره} لم يجر لأنه
 قلت رآه إلا أن يبلغه ^{بغيره} فبجهره وكذا الوباغ غير الوكيل فيبلغه فاجزه لأنه حضر رآه
 * ولو قدر الأول الثمن للثاني فعقد بغيثته يجوز لأن الراي ^{بغيره} يحتاج إليه فيه
 لتقد بر الثمن طامرا وقد حصل وهذا ^{بغيره} ما إذا وكل وكيلين وقد مر الثمن لأنه
 لما توس اليهما مع تقد بر الثمن طامرا غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار
 المشتري على ما بيناه أما إذا لم يقدر بر الثمن وفوض إلى الأول كان غرضه
 رآه في معظم الأمر وهو التقد بر في الثمن ^{بغيره} قال * وإذا أروج المكاتب أو العبد
 أو الدسي ابتاعه ^{بغيره} وهي صغيرة ^{بغيره} من سباجه أوباع أو اشترى له ^{بغيره} لم يجر معناه التصرف
 في ماله لأن الرق والفكر بقطعين ^{بغيره} الولاية ^{بغيره} الإيزيان ^{بغيره} المرفوق ^{بغيره} لا يملك إنكاح نفسه واختيار
 فكيف يملك إنكاح غيره * وكذلك الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل
 شهادته عليه ولا ولاية نظرية فلا بد من التقويض إلى القادر المشفق
 ليتحقق معنى النظر والرق بذهل القدرة والكفر يقطع الشفقة على المسلم
 فلا يفوض إليه ما قال أبو يوسف ومحمد أنه المرتبة إذا قتل على رده ^{بغيره} والمحرم
 كذلك لأن المحرم ^{بغيره} من الذمي فأولي بصلبه الولاية ^{بغيره} أما المرتبة فتصرفه
 في ماله إن كان نافعا ^{بغيره} أحمد ^{بغيره} لکنه مؤثرون ^{بغيره} على ولده وماله ولده بالاجماع لأنها
 ولاية نظرية وذلك باتفاق الملة وهي مترددة ^{بغيره} ثم تستفرجه الانقطاع إذا قتل
 على الرتبة فيبطل وبالأصل ^{بغيره} لم يجعل ^{بغيره} كنه ^{بغيره} لم يزل ^{بغيره} كان ^{بغيره} مضلما فيصم ^{بغيره}

ولكن التقدير
 لا يمنع استعمال
 الراي في الزيادة
 واختيار
 المشتري

والطلاق وغير ذلك معناه إذا قامت المرأة البينة على العتق والعبد والامة
 على العتق عليه الوكيل بنقلهم تقبل في نفس بده حتى يجوز العتق استحسننا
 في العتق والطلاق قال * وإذا أقر الوكيل بالخصومة على موكله فبما قضى
 حجازا فلوله عليه ولا يجوز منه غير القاضي عند أبي حنيفة ومحمد ربه استحسننا
 إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف ربه يجوز إقراره عليه وإن أقر في غيره
 مجلس القضاء وقال زفر والشافعي ربه لا يجوز في الوجهين وهو قول أبي يوسف
 ربه أولا وهو الفياس لأنه مما مور بالخصومة وهي منازعة وإقراره بضاده
 لأنه مسألة وألا مر بالشئ لا يتناول ضده ولهذا لا يملك الصالح إلا براء ويصح
 إذا استثنى الإقرار وكذا الوكيل بالجواب مطلقا يتفيد بجواب هو خصومة تجر بان
 العادة بذلك ولهذا اختار فيه الأمدى فالأمدى وجه الاستحسان أن التوكيل
 صحيح فطعا وصحته يتناول ما يملكه فطعا وذلك مطلق الجواب دون أحدهما
 هينا وطريق الحجاز موجود على ما نبينه فيصرف إليه تخرج بالصححة فطعا ولو استثنى
 الإقرار فعن أبي يوسف ربه أنه لا يصح لأنه لا يملكه وعن محمد ربه أنه يصح لأن
 التخصيص زيادة دلالة على ملكه أي أنه وعند الإطلاق يحمل على الأولي وعنه
 أنه فصل بين الطالب والمطلوب ولم يصححه في الثاني لكونه مجبورا عليه
 وبخير الطالب فيه فبعد ذلك يقول أبو يوسف ربه أن الوكيل قاهر مقام
 الموكل وإقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذا إقرار نائبه وهما بقول أن التوكيل
 تناول جوابا بسمي خصومة حقيقته أو حجازا وإقراره في مجلس القضاء
 خصومة مجازا ما لا نه خرج في مغالبة الخصومة أولا نه سبب له
 لأن الظامراتيانه بالمتحقق عند طلب المستحق وهو الجواب في مجلس
 القضاء يختص به لكن إذا أقيمت البينة على إقراره في غير مجلس
 القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يور بدفع المال إليه لأنه صار منافضا وصار
 كلاب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع المال إليه قال

• ومن كل عمل رجل موثق • بالمال يعصبه عن الغريم لم يكن وكيلًا
 في ذلك ما لا • لو قيل من يعمل لغيره ولو صحبنا ما صار عاملاً لنفسه
 في إقراره • فأنعدم الركن ولأن قبول قوله ملاك كالتوكيد لكونه أميناً
 ولو صحبنا ما لا يقبل لكونه مبر بانفسه فيبطل ما لا يملكه ولا يملكه
 عبداً ما ذون مد بون اعتقه مولا • حتى ضمن قيمته للغرماء وبطل ما لا يملك
 بجميع الدين فلو وكله الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلاً لما بهناه لما
 • ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم • أم يسلّم
الدين إليه لأنه أقرار على نفسه لأن ما يفضيه لخاص ما له فإن حضر الغائب
 فصدقه ولا يدفع إليه الغريم الدين ثانياً لأنه لم يثبت إلا شفاء حيف الكثر
 الوكالة والغول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الأداء • ويرجع به على الوكيل
 إن كان بائناً في دينه لأن غرضه من الدفع برآة ذمته ولم يحصل فله أن ينقض
 قبضه وإن كان ضاع في دينه لم يرجع عليه لأنه بتصدقه اعترف أنه محقق
 في القبض وهو مظلوم في هذا الاختلاف والمظلوم لا يظلم غيره قال • إلا أن يكون
مجهنم عنده الدفع لأن الماخوذ ثانياً مضمون عليه في زعمهما وهذه كفالة اضيق
 إلى حالة القبض فيصح بمنزلة الكفالة بما ذاب كـ له على فلان • ولو كان الغريم
 لم يصدقه على الوكالة ودفعه إليه على إقراره فإن رجع صاحب المال على الغريم
 رجع الغريم على الوكيل لأنه لم يصدقه في الوكالة وإنما دفعه إليه على رجاء
 الإجازة فإذا انقطع رجاءه رجع عليه وكذا إذا دفعه إليه على تكذيبه
 أباه في الوكالة وهذا الظاهر لما قلنا وفي الوجود كلها ليس له أن يسترد
 المدفوع حتى يحضر الغائب لأن المودي صار حفاً للغائب إما ظاهراً أو محتملاً
 فصار كما إذا دفعه إلى فضولي على رجاء الإجازة لم يملك الاسترداد لا احتمال
 الإجازة ولأن من باشر التصرف لغرض ليس له أن ينقض ما لم يقع بالأس
 عن غرضه • ومن قال أنني وكيل بقبض الدين فصدقه • أودح لم يور
 بالتسليم إليه لأنه أقرار بهما لغير مختلف الدين • ومن ادعى أنه مات أبوه

لأن الوكيل من
 يعمل لغيره

لا يثبت له الودعة مبرأاً له ولا يثبت له الودعة مبرأاً له
 لا يثبت له مال بعد موته فقد انقضا على أنه مال الوارث * وإن اشترى
الودعة من صاحبه فندفع له المودع لم يوفّر بالدفع إليه لأنه لم يملكها حين كان
 المودع بذلك الغير لأنه من أهله فلا يعدّ في دعوى البيع عليه فإن وكل
وكيلاً بقبض ماله فادعى الغير أن صاحبه المالك قد استوفاه فأنه يدفع إليه
 لأن الوكالة قد ثبتت بالتصادق والاستيفاء لم يثبت بمجرده هو ولا بوخر الحق
 قال * ويتبع ربح المال فيستحلفه رعاية تجانبه ولا يستحلف الوكيل لأنه نائبه
 قال * ومن وكله بعيب في جارية فادعى البايع رضا المشتري لم ترد عليه
 حتى يختلف المشتري بخلاف مسئلة الدين لأن التدارك ممكن هنالك باسترداد
 ما قبضه الوكيل إذا ظهر الخطأ عند تكوله وفي الثانية غير ممكن لأن القضاء
 بالفسخ ما عيى الصحة وإن ظهر الخطأ عند أبي حنيفة رد كما هو مذموم
 ولا يستحلف المشتري عند مبعذه بعد ذلك لأنه لا يفيد ما عيى فإلّا لا يجب
 أن يتحدّ الجواب على هذا في الفصلين ولا بوخر لأن التدارك ممكن عندهما
 لبطان القضاء وقيل الأصح عند أبي يوسف أنه هو وخبر في الفصلين لأنه
 يعتبر النظر حتى يستحلف المشتري لو كان حاضراً من غير دعوى البايع فينتظر
 للنظر قال * ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم لينفقها على أهله فانفق عشرة
 عليهم من عنده فالعشرة بالعشرة لأن الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء والحكم
 فيه ما ذكرناه وقد فرئناه بهذا كذلك وقيل هذا استحسان وفي الفياس ليس له ذلك
 وبصر متبرعاً وقيل الفياس والاستحسان في قضاء الدين لأنه ليس بشراء وأما
 الانفاق فتضمن الشراء فلا بدّ من أهله وأنه أعلم بما يستعمله الوكيل
 قال * والموكل أن يعزل الوكيل عن الوكالة لأن الوكالة حق له فله أن يبطله
 إلا إذا تعلّق به حق العبر بان كان وكيلاً بالخصومة بطلب من جهة الطالب
 لم يثبت من أبطال حق الغير وصار كالوكالة التي تضمنها عقد الرهن قال فان لم
 يدعه العزل فهو على وكالته ونصره جائز حتى يعلم لأن في العزل ضرراً به

من حيث ابطال ولا ينفذ اذ من حيث جوهري المحفوظ الذي يفيد من مال الموكل
 وبسبب البيع : سواء فتنصره في يمينه الوكيل بالنكاح وغيره للوجه
الاول والآخر : اذا اقرط العبد الى العبد في المحرم فبطل
الوكالة بذمة الموكل وجنونه جنونا مطلقا بما بذرا المحرم موقوف على الموكل
 تصرف غير لازم فيكون له واهمه حكم ابقا به فلا بد من قيام الامر ببطلان
 بهذه الاعراض وشرط ان يكون المجنون مطلقا ان يلبسه بمنزلة الاعماء
 وحده المطبق شهر عند ابي يوسف اهتبل ابا بسط به الصور وعنه اكثر من يوم
 وليلة لا له بسقط به الصلوة الخمسة فما ركا لميب وقال محمد راه حول الملك
 لانه يستطع به جميع العبادات فقد ربه احتياطا فالوا الحكم المذكور في اللحاق لونه
 ابي حنيفة لان تصرفات المرتد موقوفة عنده فكذا وكالته فان اسلم نفسه
 وان فعل او لم بذرا المحرم بطلت الوكالة فما عنده تصرفاته ثابتة فلا يبطل
 وكالته الا ان يبعث او يقتل على رده او يحكم بحالته وقد مر في السهر وان كان
 الموكل امرا لا فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تمسك او تمسك بذرا المحرم
 لان ردها لا يؤثر في محضها على ما عرفت قال ابو اوكل المكاتب ثم عجز او لما اذن له
ثم حضر عليه والشهر بكان فاقترا فاهذه الوكالة تبطل على الوكيل
 علم اولم يعلم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد فيام الامر وقد بطل بالسمج
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عزل حكمي فلا يقو فف
 على العلم كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال • واذا امات الوكيل او جنونا
مطبقا بطلت الوكالة لانه لا يصح امره بعده جنونه وموقه • وان لم بذرا
المحرم مرتد لم يجز له التصرف الا ان يعود مسلم فال رذو هذا عنده
 محمده فاما عند ابي يوسف فلا يعود الوكالة لمحمده ان الوكالة اطلاق لا نه رفع
 المانع اما الوكيل بتصرف بمعاني فائمة به وانما عجز بعرض اللحق لتباين
 الدارين فاذا زال العجز والاطلاق باق عماد وكيل ولا يبي يوسف رده انه
 اثبات ولا به التنفيذ لان ولا به اصل التصرف باهلية ولا ية التنفيذ بالملك

لان المروءة
لا تقتل

والتحاق بمحق أو بالحق من حيث الوكيل أو من حيث المالك في أم الولد
والجدة ولو عاد الموكل مسلما وله محق بذرا المحرم من جهة الوكالة
في الظاهر من محمده أنه تعود كما لا في الوكيل والفرق بين الظاهر
أن من كسب الوكالة في حق الموكل على المالك وقد زال وفي حق الوكيل على
قائمه به ولم يزل بالحق قال ومن وكل آخر بشي ثم تصرف بغير
وكل به بطلب الوكالة وهذا اللفظ ينتظم وجود ما مثل أن يؤكله بأعتاق
عبد أو بكتات فاعتقه أو كاله الموكل بنفسه أو بوكله بتزويج امرأة
أو بشراء شيء فاعله بنفسه أو بوكله بطلاق وطلعا الزوج ثلثا أو بأحد
أو بغيره عدتها أو بالجماع فحالها بنفسه لأنه لما تصرف بنفسه تعدر على الوكيل
التصرف بطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه وإياها لم يكن للوكيل أن يزوجه
منه لأن الحاجة لما انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأياها له أن يزوجه
الموكل لبقاء الحاجة وكذا الوكالة ببيع عبده فباعه بنفسه فهو عليه يعيب
بفساد القاضي فعن أبي يوسف أنه ليس للوكيل أن يبيعه لأن بيعه بنفسه
منع له من التصرف فصار كالعزل في محمده له أن يبيعه مرة أخرى لأن
الوكالة بالهبة لأنه الطلاق والجماع قد زال بخلاف ما إذا وكله بالهبة فهو عليه
بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهب ثانيا لأنه محتار في الرجوع فكان دليل
عدم الحاجة أما الرد بفساد بغير اختياره فلم يكن دليل لروا الحاجة فاذا عاد
إليه فدبر ملكه كان له أن يبيعه وأقله أعلم كنا سبب الدعوى
قال المدعي من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمداعي عليه من يجبر
على الخصومة إذا تركها ومعرفة الفرق بينهما من أمر ما يبتني عليه معاملة
الدعوى وقد اختلفت عبارات المشايخ فيها فذهبوا ما قال في الكشاف
وهو جهات صحيح وقيل المدعي من لا يستحق الاستعانة بالخارج والمداعي عليه
من يكون مستحقا بقوله من غير حجة كذا اليد وقيل المدعي من يثبت
بغير الظاهر والمدعي عليه من يثبت بالظاهر وقال محمده في الأصل المدعي

عليه هو المنكر وهو الصحيح في حديثه والتزجيج بالغة عند السحاق
من اصحابنا اذن الاعتبار للمعاني دون القول بالودع اذا قال رديده
الودعة اقول قوله مع اليمين وان كان مدعي الزنا ففي يمينه بذكرها
معني فان * ولا يقبل الدعوي حكمي بذكر شيئا معلوما في جنسها لان
مباينة الدعوي الا لزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لان
* فان كان يميناني يدعي عليه كلف احضار ما يشير اليها بالدعوي وكذا
في الشهادة والاستحلاف لان الاعلام بافصي ما يمكن شرط وذلك بالاشارة
في المقول لان النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف وتعلق بالدعوي
وجوب الحضور على هذه الفضاة من اخرهم في كل عصر وجوب الجواب اذا حضر
ليفيد حضوره ولو لم احضار العين المدعاة لما قلنا واليمين اذا انكره وسند كره
لحال * وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها ليصير المدعى معلوما لان العين لا تعرف
بالوصف والقيمة تعرف به وقد تعدد مشاهد العين وقال الفقيه ابو الميثم
بشروط مع بيان القيمة ذكر المذكورة والا فلوثة قال * فان ادعي عقارا حده
وذكر انه في يد المدعى عليه وانه يطالبه بحملته تعددت التعريف بالاشارة
لتعذر النقل فيها الي التمسك بذلك قال العقار يعرف به وبذلك السند والاربعة
وبذلك اسماء اصحاب السند ودانسابهم ولا بد من ذكر السند لان تمام
التعريف به عند ابي حنيفة ره على ما عرف هو الصحيح ولو كان الرجل مشهورا
يكتفي بذكره فان ذكر ثلاثة من السند وديكتفي بها عندنا خلا فالزفر ره
لوجود الاكثر بخلاف ما اذا غلط في الاربعة لانه يختلف به المدعي ولا كذلك
يتركها وكما يشترط السند في الدعوي يشترط في الشهادة وقوله في الكتاب
ذكر انه شي يدعي عليه لا بد منه لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يد
وفي العقار لا يكتفي بذكر المدعي وتصدق المدعي عليه انكر في يده
بل لا يثبت اليد فيه الا بالبينه او علم القاضي هو الصحيح فنفي التهمة الواجبة
اذا العقار عساه في بد تغيرها بخلاف المقول لان اليد فيه مشاهدة وقوله انه

[illegible]

مطلق الملك فخللنا النتاج لان يُنهَدَسُ عَلَيْهِ وكذا على الاعناق واختيه
 وعلى الولاء النابت بها قال واذا اكل المدعي عليه عن اليمين فضي عليه
بالنكول والزمه ما ادعي عليه وقال الشافعي روى واليمين لرد اليمين
 على المدعي فاذا حلف بفضي به لان النكول يحتمل التورع عن اليمين للامانة
 والترفع عن الصادقة فاشتبه الحال فلا ينتصب حجة مع الاحتساب
 وبمين المدعي دليل الظهور فيصار اليه ولما ان النكول دل على كونه
 باذلا او مغسرا اذ لو اذ لك لا قدم على اليمين الامة لليمين ودفعنا
 للغير من نفسه فيترجم هذا الجواب ولا وجه لرد اليمين
 على المدعي لما لم يمسأه قال وينبغي للقاضي ان يقول له اني اعرض
عليك اليمين ثلاثا فان حلفت والا فغيب عليك بما ادعاه ومداد الا لئلا
لا علامة بالحكم اذ هو موضع الخفاء قال فاذا اكر العرض عليه ثلاث مرات
فضي عليه بالنكول وهذا التكرار ذكره المصنف لزيادة الاحتياط والمبالغة
 في ابداء العذر فاما المدعى انه لو فضي بالنكول بعد العرض مرة جاز لما لمناه
 هو الصحيح والاول اولى ثم النكول لرد اليمين حقيقيا كقولنا حلف وقد يكون
 حكما بان يمسك وحكمه حكما لاول اذ اعلم انه لانه به من طرس او حرم
 هو الصحيح قال وان كانت الدعوى تكتالها بمختلف المنكر عند امي حنيقة
ولا يستلحق عنده في النكاح والرجعة والفي في الابلاء والرق والاستيلاء
والنسب والولاء والحدود واللعان وقال ابو يوسف ومحمد يستلحق في ذلك
كله الا في الحدود واللعان ففوزة الاستيلاء ان تقول الجارية انا ام ولد مولاي
 وهذا ابني منه وانكر المولي لانه لو ادعي المولي ثبت الاستيلاء باقراره
 ولا يلتفت الي انكارها لهما ان النكول اقرار لانه بدل على كونه كاذبا في الانكار
 على ناله منه فكان اقرارا اريد لاعنه والاقرار مجري في هذه الاشياء لكنه
 اقرار فيه شبهة والسند ودندي ي بالشبهات واللعان في معلى السمرود
 ولا ي حنيقة رانه بذل لاني معه لا يفي اليمين واجبة لمحصل المغدود وانزله

سمر والغسمة
 تنافي الشركة

ان النكول دل
 على كونه باذلا
 الخ
 طرس كرمي

لو لا ذلك
 قدم على
 بيمين امانة
 راجب

[illegible]

ثلاثة أيام كلفه به نفسه فيبيع عند الحاجة بالنفس جارية عتيقة ناولده من
 قبل واحد الكفيل ، ورد اليهودي موسى عندنا في ذلك الوقت ، وحينئذ
 كان ضررنا ، دعى عليه وهذا الذي نذكره عليه موسى حتى يهدي
 عليه ، وحينئذ بين اشغالهم الكفيل على ما به ، والتقدم في
 من ابي حنيفة ، وهو الصحيح ، ولا فرق في الظاهر بين الناجل والوجيه ، وموسى
 من المال لا يخطئ لم لا يدين قوله لي بنية حاضرة للكفيل ومعناه في المعسر
 على لو قال المادعي لا يدين لي او يهودي غيب الكفيل لعدم البنية ، فان فعل
 والاداس ملازمته فلا بد من بطلان ، الا ان يكون قريبا فيلزم مدار مجلس القاضي
 وكذا لا يكفل الا الي اخر المجلس فان متشكك منصرف الهمالون في اخذ الكفيل
 والظاهر في هذه على ذلك الامر ربه يستبعد عن السفر ولا يضر في هذا المطلب
 ظاهر او كفيته الملازم كذا ذكره في كتاب العجوة موسى في كفيته
 اليهم والاحتياط واليمين بالله دون غيره لقوله موسى من كان منكم حالفا
 على خلف بالله والينس وقال موسى من خلف بغير الله فقد اشبه بالله وقد يكون ذلك كثر
 او صا له وذلك مثل قوله قل موسى الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
 هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر والنجفاء ما يعلم من العلانية
 بما لا يعلم من العلانية ، لا اله الا الذي ادعاه وهو كذا وكذا اولاشي
 منه وله ان يزد في التغليظ على هذا وله ان ينقض منه الا انه يحتاط كيلا
 يتكرر عليه اليمين لان المستحق يمين واحدة والقاضي باليمين ان شاء غلط
 وان شاء لم يغلط فيقول قل بالله او الله ولعل لا يغلط على المعروف بالملاح
 و يغلط على غيره ، ولعل يغلط في الخطير من المال دون الحقيق ، ولا يستخلف
 بالطلاق ولا بالعاق لما روينا فيل في زماننا اذ الملح انحصر ساغ للقاضي
 ان يخلف بذلك لقلة الجلالة باليمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الخلف
 بالطلاق ، ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى موسى
 والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى موسى لقوله صلى الله عليه وسلم لا يدين

كان منكم
 لفا فليخلف

من هذا وان اليهودي يعتقد ان الله تعالى في موسى والنبي صلى الله عليه وسلم
 واحد من هذا ما يذكر المنزل على نبيه * ويحلف اليهودي بان الله تعالى في
 ذكر محمد في الاصل وهو يروي عن امي حنيفة ان الله لا يستخلف غيره الا
 وذكر ان محمداً به الله لا يستخلف غيره اليهودي وان اليهودي في الاصل
 بعض مشايخنا الذين في ذكر الناصر مع امر الله تعالى في عظيمها وما ينبغي ان
 يخلاف الكتاب لان كتب الله معظمه * والوفاي * ويحلف الابا لله لان الكفر
 بالانبياء يعتقد وان الله تعالى قال الله تعالى ولئن لم ينزل من السماء
 كتاب لفرقت بينكم وبينكم لان الله لا يهدي القوم الظالمين
 بل هو ممنوع عن ذلك * ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم ايمان
 ولا مكان لان المفهوم من تعظيم المسموع به وهو حاصل بدون ذلك وعي
 ذلك خرج على القاضي حيث يكلف حضوره هو مدفع ومن ادعى انه
 ابتاع من هذا عبداً ما لم يفتد بغيره استخلف بالله ما يشكك في بيعه ولا يستخلف
 بالله ما يعتد به فلهذا يباع العبد ثم يفتد بغيره * ويستخلف في الغصب ما يستحق
 عليه ردّه ولا يخلف بالله ما غصبه لانه قد غصب ثم يبيع بالهبة والبيع
 وفي النكاح بالله ما يشكك في النكاح لانه لا يفتد بغيره عليه الخلع وفي دعوى
 الخطأ بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكره ولا يستخلف بالله ما طلقها لان
 النكاح قد يفتد بعد الا بانه فيحلف على الحاصل في هذه الوجوه لا يفتد بغيره
 على السبب يقتضيه المدعي عليه وهذا قول امي حنيفة ومحمد بن ابي
 ابي يوسف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض المدعي عليه
 بما ذكرنا فحينئذ يحلف على الحاصل وقيل ينظر الي انكار المدعي عليه ان انكر
 السبب يحلف عليه وان انكر الحكم يحلف على الحاصل فالحاصل هو الاصل
 عندنا اذا كان سبباً يرتفع برفع الا اذا كان فيه ترك النظر في جانب المدعي
 فحينئذ يحلف على السبب بالا جماع وذلك مثل ان تدعي مبتوتة نفقة

بالثمن وهو قول الجمهور إذا اختلف المتعاقدان في الثمن فلهما خياران وإذا
 • وبقيت يمينان المشتري وهذا قول محمد لا يبي هو سفيان بن عيينة
 عن أبي حنيفة رة وهو الصحيح لأن المشتري أشد مما إن كان لا يبي أو لا
 بالثمن أو لأنه لا يحمل فائدة النكول وهو الزام الثمن ولو يبي يمينان الآخر
 المطالبة بتسليم المبيع الذي كان استيفاء به الثمن وكان أبو يوسف في القولين
 يمينان البائع لقوله هم إذا اختلف المتعاقدان في الثمن فلهما خياران
 والمطل فائدة التفرد به • وإن كان بيع معين بعين أو ثمن بثمان الفاضلي يمينان
 أبهما شاء لا متوا بهما وصفة اليمين أن يعلف البائع بالثمن ما باعه بالف ويحلف
 المشتري بالله ما اشتراه بالعين قال في الزبادات يحلف بالله ما باعه بالف ولقد باعه
 بالعين ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ولقد اشتراه بالف يضم الإثبات
 إلى النفي تأكيد أو الإصحح الافتقار إلى النفي لأن الإيمان على ذلك وضعت
 حال عليه حد يثبت القسامة بالله ما قتلتم ولا علمتم له فاقبل قال • فان حلفا
 فسبح الفاضلي البيع بينهما وهذا يدل على أنه لا يفسخ بنفس التحالف لأنه
 لم يفسخ ما دام كل واحد منهما في يمين مجهول فيفسخ القاضي قطعا المجازعة
 أو يقال إذا لم يثبت البطل بغير بيع بلا بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ
 في البيع الفاسد • وإن نكل أحدهما من اليمين لزمه دعوى الآخر لا به جعل
 بإذنا فلم يبق دعواه معارضا لدعوى الآخر فلزم القول بشبوثة • وإن اختلفا
 في الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحالف بينهما لأن
 هذا اختلاف في غير المعفود عليه والمعفود به فاشبه الاختلاف في الحظ
 والأجزاء وهذا الآن بانفاد ما لا يختلف فوام يتخذ اختلاف الاختلاف في وصف
 الثمن أو جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في قدر في جريان التحالف
 لأن ذلك يرجع إلى نفس الثمن فإن الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل
 لأنه ليس بوصف الاتري أن الثمن موجود بعد مضيه والقول قول من يكثر التحيام

في البيع والشراء ما كان من قبيل ما يبيعون من ثياب القباير ويخرج
 البائع من العقد في القابل وهذا يخرج بعض المشتريين عن الاستثناء
 فيستند من البائع في التحالف كما ذكرنا وقالوا ان المراد من قولهم لا يبيع
 باعدها شيء ولا شيء له معناه لا يأخذ من ثمن الهالك شيئا أصلا ولا يبيع
 باعده من ثمن الهالك بغير ما هو به المشتري وإنما يأخذ الزيادة ويحذف
 مولاه بغيره الاستثناء الى يمين المشتري لا الى التحالف لانه لما احدث البائع
 بقول المشتري قدس صدقه فلا تحالف المشتري ثم تفسير التحالف
 على قول محمد بن ما بيناه في القابض واذا حلفوا لم يتفقوا على شيء فادعي
 احدهما الغصب او كلاهما يفسخ العقد بينهما وبما هو الفاضي المشتري هو البايع
 وقيمة الهالك واختلفوا في تفسيره على قول أبي يوسف والصحيح انه
 يحلف المشتري بالله ما اشتريتهما بهما يدعيه البايع فان نكل لزمه دعوى البايع
 وان حلف البايع بالله ما بعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكل لزمه
 دعوى المشتري وان حلف بفسخ البيع في القابض وبمفط حصته من الثمن وازم
 المشتري حصة الهالك وبعتهما في قيمتهما في الاقسام يوم القبض وان اختلفا
 في قيمة الهالك يوم القبض فالقول قول البايع وإيهما اقام البينة فقبل بينته وان اقامها
 فبينته البايع اولى وهو فياس ما ذكر في بيوع الاصل اشتري عده بن وقبضهما ثم رد
 احدهما بالعيب وذلك الاخر عده يجب عليه ثمن ما ملك عنده وبسقط عنه ثمن
 ما رده وبفسخ الثمن على قيمتهما فان اختلفا في قيمة الهالك فالقول
 قول البايع لان الثمن قد وجب باقيا فهما ثم المشتري يدعي زيادة السقوط
 بنفسان قيمة الهالك والبايع ينكره والقول للمنكر وان اقاما البينة فبينته البايع اولى
 لانها اكثر اثباتا ظاهر الاثباتا الزيادة في قيمة الهالك وهذا الغفوه وهو ان في الايمان يعتبر
 الحفيظة لانها يتوجه على احد العاقدين وهما يعرفان حفيظة الحال فبني الامر عليها
 والبايع منكر حفيظة فلذلك كان القول قوله وفي البينات يعتبر الظاهر لان الشاهد بن
 الابحان حفيظة الحال فاعتبر الظاهر في حفيظة البايع مدعي ظاهرا لهذا تفصيل

لأنها أكثر ثباتا

بأنه لا يرد عليه ما ورد في الباب من أن المهر لا يرد على الزوج
 أبي يوسف قال ومن اشترى زوجة وله فيها ثمن لا يرد في القدر الذي
 اشتمل عليه من المهر الأول ونحوه من المهر الثاني لا يرد في المهر
 المطلق إلا غلة نفع في حق المعتاد به ولا المهر الثاني لأن المهر
 قبل القبض والقبض هو الغلة على ما ورد في الإجازة على البيع
 والوارث على العائد القيمة على العين فيما إذا استهلك في يد الباع غير المشتري
 ولو قبض الباع المبيع بعد الإقالة فلا تحالف عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 خلافاً لمحمد لأنه يرد في النص معلولاً بعد القبض أيضاً قال ومن أسلم مشقة
 دبراً في كونه ثم تفلأ ثم احتلف في العين فالقول للمسلم إليه
 ولا يعود السلم لأن الإقالة في باب السلم لا تشمل الفسخ لأنه لا يحل
 فلا يعود السلم بخلاف الإقالة في البيع لا يرد إلا ما كان من السلم ولو كان
 هو فأنفذه بالعيب وذلك قبل التسليم إلى ربه السلم لا يعود السلم ولو كان ذلك
 في بيع العين يعود البيع على الفرق بينهما قالوا لا يختلف الزوجان في المهر
 فادعى الزوج أنه تزوجها بالقد وقال الزوجني بالعين فابهما إقام البيعة
 تغلب بيئته لأنه نورد عواد بالجمعة فإن إقام البيعة فالبيعة بينة المرأة
 لأنها تنسب الزيادة معناه إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته وإن لم تكن لها بيعة
 تحالفها عند أبي حنيفة ولا يفسخ النكاح لأن اثر التحالف في إعدام التسمية
 وأنه لا يفسخ بجمعة النكاح لأن المهر تابع فيه بخلاف البيع لأن عدم التسمية
 يفسد على ما مر في قسم ولكن يحكم مهر المثل فإن كان مثل ما اعترف به الزوج
 أو أقل فمضى بما قال الزوج لأن الظاهر شاهد له وإن كان مثل ما ادعته المرأة
 أو أكثر فمضى بما ادعته المرأة وإن كان مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج
 وأقل مما ادعته المرأة فمضى لها بمهر المثل لأنهما إنما قالما بشئ الزيادة
 على مهر المثل ولا يحط حال رده ذكر التحالف ولا ثمر التحكيم وهذا قول الكرخي
 لأن مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها بالتحالف فلهذا

ي باب بيع
 لقاعد

أبي حنيفة وهو فلا يشترطان ويفسخ الكتاب وموقوف الشافعي ومالك
 مملوغة بقبل الفسخ فاشبه المبيع ولا يفسخ الكتاب في يد من يملكه ولا يفسخ
 العبد والعبد يدعي استحفاظ المبيع عليه عند ادائه المبيع في يده ولا يفسخ
 ينكره فيشترطان كما اذا اختلفا في الثمن ولا يفسخ حقيقته ولا يفسخ بغيره
 بفعل السجور في حق اليد في الشصوب للجماع وهو ما ليس للعبد والظاهر ان
 للعتق عند الاداء وقبله لا مطا بانه يفسخ احتلا فاعلى قد والبدل لا غير فلا يفسخان
 * واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجل فهو للرجل كالعمامة
 لان الظاهر ظاهره * وما يصلح للنساء فهو للمرأة كالولاية لشهادة الظاهر
 وما يصلح لهما كالولاية فهو للرجل لان المرأة وما في يد عا في يد الزوج والظن
 في الدعاوي لما ذهب اليد بملكان ما يختص بها لا يفسخه فاعلى في يده
 ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعده ما وجد الفرق
 * فان مات احدهما واختلف ورثته مع الاخر فما يصلح للرجل والنساء
 فهو لهما في منهما لان اليد للمحي دون اليك وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة
 وقال ابو يوسف يدفع الى المرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج مع يمينه لان
 الظاهر ان المرأة تأتي بالجهاز وهذا اقوي فيبطل به ظاهر يد الزوج في
 الباقي لامعارض لظاهره فيعتبر والطلاق والموت سواء لقيام الورثة مقامهم
 وقال محمد ر ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لهما
 فهو للرجل او لورثته لما قلنا في حقيقته والطلاق والموت سواء لقيام الورث
 مقام المورث * وان كان احدهما مملوكا فالمتاع للحرة في حالة الحرية لان يد
 الحر اقوي * وللمحي بعد اليمات لانه لا يد للميت فخلص يد المحي عن المعارض
 وهذا عند أبي حنيفة ر وقال العبد المأذون له في التجارة والمكاتب بمنزلة
 الحر لان لهما يد معتبرة في الخصومات ففسخ فيمن لا يكون
 خصما * واذا اقل المدعي عليه هذا الشيء اودع عليه فلا الغائب اودع عليه
 عندي اودع عليه منه واقام بينة على ذلك فلا خصومة بينه وبين المدعي وكذا

~~في الدعوى المدعى عليه~~ ~~في الدعوى المدعى عليه~~ ~~في الدعوى المدعى عليه~~ ~~في الدعوى المدعى عليه~~ ~~في الدعوى المدعى عليه~~
 وقال المدعى عليه في دفعه انه قد علم انما هو المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 ودفع الخصومة بناء عليه فلما لم يفتي البينة فيها في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع الخصومة المدعى عليه وهو خصم فيه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 بنقل المرافعة اليها البينة على الطلاق كما بينا من قبل ولا تندفع البينة في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 البينة كما قلنا ان البينة لا يثبت في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 جفا في الدعوى المدعى عليه فلا يصدق الا في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 ماله الى مسائر بوجهه اياه و يشهد عليه الشهود في دعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه في الدعوى المدعى عليه
 اتهمه القاضي به لا يغلبه ولو قال الشهود اردع رجل لا نعرفه لا تندفع عنه الخصومة لاحتمال ان يكون المودع هو هذا المدعى ولا نه ما حاله
 الي معين ليمكن المدعى من اتباعه فلو انه دفع لخصمه المدعى ولو قالوا
 نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه فكذلك الجواب عند محمدره للوجه
 الثاني وعند القاضي حقيقته تدفع لانه اثبت ببينة ان العين وصل اليه من جهة
 غيره حيث عرفه الشهود بوجهه بخلاف الفصل الاول فلم يكن يدعي خصومة
 وهو المفصود والمدعى هو الذي اضر بنفسه حيث نسى خصمه او اخره شهود
 دون المدعى عليه وهذه المسئلة مخففة كتاب الدعوى وذكرنا الاقوال الخمسة
 وان قال ابتعته من الغائب فهو خصم لانه لا لازم ان يده يد ملك اعترف
 بكونه خصما وان قال المدعى خصم مني او سرقه مني لا تندفع الخصومة
 وان اقام ذوا ليد البينة على المودعة لانه انما صار خصما بدعوى الفعل
 عليه لا يبيده بخلاف دعوى الملك المطلق لانه خصم فيه باعتباره حتى لا يصح
 دعواه على غيره ذي اليد و يصح دعوى الفعل وان قال المدعى سرق مني
 وقال صاحب اليد اردعني فلان و اقام البينة لم تندفع الخصومة وهذه

لان الفضيحة الاولى قد وقع فلا ينقض بما هو منقوض به الا ان يوثق
 شهود الثاني ما يثبت له ظهور الخطاء في الاول فيثبت له الفضيحة المراتبة
 في هذا الزوج ونكاحه ظاهر لا يقبل بينة. الخارج الا ان يثبت له في حق قال
 ولو ادعى اثنان كل واحد منهما انما اشترى منه عبد العبد معناه من يملك
 ولما يثبت لكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن
 تركه لان القاضي يفتي بينهما تصفين لا استورا بهما في السبب فصار كالنكاح
 اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك البيعين فغير كل واحد منهما لا يثبت
 عليه عليه شرط عقده فلعل رغبته في تملك الكل فيزوجه و باعده كل الثمن
 وان قضى القاضي به بينهما فقال احد مالا اختار النصف لم يكن للاخر ان ياعده
 بملكه لانه صار مضطربا عليه في النصف فانفسح البيع فيه تظهوروا استحالة
 بالبيعة لولا بيعة صاحبه بخلاف مالم يوافق ذلك ثبيل تخيير القاضي حينئذ يكن له
 ان يخذل الجميع لانه يدهي الكل ولم يفسخ سببه والعود الى النصف للمزاحمة
 ولم يوجد ونظيره تسليم احد الشفيعين قبل الفضا ونظيره الاول تسليمه
 بعد الفضا ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا فهو للاول منهما لانه اثبت الشراء
 في زمان لا ينافي فيه فيه احد فالدفع الاخر به ولو وثقت احد بهما ولم يوثق
 الاخر في فهو لصاحب الوقت لتبوء المالك في ذلك الوقت واحتمل الاخر
 ان يكون قبله او بعده فلا يفتي له بالشك وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض
 فهو اولي ومعناه ان يفتي به لان تملكه من قبضه يدل على سبق شراؤه ولا يثبت
 احثوا في الاثبات فلا ينقض اليد الثابتة بالشك وكذا لو ذكر الاخر وقتا لما يثبت
 الا ان يشهد وان شراؤه كان قبل شراؤه صاحبه اليد لان الصريح يفوق الدلالة
 قال وان ادعى احدهما شراؤه والاخر مبهمة وبضا معناه من واحد والاما بيعة
 ولا تاريخ معهما فالشراء اولي لان الشراء القوي لكونه معاوضة من المتجانسين
 ولانه ثبت المالك بنفسه والمالك في الهبة يتوقف على القبض وكذا الشراء

وهذا هو الصحيح فلا لما يقوله جيسي من آبان به انه ثمة آثار البيئات ويترك
 في يده لا على طريق القضاء • ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل رافاه
 البيئته على النتاج عنه فهو بمنزلة اقامتها على البيئته في بد نفسه • ولو اقام
 احد هما البيئته على الملك والاخر على النتاج فصاحب النتاج هو البيئته
 لان بيئته فامس على اولى الملك فلا يثبت الملك للاخر الا بالتلقي مبين
 وكذا لك اذا كان الدعوي بين خارجين فبيئته النتاج اولى لما ذكرنا • ولو تلقى
 بالنتاج لصاحب اليد ثم اقام ثالث البيئته على النتاج بقضي له الا ان يعيدها
 ذواليد لان الثالث لم يصرف مضمينا عليه بتلك القضية وكذا المقتضي عليه بالملك
 المطلق اذا اقام البيئته على النتاج تغيب وينقض القضاء به لانه بمنزلة النقص
 • وكذا لك النسخ في الثياب التي لا تنسخ الامرة كغزل الفطن وكذلك كل سبب
 في الملك لا يتكرر لانه في معنى النتاج كحلب اللبن وانما اذا تمجده والبيئتين
 والمرعزي وجزا الصوف وان كان يتكرر فبقي به للتأرجح بمنزلة الملك المطلق
 وهو مثل الخبز والبساء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل
 يرجع الي اهل الخبرة لا نهما عرف به فان اشكل عليهم فبقي به للتأرجح لان
 القضاء ببيئته هو الاصل والعدول عنه بخبر النتاج فاذا لم يعلم يرجع الي
 الاصل • وان اقام الخارج البيئته على الملك المطلق وصاحب اليد البيئته
 على الشراء منه كان صاحب اليد اولى لان الاول وان كان يثبت اولى الملك
 فهذا تلقى منه وفي هذا الاقناع في قصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه
 وان اقام كل واحد منهما البيئته على الشراء من الاخر ولا تأرجح معهما تعارفا
 البيئات ويترك الداعي بد ذي اليد فالرض وهذا عند ابي حنيفة وابي ابراهيم
 وه على قول محمد وه بقضي بالبيئتين ويكون للتأرجح لان العمل بهما ممكن
 فيجعل كانه اشتري ذواليد من الاخر وقبض ثم باع لان القبض دلالة العقب
 فعلى ما مر ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العفا عنده
 ولهما ان اقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبايع قصار كما فامتا على اقراره

يجوز بين وفيه التهاق بالجماع ~~في حكمته وهو الملك~~
 ولا يمكن القضاء لمفوي اليد ألا بملك مستحق ~~في~~ ~~الملك~~ ~~بمجرد~~ ~~السبب~~
 وأنه لا يفيد ثم لو شهدت البيعتان على نقد الثمن فلو كانا على نفس
 عندهما إذا استويا لوجوب قبض مبضمون من كل جانب وإن لم ~~يتم~~ ~~القبض~~ ~~على~~
 نقد الثمن فالقضاء من مدعي محمد ره للوجوب عنده ولو شهد الغريبان بالبيع
 والغيبض فهما سائر تأيلا لجماع لان التجميع غير ممكن عند محمد ~~محمود~~ ~~محمود~~ ~~محمود~~
 من البيعتين بخلاف الأول • وإن وقعت البيعتان في العفار ولم يثبتا فيهما
 وقت الخارج سبق بقضي لصاحب اليد عندهما فيجعل كان الخارج اشترى
 أولا ثم باع قبل الغيبض من صاحب اليد وهو جائز في العفار عندهما وعند
 محمد ره بقضي للخارج لانه لا يصح بيعه قبل الغيبض بقضي على ملكه وإن اثبتا
 قبضا بقضي لصاحب اليد لان البيعتين جائزان على الغولين وإذا كان وقتها
 صاحب اليد سبق بقضي للخارج في الوجهين فيجعل كأنه اشتراه ذواليد
 وقبض ثم باع ولم يسلم أو سلم ثم وصل إليه يمينب آخر قال • وإن أقام
 أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فهما سواء لان شهادة كل شاهد بن
 علة تامة كما في حالة الأفراد والتجميع لا يرفع بكثرة العلة بل بقوة فيها
 على ما عرف قال • وإذا كانت دار في بدر حل أو عا اثنان أحدهما جميعها
 والاخر نصفها وأقاما البيينة فلصاحب التجميع ثلثة أرباعها ولصاحب النصف
 ربعها عند أبي حنيفة ره اعتبار الطريق المتألفه فان صاحب النصف لا يمتاز
 الاخر في النصف فسلم له بلا منازع واستوفى منازعهما في النصف الاخر
 فينصف بينهما وقالوا هي بينهما اثلاثا فاعتبرا طريق العول والمضاربة فصاحب
 التجميع يضرب بكل حقه سهمين وصاحب النصف بسهم واحد فيقسم اثلاثا
 ولهذا المسئلة نظائر راضد ولا يحتملها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزبادات
 قال ولو كانت في اليد بهما سلم لصاحب التجميع نصفها على وجه القضاء ونصفها
 لأعلى وجه القضاء لانه خارج عن النصف بقض بيمينته والنصف الذي في يده

صاحبه لا يدعيه لان مدعاها السقف وهو في يده سأل له ولولم يتغير في
اليه دعواه كان ظاهرا بما سماه ولا نفساء بدو في الدعوى واذا كان دعواه
منصرفه الي ما في يده فالفضاء له بنصف صاحبه في يد دعوي فيشرط
في يده قال • واذا تنازع عافي دابة واقام كل واحد منهما بينة في يده عند
وذكر ان تاريخا وسن الدابة يوافق احدا للتاريخين فهو اولي لان الحال
فيترجم • وان اشكل ذلك كانت بينهما لانه سقط التوفيق فصا ركانهما لم يذكرا
تاريخا وان خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيئات كذا ذكره المحاكم
الشهيد رة لانه ظهر كذب الغريتين فيترك في يد من كانت في يده قال • واذا كان
العبد في يد رجل اقام رجلان عليه البينة احدهما بخصب والاخر بوجه
فهو بينهما لا ستوا بهما فصل في التنازع بالابدي قال • واذا تنازع عافي دابة
احد همارا كبها والاخر متعلق بلجما مها فالراكب اولي لان قصره اظهر فانه
يختص بالملك • وكذا اذا كان احدهما راكبها في السرج والاخر رده فانه
فالراكب في السرج اولي بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث تكون
بينهما لا متو بهما في التصرف • وكذا اذا تنازع عافي بعير وعليه
حمل لاحد همارا فصاحب الحمل اولي لانه هو المتصرف وكذا اذا تنازع عافي لخميص
احد همارا لاسه والاخر متعلق بكفه فاللابس اولي لانه اظهر همارا
ولو تنازع عافي بساط احدهما جالس عليه والاخر متعلق به فهو بينهما معناه
لا على طرفي الفضاء لان الفعود ليس بيد عليه فاستو با قال • واذا كان ثوب
في يد رجل وطرف منه في يد آخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من جنس
الحجة فلا يوجب زيادة في الاستحقاق قال • واذا كان الصبي في يد رجل وهو بعير
عن نفسه فقال انا حر فالقول قول لانه في يده نفسه • ولو قال انا عبد لفلان فهو عبد
للذي في يده لانه اقر بانه لا بد له حيث اقر بالرق • وان كان لا يعبر عن نفسه
فهو عبد للذي هو في يده لانه لا بد له على نفسه لما كان لا يعبر عنها وهو
يمنزه له متاع بخلاف ما اذا كان يعبر فلو كبر وادعي المجرية لا يكون القول قوله

فولمه انه ظهر الرق عليه في حال مجب الحاصل من جرحه جذوخ
لو سفل بنا به ولا خر عليه فرادي فهو لصاحب الجذوخ والهرادي
ليس بشي لان صاحب الجذوخ صاحب استعمال والاخر معلق نصا
كناية تنازع فيها ولا حد حاصل ولا اخر كوز معلق والمراد بالانحصار اخلته
البحر جداره فيه ولين هذا في جداره وقد يسمى اتصال تريع وهذا شاهد ظاهر
لصاحبه لان بعض بنا به على بعض هذا المحابط وفوله الهراي ليس بشي
يدل على انه لا اعتبار للهراي اصلا وكذا البوارمي لان المحابط لبني لها اصلا
حتى لو تنازعنا في حابط واحد هما عليه مرادي وليس للاخر عليه شي فهو
بينهما ولو كان لكل واحد منهما عليه جذوع ثلثة فهو بينهما لا متواها
ولا معتبر بالاكثر منها بعد الثلثة وان كان جدوع احدهما اقل من ثلثة فهو
لصاحب الثلثة وللآخر موضع جذعه في رواية وفي رواية لكل واحد منهما
ما تحمض خشبة ثم قيل ما بين الخشب الي الخشب بينهما وقيل على قدر خشبهما
والقياس ان يكون بينهما اثنين لانه لا معتبر بالكثرة في نفس الشجرة
وجه الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر خشبته وجملا لا وان المحابط لبني
لوضع كثير الجذوع دون الواحد والثنتي فكان الظاهر شاهدا لصاحب الكثير
الا انه يغني له حق الوضع لان الظاهر ليس شجرة في استحقاق بده ولو كان
لاحد هاجذوع ولا خرافصل فالاول اولي وبروي الثاني اولي وجه الاول
لان صاحب الجذوع التصرف ولصاحب الاصل اليد والتصرف اقوي وجه الثاني
لان المحاطين بالاصال يقال بصير ان كيناو احد ومن ضرورة القضاء له ببعضه القضاء
بكله ثم يغني للاخر حق وضع جذوعه وثالثا ومقدرة رابطة لطحاوي صححها
الحجراتي قال واذا كانت دار منها في بدرجل عشرة ابواب وفي بداخر بيت
فالساحة بينهما نصفان لاستوايهما في استعمالها وهو المروفي بها قال واذا ادعى
الرجلان ارضا بعني يدعي كل واحد منهما انها في بدله لم يقض انها في بد واحد
منهما حتى يقيم البينة انها في ايدهما لان اليد فيها غير مشاهد لتعد واحضاها

وما غلب منه علم القاضي فالبنينة تثبت • وإن أقام أحدهما البنينة جعلت في يده
 لغيا الحجة لان المدعى مفقود وإن أقام البنينة جعلت في يده بهما لما بينا
لا يستحق لأحدهما من غير حجة • وإن كان أحدهما لم يكن في الأرض أو بني
أو حجر فهي في يده لوجود التعرض والاستعمال فيها بأحد منهما النسب
 ، وإذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فإن جاءت به لا فل من مشتري
 من يوم باع فهو ابن للبائع وأمه أم ولد له وفي الفياس وهو قول زفر والشافعي ر
 دعوته بالطله لان البيع اعتراف منه بأنه عبده فكان في دعواه منافض ولا نفسه
 بدون الدعوي وجه الاستحسان أن اتصال العلوق بملكه شهادة ظاهرة على كونه
 منه لان الظاهر عدم الزوار مبني النسب على المنعفاء فيعفي فيه التناقض وإذا
 صح الدعوة استندت إلى وفت العلوق فتبين أنه باع أم ولده فيفسخ البيع
لان بيع أم الولد لا يجوز ويرد الثمن لأنه لم يفسد بغير حق وإن ادعى المشتري
مع دعوة البائع أو بعده فدعوة البائع أولى لأنها لا تسبق لاستنادها إلى وفات العلوق
وهذه دعوة استيلاء • وإن جاءت به أكثر من سنتين من وفات البيع لم يصح
دعوة البائع لأنه لم يوجد اتصال العلوق بملكه تيفضا وهو الشاهد والحجة الأدلة
صدقه المشتري فيثبت النسب ويحمل على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع
لأننا تيفضا أن العلوق لم يكن في ملكه فلا يثبت حقيقة العتق ولا حقه وهذه
دعوة تحرير وغير المالك ليس من أهله • وإن جاءت به أكثر من ستة أشهر
من وفات البيع ولا فل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيه إلا أن يصدفه المشتري
لأنه احتمل أن لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الحجة فلا بد من تصدغه
وإذا صدقه ثبتت النسب ويبطل البيع والولد حر والام أم ولد له كما في المسئلة
الأولى لتصادفهما واحتمال العلوق في الملك • فإن مات الولد فادعاه البائع
وقد جاءت به لا فل من ستة أشهر لم يثبت الاستيلاء في الأم لأنها تابعة المولد
ولم يثبت نسبه بعد الموت لعدم حاجته إلى ذلك فلا يتبعه استيلاء الأم
 • وإن مات الأم فادعاه البائع وقد جاءت به لا فل من ستة أشهر يثبت النسب في

في الولد وأخذ الباع لان الولد ~~مشتري~~ فوات التبع
 وانما كان الولد اسلا لا نكاحا قال ام الولد ~~مشتري~~ من جهة
 لغو لا عم اعتقها ولدها والثابت لهماحق الحربة وله حليفته ~~مشتري~~ يتبع
 الام على ويرد الثمن كله في قول امي حنيفة ره ولا لا يرد خصة الام ويرد
 حصة الام لانه تبين انه باع ام ولده وما لتيها غير متفومة صلتها في البيع
 والغصب فلا يضمنها المشتري وعندهما متفومة فيضمنها قال وفي البيع
 الصغير اذا حبس الجار بئ في ملك رجل فباعها فولد في يد المشتري
 فادعي الباع الولد ولدا اعتق المشتري الام فهو ابنه ويرد عليه بمحضته من الثمن
 ولو كان المشتري اعتق الولد فله غوته باطله وجه الفرق ان الاصل في هذا الباب
 الولد والام تابعة له على ما مر وفي الوجه الاول فام المانع من الدعوة والاستيلاء
 وهو العتق في التبع وهو الام فلا يمتنع ثبوته في الاصل وهو الولد وليس
 من ضروراته كما في ولد المغرور فانه حر وامه امه لمولاه كما في المستولدة
 بالنكاح وفي الفصل الثاني فام المانع بالاصل وهو الولد فيمتنع ثبوته فيه
 وفي التبع وانما كان الاعتاق مانعا لانه لا يمتنع النفذ كحق استحقاق النصب
 وحق الاستيلاء فاستوى بامس هذا الوجه ثم الثابت من المشتري حنيفة الاعتاق
 والثابت في الام حق الحربة وفي الولد للباع حق الدعوة والحق لا يعارض
 الحنيفة والتدبير بمنزلة الاعتاق لانه لا يمتنع النفذ وقد ثبت به بعض آثار
 الحربة وقوله في الفصل الاول يرد عليه بمحضته من الثمن ثولهما وعنده
 بكل الثمن هو الصحيح كما ذكرنا في فصل الموت قال هو من باع عبدا ولده عند
 وبعاه المشتري من اخر ثم ادعاه الباع الاول فهو ابنه وبطل البيع لان البيع يمتنع
 النفذ وماله من حق الدعوة لا يمتنع له فيمنع الباع لا حله وكذا اذا كان
 الولد اورثه او آجره او كاتب ام الولد اورثها وزوجها ثم كانت الدعوة
 لان هذه العوارض يمتنع النفذ فيمنع ذلك كله وتصح الدعوة بخلاف الاعتاق
 والتدبير على ما مر بخلاف ما اذا ادعاه المشتري او لا ثم ادعاه الباع حيث

لا يثبت النسب من البائع لان التمتع الثابت من المشتري لا يحتمل النقص
فصار كماله قال ومن ادعى نسب احد التواصيل فثبت نسبهما منه ولا نهما من ماء
واحد فمن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبت نسب الآخر وهذا لان التواصيل
ولدان بين ولا دهما اقل من حته اشهر ولا يتمون بطريق التواصيل الا بالولد
لا حبل لافل من ستة اشهر وفي الجامع الصغير اذا كان في يده غلام فباعه
ولد اعنده فباع احدهما واحتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فهما ابناه
وبطل عتق المشتري لانه لما ثبت نسب الذي جنده لمضادة العلوق والد هو
ملكه اذا المسئلة بفرضه فيه تبعية حرة الاصل فيثبت نسب الاخر وحرية
الاصل فيه ضرورة لا نهما توايمان فثبت ان عتق المشتري وشراءه لا في حق
الاصل فيبطل بخلاف ما اذا كان الولد واحد الان هناك يبطل العتق فيه مضمود الحق
دعوة البائع وههنا ثبت تبعا لحرية فيه حرية الاصل فافتراق ولو لم يكن
اصل العلوق في ملكه ثبت نسب الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع
لان هذه دعوة تحرير لا تعداد شاملا لا فصل فيقتصر على محل ولا يثبت قال
واذا كان العبي في يد رجل فقال هو ابن عبدني فلان الغائب ثم قال هو ابني
لم يكن ابنة اوان محمد العبد ان يكون ابنه وهذا عند ابي حنيفة ره وقال
اذا محمد العبد فهو ابن المولى وعلى هذا الخلاف اذا قال هو ابن فلان ولد علي
فراشه ثم ادعاه لنفسه لهما ان الاقرار يرد العبد قصار كان لم يكن الاقرار
والاقرار بالنسب يرد بالردوان كان لا يحتمل النقص * الا ترى انه يعمل فيه
الاكراه والهزل * فصار كما اذا اقر المشتري على البائع باعتاق المشتري فكذب
البائع ثم قال انا اعتقته يتحول الولاة اليه بخلاف ما اذا صدقه لانه يدعي بعد ذلك
نسبانا بنا من الغير بخلاف ما اذا لم يصدقه ولم يكذب به لانه تعلق به
حق المهر له على اعتبار تصديقه * فيصير كولد الملا عنه لا يثبت نسبه من غير
الملا عن لان له ان يكذب نفسه * ولا يبي حنيفة ره ان النسب مما لا يحتمل
النقص بعد ثبوته والاقرار بمثله لا يرد بالرد فيثبت فيمتنع دعوته كمن شهد علي

على من ينسب به غير من ينسب به وهذا لأنه تعلق
 به حق المهرله على اعتبار تصديقه على لوصد له ~~بأنه~~ ثبت النسب
 منه لو كان تعلق به حق الولد فلا يرتد به والمهرله ومسئلة الولد ~~بأنه~~ خلاف
 ولو سلم فالولاء قد يبطل ~~باعتراض~~ إلا لو ي كسر الولاء من جالته ~~بأنه~~ اليوم
 الأب ولذا اعترض على الولاء الموقوف ما هو الوصي وهو دعوى المقتضى ~~بأنه~~ لا يثبت
 بخلاف النسب على ما مر وهذا يصلح مخرجا على أصله فيمنع بيع الولد ~~بأنه~~ عليه
 عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه ~~بأنه~~ بالفرار بالفرار ~~بأنه~~ قال • وإذا كان
 الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو أمي وقال المسلم هو عندي
 فهو ابن النصراني وهو حر لأن الإسلام مرجح فيستدعي تعارضهما ولا تعارض
 لأن نظرا الصبي في هذا أو لولائه بنال شرف الحر بة حالا وشرف
 الإسلام بما لا ادلائل الوحدة اثبة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالإسلام
 تعارض حرمانه من الحرية لأنه ليس في وضعه اكتسابها • ولو كانت دعوتها
 دعوة التبوة فالمسلم أولى فربما للإسلام وهو أوفر النظرين قال • وإذا
 ادعت امرأة صبيها أنه ابنها لم يتجز دعواه حتى تشهد امرأة على الولادة
 ومعنى المسئلة أن يكون المرأة فاسد زوج لإثبات دعوى تحميل النسب على
 الغير فلا تصدق إلا بتجته بخلاف الرجل لأنه يحمل نفسه النسب ثم شهادة
 القابلة كافية فيها لأن الحاجة إلى تعيين الولد أما النسب يثبت بالفرائض
 القاهر وقد صرح أن النبي عم قيل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معتدة
 فلا بد من حجة تامة عند أبي حنيفة ره وقد مر في الطلاق وإن لم يكن منكوحته
 ولا معتدة قالوا يثبت النسب منها بقولها لأن فيه الزما على نفسها دون
 غيرها وإن كان لها زوج وزعمت أنه ابنها منه صدقها الزوج فهو ابنها
 وإن لم تشهد امرأة لأنه التزم نسبه فاغني ذلك عن الحجة • وإن كان
 الصبي في أيديهما وزعم الزوج أنه ابنه من غيرها وزعمت أنه ابنها
 من غيره فهو ابنها لأن الظاهر أن الولد منهما لقيام أيديهما أو لقيام

الفرائض ^{فيها} ثم كلوا ^{أحد} ^{منهما} ^{يؤبد} ^{أبطل} ^{الحق} ^{صاحبه} ^{فلا} ^{يصدق} ^{عليه}
 وهو ^{ثوب} ^{في} ^{يد} ^{رجلين} ^{يقول} ^{كلوا} ^{أحد} ^{منهما} ^{يؤبد} ^{أبطل} ^{الحق} ^{صاحبه} ^{فلا} ^{يصدق} ^{عليه}
 غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هناك بدخل ^{في} ^{من} ^{فلا} ^{يصدق} ^{عليه}
 لان الحمل يحتمل الشراكة وههنا لا بدخل لان النسب لا يحتمل ^{في} ^{من} ^{فلا} ^{يصدق} ^{عليه}
 اشترى جارية فولدت ولدا عند فاستحقها رجل غريم الاب فيمة الولد يوم
 يخاصم لانه ولد المغرور فان المغرور من بقاء امرأة معتمدا على ملك بنين
 او نكاح فتلد منه ثم تستحق وولد المغرور حر بالقيمة باجماع الصحابة رضى
 ولان النظر من المجانبيين واجب فيجعل الولد حرا لاصل في حق ابيه رقيقا
 في حق مدعيه نظر الهما ثم الولد حاصل في بد من غير صنعة فلا يضمنه
 الا بالنع * كما في ولدا ^{المغصوبة} * فلهذا ^{الاعتبار} فيمة الولد يوم ^{الخصومة} لانه
 يوم المنع ولو مات الولد لا شيء على الاب لانعدام المنع وكذا ^{الموت} ^{مالا}
 لان الارث ليس يبدل عنه والمال لانيه لانه حر الاصل في حقه فيموت ولو قتله
 الاب بغرم فيمته لوجود المنع وكذا لو قتله غيره فاخذ دية لانه سلامة بدله
 له كسلامته له ومنع بدله كمنعه فيغرم فيمته كما اذا كان حيا ويرجع بقيمة
 الولد على بائعه لانه ضمن له سلامته كما يرجع بثمنه بخلاف العقر لانه لزمه
 لاستيفاء منافعه فلا يرجع به على البائع والله اعلم بالصواب ^{كتاب}
 الافرار قال اذا افرا ^{الحرا} ^{العائل} ^{الهابع} ^{بحق} ^{لزمه} ^{اقراره} ^{مجهولا} ^{كان} ^{ما} ^{اقر به}
 او معلوما علم ان الافرار اخبار عن ثبوت الحق وانه ملزم لوفوعه دلالة
 الاثري كيف الزم رسول الله ص ما عزا رضى الرجم باقراره وتلك المراقبة باعتبارها
 وهو حجة فاصرة لفصور ولا يمتد المفر عن غيره فيقتصر عليه وشرط الحرية
 ليس اقراره مطلعا فان العبد لما ذون له وان كان ملحقا بالحر في حق الافرار
 لكن المحجور عليه لا يصح اقراره بالمال ويصح بالحدود والقصاص لان اقراره
^{عنه} ^{موجب} ^{للعقل} ^{الدين} ^{بوفيقته} ^{وهي} ^{مال} ^{المولي} ^{فلا} ^{يصدق} ^{عليه} ^{بمختلف}
 الماذون ^{لانه} ^{مسلط} ^{عليه} ^{من} ^{جهته} ^{وبمختلف} ^{الحدود} ^{لانه} ^{يبقى} ^{على} ^{اصل} ^{الحرية}

المحترمة في ذلك حتى لا يفتح ~~المراد~~ ^{المراد} لا بد من البلوغ
 والعقل لأن اقرار الصبي والمجنون غير لازم لانعدام أهليته ^{في المعاملات} الا اذا كان
 الصبي ملذونا له لانه ملحق بالبالغ بحكم الاذن وجهالة الخبر ^{في المعاملات} يمنع صحة
 الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتلف مالا لا بدري قيمته ^{في المعاملات} او اخرج
 اجره لا يعلم ارشها او تبغي عليه باقية حساب لا يحيط به علمه ^{في المعاملات} والافراد
 اخبار عن ثبوت الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المفترق لان المجهول لا يعلم
 مستحفا • ويقال له يبين المجهول لان التحميل من جهته فصار كما اذا اختلف
 احد هبده • فان لم يبين اجبره القاضي على البيان لو انه لزمه الخروج
 عما لزمه بصحيح اقراره وذلك بالبيان • فان قال لقلا ن على شي لزمه ان يبين
 ماله قيمة لانه اخبر عن الوحوب في ذمته ومالا قيمة له لا يجب فيها فاذا بين
 غير ذلك يكون رجوعا • والقول قوله مع يمينه ان ادعي المفترق اكثر من ذلك
 لانه ^{هو} الملتزم فيه وكذا اذا قال لقلا ن على حق لما بينا وكذا لو قال غصبت منه
 شيئا • ويجب ان يبين ماهو مال محوري فيه التماثل تعويلا على العادة • ولو
 قال لقلا ن على مال فالمرجع اليه في بيانه لانه هو المجهول • وبفضل قوله في
 القليل والكثير لان كل ذلك مال فانه اسر لما يتمول به الا انسه لا يصدق
 في اقل من درهم لانه لا بعد مالا عرفا • ولو قال مال عظيم لم يصدق في اقل
 من ما يتي درهم لانه اقر بمال موصوف فلا يجوز الغاء الوصف والنتساب
 عظيم حتى اعتبر صاحبه غنبا به والغني عظيم عند الناس وعن ابي حنيفة ربه
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهي نصاب السرقه لانه عظيم حيث
 يقطع به اليد المحترمة وعنه مثل جواب الكتاب وهذا اذا قال من الدراهم
 اما اذا قال من الدنانير فالنقد يور فيها بالعشرين وفي الابل بخمس وعشرين
 لانه ادنى نصاب يجب فيه من جنسه وفي غير مالى الزكوة بقيمة النصاب
 • ولو قال اموال عظام فالنقد يور بنسبة نصب من جنس ما ساء اعتبار الادنى الجمع
 • ولو قال دراهم كثير لم يصدق في اقل من عشرة وهذا عند ابي حنيفة ربه

وعند هالم يفسد ق في اقل من مائتين لان صاحب النصاب مكثر حتى
 وجب عليه مواصلة غيره بخلاف مادونه وله ان العشرة التي ما انتهت اليه اسم
 الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشرة درهما فيكون ^{في} ~~في~~ ^{اللفظ} ~~اللفظ~~
 فينصرف اليه ولو قال دراهم فهي ثلثة لانها اقل الجمع الصحيح الا ان ~~منها~~
 لان اللفظ يحتملوه وينصرف الي الوزن المعتاد ولو قال كذا كذا درهما لم يصدق
 في اقل من احد عشرة درهما لانه ذكر عدد من مبهمين ليس بينهما حرف
 العطف واقل ذلك من العشر احد عشر ولو قال كذا او كذا درهما لم يصدق
 في اقل من احد وعشسرين لانه ذكر عدد من مبهمين بينهما حرف العطف
 واقل ذلك من العشر احد وعشرون فيحمل كلوجه علي نظيره • ولو قال كذا
 درهما فهو درهم لانه تفسير للمبهم • ولو ثلثا كذا او ثلثا عشر لانه
 لا نظير له سواء • وان ثلثا بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع براد عليها
 الف لان ذلك نظيره قال • وان قال له علي او فبلي ففسد افر بالدين لان
 علي صيغة ايجاب وبلي بنبي عن الضمان علي ما مر في الكفالة • ولو قال
 المفروض ودبعة ووصل فصدق موصولا لا مفصولا قال رض وفي نسخ المختصر في قوله
 قبلي انه اقرار بالامانة لان اللفظ ينتظمهما حتى صار قوله لا حق لي قبل فلان
 ابراء عن الدين والامانة جميعا والا مائة اقلهما والا اول اصح • ولو قال عندي
 او معي ادفي ببني ادفي كيسي او في صندوقي فهو اقرار بالامانة في بد •
 لان كل ذلك اقرار يكون الشيء في بد • وذلك بتنوع الي مضمون وامانة
 فيثبت اقلهما • ولو قال لمرجل لي عليك الف فقال اقترنها او اقتطعها او اجلني
 بها وقد قضيتها فهي اقرار لان الهاء في الاول والثاني كتابة عن المذكور في
 الدعوي فكانه قال اقترن الالف التي لك علي حتى لو لم يدكر حوت الكتابة
 لا يكون اقرار بعدم انصرافه الي المذكور والتاجيل انما يكون في حق واجب
 ولا لفناء بشاؤ الوجوب • ودعوي الابراء كالفناء لما بينا وكذا دعوي الصدقة

السلامة والهدوء لان التملأ من

وَمِنْ الْفُرِيدِينَ مَوْجِدُ الْقُدْرَةِ فِي الدِّينِ

فيه بشار كما اذا فر بعدتي هده وادعي الاجارة بخلاف الايام والاشهر

السود لانه صفة فيه ولقد مررت المسئلة في الكفالة قال • ويستحلف المظنون على

الاجل لانه منكر حقا عليه واليمين على المنكر وان قال له على مائة وورقة

لزمه كلها درا هم ولو فال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة

اليه وهو الغياص في الاول وبه قال الشافعي رولان الناية مبهمة والد زهرة

يعطون عليها بالوارع العاطفة لا تفسير لها في غيت المابة على ابهامها كما في

الفصل الثاني وجه الاستحسان وهو الفرق أنهم استغفلوا تكرار الدرهم في

كل عدد و اکتفوا بذكره صفییب العددین و هذا فیما یكثر استعماله و ذلك

عند كثرة الوجوب بكثرة اسبابه وذلك في الدوام والدناير والمكيل

والموزون أما الثياب وما لا يكال ولا يوزن فلا يكثر وجوبها فبقي على الحنفية

وكذا اذا قال مائة وثوبان لم يبين بخلاف ما اذا قال مائة وثلاثة اثواب لانه ذكر

عدد بن مبهمین واعقبهما تفسیر اذا لا ثواب لم تدکر بحرف

اللعطف فانصرف اليهما لاثموا بهما في الحاجة الى تفسير فكان كلبها ثوبا

قال • ومن اقر بتمر في ^{١٣}لوصرة لزمه التمر والغوصرة وفسره في

الإصل بقوله فخصبت تمرافي فوضرة وجهه ان الفوضرة وعاء له وظرف

له وعصب الشئ وهو مضر ولا يتحقق بدون الظرف فيلزم مانه وكذا الطعام

ففي السعينة والحنطة في الجوالق بخلاف ما إذا قال غصبت من فوصرة لان كلمة

من الانتزاع فيكون افرار بخصب المزروع قال • ومن افر بدابه في اصطبل لزمه الدابة

خاصه لان مصطفى غير مضمون بالخصم عند ابي حنیفة و ابي يوسف و علي قیاس

يقول محمد بن يعقوب بن عمار في البيهقي قال * ومن أفرغ يده بخاتم لزمه الحلفه

والعصيان اسم الحاتم يشتمل الكل ومن اقر له بسيف فله النصل والجفن ^{منه} والحمائل

لان الاسم ينطوي على الكل • ومن أثر الحكمة له العبد ان والكسوة لا طلاق
 الاسم على الكل عرفا • وان قال خصبت ثوبا في سبيل لزماه جميعا لا في سبيل
 لان الثوب يلف فيه وكذا لو قال علي ثوب في ثوب لانه طرف بخلاف قوله
 درهم في درهم حيث يلزمه واحد لا تضرب لا طرف وان قال ثوب في عشرة
 اثواب لم يلزمه الا ثوب واحد عند ابي يوسف ره وقال محمد ره لن ~~ثوب في عشرة~~
 عشر ثوبا لان النفيس من اثياب قد يلف في عشرة اثواب فامكن حمله على
 الظرف ولا يبي يوسف ره ان حرف في يستعمل في البين والوسط ايضا قال الله تعالى
 فادخلي في عبادي اي بين عبادي فوقع الشك والاصل برأى الدلالة على
 ان كل ثوب مؤنث وليس بوعاء فتعد حمله على الظرف فتعين الاول محملا
 • ولو قال لفلان على خمسة في خمسة يريد الضرب والحساب لزمه خمسة لان الضرب
 لا يكثر المال قال الحسن ره يلزمه خمسة وعشرون وقد ذكرناه في الطلاق • ولو قال
 اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة لان اللفظ محتمل ولو قال له على من درهم
 الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة لزمه خمسة عند ابي حنيفة ره فيلزمه
 الا ابتداء وما بعده وتسقط الغاية وقال يلزمه العشرة كلها بيد حل الغابتان وقال
 زفر ره يلزمه ثمانية ولا بد حل الغابتان ولو قال له من داري ما بين هذا المحيط
 الي هذا المحيط فله ما بينهما وليس له من المحيطين شي • وقد مر الدلائل في الطلاق
 فصل ومن قال لحمل فلانة على الفت درهم فان قال اوصي لفلان ارمات انومفوره
 فلا فرار صحيح لانه افر بسبب صالح لثبوت الملك له ثم اذا جاءت به في مدة
 بعلم انه كان قائما وقت الا فرار لزمه فان جاءت به ميتا فال مال للموصي والمورث
 حتى يفسر بين ورثته انه افر في الحقيفة لهما وانما ينتقل الي الجنين
 بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولد بن حيين فال مال بينهما ولو قال المير باعني
 ارا مرضني لم يلزمه شي لانه بين مستحيلا فان ابومر لا فرار له بصح
 عند ابي يوسف ره وقال محمد ره بصح لان الا فرار من الصحيح فيجب اعماله
 وقد امكن بالحمل على العيب الصالح ولا يبي يوسف ره ان الا فرار مظان ينصرف الي

[illegible]

لنفسه للمفقر له الدار والبناء لان البناء في قوله الا فرار معنى لا لفظا
 والبناء تصرف في المفظوظ والفقر في التمايز والتجمل في البستان نظير البناء
 في الدار لا تدب حل فيه تبعالا لفظا بخلاف ما اذا قال افرار فلها او افرار فلها
 لانه داخل فيه لفظا * ولو قال بناء هذه الدار لم يجرى العرصة لفظا فهو كما قال
 لان العرصة عبارة عن البقعة دون البناء فكانه قال بياض هذه الارض ليلان
 دون البناء بخلاف ما اذا قال مكان العرصة ارضا حيف بكون البناء للمفقر له لا
 الا فرار بالارض افرار بالبناء كالا فرار بالدار * ولو قال له على الف درهم من عبد
 عبد اشترى به منه ولم يقضه فان ذكر عبد بعينه قيل للمفقر له ان شئت فسلم العبد
 وحده الا لف والا فلا شيء لك قال رضي الله تعالى وجوه احدها هذا وهو ان يصدق له
 ويسلم العبد وجوابه ما ذكرنا ان الثابت بتصادفهما كالفاصل معا بينة والثاني
 ان يقول المفقر له العبد عبدك ما بعتهك والما بعتهك عبد غير هذا وفيه المال لازم
 على المفقر لا فراره به عند سلامة العبد له وقد سلم فلا يبالى باختلاف العيب
 بعد حصول المقصود والثالث ان يقول العبد عبدي ما بعتهك وحكمه ان لا يلزم
 المفقر شيء لانه ما اقر بالمال الا هو فها عن العبد فلا يلزمه دوله ولو قال مع ذلك
 بالما بعتهك غيره فها لكان المفقر يعمي تسليم من هبته والاخر ينكر والمفقر له
 سببه في عليه الا لف بجميع غيره والاخر ينكر فاذا انما لفا بطل المال هذا اذا ذكر
 عبد بعينه * وان قال من ثمن عبد ولم بعينه لزمه الا لف ولا يصدق في قوله
 ما انقضه عند ابي حنيفة * وصل ام فصل لانه رجوع فانه اقر بوجوب المال رجوعا
 الي كلمة على وانكاره القبض في غير المعين ينافي الوجوب اصلا لان التجهالة
 مظرفة كانت اوطار به بان اشترى عبد اثم نسيه عند الاختلاط باثاله توجب
 هلاك المبيع فيمتنع وجوب نقد الثمن واذا كان كذلك كان رجوعا فلا يصح وان كان
 موصولا وقال ابو يوسف ومحمد انه ان وصل صدق ولم يلزمه شيء * وان فصل
 لم يصدق اذا انكر المفقر له ان يكون ذلك من ثمن عبد وان اقرانه باعه متاعا
 فالقول قول المفقر وجه ذلك انه اقر بوجوب المال عليه وبين سببا وهو البيع فان

فان قيل ان الله تعالى في البيع والقبض والمغز بنكره
 يكون القول قوله وان كذب في البيع كان هذا القول غير الان صدر
 كالحق للوجوب مطلقا واخره احتمل النفاذ على اعتبار البيع والمغز
 فيصير موصولا مقصولا ولو كان لا يتصل منه عينا الا اني لم اقبل في البيع
 بالاجماع لا ته ليس من ضرورة البيع الطبع لاختلاف الاراء بوجود البيع
 قال ركة الزواني من ثمن خمر او خنزير ومعنى المسئلة اذا قال لقان علي الف درهم
 من ثمن الخمر او الخنزير لزمه الالف ولم يقبل في حقيقته عند ابي حنيفة رحمه الله
 فعل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير لا يكون واجبا او كلامه للوجوب وكلامه
 اذا وصل لا يلزمه شيء لانه بين ما حر كلامه الى ما اراد به الا انما هو وصار
 كما اذا قال في اخره ان شاء الله للفساد للتعليق وهذا باطل ولو قال له
 على الف درهم من ثمن متاع او قال افترضني الف درهم فاني
 اربط ابي بعهدة وقال المقل له جياذ لزمه الجياذ في قول ابي حنيفة رحمه الله
 وقال ان قال موصولا يصدق وان قال مفصلا لا يصدق وعلى هذا الاختلاف
 اذا قال هي متوفة او رب صاص وعلى هذا اذا قال الا انها زبون وعلى هذا اذا قال
 افلان على الف درهم زبون من ثمن متاع لهما انه بيان مغير في معنى بشرط
 الوصول كالشرط والا فاستثناء وهذا لان اصل الدراهم يحتمل الزبون بحقيقته
 والمستوفى بهما لا الا ان مطلقه ينصرف الى الجياذ فكان بياننا مغيرا من ملأ
 الوجه وصار كما اذا قال الا انها وزن خمسة ولا هي حقيقته ان هذا رجوع
 لان مطلق العقد يقتضي وصف السلامة عن العيب والزبانة عيب ودعوى
 العيب رجوع عن بعض موجب وصار كما اذا قال بعتهك معيبا وقال المشتري
 بعتهني سليما فالقول للمشتري لما بينا والمستوفى ليست من الاثمان والبيع بره
 على الثمن فكان رجوعا لقوله الا انها وزن خمسة يصح استثناءه لانه مفاد
 بخلاف الجوده لان استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء البناء في الدار فلو قال
 ما اذا قال علي كره حنطة من ثمن عبد الا انها رتبة لان الوداه تنوي لا عيب

ان مطلق العقد
 يقتضي السلامة
 عن العيب

فيكون انما هو من جنس واحد لا يمتزج
 ذلك في مقتضى التام ضرورة فلا يظهر في انقطاعه عن غيره وان كان اختلافه
 مما اذا قال اخذتها منك ودعته وقال الاخر لا بل فربما يكون القول للمفترق
 وان اقر بالاخذ لا نهما فلو اختلفا هنا على ان الاخذ كان بالانفصال لا بالانضمام
 بدعي حسب الظاهر وهو الغرض والاخر ينكره فافتراقا فلا بد ان يكون
 ودعته لي عند فلان فاحذتها منه فقال فلان هي لي فانه باخذ مال فلان لم يضر
 وادعي استحقاقها عليه وهو ينكر فالقول للمفترق ولو قال اخرجت ايتي فله فلا
 فربما ورد ما اذا قال اخرجت ثوبي هذا فلا فاعليه ورد و قال فلان كذا فاعلى
 فالقول قوله وهذا عند ابي حنيفة رده وقال ابو يوسف ومحمد رده القول قول المدعي
 اخذ منه الذابث والثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الاصل في الاستحقاق
 ولو قال جأط فلان ثوبي هذا انصف ورده ثم فبطه وقال فلان للثوب ثوبي
 فهو على هذا الخلاف في التسليم وجه القياس ما يثبت في الودبعة وجه
 الاستحسان وهو الفرق ان اليد في الاجارة والاعارة ضرورية تثبت ضرورة
 استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فيكون عدما فيما وراء الضرورة فلا يكون
 اقراره باليد مطلقا بخلاف الودبعة لان اليد فيها مضمومة الى الايداع فثبت
 اليد فثبتا فيكون الاقرار به اعترافا باليد للمودع وجه آخر ان في الاجارة
 والا عارة والا سكان اقر بربط ثابتة من جهة فيكون القول قوله في كسبه ولا كذلك
 مسئلة الودبعة لانه قال فيها كانت ودبعة ولقد تكون من غير صنعته حتى لو قال
 اودعتها كان على هذا الخلاف وليس هذا بالفسق على ذكر الاخذ في
 طرف الودبعة وعدمه في الطرف الاخر وهو الاجارة واختصاصا لا في ذكر الاخذ
 في وضع الطرف الاخر وهو الاجارة في كسب الاقرار ايضا وهذا بخلاف
 ما اذا قال افضيت من فلان الف درهم كانت لي عليه او فرضته الفائم اخذتها
 منه وانكر المفترق حيث يكون القول قوله لان الديون تفضي بامانها وذلك
 انها يكون يقبض مضمون فاذا اقر بالاقتضاء فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى

لانه المراد
 باليد وادعي
 استحقاقها عليه
 ينكر يكون
 القول قوله

تمسكه عليه بما يدعيه من الدين مفاضة والمرء بمنكره المرامنا المغبوض عين
ما ادعي اليه الاجارة وما اشبهها فترقا ولوا قرآن فلا نازرع مسنده المرء
او يني هذا الدار وغرس هذا الكرم وذلك كله في يد المرفق واما غلاته وقال المرفق
 بل ذلك كله لي استعنت بك ففعلت او فعلته باجرنا اقول للمرفق لانه ما فيه له
 باليد وانما المرفق بمجرّد فعل منه وقد يكون ذلك في يد ملك المفسر وصار كما
 اذا قال خاط لي انحياط فسمي هذا بنصف درهم ولم يقل قبضته منه لم يكن
 اقرارا باليد ويكون القول للمرفق لانه افر بفعل منه وقد يعطى ثوبا في يد المرفق
 كذا هذا باسم المرفق واذا اقرار الرجل في مرض موته بدون
 وصيه دهن في صحته ودون ارضته في مرضه باسباب معلومة قد بين الصحة
 والدين المعروفة الاسباب مقدم وقال الشافعي رده دين المرض ودين الصحة
 يستويان لا يعتوا سببهما وهو الاقرار الصادر عن عقل ودينه ومحل الوجوب
 الذمة الغالبة للحقوق فصا كان شاء التصرف مباحة ومناكحة ولنا ان الاقرار
 لا يعتبر دليلا اذا كان فيه بطيال حق الغير وفي الرار المرض ذلك لان حق
 ضمما للصحة تعلق بهذا المال استيفاء ولهذا منع من التبرع والمحاباة لا يذر
 الانفس بخلاف النكاح لانه من الحيوان الاصلية وهو بمهر المثل وبخلاف المباحة
 بمثل الذمة لان حق الغرماء تعلق بالمالية لا بالصورة وفي حال الصحة لم يعلق
 به مهر بالمال فذرت على الكسب لتحقيق التمهيد وهذه حاله العجز وحالها
 المرض حاله واحدة لانه حاله المحجور بخلاف حالتي الصحة والمرض لان الاول
 حاله اطلاق وهذه حاله محجور فترقا وانما تقدم المعروفة الاسباب لانه لا ذمة
 في ثبوتها اذا المعائن لا سدر له وذلك مثل بدل مال ملكه او استهلكه وعلم وجوبه
 بغير الراره او تزوج امرأه بغير مثلها وهذا الدين مثل دين الصحة لا يندم
 احد معا على الاضرار بيننا ولوا الرعين في يده لاخر له يصح في حق ضمما للصحة
 لتعلق حقهم به ولا يجوز للمريض ان يفتي ودين بعض الغرماء دون البعض لان
 في ائثار البعض ابطال حق الباقين وغرماء الصحة والمريض في ذلك سواء

اذا المعائن لا مرد
 له اليه

ضوابطها إذا ضاع ما استوفى من ميراثه في مرضه وقد علم
 بالحيثية * قال وإذا قضيت بعني الدين المتعلق بميراثه في مرضه
 إلى ما أقرب في حالة المرض لأن الإفرا في ذاته صحيح وإنما في حق ميراث
 الصحة فإذا لم يبق حق فظهرت صحته * قال فإذا لم يكن عليه دين في حياته
 أفراؤه لأنه لم يتضمن إبطال حق الغير وكان المفراؤه أولى من الورثة لقوله
 وإذا أفرا المريض بدنه جاز ذلك عليه في جميع تركته لأن قضاء الدين من الميراث
 الأصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا يقدم حاجته في التكفين *
 قال ولو أفرا المريض لوارثه لا يصح إلا أن يصدقه فيه بغيره ورثته وقال الشافعي
 ربه هي أحد قوليه بغيره لأنه أظهر حق ثابت لترحم جانب الصدق فيه وصار كالإفرا
 لا جنسي وبوارث آخر وبودعة مستهلكة للوارث ولنا قوله لا وصية لوارث
 ولا إفراؤه بالدين ولأنه يتعلق حق الورثة بهاله في مرضه ولهذا يمنع من التبوع
 على الوارث أصلاً في تخصيص البعض به إبطال حق الباقيين ولأن حالة المرض
 حالة الاستغناء والفراية سبب التعلق إلا أن هذا التعلق لم يظهر في حق
 الأجنبية لحاجته إلى المعاملة في الصحة لا تبس لوائحه عن الإفرا بالمرض
 لم يمنع الناس عن المعاملة معه ولما قطع المعاملة مع الوارث ولم يظهر
 في حق الإفرا بوارث آخر لحاجته أيضاً هذا التعلق حق بغيره الورثة فإذا
 صدقوه فقد أبطلوه فيصح إفراؤه * قال وإن أفرا جنسي جاز أن أحاط بهاله لما بينا
 والنفاس أن لا يجوز إلا في الثلث لأن الشرع قصر تصرفه عليه إلا أن يقول لما صح
 إفراؤه في الثلث كان له التصرف في ثلث الباقي لأنه الثلث بعد الدين ثم دثر
 حتى باتي على الكل * قال ومن أفرا جنسي ثم قال موأني ثبث تسمية سنده وإبطال
 إفراؤه فإن أفرا جنسية ثم تزوجها لم يبطل إفراؤه لها وجه الفرق
 أن دعوة التسمية تنفذ إلى وقت العلوق فحينئذ إنه أفراؤه فلا يصح ولا كذلك
 الزوجية لأنها تقتصر على زمان الزوج فبقي إفراؤه لا جنسية قال * ومن طلق
 زوجته في مرضه ثلاثاً ثم أفراها بدين ومات فلها الأكل من الدين ومن مهراتها

لأن هذا التعلق
 لم يظهر في حق
 الأجنبية لحاجته
 إلى المعاملة
 في الصحة

هذه في الوارث الا ترى ان المال كان له في نفسه
 ينسب منه لما فيه من حمل النسب على الغير وليست له حصة خفيفة حتى
 الى من ارباخ ثم اوصي لغيره بجمع ماله كان للموصي له في المال ولو كان
 الاول وصيه لا مشتركين لكن في المنزل حتى لو افرغ من ماله لم يترك
 الميراث ثم انكر الميراث فانه ثم اوصي بماله كله لانسان كان المال له في نفسه
 ولو لم يوص لاحد كان له في المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم ينفك
 فبطل الاقرار قال ومن مات اياه فالارباع لم يثبت نسب اخيه لما بينا وبشارته
 هي الميراث لان الوارث تضمن شيئين حمل النسب على الغير ولا ولايته له
 عليه والا شراك في المال وله فيه ولا يثبت عليه كالمشتري اذا ارع على البايع
 بالعتق لم يقبل اقراره عليه على لا يرجع عليه بالثمن ولكنه يقبل
 في حق العتق قال ومن مات وترك ابنتين وله على اخر مائة درهم فافترقا
 ان اياه لهن بينهما خمسين لاشي للغير وللآخر خمسون لان هذا اقرار بالدين
 على الميت لان الاستيفاء لما يكون بقبض مضبوط فاذا اكذبه اخوه استغرق
 الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا فانه ان مروا نهما لصار قاهلي كون المضمون
 مشترك بينهما لكن الميراث يرجع على الفاض بشي يرجع الفاض على الغير
 ويرجع الغير على الميراث فيؤدي الي الدوركتناستب العلم فان اطلاق
 على ثلاثة اضرب على مع اقرار وصلى مع سكوت وهو ان لا يضر المدعى عليه
 ولا ينكر وصلى مع انكار وكل ذلك جائز لا طلاق قوله تعالى والصالحين لغيرهم
 اكل صالح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا اكل حراما او حرم حلالا وقال الشافعي
 له لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا وهذا بهذه الصفة لان العدل ان حلالا
 على الذي دفع حراما على الاخذ به في قلب الامرو ان المدعى عليه يثبت دفع المال
 بقطع الخصومة عن نفسه وهذا في الشك ولنا ما قلنا اول ما روينا ولا يثبت له غيره
 اكل حراما بغيره كالصحر او حرم حلالا ليعينه كالصلى على ان يطاء الغرة
 ولان هذا الصلى على المدعى به صحيح في نفسه بحق المدعى لان المدعى به باطلا حراما

لما فيه من حمل
 النسب على
 الغير

وهو قوله تعالى
 الصالحين

هذه الخلفاء من الغرض ولما استحق بعضه من كل المصالح عنده
 لأنه مبادلة وإن استحق بعضه رجع بمقتضى ذلك إلى المبادلة
 رجع إلى الدعوى في كله أو بقدر المستحق إذا استحق بعضه في شيء من المصالح
 وهذا بخلاف ما إذا باع منه على الأثر شيئاً حقيقياً رجع بالدعوى لأن المصالح
 البيع لا يرتفع بالحق له ولا كماله المصالح لأنه لا يقع البيع التخصيصي ولا المبادلة
 المصالح قبل التسليم لما هو أب في كالجواب في الاستحقاق في الفضلين • قال وقال
 ادعي حقا في دار ولم يبينه لمولم من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شي من
 الجور لأن دعواه مجزئة أن يكون فيما بقي بخلاف ما إذا استحق كله لأنه
 بهرمي العوض عند ذلك هذا شيء يقابل به رجع بأكمله على ما قد مناه في البيوع
 ولو ادعي دار المصالح على قطعة منها لم يسمع المصالح لأن ما قبضه من حين حقه
 وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه أحد الأمرين أما أن يرد دعواه
 في تلك المصالح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى
 الباقي فصل في سبل المصالح جاز عن دعوى الأحوال لأنه في معنى البيع
 على ما مر والمنافع وإن كانت بعد الاجارة فكذلك المصالح والأصل أن المصالح يجب
 عمله على الحرب العظيمة إليه وأدبها به أهلها لأن التصريح يعرف العاقد ما أمكن
 قال ويصح من ماله العمد والاعطاء أما الأول للقول له تعالى فمن تعاضل
 من الخلد شيء فاتباع الآية قال ابن عباس ربه أنها تركت في المصالح وهو
 بمنزلة النكاح حتى إذا ما صلح بمسعى فيه صلح فهنا أطوار أحدهما مبادلة
 المال بغير المال إلا أن هذه فساد التسوية هنا يصلح إلى الدابة لأنها موصوفة بالدم
 ولو صلح على حمير لا يجب شيء لأنه لا يجب إطلاق العود وفي النكاح يجب بهرمي المثل
 في الفضلين لأنه الموجب الأصلي ويجب مع التكرير عتقه فكما وبدل في إطلاق
 جواب الكتاب التخيالية في النفس وصادقها وهذا بخلاف المصالح من حق الشهادة
 على مال هيبة أو بهرمي لأنه حق التملك ولا حق في المحل قبل التملك أما
 القضاء فملك المحل في حق الفعل فيصير المقتضى من عند وإذا لم يسمع المصالح

أي في آخر باب
 الاستحقاق في
 كتاب البيوع

على ما كان في حق المولى على ما لا يملكه ان كان
معه على هذا الوجه في هذه الزعمه ولهذه المصلحة التي
انزل في حق المدة عليه يكون له دفع المصروفات التي
فيما لا يملكه له لا تكاليف العبد الا ان يفهم البينة فكل
• قال ولذا لم يملك العبد المأذون له رجلا عبدا لم يملكه ان يملكه
فقط عبدا له رجلا عبدا المصالح عنه جاز وجه الفرق ان رقبته ليس بها
ولهذا لا يملك العتق فيه بيعا كذلك استخلاص مال المولى وحرار كالا جنس
اما عبده من تجارته ويحصره فاخذ فيه بيعا كذلك استخلاص ماله من الاستحقاق
كما ان ابل عن ملكه وهذا اشارة فيملكه • قال ومن غصب ثوبا يهوديا لم يملكه دون
المائة فاستهلكه فصاحبه منها على مائة درهم جاز عند ابي حنيفة ره وقال
يبطل الفضل على قيمته بمالا يتغابن الناس فيه لان الواجب في القيمة وهي
مقدرة فالزيادة عليها تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على غرض لان الزيادة
لا تظهر عند اختلاف الجنس وبخلاف ما يتغابن الناس فيه لا نه يدخل فيه
تفويهم المفهومين فلا يظهر الزيادة ولا يبي حنيفة ره ان حقه في المالك باق حتى
لو كان عبدا وترك المولى اخذ القيمة يكون الكف عن عليه او حقه في مثله ضرورة
ومعنى لان ضمان العبد وان بالمثل وانما ينتقل الي القيمة بالفضاء فقبوله
اذا تراضيا على الاكثر كان اعتياضا فلا يكون ربوا بخلاف الصلح بعد الغضاء لان
الحق قد انتقل الي القيمة • قال واذا كان العبد بين رجلين اعتقه احدهما
وهو موسر فصاحبه الاخر على اكثر من نصف قيمته فالفضل باطل وهذا بالاتفاق
اما عند ما فلما بينا الفرق لابي حنيفة ره ان القيمة في العتق منصوص عليها
وتفديم الشرع لا يكون دون تفديم القاضى فلا يجوز الزيادة عليه بخلاف
ما تقدم لانها غير منصوص عليها وان صاحبه على عروض جاز لما بينا انه
لا يظهر الفضل باسبغ التبرع بالصلح والتوكيل به ومن وكل رجلا
بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ماصالح عنه الا ان يضمنه والمال لان الموكل

وقاويل هذه المسئلة اذا كان الصلح عن دم العمد او كان الصلح على بعض ما بدعية من الدين لانه اسقاط صحف فكان الوكيل فيه سفيها او مغبرا فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح الا ان ضمنه لانه حينئذ هو مواعيد العقد الضمان لا يعقد الصلح اما اذا كان الصلح عن مال بمان فهو بمنزلة البيع فيرجع الحق الي الوكيل فيكون المطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل قال وان صالح عند رجل ~~غير~~ ~~غير~~ فهو على اربعة اوجه ان صالح بمان وضمنه ثم الصلح لان الحاصل للمدعي ~~ليس~~ ليس الا البراءة وفي حقاها الاجنبى والمدة بما عليه سواء فصل في اصيلا فيه اذا ضمنه كالفضولي بالخلع اذا ضمن البدل ويكون متبرعا على المدة ما عليه كما لو تبرع بفضاء الدين بخلاف ما اذا كان باسوة ولا يكون له المصالح شي من المدعي وانما ذلك للذي في يده لانه ~~تجميعه~~ بطريق الاحتياط ولا فرق في هذا بين ما اذا كان مفرا او منكسرا وكذا لك اذا قال ما تحتك على التي هذه او على عبدي هذا صح الصلح ولزمه تسليمه لانه لما اضافته الي مال نفسه فقد التزم بتسليمه فصيح الصلح وكذلك لو قال على الف و سلمها لان التسليم اليه بوجب سلامة العرض له فيتم العقد لمحصل مفسوده ولو قال ما تحتك على الف فالعقد موقوف فان اجاز له المدع عليه جاز ولزمه الالف وان لم يجزه بطل لان الاصل في العقد انما هو المدع عليه لان دفع الخصومة حاصل له الا ان الفضولي يصير اصيلا بواسطة اضافة الضمان الي نفسه فاذا لم يصف لفي حاله من جهة المطلوب فيتوقف على اجازته قال رض ووجه آخر ان يقول ما تحتك على فلانة الالف او على هذا العبد ولم ينسبه الي نفسه لانه لما عينه للتسليم كان شارطا ساقط له قيمته بقوله ولو استحق العبد او وجد به عيبا فردت فلا سبيل له على المصالح لانه التزم الا بقاء من محل بعينه ولم يلتزم شيئا منواه فان سلم المحل له ثم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه بشي بخلاف ما اذا صالح على ذل امر نفسه او ضمنها ودفعها ثم استحقها ووجدها زبورا حيث ان جميع عليه لانه جعل نفسه اصيلا في حق الضمان ولهذا يجبر على التسليم

التمسح لما إذا لم يتسلم له بغيره فصل في البيع في الدين *
 وكل شيء رُفِعَ عليه الفسخ وهو مستحق بعقد المبيع في الدين في المعارضة
 وأنها جعلت على أنه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن كان له دين في دين
 فباعه بدينه فمساواة وكما له على آخر الف جباة فصاحبه على دينه في الدين
 وكانه أنباء كغير بعض حقه وهذا لأن تصرف العاقل يتجوز في الدين في المعارضة
في الدين في المعارضة فلا يضايقه إلى الربوا فيجعل اسقاط المبيع في المسئلة الأولى في الدين
 والمسئلة في الثانية * ولو صالح على الف موجهة جاز وكانه أجل نفس المبيع
 لأنه لا يمكن جعله معاوضة لأن بيع الدارهم بمثلها نسيئة لا يجوز فحملناه
 على التأخير * ولو صالحه على وتأخير إلى شهر لم يجوز لأن الدين غير مستحق
 في عقد المدابنة فلا يمكن حمله على التأخير ولا وجه له سوي المعايضة وبيع الدارهم
 بالدين نسيئة لا يجوز فلم يصح الصلح * ولو كان له الف موجهة فصاحبه
 على خمسمائة حاله لم يجوز لأن العجل خير من الموجل وهو غير مستحق بالعقد
 فيكون باء ما حظه منه وذلك اعتياض عن الأجل وهو حرام * وإن كان له الف
 سود فصاحبه على خمسمائة بيض لم يجوز لأن البيض غير مستحق بعقد المدابنة
 وهي زيادة وصف فيكون معاوضة لالف الخمسمائة وزيادة وصف وهو ربوا بائنا
 ما إذا صالح عن الألف البيض على خمسمائة سود لأنه اسقاط كله فخر أو وصفا
 وتختلف ما إذا صالح على فئرا الدين وهو أجد لأنه معاوضة المثل بالمثل
 ولا معتبر بالصفة إلا أنه يشترط القبض في المجلس * ولو كان عليه الف درهم
 ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله أو إلى شهر صح الصلح لأنه يمكن أن يجعل اسقاطا
 للدين نسيئة والدارهم الأمانة وتأجيل الباقي فلا يجعل معاوضة تصحها
 للعقد ولأن معنى الاسقاط فيه الزم * ومن له على آخر الف درهم فقال أو إلى غدا منها
 خمسمائة على أنك جري من الفضل ففعل فهو جري فإن لم يدفع إليه الخمسمائة غدا
 أعاد عليه الألف وهو قول أبي حنيفة ومحمد * وقال أبو يوسف لا يعود عليه
 إلا ببراء مطلق إلا ترمي أنه جعل اداء الخمسمائة هو ضابط ذكره بكلمة

علي وهي المعاوضة والاداء لا يصح عوضا لكونه مستحقا عليه فبحري وجوده مجري
 هذه فبقي الا براء مطلقا فلا يعود كما اذا بداء بالبراءة ولهما ان هذا ابراء مفيد
 بالشرط فيغوث بقواته لانه بداء باداء الخمسمائة في الله بما فيه يصلح غرضه اذ
 افلاسه او توسلا الي تجارة اربع منه وكلمة علي ان كانت للمعالي مستحقة
 للشرط لوجود معنى المبالغة فيه فحمل عليه عند تعذر الحمل على المبالغة
 فمسيما لتصرفه اولاده متعارف والا براء معا بتفيد بالشرط وان كان لا يتعلق به
 في الهواله وخرج البداة بالبراء ان شاء الله تعالى قال رض وهذه المسئلة على
 وجود احدها مذكروناه والثاني اذا قال ما ليحتك من الالف علي خمسمائة
 قد فعلا التي غدا وانت بري من الفضل علي انك ان لم تدفعها التي غدا فلا تض
 عليك علي حاله وجوابه ان الامر علي ما قال لانه اني بصريح التفيد فيعمل
 به والثالث اذا قال ابراءك من خمسمائة من الالف علي ان تعطيني الخمسمائة
 غدا او لا براء فيه وافع اعطي الخمسمائة او لم يعط لانه اطلق الا براء
 اولاداد الخمسمائة لا يصلح عوضا مطلقا ولكنه يصلح شرطا لرفع الشك
 في تفيد بالشرط فلا بتفيد به بخلاف ما اذا بداء بادم خمسمائة لان الا براء
 يحصل مفر وثابه فمن حيث انه لا يصلح عوضا يرفع مطلقا ومن حيث انه يصلح
 شرطا لا يرفع مطلقا فلا يشك • او طلاق بالشك فافترا والرابع اذا قال آذا التي
 خمسمائة علي انك بري من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا وجوابه انه يصح
 الا براء ولا يعود الدفن لان هذا ابراء مطلق لانه لما لم يوقت للاداء وقتا
 لا يكون الاداء غرضا صحيحا لانه واجب عليه في مطلق الزمان فلم بتفيد
 بل يحمل علي المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما تقدم لان الاداء في الغدا
 غرض صحيح والها من اذا قال ان ادبت الي خمسمائة او قال اذا ادبت
 او مشي ادبت فالجواب فيه انه لا يصح الا براء لانه علفه بالشرط صريحا
 في تعليق البراءة بالشرط باطل لما فيها من معنى التمليلها حتي ترد بالرد بخلاف
 ما تقدم لانه ما اني بصريح الشرط فحمل علي التفيد به قال ومن قال لا خير الي

لا يملك بماله حتى تزوجه بغيره او يملكه لغيره لانه ليس بملك
 في حقه المستقلة اذا مال ذلك من اما اذا مال على غيره فليس له
 في الدين المشترك * واذا كان الدين بين شر يكون لهما نصيب
 على توب شره بكونه بالتخيير ان شاء اتبع الذي عليه الدين بغيره
 انما نصفت الثوب الا ان يضمن له شره ربع الدين واصل هذا الدين
 المشترك بين اثنين اذا قبض احدهما شيئا منه فلصاحبه ان يشاركه في المظنون
 لانه اذا زاد الغالب اذ مالته الدين باعتبار غالبية الغالب وهذه الزيادة راجعة
 الى اصل الحق فيصير كزيادة الولد والثمرة وله حق المشاركة ولكنسه قبل
 المشاركة باق على ملك الغالب لان العهر غير الدين حقيقة ولذا قبضه بزيادة
 عن حقه فيملكه حتى ينقل تصرفه فيه ويضمن لشره حصته والدين المشترك
 ان يكون واجبا بسبب متعمد كتمن المبيع اذا كان مغفلة واحد قوتم المال
 المشترك في المورث بينهما وفيه المصلحة المشتركة فاذا اعرقنا هذا القول
 في مسئلة الكتاب له ان يتبع الذي عليه الاصل لان نصيبه باق في ذمته
 لان الغالب قبض نصيبه لكن له حق المشاركة وان شاء اخذ نصف الثوب لان له
 حق المشاركة الا ان يضمن له شره ربع الدين لان حقه في ذلك قال ولو استوفى
 احدهما نصف نصيبه من الدين كان لشره ان يشاركه فيما قبض لما قلناه ثم يرجعان
 على الغريم بالباقي لانهما لاشتركا في المظنون لا بد ان يبقى الباقي على الشره
 قال * ولو اشترى احد ما بنصيبه من الدين سلعة كان لشره ان يضمنه ربع
 الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة كهذا لان مبني البيع على الماكسة بخلاف
 الصلح لان مبناه على الاغماض والمحططة فلما ائتمناه دفع ربع الدين بقضومه
 فيتخير الغالب كما ذكرناه ولا سبيل للمشارك على الثوب في البيع لانه ملكه
 بعقد والاستيفاء بالمقاصة بين منته وبين الدين والشره ان يتبع الغريم
 في جميع ما ذكرنا لان حقه في ذمته باق لان الغالب استوفى نصيبه حقيقة
 لكن لمحق المشاركة فله ان لا يشاركه فلو سلم له ما قبض ثم توفي ما على الغريم

لانه اذا زاد اليه

ان يظن ان الغايه لا تله الامر حتى بالتسليم ليسلم له ما في ذمة الغير ولم يمتنع
 ولو اوصف المخاصة بذلك كان عليه من قبل لم يترجع عليه الشر بك لانه فاض
 بنصيبه لا مقتضي ولو ابراه عن نصيبه فكذلك لانه لا يملكه وليس بنفس ولو ابراه
 صه البعض كانت لسمه الباقي على ما بقي من السهام ولو اخرج احد هما عن نصيبه
 صح عندنا في توصفه اعتبارا بالبراء المطلق ولا يصح عندنا مطالعة في
 التي لسمه الدين لعل الطرفين ولو غصب احد هما عينامنه او اشتراه شراء فاسدا
 وملك في يده فهو لبض ولا يستتبع بنصيبه لبض وكذا الا حراق عند محمد بن
 خلا لا لا في توصفه والخروج به ثلاث في ظاهر الرواية وكذا الصالح عليه
 من جنابه العهد قال * واذا كان السلم بين شركتين فمال احد هما عن نصيبه
 على راس المال لم يجر عندنا في حقيقته ومحمد بن وهاب ابو يوسف رجعوا الصالح
 اعتبارا بهما بالدين وبما اذا اشترى عبدا قالان احد هما في نصيبه ولهما
 انه لو جاز في نصيبه خاصة يكون لسمه الدين في الذمة ولو جاز في نصيبهما
 لا بد من اجازة الاخر بخلاف شرعي العين وهذا لان المسلم فيه صار واجبا
 بالعقد والعقد فام بهما فلا يتفرق احد هما برفعه ولانه لو اجاز لشاركه في الغبوض
 فاذا اشاركه فيه رجع المصالح على من عليه بذلك فيودي الى هود السلم
 بعد سطوته فانوا هذا اذا اخطا راس المال فان لم يكونا قد اخطا فعلى الوجه
 الاول هو على الاختلاف وعلى الوجه الثاني هو على الاتفاق فصل
 في التجار * واذا كانت الشركة بين ورثة فخرجوا احد همر منها بمال
 اعطوه اياه والتركة عقارا وعروض جاز قليلا كان ما اعطوه او كثيرا لانه
 يمكن تصحيحه بيعا وفيه اثر عثمان رض فانه صالح تماضي الا شجعية
 امرأة عبد الرحمن بن عوف رض عن ربع ثمنها على ثمانين الف دينار
 قال * وان كانت الشركة فضة فاعطو ذهبها او كان ذهبا فاعطوه فضة فكذلك
 لانه بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يعتبر التساوي ويعتبر التقابض في المجلس لانه
 صرنا خيرا الذي في يده بغيره لانه ان كان جاحدا يكتفي بذلك الغبض لانه

الخشب في حقله من الثوب في الأرض فهي لان المضارب يستحق الربح بسعيه
 وجهله وفي مشروعه للحاجة اليها فان الناس بين غني بالمال غني عن الثوب
 فيه وبين مشغولي الثوب صغار اليد عليه فمساعدة الحاجة الى شرع هذا النوع
 من الثوب لينتظم مصلحة الغني والفكر والفقر والغني ويعف الغني
 والناس بها شروبه وفروهم عليه وتعاصله به الصالح بترعه ثم المذبح
 الى المضارب اما في هذه لانه يبعه بامر ماله لا على وجه البدل والوثيقة
 وموكل فيه لانه يبعه فيه بامر ماله • واذا ربح فهو شرك فيه تملكه
 جزء من المال بعمله • فاذا افسده به هرب الاجارة حتى استوجب العالم اجر
 مثله واذا خالف كان ضاربا لوجود التعدي منه على مال غيره قال • المضارب
 عقد على الشركة بمال من احد المتعديين وموارد الشركة في الربح وهو يستحق
 بالمال من احد المتعديين والعمل من الجانب الاخر ولا مضاربة بدونها الا ترى
 ان الربح لو شرط لرب المال كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان فرضا
 قال • ولا تسمى الا بالمال الذي تصب به الشركة وقد تقدم بيان من قبل • ولو دفع
 اليه عروضا ولال به وعمل مضاربة في ثمنه جاز لان قبول الاضائة من حيث
 انه فوكيل واجارة فلا مانع من الصحة وكذا اذا قال له اقبض مالي علي فلان وعمل
 به مضاربة لئلا يفتلنا بخلاف ما اذا قال اعمل بالدبر الذي في ذمتك حيث لا يصح
 المضاربة لان عند ابي حنيفة لا يصح هذا التوكيل على ما روي الوكالة وعندهما
 بهم لكن يفع الملك في المشتري للاثر فيصير مضاربة بالعرض قال • ومن شرطها
 ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما داراهم مضافة من الربح
 لان شرط ذلك يقطع الشركة بينهما ولا بد منها كما في عقد الشركة قال • فان شرط
 زيادة عشرة فله اجر مثله لقاعدة فاعله لا يربح الا هذا القدر فيقطع الشركة
 في الربح وهذا لانه ابتغي عن منفعه عوضا ولم ينل لفساده والربح لرب
 المال لانه نهاء ملكه وهذا هو الحكم في كل موضع لم يصح المضاربة ولا تجاوز
 بالاجر القدر المشروط عند ابي يوسف خلاف لهما • وكذا ينافي الشركة ويحجب

بمعنى المتباينة

فإن قيل في هذه المسألة أن يسافر إلى بلد لا يملكه في الغالب وأن ظاهر ما ذكر
في الكتاب قال • ولا يضارب إلا أن يملك له ربحه ذلك أو يقول له أعمل برأيه
أن الشئ لا يضمن مثله له ولا يضمن له ما في الشئ • فإن قيل فليس عليه
أو التفرغ المطابق إليه وكان التوكيد بأن التوكيد لا يملك إلا أن يملك ولا يملك
فيل له أعمل برأيه تغلب إلا بداع ولا بداع لأنه دونه فيتعين شئ من
الإفراج حيث لا يملكه وإن قيل له أعمل برأيه لأن المراد منه التعمير
هو بيع التجر وليس الإفراج منه وهو تبرع كالمهبة والمدقة فلا يملك
منه المخرج وهو الربح لأنه لا يجوز الإفادة عليه أما المدقة مضاربة فمن صنع يوم وكذا
المركبة والخط بهال نفسه فيدخل العمل الجمعي هذا القول قال • وإن حصل له رب المال
التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها لم يجزه أن يجازيها لأنه توكيد
وفي التخصيص فائدة فيتحقق ذلك ليس له أن يذبحه بخاصة إلى من يخرجه
من تلك البلدة لأنه لا يملك الإخراج بنفسه فلا يملك فهو يشبه إلى نفسه قال
• فإن خرج إلى غير تلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه لأنه مخرج
بغير مره • وإن لم يشتري حتى رده إلى الكوفة وهي التي هيها يري من الضمان
كالودع إذا خالف في الودعة ثم تركه • ورجع المال مضاربة على حاله لئلا يذهب في يده
بالعقد السابق وكذا إذا رد بعضه واشترى بعضه في المصر كان المردود والمشتري في المصر
على المضاربة لا لئلا ينام شرط الشري ههنا ورواية الجامع الصغير وفي كتاب المضاربة
بمنه بنفس الإخراج والصحيح أن بالشري يتفرق الضمان لئلا يهتمال الرد إلى
المصر الذي بعينه أما الضمان فوجوبه بنفس الإخراج وإنما شرط الشري للتفرغ لا
لأصل الوجوب وهذا تغلب ما إذا قال على أن تشتري في سوق الكوفة حبس
لا يصح التنفيذ لأن المصر مع تولى أطرافه كبغعة واحدة فلا يفيد التنفيذ
إلا إذا صرح بالنهي بأن قال أعمل في السوق ولا تعمل في غيرها لئلا يروق لأنه
صرح بالحجر والولاية إليه ومعنى التخصيص أن يقول على أن تعمل كذا في مكان
كذا وكذا إذا قال هذا المال يعمل به في الكوفة لأنه تفسير له أو قال أعمل بكذا

لم يفسد ولا يضر الرب المأرب المسمى ضمن الاول لرب
 المال وهذا رتبة المحسن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وهذه الظاهر الرواية وقال زكريا بن عيسى رحمه الله تعالى
 أبي يوسف رحمه الله لان المعاول له الدفع على وجهه لا بداع وهذا الوجه
 المضار يتروا لهما ان الدفع ايداع حليقة وانما يتفرق كونه للمضار
 فكان الحال مزاعي قبله ولا يبي حنيفة رحمه الله ان الدفع قبل العمل ايداع
 ايداع والفعالان يملكهما المضارب فلا يضمن بهما الا ان اذ ارجح
 حركة في المال فيضمن كما لو خلطه بغيره وهذا اذا كانت المضاربة
 فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان عمل الثاني لا له اجبر فيه وله اجر مثله
 فلا يثبت الشركة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول وله هذا الثاني دليل
 ينبغي ان لا يضمن الثاني عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يضمن بناء على اختلافهم
 في مودع المودع وليل رب المال بالتخييار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن
 الثاني بالاجماع وهو المشهور وهذا عندهما ظاهر وكذا عندنا ووجه الفرق له بين
 هذه وبين مودع المودع ان المودع الثاني بقبضه للمفعة الاول فلا يكون ضامنا
 اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز ان يكون ضامنا ثم ان ضمن
 الاول صحفت المضاربة بين الاول وبين الثاني وكان الربح بينهما على ما شرط
 لا نه ظهور انه ملكه بالضماني من حين خالف بالدفع الي غيرهم لا على الوجه
 الذي رضي به فصاركما اذا دفع مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول
 والعقد لا نه عامل له كما في المودع ولا نه مغرور من جهته في ضمن العقد
 * وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانه
 ضمنه ابتداء * وبطيب الربح الثاني ولا بطيب للا على لان الاسفل يستحقه
 يعمل ولا يخبف في العمل والا على يستحقه بملكه المستند باداء الضمان
 فلا يعزى من نوع خبث قال * واذا دفع اليه رب المال مضاربة بالنصف واذن له
 بان يدفعه الى غيره * فدفعه بالثلث وقد تصرف الثاني ورجع اليه كاني لرب

المال قال له علي ان يمارزق الله فهو بيننا نصفان فارب المال النصف والمضارب
 الثاني الثلث وللمضارب الاول والسادس لان ما دفع الي الثاني مضاربة قد صم
 لوجود الا مربيه من جهة المال كدوب المال شرط بينهما نصف جميع مازرق
 فلم يبق للاول الا النصف فينصرف تصرفه الي نصيبه ~~والله اعلم~~ ذلك بقدر
 ثلث السبع للثاني فيكون له ثلثه بوق الا السادس ويطيّب لهما ذلك لان جعل
 الثاني وافق للاول كمن استوجر علي عياطة ثوب بدرهم فاستاجر ~~ثوب~~
 عليه بنصف درهم وان كان قال له علي ان يمارزقك الله فهو بيننا نصفان
 فللمضارب الثاني الثلث والباقي بين المضارب الاول ورب المال نصفان لانه
 فوض اليه التصرف وجعل لنفسه نصف مازرق الاول وقد رزق الثلثين فيكون
 بينهما بخلاف الاول لانه جعل لنفسه نصف جميع الرمح فافتراهما ولو كان قال له
 فمارزقك من شيء فبيني وبينك نصفان وقد دفع الي غيره بالنصف فللثاني
 النصف والباقي بين الاول ورب المال لان الاول شرط للثاني نصف الرمح وذلك
 مفوض اليه من جهة رب المال فيستخذه وقد جعل رب المال لنفسه نصف مازرق
 الاول ولم يرمح الا النصف فيكون بينهما ولو كان قال له علي ان يمارزق الله تعالى
 علي نصفه او قال فما كان من فضل قبيني وبينك نصفان وقد دفع الي آخر
 مضاربة بالنصف فارب المال النصف وللمضارب الثاني النصف ولا شيء للمضاربة
 الاول لان جعل لنفسه نصف مطلق الفضل فينصرف شرط الاول النصف للثاني
 الي جميع نصيبه ليكون للثاني بالشرط والمخرج الاول بخير شيء كمن استوجر
 لخطيب ثوبا بدرهم فاستاجر غيره لخطيبه بمثله وان شرط للمضارب الثاني
 ثلثي الرمح فارب المال النصف والمضارب الثاني النصف وبضمن المضارب
 الاول للثاني سدس الرمح في ماله لانه شرط للثاني شها هو مستحق لرب
 المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الا بطلان لكن التسوية في نفسها
 كمنه لكون المسمى معلوما في حقه بملكسه وقد ضمن له اسلامه
 فيلزمه الوفاء به ولا له غيره في ضمن العقد وهو سبب الرجوع فلهذا يوزع

أعماله يعمل ضرورة معرفته راس المال وقد انقضت حينها صار نقد العمل العزل
 • وإن عزله ورأس المال دراهمة أو دنانير قد انقضت لم يعزله إن يتصرف فيها
 لأنه ليس في أعماله عزله إبطال حقه في الربح فلا ضرر ولا فائدة وهذا الذي
 ذكره إذا كان من جنس رأس المال فإن لم يكن بأن كان دراهمة ورأس المال دنانير
 أو على العكس أنه إن يبيعها بجنس رأس المال استحق أن لا يربح لا يظهر إلا به
 وصار كالعروض وعلى هذا موت ربح المال في جميع العروض وتحويلها
 وإذا انتزعا وفي المال دون ذلك ربح المضارب فيه أجبره الحاكم على التقاضي
 الدون لأنه بمنزلة الأجنبي والربح كالأجر له • وإن لم يكن له ربح لم يترس
 إلا قضاء لأنه وكيل محض والمتبرع لا يجبر على إهداء ما تبرع به وبطلان له
 وكل ربح المال في الانقضاء لأن حقوق العقد يرجع إلى العاقد فلا بد من وكيله
 وتوكيله كالأجير فله في الجماع المغير بطلان له أجل مكان توليه وكل المرام
 منه الوكالة وعلى هذا ما إذا كان ^{مستوفيا} المستوفى ^{في} التبرع ^{في} السهم ^{في} ربحه إن
 على التفاضل لا نهما بعملاً بل جارية عامة قال • وما هلك من مال المضاربة فهو
 من الربح دون رأس المال لأن الربح تابع وصرف الهلاك إلى ما هو أجمع أو إلى
 كما بصرف الهلاك إلى العفو في الزكاة فإن زاد الهلاك على الربح فلا ضمان
 على المضارب لأنه أمين • وإن كانا يتسमान الربح والمضاربة بحالهما هلك المال
 بعضه أو كله فتراد الربح حتى يستوفي ربح المال رأس المال لأن فسخ الربح لا يقع
 قبل استيفاء رأس المال لأنه هو الأصل وهذا بناء عليه وقيل له فإذا هلك
 صافي بدل المضارب أمانة تبين أن ما استوفيه من رأس المال فيضن المضارب
 ما استوفاه لأنه أخذه لنفسه وما أخذ ورث المال محسوب من رأس ماله •
 وإذا استوفى رأس المال فإن فضل شيء كان بينهما لأنه ربح وإن نقص فلا ضمان
 على المضارب لما بينهما فلو انقسم الربح ونسبها المضاربة ثم عقد إما فذلك المال
 لم يتراد الربح الأول لأن المضاربة الأولى قد انتهت والثانية عقد جديد فلهلاك
 المال في الثاني لا يوجب انتفاض الأول كما إذا دفع إليه مالا آخر فمضى فيهما

كأنه أمين

فيما يقع له المضارب قال وهو المصنع للسلعة ~~والتي لا يبيع بال نقد~~ والنقد والشمسية لان
كل ذلك من صنيع التجار فيستلزمه اطلاق العقد الا اذا باع الى اجل لا يبيع التجار
اليه لان له الاموال المعروفة بين الناس ولهذا كان له ان يشتري دابة
للمركوب وليس له ان يشتري مغينة للمركوب وله ان يشتري بها عقلا العادة
التجارة وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية المشهورة لانه
من صنيع التجار ولو باع بالنقد ثم اخرا لثمن جاز بالاجماع اما عند ما فلان
الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولى الا ان المضارب لا يضمن لان له ان يفاهل
ثم يبيع نسيئة ولا كذا لك الوكيل لانه لا يملك ذلك واما عند ابي يوسف
فلا نه يملك الا قاله ثم البيع بالنسيئة بخلاف الوكيل لانه لا يملك الا قاله
ولو احتال بالثمن على الا يسهرا والا يحس جاز لان النسيئة من عادة التجار
بخلاف الوصي يحتال بما االتهيم حيث يعتبر فيه الا نظر لان تصرفه مفيد
بشرط النظر والا صل ان ما يفعله المضارب ثلثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة
وهو ما يكون من باب المضاربة وتوا بعها وهو ما ذكرنا ومن جعلته التوكيل
بالبيع والشراء للحاجة اليه والا رتهان والرهن لانه ايقام واستيفاء والا جارة
والاستثمار والابداع والا بضاع والمسافرة على ما ذكرنا من قبل ونوع لا يملكه بمطلق
العقد و يملكه اذا قيل اليه اعمل برايك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق
عنده وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره و خلط مال
المضاربة بما له او بمال غيره لان رب المال رضى بشركته لا بشركته غيره وهو امر
عارف لا يتوقف عايه التجارة فلا بد خل تصف مطلق العقد ولكنه جهة
في التمييز فمن هذا الوجه هو افقه فيدخل فيه عند وجود الدلالة وقوله اعمل
برايك دلالة على ذلك ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برايك
الا ان يضي عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالبراس والدنانير
بعد ما اشتري براس المال السلعة وما اشبه ذلك لانه يصير المال زائدا
عني ما ان عند عليه المضاربة فلا يرضى بشه ولا يشغل ذمته بالدين ولو

ان له رب المال بالا ستد انه صار المشتري بينهما نصفيين بمذولة شركة الوجوه
 في اخذ السفاتي لانه نوع من الاستدانه وكذا اهلها لانه افراض والعق
 بمان وبغير ملل والكتابة لانه ليس بتجارية والا فراض والهيئة والصدقة
 لانه تبرع بمحض قال ولا بزواج عبد او لامة من مال المضاربة وعن
 ابي يوسف انه بزواج الامة لانه من باب الاكتساب لا توري انه تمليك به
 المهر وسقوط النفقة ولها انه ليس بتجارة والعقد لا يتضمن الا التوكيل
 بالتجارة وصار كالكتابة والاعتاق علي مال لانه اكتساب ولكن المالم يكن تجارة
 لا يدخل تحت المضاربة فكذلك اقل • فان دفع شيئا من مال المضاربة
 الي رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهو علي المضاربة وقال زفره
 فله المضاربة لان رب المال يتصرف في مال نفسه فلا يملك وكذا فيه فيصير
 مستردا ولهذا لا يصح اذا شرط العمل عليه ابتداء ولنا ان التجلية فيه قد تصح
 وصار التصرف هنا للمضارب فيه مبيع رب المال وكذا عنه في التصرف ولا بضاع
 توكيل منه فلا يكون استرداد بخلاف شرط العمل عليه في الاستداء
 لانه يمنع التجلية وبخلاف ما اذ دفع المال الي رب المال مضاربة حيث لا يصح
 لان المضاربة بنفقة شركة علي مال رب المال وعمل المضارب ولا مال ههنا
 فلو جوزناه بودي الي قلب الموضوع واذا لم يصح بقي عمل رب المال باسم
 المضارب فلا يبطل به المضاربة الاولي قال • واذا عمل المضارب في المصر
 فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه ومعناه
 شراء وكراء في المال ووجه الفرق ان النفقة تجب بازاء الاحتباس كنفقة
 القاضي ونفقة المرأة والمضارب في المصر ساكن بالسكنى الاصلي واذا سافر صار
 محبوسا بالمضاربة فيستحق النفقة فيه وهذا بخلاف الاجير لانه يستحق البدل
 لا محالة فلا يتضرر بالانفاق من ماله اما المضارب فليس له الا الربح وهو
 في حيز التردد فلو انفق من ماله يتضرر به وبخلاف المضاربة الفاسدة لانه
 احوز وبخلاف البضاعة لانه متبرع قال ولو بقي شيء في يده بعد ما قدم مائة

مسره رد في المضاربة لا لتمام العمل بل لان وجه دون السفر
 ان كان بحيث يبعد وثم برونج فيبيت باعله فهو بمنزلة السوقي في المهر وان كان
 بحيث لا يبيت باعله فنفقته في مال المضاربة لان خروجه للتجارة والنفقة
 هي ما يصرن الي الحاجة الواجبة وهو ما ذكرنا من جملة ذلك فليس ثيا به
 واجرة اجير لخدمته وهلف واثبة بركبها والذين في موضع يحتاج اليه حاد
 كالجهاز وانما يطلق في جميع ذلك بالمعروف حتى يضمن الفضل ان جاز
 اعتبار الممتع سار فيما بين التجار قال واما الدواعي فلي ماله في ظاهر
 الرواية وعن ابي حنيفة انه يدخل في النفقة لانه لا صلاح بدنه ولا يتمكن
 من التجارة الا به فصار كالنفقة وجه الظاهر ان الحاجة الي النفقة معلومة
 للوفوع والي الدواعي بعرض المرض * ولهذا كانت نفقة المرأة على الزوج
 ودواعي ماليها * قال * واذا ربح اخذ ربح المال ما انفق من راس المال
 فان باع المتاع مرا بحتة حسب ما انفق على المتاع من الحملان والحوه ولا يحسب
 ما انفق على نفسه لان العرف جاريا لحاق الاول دون الثاني ولان الاول
 يوجب زيادة في المالية بزادة القيمة والثاني لا يوجبها قال * فان كان معه
 الف فاشترى بها ثيابا ففصرها ^{او غيرها من الثياب} وحملها بما به من عنده وقد قيل له اعمل براك
 فهو متطوع لانه استند انه على راس المال فلا ينتظمه هذا المثل على ما مر
 * وان صبغها احمر فهو شرك بما زاد الصبغ فيها ولا يضمن لانه عين مال فامر
 به حتى اذا بيع كان له حصة الصبغ وحصة الثوب الا يبيض على المهاربة بخلاف
 الفصار ذوا الحمل لانه ليس بعين مال فامر به ولهذا اذا فعله الغاصب ضاع
 عمله ولا يضيع اذا صنع المصنوع واذا صار شركا بالصبغ انتظمه قوله اعمل براك
 انتظامه الخلف فلا يضمنه نفس ^{الشيء} بل آخر قال * فان كان معه الف بالنصف فاشترى
 بها زواجدا بالعين واشترى بالالفين عبدا فلم ينفقهما حتى ضاعا يغرم ربح
 الف الف وخمسهما بالمضارب وخمسهما به ويكون ربح العبد للمضارب وثلاثة
 ربا عه على المضاربة قال رضي الله عنه الذي ذكره حاصل الجواب لان الثمن كله

على المضارب اذ هو العاقد الا ان له حق الرجوع على رب المال بالف وخمساً بة
 على ما نهين فيكون عليه في الاخرة ووجهه انه لما نض المال ظهر الربح وهو خمساً بة
 فاذا اشترى بالالفين عبد اصاب مستقربا ربحه لنفسه وثلاثة ارباعه للمضاربة
 على حسب انقسام الالفين واذا اصابها بالالفان وجب عليه الثمن لما بيناه
 وله الرجوع بثلاثة ارباع الثمن على رب المال لانه وكيل من جهة فيه وانخرج
 نصيب المضارب وهو الربع من المضاربة لانه مضربون عليه وما من المضاربة
 امانته وبينهما منافاة وبقي ثلثة ارباع العبد على المضاربة لانه ليس فيه
 ما يملك المضاربة ويكون رأس المال الفين وخمساً بة لانه دفعه مرة الفاً ومرة الفاً
 وخمساً بة ولا يبيعه مائة الا على الالفين لانه اشتراه بالالفين وبظهر ذلك فيما
 اذا بيع العبد باربعة آلاف فحصة المضاربة ثلاثة آلاف برفع رأس المال وبقي
 خمساً بة ربح بينهما المال * وان كان معه الف فاشترى رب المال عبد ان خمساً بة
وباعه اياه بالف فانه يبيعه مائة على خمساً بة لان هذا البيع مطلق يجوز
لتغايير المقاصد ونفع الحماجة وان كان بيع مملكه بملكه الا ان فيه شبهة العدم
ومبني المراجعة على الا مائة والا حترار عن شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثمنين
ولوا اشترى المضارب عبداً بالف وباعه من رب المال بالف وما يتين باعه
مراجعة بالف وما بة لانه اعتبر عد ما في حق نصف الربح وهو نصيب رب
المال ولقد مرفى البوع قال * فان كان معه الف بالنصف فاشترى بها
عبد ابيته الفان فقتل العبد رجلاً خطأ فثلثة ارباع القدر على رب المال
وربعه على المضارب لان القدر اء مونة الملك فيقتدر بقدر الملك وقد كان
الملك بينهما ارباعاً لانه لما صار المال عينا واحداً قيمته الفان ظهر الربح وهو الف
بينهما والف لرب المال برأس ماله لان قيمته الفان واذا افد باخرج العبد
عن المضاربة ما نصيب المضارب فلما بيناه ما نصيب رب المال بقضاء الغاضى
بانقسام القدر عليهما لما لته يتضمن فسمه العبد بينهما والمضاربة تنتهي
بالقسمة بخلاف ما تقدم لان جميع الثمن فيه على المضارب وان كان له حق الرجوع

الرجوع فلا حرج في اسمه ولا في ملكهما بالجنابة وقد دفع
 الفداء كأبداء الشراء فيكون ألعيد بينهما ~~الجنابة~~ المضاربة بتحديد
 المضارب بومادرب المال ثلثة ايام بخلاف ما تقدم قال فان كان معه الف
 فاشترى بها عبدا فلم ينفد ما حشى ملكه الا لف يدفع ربه المال ذلك الثمن
 ثم يرمي راس المال جميع ما دفع اليه ربه المال لان المال امانة في يده والاستيفاء
 انما يكون بغض مضمون وحكم الامانة بما فيه فيرجع مرة بعد اخرى بخلاف
 الوكيل بالشراء اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء حيث لا يرجع الا مرة
 لانه امكن جعله مستوفيا لان الوكالة تمام مع الضمان كالغاصب اذ توكل ببيع
 المخبوب ثم قال في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اشترى ثم دفع
 الموكل اليه المال فهل لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فيجعل
 مستوفيا بالغض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده وهو قائم
 على الامانة بعد ذلك بصير مستوفيا فاذا اهلك رجع عليه مرة ثم لا يرجع لو دفع
 الاستيفاء على ما مر فصب سبل في الاختلاف قال واذا كان مع المضارب الفان فقال
 وقعت الى القاور بعت الفاء قال ربه المال لا بل دفعته اليك الفين فالقول
 قول المضارب وكان ابو حنيفة ربه بقول او لا القول قول ربه المال وهو قول زفر
 ربه لان المضارب يدعي عليه الشركة في الربح وهو ينكر والقول قول المنكر
 ثم رجع الى ما ذكره في الكتاب لان الاختلاف في الحقيقة في مقدار المغبوس
 وفيه ثمة القول قول الثايب ضحيها كان او امين لا نه اعرف بمقدار المغبوس
 واو اخلا مع ذلك في مقدار الربح فالقول فيه لربه المال لان الربح يستحق
 بالشرا وهو يستفاد من جهته • واهما اقام البيئته على ما ادعي من فضل قبلت
 لان البيئات الاثبات قال • ومن كان معه القادر ربه فقال هي مضاربة فلان
 باللفظ وقد ربح القاور فلان هي بضاعة فالقول قول ربه المال لان المضارب
 يدعي عليه تفويت عمله او شرط من جهته او يدعي الشركة وهو ينكر ولو قال المضارب
 خسرته فقال ربه المال هي بضاعة او لو بعه او مضاربة فالقول لربه المال

والبينة بينة المضارب لان المضارب تدعى عليه التملك وهو ينكر • ولو ادعي
رب المال المضاربة في نوع وقال الامر ماسمي عاني تجارة بعينها فالقول للمضارب
لان الاصل فيه العموم والاطلاق والتخصيص يعارض الشرط بخلاف الوكالة
لان الاصل فيه المخصوص • ولو ادعي كل واحد نو عا فالقول لرب المال لانهما
اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته فيكون القول له ولو افلما البينة
فالبينة بينة المضارب محلخته الى نفى الضمان وعدم حاجة الاخر الي البينة
ولو اثبتت البنتان وغتا فصاحب الوفاء لا خير اولى لان آخر الشرطين ينفذ
الاول كتاب ————— الودبعة قال الودبعة امانة في يد المودع اذا ملكه
لم يضمها لقوله لم ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع
غير المغل ضمان ولان بالناس حاجة الي الاستداع فلو ضمنا ديمتنع الناس
عن قبول الودائع فيعطل مما همهم قال • وللمودع ان يحفظها بنفسه وبمن
في عياله لان الظاهر انه يلتزم حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال
نفسه ولا نه لا نجد بدا من الدفع الي اعياه لانه لا يمكنه ملازمة بيته
ولا استصحاب الودبعة في خروجه فكان المالك را ضيا به • فان حفظها بغير همه
او اودعها غير همه ضمن لان المالك رضي بيده لا بيد غيره والا بدى يختلف
في الامانة ولان الشيء لا يتضمن مثله كالوكيل لا بوكله غيره والوضع في حوز
بغيره اياداع الا اذا استاجر الحوز فيكون حافظا بحوز نفسه قال • الا ان يقع في داره
بحريق فسلمها الي جاره او يكون في مغيبة فخاف الغرق فيلقئها الي سفينة
اخرى لاسبه تعيين طريقا للحفظ في هذه الاحالة فهو قضيه المالك • ولا يصدق
على ذلك الادبيية لانه يدعي ضرورة مسطرة للضمان بعد تحقق السبب فصار
كما اذا ادعي الاذن في الابدلع قال • فان طلبها صاحبها فمنعها وهو يفدر
على تسليمها هاهنا لانه متعدي بال منع وهذا لانه لما طالعه لم يكن راضيا بما ساكنه
بعد ثم فيضمنها تحسسه عنه فان وان خلطها المودع بماله حتى لا يتميز ضمنها
ثم لا يحيل للمودع عليها عند امي حنية ترة فلا اذا خلطها بجنسها شركه ان

أن مثل أن يخلط الدرهم الأبيض بالأسود فيكون خضرا والحنطة بالحنطة
 والشعير بالشعير لهما أنه لا يمكن الوصول إلي ضئيفة ~~منه~~ وإنما كنهه معنى
 بالقسمة معه فكان استهلاكاً من وجه دون وجه فيميل إلي إيهام قوله بأنه استهلاك
 من كل وجه لأنه فعل يتعدى معه الوصول إلي عين حقه ولا يعتبر بالقسمة
 لأنها من موجبات الشركة فلا تصلح موجبة لها ولو أبرأ الخاط لا سبيل له
 على المخلوط عند أبي حنيفة لأنه لا حق له إلا في الدين وقد سقط وعندهما
 بالأبراء تسقط خيرة الضمان فيتعين الشركة في المخلوط وخلق السمل بالدين
 وكل ما بيع بغير جنسه بوجبه انقطاع حق المالك إلي الضمان وهذا إجماع لأنه
 استهلاك صورة وكذا معنى لتعدى القسمة باعتبار اختلاف الجنس ومرة
 هذا الفيل يخلط الحنطة بالشعير في الصحيح لأن أحدهما لا يخلو عن حبات الأخر
 فتعدى التميز والقسمة ولو خلط المبيع بجنسه عند أبي حنيفة به ينقطع حق
 المالك إلي الضمان لما ذكرنا وعند أبي يوسف يجعل الأقل تابعاً للأكثر باعتبار الغالب
 الجزاء وعند محمد به شركه بكل حال لأن الجنس لا يغلب الجنس عند علي ما مر
 في الرضاع ونظيره خلط الدرهم بمثلها إذا به لا به بصير ما بها بالذابة قال
 وإن اختلط به مال من غير فعله فهو شرك لما حبها كما إذا انشق الكيسان فاختلطا
 لأنه لا يضمنها لعدم الصنع فيشتركان فهذا بالاتفاق قال فان انفق المودع بعضها
 ثم رد مثله فحاطه بالباقي ضمن الجميع لأنه خلط مال غيره بما له فيكون استهلاكاً
 على الواحد الذي تفدّم قال وإذا تعدى المودع في الودعة بأن كانت
 ذابّة تركها أو زيادة لبسه أو عبداً فاستخدمه أو أودعها عند غيره ثم أزال التعدي
 فردّها إلي يده زال الضمان وقال الشافعي به لا يبرأ عن الضمان لأن عقد الودعة
 ارتفع حين صار ماضياً للمنافاة فلا يبرأ إلا بالرد على المالك ولنا أن الأمر
 باق لا طلاقه وارتفاع حكم العند ضرورة ثبوت حكم نفيضة فإذا ارتفع عاد حكم
 العند كما إذا استأجره للحنطة شهر فتركها الحفظ في بعنه ثم حفظ في الباقي ففصل
 الرد إلي نايب المالك قال فان طابها صاحبها فحمدها ضمنها لأنه لما طابها لبه بالرد

عتق عزاله عن الحفظ فبعد ذلك هو بالامساك غاصب مانع منه فيضمنها فان
 عاد الى الاعتراض لم يبرأ عن الضمان لا ارتفاع العقد اذا المطالبة
 بالرد رفع من جهته والجمود فسخ من جهة المودع كجمود الوكيل الوكالة
 وجمود احد المتعاقدين البيع فتم الرفع او لان المودع يتفرد بعزل
 نفسه بمحض من المستودع كالوكيل بملك عزل نفسه بمحض الموكل واذا
 ارتفع لا يعود الا بالتجدد فلم يوجد الرد الى ثايب المالك ~~فان~~
 الخلاف ثم العود الى الوفاق ولو جمدها لم يملك تغيير صاحبها لا يضمنها عنده
 ابي يوسف خلا فالقول لان الجمود علما غيره من باب الحفظ لان فيه
 طمع طمع الطامعين ولانه لا يملك عزل نفسه بغير محض منه او طلبه فيضي
 الا من خلاف ما اذا كان يحضرته قال والتموه ان يسافر بالودعة وان كان لها
 الحمل وموته عنده ابي حنيفة ره وقال ليس له ذلك اذا كان لها حمل وموته وقال
 الشافعي ره ليس له ذلك في الوجهين لا ابي حنيفة ره اطلاق الامر والمجازة
 محل للحفظ اذا كان الطريق آسنا ولهذا يملكه الاب والوصي في مال الصبي
 ولهما انه يلزمه موته الرد فيما له حمل وموته فالظاهر انه لا يرضي به فيفيد به
 والشافعي ره بفيده بالحفظ المتعارف وهو الحفظ في الامصار وصار كالاستحفاظ
 باجر فلنا مونة الرد يلزمه في ملكه ضرورة امتثال امره فلا بهالي به والمعاهد
 كلهم في المصر لا حفظهم ومن يكون في المفازة يحفظ ماله فيها بخلاف
 الاستحفاظ باجر لانه عقد معاوضة فيقتضي التسليم في مكان العقد واذا نكح
المودع ان يخرج بالودعة فخرج بها ضمن لان التفيد مفيد الحفظ في المظهر
ابن نكاح ~~المستحفاظ~~ قال واذا اودع رجلا عند رجل وودعة فحضر احد هما بطلب
 نصيبه لم يدفع اليه نصيبه حتي يحضر الاخر عند ابي حنيفة ره ولا يدفع اليه
 نصيبه وفي الجماع الصغير ثلثة اسقود بمو ار جلا ألفا فتاب اثنان فليس
 للحاضر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك را بخلاف في المكمل والمورد
 وهو المراد بالمدكور في المختصر لهما انه طالبه بدفع نصيبه فيومر بالذفع اليه ~~كما~~

من العيال من لا يؤتمن على المال وقد امكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط
 قاعته. وان قال أحفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن
 لان الشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحد لا يتفاوتان في الحرز. وان حفظها
 في دار أخرى ضمن لان الدارين يتفاوتان في الحرز فكان مفيداً فيصح التنفيذ
 ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهراً بان كانت الدار التي فيها البيتان عظمته
 والبيت الذي نهى عن الحفظ فيه كحوراء ظاهرة صريح الشرط قال * ومن اودع
 رجلاً ودبغة فاودعها آخر فهلكت فله ان يضمن الاول وليس له ان يضمن الآخر
 يوماً عند أبي حنيفة ره وقال له ان يضمن ابهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع
 على الآخر وان ضمن الآخر رجوع على الاول لهما انه قبض المال من يد ضمه
 فيضمنه كمودع الغاصب وهذا لان المالك لم يرض بما بانه تجهزه فيكون الاول
 متعدياً بالتسليم والثاني بالفحص فيخير بينهما غير انه ان ضمن الاول لم يرجع
 على الثاني لانه ملكه بالضمان فظهر انه اودع ملك نفسه وان ضمن الثاني رجوع
 على الاول لانه محامل له فيرجع عليه بما حلفه من العهدة وله ان قبض المال
 من يد امين لانه بالبيع لا يضمن ما لم يبارقه محضوراً به فلا تعدي منهما
 فاذا بارقه فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمنه بذلك واما الثاني فمستمر على الحالة
 الاولى ولم يوجد منه صنع فلا يضمنه كالربيع اذا القى في حجرة ثوب غيره
 قال ومن كان في يده الف فاودعها رجلاً من كل واحد منهما اناله اودعها اياه
 وابي ان يحلف لهما فالالف بينهما وعليه الف الاخرى بينهما وشرح ذلك
 ان دعوي كل واحد صحيحة لاحتمالها الصدق فيستحق الحلف على المنكر
 بما حلف به ويحلف لكل واحد على الانفراد لتغاير الحلفين وبابهما بداء القاضي
 ليجاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الاولوية ولو تشابحا أفرع بينهما تطبيقاً لقلبيهما
 ونفياً لتهمة الميل ثم ان حلف واحد منهما يحلف للثاني فان حلف فلا شيء لهما
 لعدم الحجية وان لكل اعمى للثاني يفضي له بوجود الحجية وان نكل للاول
 يحلف للثاني ولا يفضي بالنكول بخلاف ما اذا افرأ لهما لان الاقرار حجة موجبة

موجهة بمفعول يعصم به اما استعمل القضاة فجاز ان يوجوه
 ليخلف للثاني فينكشف وجه القضاء ولو نكل للثاني فينبغي ان يبين
 على ما ذكر في الكتاب لاستواءهما في الحجية كما اذا اقاما البيعة في الفسخ
 بينهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما ببطلان او باقراره وذلك في حق
 وبالصرف اليهما اصل فاضيا تصف حق كل واحد منهما بنصف الاخر فيغرمه ولو غضي
 الفاضي للاول حين نكل ذكر الامام البزدوي رده في شرح الجامع الصغير انه
 يخلف للثاني فاذا نكل بفضي بينهما لان القضاء للاول لا يبطل حق الثاني لانه
 ينفذ منه اما بنفسه او بالفرعة وكل ذلك لا يبطل حق الثاني وذكر الخصاص رده انه
 تنفذ قضاء الاول ووضع المسئلة في العبد وانما نفذ لمصادفته محل الاجتهاد لان
 من العلماء من قال بفضي الاول ولا ينتظر لكونه افراد لالة ثم لا يخلف للثاني
 ما هذا العبد لي لان تكويله لا يفيد بعد ما صار الاول وهل يخلفه بالله ما لهذا
 عليك هذا العبد ولا قيمته وهي كذا وكذا ولا اقل منه قال ينبغي ان يخلفه عند
 محمد رده خلافا لما يبي هو مغيره بناء على ان المودع اذا اقر بالو بعه ودفع بالقضاء
 الي غيره يضمنه عند محمد رده خلافا له وهذه فرعه تلك المسئلة وقد وقع فيه
 الاطنا ب والله اعلم كتابا العارية قال العارية جارية لا نه نوط
 احسان وقد استعار النبي عم دروعا من صفوان وهي تمليك المنافع بغير عوض
 وكان الكرخي رده بقول هي اباحة الانتفاع بملك الغير لانها تنعقد بلفظة الاباحه
 ولا بشرط فيه ضرب المدة ومع الجهالة لا يصح التملك وكذلك بعمل فيه
 النهي ولا يملك الاجارة من غيره ونحن نقول انه ينبغي عن التملك فان العارية
 من العرية وهي العطية ولهذا ينعقد بلفظة التملك والمنافع فابسته للملك
 كالاعيان والتملك نوعان بعوض وبغير عوض ثم الاعيان تفصل النوعين
 فكذا المنافع والجامع بينهما دفع الحاجة ولفظة الاباحه استعيرت للتمليك
 كما في الاجارة فانها تنعقد بلفظة الاباحه وهي تمليك والجهالة لا تنفي الي
 بخلاف عهده لعدم اللزوم فلا يكون ضايرة ولان الملك انما يثبت بالقبض وهو

الانتفاع وعند ذلك لا جهالة والنهي منع عن التحصيل فلا يتحصل المنافع على
ملكه ولا يملك الاجارة بدفع زيادة الضرر على ما نذكر ان شاء الله تعالى • قال
وتصح بقوله أعرتك لانه صريح فيه • واطمعتك هذه الارض لانه مستعمل فيه
• ومشيتك هذا الثوب وحملتك على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة لانهما
لتمليك العبد وعند عدم ارادته الهبة يحتمل على تملك المنافع تجوزا قال
• واحد ملك هذا العبد لانه اذن له في استئجاره • وداري لك سكني ^{بني}
معناه سكنها لك رد اري لك عمارتي سكني لانه جعل سكنها له مدة عمره وجعل
قوله سكني تفسير القول له لانه يحتمل تملك المنافع فحمل عليه بدلالة آخره
قال وللمعيران يرجع في العاربة متى شاء لقوله م العينة مردودة
والعاربة مردودة ولان المنافع تملك شيئا فشيئا على حسب ^{الاستعمال} حدونها فالتملك
فيها لم يوجد لم يتصل به القبض فصح الرجوع عنه قال • والعاربة امانته
ان ملكك من غير تعد لم يضمن وقال الشافعي وه يضمن لانه قبض مال
غيره لنفسه لا عن استئذان فيضمنه والا اذن ثبت ضرورة الانتفاع فلا
يظهر فيما رواه وللهذا كان واجب الرد وصار كالمقبوض على سوم الشراء
ولنا ان اللفظ لا يبين عن التزام الضمان لانه لتمليك المنافع بغير عوض
اولا باحتلال القبض لم يقع تعد بالكونه ما ذونا فيه والا اذن وان ثبت لاجلها
الا انتفاع فهو ما قبضه الا لا انتفاع فلم يقع تعد بها وانما وجب الرد موثقه
كفقه المستعار فانها على المستعير لا لنقض القبض والمقبوض على سوم الشراء
مضمون بالعقد لان الاخذ في العقد له حكم العقد على ما عرف في موضعه قال
• وليس للمستعير ان يوجر ما استعاره فان آجره فخطب ضمن لان الاعارة دون
الاجارة والحشي لا يتضمن ما هو فوفه ولا نالو ^{محمدا} لا يلزم الا لانه حينئذ يكون
بتسليط من المعير وفي وقوعه لازمان بادة ضرر بالمعير لسد باب الاسترداد
الى انقضاء مدة الاجارة فابطلناه فان آجره ضمنه حين سلمه لانه اذا لم يتناول
العاربة كان غصبا وان شاء المعير ضمن المستأجر لانه قبضه بخير اذن المالك لنفسه

[illegible]

بل لا المنفعة المصاهرة فصار كما اذا استعار نية الختم بها او هذا معاني يتقارب
 قال * واذا استعار ارضا ليبنى فيها او لغرس فيها فجازى المستعير ان يرجع فيها ويملكه
 فلع البناء والغرس اما الرجوع قلما يبيننا ما الجواز لئلا نلحقها بمنفعة معلومة
 تملك بالاجارة فكذلك بالاعارة واذا أصبح الرجوع يعني المستعير شيئا فلا ارض
 المستعير فيكلف نفسا بها ثم ان لم يكن وطعمه العارية فلا ضمان عليه بل هو المستعير
 مغتر غير مغرور بحيث يعتمد اطلاق العطف من غير ان يسبق منه الوعد والى
 ولست العارية يرجع ذلك الوعد صحيح رجوعه لما ذكرنا ولكنسه بكم لما فيه
 من خيل الوعد وبه من المستعير ما نفس البناء والغرس يا فالح لانه مغرور
 من جهة حيف ونكاح له فالظاهر هو الوفاء بالعهد فيرجع عليه دفعا للضرر
 من نفعه كذا ذكره الندوي في المختصر وذكر الحكم الشهيد انه لا ضمان
 من الارض للمستعير فيمنته قمره وبنائه ويكون له الا ان يفتقر المستعير
 ان يرجعها ولا يضمنه طمها فيكون له ذلك لانه ملكه لما لو اذا كان في الفلح
 ضرر الارض فانها راي رب الارض لانه صاحب الاصل والمستعير صاحب تبع
 والشرع بالاصل * ولو استعارها ليزرعها لم يوجب حتى يحصد الزرع ولما
 او لم يوجب لان له فها به معلومة وفي الترتيب لا جرم اعادة الحفنين اخلانهم
 الغرس لانه ليس له فها به معلومة فيقلع دفعا للضرر عن المالك قال * واجرة
 رد العارية على المستعير لان الرد واجب عليه لانه قبضه لمنفعة نفسه والاجرة
 هي ثمة الرد فيكون عليه * واجرة رد العين المستعارة على الواجب لان الواجب
 على المستعير المتمكين والاشلية دون الرد فان منفعة قبضه سائلة للمواجر معلى
 فلا يكون عليه موقته رده * واجرة رد العين المغصوبة على الغاصب لان الواجب
 عليه الرد ولا عادة الي هذا فمالك وفيها للضرر عنه فيكون موقته عليه قال *
 واذا استعار دابة فردها الي اصطل ما لكها فهلك لم يضمن وهذا استحسن
 في الفياض يضمن لانه ما ردها الي ما لكها بل ضيعها وجه الاستحسان
 انه انما بالتبليغ المتعارف لان رد العارية الي دار المالك معناه كالمدة

[illegible]

وهو لا يهتد بتقوى على اثبات الملك قبل القبض الزام المعبر في أيام بتدريج
 وهو التسليم فلا يصح تخلف الوصية لأن آذان القوم الملك فيها بعد الموت ولا الزام
 على المعبر لعدم ملية الزوم وحقوق الوارث مغلقة من الوصية فلم يملكها
 فان قبضه المورث له في المجلس بغير امر الواسع جان المسماة وان قبض بعد
 الانقراض لم يحز إلا أن ياذن له الواسع في القبض والقبض ان لا يجوز في وجهين
 وهو في الشافعي له ان القبض هو في ملك الواسع اذ ملكه قبل القبض
 باق فلا يصح يدون اذنه وانما ان القبض بمنزلة القبض في العينة من حيث
 انه يتوقف عليه تعريف حكمه وهو المانع من القبض منه اثبات الملك فيكون
 لا لا تجلب منه تسلطه على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد الانقراض فلا انما
 اثبتنا التسليم فيه انما قاله بالقبول والقبول بتقدير المجلس فكذا ما لم يكن به
 بخلاف ما اذا انقلبه عن القبض في المجلس لان الدلالة لا تعمل في مطالبات المبرم فان
 هو يتعذر الهبة بقوله ومبعدو محاسن دا عيسى لان اذ كان صريح فيه والثاني
 مستعمل فيه قال عم اكل اولادك لعلك سهل هذا وكذا الثالث بقال اعطاك
 الله وبعثك الله بمعنى • وكذا ان بعد قوله اعطاك هذا اعطاك وجعلك هذا
 الثوب لك واعطاك هذا الشيء ورحمتك علي هذه الدابة اذا نوي بالحملان
 الهبة اما الاول فلان لا اعطاك اذ اضيف الي ما يطعم صيده اذ به تمنيات
 الجهم بخلاف ما اذا قال اعطاك هذا الا ان صيده يكون هاربه لان صيدها
 لا يطعم فيكون المراد اكل غلتها واما الثاني فلان حرف اللام للتمليك واما
 الثالث فلقوله عم فمن اعمر عمري فهي للمعبر له ولو رتبته من بعده وكذا
 اذ قال جعلت هبة • الله ارك عمري لما قلنا ان ما اراد مع فلان الحمل
 هو لا يركب حقيقة فيكون على انه لكنه جعل الهبة بقال حمل الامير فلا ناعلي فرد
 ويراد به التمليك فيجعل عليه عند قبضته • ولو قال كسوتك هذا الثوب
 يكون هبة لا يعمد به التمليك قال الله تعالى لو كسوتهم وبغاث كسي الامير فلا يابوا
 اي ملكه منه ولو قال ملحك هذه الجارية كانت عارية لما روينا من قبل • ولو قال

كتاب
 العارية بقوله
 الهبة مردودة

ولو لم يكن دار في الهيبة سكنى او سكنى هيبة في دار في الهيبة محكمة في تملك
 المنفعة والهيبة تحتلها وتحتمل تملك الهيبة في دار في الهيبة محكمة في تملك
 وكذا اذا قال عمري سكنى او لم يكن سكنى او سكنى هيبة في دار في الهيبة محكمة في تملك
 او عار به عبة ما قد مناه ولو لم يكن الهيبة تسكنها هي هيبة لان قوله تسكنها هي هيبة وليس
 بتفسير له وهو تنبيه على المأخوذ بخلاف قوله هيبة سكنى لانه تفسير له قال

ولا يجوز الهيبة فيما بنفس الا يجوز في مضمونه وعبه المشاع فيما لا يفسر جاز
 وقال الشافعي به يجوز في الوجهين لانه عقد تملك فيبيع في المشاع
 وغيره كالبيع بانواعه وهذا لان المشاع قابل لملكه وهو الملك فيكون
 محله وكونه تبرعا لا يبطله الشيوع كالفرض والوصية ولنا ان الفرض
 منصوص عليه في الهيبة فيشترط كماله والمشاع لا يفسله الا بضر غيره اليه
 وذلك غير موهوب ولان في تجوز الزامه شيئا لم يلزمه وهو القسمة ولهذا
 امتنع جواز له قبل القبض كيلا يلزمه التسليم بخلاف ما لا يفسر لان القبض
 الفاضل هو الممكن فيكتفي به ولا نه لا يلزمه موته القسمة والمهاياة يلزمه فيما
 لم يتبرع به وهو المنفعة والهيبة لا فتا العين والوصية ليس من شرطها القبض
 وكذا البيع الصحيح والبيع الفاسد والصرف والسلم فالقبض فيها غير منصوص
 عليه ولا فيها عقود ضمان فتناسب لزوم موته القسمة والفرض تبرع من وجه
 وعقد ضمان من وجه فشرطها القبض الفاضل دون القسمة عملا بالشبهين
 على ان القبض غير منصوص عليه فيه ولو ذهب من شربة لا يجوز لان الحكم
 يدار على نفس الشيوع قال ومن ذهب بقضا مشاعا لجهة فاسدة لما ذكرنا

ولنا ان القبض

منصوص عليه

فان قسمه وسامه جاز لان تمامه بالقبض وعنده لا شيوع قال ولو ذهب
 فيها في حنطة او ذهنا في سمسر فالهيبة فاسدة فان طعن وسامه لم يجوزك
 السمن في اللبن لان الموهوب معدوم ولهذا الاستخراجه الغاصب يملكه
 والمعدوم ليس محل للملك فرفع العقد باطلا فلا ينعقد الا بالنجس بد بخلاف
 ما تقدم لان المشاع محل للملك وعبه اللبن في الضرع والسوف على ظهر

الغنم والزروع والنخل في الارض والشجر في النخل بمنزلة المشاع لان امتناع
 الحيوان للاقتصاص وذلك بمنع الفيض كالشاع فان * واذا كانت العين في يد
 الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجد فيه فيضا كان الموهوب في قبضه والقبض
 هو الشرط بخلاف ما اذا باعه منه لان الفيض في الجميع مضمون فلا يلوب عنه
 قبض الا ماله اما قبض الهبة غير المضمون فيلوب عنه * واذا اطلب الاب
 لابنه الصغير هبة ملكها الابن بالعقد لانه في قبض الاب ليتوب عن قبض الهبة
 ولا فرق بين ما اذا كان في يده او في يده غيره لانه يده كيدته بخلاف ما اذا كان
 موهوبا او مضموبا او مبيعيا عا فاسدا لانه في يده غيره او في ملك غيره والصدق
 في هذا مثل الهبة * وكذا اذا وهب له امه وهو في يدها والاب ميت ولا
 وصي له وكذلك كل من بعوله وان وهب له اجنبي هبة تمت قبض الاب لانه
 يملك عليه الدائرين النافع والناظر لاني ان يملك النافع وان وهب لليتيم
 هبة قبضها له وليس له وهو وصي الاب او جد اليتيم او وصيه جاز لان لهؤلاء
 ولا يه عليه ثانيا مهم مقام الاب وان كان في حجر امه قبضها له جاز لان لها
 الاولوية لهما يرجع الي حفظه وحفظ ماله وهذا من باب لا يه الا بالمال
 فلا يه من ولا يه التحصيل النافع وكذا اذا كان في حجر اجنبي يريه لان له عليه
 هذا معشر الاثري انه لا يتمكن اجنبي آخر ان ينزعه من يده فيملك ما يتمكن
 له في حقه وان قبض الصبي الهبة لطلبه جاز معناه اذا كان عاقلا لانه نافع
 في حقه وهو من اهل الذمة وهب للصغيرة يجوز قبض زوجها بعد الدفان
 لطلبه في الاب امورها اليه لانه بخلاف ما قبل الدفان وبملكه مع
 حفرة الاب بخلاف الام وكل من بعولها غيرها حيث لا يملك لها
 الا بعد موت الاب او غيبته غيبته منقطع في الصحيح لان تصرف هو لا
 ضرورة لا يتسوق الاب ومع ضرورة لا ضرورة قال * واذا وهب الانسان
 لغير واحد جاز لانها سلمها عاجلة وهو قد قبضها عاجلة فلا شيوخ وان قبضها
 واحد من اثنين لا يجوز عند ابي حنيفة رة وقال بصح لان هذه هبة الجملة متيما

حتمهما إذ التملكك واحد فلا يتحقق الشئ ~~في~~ رجلين أو أراو
 إن هذا عبء النصف من كل واحد ولهذا لو كانت النصف ~~من~~ فقبل أحدهما
 صحيح وكان الملك ثبت لكل واحد منهما في النصف فيكون التملك كذلك لا نه
 حكمه وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوع بخلاف الرهن لأن حكمه ليس
 ويثبت لكل منهما كملالة لا شيو ~~ل~~ لهذا الوضعي ومن أحدهما لا يملك
 من الرهن وفي الجماع الصغير إذ تصدق على محتاجين بحشرة ذراعه أو زبينة
 لهما جاز ولو تصدق بها على غنيين أو وجدها لهما لم يجوز ولا يجوز لأغنيين أيضا
 جعل كل واحد منهما مجازا عن الآخر والصلاحيه ثابتة لأن كل واحد منهما تملكك
 تغيير بدل وقرق بين الهبة والصدقة في الحكم وفي الأصل هو فيقال وكذلك
 الصدقة لأن الشيوع مانع في الفضلين لتوطينهما على الفليس ووجه الفرق
 على هذه الرواية إن الصدقة يزاد بها ربح الله تعالى وهو واحد والهبة لو اد بها
 وجه الغني وهذا اثنان وقيل هذا هو الصحيح والمراد بالذكر في الأصل الصدقة
 على غنيين ولو وهب لرجلين أو لأحد منهما ثلثا أو لآخر ثلثها لم يجوز عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف رده وقال محمد رده يجوز ولو قال لأحد منهما نصفها أو لأحد
 نصفها لم ينأى أبي يوسف رده رواه ابن جابر حنيفة رده وعلى أصله وكذلك محمد رده
 والفرق لأن أبي يوسف رده ابن بالتنصيص على الأبعاض يظهر أن قلده ظهرت
 الملك في البعض فيتحقق الشيوع ولهذا لا يجوز إذا رهن من رجلين ونص على
 الأبعاض ~~بما~~ ما يصح رجوعه وما لا يصح قال وإذا وهب هبة لأغنيين
 فليس الرجوع فيها وقال الشافعي لا رجوع فيها لقوله لا يرجع الواسع
 في هبته إلا الوالد لهما بهيب الولد لأن الرجوع لأحد التملك والحب لا يفتقر
 لما يضافه بخلاف هبة الوالد الولد على أصله لم يهر التملك بكونه جزءا
 ولنا قوله لا يرجع الواسع بحق بهبته ما لم يهبها عنها أي لم يحوزها لأن الحبس
 بالحبس هو الشؤن ليس للعادة فتسب ولا به الغني عند فواته إذا لعقد بغيره في الرهن
 بهاروي ففي استيفاد الرجوع وانما لله الولد فانه يملكه للحاجة ولذا لا يلزم

البرية والرافية في حجة جليل شتى
للرافة في حجة جليل ١٦

انفسهم عوضا للكل في الايتداه وبالايتداه من غير ان يكون له فله
 انفسه لا نه ما سقط حقه في الرجوع الا ليس له من غير ان يكون له فله
 ان يرد له قال • وان وعبد اراد عوده من نصفها رجع الواسع في النصف الذي
 لم يعرض لان المانع حص النصف قال • ولا يصح الرجوع الا بتراضيه او بحكم
 الحاكم لانه مختلف بين العلماء في اصله وماء وفي حصول المفوض وعده
 خفاء فلا بد من الفصل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبد افاغته
 قبل القضاء نفذ ولو منعه فهلك لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا اذا ملك في يده
 بعد القضاء لان اول الفيز غير مضمون وهذا دام عليه الا ان يمنعه بعد طلبه
 لانه تعد واذا رجع بالقضاء او بالتراضي يكون له من الاصل حتى لا يشترط
 قبض الواسع ويصح في الشايع لان العقد وقع جازا موجبا حق الفسخ فكان بالفسخ
 من الاصل مستوفيا حقا ثابته فيظهر على الاطلاق بخلاف الرد بالعيب
 بعد القبض لا في الحق منالوفي وصف السلامة لا في الفسخ فافتقر اذا تلفت
 العين الموهوبة فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواسع
 بشي • لانه عقد تبوع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والغروفي
 ضمن عقد المعاوضة سبب للرجوع لا في غيره قال • واذا وعبد بشرط العوض
 اعتبر التقاض في المجلس في العوضين وبطل بالشيوخ لانه هبة ابتداء
 فان تقاضاه العقد وصار في حكم البيع برد بالعيب وخيار الزوينة ويستحق
 فيه الشفعة لانه بيع انتهاء وقال زفر والشافعي زه هو بيع ابتداء وانتهاء
 لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في العقود للمعاني ولهذا
 كان بيع العبد من نفسه اعتا فاولنا انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما يمكن
 عملا بالشبهين وقد امكن لان الهبة من حكمها تاخر الملك الي القبض وقد بشرخي
 عن البيع العاسد والبيع من حكمه اللزوم وقد تنقلب الهبة لازمة بالتعويض
 فجمعنا بينهما بخلاف بيع العبد منه لانه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو لا يصلي
 ما لا لنفسه فهو لـ ومن وهب جاريته لاجلها صححت الهبة وبطل

الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهمة لا تعمل
 في المحل لكونه وحدا على ما بيناه في البيوع فانقلب شرط فاسد أو الهمة
 لا تبطل بالشروط الفاسدة وهذا هو الحكم في المكاح والبيع والصالح عن دم العمدة
 لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع والاجارة والرهن لانها تبطل بها
 * ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها حاز لا نه ليربى الجنين على ملكه فاشبه
 الاستثناء * ولو ورث ما في بطنها ثم وهبها لم يرز لا ان الحمل بقي على ملكه
 فلم يكن شبه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهمة فيه لكان التدبير في هبة
 المشاع او هبة شيء هو مشغول بملك المالك فان وهبها له على ان يردها عليه
 او على ان يعطفها او يتخذها ام ولد او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على
 ان يردها عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهمة جائزة والشرط باطل لان
 هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهمة لا تبطل بها الا تربي
 ان النبي عم اجاز العمري وبطل شرط المعمر بخلاف البيع لانه عم نهي
 عن بيع وشرط ولان الشرط الفاسدة في معنى الربو او هو يعمل في المعاوضات
 دون الغير عام ومن كان له على آخر الف درهم فقال اذا جاء غد فهو لك
 او انعم بري منها او قال اذا ادبت اليك النصف فلك النصف او انت بري
 من النصف الثاني فهو باطل لان ابراء تملك من وجه اسقاط من وجه
 وهمة الدين ممن عليه ابراء هذه الابن مال من وجه ومن هذا الوجه
 كان تملك كوصف من وجه ومن هذا الوجه كان اسقاطا ولهدا فلنا انه يرتد
 بالرد ولا يتوقف على الضبول والتعليق بالشرط يختص بالا سقاطات المحضة التي
 يحلف بها كالطلاق والعتاق فلا يتعد اما قال * والعمرى جائزة للمعمر له حال
 جهوته ولورثته من بعده لما روينا له ومعناه ان يجعل داره له مدة عمره
 واذا مات ترد عليه فيصير التملك وبطل الشرط لما روينا وقد بينا ان الهمة
 لا تبطل بالشروط الفاسدة والرقي باطله عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب وقال
 ابو يوسف جاز لان قوله داري لك تملك وقوله رقي شرط فاسد كالعمرى ولهما

ولهما منه عم اجازا عموي ورد الرقبي ولا ~~تسمى~~ رقبي عند ههنا من
تملك فهو لك واللفظ من المرافقة كانه برافعة ~~من~~ تعليق التملك
بالخط فبطل واذا لم تبطل تكون عاربه عند ههلا نه بتضمن ~~في~~ لا انتفاع به
فصل في الصدقة قال والصدقة كالهبة لا تصح الا باللفظ ولنه تبرع
كالهبة فلا يجوز في مشاع باعتبار النسبة لما بيننا في الهبة ولا رجوع في الصدقة
لان المقصود هو الثواب وقد حصل وكنت لك اذا تصدق على غني استحسانا لانه
قد بقصد بالصدقة على الغني الثواب وكذا اذا وهب لفقير لان المقصود هو الثواب
وقد حصل قال ومن نذر ان يتصدق بما له يتصدق بمنس ما يجب فيه الزكاة
ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بالجميع وبروي انه والا ولى سواء
ولقد ذكرنا الطرق ووجه الروايتين في مسائل القضاء وبقال له امسك ما تنفقه
على نفسك وعيالك الي ان تكتسب ما لا فاذا اكتسب يتصدق بمثل ما انفق
وقد ذكرناه من قبل كتابنا الا جازاة الا جازاة عقد تر وعلى المنافع
يعوض لان الاجرة في اللغة بيع المنافع والقياس بامى جوازه لان المعفود عليه
المنفعة وهي معدومة واضاف التملك الي ما سيوجد لا يصح الا انا جازاه
محااجة الناس اليه وقد شهد به بصحتها الاثار وهي قوله عم اعطوا الا جبراجره
فيل ان يجب عرفه وقوله عم من استاجر اجبرا فليعلمه اجره وبنعقد ساعة
فيساعة على حسب حدوث المنفعة والد ار اليمه مقام المنفعة في حق اضافته
المعقد اليها ليس ببط الا اجاب بالقبول ثم عمله يظهر في حق المنفعة تماكا
واستحفا حال وجود المنفعة ولا يصح حتى تكون المنافع معلومة والاجرة معلومة
لما روينا لان الجهالة في المعفود عليه وفي بدله تقضى الي المنازعة كجهالة
الثمن والتمن في البيع وما جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون احد
في الاحادة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر بمن المبيع وما لا يصلح ثمن يصلح
اجرة ايضا كالا عيان فهذا اللفظ لا ينفي صلاحية غيره لانه هو من مالى والمنافع
قارة تصير معلومة بالمدة كاستيجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد

على مدة معلومة أي مدة كانت لان المدة اذا كانت معلومة كان فدها والمنفعة فيها
معلوما اذا كانت المنفعة لا يتفاوت وقوله أي مدة كانت اشارة الى انه يجوز طالبت
المدة او قصرت لكونها معلومة ولتحقق الحاجة اليها عسي الا ان في الاوقات
لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدهي المستاجر ملكها وهي ما زاد على ثلث سنين
وهو المختار قال وقارة تصير معلومة بنفسه كمن استلجر رجلا على صبغ ثوبه او غطاطه
او استاجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوم ما او يركبها مسافة سماها لانه اذا
بين الثوب ولون الصبغ وقدره وجنس الخياط وقدر الفدر المحمول وجنسه والمسافة
صارت المنفعة معلومة فصح العقد وربما يقال الاجارة قد يكون عقدا على
العمل كما تستجير الفسار والخياط ولا بد ان يكون العمل معلوما وذلك
في الاجير المشترك وقد يكون عقدا على المنفعة كما في الاجير الواحد ولا بد
من بيان الوقت قال وقارة تصير المنفعة معلومة بالتعيين والاشارة كمن استاجر
رجلا بان ينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم لانه اذا رآه ما ينقله والموضع
الذي يحمل اليه كانت المنفعة معلومة فيصح العقد بالمراسلة الاجرمي
يستحق الاجرة لا يجب بالعقد ويستحق بالحد في معاني ثلثة اما بشرط التعجيل
او بالتعجيل من غير شرط او باستيفاء المعقود عليه وقال الشافعي رد بملك
بنفس العقد لان المنافع المعلقة ومه صارت موجودة حكم ضرورة تصحيح العقد
فثبت الحكم فيما يقابل من البدل ولنا ان العقد ينعقد شيئا فشيئا على حسب
حد وصف المنافع على ما بينا والعقد معاوضة ومن فضيتها المساواة فمن ضرورة
الشراحي في جانب المنفعة الشراخي في البدل الاخر واذا استوفى المنفعة بثبوت
الملك في الاجرة لتحقق التسوية وكذا اذا شرط التعجيل او عجل من غير شرط
لان المساواة تثبت حقا له وفي ابطاله واذا قبض المستاجر الدار فعليه الاخر
وان لم يسكنها لان تسليم عين المنفعة لا ينعصر فاما تسليم المحل فمفاهم اذا التمكن
من الانتفاع بثبوت به فان خصها غاصب من يده سقطت الاجرة لان تسليم
المحل ايضا قيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا التمكن فالتسليم

التسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر وان لم يفسخ العقد فبمقدوره
كما لا انفساخ في بعضها ومن استأجر دارا فلهما ما بينهما باجر كل يوم لانه
استوفى منفعة مفصودة الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد لانه بمنزلة
التأجيل وكذا لك اجارة الا راضي لما بيننا ومن استأجر بعيرا الى مكة فللجمال
ان يطالبه باجرة كل مرحلة لان بهر كل مرحلة لمقصود وكان ابو حنيفة يقولون
اولا لا يجب الاجرة الا بعد انقضاء المدة وانتهاء السفر وهو قول زفره
لان المعقود عليه جملة المنافع في المدة فلا يتوزع الاجر على اجزائها كما
اذا كان المعقود عليه العمل ووجه القول المرجوع اليه ان الفياس استحقاق
الاجر ساعة فساعة لتحقق المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة بقضي الي
ان لا يتفرغ لغيره فيتضرره فقد رنا ما ذكرنا قال وليس للفصار والنخياط
ان يطالب بالاجرة حتى يتفرغ من العمل لان العمل في البعض غير منقطع به
فلا يستوجب الاجر به وكذا اذا عمل في بيت المستأجر لا يستوجب الاجر قبل
الفراغ لما بيننا قال الا ان بشرط التعميل لما مر ان الشرط فيه لازم قال ومن استأجر
خبازا لخبز في بيته فميزا من الدقيق بدوهم لم يستحق الاجر حتى يخرج الخبز
من التنور لان تمام العمل بالاخراج فلو احتق اوسقط من بدو قبل الاخراج
فلا اجر له لئلا قبل التسليم فان اخرجه ثم احترق من غير فعله فله الاجرة ولانه
صار مسلما بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم توجد منه المنجاة قال ربه
وهنا عند ابي حنيفة ربه لانه امانة في يده وعندهما يضمن مثل رقيقه ولا
اجر له لانه مضمون عليه فلا براء الا بعد حفيضة التسليم وان شاء ضمن الخبز
واعطاه الاجر ومن استأجر طباطبا ليطن له طعا ما للوليمة فالغرف عليه
اعتبار والعرف ومن استأجر انسانا ليضرب له لنا استحقاق الاجرة اذا فامه عند
ابي حنيفة ربه وقال لا يستحقها حتى يشرحها لان التشريح من تمام عمله اذ لا يوم
من الخسار قبله فصا ركاخراج الخبز من التنور ولان الاجير هو الذي يقول عرفا
وهو واجتبر فيما لم يضمن عليه ولا في حنيضة ربه ان العمل قد تم بالامانة والتشريح

عمل زاهد كالنفل الا ثروني انه ينتفع به قبل التشرية بالنفل الى موضع العمل
بمخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر ويختلط بالخبز لانه غير منتفع به
قبل الاخراج قال وكل صانع لعمله اثر في العين كالقصار والصباغ فله ان يحبس
العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الاجر لان المعفود عليه وصف فائمه
في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البذل كما في المبيع ولو حبسه فصاع
في بده لا ضمان عليه عند ابي حنيفة لانه غير متعد في الحبس بغير
امانة كما كان عنده ولا اجر له لئلا يترك المعفود عليه قبل التسليم وعند
ابي يوسف ومحمد رة العين كالصمغ مضمونة قبل الحبس فكذلك ابعده لكنه
بالنحو ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا اجر له وان شاء ضمنه معمول
وله الاجر وسنبين قال وكل صانع لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس
العين للاجر كالحمال والملاح لان المعفود عليه نفس العمل وهو غير فائمه
في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولا به الحبس وغسل الثوب نظير الحمل
وهذا بخلاف الا بق حيث يكون للراد حق حبسه لاستيفاء الجعل ولا اثر
لعمله لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه فكانه باعه منه فله حق الحبس
وهذا الذي ذكرناه مذهب علمائنا الثلاثة وقال زفره ليس له حق الحبس
في الوجهين لانه وقع التسليم بانصال المبيع بملكه فيسقط حق الحبس ولنا
ان الاتصال بالعمل ضرورة اقامته العمل فلم يكن هو راضيا به من حيث انه
تسليم فلا يسقط الحبس كما اذا قبض المشتري بغير رضاء الباع قال واذا اشترط
على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان المعفود عليه اتصال العمل
شي محل بعينه فيستحق عينه كالمنفعة في محل بعينه ران اطلاق له العمل فله
ان يستأجر من يعمل له لان المستحق عمل في ذمته ويمكن ابقائه بنفسه
وبالاستعانة بغيره بمنزلة ابقاء الدابة فصل ومن استأجر رجلا
ليذهب الى البصرة فيمضي بعيله فذهب ووجد بعضهم قد مات فجاء بمكره بغير
فله الاجر بحسبه لانه اوفي بعض المعفود عليه فيستحق العوض بقدره ومراده اذا

أفان كانوا معلومين • وإن استأجر ليد سبعة • فلا بد من البصرة وبجعي
محمدره له الأجر في الذهاب لأنه أوفي بعض العقد وهو موقوف
المسافة وهذا لأن الأجر مقابل جه لما فيه من المشقة دون حمل الثقل
مؤنته ولهما أن المعفود عليه نقل الكتاب لأنه هو المفضود وأوسيلة الله وهو
العالم بما في الكتاب لكن الحكم معلق به وقد نفذه فيسقط الأجر كما في الطعام
وهي المسئلة التي نلي هذه المسئلة • وإن ترك الكتاب في ذلك المكان وهذا يستحق
الأجر بالذهاب بالاجماع لأن الحمل لم ينتفض وإن استأجره ليد بذهب بطعام
إلى فلان بالبصرة فذهب فوجد فلا ناميتا فردد فلا أجر له في قولهم جميعا
لأنه نفذ تسليم المعفود عليه وهو حمل الطعام بخلاف مسئلة الكتاب
على قول محمدره لأن المعفود عليه هناك فطع المسافة على ما من
بما يجوز من الإجارة وما يكون خلافا فيها • ويجوز استئجار
الدور أو الحوائث للسكنى وإن لم يبين ما يعمل فيها لأن العمل المتعارف
فيها السكنى فينصرف إليه وإنه لا يتفاوت فصح العقد وله أن يعمل كل شيء
للاطلاق • إلا أنه لا يسكن حدا ولا فصار ولا طحنا لأن فيه ضررا ظاهرا لأنه
يؤذي البناء فيتعقد العقد بماوراءه • ويجوز استئجار الإراضي
للزراعة لأنها منفعة مقصودة معهودة فيها • وللمستأجر الشرب والطريق
وإن لم يشترط لأن الإجارة تعهد لا تنفاع ولا انتفاع إلا بهما فدخل في
مطلق العقد بخلاف البيع لأن المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع في الحال
حتى يجوز بيع الجحش والأرض السبعة دون الإجارة فلا يدخل فيه من
غير ذكر الحقوق وقد مر في البيوع • ولا يصح العقد حتى يسمي ما يزرع
فيها لأنها قد تستأجر للزراعة وغيرها وما يزرع فيها متفاوت فلا بد من
التعيين كيلا يرفع المنازعة • أو يقول علي أن يزرع فيها ما شاء لأنه لما فوض
الخبرة إليه أرفعت الجاهالة الغضبية إلى المنازعة • ويجوز أن يستأجر

السلحة ليسنى فيها وليعرس فيها بخلا او شجر الا انها منفعة تفصل بالارض
 ثم اذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يرفع المنفعة والغرس وبسملها فارغ
 لانه لا نهاية لها ففي ابقائها اضرار بصاحب الارض بخلاف ما اذا انقضت
 المدة والذرع بفعل حيف بتركها جازا للمثل الى زمان الا دراهم لان لها نهاية
 او مائة فامكن رعايته الجانبيين * قال الا ان يختار صاحب الارض ان يفرم
 له قيمة ذلك مقلوعا ويتملكه فله ذلك وهذا برضاء صاحب الغرس والشجر
 لا ان ينقص الارض بفعلها فحينئذ يتملكها بغير رضاه قال * او يرضى بتركه
 على حاله فيكون البناء لهذا او لا يرض لهذا لان الحق له فله ان لا يستوفيه
 قال وفي الجامع الصغير اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة فانها يرفع
 لان الرطاب لا نهاية لها فاشبه الشجر قال * ويجوز استئجار الدواب للركوب
 والحمل لانه منفعة معلومة معهودة * فان اطلق الركوب جاز له ان يركب
 من شاء عملا بالاطلاق ولكن اذا ركب بنفسه او ركب واحدا ليس له ان يركب
 غيره لانه تعين مرادا من الاصل والناس متفاوتون في الركوب فصار كانه نص
 على ركوبه * وكذلك اذا استاجر ثوبا للبس واطلق فيما ذكرنا اطلاق اللفظ
 وتفاوت الناس في اللبس * وان قال على ان يركبها فلان او يلبس الثوب فلان
 فاركبها غيره او اللبس غير دفعط كان ضامنا لان الناس يتفاوتون في الركوب
 واللبس فصيح التعيين وليس له ان يتعداه وكذلك كل ما يختلف باختلاف
 المستعمل لما ذكرنا ما العثار وما لا يختلف باختلاف المستعمل اذا شرط سكني
 واحد فله ان يسكن غيره لان التعيين غير مفيد لعدم التفاوت والذي يفسر
 والبناء خارج على ما ذكرناه قال * وان سمي نوعا وقد را معلوما يجعله على
 الدابة مثل ان يقول خمسة افرة حنطة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطة
 في الضررا وافل كالشعير والسمسمر لانه دخل تحت الاذن لعدم التفاوت
 او لكونه خيرا من الاول وليس له ان يعمل ما هو اضر من الحنطة كما لو كان يبيع
 لا تعدد الرضاء به وان استاجر ما يحمل عليها فطنا سموا به وان يحمل عليها

عليها مثل وزن محدد إلا أنه ربما يكون بدل اجتماع في موضع
من ظهوره والظن ينسبط على ظهوره قال • وإن اجتمع عليها فارتد معه
رجلا فغطبت ضمن نصف قيمتها ولا معتبر بالنقل لأن الاعتبار بعرفها جهل
الراكب الخفيف ويخف عليها وكوب الثقل لعلمه بالغروسية ولأن الراكب
غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن فاعتبر عدد الراكب كعدد السمكة في البحر
البحري • وإن استأجرها لتحمّل عليها مقدار من السمكة فحتمل عليها أكثر منه
فغطبت ضمن ما زاد الثقل لأنه عطف بها هو ما ذون فيه وبما هو غير ما ذون فيه
والسبب الثقل فأنفس عليهما إذا كان حالا لا يطيقه مثل ذلك الدابة فيثبت
بضمن كل قيمتها لعدم الأذن فيها أصلا فخرجه عن الأصل • وإن كسب الدابة
بالحجارة أو أضر بها فغطبت ضمن عند أبي حنيفة وهو فألا لا يضمن إذا فعل فعلا
متعارفا لأن المتعارف مما يدخل تحت مطلق العقد فكان حاصلا بآذنه فلا يضمنه
ولا أبي حنيفة • وإن الأذن مفيد بشرط السلامة إذا تحقق السوق بدونه وهي
للمبالغة فيفيد بوصف السلامة كالمرور في الطريق • وإن استأجرها إلى المحيرة
فجاء بها إلى القادرية ثم ردها إلى المحيرة ثم تقضي فهو ضامن وكذلك العارية
وفيل قاول هذه المسئلة إذا استأجرها أهبا لا جاء إلى الاستئجار بالوصول
إلى المحيرة فلا يغير بالعود مردود إلى بد المالك معنى أما إذا استأجرها أهبا
لوحا يكون بمصلحة المودع إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق وفيل السواب مجهري
على إلا ألا والفرق إن المودع ما موربا بالحفظ مقصودا فبطل الأثر بالحفظ
بعد العود إلى الوفاق فحصل الرد إلى بد المالك وفي الاجارة والعارية بغير
الحفظ ما موربا به تبعالا لا مقصودا أذا انقطع ألا استعمال له بطل
هوئا بأفلا براء بالعود وهذا أصح • ومن أكثر ي حمارا بسر ج فزرع في ذلك
السرج واسرحه بسر ج بسر ج بمثله الحكم فلا ضمان عليه لأنه إذا كان بمثله
ألا بمثله أذن المالك إذا لا بأدق في التفريق بغيره • إلا إذا كان زائدا إعاجيه
في الوزن فحينئذ بضمن الزيادة • وإن كان لا بسر ج بمثله الحكم وهل لأنه لم يتنارله

الاذن من جهته فصار مخالفاً وان اوكفه باكان لا يوكف بمثله المحمور ضمن
 لما قلنا في السرج وهذا ولي وان اوكفه باكان يوكف بمثله المحمور ضمن عند
 ابي حنيفة وهو فلا يضمن بحسابه لانه اذا كان يوكف بمثله المحمور كان هو والسرج
 سواء فيكون المالك راضياً به الا اذا كان راياً به على السرج في الوزن فيضمن
 الزيادة لانه لم يرض بالزيادة فصار كالزيادة في الحمل المسمى اذا كان
 من جنسه ولا يبي حنيفة رة ان الاكان ليس من جنس السرج لانه للحمل
 والسرج للركوب وكذا ينسب احد هـ على ظهر الدابة ما لا ينسب عليه
 الاخر فيكون مخالفاً كما اذا حمل السجدة وقد شرط له الحنطة وان استاجر
 حملاً ليحمل له طعاماً في طريق كذا فانه في طريق غيره يسلكه الناس فهلك المتاع
 فلا ضمان عليه وان بلغ فله الاجر وهذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت لان عند ذلك
 التفيد غير مفيد اما اذا كان تفاوت فضمن لصحة التفيد فانه مفيد الا ان الظاهر
 عدم التفاوت اذا كان طريقاً يسلكه الناس فلم يفصل وان كان طريقاً لا يسلكه الناس
 فهلك ضمن لانه صح التفيد فصار مخالفاً وان بلغ فله الاجر لانه ارتفع
 التحلف معني وان بقي صورة وان حمله في البحر فيما يحمله الناس في البر
 ضمن لشمس التفاوت بين البر والبحر وان بلغ فله الاجر كحصول المنقود وارتفاع
 التحلف معني ومن استجار راضياً ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها
 لان الرطاب اضر بالارض من الحنطة لا تنتشر حر وفها فيوسا وكثرة الحاجة
 الى سقيها فكان خلافاً الى شرفي ضمن ما نقصها ولا اجر له لانه غاصب للارض على
 ما قررناه ومن دفع الى خياط ثوباً ليخيطه فميصا به رهم فخاطبه فباء فان شاء
 ضمنه قيمة الثوب وان شاء اخذ الغباة واعطاه اجر مثله ولا تجاوزه درهمها
 فيل معناه الفرط في الذي هو ذوق واحد لانه يستعمل استعمال الفميص وفيل هو
 محوري على اطلاقه لانهما يتعاربان في المنفعة وعن ابي حنيفة رة انه يضمن من غير
 خيار لان الغباة خلاف جنس الفميص ووجه الظاهر انه فميص من كبه لانه
 شد وسطه وبنفع به انتفاع الفميص فجاءت الموافقة والتخالف فيه بل الى اي

في اسميهين سواء لانه يجب اجر المثل لغيره ~~في~~ ولا يجاوز به الدرهم
 المسمى كما هو المحكم في سائر الاجارات الفاسدة ~~في~~ في بابها ولو خاطه
 مراد بل وقد امر بالغباء فيل يضمن من غير خيار للتفاوت في المنفعة والاصل
 انه يجبر للا تخاد في اصل المنفعة وصار كما اذا مر بضر طست من حجر ضرب
 منه كوز فانه يجبر كذا هذا ~~باب~~ الاجارة الفاسدة • الاجارة نفسها
الشروط كما تضمن البيع لانه بمنزلة الا تربي انه عقد يقال ويفسخ • والواجب
في الاجارة الفاسدة لا اجر المثل لا يجاوز به المسمى وقال زفر والشافعي به يجب
 بالغاب مبلغ اعتبار بيع الاعيان ولنا ان المنافع لا يتقوم بنفسها بل بالعقد
 فحاجة الناس فيكتفي بالضرورة في الصحيح منها الا ان الفاسد تبغ له فاعتبر
 ما يجعل بدل في الصحيح عادة لكنهما اذا اتفقا على مقدار في الفاسد فقد اسقطا الزيادة
 واذا انفصلا جر المثل لم يجب زيادة المسمى لفساد التسمية بخلاف البيع لان العين
 متقوم في نفسه وهو الموجب الاصل فان صحت التسمية انثقل عنه والا فلا
 • ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية
 الشهور الا ان يسمى بثلثة الشهور معلومة لان الاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيما
 لانهاية له تنصرف الي الواحد لتعذر العمل بالعموم فكان الشهر الواحد معلوما فصح
 العقد فيه واذا تم كان لكل واحد منهما ان ينفذ الاجارة لانتهاء العقد الصحيح
 فلو سمي بمائة شهور معلومة جاز لان المدة صارت معلومة قال • فان سكن
 ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه وليس للموخر ان يخرج به الي ان ينفذ
 وكذا لك كل شهر وسكن في اوله لانه تم العقد بتراضيهما بالسكني في الشهر الثاني الا
 ان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال اليه بعض المشايخ وظاهر الرواية
 ان يبقي الخيال لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني وبومها لان
 في اعتبار الاول بعض الحرج وان استأجره السنة بعشرة دراهم جاز وان لم يبين
 فليس لكل شهر من اجرة لان المدة معلومة بدون التفسير فصار كاجارة شهر واحد
 فانه جاز وان لم يبين فسط كل يوم ثم يعتبر ابتداء المدة محاسمي وان لم يسم

الاصل قاعدة

شيا فهو من الوقت الذي استاجر لان الاوقات كلها في حق الاجارة على الموات
 فاشبه الميعين # اختلاف الصوم لان الليالي ليس بمثل له # ان كان العبد حريصا
 بهل الهلال فهو راس السنة كلها بل منه زهامي الاصل وان كان في انقضاء الشهر فالتك
 بالا بام عند ابي حنيفة رة وهو رواية عن ابي يوسف رة عن ابي حنيفة رة
 وهو رواية عن ابي يوسف الاول بالا بام والباقي بالا بام الا بام بام بالباقي
 ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول بالا بام اتم بالباقي
 بالا بام ضرورة فهكذا الى آخر السنة ونظيره العدة وقد مر في التلخيص فانه
 يجوز اخذ اجرة الحمام والحمام فاما الحمام فالتعارف بالناموس ولم يعين
 الجهالة لا اجتماع المسلمين قال عم ماراه المسلمون حسب الله وسب الله
 حسن واما الحمام فلما روي انه عم احتج به وعطى الحمام الاجرة ولا نه
 استجار علي عمل معلوم بلجر معلوم فيقع جازا قال ولا يجوز اخذ اجرة عسب
 التيس وهو ان يوجه تحلا لينزوا على اناف لقوله عم ان من الشجعت عسب
 التيس والمراد اخذ الاجرة عليه قال ولا يستجار علي الا اذن والصح وكذا
 الامامة وتعليم القرآن والعفة والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستجار
 عليه عندنا وعند الشافعي رة يصح في كل ما لا يتعين علي الا جبر لا نه
 استجار علي عمل معلوم غير محرم عليه فيجوز ولنا قوله عم افرء والقرآن
 ولا تاكلوا به وفي آخر ما به رسول عم الي عثمان بن ابي العاص وان
 اتخذت مؤذنا فلا تأخذ علي الا ذلهم اجرا لان القرية متى حصلت ونعت
 عن العامل ولهذا نعت بها اهليته فلا يجوز له اخذ الاجر من غيره كما في الصوم
 والصلوة ولان التعليم مما لا يفدر المعلم عليه الا بمعنى من قبل المعلم
 فيكون حكمه مما لا يفدر علي تسليمه فلا يصح وبعض مشايخنا استثنوا الاستجار
 علي تعليم القرآن اليوم لانه ظهر للتلوي في الامور الدينية ففي الامتناع
 ببيع حفظ القرآن وعليه الفتوى ولا يجوز الاستجار علي الغناء والنوح ركبا
 سائر الملاهي لانه استجار علي العصية والمعصية لا يستحق بالعتد قال ولا يجوز اجرة

في المشاع عند أبي حنيفة ربه الامن ~~في المشاع~~ اجارة المشاع جازية
 ان يجوز له ان يوجر نصيبا من داره ونصيبه من دار مشركه ~~في المشاع~~ فهو الشريك لهما
 ان للمشاع منفعة ولهذا الجب اجر المثل والتسليم ممكن بالتسليم ~~في المشاع~~ الى التها
 فصار كما اذا آجر من شريكه او من رجلين وصار كالبيع ولا يبي حنيفة في انه آجر
 ما لا يقدر علي تسليمه فلا يجوز وهذا لان تسليم المشاع وحده لا يتصور ولا يخطئ
 اعتبرت تسليمها لو فوعه تمكيننا وهو الفعل الذي يحصل به التمكن ولا يمكن
 في المشاع بخلاف البيع لحصول التمكن فيه واما التها ي فانما يستحق حكما
 للعقد بواسطة الملك وحكم العقد بعقبه والغدرة على التسليم شرط العقد
 وشرط الشيء بمسقطه ولا يعتبر المتراخي سابقا واما اذا آجر من شريكه فالكمل
 يحدث على ملكه فلا شيوخ والاختلاف في النسبة لا يضره على انه لا يصح
 في رواية الحسن عنه ويختلف الشيوخ الطاري لان الغدرة على التسليم
 ليس بشرط للبقاء بخلاف ما اذا آجر من رجلين لان التسليم يرفع جملة ثم
 الشيوخ بتفرق الملك فمسا بينهما طاري فاله ويجوز استئجار الظر باجرة
 معاومة لقوله تعالى فان ارضعن لكم فائوهن اجورهن ولان التعاسل به كان
 جازيا على عهد رسول الله صم وليليه والفرهر عليه ثم قيل ان العقد يرفع
 على المنافع وهي خدمتها الصبي والقيام به واللبس يستحق على طرفي التبع
 بمنزلة الصبي في الثوب وقيل ان العقد يرفع على اللبن والخدمة تابعة ولهذا
 لو ارضعته لبن شاة يستحق الاجر والاول اقرب الي الفقه لان عقد الاجارة
 لا ينعقدن اي اتلنا الا عيان مضمودا كما اذا استأجر بفرقة ليشرب لبنها وسنتين
 العذر عن الارضاخ بلبن الشاة ان شاء الله تعالى واذا ثبت ما ذكرنا يصح اذا كان
 الاجرة معلومة اعتبارا بالاستئجار على التخذ متقال • ويجوز بطعامها وكسوتها
 استحسانا عند أبي حنيفة ربه وقال لا يجوز لان الاجرة مجهولة فصاركها اذا
 استأجرها للخبز والطبخ وله ان اليها لانه لا تفضي اليه المنازعة لان في العادة
 التوسعة على الاطيار شفقة على الاولا فصاركه كبيع فبيع من صبرة بخلاف الخبز

والطعام لأن الجهالة فيه تفضي إلى المنازعة وفي الجماع الصغير فان سمي
 الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعهما فهو جاز بالاجماع ومستحب
 تسمية الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم يدفع الطعام مكانها وهذه
 لاجهالة فيه • ولو سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا لما قلنا • ولا يشترط تاجيله لان
 اوصافها ائمان • ويشترط بيان مكان الابقاء عند أبي حنيفة فإنه خلافا
 لهما وقد ذكرناه في البيوع وفي الكسوة يشترط بيان الاجل ايضا مع بيان الجنس
 والجنس لانه انما يصير ديناً في الذمة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند الاجل
 كما في السلم قال • وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من وطئها لان الوطي حق الزوج
 فلا يمكن من ابطال حقه الا توي ان له ان يفسخ الاجارة اذا لم يعلم به صيانة لحقه
 الا ان المستأجر يملعه عن غشيانها في منزله لان المنزل حقه • فان حبست كان لهم
 ان يفسخوا الاجارة اذا اخافوا على الصبي من لسنها لان لبن الحامل يفسد الصبي ولهذا
 كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان يصاح طعام الصبي لان العمل عليها والحاصل
 انه يعتبر فيما لانص عليه العرف في مثل هذا الباب فما جري به العرف من غسل
 ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن ما زاد على العمل
 والد الولد وما ذكر محمد به ان الدهن والرياح على الظن ذلك من عادة
 اهل الكوفة • وان ارشعته في المدة بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق
 هليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع فانما لم يجب الاجر لهذا المعنى
 انه يختلف العمل قال • ومن دفع إلى حائك غزلا لينسجه بالنصف فله اجر مثله
 وكذا اذا استأجرهما راكع عليه طعاما يفتيز منه فالاجارة فاسدة لانه جعل
 الاجر بعض ما يخرج من عمله فيصير في معني فتيز الطحان وقد نهى النبي
 هم عنه وهو ان يستأجر ثورا ليطحن له حنطة بفتيز من دفيقه وهذا اصل كبير
 بعرفت به فساد كثير من الاجارات لا سيما في ديارنا والمعنى فيه ان المستأجر عاجز
 عن تسليم الاجر وهو بعض المنسوخ او المحمول وحصوله بفعل الاجير فلا بعد
 هو نادرا بفقد رفقته وهذا يختلف ما اذا استأجره ليحمل نصف طعامه باليد فله الاجر

[illegible]

العظام هو الصحيح لا نه ينبغي منفعته في العظام القابل * وان استاجر ماليزرعها
 بزراعتها ارض اخرى فلا خير فيه وقال الشافعي * هو جاز وعلى هذا الاجارة
 السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب * ان المنافع بمنزلة الايمان
 حتى جازت الاجارة بالجردين ولا يصير دينا بدين ولذا ان الجنس بانفراده محرّم النجاسة
 عندنا فصارك بيع القومى بالقومى نسبة والى هذا اشار محمد ره ولان الاجارة محرمة
 بخلاف الفياس للحاجة ولا حاجة عند اتحاد الجنس بخلاف ما اذا اختلف جنس
 المنفعة * واذا كان الطعام بين رجلين فاستاجر احدهما صاحبه او جارا صاحبه على
 ان يحمله نصيبه تحمل الطعام كله فلا اجر له وقال الشافعي روله المسمى لان المنفعة
 صهره عنده وبيع العين شايعا جاز فصاركها اذا استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره
 ليضع فيها الطعام او عبيد امشركا لتخيط له الثياب ولنا انه استاجره لعمل لا وجود له
 لان الحمل فعل حسي لا يتصور في الشايع بخلاف البيع لانه تصرف حكمي واذا لم
 يتصور تسليم المعقود عليه لا يجب الاجر ولان ما من جزء بحمله الا وهو شريك
 فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق التسليم بخلاف الدار المشتركة لان المعقود
 عليه هنا لك المنافع ويتحقق تسليمها بدون وضع الطعام وبخلاف العبد
 لان المعقود عليه انما هو ملك نصيب صاحبه وانما امر حكمي بهمكن ابقاعه
 في الشايع * ومن استاجر ارضا لم يذكر انه يذرعها او اي شي يذرعها فلا جارة
 فاسدة لان الارض تستاجر للزراعتها ولغيرها وكذا ما يزرع فيها مختلف فمنه
 ما يضر بالارض ما لا يضر بها غيره فلم يكن المعقود عليه معلوما * فان زرعا
 ومضى الاجل فله المسمى وهذا استحسان وفي الفياس لا يجوز وهو قول زفره
 لانه رفع فاسد فلا يثقل بجاز وجه الاستحسان ان الجهالة ارتفعت قبل تمام
 العقد فينقلب جازا كما اذا ارتفعت في حاله العقد وصار كما اذا اسقط الاجل
 المتجوز قبل مضيه والخيار الزايد في المدة * ومن استاجر حمارا الى بغداد ابدى رهم
 ولم يسم ما يحمله عليه فحمل ما يحمله الناس فنفي في بعض الطرق فلا ضمان بحمله
 لان العين المستاجرة ما نه في يد المستاجر وان كانت الاجارة فاسدة فان بلغ الى

قوهي جامهائي
 سديد فوستان

المستحق له الاجر المسمى استحقاقا على ما في المسئلة الاولى وان لم يستحق
لا يحمل عليه وفي المسئلة الاولى قبل ان يتزوج عليه الاجرة وفي المسئلة الثانية
الاجرة فابعد باس - ضمان الاجير فالاجر او على شرطه ان اجير
مستترك واجير خاص فالشروط من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالمصانع
والفصار لان المعقود عليه اذا كان هو العمل او اثره كان له ان يعمل للعامة لان منافع
لم تصر مستحقة لواحد فمن هذا الوجه يسمى مشتركا قال • والمتاع هائلة
في يده فان ملك لم يضمن شيئا عند ابي حنيفة ره وهو قول زفر ويضمنه عندهما
الا من شيء غالب كالحريق الغالب والعدو والمكابر لهما ما روي عن حماد وعلى رضا
بهما كما يضمنان الاجير المشترك ولا يحفظ مستحق عليه اذا لم يمكنه العمل
الا به فاذا ملك بسبب يمكن الاحتراز عنه كالغصب والسرقة كان التفسير من جهته
فيضمنه كالودعة اذا كانت باجر بخلاف ما لا يمكن الاحتراز عنه كالسرق
انقه والحريق الغالب وغيره لانه لا تفسير من جهته ولا في حنيضة ره ان العين
امانة في يده لان القبض حصل باذنه ولهذا الوجه بسبب لا يمكن الاحتراز عنه
لا يضمنه ولو كان مضمورا لضمنه كما في المغصوب والحفظ مستحق عليه تهما
لا مقصود ولهذا لا يبالى بالاجر بخلاف المودع بالاجر لان الحفظ مستحق
عليه مقصودا حتى يبالى بالاجر قال • وما نلف بعمله كالتخريب الشوبه من وفه
وزلق السحال وانقطاع السحال الذي يشد به المكاري السحال وغرق السفينة
من مده مضمون عليه وقال زفر والشايعي ره لا ضمان عليه لانه امره بالفعل
مطلقا فينتظره بنوعيه العيب والسليم وصار كاجير الواحد ومعين الفصار
ولنا ان الداخل تحت الاذن ما هو الداخل تحت العقد وهو العمل الصالح لانه
هو الوسيلة الى الاثر وهو المعقود عليه حقيقة حتى لو حصل بفعل الغير يجب
الاجر فلم يكن المفسد ما ذول فيه بخلاف المعين لانه متبرع فلا يمكن تفصيله
بالسليم لانه تمتنع عن التبرع ونهنا نحن فيه بعمل بالاجر فامكن تفصيله وبخلاف
الاجير الواحد على ما ذكره ان شاء الله تعالى وانقطاع السحال من فله امتنا منه

فكان من منيعه قال ألا أنه لا يضمن به بني آدم ممن غرق في السفينة أو سقط
 من الدابة وإن كان بسوقه وفروده لأن الواجب ضمان الادمي وأنه لا يضمن
 بالعقد وإنما يجب بالجنابة ولهذا يجب على العاقلة وضمان العقود لا تتحمله
 العاقلة قال * وإذا استأجر من يحمل له دنانير أو ثياب أو فروع في بعض الطريق
 فأكسره فان شاء ضمنه قيمته في المكان الذي حمله ولا أجر له وإن شاء ضمنه قيمته
 في الموضع الذي أكسره وأعطاه أجره بحسابه أما الضمان فلما قلنا والسقوط
 بالعتار أو بانقطاع الحمل وكل ذلك من منيعه وأما الخيار فلأنه إذا اكسره
 في الطريق والحمل شيء واحد تبين أنه وقع تعدياً من الابتداء من هذا الوجه
 وله وجه آخر وهو أن ابتداء الحمل حصل بأذنه فلم يكن من الابتداء تعدياً
 وإنما صار تعدياً عند الكسر فيحمل إلى أي الوجهين شاء وفي الوجه الثاني له
 الأجر بقدر ما استوفى وفي الوجه الأول لا أجر له لأنه ما استوفى أصلاً قال * وإذا
 انفسد أو بزع الزرع ولم يمتدح أو لم يمتدح المعتاد فلا ضمان عليه
 فيما عدا ذلك وفي الجماع الصغير يطار بزرع دابة بهذا أنق فتفتت
 أو حجام حجير مع هذا الأمر موله فمات لا ضمان عليه وفي كل واحد من العبارتين
 نوع بيان وجهه أنه لا يمكن الشعر من السرقة لأنه يمتدح على قوة الطباع
 وضعفها في تحمل الأمر فلا يمكن التفهيد بالمسلم من العمل ولا كذلك
 وفي الثوب ونحوه مصادف سواء لأن قوة الثوب ورفقته تعرف بالاجتهاد فامكن
 القول بالتفهيد قال * ولا جبر الشخص الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه
 في المدة وإن لم يعمل كمن استأجر شهراً للخدمة أو لرمي الخمر وإنما معنى الجبر
 وحده أنه لا يمكنه أن يعمل لغيره لأن منافعها في المدة صارت مستحقة له
 والأجر مغاير للمنافع ولهذا يفي الأجر مستحقة وإن نفذ العمل قال * ولا ضمان
 على الجبر الشخص في خلافه ولا ما يملكه من عمله أما الأول فلأن العمل
 أمانة في يده لا يضمنه فبطل باذنه وهذا ظاهر عند وكذا عند المالان تضمنون الجبر
 الشخص لنوع استئجاره عند ما لصيانته أمراً انما ولا جبر الواحد لا ينفصل إلا

وإن كان الداخ
 تحت الأذن الخ

بني
 بنو
 بنو

الإنسان فيكون المصلحة غالباً فهو ماله في نفسه ~~بما~~ بلان المنافع متى
 في ملكه للمستاجر فإذا أمره بالتصرف في نفسه ~~بما~~ فإياها فإياها
 فإياها مغلولة إليه كانه فعل بنفسه فهذا لا يضمنه والله اعلم بالصواب
 الإجارة على أحد الشرطين وإذا فاق للخطأ أن خطف هذا الثوب فإياها فإياها
 وإن خطفه رومياً فبدل رومياً جازو أي عمل من هذا بين العاملين عمل ~~محقق~~
 إلا جريه وكذا إذا فاق لصباغ أن صبغته بعصفور فبدل رومياً وإن صبغته بعصفور
 فبدل رومياً وكذا إذا خيرة بين شيئين بأن قال أجرتك هذه الدار شهراً بخمسة
 أو هذه الدار الأخرى عشرة وكذا إذا خيرة بين مسافتين مختلفتين بأن قال
 أجرتك هذه الدابة التي الكوفة بكذا أو التي ~~بكذا~~ بكذا وكذا إذا خيرة بين ثلاثة
 أشياء وإن خيرة بين أربعة لم يجوز والمعتبر في جميع ذلك البيع والجماع
 ونوع الحاجة غير أنه لا بد من اشتراط التحار في البيع وفي الإجارة لا بشرط
 ذلك لأن الإجارة إنما يجب بالعمل وعند ذلك يصير المعقود عليه معلوماً في البيع
 يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجهالة على وجه لا يرتفع المنازعة بالإثبات الخيل
 ولو قال إن خطته اليوم فبدل رومياً وإن خطته غداً فبنصف درهم فإن خاطه اليوم
 فله درهم وإن خاطه غداً فله أجر مثله عند أبي حنيفة ربه لا يجوز به نصف درهم
 وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم وقال أبو يوسف
 ومحمد ربه الشيطان جازان وقال زفر الشيطان فاسد إن لأن الضميمة شيء واحد
 وقد ذكر بعضا بلته بلان على الهدل فيكون صحيحاً وهذا لأن ذكر اليوم للتعجيل
 وذكر الغد للترقيبه فيجتمع في كل يوم تسميتان ولهما أن ذكر اليوم للتأخير
 وذكر الغد للتعجيل فلا يجمع في كل يوم تسميتان ولأن التعجيل والتأخير مفقودان
 فلول مثل الخلف النوعين ولا يبي حنيفة ربه أن ذكر الغد للتعجيل حقيقته ولا يمكن
 عمل اليوم على التأخير لأن فيه فساد العقد لا اجتماع الوقت والعمل وإذا كان
 كذلك يجمع في الغد تسميتان دون اليوم فيجمع الأول ويحبب المسمى وبفساد الثاني
 ويحبب اجراً مثل لا تجاز ربه نصف درهم لأن ربه هو المسمى في اليوم الثاني

... ~~وغيره من مستحبرين~~ ... ~~في الجارة~~ ... ~~صححة~~
 ... ~~فإذا فرغ من العمل والفتيان~~ ... ~~أن لا يترك~~ ... ~~المولى~~ ... ~~وفيما~~
 ... ~~فإذا ملك العبد وجه الاستحسان~~ ... ~~أن لا تصرف~~ ... ~~على اعتبار الفراغ~~
 ... ~~ما لما راعى اعتبار ملا لاه العبد~~ ... ~~والنافع ما دون~~ ... ~~فيه كقبول الفدية~~ ... ~~في الجارة~~ ... ~~ذلك~~
 ... ~~لم يكن للمستأجر أن يأخذ منه~~ ... ~~ومن خصب عبد أاجر العبد نفسه~~ ... ~~فأجبهه~~ ... ~~فأجبهه~~
 ... ~~الاجر فأكله فلا ضمان عليه~~ ... ~~عند أبي حنيفة~~ ... ~~وقال لا هو ضامن~~ ... ~~لأنه أكل مال المالك~~
 ... ~~بغير إذنه~~ ... ~~إذا جارة~~ ... ~~فدعت على ما يرويه~~ ... ~~أن الضمان إنما يجب بالثلاث~~ ... ~~فإن لم يجر~~
 ... ~~في الغنوم~~ ... ~~به وهذا غير محرر في حق الغاصب~~ ... ~~لأن العبد لا يجر ونفسه عنه فكيف~~
 ... ~~يجر ما في يده~~ ... ~~وإن وجد المولى لاجر فأبما بعينه أخذه~~ ... ~~لأنه وجد عين ماله~~
 ... ~~وبجوز قبض العبد الآخر في قوامهم جميعا~~ ... ~~لأنه ما ذون له في التصرف~~ ... ~~على اعتبار الفراغ~~
 ... ~~على ما يرويه~~ ... ~~ومن استأجر عبدا~~ ... ~~أخذ بين الشهرين~~ ... ~~شهرًا باربعة~~ ... ~~وشهرًا~~ ... ~~تخمسة~~
 ... ~~فهو جازي~~ ... ~~والأول~~ ... ~~منهما~~ ... ~~باربعة~~ ... ~~لأن الشهر المذكور~~ ... ~~ولا ينصرف إلى ما يلي العقد~~
 ... ~~تجربا للجواز~~ ... ~~زاد نظرا إلى~~ ... ~~تجربا~~ ... ~~لأنه إذا جازت~~ ... ~~فإنصرف~~ ... ~~إلى ما يلي~~ ... ~~الاول~~ ... ~~عروضة~~
 ... ~~ومن استأجر عبدا~~ ... ~~شهرًا~~ ... ~~بدرهم~~ ... ~~فقبضه في~~ ... ~~اول الشهر~~ ... ~~ثم جاء آخر الشهر~~ ... ~~وهو~~
 ... ~~أبق أو مرض~~ ... ~~فقال المستأجر~~ ... ~~أبق أو مرض~~ ... ~~حين أخذه~~ ... ~~ته~~ ... ~~وقال المولى~~ ... ~~لم يكن~~
 ... ~~ذلك إلا قبل أن تأتيه~~ ... ~~بمساعة~~ ... ~~فالقول~~ ... ~~قول المستأجر~~ ... ~~وإن جاء به~~ ... ~~وهو صحيح~~ ... ~~فالقول~~
 ... ~~قول الموأخر~~ ... ~~لأنهما اختلفا في أمر~~ ... ~~محمتم~~ ... ~~فبترجم~~ ... ~~تكم~~ ... ~~التي~~ ... ~~أذ هو~~ ... ~~له~~ ... ~~على~~
 ... ~~قيامه من قبل~~ ... ~~وهو~~ ... ~~بدرهم~~ ... ~~مرحما~~ ... ~~وإن لم يصلح~~ ... ~~حجة~~ ... ~~في نفسه~~ ... ~~أطلبه~~ ... ~~إلا اختلفا~~ ... ~~في~~
 ... ~~في جربان ماء~~ ... ~~أظا هو~~ ... ~~ثو~~ ... ~~وانقطاعه~~ ... ~~بار~~ ... ~~إلا اختلفا~~ ... ~~فقال~~ ... ~~وإذا~~
 ... ~~أحلف الحياط~~ ... ~~ورب الثوب~~ ... ~~فقال رب الثوب~~ ... ~~أمرتك~~ ... ~~أن تعلمه~~ ... ~~فبأن~~ ... ~~وقال~~
 ... ~~الحياط~~ ... ~~فمضا~~ ... ~~أو قال~~ ... ~~صاحب الثوب~~ ... ~~للصباغ~~ ... ~~أمرتك~~ ... ~~أن تصبغه~~ ... ~~أمر~~ ... ~~تصبغه~~ ... ~~به~~
 ... ~~أصفر~~ ... ~~وقال الصباغ~~ ... ~~لا بل أمرتني~~ ... ~~أصفر~~ ... ~~فأقول~~ ... ~~لصاحب الثوب~~ ... ~~لأن~~ ... ~~الأذن~~ ... ~~يستغاث~~
 ... ~~من جهته~~ ... ~~الا ثري~~ ... ~~أنه لو أنكر~~ ... ~~أصل~~ ... ~~الأذن~~ ... ~~كان~~ ... ~~القول~~ ... ~~فأوله~~ ... ~~فكذلك~~ ... ~~إذا أنكر~~ ... ~~صفتك~~ ... ~~لكن~~
 ... ~~يختلف~~ ... ~~لأنه~~ ... ~~أنكر~~ ... ~~شيئا~~ ... ~~لو أنكر~~ ... ~~به~~ ... ~~لأنه~~ ... ~~قال~~ ... ~~وإذا~~ ... ~~أحلف~~ ... ~~فالحياط~~ ... ~~ضامن~~ ... ~~ومعناه~~

ما من من قبل انه بالخيار ان شاء ضمنه وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله وكذا الضمير
 في مسئلة الصبغ اذا حلف ان شاء ضمنه فبمئة الثوب ابيض وان شاء احمه الثوب
 واعطاه اجر مثله لا تجوز به التمسعي وذكر في بعض الفسح بضمه ما زاد الضمير
 فيه لانه بمنزلة الغصب وان قال صاحب الثوب عمله لم يغير اجر وقال الصانع
 باجر فالقول قول صاحب الثوب لا نه ينكر تقوم عمله اذا هو يقوم بالعمل
 وينكر الصانع والنافع له عليه والقول قول المنكر وقال ابو يوسف
 ان كان الرجل حر بفاله اي خلوطه فله الاجر والا فلا لان سبق ما بينهما بعينه
 جهة الطلب باجر حر باعلى معتادهما وقال محمد بن ابراهيم ان كان الصانع معروفا بهله
 الصنعة بالاجر فالقول قوله لا نه لما فتح التماثل لاجله جري ذلك مجرمي
 التخصيص على الاجر اعتبار الظاهر والظاهر ما قاله ابو حنيفة له لانه منكر
 والمهور ان عن استحقاقهما ان الظاهر للذم والتمسح بهما الي الا متفقان
 بالفسح الاجارة ومن استاجر دارا فوجد بها عيبا بضرها لسكني
 فله الفسخ لان المعفود عليه المتافع وانها توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيبا حاداً
 قبل القبض فيوجب التخيير كما في البيع لم المستاجر اذا استوفى المنفعة فقد رضى
 بالعيب فيلزم منه جميع البطلان كما في البيع وان فعل المجر ما ازال به العيب
 فلا خيار للمستأجر لزال سببه قاله واذا المجر لم يزل الدار وانقطع شرب الضيعة
 او انقطع الماء عن الرحي انفسخت الاجارة لان المعفود عليه قد قام وهي
 المتافع المخصوصة قبل القبض فبما به فوبت المبيع قبل القبض وصوت العيب
 المستأجر ومن اصحابنا من قال ان العقد لا ينفسخ لان النافع للذات على وجه
 يتصور عودها فاشبهه الا باق في البيع قبل القبض ومن محمد بن ابراهيم ان
 ليس للمستأجر ان يمتنع ولا الاجر وهذا يقتضي منه على انه لم ينفسخ لكنه
 ينفسخ ولو انقطع ماء الرحي والعيب مما يتوقع به غير الطين فعليه
 من الاجر كحتمه لانه جزء من المعفود عليه قال واذا مات احد المتعاقدين
 بطل العقد الاجارة لنفسخ الاجارة لانه لو بقي العقد تصير المنفعة

في المصنفات المعروفة وأولها جريه وهو بيع ما لا يملك بالملوك
 والوارث وذلك لا يجوز وإن عطلها الغير من غير الملك والوصي
 والمكولي في الوفق لا نعياد ما اشترقا اليه من المشتري في شرط الخيار
 في الاجارة وقال الشافعي رده لا يصح لان المستاجر لا يمكنه رده الا في حال
 يكمله لو كان الخيار له لهوات بعضه ولو كان للموخر فلا يمكنه التخليص ايضا
 على الكمال وكل ذلك لا يمنع الخيار ولنا انه عقد معاملة لا يستحق القبض فيه
 في المجلس فمما اشترط الخيار فيه كالبيع والجامع بينهما دفع الحاجة وفوات
 بعض المفقود عليه في الاجارة لا يمنع الرد خيارا لعيب فكذا الخيار الشرط
 بخلاف البيع وهذا لان رد الكل ممكن في البيع دون الاجارة في شرط فيه
 دونها ولهذا يجبر المستاجر على القبض اذا سلم الموخر بعد مضي بعض امد في قال
 * وتفسخ الاجارة بان اضرار عندنا وقال الشافعي رده لا تفسخ الا بالعيب لان المنافع
 عند من يملكه الا عيان حتى يجوز العقد عليها فاشبه البيع ولنا ان المنافع غير
 معلومة وهي المفقود عليها فصار العذر في الاجارة كالعيب قبل القبض في البيع
 فتفسخ به اذا احتسب اجمعهما وهو عجز العاقد عن المضي في سوجه الا بتحمل
 ضرر لا يمد له يستحق به وهذا هو معنى العذر عندنا * وهو كمن استاجر عددا
 ليذبح طرسه لو وقع به فسكن الوجع او استاجر طبيا ليطبخ له طعاما لم يمتنع
 باختلاف منه ففسخ الاجارة لان في المضي عليه الزام ضرر لا يمد له يستحق
 بالعذر * وكذا من استاجر مكانا في السوق ليشجر فيه فذهب ماله وكذا اذا اجم
 وكانا او دارا ثم افلس ولزم منه دون لا يند ر على قضاها الا بشئ ما اجر ففسخ الفاضي
 العقد وباعها في الدين لان في المجري على سوجه العقد الزام ضرر لا يمد
 له يستحق بالعذر وهو المحبس لانه قد لا يصدق على عدم مال آخر ثم قوله
 ففسخ الفاضي العقد اشارة الى انه يقتصر الى قضاء الفاضي في القبض وهكذا
 في الباقيات في عذر الدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه كذا
 لان الاجارة فيه تنقض وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء الفاضي ووجهه

ان هذا بمنزلة العيب قبل القبض في المبيع على ما مر فيتمرد العائد بالفسخ
 ووجه الاول انه فصل مجتهد فيه فلا بد من الزام القاضي ومنه من وفق فقال
 ان كان العذر ظاهرا لا يحتاج الي القضاء وان كان غير ظاهرا كالدخول يحتاج الي القضاء
 لظهور العذر. ومن استأجر دابة ليسافر عليها ثم يدركه من السفر فهو عذر
 لانه لو مضى على موجب العقد يلزمه ضرر ابد لانه ربما يذهب المهر فيذهب
 وقتها او لطلب غريمه فمضى او للتجارة فاقتفر. وان بدأ للمكاري فليس ذلك
 بعذر لانه يمكنه ان يعقد ويبيع الدواب على يد تلميذه او غيره ولو مرض
 الموهب فبعد فكذا الموهوب على رواية الاصل وذكر الكرخي انه عذر لانه
 لا يجري عن ضرر فيدفع عنه علة الضرورة دون الاختيار. ومن آجر عبده ثم
 باعه فليس بعذر لانه لا يلزمه الظهور بالمضي على موجب العقد انما يفتوته
 الا سفلوا حوائثه امرزاه. واذا استأجر النخياط خلا ما فافلس وترك العمل فهو
 عذر لانه يلزمه الظهور بالمضي على موجب العقد لغوات مقصوده وهو راس
 ماله وتاويل المسئلة خياط بعمل لنفسه اما الدعي فيخبط باجر فراس ماله الخياط
 والخياط والمفراض فلا يمتحن الا فلاس فيه. وان اراد ترك النخاطة وان يعمل
 في الصرغ فهو ليس بعذر لانه يمكنه ان يفعد الغلام للنخاطة في ناحية وهو
 يعمل الصرغ في ناحية وهذا بخلاف ما اذا استأجر دكانا للنخاطة فاراد ان يتركها
 ويشغل بعمل آخر بحيث جعله عذر اذكره في الاصل لان الواحد لا يمكنه الجمع
 بين العملين اما ههنا العاقل شحسان فامكنهما. ومن استأجر خلا ما ليخدمه
 في المصروف سافر فهو عذر لانه لا يجري عن الزام ضرر ابد لان خدمة السفر اشق
 وفي المنع من السفر ضرورة كل ذلك لم يستحق بالعقد فيكون عذرا وكذا اذا اطلق
 لما سافر بتفويض بالخصر بخلاف ما اذا آجر عفاراً ثم سافر لانه لا ضرر اذا لم يستأجر
 يمكنه استيفاء المفعة من المعفود عليه بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر
 للمنفق فهو عذر لما فيه من المنع من السفر الزام الاجرة وبالسكس وذلك ضرر
 منه سبب ايل مشورة قال. ومن استأجر ارضا واستعارها لحرق الحصاب فاجترق

فاحترق شيء في أرض أخري فلا ضمنه ~~الملك~~ غير متعد في هذا
 التمسيع فاشبه حافرا البئر في دار نفسه ~~وغيره~~ كانت الريح
 هادئة ثم تغيرت أما إذا كانت مضطربة بضمن لأن من يعلم أنها
 لا تستقر في أرضه قال • وإذا أهدى النجيات أو الصباغ في حانوته من بئر ~~الملك~~
 باليخف فهو جازل لأن هذه شركة الوجوه في الحقيقة فهذا هو جاعته ~~الملك~~
 بخلافه يعمل فينتظم بذلك المصلحة فلا تضره الجهالة فيما يحصل لأن ~~الملك~~
 استاجر محلا يحمل عليه محملا وراكبين إلى مكته جازوله الحمل المعتاد
 وفي الفياس لا يجوز وهو قول الشافعي للجهالة وقد بفضي ذلك إلى المنازعة
 وجه الاستحسان أن المفسود هو الراكب وهو معلوم والحمل تابع ومساويه
 من الجهالة يرتفع بالصرف إلى المتعارف فلا تقضي إلى المنازعة وكذا إذا لم
 ير الوطاء والبدثر قال • وأن شاهد الجمال المحمل فهو جازل لأنه انشئ للجهالة
 وأقرب إلى تحقيق الرضاء قال وأن استاجر بغير الحمل عليه مفدأ من الزاد
 فاكل منه في الطريق جازل أن يزيد عوض ما أكل لأنه استحق عليه ممل مسمي
 في جميع الطريق له أن يستوفيه • وكذا غير الزاد من المكبل والموزون ورد الزاد
 معتاد وعند البعض كرد الماء فلا مانع من العمل بالطلاق كذا
 المكاتب قال وإذا كاتب عبده أو امته علي ما ل شرط عليه وقبل العبد ذلك فصل
 مكاتباً ما لجواز لقوله تعالى فكاتبوه إن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر
 إيجاب ناجح بين الفقهاء وإنما هو أمر ندب هو الصحيح ففي الحمل علي
 إلا باحثة الغاء الشرط أذ هو مباح بدونه أما الندية فمعلقة به وأمراد بالخير المذكور
 علي ما قيل أن لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان يضر بهم فلا فضل أن لا يكاتبه
 وأن كان يصح لو فعله وأما اشتراط قبول العبد فلا به ما يلزمه فلا بد من التزامه
 ولا يعتق إلا بأداء كل البدل لقوله عم إمام عبد كوثب علي ما به دينار فأما إلا
 عشرة دنانير فهو عبد وقال عم المكاتب عبد ما بغى عليه درهم وفيه اختلاف
 الصحابة رضي وما اخترناه قول زيد رضي • ويعتق بأدائه وإن لم يقل المولي إذا

أو يتها فانت حر لان موجب العقد ثبت من غير التصريح به كما في البيع
ولا يجب حظ شيء من البدل اعتبارا بالبيع قال • وتجوز ان يشترط المالك
حالا ويجوز موجلا ومنجما وقال الشافعي رة لا يجوز حالا ولا بد من نجمين
لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل لعدم الإلحاق قبله للرق بخلاف السلم
على أصله لانه أهل للملك فكان احتمال الفدية ثابتا وفدول الإلحاق ~~على العقد~~
عليها فتثبت به ولنا ظاهر ما قلونا من غير شرط التنجيم ولانه عقد معاوضة
والبدل معفود به فاشبه الثمن في البيع في عدم اشتراط الفدية عليه بخلاف
السلم على أصلنا لان المسلم فيه معفود عليه فلا بد من الفدية عليه ولان مبني
الكتابة على المساواة فيمهلكه المولي ظاهر بخلاف السلم لان مبناه على المضاهية
وفي الحال كما امتنع من الأداء بره الى الرق قال • وتجوز كتابة العبد الصغير
اذا كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذا العاقل من أهل القبول
والتصرف نافع في حقه والشافعي رة نعم الفنا فيه وهو بناء على مسئلة
اذن الصبي في التجارة وهذا بخلاف ما اذا كان لا يعقل البيع والشراء لان القبول
لا يتحقق منه فلا ينعقد العقد حتى لو ادعى عنه غيره لا يعتق ويسترد ما دفع
ومن قال لعبد جعلت عليك الفاتود بها الى نجوم ما اول النجم كذا او اخره كذا
فاذا ادبتها فانت حر وان عجزت فانت رقيق فان هذه مكاتبة لانه اتي بتفسير
الكتابة ولو قال اذا ادبت الى الناكل شهر ما يته فانت حر في هذه مكاتبة في رواية
ابي سليمان لان التنجيم يدل على الوجوب وذلك بالكتابة وفي نسخ
ابي حفص رة لا يكون مكانا اعتبارا بالنعليق بالاداء مرة قال واذا اصحت
الكتابة خرج المالك من بد المولي ولرب يخرج من ملكه اما الخروج من بد
فلتحقيق معنى الكتابة وهو الضم فيضم ما لكية بد الى ما لكية نفسه او لتحقيق
مفصول الكتابة وهو اداء البدل فيملك البيع والشراء والخروج الى النفر
وانتهاد المولي وما عدم الخروج من ملكه فلما روبا ولا ينعقد معاوضة
بمبناه على المساواة وينعدم ذلك بالتنجيم المعتق ويتحقق بتأخره لانه يثبت

المالك عبد ما
بقي عليه شيء

ما بلغت كما في البيع الناسد وهذا لان المولي ما رضى بالنفسان والعقد رضى
 بالزيادة كيلا يضل حقه في العتق اصلا فتجب بالغة ما بلغت وفيما اذا كانت
 على قيمته بعقود اداء القيمة لانه هو البدل واسكن اعتبار معنى العقد فيه
 واثر انبهاه في الفساد بخلاف ما اذا كانت على ثوبت ههنا بعقود اداء
 ثوب لا نه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا خلاف اجناس الثوب ~~من~~
 العتق بدون ارادته وكذلك ان كاتبه على شيء بعينه لغيره لم يجوز له لا يقدر
 على تسليمه ومراده شيء يتعين بالتعيين حتى لو قال كاتبك على هذه الالف
 الدرهم وهي لغيره جاز لانها لا يتعين كما في المعارضات فيعتل بداره مرد
 في الدمة فيجوز وعن ابي حنيفة ره رواية الحسن ره انه يجوز حتى اذا ملكه
 وسلمه بعقود فان عجز به في الرق لان المسمى مال والقدرة على التسليم
 موهومة فاشبه المداق فلنا ان العين في المعاوضة معفود عليه والقدرة
 على المعفود عليه شرط للصحة اذا كان العقد يحتمل الفسخ كما في البيع بخلاف
 المداق في النكاح لان القدرة على ما هو المقصود بالنكاح ليس بشرط فعلي
 ما هو تابع فيه ارلى فلواجب صاحب العين ذلك فعن محمد ره انه يجوز لانه يجوز البيع
 عند الاجارة فالكتابة اولى وعن ابي حنيفة ره انه لا يجوز اعتبار انال عام
 الاحارة على ما قال في الكتاب والجامع بينهما انه لا يشهد سلك المكاسب
 وهو المنعول لا يشهد للامانة الى الاداء منها ولا حاجة فيما اذا كان البدل عينيا
 معيناً والمسئلة فيه على ما بيناه وعن ابي يوسف ره انه يجوز اجاز ذلك او امر
 يجوز غيرا نه عند الاجارة يجب تسليم عينه وهند عدمها يجب تسليم قيمته
 كما في النكاح والجامع بينهما صحة التسمية لكونه مالا ولو ملك المكاتب ذلك
 العين فعن ابي حنيفة ره رواية ابو يوسف ره انه اذا اداه لا يعتق وعلى مده
 الرواية لم ينعقد العقد الا اذا قال له اذا ادعت الي فانفسح فحينئذ يعتق بتحكم الشرط
 وهكذا عن ابي يوسف ره وعنه انه يعتق قال ذلك ولم يقل لان العقد ينعقد مع
 الفساد لكون المسمى مالا فيعتق باداء المشروط ولو كاتبه على عين في المكاتب ففيه

ومراده شيء
 يتعين بالتعيين

العوض الاخر للعبد وذلك بالعتق لخالق ما اذا كان العبد مسلماً بحيث لم
 يجهل الكتابة لان المسلم ليس من اهل التزام العهر ولو ادعى عتق وقد بيناه من قبل
 بان ما يجوز للكتاب ان يفعله وما لا يجوز له ويجوز للكتاب
 البيع والشراء والسفر لان موجب الكتابة ان يصير عراً بعد اوطاك بمساكنية
 التصرف مستبد به تصرفاً بوصاله الى مقصوده وهو نيل الحرية بما لا يملك
 والبيع والشراء من هذا القبيل وكذا السفر لان التجارة مما لا يتفق في المعسر
 فيحتاج الى المسافرة وبذلك البيع بالمال لانه من صنيع التجار فان العاجز
 قد يعجز في صفقة ليربح في اخرى قال فان شرط عليه ان لا يخرج من الكوفة
 فله ان يخرج المتحسناً لان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد وهو مالكية اليد
 على جهة الاستبداد وثبت الاختصاص بطل الشرط وصح العقد لانه شرط
 لم يتمكن في صلب العقد وبمثل لا يفسد الكتابة وهذا لان الكتابة
 تشبه البيع وتشبه النكاح فالعقدان بالبيع في شرط تمكن في صلب العقد كما
 اذا شرط خدمة مبيهوة لانه في البطل والنكاح في شرط لم يتمكن في صلبه
 هذا هو اصل القول ان الكتابة في جانب العبد اهتاق لانه اسقاط الملك
 وهذا الشرط ينقض العبد فاعتبر اهتاقاً في حق هذا الشرط والاعتاق لا يبطال
 بالشرط الفاسدة قال ولا يتزوج الا باذن المولى لان الكتابة فكت الصحير
 فيام الملك ضرورة التوسل الى المصود والتزوج ليس وصيلة اليه ويجوز
 باذن المولى لان الملك له ولا يهب ولا يتصدق الا بالشئ اليسير لان الهبة
 والصدقة تبرع وهو غير مالك ليملكه الا بالشئ اليسير من ضرورات التجارة
 لانه لا يهدد بها من ضيافة واعارة للمجتمع عليه المجاوز ومن ملك شيئاً
 يملك ما هو من ضروراته وقوا بعده ولا يتكفل لانه تبرع محض فليس من
 ضروراته التجارة والاكتساب فلا يملكه بنوعيه نفساً ومالاً لان كل ذلك
 مشروع ولا يفتقر لانه تبرع ليس من انواع الاكتساب فان وهب على عوض
 المصير لانه تبرع ابتداء فان زوجاً أمته جاز لانه اكتساب لئلا يانه يملك به

لأهدة كلية

والله اعلم بالصواب
 المحقق في حقه
 الشيخ ابو الفوارس
 القزويني

من يبيع مورء سهم من زوج العبد فممسك قال * واذا اشترى المكاتب
 اياه وابنه وحل في كتابته لانه من اهل ان يكاتب وان لم يكن من اهل الاعتاق
 فجعل مكانها تحفيظا للصلة به والامكان الاثري ان البحر متى كان يملك الاحتاق
 بعق عليه * وان اشترى اذ احرره محرر منه لا ولده له لم يدخل في كتابته
 عند ابي حنيفة ولا لا يدخل اعتبارا بقرابة الولاد اذ وجوب الصلة بمنزله
 ولهذا لا يفترقان في البحر في حق المحررة وله ان للمكاتب كسبا لا ملكا
 ابن الكسب يكفي للصلة في الولاد حتى ان الطار على الكسب يخاطب بنفسه
 الوالد والولد ولا يكفي في غيرهما حتى لا يجز نفقة الاخ الاعلى الموسر لان هذه
 القرابة لو سطحت بين بني الزعماء وقرابة الولاد فانما هي باقية الثاني في العتق
 وبالاول في الكتابته وهذا اولي لان العتق اسرع ظهورا من الكسب حتى
 ان احد البشر يكون اذا كان مكاتب كان لا يظهر فلهذا اذا عتق لا يكون له قسمة قال
 * واذا اشترى ام ولده دخل ولدها في الكتابته ولم يجز بيعها ومعه اذا كان معها
 ولدها ما حول الولد في الكتابته فلما ذكرنا واما امتناع بيعها فلانها تتبع للولد
 في هذا الحكم قال عم اعطها ولدها وان لم يكن معها ولد فذلك لك الجواب
 في قول ابي يوسف ومحمد انه لانها ام ولد خلافا لابي حنيفة وله ان الغياص
 انما يجوز بيعها وان كان معها ولد لا يكتسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به
 لانه لا يمتثل الا انه يتبع هذا الحق فيما اذا كان معها ولد فباعتقوله
 في الولد بناء عليه وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء او الغياص بتفصيله
 * وان ولده ولد من امته لم يدخل في كتابته لما بينا في المشعوي فكان حكمه حكمه
 وكسبه له لان كسب الولد كسب كسبه ويكون كذلك قبل الدخول فلا يقطع بالدهور
 اختصاصه * وكذلك ان ولد مكاتب ولد ان طلق امتناع البيع ثابت فيها موكد
 فيسوي الى الولد كالتدبير والاستيلاء قال ومن زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت
 منه ولدا وهل في كتابتها في بعض النسخ دخل في كتابتها ما في المتن وكان
 كسبه لها لان تبعها لامرأته ولهذا يتبعها في المهر والمهر في المهر

الكتاب باذن مولاه امر الله العبد باذن له المولى
 خلد به بالقيمة وكذلك العبد باذن له المولى
 واني يوسفه وقال محمد بن اولادها احرار بالقيمة
 الحرة هذا الحق وهو الغرور وهذا لانه ما يفي
 والقيمة انه مولود بين زيفين فهو رقيقا وهذا لان الاصل ان الولد ينجح الام
 في البرق والحرية خالفنا هذا لاصل في الحر باجماع الصحابة وهو وهذا ليس
 في صحابه لان حق المولى من له مجبور بقيمة فاجرة ومنها بقيمة متاخرة الي
 ما بعد العتاق فيبقى على الاصل فلا الحق به قال وان وطى الكاتب امه على
 وجهه لا يباع بخير اذن المولى امره ان يخطها رجل فعليه العقر يوجد به في الكتاب
 وانه يطها على وجه النكاح ام يوجد به حتى يحقق وكذلك الماذون له ووجه
 الطريق انه في الفصل الاول المهر الذي في حق المولى لان التجارة وتواجمها
 في خطه القيمة الكتابية وهذا العقر من تواجمها لانه اول المهر ولا يسطر احد
 في المهر يسطر احد لا يجب العقر اسما بل المهر في الفصل الثاني لان النكاح ليس
 بين الاكتساب في شيء فلا ينظمه الكتاب كالكتابة قال واذا اشترى الكاتب
 جارية شراء فاسدا ثم وطها فرد ما امله بالعقر في الكتابة وكذلك العبد الماذون
 لانه من باب التجارة فان العقر فارة بطع سمعها مرة بطع فاسدا والكتابة
 والاذن بتنظيمه بنوعيه كل لوكهم فكان ظاهرا في حق المولى قال فصول
 واذا ولدت المكاتبه من المولى فهي بالخيار ان شاءت مفسدة على الكتابية
 وان شاءت عجزت نفسها وصارت ام ولد لانه لا نها تلفتها جملتها عاجلة
 بهنل وآجلة بخير بدل فخير بينهما وانسب ولد ما قامت من المولى وهو
 لان المولى يملك الاعتاق في ولد ما ماله من المالك يكفي لصحة الاستيلاء بالذمة
 واذا مفسد على الكتابية اهدت العقر من مولاهما لاختصاصها بنفسها وبما فيها
 على ما ولد منها ان مات المولى عفت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابية
 وان ماتت هي وتركت مالا نوذي منه مكاتبها وما بقي مبرا عنها بنهاجرها

على موجب الكتابة فإن لم يترك مالا فلا سعاية على الولد لأنه حر ولو ولد منه
ولم يترك مالا لم يترك المولى إلا أن يرضى لحرمة ولها عليه المولى يدع وماتت من غير
ولد لم يرضى عنه الولد لأنه مكاتب تبعها لولد مات المولى بعد ذلك عتق بطل منه
السعاية لأنه يملك أم الولد فهو ولد ما يفتي بها المولى وإذا كاتب المولى الولد جاز
لحاجتها إلى استيفاء المهر به قبل موطن المولى وذلك بالكتابة ولا تنافي
لأنه تلفتها جهتها حرمة • قال مات المولى عتقت بالاستيلاء ولعلق جنتها بموتها
السيد وسقط عنها بدل الكتابة لأن الغرض من إيجاب البدل العتق عند
الزواج فإذا عتقت قبله لا يمكن لو غير الغرض عليه بسقط وبطلت الكتابة
لو متناع إيفائها من غير ما ولد لا غير أنه تسلم لها لا كتاب وبالأول لا بد من الكتابة
أنفسه في حق البدل وبطريق في حق الأول ولا كتاب لأن الفسخ ينظر بها
والمنظر فيما ذكرنا • والروايت المكتوبة قبل موت المولى عتقت بالكتابة لا غيرها
بما فيه قال من كان مكاتب من غير ما ذكرنا من الحامية ولا تنافي إذا لم يرضه غير
قايده وإنما التاجب مبرور الأول متحقق • وإن مات المولى ولا مال له غير ما فيه
والحمية بين أن تسعي في ثلثي قيمتها أو جميع ما في الكتابة وهذا عند
أبي حنيفة وهو قال أبو يوسف تسعي في الأول من ماله وقال محمد بن تسعي
في الأول من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة فالأصل عدم في الخيار والمطلوب
فأبو يوسف مع أبي حنيفة في المقتدر ومع محمد بن في نفى الخيار والمختار
عمر بن جهمي الاعتاق عنده لما تجزي بني الثلثان وفيها ولد تلفتها جهتها حرمة
فبدلين معجل بالتدبير وموكل بالكتابة فتعير وعند من لا يعتق كلها يعتق بعضها
وهي حرة ووجب عليها أحد المالين فتختار الأقل لا محالة فلا معنى للثخينين
وما المقتدر فلمحمد بن أنه قايض البدل بالكل وقد سلم لها الثلث بالتدبير
لعمري الحال أن يجب البدل بمقتضى الاقتضى لو سلم لها الكل بأن خرجت من الثلج
فيسقط كل بدل الكتابة فمقتضى الثلث فصا وكما إذا أجاز التدبير عن الكتابة
ولهما أن جميع البدل مقابل ثلثي قيمتها فلا يسقط منه شيء • وهذا لأن البدل

[illegible]

ألا فسخا لألا الباني إلى أجله لأن له ان يترك الزيادة بأن يكاتبه على قيمته فسخا
 ان يورثها فصار كما اذا خلع المربض امراته على الصالح سنة جاز لان ان يطلقها
 بغير بدل لهما ان جميع المسمى بدل الرقبة حتى احرقها احكام الابدان وحق
 الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل والقاجيل اسقاط معلى فمعتبر من ذلك
 المسمى بخلاف الخلع لان البدل فيه لا يقابل المال فلم يتعلق حق الورثة بالبدل
 فلا يتعلق بالبدل وتظهر لهذا اذا باع المربض داره ثلثة آلاف إلى سلفه وقبضها
 الصائم مائة ولم يورثه فمعتبر كما يشاء للمشتري ان تلتى جميع الثمن
 بخلاف الثلث إلى أجله والا فالقبض البيع وعندهم يعتبر الثلث بقدر القيمة لا سيما ان
 عليه ما يدين من المجلى قال • وإن كاتبه على الق إلى سنة وقيمتها ألفان ولم يورث
 الورثة ادبي فليس القيمة خالا او يورثها في قولهم جميعا وان اختلفا لا مهنه
 في القدر والتأخير فمعتبر الثلث فيها باء من باب على العبد
 • واذا كاتب المحرم على القدر لم يورثها اذ هي عليه عتق وان بلغ العبد قبل
 فهو مكاتب وصورة المسئلة ان يقول المولى العبد مكاتب فله ان يفتى الق
 وره على اني ان ادمت اليك الق فهو حر فكاتبه المولى على هذا يتعلق بالقيم
 بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتبا لان الكثرة لا تمنع من لوفته على اقراره
 وقبوله اجازة ولو لم يقل على اني ان ادمت اليك الق فهو حر فادبي لا يعتق
 قياسا لانه لا شرط والعقد موقوف وفي الاستحسان يعتق لانه لا شرط والعبد المكاتب
 في تعليق العتق نداء العاقل فيصح في حق هذا الحكم ويؤلف في الاموال
 العبد وقيل عليه هي صورة في مسألة الكتاب • ولو ادبي المهر البدل لا يورث
 على العبد لانه متبرع قال • واذا كاتب العبد من نفسه وعن ماله المهر المولى
 وهو غائب فان ادبي الشاهد او الغائب عتقا ومعني المسئلة ان يقول العبد
 كاتمني بالق وره على نفسي وعلى فلان الغائب وهذه كتابة جازة استحسانا
 وفي القياس يصح على نفسه لولا بقاءه عليها ويتولى في حق الغائب بعد المولى
 عليه وجه الاستحسان ان الحاضر يملك العقد إلى نفسه ابتداء جعل نفسه فيه

فيه أصلا والغائب تبعاً في الكتاب على ما ذكرناه من جهة كالأمة إذ أكون تبعاً
 دخل أولاد هاتفي كتابتهما تبعاً حتى عتقوا بأمر من المولى من الهدل شي*
 وإذا أمكن تصحيحه على هذا الوجه يتفرد به المولى بالهدل بكل
 المبدل لأن المبدل عليه لكونه أصلاً فيه ولا يكون على الغائب المبدل شي*
 ونذكر تبع فيه قال «وايهما أدي عتقا وبجير المولى على القبول أما المولى فلا
 المبدل عليه وأما الغائب فلا ندين به شرف المربة وإن لم يكن المبدل عليه
 وصار كحجر المرس إذا أدي الدين بجير المرتين على القبول فحاجته إلى استخلاص
 عينه وإن لم يكن الدين عليه قال «وايهما أدي لا يرجع على صاحبه لأن المالكين
 فقي دينا عليه والغائب متبرع به غير مضطر إليه قال وليس للمولى أن يأخذ
 العبد الغائب بشي* لما بينا أن قبل العبد الغائب ولم يطل فليس ذلك منه بشي*
 والكتابة لازمة للشاهد لأن الكتابة نافذة عليه من غير قبول الغائب فلا يتغير
 بقبوله كمن كفل من غيبوه بغير أمره فبلغه فاجازة لا بتغير حكمه حتى لو أدي
 لا يرجع عليه كذا هذا قال وإذا كاتبة الأمة عن نفسها وعن ابنين لها مغير بن
 فهو جاز وأيهما أدي لم يرجع على صاحبه وبجير المولى على القبول ويعتقون
 لأنها جعلت نفسها أصلاً في الكتابة وأولادها تبعاً على ما بينا في المسئلة الأولى
 وهي أولى بذلك من الأجنبية بالأسس ————— كتابته العبد المشترك وإذا كان
 العبد بين رجلين أذن أحدهما لصاحبه أن يكتب نصيبه باللف ورمز ويغيب
 بدل الكتابة فكانت بعض الألف ثم عجز فالألف للذي قبض عند أبي حنيفة
 وإن قالوا هو مكتوب بينهما وما أدي فهو بينهما وأصله أن الكتابة تجزي عنده
 خلا فالحال بمنزلة العتق لأنها تفيد المربة من وجه فيفسر على نصيبه صنفه للتجزئ
 وفائدة الأذن أن لا يكون له حق الفسخ كما يكون له إذا لم يأذن وأذنه له قبض
 المبدل أذن للعبد بالاداء فيكون متبرعاً بنصيبه عليه فلهذا كان كل المغيرين له
 وعندهما الأذن بكتابة نصيبه أذن بكتابة الكل لعدم التجزي فهو أهيل
 في النصف وكيل في النصف وهو بينهما والمطرون مشترك بينهما فيبقى كل لك

بعد العجز قال * واذا كانت جائزته بين رجلين كانتا فوق نبيها أحد هو الجاهل
بولد فادعاه أحد هما وطيها إلا آخر فجاءت بولد فادعاه ثم عجزت فهي أم
ولد لاول ول لانه لما ادعى أحد هما الولد صححت دعوته لفي أم الملك له فيها وصار نصيبه
أم ولد له لان المكاتبه لا تقبل النقل من ملك إلى ملك فيقتصر أمومية الولد
على نصيبه كما في المذبة المشتركة ولو ادعى الثاني ولدها لا خبر صحته ودعوتها
لفي أم ملكه ظاهرا ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم يكن وتبين
ان الجارية كلها أم ولد لاول لانه زال المانع من الانتقال وطيها سابق * وضمن
لشريكه نصف قيمتها لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء ونصف عقرها وطيها
جارية مشتركة وضمن شريكه كمال العقر وفيمة الولد وكون ابنه لانه بمنزلة
المغزو ولانه حين وطيها كان ملكه فلما ظاهرا ولد المغزو رأى النسب منه حر
بالقيمة على ما عرف لكنه وطى أم ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وأيهما
وقع العقر إلى المكاتبه جاز لان الكتابة مادامت بأبنة فحق الغبض لها الاختصاص
بمنافعها وأبدالها اذا عجزت ترد العقر إلى المولى لظهور اختصاصه وهذا الذي
ذكرنا كله قول أبي حنيفة وه قال أبو يوسف ومحمد وهي أم ولد لاول ولا يجوز
وطى الاخر لانه لما ادعى الاول الولد صارت كلها أم ولد له لان أمومية الولد أوجب
تكميلها بالإجماع ما أمكن وفد أمكن بفسخ الكتابة لأنها فأبنة للفسخ فتفسخ
فيما لا يتضرره المكاتبه وتدفع الكتابة فيما رآه بمخالفة التدبير لانه لا يقبل
الفسخ وبمخالفة بيع المكاتب لان في تجوز إبطال حق المكاتبه اذا المشتري
لا يرضى ببقيته مكاتبه اذا أصارت كلها أم ولد له فالثاني وطى أم ولد الغير
مغلا بشبه نسب الولد منه ولا يكون حر عليه بالقيمة غير لانه لا يجب الحمد
عليه للشبهة ولزمه جميع العقر لان الوطى لا يعري عن أصلي الغرامتين واذا
بقيت الكتابة وصارت كلها مكاتبه له فيل تحب عليها نصف بدل الكتابة لان الكتابة
انفسخت فيما لا يتضرره المكاتبه ولا يتضرر بسقوط نصف البدل وفيل يجب كل البدل
لان الكتابة لم تفسخ إلا في حق إتھلك ضرورة فلا يظهر في حق سقوط نصف

نصف البدل وفي البقاء في حق نظير للموالي ^{الذين} ينفصلون عن المكاتبة لسقوطها
 من المكاتبه هي التي تعطى العفر لا اختصاصها بالبدل ^{في} ^{البدل} وردت
 في الرق برد الى المولي لظهور اختصاصه علي ما بينا ^{لأن} ^{البدل} لشرائه
 في فباس قول ابي هو صف نصف قيمتها مكاتبه ^{لأنه} ^{تملك} ^{بشرائه} ^{وهي}
 مكاتبه فيضمنه ^{بشرائه} ^{او} ^{معسر} ^{الانه} ^{ضمن} ^{الملك} وفي قول محمد بن ^{بشرائه} ^{البدل}
 من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة لان حق شريكه في نصف الرق
 صلي اعتبار العجز وفي نصف البدل على اعتبار الاداء فللتردد بينهما بحسب الظاهر
 قال • وان كان الثاني لم يظاءها ولكن دبرها ثم عجزت بطل التدينير ^{لانه}
 لم يصادف الملك اما عندهما فظاهر لان المستولد تملكها قبل العجز واما عند
 ابي حنيفة ره فلا نه بالهجز تبين انه تملك نصبه من وقت الوطى فتبين انه
 يصادف ملك غير دوالتدبير يعتمد الملك بخلاف النسب لانه يعتمد الغرور على
 ما مر قال • وهي ام ولد للاول لانه تملك نصيب شريكه ^و ^{كامل} ^{الاستيلاء} ^{دعي} ^{ما بينا}
 • وبضمن شريكه نصف عفرها لوطيه جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه تملك
 نصفها بالاستيلاء وهو تملك بالقيمة • والولد ولد للاول لانه ^{مصدق} ^{عونه} ^{لقيام}
 المصحح هذا قولهم جميعا وجهه ما بينا قال • وان كانا كاتبا ما ثم اعتقها احد هما
 وهو مو سر ثم عجزت بضمن المعتق شريكه نصف قيمتها ويرجع بذلك عليها
 عند ابي حنيفة ره وقالوا ره لا يرجع عليها لانها لما عجزت وردت في الرق
 تصير كأنها لم تنزل فنه والجواب فيه على الخلاف في الرجوع وفي التحيرات
 وغيرها كما هو مسئلة تجزي الاعتاق وقد فرغنا في الاعتاق فاما قبل العجز
 ليس له ان بضمن المعتق عند ابي حنيفة ره لان الاعتاق لما كان تجزي عنده
 كان اثره ان يجعل نصيب غير المقتق كالمكاتب فلا يتغير به نصيب صاحبه لانها
 مكاتبه قبل ذلك وعندهما لما كان لا تجزي يعتق الكل فله ان بضمنه قيمة
 نصيبه مكانا ان كان هو سرا او يستععي العبدان كان معسر لانه ضمان اعتاق
 لمختلف باليسار والا معسر قال وان كان العبد بين رجلين دبره احد هما ثم

اعطيه الا هو وهو موسر فان شاء الذي دبره ضمن المعتق نصف قيمته مدبره
 وان شاء استسعى العبد وان شاء اعتق وان اعتقه احد هما ثم دبره الاخر
 لم يكن له ان يضم المعتق ويستسعى العبد او يعتق وهذا عند ابي حنيفة ر
 ووجهه ان التمدد يبرئ تجزي عنده فقد يبرأ احد هما يقتصر على نصيبه لكن يفقد به
 نصيب الاخر فيثبت له خيرة الاعتاق والتضمن والاستسعاء كما هو مذهبهم فاذا
 اعتق لم يبق له نصيبا والتضمن والا ستسعاء واحتياجه يقتصر على نصيبه لا يفقد
 التجزي عنده ولو كان بنفسه به نصيب شر بكة فله ان يضمه فيمته نصيبه وله
 خيار المعتق والاستسعاء ايضا كما هو مذهبهم ويضمنه قيمته نصيبه مدبره الا ان
 الاعتاق صادف المدبر ثم قيل لقيمة اليد بر تعرف بتفويض المضمومين وقيل يجب
 ثلثا قيمته وهو لان المنافع اربعة ثلثها المبيع واشباهه والا ستسعاء ام وامثاله
 والا اعتاق وتوابعه والفاصل المبيع فيسقط الثلث واذا ضمنه لا يملكه بالضممان
 لانه لا يقبل الانتفال من ملكه الى ملك كما اذا انحصر مدبره فان قيل وان اعتقه احد هما
 او لا كان للاخر اختيارات الثلث عنده فاذا دبره لم يبق له خيار التضمنين وبقي
 خيار الاعتاق والاستسعاء لان التمدد يعتق ويستسعى وفلان ابو يوسف ومحمد
 ردا عنه يبرأ احد هما فاعتق الاخر باطل لانه لا يجزي عندهما فيملك نصيبه
 ساهبه بالتمدد يبرأ ويضمن نصف قيمته موسرا كان او معسرا لانه ضمان فملك
 فلا يختلف باليسار والا معسرا ويضمن نصف قيمته فله صاومه انك يبرأ
 وهو لان اعتقه احد هما فقد يبرأ الاخر باطل لان الاعتاق لا يجزي يعتق
 كله فلم يملك له التمدد يبرأ الملك وهو يعتمد ويضمن نصف قيمته ان كان موسرا
 واستسعى العبد في ذلك ان كان معسرا لان هذا ضمان الاعتاق فيختلف بذلك
 باليسار والا معسرا عندهما يابى موت المكاتب وعجزه وموته
 المولى قال واذا عجز المكاتب عن تجهيز نظر الحاكم في حاله فان كان له دبره
 بضمه او ميل بضمه لم يعجل بتجهيزه وانتظر عليه اليوسين او التلا لظن
 للجهتين والثلث هي المدة التي ضربت لا بلاء الا عذرا كما سأل ان يحصر المدبر

فيكون المدحون الفضاة الذين لا يحسدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم
 كارهه ونسب الكتابه وهذا عندنا من حقيقته لا يحسدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم
 لا يحقدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم ولا يحقدونهم
 في الرق ملكه بهذا الشرط ولا له عقدان فاني حقي كانه لا يحقدونهم ولا يحقدونهم
 وحاله الوجوب بعد حلول نعمة فلا بد من انهاء هذه الاشياء واذا
 ما توافقت عليه العاقدان ولهما ان سبب الفسخ قد تهيأت وهو العجز لان من
 من اداء لهم واحد يكون اعجز من اداء جميعهم وهذا لا ينصود الولي
 الوصول الي المال عند حلول النعم وقد قلنا في تفسيره ان الركن في اليايد وبه خلاف
 فهو من الغش لا يملكه بل لا يمكن الاداء فلم يكن تأخير اداء ثانيا معارضة فان
 المروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان مكاتبة له عجزت عن النعم فرد ما فسقط الاحتجاج
 بها قال فان اخل بنعمه عند غير السلطان فعجز وردم مولاه برهانه فهو جابر
 لابن المكاتبه فيفسخ بالتراضي من غير عذر ربه العذر والي ولو لم يرض به
 بالعبد لا بد من الفضاة بالفسخ لا له عقد لزم قام فلا بد من الفضاة والشرط
 كالرد بالعيب بعد الفسخ قالوا اذا عجز المكاتب عاد الي احكام الرق لا يفسخ
 الكتابه وما كان في يده من الاكساب فهو لولاه لا نه ظهر انه كسب عبده
 وهذا لانه كان مؤثرا عليه او على مولاه وقد زال التوقف قال فان
 مات المكاتب وله مال لم يفسخ الكتابه ونفي ما عليه من ماله وحكم
 بعثته في آخر جزء من اجزاء حيواته وما بقي فهو ميراث لورثته وبعث
 اولاده وهذا قول علي وابن مسعود وبه احد علما بانه وقال الشافعي
 يبطل الكتابه وموت عبده او ما ترك مولاه وامامه في ذلك بد من ثلثه
 رضوان المفسود من الكتابه عتقه وقد تجلوا ثباته فيبطل وهذا لانه
 لا يخلو اما ان ثبت بعد المات مفسورا او ثبت قبله او بعده مستند لوجه
 الي اول لعدم المحلية ولا الي الثاني لفقد الشرط وهو اداء ولا الي الثالث
 لتعدد الثبوت في الحال والشيء ثبت ثم حثتد ولنا انه عقد معارضة

والاشراف في نوع احد المتعاقدين وهو المولى فكانا بمنزلة الاخر والجامع بينهما
الجامع الى ابقاء العقد لا حياة الحق بل اذلي لان حقه اكمل من حق المولى
بحق لزوم العقد في حياته والموت انفي للملكية من المملوكية فينزل حياته
او يستند المحررة بالانقضاء من الاداء الي ما قبل الموت ويكويده اداء حياته كاداه
وكل ذلك ممكن على ما ذكرنا تمامه في الامثلة فالت قال * وان لم يمت
وترك ولد مولودا في الكتابة سعي في كتابته ابيه على نجومه فاذا ادي حقه
يعتق ابيه قبل موته وعق الولدان الولد داخل في كتابته وكسبه ككسبه
فيخلفه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاة * وان ترك ولد اشقري في الكتابة فيل له
اما ان تود في الكتابة بماله او لود رفيقا عنده ابي حنيقة ره واساعد بها بوجهه الى
اجله اعتبارا بالولد المولود في الكتابة والجامع انه مكاتب عليه لبعاله ولهذا
هلك المولى اعتقاه بخلاف ما بين كسابه ولا يبي حنيقة ره وهو الفرق بين الفصلين
ان الاجل بشعب شرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت العقد والمشتري
لم يدخل لانه لم يصف اليه العقد ولا يبري حكمه اليه لا نفهاله بخلاف
المولود في الكتابة لانه متصل ولست الكتابة فسرى الحكم اليه وحيث دخل
في حكمه سعي في نجومه * فان اشقري ابنه ثم مات وترك وفاة ابنه لانه
لما حكم بحرته في آخر جزء من اجزاء حياته بحكم بحرته ابنه في ذلك الوقت
لانه تبع لبيه في الكتابة فيكون هذا احرا برت عن حر * وكذا لك ان كان هو ابنه
مكاتبين كتابة واحدة لان الولدان كان صغيرا فهو تبع لابيه وان كان كبيرا ارجعلا كشيخ
واحد فاذا احكم بحرته الاب بحكم بحرته في تلك الحالة على ما مر قال فان مات
المكاتب وله ولد من حرة وترك دين او فاء لمكاتبته فنجي الولد فغضى به على عاقلة الام
لم يكن ذلك قضاء بحكم مكاتب لان هذا القضاء يفرر حكم الكتابة لان من قضيتها
الحاق الولد به والام وانجاب العفل عليهم لكن على وجه محتمل ان يعتق
فيجبر الولد الى موالى الاب والقضاء بما تفرر حكمه لا يكون تعجيل او ان اعتصم
موالى الام وموالى الاب في ولا به فغضى به لموالى الام فهو قضاء بالعجز لان

لا يملك الاختلاف في الولاء فمقتضى ذلك بأن العبد لا يملك الكتابة وإنما قلنا هذا فانها
 لها نصيب مات عبد أو استقر الولاء على مولى إلا أن المالك لا يملك بيعه فبذلك فصل بها الأداء مات
 جزا وانتقل الولاء إلى مولى الأب وهذا فصل مجتهد به فيكون مقتضى قوله من الظاهر
 لهذا كان تعجيها قال * وما إذا كان المالك من الصدقات التي تنزلها ثم عجز فهو
 طيب للمولى لتبدل الملك فان العبد يملكه صدقه والمولى هو ضامن الحق
 والده فحسب الإشارة النبوية في حديث بريدة رضي الله عنه لما صدقه ولنا صديقه *
 وهذا بخلاف ما إذا باح للعني والهاشمي لان المباح له يتناول على ملك المبيع
 فلم يتبدل الملك فلا تطيبه * ونظيره المشعري شراء فاسد إذا باح غيره لا يطيب
 له ولو ملكه بطيب ولو عجز فبطل الأداء إلى المولى فكذلك الجواب وهذا عند محمد
 ظاهر لان العجز يتبدل الملك بهذه وكذا اعتدائي بوصف ره وإن كان بالعجز يتفرق
 ملك المولى عنه لانه لا يخفى في نفس الصدقة وإنما انخبت في فعل الاخت
 لكونه إذا لا يسه فلا يجوز ذلك للغني من غير حاجة ولها شمي لزباد
 حرمته والاخت له يوجد من المولى * فصار كالمسبيل إذا وصل إلى وطنه
 والغني إذا استغنى وقد بقى في أيديهما ما أخذ من الصدقة حين طيب
 لهما * وعلى هذا إذا اعتق المالك واستغنى بطيب له ما بقى من الصدقة في يده
 قال * وإذا اجني العبد فكانت مولاة ولم يعلم بالجنابة ثم عجز فانه يدفع أو يقدر
 لان هذا موجب جنابة العبد في الأصل ولم يكن عالما بالجنابة عند الكتابة
 حتى يصير صحتارا للقداء إلا أن الكتابة مانعة من الدفع فلا يزال الحكم الأصلي *
 وكذا إذا نحس المالك ولم يقض به حتى عجز لما قلنا من روال المانع وإن قضى
 به عليه في كتابته ثم عجز فهو ذنب ببيع فيه لا تنفال الحق من الرتبة إلى
 قيمته بالفضاء وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقد رجح أبو يوسف إليه وكان
 يقول ولا يباع فيه وإن عجز قبل الفداء وهو قول زرارة لان المانع من الدفع وهو الكتابة
 قاهر وليس الجنابة فكما ونفعنا نعقدت موجبة للقيمة كما في جنابة المدبر وام
 الولد ولنا ان المانع قابل للزوال بالتزدد ولم يثبت الا تنفال في الحال فيتوقف على

بالقبض أو الزمام وصار كما لعبد المبيع إذا بق قبل القبض فلو وقف القميص على القضاء
 لتردده واحتمال عوده كذا هذا من خلاف التدبير والاستيلاء ولا يملكها لا قبلان الزوال
 بحال قال • وإذا مات مولى المكاتب لم تنفس الكتابة كيلا يهودي إلى إبطال حق
 المكاتب إذا الكتابة سبب الحرية وسبب حق المرأة • وقيل له إذا مال إلى ورثته
 المولى على نجومه لأنه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب العقد كذا لك
 فيبقى بهذه الصفة ولا يتغير إلا أن الورثة يخلطونه في الاستيفاء • فإن اعتقه
 أحد الورثة لم ينفذ عتقه لأنه لم يملكه وهذا لأن المكاتب لا يملك بغير أسباب
 الملك فكذا بسبب الورثة • فإن اعتقوه جميعا عتق وسقط عنه بدل الكتابة لأنه يصير
 إيرا عن بدل الكتابة فانه مفهم وقد جري فيه الإرث فاذ أبرم المكاتب عن بدل
 الكتابة يعتق كما إذا أبرأ المولى إلا أنه إذا اعتقه أحدا لورثته لا يصير أبرأ عن
 نصيبه لا فأنجعله أبرأ فقتلوا جميعا لعتقه والاعتاق لا يشيف أبرأ البعض أن
 إذا به في المكاتب لا في بعضه ولا في كله ولا وجه إلى أبرأ الكل لحق بغيره الورثة
 كتاب الولاء قال • الولاء نوعان ولا عتاقه ويسمى ولاء نعمة ونصيبه
 العتق على ملكه في الصحيح حتى لو عتق فر يبد عليه بالورثة كان الولاء له ولاء
 موالة وسببه العقد ولهذا يقال والاء العتاقه ولاء الموالة والحكم بضاف
 إلى سببه والمعنى فيهما التناصي وكاتب العرب تشابه بالشيء • وفرض النبي • ثم
 قناصرهم بالولاء بنو هيه فقال أن مولى القوم مثلهم وحليفهم مثلهم والمراد
 بالتخليف مولى الموالة لأنهم كانوا يهودون الموالة بالتخلف • وإذا اعتق
 المولى مملوكه فولاه له لولاه ثم الولاء لمن اعتق ولا من التناصير به فيعتقه
 وقد أحياء معنى بإزالة الرق عنه فحرته ويصير لولاء كالولاد ولأن الغنم
 بالغرم وكذلك المرأة تحتق بإلرو بناء ما يفتق لا يفتق حرته وعن يوسف
 فجعل النبي • ثم المال بينهما نصفين • ويستوي فيه الاعتاق بهما وبغيره
 لا إطلاق ما ذكرناه قال • فإن شرط أنه ما يفتق بالشرط باطل والولاء لمن اعتق لأن الشرط
 يخالف للمنف فلا يصح وإذا أدى المكاتب عتق والولاء للمولى وأن عتق بعد

٥٥
 بعد موت المولي لانه عتق عليه بما كان من النسب وهو الكتابة وقد قرأناه
 في المكاتب وكذا العبد الموصى بحقه أو بشرا به وعتقه بعد موته لان فعل الوصي
 بعد موته كفعله بالتركة على حكم ملكه * وان مات المولي عتق ماله بوجه
 وامهات اولاده لما بينا في العتاق ولا عليهم لانه اعتقهم بالتدبير والاستيلاء
 ومن ملك ذارحم محرم منه عتق عليه لما بينا في العتاق * ولا له لوجود
 السبب وهو العتق عليه * واذا تزوج عبد رجل امته لاخر فاعتق مولي الامته الامته
 وهي حامل من العبد عتقت وعتق مملها ولا يحمل لمولي الام لا ينتقل عنه
 ابدا لانه عتق على معتق الام مضمودا الذي هو جزء منها بقبل الا عتاق مضمودا
 فلا ينتقل ولاؤه عنه عملا بهما وبنا * وكذلك اذا ولد سب ولد الاول من ستة
 اشهر للتيفين بقيام الحمل ونفس الا عتاق او ولدت ولد بن احد فصلا فل
 من ستة اشهر لا نهما تواما ينحلان معا وهذا بخلاف ما اذا ولد الصرحلا وهي جلي
 والزوج والي غيره حيث يكون ولاؤه الولد لمولي الاب لان المجنين غير قابل
 لهذا الولاء مضمودا لان ثامه بالانجساب والقبول وهو ليس بحمل له فان
 * فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة اشهر ولد اقولاؤه لموالي الام لانه عتق
 تبعاً للام لا اتصاله بها بعد عتقها فيتمها في الولاء ولم تيفن بقيامه ونفس
 الاعتاق حتى يعتق مضمودا فان اعتق الاب جراً لاب ولده ابنه وانتهى
 من موالى الام الى موالى الاب لان العتق ههنا في الولد بثبوت تبعه لاني بخلاف
 الاول وهذا لان الولاء بمنزلة النسب قال في الولاء كحمة كحمة النسب
 لا بيع ولا هوب ولا هورث ثم النسب الي الاياء فكذلك الولاء والنسبة
 الى موالى الام كانت لعدم اهلية الاب ضرورة فاذا صار اهلاً عاد الولاء اليه
 * بمنزلة ولد الملاجنة بنسب الي قوم الام ضرورة فاذا اكتسب الملاطن نفسه
 تنسب اليه * بخلاف ما اذا اعتق المعتقد عن موت او طلاق فجا به بولد
 لافل من سنتين من وقت الموت او الطلاق حيث يكون الولد مولي لموالي الام
 وان اعتق الاب لنعلنا مضافة العلوق الى ما بين المات والطلاق الباهن محرمته

الوطي وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مراجعاً بالشك فاستند الي حالة السكاح
فكان الولد موجوداً عند الاعناق فاعتق مقصوداً وفي الجماع الصغير فاذا تزوجت
معتقة بعبد فولدت اولاداً فجنني الاولاد فعتقهم على موالى الام لا نهم
عتقوا تبعاً لامهم ولا عاقلة لا بيهم ولا موالى فاعتقوا بموالى الام ضرورة
كما في ولد الملا عنة على ما ذكرنا فالى اعتق الاب جرو ولا الاولاد التي نفسه
لما يبين ولا يرجعون على عاقلة الاب بما عتقوا لانهم حين عتقوا كان الولد تابعاً لهم
وانما يشبه للاب مقصور لان سببه مقصور وهو العتق بخلاف ولد الملا عنة
اذا عتق عنه فوم الام ثم اكذب الملا عن نفسه حيث يرجعون عليه لان النسب
هناك بثبت مستند الي وقت العلوق وكانوا مسجونين على ذلك فيرجعون
ومن تزوج من العجم بمعتقة من العرب فولدت له اولاداً واولادها
لمواليها عندنا بي حنيقة ره قال العبد الضعيف عصر الله وهو قول معتد به وقال
ابو يوسف ره حكمه حكم ابيه لان النسب الي الاب كما اذا كان الاب
عرباً بخلاف ما اذا كان الاب عبداً لانه مالك معني ولهما ان ولاد
العتاقة قوي معتبر في حق الاحكام حتى اعتبر الكفاءة فيه
والنسب في حق العجم ضعيف فانهم ضيعوا انسابهم ولهذا لم تعتبر
الكفاءة فيما بينهم بالنسب والقوي لا يعارضه الضعيف بخلاف ما اذا كان
الاب عربياً لان انساب العرب قوية معتبرة في حكم الكفاءة والعتق لما
ان تناصرهم بها فاعتنت عن الولد قال العبد الضعيف عصمة الله الخلف في مطلق
المعتقة والوضع في معتقة العرب ورفع اتفاها وفي الجماع الصغير نبطي كافر
تزوج بمعتقة فوم ثم اسلم النبطي والى رجلا ثم ولدت اولاداً قال ابو حنيفة
ومحمدره موالى اليهم موالى امهم وقال ابو يوسف رد موالى اليهم موالى ابيهم
لان الولد وان كان اضعف فهو من جانب الاب فصا ركملود بين واحد من الموالى
وبين العربية ولهما ان ولاد الموالاة اضعف حتى تفهل النفسح ولولاد العتاقة
لا يقبله والضعيف لا يظهر في مقابلته القوي ولو كان ابوان معتقين فالنسبة

كالنسبة إلى قوم الأب لأنهم استقروا بالترجيح فمما ينبغي أن يشبهه بالنسب أولان
 المنصرة به أكثر قال ولولاء العاقبة تعصيب وهو أحق بالميراث من العمة والخالة
 لقوله عم للذي اشتري عبدا فاعتقه هو أخوك ومولاك أن شكر لا فهو خير له
 وشرك وان كفرك فهو خير لك وشركه ولو مات ولم يترك وارثا كنت انثى
 عصبتة وورث ابنة حمزة رضى على سبيل العصوبة مع قيام وارث وإذا كان
 عصبة تغدم على ذوي الأرحام وهو المروي عن علي رضا فان كان للمعتق عصبة
 من النسب فهو أولى من المعتق لان المعتق آخر العصباء وهذا لان قوله عم ولم يترك
 وارثا قالوا المراد منه وارث هو عصبة بدليل الحديث الثاني فتاخر عن العصبة دون
 ذوي الأرحام قال • فان كان للمعتق عصبة من النسب فهو أولى منه لما ذكرنا
 أن لو ان لم يكن له عصبة من النسب فميراثه للمعتق قايله إذا لم يكن هناك
 صاحب فرض ذوالحال اما إذا كان له الباقي بعد فرضه لانه عصبة على ما روينا
 وهذا لان العصبة من يكون التناصر به لسببية النسبة وبالموالي الانتصار على
مأسر والعصبة تأخذ ما بقي فان مات المولى ثم مات المعتق فميراثه لبني المولى
 دون بناته لانه ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كان
 من كاتبن بهذا اللفظ ورد الحديث عن النبي صوفي اخره او حرولاء معتقهن
 وصورة البحر فدمناها ولان ثبوت المالكية والفوة في المعتق من جهتها
 فينسب بالولاء اليها وينسب اليها من ينسب الي مولاها بخلاف النسب لان
 سبب النسبة فيه الفراش وصاحب الفراش انما هو الزوج والمرأة مملوكة
 لا مالكة وليس حكم ميراث المعتق مقصورا على بني المولى بل هو لعصبة
 الا قرب فالأقرب لان الولاء لا يورث ويخلفه فيه من يكون المنصرة به حتى
 لو ترك المولى ابنا بنا بالولاء للابن عند أبي حنيفة رحمه الله لانه اقرب بهما
 عصوبة وكذلك الولاء للجد دون الاخ عند أبي حنيفة رحمه الله اقرب في العصوبة
 عنده وكذلك الولاء لابن المعتقة حتى يرثه دون اخيهما لما ذكرنا الا ان عقل جنابة
 المعتق على اخيه لانه من قوم ابيه وجنابته كجنابته ولو ترك المولى ابنا واولاد

ابن آخر معتاة بني ابن آخر فميراث المعتق للابن دون ابني الابن لان الولاء
 للكبير والمروءي عن عدة من الصحابة رض منكم حمز وعلي ولكن مسعود وغيرهم
 رض اجمعين ومعناه القرب على ما قالوا والصلبي اقرب فصل
في ولاء الموالاة قال * واذا أسلم رجل على بدرجل ووالاه على
 ان يرثه ويعقل عنه اذا جنى ادا أسلم على بدر غيره ووالاه بالولاء صحيح
 وعقله على مولا فان مات ولا وارث له غيره فميراثه للمولى
 وقال الشافعي رة الموالاة ليس بشئ لان فيه ابطال حق بيت المال ولهذا
 لا يصح في حق وارث اخر ولهذا لا يصح عنده الوصية بجميع المال وان لم يكن
 الموصي وارث لحق بيت المال وانما يصح في الثلث ولنا قوله تعالى يوالد بين
 عقدت ايمانكم فاثومهم نصيبهم والاية في الموالاة وسئل رسول الله عن رجل
 أسلم على بدرجل آخر ووالاه فقال هو احق الناس به مكيهه ومهاته وهذا يشير
 الى العقل والارث في حالتين هاتين ولان ماله حقه فيصير له اليه بيت بشاء او الصر
 اليه بيت المال ضرور لعدم المستحق لانه مستحق قال * وان كان له وارث فهو اولي
 منه وان كانت عمة او خالة او غيرها من ذوي الارحام لان الموالاة عقد لها فلا يلزم
 غيرها واذو الرحمه ارسلوا بد من شرط الارث والعقل كما ذكر في الكتاب لانه
 بالانترام وهو بالشرط ومن شرطه ان لا يكون المولى من العرب لان تناصرهم
 بالقبائل فانغنى عن الموالاة بالقول قال * وللمولى ان ينتقل عنه بولاه اليه غير مالم
 يعقل عنه لانه عقد غير لازم بمنزلة الوصية وكذا لا على * ان يبرأ من ولايته لعدم
 اللزوم الا انه بشرط في هذا ان يكون محضر من الاخر كما في عزل الوكيل لهذا
 لصلاب ما اذا عقد الاسفل مع غيره بغير محضر من الاول لانه فسم حكومي بمنزلة
 العز الحكومي في الوكالة قال * واذا عقل عنه لم يكن له ان يتحول بولاه اليه غيره لانه
 تعلق به حق الغير ولانه فضي به الغاضي ولانه بمنزلة عوض ناله كالعوض في الهبة
 وكذا لا يتحول ولله وكذا اذا عقل من ولده لم يكن لكو احد من اهل ان يتحول لانهم
 في حق الموالاة كشخص واحد قال * وليس لمولى العتاة ان يوالي احدا لانه لازم ومع

[illegible]

البائع بذلك بخلاف ما برأ النيات الفاعلة لان الفساد فيها محقق الشرع
 وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد وحقه مقدم محاجته اماهنا الرد لمحق العبد
 وهما موافقان فلا تبطل حق الاول لمحق الثاني قال العبد الضعيف رضى ومن جعل
 البيع الحماز المعتاد بيعا فاسدا يجعله كبيع المكره حتى ينقض بيع المشتري
 من غير ان يفسد لفوت الرضاء ومنهم من جعله رفعا لفسد المتعاقد بين
 ومنهم من جعله باطلا اعتبارا بالهزل ومشايخهم فندوه جعلوه بيعا جازا مفيدا
لبعض الاحكام على ما هو المعتاد للحاجة اليه • قال فان كان قبض الثمن طوعا
 فقد اجاز البيع لانه دليل الاجازة كما في البيع الموقوف • وكذا اذا سلم طابعا
 بان كان الاكراه على البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة بخلاف ما اذا اكره
 على الهبة ولم يذكر الدفع فوجب ودفع حبيب بكرن باطلا لان مقصود المكره
 الا متحقق لا مجرد اللفظ وذلك في الهبة بالدفع وفي البيع بالعقد على ما
 هو الاصل قد دخل الدفع في الاكراه على الهبة دون البيع • قال وان قبضه مكرها
 فليس ذلك باجازة وعليه رده ان كان قايما في يده لفساد العقد • قال وان ملك
 المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته للبائع معناه والبايع مكره
 لانه مضمون عليه بحكم عقد فاسد • وللمكره ان يضمن المكره ان شاء لانه
 آله له فيما يرجع الي الا تلاف فكانه دفع مال البائع الي المشتري فيضمن ابهما
 شاء كالعاصب وغاصب الغاصب فلم يضمن المكره رجوع على المشتري بالقيمة
 لقيامه مقام البائع وان ضمن المشتري نفذ كل شراء كان بعد سرائه لوئنا سخته
 العفو دلالة ملكه بالضمن فظهر انه باع ملكه ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستناد
 الي وثق قبضه بخلاف ما اذا اجاز المالك المكره عقد منها حيث يجوز ما قبله
 وما بعده لانه اسقط حقه وهو المانع فعاد الكل الي التجاوز والله اعلم
فصل • وان اكره على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر فاكراه على ذلك
 بحس او ضرب او قيد لم يحل له الا ان يكره بائخاف منه على نفسه او على
 غيره من اعضائه فاذا اجاب على ذلك فهو حرام ان يكره على ما اكره عليه وكذا على هذا

هذا الدم ولحم الخنزير لان فشلوا في هذه المحرمات انما يباح عند الضرورة كما
 في الخمصة لقيام المحرم فيها وراها ولا ضرورة الا اذا خاف على النفس او على
 العضو حتى لو خيف على ذلك بالضرر الشديد ويطلب على ظنه ذلك يباح له ذلك
 ولا يسعه ان يصبر على ما جوعده فان صبر حتى او فعوا به ولم ياكل فهو آثم
 لا نه لما ابيح كان بالامتناع معاولا لغيره على اهلاك نفسه لئلا يتركها في حالته
 الخمصة وعن ابي يوسف انه لو بائنه رخصته اذا الحرمه فابحة فكان آخذا
 بالعزيمة فلنا حالة الاضطراب مستثنى بالنص وهو تكلم بالحاصل بعد الثنية
 فلا يحرم فكان اباحة لا رخصة الا انه بائنه اذا علم بالا بحة في هذه الحالة لان
 في انكشاف الحرمه خفاء بعد رماجهل فبحة كالمجهل بالخطاب في اول الاسلام
 يؤتى دار الحرب قال * وان اكره على الكفر بالله تعالى والعياذ بالله او بسبب
رسول الله * يفيد او يحتمل او ضرب امر لكن ذلك اكره * حتى يكره بامر يخاف
 منه على نفسه او على عضو من اعضاءه لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره
 في شرب الخمر لما مر في الكفر وحرمته الهداوي واخري قال * فاذا خاف على
ذلك وسعه ان يظهر ما مرده به ويؤثره فان اظهر ذلك فله مضمين بالايمان
 فلا بائنه عليه محمد بن عمار بن باسرو حين ابتلى به وقد قال له النبي عم
 كيف وجدك فلبس قال مضمينا بالايمان فقال عم فان عاد وانعد وفيه نزل قوله
 تعالى الا من اكره ولبسه مضمين بالايمان الابتهولان بهذا الاظهار لا يفوت
 الايمان حقيقته لقيام التصديق في الامتناع فوث النفس حقيقته فيسعه الميل اليه فان
 * فان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ما جوبه لان تحييبا رضى صبر على ذلك
 حتى صلب وماله رسول الله عم سيد الشهداء وقال في مثله هوريفي في الجنة
 وكان الحرمه باقية والامتناع لا عزاز الله بن عز بنمجة بخلاف ما تقدم للاستثناء
 قال * وان اكره على اطلاق مال مسلم بامر يخاف منه على نفسه او على عضو
من اعضاءه وسعه ان يفعل ذلك لان مال الغير يستباح للضرورة كما في حالة
 الخمصة وقد تحفظ * ولصاحب المال ان يضمن المكره لان المكره آله للمكره فيما

يصلح آله والاتلاف من هذا القليل * وان اكره بقتل علي فقتل غيره لم يسعه
 ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آثما لان قتل المسلم ممالا يستباح
 للضرورة ما فكلنا بهذه الضرورة * والقصاص على المكرة ان كان القتل عمدا قال رحمه
 وهذا عند ابي حنيفة ومحمد * وقال زفر * يجب على المكرة * وقال ابو يوسف *
 لا يجب عليهما وقال الشافعي * يجب عليهما الزفر * ان الفعل من المكرة حقيقته
 وحسوافر الشروع حكمه عليه وهو الاثم بخلاف الاكره على اتلاف مال الغير
 لانه سقط حكمه وهو الاثم فاضيف الي غيره * وبهذا اهتمسك الشافعي * في جانب
 المكرة * وبوجهه على المكرة ايضا لوجود التسبب الي القتل منه وللتسبب في هذا
 حكم المباشرة عنده كجاني شهود القضاة ولا يبي يوسف * ان القتل بغير مفسورا
 على المكرة من وجه نظرا الي التائيم واضيف الي المكرة من وجه نظرا الي
 الحمل فدخلت الشبهة في كل جانب ولهما انه محمول على القتل بطبيعة ايتا
 لحيوته فيصير آله للمكرة فيما يصلح آله له وهو القتل بان يلفيه عليه ولا يصلح
 آله في الجنابة على ذنبه فيبقى الفعل مفسورا عليه في حق الاثم كما نقول في
 الاكره على الاعتان وفي اكرام المجوسي علي ذبح شاة الغير ينتقل الفعل الي المكرة
 في الاتلاف دون التكويتي بحرم كذا هذا قال وان اكره علي طلاق امراته او عتق عبده
 ففعل ونفع ما اكره عليه عندنا خلا للشافعي * وقد مر في الطلاق * قال ورجع علي
 الذي اكرهه بقيمة العبد لانه صلح آله له فيه من حيث الاتلاف فانضاف اليه فله ان
 يضمه موسرا كان او معسرا ولا سعة على العبد لان السعابة انما تحب للتمسك الي
 الحرية او لتعلق حق الغير ولم يوجد واحد منهما ولا يرجع المكرة على العبد بالضمائم
 لانه مواخذ باذلافه قال ورجع بنصف مهر المراء ان كان قبل الدخول وان لم يكن في
 العقد مسعى ورجع على المكرة ما نرضه من المنفعة لان ما عاين كان على شرف السقوط
 بان حاورت الغرفة من ثباها وانما يتأكد بالطلاق فكان اتلاف المال من هذا الوجه فيضاف
 الي المكرة من حيث انه اتلاف بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر قد تفرر بالدخول
 لا بالطلاق ولو اكره علي التوكيل بالطلاق والعتان ففعل التوكيل جائزا استحسانا لان اكره

ألا كراهه موتر في فساد العمل والوجه لا يبطل بالشروط الفاسدة ويرجع على المكره
 استحسانا لأن مقصود المكره والملكه إذا باشرا لو كليل والنذر لا يعمل فيه الإكراه
 لأنه لا يحتتمل الفسخ ولا رجوع على المكره بما لم يملكه لأنه لا مطالب له في الدنيا فلا
 يطالب به فيها وكذا اليمين والظهار لا يعمل فيهما الإكراه لعدم احتمالهما الفسخ
 وكذا الرجعة والأبلاء والفي فيه باللسان لأنها يصح مع الهزل والتخلع من جانبها طلاق
 أو يمين لا يعمل فيه الإكراه ولو كان هو مكرها على التخلع ونهالزها البذل لرضاها
 بالالتزام. قال وإن أكرهه على الزنا وجب عليه الحد عند أبي حنيفة ره إلا أن يكرهه
 السلطان وقال أبو يوسف ومحمد ره لا يلزمه الحد وقد ذكرنا في الحد ره. قال وإذا
 أكرهه على الردة لم تبين امرأته منه لأن الردة بتعلق بالاعتقاد لا تري أنه لو كان
 قلبه مطمئنا بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شك فلا يثبت البينونة بالشك فإن
 قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالإيمان فالقول
 قوله استحسانا لأن اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبدل الاعتقاد ومع الإكراه لا يبدل
 على التبدل فكان القول قوله بخلاف الإكراه على الإسلام حيث يصير به مسلما لأنه لما
 احتمل واحتمل رجحنا الإسلام فيه الحالين لأنه يعلو ولا يعلى وهذا بيان الحكم
 أما فيما بينه وبين الله تعالى إذا لم يعتفده فليس بمسلم ولو أكرهه على الإسلام
 حتى حكم بالإسلام ثم رجع لم يقتل لتمكن الشبهة وهي داربه للقتل ولو قال
 الذي أكرهه على إجراء كلمة الكفر أخبرت عن أمر ما ضل ولم أكن فعلت بآنت منه
 حكما لا ديانة لأنه أفرانه طابع باتيان ما لم يكره عليه وحكم هذا الطابع ما ذكرناه
 ولو قال أردت ما طلب مني وقد خطر ببالي التحير عما مضى بآنت وديانة وفشاء
 لأنه أفرانه مبتدئ بالكفر هازل به حيث علم لنفسه مخلصا غيره وعلى هذا
 إذا أكرهه على الصلوة للصليب وصب محمد النبي عم ففعل وقال توبت به
 الصلوة لله تعالى ومحمدا آخر غير النبي عم بآنت منه فضاء ولا ديانة ولو صلى
 للصليب وصب محمد النبي عم وقد خطر بها له الصلوة لله تعالى وسب غير النبي عم
 يأنع منه وبآنته فضاء لما مر وقد فررنا لزادة على هذا في كفاية المنتهي

وإنه علمه كتاب المحجر قال الأسباب الموحية للمحجر ثلثة الصغر والرق
 والمجنون فلا يجوز تصرف الصغير إلا بأذن وليه ولا تصرف العبد إلا بأذن سيده
 ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب بحال أما الصغير فليقتصر على ما لا يملك
 الولي آية اهليته والرق لرعايته حق المولي كيلا يتعطل مصالح عبده ولا يملك
 رقبته بتعلق الدين به غير أن المولى بالأذن رضى بقوانين حقه والمجنون
 لا يباح معه الأهلية فلا يجوز تصرفه بحال أما العبد فأهل في نفسه والصبي
 يترتب اهليته فلهذا وقع الفرق قال • ومن باع من هؤلاء شيئا واشترى وهو يعقل
 البيع وبفسده فالولي بالخيار وإنشاء أجازة إذا كان فيه مصلحة وإنشاء فسده
 لأن التوقف في العبد بحق المولي فينتج رقبته وفي الصبي والمجنون نظر الهما
 فيتمحري مصلحتهما فيه ولا بد أن يعقل البيع وبفسده وأن كان لا يفيج المصلحة على
 المفسدة وهو المحتوه الذي يصلح وكيله عن غيره كما بينا في الوكالة فان قيل
 التوقف عند كرم في البيع أما الشراء فإن صلح فيه النفاذ على المباشرة فلنا نعلم
 إذا وجد نفاذ اهليته كما في شراء الفضولي وهذا لم يجد نفاذ عدم الأهلية
أو لضرر المولى فوفقنا • وهذه المعاني الثلاثة بوجوب المحجر في الأقوال
 ودون الأفعال لأنه لا مرد لها لوجودها حسا ومثلا عند اختلاف الأقوال لأن اعتبارها
 موجودة بالشرح والفسد من شرطه إلا إذا كان فعلا بتعلق به حكمه عند ربي
 بالشبهات كالسهم ودون الناصر فيجعل عدم الفصد في ذلك شبهة في حق الصبي
 والمجنون قال • والصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا إقرارهما لما بينا ولا ينع
 طلاقهما ولا احتماهما لقوله هم كل طلاق واقع أو طلاق الصبي والمحتوه
 والأعتاق يتمحض مفسدة ولا وتوف للصبي على المصلحة في الطلاق بحال لعدم
 الشهوة ولا وفوف للمولى على عدم التوافق على اعتبار بلوغه عند الشهوة
 فلهذا لا يتم فحان على إجازته ولا ينفذ إن مباشرته بخلاف سائر العقود • وإن
 قلنا شيئا من بينهما ضمه إليه إحياء بحق المتلف عليه وهذا لأن كونه ثلاث موجباً

موخبا لا يتوقف على الفصل كالذي يتلف بانقلاب النام عليه والحايط المايل بعد
 الاشهاد بخلافه لقولي على ما بيناه قال • فاما العبد فافتراره نافذ
 في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعايته سبحانه لان نفاذه
 لا يعبري عن تعلق الدين بواجبه او كسبه وكل ذلك اطلاق ماله قال •
 فان افتر مال لزمه بعد التحرير لوجود الاهلية وزوال المانع ولا يلزمه
 في الحال لقيام المانع • وان افتر بعد او فصاص لزمه في الحال لانه مبني
 على اصل الحرية في حق الدم حتى لا يصح الفرار للمولى عليه بذلك وينفذ
 طلافه لما روينا لقوله هم لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق ولا نه عارف
 وجه المصلحة فيه فكان اهلا وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منفعه
 فينفذ بالـ الحبر للفساد قال ابو حنيفة لا يحجر على الحر العاقل
 البالغ السفیه وقصره في ماله جايز وان كان مبذرا مفسدا ابتلف ماله فيما
 لا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد وهنول الشافعي ره يحجر
 على السفیه ويمنع من التصرف في ماله لانه مبذر ماله بصرفه لا على الوجه
 الذي يفتضيه العقل فيحجر عليه نظرا له اعتبار بالصبي بل اولى لان الثابت
 في حق الصبي احتمال التبذير وفي حقه حقيقته ولهذا منع عنه المال ثم هو لا
 ينفيد بدون الحبر لانه يتلف بلسانه ما منع من بدنه ولا يبي حنيفة انه
 مخاطب عاقل فلا يحجر عليه اعتبارا بالرشيد وهذا لان في سلب ولايته اضرار
 آدميته والحافه بالبهائم وهو اشد ضررا من التبذير فلا يتحمل الا على لدفع
 الادني حتى لو كان في الحبر دفع ضرر عام كالحجر على المتطرب الساجد والمفتي
 الماجن والمكاري المغلس حاز فيما يروى عنه اذ هو دفع ضررا لا على بالادني
 ولا يصح الفياس على منع المال لان الحبر ابغ منه في العفوية ولا على الصبي
 لانه عاجز من النظر لنفسه وهو اذ راع عليه نظره الشرع مرة باعطاء آله القدرة
 والحبري على خلافه اسوء اختياره ومنع المال مفيد لان غالب السفه في
 البت والصدق لذاته يقف على اليد قال • واذا احجر القاضي عليه ثم

رفع الي قاضي آخر فابطل حججه واطلق عنه جازلان الحجج منه فتوي وليس
 بفضاء الا بري انه لم يوجد المنقضي له والمنقضي عليه لو كان قضاء فنفس القضاء
 مختلف فيه فلا بد من الامضاء حتي لو رفع تصرفه بعدا الحجج الي القاضي الحاكم
 او الي غيره ففضي ببطلان تصرفه ثم رفع الي قاضي آخر نفذ ابطله لان اتصال
 الامضاء به فلا يقبل النقص بعده لك * ثم عند ابي حنيفة رد اذا بلغ الغلام غير
 رشيد لم يسلم اليه ماله حتي يبلغ خمسا وعشرين سنة فان تصرف فيه قبل ذلك
 نفذ تصرفه فاذا بلغ خمسا وعشرين سنة يسلم اليه ماله وان لم يونس منه الرشده
 وقال لا يدفع اليه ماله ابد حتي يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه لان علته المنع
 السفه فيبقي ما بقي العلة وصار كالصبي ولا يبي حنيفة رد ان منع المال عنه بطريق
 التاديب ولا يتادب بعد هذا طاهر او غالبا الا تري انه قد يصير جذا في هذا السر
 فلا فائدة للمنع فلزم الدفع ولان المنع باعتبار اثر الصبي وهو في اداعه البلوغ
 وينقطع بتطاول الزمان فلا يبقي المنع ولهذا قال ابو حنيفة رد لو بلغ رشيدا ثم
 صار سفيها لا يمنع المال عنه لانه ليس باثر الصباء ثم لا يتاتي التفريع على قوله
 واما التفريع على قول من بري الحجج فعندهما الماصح الحجج لا ينفذ بيعه اذا باع
 قوير القأيدة الحجج عليه وان كان فيه مصلحته اجازة الحاكم لان ركن التصرفه
 قد وجد والتوقف للنظر له وقد نصب الحاكم قار اليه فيتصرفي المصلحة فيه كما
 في الصبي الذي يعقل البيع وبفسده ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند ابي يوسف
 رد لانه لا بد من حجر القاضي عند دلائل الحجج دبريين الضر والنظر والحجج لنظره
 فلا بد من فعل القاضي وعند مستند رد لا يجوز لانه يبلغ محجورا عنده اذ العلة هي
 السفه بمنزلة الصباء وعلى هذا الخلاف اذا بلغ رشيدا ثم صار سفيها وان اعتق عبدا
 نفذ عتقه عند همار عند الشافعي رد لا ينفذ والاصل هندهما ان كل تصرف يوثق فيه
 الهزل يوثق فيه الحجج وما زاد لان السفه في معني الهزل من حيث ان الهزل
 يخرج كلامه لا على نهج كلام العفة ولا يباع الهوي ومكابرة العقل لان نقصان في عقله
 فكذلك السفه والعتق مهلا يوثق فيه الهزل يصح منه والاصل عندنا ان الحجج بسبب

بسبب السفية بمنزلة الحجر بسبب الرق حتى لا ينفذ بعده شيء من تصرفاته الا اطلاق
 كالرفق والا حثاق لا يصح من الرفيق فكذلك من السفية واذا صح عندهما كان
 علي العبد ان يسعى في قيمته لان الحجر لمعني النظر وذلك في رد العتق الا انه
 متعذر فيجب رده برد القيمة كما في الحجر علي المريض وعن محمد رده انه
 لا يجب السعاية لانها لو وجبت انما تجب حقا لمعتقه والصعابة ما عهد وجوبها في
 الشرع الا لحق غير المعتق * ولود بر عبده جاز لا نه بوجوب حق العتق فيعتبر
 بحقيقته الا انه لا يجب السعاية مادام المولي حيا لانه بان علي ملكه واذا مات ولم
 يونس منه الرشده سعي في قيمته مدبرا لانه عتق بموته وهو مدبر فصار كما اذا
 اعتقه بعد التدبير * ولوجاءت جارية بولد فادعاه بثبوت نسبه منه وكان الولد
 حر اذ الجارية ام ولد له لانه محتاج الي ذلك لا بقاء نسله فالحق بالمصلح في حقه
 * وان لم يكن معها ولد وقال هذا ام ولدي كانت بمنزلة ام الولد لا يقد ر علي
 بيعها وان ما تصرفت في جميع قيمتها لا نه كالا فرار بالحرية اذ ليس لها شهادة
 الولد بخلاف الفصل الاول لان الولد شاهد لها ونظيره المريض اذا ادعى ولد جارية
 فهو علي هذا التفصيل قال * وان تزوج امرأة جارية كان له لا يورث فيه النزل
 ولانه من حوائجه الاصلية * وان سمي لها مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها لانه من
 ضرورات النكاح * وبطل الفضل لانه لا ضرورة فيه وهو التزام بالتسمية
 ولا نظره فيه فلم تصح الزيادة فصا ركالمريض مرض الموت * ولو طلقها قبل
 الدخول بها وجب لها النصف في ماله لان التسمية صحيحة الي مقدار مهر المثل *
 وكذا اذا تزوج بربع نسوة او كل يوم واحدة لما بينا قال * ويخرج الزكوة من مال
 السفية لانها واجبت عليه * وينفق علي اولاده وزوجته ومن يجب نفقته
 من ذوي ارحامه لان احياء ولده وزوجته من حوائجه والا نفاق علي ذي
 الرحم واجب عليه حقا لفرأيته والسفه لا يبطل حقوق الناس الا ان الغاضي
 يدفع فدا الزكوة اليه ليصرفها الي مصرفها لانه لا بد من نيته لكونها عبادة لكن
 يبعث امينا معه كيلا يصرفه في غير وجهه وفي النفقة يدفع الي امينه ليصرفها

لأنها ليست بعبادة فلا يحتاج إلى نيته وهذا بخلاف ما إذا حلف أو نذر أو ظاهر
حيث لا يلزمه المال بل يكفر بمينسه وظهاره بالصوم لأنه مما يجب بفعله
فلو فتحنا هذا الباب لبذروا أمواله بهذا الطريق ولا كذلك ما يجب ابتداءً بغير
فعله قال * فان أراد حجة الاسلام لم يمنع منها لأنها واجبة عليه بالاجاب
الله تعالى من غير صناعه ولا يسلم القاضي النفقة اليه ويسلمها الي ثفته من الحاج
ينفقها عليه في طريق الحج كيلا يتلفها في غير هذا الوجه * ولو اراد عمرة واحدة
لم يمنع منها امتحاناً لا اختلاف العلماء في وجوبها بخلاف ما زاد على عمرة
واحدة من الحج * ولا يمنع من الفرائض لأنه لا يمنع من افراد السفر لكل واحد منهما
فلا يمنع من التجمع بينهما * ولا يمنع من ان يسوق بدنة تحرزا عن موضع
الختلاف اذ عند عبد الله ابن عمر رضي لا يحجز به غير ما هي جزر أو بفرة *
فان مرض أو وصي بوصا في القرب وابواب الخير جاز ذلك في ثلثه لان
نظرة فيه اذ هي حالة انقطاعه عن امواله والوصية تحلف ثناء أو ثواباً وفله
ذكرنا من التفريعات اكثر من هذا في كفاية المتهني * ولا يحجج على الفاسق
اذا كان مسلحاً لما له عندنا والفاسق الا صلي والطاري سواء وقال الشافعي ره
يحجج عليه زجره وعقوبة عليه كما في السفينة ولهذا لم يجعل اهلاً للولاية
والشهادة عنده ولنا قوله تعالى فان آتستم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم
الاية وفداً ونس نوع رشديتنا وله النكرة المطلقة ولان الفاسق من اهل الولاية
عندنا فلا صلاحه فيكون والياً للتصرف وقد قررنا فيما تقدم ويحجج القاضي
عندما ايضا وهو قول الشافعي ره بسبب الغفلة وهو ان يغيب في التجارات
ولا يصبر عنها لسلامة قلبه لما في الحجج من النظر له فـ————— ل في حد
البلوغ قال * بلوغ الغلام بالاحتلام والازبال اذا طوى فان لم يوجد
ذلك فحتى يتم له ثمانى عشرة سنة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل
فان لم يوجد ذلك فحتى يتم لها سبع عشرة سنة وهذا عند ابي حنيفة وفالاره
اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواه يحيى بن ابي حنيفة ره

رده وهو قول الشافعي زه وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطهر
 في التاسع عشرة سنة ويثم له ثمانية عشرة سنة فلا احتساب وقيل فيه اختلاف
 الرواية لانه ذكر في بعض النسخ حتى يستكمل تسع عشرة سنة اما العلامة
 فلا البلوغ بالانزال حقيقته والحبل والاحبال لا يكون الا مع الانزال وكذا الحبل
 في وان الحبل فجعل كل ذلك علامة البلوغ وادنى المدة لذلك في حق الغلام
 اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين واما السن فلهما العادة الفاشية
 هي ان البلوغ لا يتأخر فيهما عن هذه المدة وله قوله تعالى حتى يبلغ اشدّه واشد
 القبي ثمانى عشر سنة هكذا قاله ابن عباس رضي وتابعه القتي وهذا اقل ما قيل فيه
 فبنى الحكم عليه للتيقن به غير ان الاثنا عشر سنة وادراكهن اسرع فنفضنا
 في حقهن سنة لا شئما لها على الفصول الاربعة التي هو افق واحد منها
 المزاج لا محالة قال * واذا راهق الغلام او الجارية الحكم واشكل امره في البلوغ
 فقال قد بلغت فالقول قوله واحكامه احكام البالغين لانه لا يعرف الا من جهتهما
 ظاهرا فاذا اخبراه ولم يكذبهما الظاهر قيل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة
 في الحيف باب ————— المحجر بسبب الدين قال ابو حنيفة رده لا احجر
 في الدين واذا وجبت ديون على رجل وطلب غرماء وحبسوا والمحجر عليه
 لم احجر عليه لان في المحجر اهدارا عليه فلا يجوز لدفع ضرر خاص * فان كان له
 مال لم يتصرف فيه المحاكم لانه نوع حبر ولانه تجارة لا من قراض فيكون باطلا
 بالنسبة ولكن بحسبه ابد احتج ببيعه في دينه ابقاء الحق الغرماء ودفع الظلمة
 وقال اذا طلب غرماء المفسد المحجر عليه حبر القاضي عليه ومنعه من البيع
 والتصرف الاثر ارحي لا يضربا لغرماء لان المحجر على السفينة انما جوزه نظر اليه
 وفي هذا المحجر نظر الغرماء لانه عساذ يلحق ماله فيفوت حقهم ومعنى قوله
 منعه من البيع ان يكون باقل من ثمن المثل اما البيع بثمن المثل لا يبطل
 حق الغرماء والمانع المحجر فلا يمنع منه قال * وباع ماله ان امتنع المفسد
 من بيعه ونسبه بين غرماء بالخص عندهما لان البيع مستحق عليه لا بقاء

دبنة في حبس لاجله فاذا امتنع نائب الفاضي منايه كما في الحبس والعنة فلنا
 التلخيص من موهومته والمستحق فضاء الدين والبيع ليس بطريق مستعين لك
 بخلاف الحبس والعنة والحبس لفضاء الدين بما يختاره من الطريق كيف وان
 صح البيع كان الحبس اضرارا بهما بتأخير حق الدين وتعذيب المدينون فلا يكون
 مشروعا قال • وان كان دبنة دراهم وله دراهم فضي الفاضي بغير امره وهذا بالاجماع
 لان للدين حق الاخذ من غير رضا للفاضي ان يعينه وان كان دبنة دراهم وله
 دنانير وعالي ضد ذلك باعها الفاضي في دبنة وهذا عند ابي حنيفة استحسان
 والقياس ان لا يبيعه كما في العروض ولهذا لم يكن لصاحب الدين ان ياخذ
 جبروجه الا استحسان انهما متحدان في الثمنية والمالية مختلفان في الصورة
 فبالنظر الي الاتحاد ثبت للفاضي ولاية التصرف وبالنظر الي الاختلاف بسلبه
 عن الدين ولا به الاخذ عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الغرض يتعلق
 بصورها واعيانها بالنقد وسائل فافترا • وبيع في الدين النسيئة والعروض
 ثم العفار ببداء بالايسر فلا يسر لما فيه من المسارعة الي فضاء الدين مع مراعاة
 جانب المدينون وبتركه دسيف من ثياب بدنه وبيع الباقي لان به كفاية وقيل
 دستان لانه اذا غسل ثيابه لابد له من ملابس قال • فان افر في حال الحجر باقرار
 لزمه ذلك بعد فضاء الدين لانه يتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يتمكن
 من ابطاله فمهم بالاقرار لغبرهم بخلاف الاستهلاك لانه مشاهد لا مرد له •
 ولو استفاد ما اآخر بعد الحجر نقد افر فيه لان حقه لم يتعلق به لعدم
 وثت الحجر قال • وينفق على الغلس من ماله وعلى زوجته وولده الصغار وذوي
 ارحامه ممن يجب نفقته عليه لان حاجة الاصلية مفدته على حق الغرماء
 ولانه حق ثابت لا يغير فلا يبطله الحجر ولهذا لو تزوج امرأة كانت في مقدار
 مهر مثلها اسوة للغرماء قال • فان لم يعرف للمفلس مال وطلب غسر ماء
 حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه الحاكم في كل دين التزيمه بعقد كالمهر والكفالة
 وقد ذكرنا هذا الفصل بمجوهه في كتاب ادا الفاضي من هذا الكتاب فلا نعيد الى

الي ان قال وكذلك ان افام البينة انه لا مال له علي سبيله لو حجب النظره الي
الميسرة * ولو مرض في الحبس يظني فيه ان كان له خادم تقوم بهما حاجته وان لم
يكن اخرجه تخرزا من ملاكه * والمحترف فيسه لا يمكن من الاشتغال بعمله
هو الصحيح ليفجر فيمعه علي قضاء دينه * بخلاف ما اذا كان له جارية وفيه موضع
يمكنه فيه وطيهالا يمنع عنه لانه قضاء احد من الشهورين فيعتبر بقضاء الغريم
* قال ولا يحول بينه وبين غم ما به بعد خروجه من الحبس بل يلازمونه
ولا يمنعونه من التصرف والسفر لقوله هم لصاحب الحق يد ولسان
اراد باليد الملازمة وباللسان التقاضي قال وباخذون فضل كسبه يفسمه بينهم
نما يخص لا متواضعو فهم في القوة وقالوا ان افلسه الحاكم حال بين الغرماء
وبينه الا ان يفيموا البينة ان له مالا لان القضاء بالافلاس عند ما يصح فيتمسك
العسرة ويستحق النظره الي الميسرة وعند ابي حنيفة رة لا يتحقق القضاء
بالافلاس لان مال الله تعالي عاده ورايه ولا وفوف الشهود علي عدم المال
لا يتحقق الا ظاهرا فيصالح للدفع لا يبطال حق الملازمة وقوله الا ان يفيموا
البينة اشارة الي ان بينة اليسار يترجم علي بينة العسار لانها اكثر اثباتا
اذا اصل هو العسرة وقوله في الملازمة لا يمنعونه من التصرف والسفر دليل
علي انه بدور معه انما دار ولا يجلسه في موضع لانه جالس فيه ولو دخل في
داره لحاجته لا يتبعه بل يجلس علي باب داره الي ان يخرج لان الانسان لانه
ان يكون له موضع خلوة ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة
فان خيار الي الطالب لانه ابغ في حصول المفصود واختياره الاضيق عليه الا اذا
علم القاضي ان يدخل عليه بالملازمة ضررين بان لا يمكنه من دخوله داره
فحينئذ يحبس دفعا للضرر منه ولو كان الدين لرجل علي المرأة لا يلازمها
لما فيها من الخلوة بالا حنيفة ولكن يدعي امرأه امينة تلازمها * ومن افلس
وعنده متاع لرجل بعينه يتاع منه فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه وقال
الشافعي يسجد القاضي علي المشتري بطلبه ثم لا يبيع خيار الفسخ لانه

يجوز المشتري عن ابتداء الثمن فيوجب ذلك بحق الفسخ كعجز البائع عن تسليم
 المبيع وهذا لأنه عقد معاوضة ومن فنيته المساواة وصار كالسلم ولنا أن الإفلاس
 يوجب العجز عن تسليم العين وهو غير معتق بالحقد فلا يثبت حق الفسخ
 بأعذاره وإنما المستحق وحده في الذمة أعني الدين وبغض العين بتحقيق
 بينهما سببا دلت هذا هو الحقيقة فيجب اعتبارها إلا في موضع التعلل كالسلم
 لأن الاستبدال ممتنع فاعطي للعين حكم الدين ككتاب ————— الماذون
 إلا أن هو لا ملام لغته وفي الشرع فك السجور واستقاط المحق عندنا والعبد
 بعد ذلك يتصرف لنفسه بأمره لأنه بعد الرق بقي أملا للتصرف بلسانه الناطق
 وعقله المميز والتجارة عن التصرف تحقق المولي لأنه ما عهد تصرفه إلا موجبا
 لتعلق الدين به بقبضه أو كسبه وذلك ما للمولي فلا بد من أن يكون كمالا بهطل حقه
 من غير رضاه ولهذا لا يرجع بما حقه من العهدة على المولي ولهذا لا قبل التوفيقا
 حتى لو اذن تعبد به هو ما كان ما ذونا بعد احتياجه عليه لأن الاستقاطات
 لا بتوفيق ثم اذن كعاشق بالصرح يثبت بالدلالة كما إذا رأى عبده يبيع
 ويشتري فحكمك بصير ما ذونا عندنا خلا فالزفر والشاخي رده ولا فرق بين
 أن يبيع عبدا مملوكا للمولى أو لا جنبي باذنه أو بخبر اذنه يبيعا صحيحا أو فاسدا
 لأن كلي من رآه بظنه ما ذونا له فيها فيعاقبه فيقتضيه لو لم يكن ما ذونا له
 ولو لم يكن المولى راضيا به لم ينع دفعه للضرورة لهذه قال * وإذا اذن المولي لعبده
 في التجارة اذنا عما جاز تصرفه في ما يربح التجارة ومعنى هذه المسئلة أن يقول
 له اذنت لك في التجارة ولا بغيره ووجهه أن التجارة اسم عام يتناول الجنس
 فيبيع ويشتري ما بدله من أنواع الأعيان لأنه أصل التجارة * ولو باع
 أو اشتري بالعين الميمية فهو جائز للعدول الاحتراز عنه وكذا بالفاحش عند أبي حنيفة
 رده خلا فلهما معا بقول أن البائع بالفاحش منه بمنزلة التبرع حتى اعتبر من
 المربح من ثلث ماله فلا ينظمه إلا اذن وله أنه تجارة والعبد متصرف بأمره
 نفسه فصار كالححر وعلمى هذا الخلاف الصبي والماذون * ولو حكم في موضع

مرض موته يعتبر من جميع ماله إذا لم يكن عليه دين وإن كان فمن جميع ما بقي
لأن الاختصار في التحريم على الثلث الحق الوارثة ولا وارث للعبد وإذا كان الدين
محبطاً بما في يده يقال للفتناري أجميع المحاباة وألا فإراده البيع كما هي العبر
• وله أن يسلم ويقبل السلم لأنه تجارة • وله أن يوكّل بالبيع والشراء لأنه
قد لا يتفرغ بنفسه قال • ويرهن ويرهنون لأنهما من توابع التجارة فإنهما إقام
واستيفاء • ويملك أن يتقبل الأرض ويستأجر الأجراء والبيوع لأن كل ذلك
من صنيع التجارة • وبأخذ الأرض مزارعة لأن فيه تحصيل الربح • وبشري
طعاماً ما يزرع في أرضه لأنه يقصد به الربح قال عم الزارع يتاجر به • وله
أن يشارك شركة عنان ويدفع المال مضاربة وبأخذ ماله من عادة التجارة
• وله أن يورث نفسه عند تأخلف الشافعي فيه وهو يقول لا يملك العبد على نفسه
فكذلك على منافعها لأنها تابعة لها ولأن نفسه رأس ماله فيملك التصرف فيها إلا
إذا كان يتضمن إبطال الأذن كالبيع لأنه يتجبر به والرهن لأنه يحبس به فلا يحصل
مقصود المولى إما الأجارة لا يتجبر به ويحصل به المقصود وهو الربح فيملك قال •
فإن أذن له في نوع منه بدون غيره فهو مأذون في جميعها وقال زفر الشافعي
له لا يكون مأذوناً إلا في ذلك النوع وعلى هذا الخلاف إذا أجاز عن التصرف
في نوع آخر لهما إن الأذن توكيل وإنا بته من المولى لأنه يستفيد الولاء به
من جهته ويتبعض الحكم وهو الملك له دون العبد ولهذا يملك حجره فيخصص
بما خصه كالمضارب ولنا أنه إسقاط الحق وفك التجبر على ما بيناه وعند ذلك
يظهر ما لكية العبد فلا يخصص بنوع دون نوع بخلاف الوكيل لأنه يتصرف
في مال غيره فثبت له الولاء به من جهته وحكم التصرف وهو الملك وأفع للعبد
حتى كان له أن يصرفه إلى قضاء الدين والنفقة وما استغنى عنه بخلافه المالك
فيه قال • وإن أذن له في شيء بعينه فليس بمأذون لأنه استخدام ومعناه أن يأمره
بشراء ثوب للكسوة أو طعاماً رزقاً لاهله وهذا لأنه لو صار مأذوناً بنفسه عليه
يلب إلا استخدام بخلاف ما إذا قال أد إلي الغلة كل شهر كذا أو أد إلي الفارعة

لا يذ طلب منه المال ولا يحصل الا بالكسب او قال له انعد صبا غا او فصار اذنه اذن
 بشراء مالا بد منه لهما وهو نوع فيصير ما ذونافي الانواع قال • و اقرارا لما ذون
 بالذون والغصوب جاز وكذا بالودائع لان الافرار من نواع التجارة اذ لو لم
 يصح لا يجتنب الناس مبايعته ومعايلته ولا فرق بين ما اذا كان عليه دين او لم يكن
 اذا كان الافرار في صحته وان كان في مرضه يقدم دين الصحة كما في الحر بخلاف الافرار
 بما يجنب من المال لا بسبب التجارة لانه كالمحجور في حقه قال • وليس له ان يتزوج لانه
 ليس بتجارة ولا بزواج مما يليكه وقال ابو يوسف وزوج الامه لانه تحصيل
 المال بمنافعها شبه اجارتها ولهما ان الاذن يتضمن التجارة وهذا ليس بتجارة
 ولهذا لا يملك تزوج العبد وعلى هذا الخلاف الصبي الماذون والمصارب
 والشريك شركة عنان والاب والوصى قال • ولا يكتب لانه ليس بتجارة اذ هي
 مبادلة المال بالمال والبدل فيه مغايل بفك النحج فلم يكن تجارة • الا ان يجيزه
 المولي ولاد بن عليه لان المولي له ملكه ويصير العبدنا بباعه ويرجع المفقود
 الي المولي لان الوكيل في الكتابة صغير قال • ولا يعتق على ما لانه لا يملك الكتابة
 فلا عتاق اولي • ولا يفرض لانه تبرع بخص كالهبة • ولا يهب بعوض ولا بغير
 عوض وكذا لا يتصدق لان كل ذلك تبرع بصريحه ابتداء وانتهساء او ابتداء
 فلا يدخل تحت الاذن بالتجارة قال الا ان يهدي اليه من الطعام او بضيء
 من بطعمه لانه من ضرورات التجارة استجلا بالقلوب المجازين بخلاف المحجور
 عليه لانه لا اذن له اصلا فكيف يثبت ما هو من ضروراته وعن ابى يوسف انه ان
 المحجور عليه اذا اعطاه المولي فوجد يومه فدعا بعض رفاقه على ذلك الطعام فلا باس
 به بخلاف ما اذا اعطاه فوجد يومه لانه لو اكلوه قبل الشهر يضر به المولي قالوا ولا باس
 للمرأة ان يتصدق من منزل زوجها بالشيء البهيم كالرغيف ونحوه لان ذلك غير
 ممنوع عنه في العادة قال • وله ان يحط من الثمن بالعيب مثل ما يحط التجار
 لانه من صنيعهم وربما يكون المحط انظر له من قبول المعيب ابتداء بخلاف
 ما اذا حط من غير فيجب لانه تبرع بخص بعد تمام العقد فليس من صنيع التجار

التجار ولا كذا لك المجاورة في الا بقاء له لانه قد يحتاج اليها على ما بينا •
 وله ان يوجل في دين فلموجب له لانه من علة التجارة قال • ودونه متعلقة
 برقبته بما ع للغماء الا ان يقد به المولي وخالف زفر والشافعي رده لا يباع
 • و يباع كسبه في دينه بالاجماع لهما ان غرض المولي من الاذن تحصيل ما
 لم يكن لا ثغور ما كان له وذلك في تعليق الدين بكسبه حتي اذا فضل
 شي منه هلك الدين يحصل له لا بالرغبة بخلافه من الاستهلاك لانه نوع جنازة
 واستهلاك الرقبة بالجناية لا يتعلق بالاذن ولنا ان الواجب في ذمة العبد
 يظهر وجوبه في حق المولي فينتقل برقبته استيفاء كذا من الاستهلاك والجماع
 دفع الضرر عن الناس وهذه الا ان سببه التجارة وهي داخلية تصف الاذن وتعلق
 • بالدين برقبته استيفاء بما مل على المعاملة فمن هذا الوجه صلح فرضا للمولي
 • وينعدم الضرر في حقه بدخول المبيع في ملكه وتعلقه بالكسب لا بنا في تعلقه
 • بالرغبة فيتعلق بهما غير انه يبدء بالكسب في الاستيفاء ابقاء الحق الغرماء و ابقاء
 المفسود المولي وعند اعدائه يستوفي من الرقبة وقوله في الكتاب دونه
 المراد منه دين وجب بالتجارة او بما هو في معناها كالبيع والشراء والاجارة
 والا ستمجار وضمان الغصوب والودائع والامانات اذا اجمدها ما واجب
 من الحذر بوطن المشتراة بعد الاستحقاق لا متناذه الي الشراء فيلحق به قال
 • ويفسرم ثمنه بالحصول لتعلق حقه بالرغبة فصارت تعلقها بالثركة • فان فضل شي
 من دونه طو لب به بعد الحرقة لتقرر الدين في ذمته وعدم وفاء الرقبة به
 • ولا يباع ثانيا كيلا يمتنع البيع او دفعا للضرر عن المشتري • ويتعلق دينه
 بكسبه سراء حصل قبل لحوق الدين او بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة لان
 المولي انما يتخلفه في الملك بعد فراغه عن حاجة العبد ولم يفرغ • ولا يتعلق بما
 انتزعه المولي من يده قبل الدين لوجود شرط الخلو له • وله ان ياخذ
 ضلته مثله بعد الدين لانه لو لم يمكن منه اتجر عليه فلا يحصل الكسب
 والزيادة على نخله المثل يرد ما على الغرماء لعدم الضرورة فيها وتقدم

حقه قال * فان حجر عليه لم ينحجر حتي يظهر حجره بين اهل سوفه لانه لو
 انحجر لتفسر الناس به لتاخر حقه الي ما بعد العتق لما لم يتعلق برقبته
 وكسبه وقد باعوه علي رجاء ذلك وبشروط علمه اكثر اهل سوفه حتي لو
 حجر عليه في السوق وليس فيه الا رجل او رجلان لم ينحجر ولو باعوه
 جازوا ابن باعوه الذي علم بحجره ولو حجر عليه في بيته بمحض من اكثر اهل
 صوفه الحجر والمعتبر شيوع الحجر واشتهاره في مقام ذلك مقام الظهور منه
 الكل * كما في تبليغ الرسالة من الرسل * م * وبطي الغد ما ذونا الي ان يعلم
 يا لحجر كما لو قيل اذ لم يعلم بالعزل وهذا لانه يتصور به حيث يلزم قضاء الدين
 من حاله ما له بعد العتق وما رضي به وانما يشترط الشيوع في الحجر اذ كان
 الاذن شاعرا ما اذ لم يعلم به الا العبد ثم حجر عليه بعلم منه ينحجر لانه
 لا ضرر فيه قال * ولو مات المولي او جن او سحر بدا ان الحجر موند صار
 الماذون محجورا عليه لان الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف
 يعطي له واما حكمه الا ابتداء هذا هو الاصل فلا بد من قيام اهليته الاذن في
 حاله البقاء وهي بعد الموت والجنون وكذا بالحق لانه موت حكمها حتي
 يفسر ماله بين ورثته قال * واذا بق العبد صار محجورا عليه وقال الشافعي
 رد بفي ما ذونا لان الا باق لا ينفى ابتداء الاذن فكذا لا ينفى البقاء وصار
 كالغصب ولنا ان الا باق حجر دلاله لانه انما يرضي بكونه ما ذونا على وجه
 يتكهن من تفتية دونه بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الدلاله لا معتبر بها
 عند وجود التصريح بخلافها وبخلاف الغصب لان الانتزاع من يد الغاصب
 متيسر قال * واذا ولد الماذون لها من مولاه فذلك حجر عليها خلا فالزفر
 رد وهو يعتبر البقاء بالابتداء ولنا ان الظاهر انه يحصنها بعد الولادة فيكون
 دلالة الحجر عادة بخلاف ابتداء لان الصريح فاض على الدلاله * وبضمن
 المولي قيمتها ان ركبتهادون لا ثلثه محلا لعل به حق الغرماء اذ به يستنع
 البيع وبه يقضي حقه قال * واذا امتدانة الامه الماذون لها اكثر من قيمتها فدمها

قد برها المولي فهي ما ذوق لها على جألها لا نعدام دلالة التجرؤ العادة ما جرت
 لتحصين المدبرة ولا منافاة بين حكمهما إيضاً والمولى لها من قيمتها ما فر رناه
في أم الولد قال فإذا حجر على المأذون فأقراره جائز فيما في يده من المال عنده
أبي حنيفة ربه ومعناه أن يقر بما في يده أنه أمانة لغيره أو لمصوب منه أو يقر
بدين عليه فيغضي مما في يده وقال أبو يوسف ومحمد ربه لا يجوز إقراره لهما
إن المصحب لا يقر به أن كان هو الأذن فقد زال بالتجرؤ وإن كان اليد فلا الحجر بطلانها
لأن يد المصحب رغير معتبرة فصار كما إذا أخذ المولى كسبه من يده قبل
الإقرار أو ثبت حجره بالبيع من غيره ولهذا لا يصح الإقرار في حق
الرغبة بعد الحجر وله أن المصحب هو اليد ولهذا لا يصح إقرار المأذون فيما
أخذه المولى من يده واليد بأقية حفيضة وشرط بطلانها بالتجرؤ حكما فإقراره
من حاجته وإقراره دليل تحفظها بخلاف ما إذا انتزعه المولى من يده قبل
الإقرار لا يد المولى ثابتة حفيضة وحكما فلا تبطل بالإقرار وكذا ملكه ثابتة
في رقبته فلا يبطل بالإقرار من غير رضاه وهذا بخلاف ما إذا باعه لأن العبد
قد تبدل بتبدل المملك على ما عرفت فلا يبقى ما ثبت بحكم الملك ولهذا لم يكن
حجماً لهما بأشراً قبل البيع قال * وإذا الرقته دون تحفظ لهما له رقبته
لم يملك المولى ما في يده ولو اعتق من كسبه عبد لم يعتق عنده
أبي حنيفة ربه وثلاً يملك ما في يده ويعتق وعليه قيمته لأنه وجد سبب
الملك في كسبه وهو ملك الرغبة ولهذا يملك اعتاقه ووطي التجارئة
المأذون لها وهذا آية كما له بخلاف الوارث لا نسب يثبت الملك له نظراً
للمورث والنظر في ضد لا عند الحاجة الدفن يتركه أمام ملك المولى ما ثبت نظراً
للعبد وله أن الملك للمولى أنها يثبت خلافة نظير العبد عند فراغه عن حاجته
كمالك الوارث على ما فرنا والحيث به الدين مشغول بها فلا يخلف فيه وإذا
عرف ثبوت الملك وعده ما اعتق فربعته وإذا ثبت عندهما بضمن قيمته للغماء
لعتق هفهم به قال * وإن لم يكن الدين محيطاً لهما لم يعتق في قولهم جميعاً

إما عبداً هما فقط أو كذا أو كذا لا يبري عن قابله فلو جعل مانعاً لا نسف
باب الإلتفات بكسبه فيختل ما هو المفسود من الإذن * ولهذا لا يمنع ملك
الوارث * والمستغرق بمنعه قال * وإن باع من المولى شيئا بمثل قيمته حاز لانه
كالاجنبي عن كسبه إذا كان عليه دين يحيط بكسبه * وإن باعه بنفسه لم يجوز لانه
متهم في حقه بخلاف ما إذا باع الأجنبي عند أبي حنيفة ولانه لا تهمته فيه * وبخلاف
ما إذا باع المرء من الوارث بمثل قيمته حيث لا يجوز عندنا لأن حق بغيته
الوارثه تعلق بعينه حتى كان لا حذر إلا استخلاص باءه فيمته أما حق الغرماء
تعلق بالمالية لا غير فافتروا ولأن باعه بنفسه يجوز البيع وتغيير المولى إن شاء
إزالة المحاباة وإن شاء نفى البيع وعلى المذهبين اليسير من المحاباة وإفاد حش
شواء وجه ذلك أن الامتناع لدفع الضرر من الغرماء وبهذا يندفع الضرر عنهم
وهذا بخلاف البيع من الأجنبي بالمحاباة اليسير حيث يجوز ولا يؤمر بإزالة المحاباة
والمولى هو مره لأن البيع باليسير منهما متردد بين التبرع والبيع لدخوله تحت
تفويض المومنين فاعتبرناه تبرعاً في البيع مع المولى للتمهة غير تبرع في حق
الأجنبي لا نعداً لها وبخلاف ما إذا باع من الأجنبي بالكثير من المحاباة حيث
لا يجوز أصلاً عندنا وما من المولى يجوز وهو بازاله المحاباة لأن المحاباة لا يجوز
من العبد المأذون على أصلهما إلا بإذن المولى ولا إذن في البيع مع الأجنبي وهو آذن
بمأسرته بنفسه غير أن إزالة المحاباة كحق الغرماء وهذا الفرقان على أصلهما
قال * وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جاز البيع لأن المولى أجنبي عن كسبه
إذا كان عليه دين على ما بيناه ولا تهمته في هذا البيع ولانه مفيد فأنه يدخل
في كسب العبد ما لم يكن فيه ويتمكن المولى من أخذ الثمن بعد أن لم يكن له
هذا التمكن وصحة التصرف تبعية الغابذة * فإن سلم إليه ثمن قبض الثمن بطل
الثمن لأن حق المولى في العين من حيث الكسب فلو بقي بعد سقوطه بغيته
في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما إذا كان الثمن عرضاً لانه
يتعين وجاز أن يبقي حقه متعلقاً بالعين قال * وإن أمسكني بده عتي يستوفي الثمن

الثلث جازلان البائع له حق الاحتبس في البيع* ولهذا كان اخص به
 من ساير الغرماء و جاز ان يكون للمولى حق في الدين اذا كان يتعلق
 بالعين* ولو باعه باكثر من قيمته يوم بآزائه المحاباة او نفص البيع كما بينا
 في جانب العبد لان الزيادة تعلق بهلحق الغرماء قال* واذا اعتق المولى الماذون
 وعليه د بون فعتقه جازلان ملكه فيه باق والمولى ضامن بقيمته للغرماء
 لانه ائلف ما تعلق به حقههم بيعا واستيفاء من ثمنه* وما بقي من الدين
 يطالب به بعد العتق لان الدين في ذمته وما نزم المولى الا بقدر ما ائلف
 ضمنا فبقي الباقي عليه كما كان* فان كان اقل من قيمته ضمن الدين لا غير
 لان حقههم بقدره بخلاف ما اذا اعتق المدبر وام الولد الماذون لهما وقد
 ركبتهما د بون لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استيفاء بالبيع فلم يكن
 المولى متلفا حقههم فلا يضمن شيئا قال* فان باعه المولى وعليه د بون يحيط
 برقبته ولفظه المشتري وغيبه فان شاء الغرماء ضمنوا الباع بقيمته وان شاءوا
 ضمنوا المشتري لان العبد تعلق به حقههم حتى كان لهم ان يبيعوا الا ان
 يقضي المولى د بونهم والباع متلف حقههم بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض
 والتغيب فيتحيروا في التضمن وان شاءوا اجازوا البيع واخذوا الثلث
 لان الحق لهم والاجازة اللا حقة كالاذن السابق* كما في المرمون* فان
 ضمنوا الباع بقيمته ثم رد على المولى يعيب فللمولى ان يرجع بالقيمة فيكون
 حق الغرماء في العبد لان سبب الضمان قد زال وهو البيع والتسليم وصار
 كالغاصب اذا باع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يرد
 على المالك ويسترد القيمة كذا هذا قال ولو كان المولى باعه من رجل واعلمه
 بالدين للغرماء ان يردوا البيع لتعلق حقههم وهو الا مستعاء والا استيفاء
 من رقبته وفي كل واحد منهما فائدة فالاول تام موخر والثاني ناقص معجل
 وبالبيع فوت هذه التحير فلا فلهذا الهما ان يردوه فالوا تار بلة اذا لم يصل
 اليهم الثمن فان وصل ولا محاباة في البيع ليس لهم ان يردوه لوصول

مذهب الميهر قال • فان كان البيع غايًا بغير خصوصية بينهم وبين المشتري معناه
 اذا انكر الدين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وروى قال ابو يوسف انه المشتري
 خصم وبغضى لهم بد بينهم وعلى هذه الخلاف اذا اشترى دارا وزوجها وصاحبها
 وغاب ثم حضر الشفيع فالمرحوب له ليس يخصص عند مالك فانه وعندهما مثل
 قوله في مسئلة الشفعة لا يبي يوسفره انه يدعي الملك لنفسه فيكون خصما
 لكل من ينازعه ولهما ان الدعوى يتضمن قسم العقد وقد قام بهما فيكون القسم
 قضاء على الغايب قال • ومن قدم مصر او قال انا عبد لفلان فاشترى وباع
 لزمه كل شيء من التجارة لانه ان اخبر بالاذن فلا عيب ردي عليه وان لم
 ينصرتصره جاز اذا الظاهر ان المحجور يجري على موجب حجره والعمل
 بالظاهر موافق لاصل في المعاملات كيلا يضيع الامر على الناس الا انه لا يباع
 حتي يخصص مولا لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانها خالص حق المولى بخلاف
 الكسب لانه حق العبد على ما يشاء فان حضر وقال هو ما ذون بيع في الدين
 لانه ظهر المدعي في حق المولى وان قال هو محجور فالقول قوله لانه متمسك
 بالاصل **فصل** واذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع
 والشراء كالعبد لما ذون اذا كان يعقل البيع والشراء حتى ينفذ تصرفه وقال
 الشافعي لا ينفذ لان حجره لم يباع فيبقى ببقائه ولا نه مولى عليه حتى يملك
 المولى التصرف عليه ويملك حجره فلا يكون والي للمنافاة فصا ركا لطلاق والعناق
 بخلاف الصوم والصلوة لانه لا يقام بالمولى وكذلك الوصية على اصله فتخففه
 الضرورة الى تنفيذ منه اما البيع والشراء يتولاها المولى فلا ضرورة ولنا ان
 التصرف المشروع صدر من اهله في محله من ولاية شرعية فوجب تنفيذ
 اهلي ما عرفت تفهيرة في الخلافيات والصبا سبب الحجر لعدم الهداية لانه
 وقد ثبتت نظر الى اذن المولى وبقاء البيت لنظر الصبي لاستيفاء المصلحة بطرفين
 واحتمال تبدل الحال بخلاف الطلاق والعناق لانه ضار محض فلم يؤهل له والنافع
 المحض كقبول الهبة والهدية يؤهل له قبل الاذن والبيع والشراء لا يبرر بين النفع

المتنع والضرر يجعل اهلا له ^{في} نظر الاذن لا قبله ^{في} الاذن ^{الذي} يكون مؤثما منه على
 اجازة الولي لاحتمال وقوعه نظرا وصحة العسر فأي نفسه يؤكّر الولي في الكتاب
 ينظم الاب والجد عند عدمه والوصي والفاضي والوالي لثلاث صاحب
 الشرط لانه ليس اليه تفليد الفضا والشرط ان يعقل كون البيع مالا للمالك
 مالا للرجح والتشبيه بالعبد الماذون بغيره ^{انما} يثبت في العبد من الاحكام بغيره
 اي حقه لان الاذن فك الحجر والماذون يتصرف باهلية نفسه عبد كان او ميبا
 فلا يثبت تصرفه بنوع ودون وعوض وما ذونا بالسكوت كما في العبد وبصح اقراره بما
 في يده من كسبه وكذا بموروثه في ظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد ولا يملك
 تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة
 الصبي يصير ما ذونا باذن الاب والجد والوصي دون غيرهم على ما بينا وحكمه
 حكم الصبي كتابته ^{الغصب الغصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير}
 على سبيل التغلب للاستعمال فيه بين اهل اللغة وفي الشريعة اخذ ماله مستور
 محترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يده حتى كان استخدا العبد وحمل الدابة
 فصبوا ون الجملوس على البساط ثم ان كان مع العلم فتحكمه المالم والمخرم وان كان
 يلهونه فالضمان لانه حق العبد فلا يتوقف على قصد ولا اثم لان الخطاء موضوع
 قال * ومن غصب شيئا لم مثل كالتكيل والموزون فهلك في يده فعليه مثله
 وفي بعض النسخ فعليه ضمان مثله ولا تقاوت بينهما وهذا لان الواجب هو المثل
 لقوله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم ولا ي
 المثل اعدل لما فيه من موااة الجنس والمالية فكان ادفع للضرر قال * فان لم يقدّر
 على مثله فعليه قيمته يوم يختصمون وهذا عند ابي حنيفة رة وقال ابو يوسف رة
 يوم الغصب وقال محمد رة يوم الانقطاع لابي يوسف رة انه لما انقطع التحق بمالا
 مثل له فيعتبر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الموجب ولمحمد رة ان الواجب المثل
 في الذمة وانما ينتقل الي القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع ولا ي
 حنيفة رة ان النفل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا لو صير الى ان يوجد جنسه

لذلك وإنما ينتقل بقضاء القاضي فيعتبر قيمة يوم الخصومة والقضاء بخلاف
مما مثل له لأنه مطالب بالقيمة باصل السبب كما وجد فيعتبر قيمته عند ذلك قال •
ومما مثل له فعليه قيمته يوم غصبه معناه العدد بات المتفاوت ثقله لما تعد مراعاة
الحق في المنع فيراعى في المالية وحدها فعلا للضرر بقدر الا مكان
اما العدد في المتقارب فهو كما لمكيل حتى يجب مثله لقلته التفاوت وفي البين
المخلوط بالشعير القيمة لأنه لا مثل له قال • وعلى الغاصب رد العين المخصوصة
معناه ما دام قابلا لقوله على اليد ما اخذت حتى ترد وقال • لا يحمل لا يحد
ان يأخذ متاع اخيه لا عبولا جادا فان اخذه فليرده ولان اليد حق مفسود
وفد قوتها عليه فيجب اعادة بالرد اليه وهو الموجب الا صلي على ما قالوا ورد
القيمة مخلص خلفا لأنه فاصرا ذالكما في رد العين والمالية وفيل الموجب
الاصل القيمة ورد العين مخلص ويظهر ذلك في بعض الاحكام • والواجب الرد
في المكان الذي غصبه لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن • فان ادعى ملاكها حبه
الحاكم حتى يعلم انها لو كانت بالية لظهرها او تقوم بينة ثم قضى عليه ببذلها لان
الواجب رد العين والهلاك بعرض فهو يدعى امر اعرضا خلافا للظاهر فلا يقبل
قوله كما اذا ادعى الافلاس وعليه ثمن متاع فيجوز ان يعلم ما بذعه فاذا علم
الهلاك سقط عنه رده فيلزمه رد بدل له وهو القيمة قال • والغصب فيما ينتقل
ويحول لان الغصب بحقيقته يتحقق فيه دون غيره لان ازالة اليد بالنقل • واذا غصب
عقارا فملك في يده لم يضمنه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد
ره يضمنه وهو قول ابي يوسف وبه قال الشافعي ره لتحقق اثبات
اليده ومن ضروره زوال يده المالك لاستحالة اجتماع اليد بن على محل واحد
في حالة واحدة فتحقق الوصفان وهو الغصب على ما بيناه فصار كالمقول
وحيث رد البدعة ولهما ان الغصب اثبات اليد بالالة هذا المالك بفعل في العين
وهذا ان يتم في العقار لان بدل المالك لا تزول الا باخواجه عنها وهو فعل فيه لا
في ان عقار فصار كما اذا بع المالك عن الماشي وفي المنقول النقل فعل فيه وهو الغصب

الغضب وسئل أجمود ومثووعة ولو سلمت فالضمان هنا بترك الحفظ المترم
 وبالحجوز ثارك بذلك قال * وما نفص منه بفعله أو سكنة ضمنه في قولهم جميعا
لأنه أتلان والغفار بضم به كما إذا ثقل ترايه لأنه فعل في العين وبدخل فيما قاله
إذا ألهد مت الدار بسكنة وعمله فلو غضب داراه باعها وسلمها والفرد بذلك
والشتر ي ينكر غضب البائع ولا بينه لصاحب اللسان أو فهو علي الاختلاف
في الغضب هو الصحيح قال * وان انفص بالزراعة بغرم النفصان لأنه أتلان البعض
فيما خدر راس ماله وبتصدق بالفضل قال رضو هذا عند أبي حنيفة ومحمده
وقال أبو يوسف ره لا يتصدق بالفضل وسند كر الوجه من الجانبيين قال * وإذا
هلك الظلمة في هذا الغضب بفعله أو بغير فعله ضمنه وفي أكثر نسخ المختصر وإذا
هلك الغضب والظلمة هو المترادف سحق ان الغضب فيما ينقل وهذا ان العين دخل
في هذا لأن الغضب الساق إذا هو السبب وعند العجز هن وهو يجب رد القيمة
أو الظلمة بذلك السبب لهذا تعتبر قيمته يوم الغضب * وان نفص في يده ضمن
النفصان لأنه دخل جميع أجزائه في ضمانه بالغضب فما تعد رد عينه تجب
رد قيمته بالتلف لأن راجع السعر إذا رد في مكان الغضب لأنه عبارة عن فتور
الرجحان دون فوت الجزء والتلف المبيع لأنه ضمن عقد ما الغضب فنبض
والأوصاف تضمن بالفعل لا بالعقد على ما عرف قال رضو ومراد غير الرهباني
أما في الرهبانيات لا يمكنه تضمين النفصان مع استرداد الأصل لأنه يؤدي إلى
الرفو أما المن غضب عبد الاستغله فنفصة الغلة فعليه النفصان لما بيننا وبتصدق
بالغلة قال رضو وهذا عند هما وعند لا يتصدق بالغلة وعلى هذا
التلف إذا أجر المستعير المستعار لا ي يوسف ره أنه حصل في ضمانه وملكه
ما الظمان فظاهر وكذلك المالك في المضمون لأن المضمون ات تملك بإداء الضمان
مسئله إلى ولست الغضب عندنا ولهما أنه حصل بسبب حبس وهو المضروب في
ملك الغير وما أجل أحاله فسيبيله البتصدق إذا الفرع أحصل على وهو الأصل
والمالك المستفيد فأنقص فلا يعد به الخبس فلو هلك العجز في هذا الغضب حتر.

بهجه له ان يستعين بالقطعة في اداء الضمان لان الخصيف لا يحل لما له ولهذا
 لو ادعى اليه بباح له التنازل ان كان تلميذا غير زول الخصيف بالاداء اليه بخلاف
 ما اذا باعه فذلك في بلد المشتري ثم استحق وغرمه كمن لم ان يستعين بالقطعة
 في اداء الضمان اليه لان الخصيف ما كان يحق المشتري الا اذا كان لا يجد غيره
 لانه محتاج اليه فله ان يصرعه الي حليته نفسه غلواصاب ما لا يصدق به ذلك
 ان كان غنيا وعت الاستعمال وان كان فقيرا عتلا شي عليه كما ذكرنا قال *
 ومن غصب الغافا شترى بها جارية فباعها بالدين ثم اشترى بالدين جارية
 غافا بها ثلاثة آلاف درهم فانه يتصدق بجميع الربح وهذا اعتداهما واصله ان الغاصب
 والمودع اذا تصرف في المصوب او الودعته وربح لا يطيب له الربح عندهما بخلاف
 لا يبي بوسفاره وفقد مرت الدلائل وجوا بهما في الودعته اظهر لانه لا يسلط
 بالملك الي ما قبل التصرف لا تعداد سبب الضمان فله بكن التصرف في ملكه ثم
 عند اظهر فيها بتعين بالاشارة اما فيما لا يتعين كالتمنين فقله في الكتاب اشترى
 بها اشارة الي ان التصديق لما يجب ان لا يشترى بها وفقد منها الضمان اما اذا اشترى
 اليها وفقد من تعبرها وفقد منها واشترى الي تعبرها او اطلق اطلاقا وفقد منها
 بطيب له وهكذا قال الكرطي رحمه لان الاشارة اذا كانت لا تفيد التحيين لا بد
 ان يتأكد بالتفقد لشعق المصنف وقال مشايخنا انه لا يطيب له قبل ان يضمن وكذا
 بعد الضمان بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب في السماعين والمضاربة قال * وان
 اشترى بالالف جارية ثمانية الفين فوجدها او طعمها فاكله لم يتصدق بشي
 وهذا قولهم جميعا لان الربح انما يثبت عند اتحاد المجلس فبمسائل فيها
 يتغير بفعل الغاصب قال * واذا تغيرت العين المضمومة بفعل الغاصب حتى
 لرا اسوها واعظم منها فحاز ال ملك المصوب منه عندها وملكها الغاصب وضمنها
 ولا يحل له الانتفاع بها حتى يودي بدلها كمن غصب شاة وذبحها وشواها او طبخها
 وحفظها فحفظها ان يحد بدلها فاحذر سيفا او سقرا فعمله آتية ومداكله عندنا وقال
 الشافعي رحمه الله تعالى حق المالك وهو راد عنه ان يبي بوسفاره غير انه اذا اختار اخذ

الرضا قال * ومن غصب غصبه فباعه فمضته لما كان قيمته فقد جاز بيعه
 وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه لان الملك التام في ثمنه ناقص لثبوته
 مستندا او ضرورة ولهذا يظهر في حق الاكساب دون الاولاد والناقص يكفي
 النفاذ البيع دون العتق كملك المكاتب قال * ولد المخصومة ونما وهو ثمر
البستان المخصوص امانة في يد الغاصب ان ملك فلا ضمان عليه ان يعتدي
 فيها بان يظلمها ما لكها قيمتها اياه وقال الشافعي رد زائد المخصوص مضمون
 متصلة كانت او منفصلة لوجود الغصب وهو اثبات اليد على ما
 لا غير بغير رضا * كما في الظبية المخرجة من الحرم اذا ولدت في يده
 يكون مضمونا عليه * ولنا ان الغصب اثبات اليد على ما لا غير على وجه
 يزول يد المالك على ما ذكرناه ويد المالك كانت ثابتة على هذه الزيادة
 حتى يزولها الغاصب ولو اعتبرت ثابتة على الولد لا يزالها اذا الظاهر
 عدم المنع حتي لو منع الولد بعد طلبه يضمنه وكذا اذا تعدى فيه كما قال
 في الكتاب وذلك بان اتلفه او زعمه فأكلفه او باعته وسامه وفي الظبية المخرجة
 لا يضمن ولدها اذا هلك قبل التمكن من الاصال لعدم المنع وانما يضمنه اذا هلك
 بعده لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع على هذا اكثر مشايخنا
 ولو اطلق الجواب فهو ضمان جنابة ولهذا يتكرر بتكررها ونجيب بالا عا تسنه
 والاشارة فلان يجب بها هو فوقها وهو اثبات اليد على مستحق الامن اولى
 واخرى قال * وما نخصص التجارية بالولادة في ضمان الغاصب فان كان في قيمته
الولد وفاء به جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب قال وفرو الشافعي
 لا ينجبر النقصان بالولد لان الولد ملكه فلا يملك جابر الملكة كما في ولد الظبية
 وكما اذا هلك الولد قبل الرد او ماتت الام وبالولد وفاء وصار كما اذا جز صوف
 شاة غيره او قطع قوائم شجر غيره او خصي همد غيره او علمه الحرفة فلهذا
 التعليم ولنا ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة والعلوق على ما هنالك
 وعند ذلك لا بعد نقصان فلا يوجب ضمانا وصار كما اذا غصب جارا به سميت فهذا

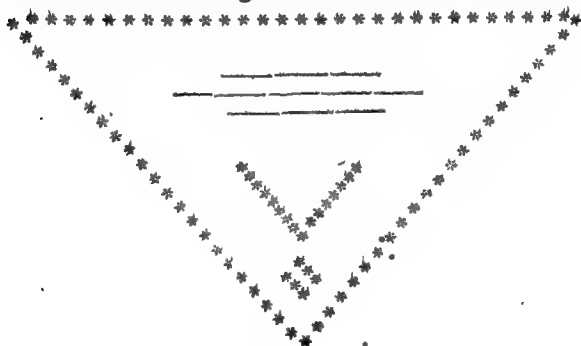
ثم مملكت أو سقطت ثنيثها ثم نبتت أو قطع يد المصوب في يد أو أخذار شوا وأداة
مع العبد تحتسب عن نقصان القطع وللد الطبيعة ممنوع وكذا إذا ماتت الام
وتخرج الثانية ان الولادة ليست بسبب موت الام اذا الولادة لا يقضي اليه
غالبيا وتختلف ما اذا مات الولد قبل الرد لانه لا بد من رد اصله للبراة فكذا لا بد
من رد خلقه وانخصي لا يعذر بادة لانه غرض بعض الفسقة ولا اتحاد في السبب
فيما وراء ذلك من المسائل لان سبب النقصان القطع والجز وسبب الزيادة
النمو وسبب النقصان التعليم والزيادة سببها الغهر قال • ومن غصب جارية
فزني بها فحبلت ثم ردها وماتت في نفاسها بضمن فيماتها يوم علقها
ولا ضمان عليه في الحرة هذا عند ابني حنيفة ردها فلا يضمن في الامه ايضا
لها ان الرد قد صح والهلاكة بعده بسبب حدث في يد المالك وهو الولادة فلا يضمن
الغاصب كما اذا حلت في يد الغاصب ثم ردها فهلكت ادركت في يده ثم ردها
فماتت فماتت ماله وكمن اشترى جارية فحبلت في يد البائع فولدت عند
المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بالانفاق بالثمن وله ان له غصبها
وما انعقد فيها سبب انتلف ورتد وفيها ذلكت فلم يوجد الرد على الوجه الذي
اجلده فلم يصح الرد وصار كما اذا حلت في يد الغاصب جنابة فماتت بها في يد المالك
او دعت بها بان كانت الجنابة خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة كذا هذا
بذلك لانها لا تضمن بالغصب ايضاً ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فصل
الشراء الواجب ابتداء التسليم وما ذكرنا لا شرط صحته الرد والزيادة سبب الجلد
مولد لا جرح ولا متلف فلم يوجد السبب في يد الغاصب قال • ولا يضمن
الغاصب منافع ما غصبه الا ان ينقص باستعماله فيغرم النقصان وقال الشافعي رده
بنسبتها فتجب اجر المثل ولا فرق في المدينين بينهما اذا عطلها او سكنها قال مالك رده
ان سكنها تجب اجر المثل وان عطلها لا شيء عليه له ان يدفع اموان متنومة
حتى تضمنها لعقود فكذا بالغصب ولما اقلها حصلها على ملك الغاصب
لحد وثباتي امكانه اذ هي لم يكن حادثة في يد المالك بل لها اعراض لا ينفى

لا يملكها فيملكها دفعاً لحاجته والا نساها لانهم من ملكه كبر وان لا يتحقق
غصبها وتلاها لا بد لا بقاء لها ولا نهالاً تماثل الأعيان لسرعة فناؤها وبقاء
الأعيان ولقد عرفت هذه المأخذ في المختلف ولا نسلم أنها متفردة في ذاتها
بل يتفرد ضرورة عند ورود العند ولم يوجد العقد الا ان ما انتقص باستعماله
مضمون عليه لا مستهلكه بعض أجزاء العين فصل في غصب ماله
يتفرد قال واذا تلف المسلم ماله منى او خنزيره ضمن ما بين اتلفهما المسلم له ضمن
وقال الشافعي ربه لا يضمنهما للمسلم ايضاً وعلي هذا الخلاف اذا تلفهما ذمي على
ذمي او باعهما الذمي من الذمي له انه يسقط تفردهما في حق المسلم فكان في
حق الذمي لانهم اتباع لنا في الاحكام فلا يجب باتلافهما مال متفرد وهو الضمان
ولنا ان القوم باق في فهمهم اذا انهمر لهم كالخل لنا والخنزير لهم كالهامة لنا ونحن
امرنا بان نتركهم وما يدبرون والسيف موضوع فيتعذر الا لزام واذا بقي التفرد
فقد وجد اطلاق مال مملوك متفرد فيضمنه بخلاف الميتة والدم لان احداً
من اهل الآداب لا يدبر اموالها الا انه يجب قيمة الخمر وان كان من ذوات
الا مثال لان المسلم ممنوع عن تملكها لكونه اعزاز لها بخلاف ما اذا جرت
المبايعة بين الذميين لان الذمي يغير ممنوع عن تملك الخمر وتملكها وهذا
يخلاف الربوا لانه مستثنى عن عقودهم وبخلاف العبد المرتد يكون الذمي
لانا ما ضمننا لهم ترك التعرض له لما فيه من الاستغناء بالدين وبخلاف
متروك التسمية عامداً اذا كان لمن يبيعه لان ولا به الحاجة ثابتة قال فان
غصب من مسلم خمر اخللها او جلد ميتة فدبغه فلصاحب الخمر ان يأخذ
الخل بغير شئ وبأخذ جلد الميتة ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه والمراد بالفصل
الا ول اذا خللها بالنفل من الشمس الى الظل ومنه الى الشمس وبالفصل
الثاني اذا دبغه بما له قيمة كالفرس والعصف ونحو ذلك والفرق ان هذا التحليل
تطهير له بمنزلة غسل الثوب النجس فيبقي على ملكه اذ لا يثبت المالمية به
وبهذا الدباغ اتصل بالجلد ما لا يتفرد الما صاحب كالمصبع في الثوب فكان بمنزلة

فلهذا يأخذ الخمل بغير شيء ويأخذ الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه ويُبَيَّن
أن ينظر إلى قيمته ذكيا غير مدبوغ. وإلحي قيمته مدبوغا فيضمن فضل
ما بينهما والغاصب أن يحبس حتى يستوفي حقه كحق العبس في المبيع قال
وإن استويا فكهما ضمن الخمل ولم يضمن الجلد عند أبي حنيفة رده وقال يضمن
الجلد مدبوغا ويعطى ما زاد الدباغ فيه ولو ملك في يده لا يضمنه بالاجماع
أما الخمل فلا نه لما بقي على ملك مالكه وهو ما من متقوم ضمنه بالاتلاف ويجب
مثله لأن الخمل من ذوات الأمثال وأما الجلد فلهما أنه باق على ملك المالك
حتى كان له أن يأخذ وهو سال متقوم بضمنه مدبوغا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد
الدباغ فيه كما إذا غصب ثوبا فصبيغه ثم استهلكه بضمه ويعطيه المالك ما زاد
الصبيغ فيه ولأنه واجب الرد فإذا أوفقه عليه لحقه كما في المستعار وبهذا
فارق الأول لا بنفسه وهو لهما يعطى ما زاد الدباغ فيه مضمون على اختلاف
الجنس أما عندنا فتأخر بطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم التقابل
في الاخذ منه ثم الرد عليه ولذا إن التقوم حصل بصلع الغاصب وصنعته متقوم
لا يستعمله مالا متقوم ما فيه ولهذا كان له أن يحبس حتى يستوفي ما زاد الدباغ
فيه فكان حقه والجمل تبع له في حق التقوم ثم الأصل وهو الصنعة غير مضمون
عنده فكذا التابع كما إذا ملك من غير صنعه بخلاف وجوب الرد حال قيامه
لأنه يتبع الملك والجمل غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوته فيها وإن
لم يكن متعلقا بالاختلاف الذكي والثوب لأن التقوم فيهما كانهما شيئا قبل الدباغ
والصبيغ فلم يكن تابعا للصنعة ولو كان تابعا فإراد المالك أن يتركه على الغاصب
في هذا الوجه وبضمنه قيمته قبل ليس له ذلك لأن الجمل لا قيمة له بخلاف
صبيغ الثوب لأن له قيمته قبل ليس له ذلك عند أبي حنيفة رده وعند مالك
في الخلاف أنه إذا تركه عليه وضمنه فحجز الغاصب عن رده فصار كاستهلاكه وهو
على هذا بخلاف على ما بيناه ثم قيل بضمنه قيمته جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد
الدباغ فيه كما في الاستهلاك وفيل بضمنه قيمة جلد ذكي غير مدبوغ ولو دباغه بماله

من أكله منه له كالتراب والشحم فهو ملكه بلا شيء^١ وإنه بمنزلة غسيل الثوب
 ولو استهلكه الغاصب بضمن قيمته منه بوجاهة قليل ظاهر^٢ غير مدبر^٣ لا يرد وصف
 الذباغة هو الذي حصله فلا بضمنه وجه الأول وعليه الأكثر وإن صفة
 الذباغة تابعة للجلد فلا تفرد عنه وإذا صار الأصل مشهوراً عليه فكذلك صفة
 ولو خلل الخمر بالقاء الملم فيها قالوا عند أبي حنيفة رحمه الله صار ملكاً للغاصب
 ولا شيء له عليه وعند مالك رحمه الله الملم من الخمر وإن أراد الملم فيه بمنزلة دبح الجلد
 ومعناه هنا أن يعطي مثل وزن الملم من الخمر وإن أراد الملم تركه عليه وبضمنه
 فهو على ما قيل في دبح الجلد ولو استهلكها لا بضمنه عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما
 كما في دبح الجلد ولو خللها بالقاء الخمر فيها فمن محمد رحمه الله صار خلاً من ساعته
 يصير ملكاً للغاصب ولا شيء عليه إلا أنه استهلكها وهو غير معلوم وإن لم تصر خلاً
 إلا بعد زمان بالكلية في الملم في خلاً لئلا يجر بينهما على قدر كلهما لا نه خلط
 الخمر بالخمر في الخمر وهو على أصله ليس باستهلاك وعند أبي حنيفة رحمه الله
 هو للغاصب في الوجهين فلا شيء عليه لأن نفس الخلط استهلاكه عند ولا ضمان
 في الاستهلاك لأن له تلف ملك نفسه وعند محمد رحمه الله لا يضمن إلا استهلاكه
 في الوجه الأول لما يضمن في الوجه الثاني لأنه تلف ملك غيره وبعض
 المشايخ أجروا جواب الكتاب على إطلاقه أن لما لك أن ياتخذ الخمر في الوجود
 كلها بغير شيء^٤ لأن الملم يصير مستهلكاً في الخمر فيصير مضموناً وقد كثرت
 فيه أقوال المشايخ وقد اثبتناها في كفاية المنتهى قال^٥ ومن كسر لاسم برطاب
 أو طبل أو مزمار أو داف أو أراق له سكر أو منصفاه وضامن ويبيع هذه الأشياء جاز
 وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لا يضمن ولا يجوز بيعها وقيل
 الاختلاف في الدف والطبل الذي يضرب للبهو فاما طبل الغزاة والدف الذي يباح
 ضربه في العرس بضمن بالاتلاف من غير خلاف وقيل الفتوي في الضمان على فراهما
 والسكر أسير للني من ماء الرطب إذا اشتد والمتصف ما ذهب نصفه بالشمع
 في الطبول^٦ أدنى طمخنة وهو الباذق عن أبي حنيفة رحمه الله رواه إمامان في التمهين

والباع لهما ان هذا الاشياء اعدت للمعصية فبطل نفوها كما تخمر ولا يفعل
ما فعل امرا بالمعروف وهو بامرا الشرع فلا يضمنه كما اذا فعل باذن الامام
ولا يبي حنيقة رة انها اموال لصلاحيتها لما جعل من وجوه الا تقاع وان صلحت لما
لا جعل فصا ركلامه المغنيته وهذا لان الفساد بفعل فاعل مختار فلا يوجب سقوط
التقوم وجواز البيع والتضمين مرتبان على المالية والتقوم والا مريا المعروف
باليد الى الامراء لقد رثهم وبنا لسان الى غيرهم وتجب قيمتها غير صالحة
للمهوكما في الجارية المغنيته والكبش النطوح والحمامة الطيارة والدك
المفائل والعبد الخصمي تجب القيمة غير صالحة لهذه الامور كما هذا وفي المكم
والمنصف تجب قيمتهما ولا تجب المثل لان المسلم ممنوع عن تملك عينيه
وان كان لو فعل جاز وهذا بخلاف ما اذا ا تلف على نصراني صليبا حيث يضمن
قيمة صليب لانه مقرر على ذلك • ومن غصب ام ولد او مدبرة فماتت في هذه
ضمن قيمة المدبرة ولا يضمن قيمة ام الولد هذا يبي حنيقة رة وقال يضمن
قيمتها لان ماليتها المدبرة متقومة بالاتفاق وماليتها ام الولد غير متقومة
هذه وعندهما متقومة والد لا يهل ذكرنا في كتاب العتاق من هذا الكتاب



الشفعة الشفعة مشتقة من الشفع وهو المهر
 نهيت به لما فيها من ضم المشتراة الى غفار الشفع • قال الشفعة واجبة للتخليط
 في نفس المبيع ثم للتخليط في حق المبيع كالشرب والطريق ثم الجار فاذ هذان
 اللفظ ثبوت حق الشفعة لكل واحد من هؤلاء واذا انشعب اما الثبوت
 فله وله عليه اسلام الشفعة لشربها لم يفهمه ولو له عليه السلام جارا للدار
 احق بالدار والا لرض ينتظر له وان كان غائبا اذا كان طرفيهما في احد ولو له
 عليه السلام الجار احق به فيه ليل يارمول الله ما عليه لان شفعته وبروي
 الجار احق بشفعته وقال الشافعي به لا شفعة بالجوار لقوله عليه السلام
 الشفعة فيما لم يفسد فاذا اوقعها كحدود وصرف الطرق فلا شفعة ولا يبرحق
 الشفعة مجد وله من سنن النجاشي لما فيه من تملك المال على الغير من غير
 رضاه وقد ورد الشرع به فيما لم يفسد وهذا ليس في معناه لان موته التسمية
 تلزمه في الاصل دون الفروع ولنا ما روينا وان ملكه متصل بملك الذميل
 اتصال تاييد وفرأيت ثبت له حق الشفعة عند وجود المعارضة بالمال اعتبارا
 بمرور الشرع وهذا لان الاتصال على هذه الصفة اما ان تصب سببانه لدفع
 ضرر الجوار اذ هو مادة المضار على ما عرف وقطع هذه المادة بملك الاصل
 اولى لان الضرر في حقه بازماجه عن حطة اياه ائوي وضرر الفسمة مشروع
 لا يصلح علة لتخفيف ضرر غيره واما الترتيب فلقوله عليه السلام الشريك
 احق من التخليط والتخليط احق من الشفع فالشريك في نفس المبيع والتخليط
 في حقوق المبيع والشفع هو الجار ولا لان اتصال بالشركة في المبيع ائوي لانه
 في كل جزء وبعده الاتصال في المحقوق لانه شركة في مرافق المالك والترجيح
 بتحقيق بقوة السبب ولا ضرر الفسمة ان لم يصلح علة صلح مرجحا لان وليس
 للشريك في الطريق والشرب والجار شفعة مع التخليط في الرقعة لما ذكرنا
 انه مقدم قال • فان علم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها الجار
 لما بينا من الترتيب والمراد بهذا الجار الملاصق وهو الذي عطف ظهر الدار المشغوعة

وبأه في سكة اخري وعن أبي يوسف أن مع وجود الشفة في الرقبة
 لا شفة لغيره سلم أو استوفى لا نهر محبوبون به ووجه الظاهر أن السبب
 قد تفرق في حق الكل إلا أن للشربة حق التقدم فإذا سلم كان المرء يلبس بهزلة
 دهن الصحة مع دهن المرء والشربة في المبيع قد يكون في بعض منها كفا في
 منزل معين من الدار أو جدار معين منها وهو مقدم على البحار في المنزل
 وكذا على البحار في بقية الدار على أصح الروايتين عن أبي يوسف أنه لا اتصال
 أقوى والشفعة واحدة لا بد أن يكون الطريق أو الشربة خاص حتى تستحق
 الشفعة بالشركة فيه فالطريق الخاص أن لا يكون نافذاً والشربة الخاصة
 أن يكون نهر لا تجري فيه السفن وما يجري فيه فهو عام وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد بن وهب عن أبي يوسف أنه أن الخاص أن يكون نهر أو سقي منه فراحان
 أو ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عام فإن كانت سكة شربة نافذة بنسب منها
 سكة شربة نافذة وهي مستطيلة فيجوز دار في السفلي فلا ملها للشفعة خاصة
 دون أهل العلم وأن يبيع في العلم على السكك والمعنى ما ذكرنا في كتاب
 أو بلفظي ولو كان نهر صغير بأحد منه نهر أصغر منه فهو على لها من
 الطريق فيما بيناه قال • ولا يكون الرجل بالسجد وح على الحائط شفعة شركته
 ولكنه شفع جوار لأن العلة هي الشركة في العمار وبوضع السجد وح لا يصح
 شربة في الدار إلا أنه جار ملازق قال • والشربة في الخشبة تكون على حائط
 الدار جار لما بيناه قال • وإذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم
 ولا يعتبر اختلاف الملاذ قال الشافعي أنه على مفادها لا نصباء لأن
 الشفعة من مرافق الملك لا بوي أنها لتكميل منفعتها فاشبه الوبيع والغلة
 والولد والثمرة ولنا أنهم استوفوا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال
 فيستوفون في الاستحقاق لا بوي أنه لو انفرد واحد منهم استحق كل الشفعة
 وهذا آية كمال السبب وكثرة الاتصال بوزن بكثرة العلة والترجيح
 بفتح بقوة في الدليل لا بكثرة ولا قوة فهنا يظهر أن أخوي بمقابلته وتملك ملك

دراهم او دنانير او آنية لم يزل ملك مالك عنها عند أبي حنيفة ولا في أخذها
ولا شيء للغاصب وقالوا بملكها الغاصب وعليه مثلها لانه احدث صنعة معتبرة صبر
بحق المالك مالكها من وجه الاتري انه كسره وقال بعض المفسرين والثلث لا يصلح
راس المال في المضاربة والشركات والمضروب يصلح لذلك وله ان العين باق
من كل وجه الاتري ان الاصل باق ومعناه الاصل في القيمة وكونه موزو لهما اليه
باق حتى يجري فيه الربو باعتبار صلاحيته لراس المال من احكام الصحة
دون العين وكذا الصنعة فيها غير متغومة مطلقا لانه لا قيمة لها عند المظالم
بجنسها قال * ومن غصب ساجة فبني عليها زال ملكها للمالك عنها ولزم الغاصب
قيمتها وقال الشافعي * ولما ملك احداهما الوجه عن المجانبين فدملا ووجهه
آخرنا فيه ان فيما ذهب اليه اضرا بالغا ص بنبض بنائه احصل من ثمن
خلف وضرر المالك فيما ذهبا اليه مجبور بالقيمة فصار كما اذا خاط بالخط
المغسوب بطن جارية او عبده او ادخل اللوح المغسوب في سجنه ثم قال
الكرخي والفقيه ابو جعفر الهندواني * انه لا ينقض اذا بني في حوالي الساجة
اما اذا بني على نفس الساجة بنقض وجواب الكتاب برد ذلك وهو الاصح قال *
ومن ذبح شاة غيره فما لكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء
ضمنه نقصانها وكذا العجز وكذا اذا قطع يد ماله او ظاهر الرواية ووجهه
انه لان من وجه باعتار رقبه بعض الاعراض من العمل والدور والنسل وبقاؤه
بعضها وهو اللحم فصار كالحرق الفلحش في الثوب ولو كانت اليد غير مأكولة
اللحم فقطع الغاصب طرف المملوك حيث باخذة مع ارض المقطوع لان الادمي ببني
منتفعا به بعد قطع الطرف قال * ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن
نقصان الثوب لما لكه لان العين قائم من كل وجه وانما دخله عيب
قبضه * وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعه فلما لكه ان ضمنه جميع
قيمتها لانه استهلاكه في الوجه فله ان يرضه معناه ترك الثوب عليه

بمسألة وان شاء اخل الثوب ^{في} قيمته ^{النفهمان} ^{لانه} في قيمته ^{من} وجه من حيث
 ان العين ياق ^{وكذا} بعض المنافع ^{فان} اشارة الكتاب ^{الي} ان الفاحش ما يبطل
 به عامة المنافع ^{والصحيح} ان الفاحش ما يؤول به بعض العين ^{وجنس} المنفعة
 ويبقى بعض العين ^{وبعض} المنفعة ^{واليسير} ما لا يؤول به شيء ^{من} المنفعة ^{وانها}
 يدخل فيه ^{النفهمان} لان محمد ^{به} جعل في الاصل قطع الثوب ^{نصفان} ^{اذا}
 والفاحش به بعض المنافع ^{فال} * ومن غصب ارضا ^{فخر} ^{فيها} او فني قيل له ^{اللع}
 البناء والغرس ^{وربها} لقوله ^{عم} ليس لعرق ظالم حق ^{ولان} ملك صاحب الارض
 ياق ^{فان} الارض ^{لم} يصر ^{مستهلكة} والغصب ^{لا} يتحقق ^{فيها} ^{لا} ^{لها} ^{من}
سبب فهو من الشاغل بتصرفها كما اذا اشتغل ظري غيره بطعامه * فان كانت
الارض بنقص بقلع ذلك فللها لك ان يضمن له قيمته البناء وقيمته الغرس
مغلوما ويكونان له لان فيه نظر لهما ودفع الضرر عنهما وقوله لهما مطلقا
معناه قيمته بناء او شجر هو من بقلعه لان حقه فيه اذ لا قرار له فيه فيقوم
الارض بدون الشجر والبناء وبقوم بها شجر او بناء لصاحب الارض ان يامره
بقلعه فيضمن فضل ما بينهما فال ومن غصب ثوبا فصيغه احمر او سوبقا فملكه بسمن
فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب الابيض ومثل السوبق وسلمه للغاصب
وان شاء اخذهما وخرم ما زاد الصبغ والسمن فيهما فال الشانعي روى الثوب لصاحبه
ان يمسكه ويا من الغاصب بقلع الصبغ بالقد والممكن اعتبرا بفصل الساحة بني فيها
لان التميز ممكن بخلاف السمن في السوبق لان التمييز متعذر ونسأ ما بينا
ان فيه رعاية لجانبين والخبرة لصاحب الثوب لكونه صاحب الاصل بخلاف
الساحة بني فيها لان النقص له بعد النقص اما الصبغ يتلاشي وبخلاف ما اذا
الصبغ بهبوب الربح لانه لا جناية من صاحب الصبغ ليضمن الثوب فيتملكه
صاحب الاصل الصبغ فال ابو عتبة روى في اصل المسئلة وان شاء رب الثوب
بانه وبضرب بقيمته ابيض وصاحب الصبغ بما زاد الصبغ فيه لان له ان لا يته لك
الصبغ بالقيمة وعنه ايمثناعه ^{فان} نعين رعاية العجابين في البيع وبتاتي هذا فيما

اذا تصبغ الثوب بنفسه وقد ظهر بما ذكرنا الوجه في السوق غير ان السوق
 من ذوات الامثال فيضمن مثله والثوب من ذوات الغير فيضمن قيمته وقال في
 الاصل يضمن قيمة السوق لان السوق يتفاوت بالقياس فلم يبق مثليا وليل المراد
 منه المثل سماه به لقيامه مقامه * والصغرة كالحمرة ولو صبغة اسود فهو نقصان
 عند ابي حنيفة ولا وعندهما زيادة وقيل هذا الاختلاف محصور زمان وقيل ان كان
 ثوبا بنقصة السواد فهو نقصان وان كان ثوبا جز بد فيه السواد فهو كالحمرة
 وقد عرف في غير هذا الموضع ولو كان ثوبا بنقصه الحمرة بان كانت قيمته ثلثين
 ورهما فتراجمت بالصبيغ الى عشرين فعن محمد انه ينظر الي ثوب جز بد فيه الحمرة
 بان كانت الزيادة خمسة ياخذ ثوبه وخمسة درهم لان احدي الخمسين جبرت
 بالصبيغ فصار ثوبا من غصب عينا فعيبها فضمنه المالك قيمتها ملكها
 وهذا عندنا وقال الشافعي انه لا يملكها لان الغصب عندنا وان محض فلا يصلح سببا
 للملك كما في المدبر ولنا انه ملك البدل بكما له والمبدل قابل للنقل من ملك
 الي ملك فملكه ونعا للضرر عليه بخلاف المدبر لانه غير قابل للنقل لحق المدبر
 نعم قد يفسر التدبير بالفضاء لكن البيع بعده بصادف الف قال * والقول في
 القيمة قول الغاصب مع بيعه لان المالك يدعي الزيادة وهو ينكر والقول
 قول المنكر مع بيعه الا ان يظهر المالك البينة باكثر من ذلك لانه اثبت بالحمرة
 المزرمة قال * فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك
 او بيئته اتاهما او ينكر الغاصب عن العين فلا خيار للمالك وهو للغاصب لانه
 تهر له المالك بسبب اتصاله به رضاء المالك حيث ادعى هذا المقدار قال * فان كان
 ضمنه بقول الغاصب مع بيعه فهو باختيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ
 العين ورد العوض لانه لم يقر رضاء بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة واخذ
 دونها لعدم المحبة ولو ظهرت العين وقيمتها مثل ما ضمنه او دونه في هذا الفصل
 لا غير فكل ذلك الجواب في ظاهر الرواية وهو الاصح خلا لما قاله الكرخي
 انه لا خيار له لانه لم يشر رضاء حيث لم يعط له ما يدعيه والخيار لفوات الرضاء

في اوله اوفى وحطه فقرأ الكتاب الي اخره بكتاب شفيعته وعلى هذا اعمامة المشايخ
 مرة وهو رواية عن محمد وعنه ان له مجلس العلم والروايتان في النوادر
 وبالثانية اخذ الكرخي لانه لما ثبت له خيار التملك لا بد من زمان التاميل كما
 في الخيرة ولو قال بعد ما بلغه البيع بمحمد لله اولا حول ولا قوة الا بالله اوفى
 سبحانه الله لا تبطل شفيعته لان الاول حمد على التخلص من جواره والثاني
 تعجب منه لقصد اضراره والثالث علافة تحتاج كلامه فلا بد من شيء منه على الاعراض
 وكذا اذا قال من ابتاعها وبكم بيعت لانه يرضى فيها بشمن دون ثمن ويرغب
 من مجاورة بعض دون بعض والمراو بفوله في الكتاب اشهد في مجامع ذلك
 على المطالبة بطلب الموابنة والا شاهد فيه ليس بلازم انما هي لنفي التبعاض
 والتفريق بالمجلس اشارة الى ما اختاره الكرخي به وبصح الطلب بكل لفظ يفهم
 منه طلب الشفعة كما لو قال طلبت الشفعة او اطلبها او اناطل بها لان الا اعتبار
 للمعنى وان بلغ الشفيع بيع الدار لم يجب عليه الا شهادتي بخبره رجلان
 او رجل وامرأتان او واحد عدل عند أبي حنيفة وهو وفلان يجنب عليه ان يشهد اذا
 اخبره واحد حوا كان او عبدا سبيبا كان او امرأة اذا كان الخبر حقا واصل الاختلاف
 في عزل الوكيل وقد ذكرنا ما يدل عليه واخواته فيما تقدم وهذا اختلاف الخيرة اذا
 اخبرت عنده لانه ليس فيه الزام حكمه واختلاف ما اذا اخبره المشعري لانه
 خصم فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوص والثاني طلب الثفر برون او شهاد
 لانه يحتاج اليه لا ثباته عند القاضي على ما ذكرنا ولا يمكنه ان يشهد ظاهرا
 على طلب الموابنة لانه على فور العلم بالشراء فحتاج بعد ذلك الى طلب
 الاشهاد والتفريق برون بيانه ما قال في الكتاب ثم ينهض منه يعني من المجلس ويشهد
 على السابح ان كان المبيع في يد مدعيه لم يسلم الي المشعري او على المبتاع او عند
 العتار فادفع ذلك استغفرت شفيعته وهذا لان كل واحد منهما خصم فيه لان
 للدار اليد والثاني الملك وكذا المصحح ان شهادته المبيع لان الحق متعلق به
 فان سلم البايح المبيع لم يصح الا شهادته عليه لخروجه من ان يكون خصما اذا لا بد

لا يبدنه ولا يملك فصار كالجنكي وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى
 هذه الدار انا شفيعها وقد كتبت طلبك الشفعة واطلبها الا ان فاشهد واعلى ذلك
 وعن ابي يوسف انه يشترط لصحة البيع وجمعه بده لان المطالبة لا تصح الا على
 معلوم والثالث طلب الخصومة والاعتناء وسند ذكر كفيته من بعد ان شاء الله تعالى
 قال ولا تسقط الشفعة بتأخير هذا الطلب عند ابي حنيفة وهو رواية
 عن ابي يوسف وقال محمد بن ابي تركها شهر بعد الاشهاد بطلبه وهو قول زفر بن
 معناه اذا تركها من غير علم به من ابي يوسف انه اذا اتمها الخصومة في مجلس
 من مجالس القاضي لم يطل شفيعته لانه اذا مضى مجلس من مجالسه ولم يتخاصم
 فيه اختيارا دل ذلك على اعراضه وتسلطه وجه قول محمد انه لو لم يسقط
 بتأخير الخصومة انما يتضرر به المشتري لانه لا يمكنه التصرف في دار نظفه
 من جهة الشفيع فقد رآه بشهر لانه اجل ومادونه عاجل على ما سرق في الابهان
 ووجه قول ابي حنيفة وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى ان التحق متى ثبت
 واستقر لا يسقط الا باسقاطه وهو التصريح بلسانه كما في سائر المحقوق وما ذكر
 من الضرر بشكل بما اذا كان غائبا ولا يترك في حق المشتري بين الحضر والسفر
 ولو علم انه لم يكن في البلدة فاص لا يطل شفيعته بالتأخير بالاتفاق لانه لا يتمكن
من الخصومة الا عند القاضي فكان عدرا قال * واذا تقدم الشفيع الى القاضي
 فادعى الشراء وطلب الشفعة سال القاضي المدعي عليه فان اعترف بملكه الذي
 يشفع به والا فله اقامة المينة لان اليد ظاهريه لا يثبت الا استحفاق
 قال رضي بسال القاضي المدعي قبل ان يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار
 وجد ودها الا نسه ادعي حقا فيها فصار كما ادعي رغبته واذا بين ذلك بساله
 من سبب شفاعته واختلاف اسبابها فان قال اننا شفيعها بدار فلا صفها الا ان تم دعواه
 على ما قاله الخصام في ذلك وفي بعض الفتاوى تحد بده هذه الدار التي يشفع بها
 ايضا وقد بينا في الكتاب الموسوم بالتجنيس والمزيد قال * فان عجز عن البينة
 استحلف المشتري بانك ما تعلم انه مالك للذي ذكره مما يشفع به معناد بطلب

الشفيع لانه اذ هي عليه معنى لو اثر له لزمه تلازم اختلاف علي ما هي به
غيره فبالحكم على العالم فان لكل او قامت للشفيع بينة ثبتت ملكه في الدار التي
يشفع بها وثبت السجور او فبعد ذلك ماله الفاضلي يعني المعنى عليه هل ابتاع
ام لا فان انكر الا بتبنياع قيل للشفيع انتم البينة لان الشفعة لا تجب الا بعد ثبوت
البيع وثبوته بالحق فال * فان عجز عن هذا فبالحكم المشتري ماله ما ابتاع او باقده
ما استحق عليه في ماله الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا علي الحاصل
والاول علي السبب ولذا استوفينا الكلام فيه في الدعوي وذكرنا الاختلاف
بتوقيف الله وانما يختلف علي البتات لانه الشفيع علي فعل نفسه او علي
ماله اذ ماله وفي مثله يختلف علي البتات فال * وتجوز المداير عنه في الشفعة
وان لم يحضر الشفيع الثمن الي مجلس الفاضلي فاذا قضى الفاضلي بالشفعة لزمه
احضار الثمن وهذا ظاهر وانه الاصل وعن محمد انه لا يقضي حتى يحضر الشفيع
الثمن ووروا به الحسن عن ابي حنيفة انه لان الشفيع حسبا لا يكون مقلدا
فيتوقف القضاء علي احضاره حتى لا يتوحي مال المشتري وجه الظاهر انه لان
له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه فكذلك لا يشترط احضاره واذا قضى
له بالدار فلم يشترط ان يحبسها حتى يستوفي الثمن وينفذ القضاء عند محمد
ايضا لانه فصل محقق فيه ووجب عليه الثمن فيحبس فيه فلو اخذ اداء الثمن
بعد ما قال له ادفع الثمن اليه لا يطل شفعته لانه اذا كانت بالمعصوم عند الفاضلي
فال * وان احضر الشفيع البايع والبيع في يده فله ان يتحصنه في الشفعة
لان اليه له وهي يد مستشفة ولا يسمع الفاضلي البينة حتى يحضر المشتري
فيبيع البيع بمشهد منسه ويقضي بالشفعة علي البايع ويجعل
العهد في حليته لان الملك للمشتري واليد للبايع والفاضلي يقضي به
للمشفيع لانه من حضوره في الاختلاف ما اذا كانت الدار قد قبضت عليه
لا يعتبر حضور البايع لانه صار اجنبيا اذ لا يقضي له يد ولا ملك وقوله فيبيع
البيع بمشهد منه اشارة الي علة اخرى وهي ان البيع في حق المشتري اذا كان بنفسه

من يبيع من حصة بعضه على غيره فله الشفعة المذكورة وان ينفسخ
 البيع لا يبرأ منه الا بموافقة المشتري والاخذ بالشفعة وهو وجوب الشفعة
 الا انه ينفي اصل البيع العبد بالشفعة لان الشفعة بناء عليه ولكنه تقول
 بالشفعة اليه وتصير كالباع للمشتري من قبله ايرجع بالعهد على الباع بخلافه
 ما اذا لبسه المشتري فاخذ من يده حيث تكون العهدة عليه لا نه انه ملكه
 بالقبض وفي الوجه الاول امتنع بعض المشتري وانه بوجوب الشفعة وقد طولنا
 الكلام فيه في كتابنا المنتهى لقولهم ان الله تعالى * قال ومن اشترى دارا
 فهو انفسه للشفيع لا نه من العائد والاخذ بالشفعة من حقوق العبد فيوجه
 اليه * قال الا ان يسلطها الي الموكل لا نه ليس يبق له يد ولا ملك فيكون انفسه
 بواو الموكل وهذا لان الوكيل كالباع من الموكل على ما عرفت فتسليمه اليه
 تسليم الباع الي المشتري فتصير انفسه معه الا انه مع ذلك فائمه مقام
 الموكل فيكتفي بمضوره في انفسه قبل التسليم وكذا اذا كان الباع وكيل
 الغائب للشفيع ان ياخذ ما سبه اذا كانت في يده لانه عاقد وكذا اذا كان الباع
 وصيا لبيس فيما يجوز بيعه لما ذكرنا قال * واذا نفي للشفيع بالدار وامر بكن
 رها فله خيار البروثة واسرها وجدها معها فله ان يرد ما ران كان المشتري
 شرط البراة مملكان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء الا نري انه مبادلة المال بالمال
 فيثبت فيه انفسا ران كما في الشراء ولا يسلط بشرط البراة من المشتري ولا
 مروته لانه ليس بنايب عنه فلا يملك اسقاطه فمسئل في الاختلاف
 قال * وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري لان الشفع
 يدعي استحقاق الدار عليه عند نفاذ الاقل وهو ينكر والقول قول المنكر مع بدينه
 ولا يتما لكان لان الشفع ان كان يدعي عليه استحقاق الدار فالمشتري لا يدعي
 عليه شيئا لتخيره بين الترك والاخذ ولا نص هنا فلا يتما لكان ولو اقاما البينة
 بالبينة للشفيع عنداى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري
 وها اكثر انا نفاضا وكينة الباع والوكيل والمشتري من العدة ولهما انه

لا تنافي فيجعل كان الموجود ذبيعان وللشفيع ان يتخذ بايهما شاء وهذا ~~الخلاص~~
 البائع مع المشتري لانه لا يتوالى بينهما عقد لان الا بالنسخ الاول ومنها الفسخ لا يظهر
 في حق الشفيع وهو التخرج لبينة الوكيل لا كما لبائع والمشكل كالمشتري منه كيف
 وانها ممنوعة على ماروي عن محمد بن ~~ره~~ واما المشتري من العقد فلنا ذكر
 في السير الكبير ان البينة بينة المالك العقد هم فلنا ان نمنع وبعد التسليم نقول
 لا يصح الثاني هنا لك الا بفسخ الاول اما ههنا بخلافه ولان بينة الشفيع ملزمة
 وبينة المشتري غير ملزمة والبيئات للالزام قال * واذا ادعى المشتري ثمنه
وادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قاله البائع وكان ذلك
حطاً عن المشتري وهذا لان الامران كان على ما قال البائع فخذ وجبت الشفعة
به وان كان على ما قال المشتري فخذ حط البائع بعض الثمن وهذا الحط يظهر في
حق الشفيع على ما تبين ان شاء الله تعالى ولان التملك على البائع باجماع به
 فكان القول في قوله في مقدار الثمن ما بقيت مطا لبنته فياخذ الشفيع بقوله ولو
 ادعى البائع الاكثر لخالقان ومترادان وابهما نكل ظهر ان الثمن ما يقوله
 الاخر فياخذها الشفيع بذلك وان حلفا بفسخ الغاضي البيع على ما عرف وبما خذها
 الشفيع بقول البائع لان فسخ البيع لا يوجب بطلان حق الشفيع قال * وان كان
 قبض الثمن اخذ بما قال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى
 الثمن انتهى حكم العقد وخرج من البين وصار كالاجنبى وبقي الاختلاف
 بين المشتري والشفيع وقد بيناه ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعك
 الدار بالف وقبضت الثمن باخذها الشفيع بالف لانه لما بداء بالافرار بالبيع
 تعلقت الشفعة به فبقوله بعد ذلك قبضت الثمن يريد اسقاط حق الشفيع فيره
 عليه ولو قال قبضت الثمن ومتوالف لم يلتفت الى قوله لان الاول وهو الافرار
 بقبض الثمن خرج من البين وسقط اعتباره قوله في مقدار الثمن فصول
 فيما يوخذ به المشقوع قال واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن بسقط ذلك
 عن الشفيع وان حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع لان حط البعض يلتحق باصل

في فصل العقد ويظهر في حق الشفيع لأن الثمن ما يفي وكلما لاحظ بعد ما أخذ ما
 الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذاته الفصل في خلاف حط
الملك لونه لا يتحقق بأصل العقد فصل في زيادة الثمن في البيع وإن زاد المشتري
 الباع لم تلزم الزيادة للشفيع لأن البيع الزيادة ضرراً بالشفيع لا سبباً له
 أو جذاً به وفيها خلاف الحط لأن فيه منفعة له ونظير الزيادة إذا جده العقد
 بأكثر من الثمن الأول لم تلزم الشفيع حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول
 لما بينا كذا فصل في اشتري داراً بعين أخذها الشفيع بغيره لأنه من ذوات
 القيمة وإن اشتراها بمكيل أو موزون أخذها بمثله لا نعماً من ذوات الأمثال
 وهذا لأن الشرع أثبت للشفيع ولا يثبت التملك على المشتري بمثل ما تملكه
 برامى على الفد والممكن كما في الألعاب والحدود هي المتقارب من ذوات
 الأمثال وإن باع عقاراً بغيره أخذ الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر لأنه
 وهو من ذوات القيمة فيأخذ بقيمة فل وإن باع بثمن موجب للشفيع الخبير
 أن شاء أخذها بثمن حال وإن شاء صبر حتى ينقضي الأجل ثم يأخذها وليس له
 أن يأخذها في الحال بثمن موجب وقال زفره له ذلك وهو قول الشافعي
 في الفد لأن كونه موجباً وصف في الثمن كالزائد والأخذ بالشفعة به فيأخذ
 بأصله وصفه كما في الزموني ولأن الأجل إنما يثبت بالشرط ولا شرط فيما بين الشفيع
 والباع أو الممتنع وليس الرضا به في حق المشتري رضا به في حق الشفيع لتفاوت
 الناس في الملاة وليس الأجل وصف الثمن لأنه حق المشتري ولو كان وصفاً لتبعه
 فيكون حفاً للباع كالثمن وصار كما إذا اشتري شيئاً بثمن موجب ثم ولا غيره
 لا يثبت الأجل إلا بالذكر كذا هذا ثم إن أخذها بثمن حال من الباع سقط الثمن
 عن المشتري لما بينا من قبل وإن أخذها من المشتري رجع الباع على المشتري
 بثمن موجب كما كان لأن الشرط الذي جرى بينهما لم يبطل بأخذ الشفيع ففي
 موجب نصار كما إذا باعه بثمن حال وقد اشتراه مؤجلاً وإن اختار الانتظار له
 ذلك لأن له أن لا يكثر زيادة الضرر من حيث النقد به وقوله في الكتاب

وإن شاء هبني حتى ينقضي الاجل مراده المبيع عن اخذ اما الطلب عليه في الحال
حتى لو سكت عنه يطلب شفيعه عنده بنى هنيئة ومحمد زهنا فالفوس
ابي يوسف الاخر لان حق الشفعة انما يثبت بالبيع والاخذ بقراخي من الطلب
وهو مستمكن من الاجد في الحال بان يودي الثمن كما لا فيشترط الطلب عند العلم
بالبيع قال * واذا اشترى ذمي تخنزا وخنزبر وشفيعها ذمي اخذها بمثل الخمر
وفيها الخنزبر لان هذا البيع مقضي بالصحة فيما بينهم وحق الشفعة بغير المسلم
والذمي والخمر لهم كالحل لنا والخمر بركا لشاء فياخذ الاول بالمثل والثاني
بالقيمة قال وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزبر اما الخنزبر فظاهر
وكذا الخمر لا امتناع التسليم والتسليم في حق المسلم فالتحق بغير المثلي وان كان
شفيعها مسلما وذميها اخذ المسلم نصفها بنصف قيمة الخمر والذمي نصفها
بنصف مثل الخمر اعتبار البعض بالكل فلوا سلم الذمي اخذها بنصف قيمته
الخمر لعجزه عن تمليك الخمر وبلاسلام يتأكد حقه لان يبطل فصار كما اذا
اشترىها بكر من رطب فحضر الشفيع بعد انقطاعه باخذها بقيمة الرطب كذا هذا
فهو ل واذا بنى المشتري او غرس ثم فضى للشفيع بالشفعة فهو
بالنحو وان شاء اخذها بالثمن وفيمة البناء والغرس وان شاء وكلف المشتري
فله وعن ابي يوسف انه لا يكلف الفلح وتغيير بين ان باخذ بالثمن وفيمة البناء
والغرس وبين ان يترك وبه قال الشافعي ولا الا ان عند له ان يفلح ويعطي لقيمة
البناء لابي يوسف انه محقق في البناء لانه بناء على ان الدار ملكه والتكليف بالفلح
من احكام العدو وان صار كالموهاب له والمشتري شراء فاسد او كما اذا زرع المشتري
فان لا يكتف الفلح وهذا لان في ايجاب الاخذ بالقيمة دفع اعلى الضرر بين
بشمل الادني فصار اليه ووجه ظاهر الرواية انه بني في محل تعلق به حق
مؤكد للغير من غير تسليط من جهة من له الحق فينفض كالراهن اذا بني في الموهون
* وهذا لان حقه اقوى من حق المشتري لانه يتقدم عليه وله ان ينفذ
بوجهه وهيبه وغيره من تصرفاته بخلاف الهبة والتلا في البيع

الفاسد عند أبي الخليفة ربه لانه حصل بتسليط من جهة من له الحق
 ولا ان حق الاسترداد فيها ضعيف ولهذا لا ينبغي بعد البناء وهذا الحق ينبغي
 لا على لا انجاب القيمة كما في الاستحقاق والزرع يفلح قيا سا وانما لا يفلح
 استحسانا لان له نهاية معلومة ويبقى بالآخر وليس فيه كثير ضرر وان اخذه
 بالقيمة يعتبر قيمته مفلوفا كما بيناه في العصب ولو اخذها الشفيع قبلي فيها
 او غرس ثم استحق رجوع بالثمن لانه تبين انه اخذه بغير حق ولا يرجع
 بقيمة البناء والغرس لاعلى الباع ان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه
 وعن ابي يوسف انه يرجع لانه متملك عليه فنزلا منزلة الباع والمشتري
 والفرق على ما هو المشهور ان المشتري مغرور من جهة الباع ومسلط عليه
 ولا ضرر ولا تسليط في حق الشفيع من المشتري لانه مجبور عليه قال واذا
 انهدمت الدار واحترق بناؤها وجف شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع
 بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن لان البناء والغرس تابع حتى دخلا في
 البيع من غير ذكر فلا يفلح بهما شيء من الثمن ما لم يصر مقصود اولئذا يبيعها
 مراعاة بكل الثمن في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق نصف الارض حيث
 باخذها في حصته لان الفاسد بعض الاصل قال وان شاء تركه لان له ان يمنع
 من تملك الدار بما له قال وان نفذ المشتري البناء قليل للشفيع ان شئت فقل
 العرصه بحصتها وان شئت فقل لانه صار مقصودا بالاثلاث فيفلا يفلح شيء من الثمن
 بخلاف الاول لان الهلاك باق سماءه وليس للشفيع ان ياخذ النقص لانه صار
 مقصودا فلم يبق تبعاله ومن ابتاع ارضا وتخلها وعلى فخلها ثم اخذها الشفيع بشرها
 ومعناه اذا ذكر الثمر في البيع لانه لا يدخل من غير ذكر وهذا الذي ذكره استحسان
 وفي الفياض لا ياخذ لانه ليس يتبع الا برمي انه لا يدخل في البيع من غير ذكر
 فاشبه المتاع في الدار وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال اربعه للعنارة كالبناء
 في الدار وما كان مركبا فيه فياخذ الشفيع قال وكذلك ان ابتاعوا وليس في التخييل
 فمر فامر في هذا المشتري يعني ياخذ الشفيع لانه مبيع تبع لان البيع سري اليه

على ما عرفت في ولد المبيع فإن كان حده المشتري لم جاء الشفع لا باعرت
الثوري الفصلين جميعا أنه لم يبق البع للعقار ولو قد أخذ حيث صار مفصولا
عنه فلا يأخذ قال في الكتاب فإن حده المشتري سقط عن الشفع حصته قال
رضي الله عنه وهذا جواب الفصل الأول لأنه دخل في البيع مفصولا أيضا بل
شيء من الثمن أما في الفصل الثاني يلتزم ما سوي الثمر بجميع الثمن لأن العقار
لم يكن موجودا عند العقد فلا يكون مبيعا لا نبيعا فلا يفتا بله شيء من الثمن
والله أعلم باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب قال الشفعة واجب
في العقار وإن كان مالا ينقسم وقال الشافعي رة لا شفعة فيها لا ينقسم لأن
الشفعة إنما يجب عند فعل لونه الفسنة وهذا لا يتحقق فيها لا ينقسم ولنا قوله
عليه السلام الشفعة في كل شيء عقار أو ريع الي غير ذلك من العمومات ولأن
الشفعة سببا لإلصاقه في الملك والحكمة دفع ضرر سوء النجور على ما هو
وإنه ينتظم الفسنتين ما ينقسم وما لا ينقسم وهو المحل والرحا والبهز والطريق
قال ولا شفعة في العروص والسفن لقوله عليه السلام لا شفعة إلا في ريع
أو حائط وهو حصته على ما لا رة في أجزائها في السفن ولأن الشفعة إنما وجبت
لدفع ضرر سوء النجور على الدوام والملك في المنقول لا بدوم حسب دوامه
في العقار فلا يلحق به وفي بعض نسخ المختصر ولا شفعة في البناء والنخيل
إذا بيعت دون العرصه وهو صحيح مذكور في الأصل لأنه لا فراولة فكان نظما
وهذا بخلاف العلوق حيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفن إذا لم يكن
طريق العلوق به لأنه بماله من حق الفراا التحق بالعقار قال والمسلم والذي
في الشفعة سواء للعمومات ولا نهما يستويان في السبب والحكمة فهستويان
في الاستحقاق ولهذا يستوفي فيه الذكر والأنثى والصغير والكبير والباغي
والعادل والنحر والعبد إذا كان مازونا أو مكاتباً قال وإذا ملك العقار بعوض
هو مال وجبت فيه الشفعة لأنه مكن مراعاة شرط الشرع فيه وهو التملك
بمثل ما تملك به المشتري صورة أو قيمة على ما مر قال ولا شفعة في الدار التي

التي يزوج الرجل عليها أو يتزوج المرأة بها ويستاجر بها دار أو غيره ما أوصلها
 إليها من دم عمن أو يعق عليها عمن لأن الشفعة عندنا إنما يجب في مبادلة
 المال بالمال لما بيننا وهذه الأعراس ليست بمساوي فإيجاب الشفعة فيها خلاف
 المشروع ونائب الموضوع وهذا الشرع ليس به يجب فيها الشفعة لأن هذه الأعوان
 مشفوعة عندهم فلهذا لا يمكن الإختصاص بينهما أن يعذر بمثلها كما في البيع بالعرس بخلاف
 الهبة لأنه لا عوض فيها سائر ما يؤوله بقاها فيهما إذا جعل شفعاسن دار ميسرة
 أو ما يضاهيه لأنه لا شفعة عندهم إلا فيه ونحن نقول أن تقوم منافع البيع في النكاح
 وشهر ما يعقد إلا جارية غير وري فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعقود غير
 شقوق لأن القيمة ما بقوم مقام غيره في المعنى الخاص المطلوب ولا يتحقق فيها
 رضى على هذا الأمر وجبا غير مهور فرض لها الدار مهورا لأنه بمنزلة المفروض في العتقة
 في كونه مقابلا للبيع بخلاف ما إذا باعها بمهر المثل أو بما يهيئ لأنه مبادلة
 مال بمال وتوازي وجهها على أن ترو عليه الفاقلة شفعة في جميع الدار صلبا وبني حنيقة
 وذلك لا يجب في حصة الألف لأنه مبادلة مالية في حقه وهو يقول معنى البيع فيه تابع
 ولعلنا نعتقد بالغة النكاح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في الأصل فكذلك في البيع
 ولأن الشفعة شرعية في المبادلة المالية المفصولة حتى إن المضارب إذا باع دارا وفيها
 ربح لا يملك ربح المال الشفعة في حصة الربح كونه تابعا فيه قاله أو يصلح عليها
 بالنكاح لأن ما صلح عليها باعرا وجب الشفعة قال رضي الله عنه فكذلك إذا كرمي
 أكثر من بيع أو اشترا أو صلح عليها بالنكاح مكان لوله عليها لأنه إذا صلح
 عليها بالنكاح رضي الدار رضى بده فهو بزمهم إنها لم تزل من ملكه وكذا إذا صلح
 عنها بغيره لا لأنه لا يملك المال اقتداء بميميله وقطعا لشغب حصمه كما
 إذا اشترى منها بخلاف ما إذا صلح عليها باعرا لأنه معترف بالملك المسمى
 وإنما استفاد به الصالح فكان مبادلة مالية ما إذا صلح عليها باعرا وسكوت
 أو انكار وجوب الشفعة في جميع ذلك لأنه أخذ ما عوضا عن حقه في زعمه إذا
 لم يكن من جهته فباعه بل بزمه قال ولا شفعة في هبة لما ذكرنا لا أن تكون

لأن الشفعة
 عندنا إنما يجب
 في مبادلة مال
 بمال

يعوض مشروط لا نه بيع انتهاء ولا بد من القبض وان لا يكون الموقوف
ولا عوضه شاعلا نه هبة ابتداء وقد قررنا في كتاب الهبة بخلاف ما اذا
لم يكن العوض مشروطا في العقد لان كل واحد منهما هبة مطلقة الا انه
اثيب منها فامتنع الرجوع قال • ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفيع لانه
يمنع زوال الملك عن الباع • فان اسقط الخيار وجبت الشفعة لانه زال المانع
عن الزوال ويشترط الطلب عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع بصير سببا
لزوال الملك عند ذلك • وان اشترى بشرط الخيار وجبت الشفعة لانه
لا يمنع زوال الملك عن الباع بالاقاين والشفعة تبث في عليه على ما مر واذا
اخذها في الثلاث وجب البيع لعجز المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع لانه
ثبت بالشرط وهو للمشتري دون الشفيع • وان بيعت دارا لي جنبها والخيار
لا حد ما فله الاخذ بالشفعة اما الباع فظاهر لبقاء ملكه في التي يشفع بها وكذا
اذا كان للمشتري وفيه اشكال وشحناء في البيوع فلا تعهد • واذا اخذها كان
اجازة منه للبيع بخلاف ما اذا اشتراها ولم يرها حديث لا يبطل خياره باخذ
ما بيع بجنبها بالشفعة لان خيار الرد لا يبطل بصريح الا بطل فكيف بدلالته
ثم اذا حضر شفيع الدار الاول له ان ياخذها دون الثانية لانعدام ملكه في الاول
حين بيعت الثانية قال • ومن ابتاع وارا شراء فاسد فلا شفعة فيها اما قبل
القبض فلعدم زوال ملك الباع وبعد القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت
بالشرع لرفع الفساد وفي اثبات حق الشفعة تفرد به الفساذ فلا يجوز بخلاف ما
اذا كان الخيار للمشتري في البيع الصحيح لانه صار اخص به تصرفا وفي الفساد
ممنوع عنه قال • فان اسقط الفسخ وجبت الشفعة لزوال المانع وان بيعت دار
بجنبها وهي في يد الباع بعد فله الشفعة لبقاء ملكه • وان سلمها الي المشتري
فهو شفيعها لان الملك له ثم ان سلم الباع قبل الحكم بالشفعة له بطلت شفيعته
كما اذا باع بخلاف ما اذا سلم بعده لان بقاء ملكه في الدار التي يشفع بها بعد الحكم
بالشفعة ليس بشرط فبقيت الماخوذة بالشفعة على ملكه وان استردها الباع من

من المشتري قبل الحكم بالشفعة له بطلان لا يقطع ملكه عن التي يشفع بها
 قبل الحكم بالشفعة وإن استردها بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه لما يروى
 بأن * وإذا اختسر الشركاء الثمار فلا شفعة بحارهم بالقسمة لأن القسمة فيها
 معنى الإفراز ولهذا يجري حكم الحجب والشفعة ما سار بعده إلا في المبادلة المطلقة
 قال * وإذا اشترى دارا فسلم الشفع الشفعة ثم ردّها للمشتري بخيار رده أو شرط أو
 بعيب فبأنفس فلا شفعة للشفيع لأنه ليس من كل وجه كعادتي فدم ملكه والشفعة
 في إنشاء العقد ولا فرق في هذا بين أن يفيض وعد منه * وإن ردّها بعيب
 بغير قضاء أو قبلا البيع للشفيع الشفعة لأنه فسخ في حقهما ولو لا بيعهما على
 أنفسهما وقد قصد الفسخ وهو بيع عديدي في حق ثالث لو جرد البيع رهو
 مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث ومراده الرد بالعيب بعد الفسخ
 لأن قبله فسخ من الأصل وإن كان بغير قضاء على ما عرفت وفي الجامع الصغير
 ولا شفعة في قسمة ولا خيار روية وهو تكسر الرأى ومعناه لا شفعة بسبب الرد
 بخيار الروية لما يروى ولا تميم الرواية بالفتح عطا علي الشفعة لأن الرواية
 محفوظة في كتاب القسمة أنه ثبت في القسمة خيار الروية وخيار الشروط
 لأنهما يثبتان التحلل في الرضاء فيما يتعلق لزمه بالرضاء وهذا المعنى موجود
 في القسمة والله سبحانه أعلم بما ————— ما تبطل به الشفعة قال
 وإذا ترك الشفع إلا شاهد حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك بطلت شفيعته
 لأعراضه عن الطلب وهذا لأن الأعراض إنما يتحقق حالة الاختيار وهي
 عند القدرة * وكذلك إن شهد في المجلس ولم يشهد على أحد المتبايعين ولا
 عند العنار وإذا أضحناه فيما تقدم قال * وإن صالح من شفيعته على عوض بطلت
 شفيعته ورد العوض لأن حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل بل هو مجرد
 حق التملك فلا يصح إلا اعتياض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالخيار من الشرط
 فبالإسقاط أولى فيبطل الشرط ويصح الإسقاط وكذلك الوابح شفيعته بما لم يبينه بخلاف
 الفصاح لأنه حق متقرر * وبخلاف الطلاق والعنق لأنه اعتياض عن ملك

لأن قضاء ملكه

الخ

لأنه فسخ من كل وجه

في المحل وظهيره اذا قال تختصميرة اختارني بلف او قال العندين لامر اته اختارني
ترك القسح باللف فاختارت سبط الخيار ولا يثبت العوض والكفالة بالنفس
في هذا بمنزلة الشفعة في رواية وفي اصحى لا تبطل الكفالة ولا يجب المال وقيل
هذه رواية في الشفعة وقيل هي في الكفالة خاصة وقد عرفت في موضعه قال •
واذا مات الشفيع بطلت شفيعته وقال الشافعي تورث عنه قال رضي الله عنه
معناه اذا مات بعد البيع قبل الفضاء بالشفعة اما اذا مات بعد فضاء الفاضي قبل
فقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لو رثته وهذا نظير الاختلاف في خيار الشرط
وقد مر في البيوع وان بالموث يزول ملكه عن داره وبطلت الملك للوارث
بعد البيع وفيما هو ملك البيع وبقاء للشفيع الي وقت الفضاء شرط فلا يشترط
الشفعة بدونه • وان مات المشتري لم تبطل لان المستحق باق ولم ينفذ

سبب حلقه • ولا يباع في دين المشتري ووصيته ولو باعه الفاضي او الوصي
او اوصي المشتري فيها بوضعية فللشفيع ان يبطله واخذ الدار لم ينفذ حلقه ولهذا
ينقض الفسخ في حيا له قال • واذا باع الشفيع ما يشفع به قبل ان يقضي له بالشفعة
بطلت شفيعته لو وال سبب الاستحقاق قبل التملك وهو لا تضال بملكه ولهذا
يزول به وان لم يعلم بشيء المشفوعة كلها اذا سمر صرحا او ابراء عن الدار وهو
لا يعلم به ولهذا الخلاف اما اذا باع الشفيع داره بشرط الخيار له لانه يشفع الزاوية
فيبقى الاتصال قال • وكيل البائع اذا باع وهو الشفيع فلا شفعة له • وكيل المشتري
اذا ابتاع فله الشفعة في الاصل ان من باع او بيع له لا شفعة له • ومن المشتري
اذا ابتاع له فله الشفعة لان الاول باع المشفوعة بسبب ان له الفسخ من اجله
وهو البيع والمشتري لا ينقض شراءه بالاشعة لا كمثل الشراء •
وكذلك لو ضمن الدار له من البائع وهو الشفيع فلا شفعة له • وكذلك اذا باع
وشرط الخيار والخير فامضى المشروط له الخيار البيع وهو الشفيع فلا شفعة له
لان البيع ثم باعضا به الخلال جانب المشروط له الخيار ومن جانب المشتري
قال • واذا بلغ الشفيع انها بيعت باللف وهو غير مسلم ثم علم انها بيعت باقل او

أو تنقطة أو شعير فيمتها الفم أو أكثر فتساويه باطل ولم الشفعة لأنه إنما سلم
 لا حثكنا والتمن في الإذن والبيع والجنس الذي بلغه وليس مبيع به في الثاني
 إذا الجنس مختلف وكذا الحال في كمال الجوارح أو عدي متقارب بخلاف
 ما إذا علم أنها بيعها بعين قيمتها الفم أو أكثر لأن الواجب فيه القيمة وهو
 ما راعه أو دنا غيره * وإن باني أنها بيعت بالثمن ليمتثل الف فلا شفعة له وكذا إذا
 كانت أكثر وقال بغيره له الشفعة لا بخلاف الجنس وإن كان الجنس متعدد في
 حق القيمة قال * وإذا قيل له أن المشتري فلان يسلم الشفعة ثم علم أنه غيره
 فله الشفعة لمقاومة الجوار * ولو علم أن المشتري مومع غير ذلك أن يأخذ بمسبب
 غيره لأن التسليم لم يوجد في حقه * ولو بلغه شراء المصنف وسلم ثم ظهر شراء
 الجميع فله الشفعة لأن التسليم لضرر الشركة ولا شركة وفي عكسه لا شفعة في ظاهر
 الرواية لأن التسليم في الكل يسلم في أجزائه فمسسل وإذا باع دارا
 لا مقدار رذراع منها في طول المسد الذي يلي الشفع فلا شفعة له لا بقطاع
 الجوار وهذه حيلة وكذا إذا وجب سبه هذا المبدأ أو سلمه إليه لما بينا قال * وإذا
 ابتاع منها سهما بتمن ثم ابتاع بغيرها فالشفعة للجاري في السهم الأول دون
 الثاني لأن الشفع جار فيها إلا أن المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه
 فإن أراد الحيلة ابتاع السهم بالثمن الأدنى مما مالا واليا في الباقي وإن ابتاعها
 بتمن ثم دفع إليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالتمن دون الثوب لأنه عقد آخر
 والتمن هو العوض عن الدار قال * وهذه حيلة أخرى تعمر الجوارح الشركة
 فيباع بأضعاف قيمته ويعطى بها ثوب بغير قيمته إلا أنه لو استخففت المشفوعة
 بففي كل الثمن على مشتري الثوب لقيام البيع الثاني فيتضرره وألا وجه
 أن يباع بالدرهم الثمن دينار حتى إذا استحق المشفوع يبطل الصرف فيجب
 رد الدينار لا غير قال * ولا تكرد الحيلة في إسقاط الشفعة عند أبو يوسف
 وتكره عند محمد لأن الشفعة إنما وجبت لدفع الضرر ولو احتنا الحيلة ما دفعناه
 ولا يبي بوصف أنه منع عن أقباط الحق فلا يبعد ضررنا وعلى هذا الخلاف

الحيلة في إسقاط الزكوة مسألة أجل بمفقوته قال • وإذا اشتري خمسة
نفردا من رجل فلشفيح إن بأخذ نصيب أحدهم وإن أشترى أما رجل من خمسة
أخذها كلها أو تركها والفوق إن في الرجوع الثاني بأخذ البعض فتتفرق الصفقة
على المشتري فيتصرفه بزيادة الضرر وفي الرجوع الأول يقوم الشفيح مقام أحدهم
فلا تتفرق الصفقة ولا يفارق في هذا بين ما قبل القبض وبعد هو الصحيح إلا
إن قبل القبض لا يمكنه أخذ نصيب أحد هم إذا أنفذ ما عليه ما لم ينفذ الأخر
حصته كيلا يؤدي إلى تفرق اليدين على البائع بمنزلة أحد المشتريين تختلف
ما بعد القبض لأنه سقطت يد البائع وسواء سمي لكل بعض ثمنًا أو كان الثمن
جملة لأن العبرة في هذا التفرق الصفقة للالثمن ومعنا تفرعت ذكرنا في
كفابة المنتهي قال • ومن اشترى نصف دار غيب مفسوم فخاصه البائع أخذ الشفيح
النصف الذي صار للمشتري أو بعد لأن الغسمة من تمام القبض لما فيها من تكميل
إلا تفاد ولهذا يتم القبض بالغسمة في الهيئة والشفيح لا ينفصل القبض وإن كان
له نفع فيسه بعود العقد على البائع فكله إلا ينقض ما هو من تمامه تختلف
ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري الذي لم يبع
حيث يكون للمشفيح نصفه لأن العقد ما وقع مع الذي قاسم فلم تكن الغسمة
من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل هو تصرف بحكم الملك فهنقضه الشفيح
كما ينقض ببعده وهبته ثم أطلق الجواب في الكتاب يدل على أن الشفيح بأخذ
النصف الذي صار للمشتري في أي جانب كان وهو المروى من أبي بوسف وبه
لأن المشتري لا يملك إبطال حقه بالغسمة وعن أبي حنيفة رد أنه إنها بأخذ
إذا دفع في جانب الدار التي يشفع بها لأنه لا يملك جانب أففع في الجانب
الأخر قال • ومن باع دار أو له عبد ما ذون عليه دين فله الشفعة وكذا إذا كان
العبد هو البائع فلم يؤا الشفعة لأن الأخذ بالشفعة تملك بالثمن فينزل منزلة
الشراء وهذا لأنه مفيد لأنه يتصرف للغرماء تختلف ما إذا لم يكن عليه دين
لأنه يبيعه لمؤا ولا شفعة لمن يبع له قال • وتساير الأب والوصي الشفعة على

هلى الصغير جاز عند ابي حنيفة ابي يوسف وقال محمد بن زفر رحمه الله هو على
 شفعته اذا بلغ قالوا وعلى هذا الخلاف اذا بلغهما شرا او ربحوا ربحا او اصاب
 قمار بطلنا وعلى هذا ~~الخلاف~~ تسليم التركيل لطلب الشفعة في رواية كتاب
 الوكالة وهو الصحيح ~~محمد بن زفر~~ انه حق فليس للمخير فلا يملك ان يطله * كدبته
 وفوده * ولا نه شرع لدفع الضرر فكان ابطاله اضرارا به ولهما الله في معنى
 التجارة فيملاك تركه الا برمي ابن من اوجب بيعا للصبي صح رده من الاب
 والوصي ولا نه دا بر بين النفع والضرر ولذا يكون النظر في تركه ليهيئ الثمن
 هلى ملكه والولاية نظرية فيملاكه ويكوتهما كابطا لهما لكونه دليل الاعراض
 وهذا اذا بيعت بمثل قيمتهما فان بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتجاوز الناس
 فيه فيل جاز التسليم بالاجماع لانه بعض نظر او قيل لا يصح بالا اتفاق لانه
 لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالا جنهي وان بيعت باقل من قيمتها صحا بادة
 كثير لان ابي حنيفة رده انه لا يصح التسليم منهما ولا رواية عن ابي يوسف رده
 والله اعلم كتاب ~~القسمة والقسمة في الاعيان المشتركة~~ مشروع
 لان النبي عليه السلام باشرع في المغانم والمواريث وجوزي الثوار بها
 من ظهر فكثير ثم هي لا تعري عن معنى المبادلة لان ما يجمع لا حد هما بعضه
 كان له وبعضه كان لصاحبه فهو باخذ عوضا عما بقي من حقه في نصيب صاحبه
 فكان مبادلة واقرارا والافراز هو الظاهر في المكمل بعد الموزونات لعدم التفاوت
 حتى كان لا حد هما ان باخذ نصيبه حال غيبة صاحبه * ولو اشترياه فاقسمنا
 ببيع احد هما نصيبه مرابحة بنصف الثمن * ومعنى المبادلة هو الظاهر في الحيوانات
 والعروض للتفاوت حتى لا يكون لا حد هما اخذ نصيبه عند غيبة الاخر *
 ولو اشترياه فاقسمنا لا يبيع احد هما نصيبه مرابحة بعد القسمة الا انها اذا كانت
 من جنس واحد اجبر الفاضلي على القسمة عند طلب احد الشركاء لان فيه
 معنى الافراز لتفريق المقاصد والمبادلة مما يجري فيه الجبر كما في قضاء الدين
 وهذا لان احدهم يطلب القسمة بسان الفاضلي ان يخصه بالا نفع نصيبه

و يمنع الغير عن الا تتفاد بملكه فيجب على المفاضي اجازته وان كان اجناسا
 مختلفة لا يجبر الفاضي على قسمتها للعدرا المعادلة باعتبار الجنس الثاوية في
 المقاصد ولو ترا ضوا عليها جاز لان الاجر لهم قال • وينبغي للفاضي ان ينصب
 قاسما برزفه بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر لان القسمة من جنس عمل
 القضاء من حيث انه يتم به قطع لثان الله فاشبه رزق الفاضي ولان منفعة نصب
 القاسم تعمر العامة فتكون كفايته في مالهم غرما بالغنم قال • قال ليرفع
 نصب قاسما بنفسه بالاجر معناه بالجر على المتفاسمين لان النفع لهم على الخصوص
 وبقدرا جز مثله كيلا يتحكم بالزيادة والا فضل ان يوزنه من بيت المال لانه
 ارفق بالناس واجد من التهمة • ويحب ان يكون عدلا ما سوانا لما بالقسمة
 لانه من جنس عمل القضاء ولا نه لابد من القدرة وذلك بالعلم ومن الاعتماد
 على قوله وهو بالامانة • ولا يجبر الفاضي الناس على قاسم واحد معناه لا يجبرهم
 على ان يستاجروه لانه لا يجبر على العفو ولا نه لو عين لتحكم بالزيادة
 على اجر مثله • ولو اصطحو افاقتسموا اجازا اذا كان فيهم صغير فيحتاج
 الي امر الفاضي لانه لا ولا به لهم عليه قال • ولا يترك القسام بشترون
 كيلا تصير الاجرة غالية بتواكلهم وعند عدم الشركة بشا در كل منهم
 اليه خيفة الفوت غير خص الاجر قال • واجرة القسمة على عدد الروس
 هندابي حنيعة رة وقال ابو يوسف ومحمد علي قدر الا نصباء لانه مونة
 الملك فيقدر بقدره • كاجرة الكيال والوزان وحفر البير المشتركة • ونفقة
 المملوك المشترك • ولا يبي حنيعة رة ان الاجر مقابل بالتمييز وانه لا يتفاوت
 وربما يصعب الحساب بالنظر الي القليل وقد ينعكس الامر فتعدرا اعتباره
 فيتعلق الحكم باصل التمييز بخلاف حفر البير لان الاجر مقابل بنغل التراب
 وهو يتفاوت والكيل والوزان كان للقسمة قيل هو على الخلاف وان لم
 يكن للقسمة فالاجر مقابل بعمل الكيل والوزن وهو يتفاوت وهو العذر لو اطلق
 ولا يفصل وعنه انه علي الطالب دون الممتنع لنفعه وامضرة الممتنع قال • واذا

إذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار أو طبيعة أو دعوا أنهم ورثوها
 بن فلان أم بطسما القاضي يحدد أبي حنيفة رده حتى يقيموا البيينة على موته
 يحدد ورثته وقال صاحبها بطلبها بغيرهم ويذكر في كتاب الفسمة أنه قسمها
 ثلثهم * وإن كان المال المنقسم بأصوي العطار أو دعوا أنه ميراث فسمة في
 ثلثهم جميعا ولو ادعى في العطار أنهم اشتروا قسمه بينهم لهما أن الحد دليل
 الملك والدوا ما لم يأتوا بالثبوت ولا منافع لهم فيفسمها بينهم كما في المنقول
 لو روي والعطار المشعري وهذا لأنه لا منكر ولا بيينة إلا على المنكر فلا يثبت
 أنه يذكروا في كتاب الفسمة أنه قسمها بالقرار لم يقتصروا عليهم ولا يحدد لهم
 وله أن الفسمة قضاء على الميت إذا التزكت مبيعة على ملكه قبل الفسمة حتى
 لو حدس الزيادة تنفذ وصاها وبقي دونه منها بطلب ما بعد الفسمة
 وإذا كان قضاء على الميت فالقرار لهم صحة عليه فلا بد من البيينة وهو مفيد
 لأن بعض الورثة ينقسم خصما عن الورث ولا يمتنع ذلك بالقرار لا كما في
 الوارث أو الوصي المقتدر بالدين فإنه يثبت البيينة عليه مع الوارث بخلاف المنقول
 لأن في الفسمة نقل الحاجة إلى المحفظ ما العطار سمع بنفسه ولا أن المنقول
 مضمون على من وقع في يده ولا كذا العطار هذه وتخلط المشتري لأن المبيع
 لا يبغي على ملك البايع وإن لم يفسم فلم تكن الفسمة قضاء على الغير قال *
 وإن ادعى المثلث ولم يذكر وكيف انتقل اليهم فسمة بينهم لأنه ليس في الفسمة
 قضاء على الغير لأنهم ما أثروا بالملك لغيرهم قال ربه هذه رواية كتاب الفسمة
 وفي الجامع الصغير أن ادعاهم ملكا وأقاما البيينة أنها في أيديهما وأراد الفسمة
 لم يفسمها حتى يفيها لهما البيينة أنها لهما لا حتمال أن تكون لغيرهما ثم قيل هو
 قول أبي حنيفة خاصة وقيل هو قول الكل وهو الأصح لأن فسمة المحفظ في العطار
 غير محتاج اليه وفسمة الملك تفتقر إلى قيامه ولا ملك فامتنع المحض قال *
 وإذا حضر وارثان وأقاما البيينة على الوفاة وعدد الورثة والدار في أيديهم
 ومعهما وأبى غائب قسمها القاضي بطلب أصحاب حاضرين وبنيهم وكذا بغير

نهيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي يقسم وينصب وصيا يقضي نصيبه
 لان فيه نظرا للغائب والصغير ولا بد من اقامة البينة في هذه الصورة عند انبعاث
 خلا فالهما كما ذكرناه من قبل • ولو كانا لشترين لم يقسم مع غيبة احدهم والفرق
 ان ملك الوارث ملك خلافة حتى يروى بالعيب كونه عليه بالعيب فيما اشتراه
 المورث ويصير مغرورا بشرا المورث فالتنصيب احد هما خصما عن الميت فيما
 بقي يده والاخر عن نفسه فماتت الفسمة قضاء بحضرة المتحاضرين اما الملك
 الثابت بالشراء ملك مبتدأ ولهذا لا يروى بالعيب على باع باعه فلا يصلح
 الحاضر خصما عن الغائب فوضي الفرق • وان كان العفا رضى به الوارث
 الغائب او شي منه لم يقسم وكذا اذا كان قتي يد مودعه وكذا
 اذا كان في يد الصغير لان الفسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق بهما
 من غير خصم حاضر عنهما وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه
 والفساء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة وعددها
 هو الصحيح كما اطلق في الكتاب قال • وان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام
 البينة لانه لا بد من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصما ومخاصما وكذا
 سفا سفا ومخاصما بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين على ما بينا • ولو كان الحاضر
 صغيرا وكبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم اذا اقيمت البينة وكذا اذا
 حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيبها فطلبها الفسمة واغاما البينة على
 التماس الوصية بنفسه لاجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه
 وكذا الوصى عن العبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه فطلب
 فيما يقسم وما لا يقسم قال • واذا كان كل واحد من الشراكا ينتفع بنصيبه قسم
 بطلب احد هم لان التسمية بحق لازم فيهما بحتما عند طلب احد هم على ما بينا
 من قبل • وان كان ينتفع احد هم ويستقر به الاخر اقله نصيبه فان طلب صاحب
 الكثير قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم لان الاول منتفع به فاعتبر
 طلبه والناهي متعنت في طلبه فلم يعتبر وذكر الجصاص ره على فلب هذا لان

صاحب الكبير يريد الاضراء بغير ذوالاخر برخي الضرر نفسه وذكر الحكام
 الشهيد في مختصره ان ايهما طلب القسمة بقسم القاضي والوجه ان درج فيما
 ذكرناه ولا يصح المذكور في الكتاب وهو الاول * وان كان كل واحد يستضر
 الصغر لم يقسمها الا بقرابة لان الجبر على الفدية لتكميل المنفعة وفي هذا
 تفويتها ويجوز بتراضيهما لان الحق لهما ومسايرة رغبتهما اما القاضي
 يعتمد المظاهر * وقسم العروس اذا كانت من صنف واحد لان عند اتحاد
 الجنس يتحد المقصود فيحصل التعدل في القسمة والتكميل في المنفعة * ولا
 يقسم الجنسين بعضها في بعض لانه لا اختلاط بين الجنسين فلا تنفع القسمة
 تمييزا بل تنفع معا وضئ وسبيلها التراضي دون جبر القاضي * ويقسم كل
 مؤنث ومكبل كثيرا وقليل والمعدود المتقارب وقبر الذهب والفضة
 وقبر الواحد والنجاس والا بل بانفرادها او البقر او الغنم ولا تقسم شاة وبعير
 وبرذون وممار ولا تقسم الاواني لانها باختلاف الصنعة تختلف بالجناس
 المختلفة وتقسم الثياب الهروبة لا اتحاد الصنف ولا يقسم ثوبا واحدا لثمنه
 القسمة على الضرر اذ في لا تتحقق الا بالقطع ولا ثوبين اذا اختلفت قيمتهما
 لما بيننا بخلاف ثلاثة اثواب اذا جعل ثوب بثوبين او ثوب وربع ثوب بثوب
 وثلاثة ارباع ثوب لانه قسمة البعض دون البعض وذلك جائز قال ابو حنيفة
 لا يقسم الرقيق والجواهر لثمنها ولا يقسم الرقيق لاتحاد الجنس كما في الاول
 والغنم ورقيق الغنم وله ان التفاوت في الادمي فاحش لتفاوت المعاني الباطنة
 فصارت الجنس المختلف بخلاف الحيوانات لان التفاوت فيها بقل عند اتحاد الجنس
 الايري ان الذكور الانثى من بني آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد
 بخلاف الغنم لان حق الغنمين في الملية حتى كان للامام بيعها وقسمتها
 وهنا يتعلق بالعين والمالية جميعا فافتراقا فالجواهر فقل اذا اختلف الجنس
 لا يقسم كاللالي واليواقيت وقل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت وتقسم
 الصغار لقله التفاوت وقل يجري الجواب على اطلاقه لان جهالة الجواهر

الفحش من جهالة الرقيق الابري الله لم تزوج على لولو اربافو فسمه او خالجه
 عليها لانهما التسمية وسمي ذلك على عهدنا واني ان لا يتجر على الفسمة قال •
 ولا يقسمهم همام ولا يبر ولا رهي الا ان يتراخي الشراكاء وكلما التحايط بهم الدارين
 لا نه بشتم على الضر في المحركين اذ لا يبقى كلني نسيم منتفعا به انتفاعا
 مفصودا فلا يقسم الفاضلي بخلاف التراضي تماينا قال • واذا كانا معروضا ومشاركة
 في مصرواح واحد فسم كل دار على حدتها في قول امي جنيفة وه فلا ان كان الاصلح
 لهم فسمه بعضها في بعض فسمها وعلى هذا الخلاف الا فرجة المتطرفة المبركة
 لهما انها جنس واحد اما بصورة تنظر الي اصل المكني اجناس معني فظرا الي
 اختلاف المفصل وروم المكني فيفوض الترجيع الي الفاضلي وله ان الاعتبار للمعني
 وهو المفرد وتختلف ذلك باختلاف البلد ان والجمال والجميران والغرب الي المسمى
 والنام اختلافا فاذا جسد لا يمكن التعمد بل في الفسمة ولهذا الاجول التوكيل بشراء دار
 وكذا الزوج على دار لا تصح التسمية كما هو الحكم فيهما في النوب بخلاف
 الدار لو حدة اذ اختلفت يومها لان في فسمه كل بيت على حدة ضرورة فسمه
 الدار فسمه واحدة قال رضه تفهيد الوضع في الكتاب اشارة الي ان الدارين اذا كانتا
 في مصري لا تجمعان في الفسمة عندهما وهوروا به ملال عنهما وعن محمد
 انه يقسم احد بهما في الاجري واليهوت في محلة او محال يقسم فسمه واحدة
 لان التفاريت فيما بينها يسير والمنازل المتلازمة كاليهوت والمتباينة كالدور لا نه
 بين الدارين اليهوت على مامر من قبل فاخذ شيئا من كل واحد قال • وان كانتا دارا
 وفيه اودارا رها نوتا فسم كل واحد منهما على حدة لا اختلاف الجنس قاله
 رضي الله عنه جعل الدار والمكانات جنسين وكذا ذكر الخصائص وه وقال في
 اجازات الاصل ان اجارة منافع الدار بالمكانات لا تجوز وهذا يدل على انها
 جنس واحد فيجعل في المسألة روايتان او تبني حرمة الربو انا لك على شبهة
 المحانسة فسمه في كيفية الفسمة قال • وينبغي للفاسم ان يصور
 ما يقسمه فيمكنه حفظه بعد له يعني يسميه على سبيل الفسمة ويبري بعزله

يعزله أي يقطع به بالقسمة عن غيره وبذلك رعيه ليعرف قدره وبقرم
 البناء لحاجته اليه في الأجرة وبقرم كل نصيب عن الباقي بقرم
 وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب البعض تعلق تقطيع المنازعة
 ويتحقق معنى القسمة على أثمان ثم يلفب نصيبا بالاول والدي بلبه بالثاني
 الثالث على هذا ثم يخرج القدر رعيه فمن خرج اسمه اولاه السهم الاول
 ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والا صل ان ينظر في ذلك الى اقل الانصاء
 حتى اذا كان الاول ثلثا جعلها اثلا واوان كان سدا جعلها اسدا اسما تمكن القسمة
 وفد شرحاها مشبعها في كفاية المنتهى بتوفيق الله تعالى وقوله في الكتاب
 فيقرم كل نصيب بقرم وبقرم به بيان الا فضل فان لم يفعل ولم يكن جاز على
 ما دلل به بتفصيله ان شاء الله تعالى والفرعة لطبيب الغلوب وازاحة نهمة
 الميل حتى لو عين لكل منهم نصيبا من غير افتراء عازلا له في معنى القضاء
 فملك الا لزام فال ولا بدخل في القسمة الدارهم والدنا نيل لا ينرا نصيبهم
 لانه لا شركة في الدارهم والقسمة من حقوق الاشتراك ولا له بقوت به التعدد بل
 في القسمة لان احدهما يصل الى عين العفارود راسم الاخر في ذمته واجلها
 لا تساو له وان كان ارض وبنساء فعن ابي يوسف انه يقسم كل ذلك على
 اعتبار الطبيعة لانه لا يمكن اعتبار المعادلة بالتقويم وعن ابي حنيفة رد انما
 يقسم الارض بالمساحة لانه هو الاصل في المموحات ثم يرد من دفع البناء
 في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم على الاخر حتى يساو به فدخل الدراهم
 في القسمة ضرورة كان لا بد له في المال ثم تملك نصيبه الصداق ضرورة
 التزويج وعن محمد رواه انه يرد على شريكه بمقابلة البناء فاساويه من العراصة
 واذا ابقى فضل ولا يمكن تحقيق التسوية بان لا يفي العراصة بمقابلة البناء حيثما
 هو للفضل لدراهم لان السورة في هذا العقد فلا يترك الاصل الا لها وهذا هو اني
 روايته الاصل قاله فان قسم بينهم ولا حد هم مسيل في نصيب الاخر وطريق
 لم يشترط في القسمة بان امكن صرف الثوبين والمسهل عنه ليس له ان يستأثر

ويسهل في تعييب الآخر لانه امكن تحقيق معنى القسمة من غير ضرورة وان لم يمكن
فستحق القسمة لان القسمة مختلفة لبقاء الاختلاط فتستأنف بخلاف البيع
حيث لا يفسد في هذه الصورة لان المقصود منه تمام العين وانه بما مع تعدد
الانتفاع في الحال اما القسمة لتكميل المنفعة لا بتمام ذلك الا بالطريق ولو ذكر
الحقوق في الوجه الاول كذلك الجواب لان معنى القسمة الافراز والتمييز
وتمام ذلك بان لا يفي لكل واحد تعلق بنصيب الاخر وهذا ممكن تحقيقه بصرف
الطريق والمسيل الي غيره من غير ضرورة فيصير اليه بخلاف البيع اذا ذكر فيه
الحقوق حيث يدخل فيه ما كان له من الطريق والمسيل لانه امكن تحقيق معنى
البيع وهو التملك مع بقاء هذا التعلق بهلك غيره وفي الوجه الثاني يدخل فيها
لان القسمة لتكميل المنفعة وذلك بالطريق والمسيل فيدخل عند التنصيص
باعتباره وفيها معنى الافراز وذلك بانقطاع التعلق على ما ذكرنا فاعتبار
لا يدخل من غير تنصيص بخلاف الاجارة حيث يدخل فيها بدون التنصيص
لان كل المقصود الانتفاع وذلك لا يحصل الا بادخل الشرب والطريق فيدخل
من غير ذكره ولو اختلفوا في رفع الطريق بينهما في القسمة ان كان يستقيم لكل
واحد طريق يفتحه في نصيبه فسموا كما ذكر من غير طريق يرفع جماعتهم لتحقيق
الافراز بالكلية دونه وان كان لا يستقيم ذلك يرفع طريقا يبين جماعتهم لتحقيق
تكميل المنفعة فيما وراء الطريق * ولو اختلفوا في مقدار جعل على عرض باب
الدار وطوله لان الحاجة تدفع به والطريق على سها مهم كما كان قبل القسمة
لان القسمة فيما وراء الطريق لافيه * ولو شرطوا ان تكون الطريق بينهما اثلاثا
جاز وان كان اصل الدار نصفين لان القسمة على التفاضل جائزة بالتراضي قال
* واذا كان سفلا علو عليه وعلو لا سفلا له وسفل له علو فوم كل واحد على
حدته وسم بالقيمة ولا معتبر بغير ذلك قال رضي الله عنه هذا عند محمد
وقال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله انه يفسر بالذرع للمحمد ان السفلى
يصلح لما لا يصلح له العلو من اتخاذ بيروا او سردا او اصطبل او غير ذلك فلا

رفاعا ~~يختلف~~ التعدل إلا بالقيمة وهما يقولان أن القسمة بالذراع هي الأصل لأن
 ٤ شركة في الذراع لا في القيمة فيصار إليه ما يمكن والمرعي التسوية
 في السكني لا في المرافق ثم ~~الاختلاف~~ فيما بينهما في كيفية القسمة بالذراع قال
 أبو حنيفة رفاع من سفل بئر رعين من علو وقال أبو يوسف رفاع
 بئرا رفاع وفيل اجاب كل منهما ~~عنه~~ عادة أهل عصره أو أهل بلد وفي تفصيل
 السفل على العلو وامتوا بهما وتفصيل السفل مرة والعلو أخرى وفيل
 هو اختلاف معني ووجه قول أبي حنيفة رفاع أن منفعة السفل ثريو على منفعة
 العلو بضغفه لأنه يبقى بعد فوات العلو ومنفعة العلو لا تبقى بعد فناء السفل
 وكذا السفل فيه منفعة البناء والسكني وفي العلو السكني لا غير ألا يمكنه
 البناء على علوه إلا برضاء صاحب الفسل فيعتبر ذراعان منه رفاع من الفسل
 ولا يبي بوميف أن المقصود أصل السكني وهما يتساويان فيه والمنفعتان متماثلتان
 لأن لكل واحد منهما أن يفعل مالا يضر بالآخر على أصله ولحمد أن المنفعة
 تختلف باختلاف المحر والبرد بالاضافة اليهما فلا يمكن التعدل إلا بالقيمة
 والفتوي اليوم على قول محمد رفاع وقوله لا يفتقر إلى التفسير وتفسير قول
 أبي حنيفة رفاع في مسألة الكتاب أن يجعل بدفا بلسه مائة رفاع من العلو
 المجرد ثلاثة وثلاثون وثلاث مائة رفاع من البيت الكامل لأن العلو مثل نصف السفل
 ثلاثة وثلاثون وثلاث مائة رفاع من السفل ستة وستون وثلاث مائة رفاع
 وثلاث مائة رفاع من العلو فبلغت مائة رفاع فساوي مائة رفاع من العلو المجرد وجعل
 بمفا بلسه مائة رفاع من السفل المجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلاث مائة رفاع
 لأن علوه مثل نصف سقله فبلغت مائة رفاع كما ذكرنا وتفسير قول أبي يوسف رفاع
 أن يجعل بازاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة رفاع من السفل المجرد
 أو مائة رفاع من العلو المجرد لأن السفل والعلو عنده سواء فخمسون ذراعاً
 من الكامل بمنزلة مائة رفاع خمسون منها سفل وخمسون منها علو قال • وإذا اختلف
 المتفاسمون وشهد الغامان فلبت شهادتهما إذ هذا الذي ذكره قول أبي حنيفة

واني يوسف وقال محمد رة لا تقبل وهو قول امي يوسف ادلا وجه قال الشافعي ارف
 وذكر الخصاف قول محمد مع قولهما ولما ضا القاضي وغيرهما سواء لمحمد رة
 انهما شهدا علي فعل انفسهما فلا يقبل كمن علق عتق عليه بفعل الخير فشهد
 ذلك الغير علي فعله ولهما انهما شهدا علي فعل غيرهما وهو الاستيفاء والقبض لا
 علي فعل انفسهما لان فعلهما التمييز ولا حاجة الي الشهادة عليه اوله لا يصلح مشهورا
 به لما انه ضرور لازم وانما حمل به بالقبض والاستيفاء وهو فعل الغير فقبل الشهادة
 عليه وقال الطحاوي رة اذا نسما باجر لا تقبل الشهادة بالانماع واليه مالى بعض
 المشايخ رة لانهما بدعيان ابقاء عمل استوجرا عليه فكانا شهدا لا صورة ولا دعوى
 معني فلا تقبل الا انا نقول مما لا يجز ان يهدد الشهادة الي انفسهما فلهما
 لا تفاق الخصوم علي ابقاء العمل المستاجر عليه وهو التمييز وانما الاستيفاء
 في الاستيفاء فانتهت التهمة ولو شهد فاسم واحد لا تقبل لان شهادته لا تقوم
 بفسر مطبوعه علي الغير ولو امر القاضي امينه بدفع المال الي آخر بقول
 الامين في دفع الضمان عن نفسه ولا يقبل في الزام الاخر اذا كان منكرا ذلك اعلم
 بالمتقدم حسب دعوي الغلط في الفسحة والا يستحقان فيها المال واذا ادعى
 احد من الغاط اوزعهم ان مما اصابه شيئا منه في بدعيه ولما شهد علي نفسه
 بما لا يستيفاء لم يصدق علي ذلك الا ببينة لانه بدعي فليس اليه بعد وروعه
 ولا يصدق الا بتجسس فان لم تظهر له بينة استخلف الشركاء فليس لكل مسلم جمع
 بين تعييب الماكل والمدعي فيفسر بيهلها علي فدر انهما لان النكون
 حجة في حقه خاصة فبهما لان علي لمعهما قال رضي الله عنه بدعي ان لا تقبل
 دعواه اصل لتناقضه اليه اشار من بعد وان قال قد استوفيت حقي واخذت
 بعضه فالقول قول خصمه مع بيهلها لانه بدعي عليه الغصب وهو مكثر وان قال
 اصابني الي موضع كذا فلم يسله الي ولم يشهد علي نفسه بالاستيفاء وكذا به
 مشركه الحال فاستخف الفسحة لان الاختلاف في مقدار ما حصل له بها فليس
 قصار نظير الاختلاف في مقدار البيع على ما ذكرنا من امر التماس فيه ما تندر ولو

• وقوله تلفا في القفو لم يلتصق اليه لانه دعوى العجين ولا معتبر به في البيع
 كذلك في القسمة لوجود التراضي الا اذا كانت القسمة بقضاء القاضي والعين
 فاحش لان تصرفه مفقود بإحد ولو افسها دا او اصابه كلوا فلهذا قادة
احد مما يبتا في يد الاخر انه مجا اصابه بالقسمة وانكر الاخر فلهذا اقامة
البينة لما قلنا وان اقاما البينتين بوجده بينته المدعى لانه لما رجع وبينه
الخارج بترجم على بينته ذوي اليده • وان كان قبل الا شهاد على القبض تعالفا
وتراد او كلدا اذا اختلعا في العدد و اقاما البينة بفضي لكلوا احدا بالحجز الذي
هو في يد صاحبه لما بيننا وان قامت لا احدهما بينته ففي له وان لم تضر لوا احدهما
تعالفا كما في البيع فصل ل واذا لما ستحق بعض نصيب احدهما بعينه
لم تفسخ القسمة عند ابي حنيفة ره ورجع احصه ذلك في نصيب صاحبه وقال
ابو يوسف لا تفسخ القسمة قال رضي الله عنه ذكر الاختلاف في استحقاق
بعض بعينه وهكذا اذا كرني الامر اروا الصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض
شابع من نصيب احدهما فاما في استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة
بالاجماع ولو استحق بعض شابع في الكل تفسخ بالا تفاق فهذه ثلاثة اروجه ولم
يذكر قول محمد ره وذكر ابو سليمان مع ابي يوسف وابو حفيص مع ابي حنيفة
وهو الصحيح لابي يوسف ره ان با استحقاق بعض شابع ظهور شريك ثالث لهما والقسمة
بدون رضاء باطلة كما اذا استحق بعض شابع في النصيبين وهذا لان با استحقاق
جزء شابع بعدم معنى القسمة وهو الافراز لانه يوجب الرجوع بمحضته في نصيب
الاخر شابع بخلات المعين ولهما ان معنى الافراز لا بعدم با استحقاق جزء
شابع في نصيب احدهما ولهذا اجازت القسمة على هذا الوجه في الا بتدام
بان كان النصف المقدم مشارك بينهما وبين ثالث والنصف المؤخر بينهما لا شركة
لغيرهما فيه فا قسم على ان لا احدهما ما لهما من المقدم وربع المؤخر بجوز نكدا
في الانتهاء وصار كما استحقاق شيء معين بخلات الشابع في النصيبين لانه لو نفيته
القسمة لتضر الثالث بتفريق نصيبه في النصيبين اما هنا لا ضرر بالمستحق

فانظر في ضرورة المسألة ان اخذ احد هذه الفسحة المقدم من الدار والاخر الثلثين
 من المؤخر وفيهما سواء ما استحق نصف المقدم فعدد هذا ان يقاء نصف الفسحة
 ونفس العيب التشخيص وان شاء رجع على صاحبه بربع ما في يده من المؤخر
 لانه لو استحق كل المقدم رجع بنصف ما في يده والى استحق النصف رجع
 بنصف النصف وهو الربع اعتبارا للجزء بالكل فلو باع صاحب المقدم نصفه
 ثم استحق النصف الباقي رجع اربع ما في يده الاخر عند ما لما ذكرنا وصفت بهارة
 كبيع البعض وعند ابي يوسف ما في يده صاحبه بينهما نصفان وبضمن نصيبه
 ما باع لصاحبه لان الفسحة تنقلب فائدة عنده والمقبوض بالعقد الفاسد سائر
 فلهذا البيع فيه وهو مضمون بالقيمة فيضمن نصيب نصيب صاحبه لال ولو وقع
 الفسحة ثم ظهر في التركة بن محيط ردت الفسحة لانه يبيع ولو ع المظلم
 للوارث وكذا اذا كان مهر محيط لتعلق حق الغرماء بالتركة الا ان يفي من
 التركة ما يفي بالدين واما تفسير لانه لا حاجة الى نفذ الفسحة في ابراء حقه
 ولو ابراه الغرماء بعد الفسحة او اداه الورثة من مالهم والد بن محيط او غير
 محيط جازت الفسحة لان المنافع قد زال ولو ادعي احد المتقاسمين دينا في
 التركة صح دعواه لانه لا تناقض اذا لد بن بتعلق بالمعنى والفسحة تصادف
 الصورة ولو ادعي عينا بأي سبب كان لم يجمع للتناقض ان الاقدام
 على الفسحة اعتراف بكون الفسوم مشتركا فبطل في المهاباة
 المهاباة حائزة استحسانا للحاجة اليه اذ يعتمد رالا اجتماع على الانقضاء فاشبهه
 الفسحة ولهذا يجري فيه حين الفاضي كما تجري في الفسحة لان الفسحة اقوى
 منه في استكمال المنفعة لانه جمع المنافع في زمان واحد والتهاجي جمع على
 التعاقب ولهذا لو طلب احد الورثتين الفسحة والاخر المهاباة بفهم الفاضي
 لانه ابلغ في التكميل ولو وقعت فيما يحتمل الفسحة ثم طلب احد هما الفسحة
 بفهم وتبطل المهاباة لانه ابلغ ولا يبطل التهاجي بموت احد هما ولا بموتهما
 لانه لو انتفض لاستأنفه الساجد ولا فائدة في النفذ ثم الاستيثان ولو تهاجيا في

سكني دار واحد علي ان يسكن هذا با بقة وهذا با بقة او هذا أهوا وهذا أهوا هذا أهوا هذا أهوا
 لان الفسمة علي هذا الوجه جائزة فكذلك المهاداة والتهاابي في هذا الوجه اقرار لجميع
 الا نهباة لا مبادلة ولهذا لا يشترط في نفسه التافيت * ولكل واحد ان يستغل
 ما اصابه بالمهاداة شرط ذلك في العقد او لم يشترط لمحدوث المنافع على ملكه *
 ولوتهاابي عبد واحد علي ان يخدم هذا بوم وهذا بوم لهذا وكذا هذا في التهاابي المغير
 لان المهاداة قد تكون في الزمان وقد تكون من حيث المكان * والاول متعين ههنا *
 ولو احتل في التهاابي من حيث الزمان والمكان في محل محتملها بامر مما الظاهري
 بان يتحقق لان التهاابي في المكان اعدل وفي الزمان اكمل فلما احتلقت الجهة
 لا بد من الاتفاق * فان احتل به من حيث الزمان بغير في اليد ائمة فله التهاابي *
 ولوتهاابي في العهد بن علي ان يخدم هذا هذا العبد والاخر الاخر جاز عند هذا
 لان الفسمة علي هذا الوجه جائزة عند هذا جاز من القاضي وبالتراضي فكذلك
 بالمهاداة ولعل عند أبي حنيفة ره لا يقسم القاضي وهكذا روي عنه لانه لا يجري
 فيه الجبر عند * والاصح انه يقسم القاضي عند * ايضا لان المنافع من حيث
 المخدمه لما تتفاوت تختلف اعيان الرقيق لانها تتفاوت تفاوتا فاحشا علي
 ما تقدم * ولوتهاابي فيهما علي ان نفقة كل عبد علي من باخذ جاز استحسانا
 للمساومة في اطعام المالك بخلاف شرط الكسوة لانه لا يسامح فيها * ولوتهاابي
 في دارين علي ان يسكن كل واحد منهما دارا جاز ويجبر القاضي عليه اعا عند هذا
 فظاهر لان الدارين عند هذا كدار واحدة وقد قيل لا يجبر عند * اعتبارا بالفسمة
 ومن أبي حنيفة ره انه لا يجوز التهاابي فيهما اصلا بالجبر لظننا بالتراضي لانه
 بيع السكني بالسكني بخلاف فسمة رقبتهما لان بيع بعض احدهما ببعض الاخر
 جاز وجه الظاهر ان التفاوت ثقل في المنافع فيجوز بالتراضي ويجري فيه
 حير القاضي وباعتبار اقرارا اما نكثرا لتفاوت في اعيانها فاعتبر مبادلة *
 وفي الدارين لا يجوز التهاابي علي الركوب عند أبي حنيفة ره وعند هذا يجوز
 اعتبارا بمشقة الاعيان وله ان الاستعمال يتفاوت بتفاوت الراية فاندر بن

خاذاق والجورقي والتهابي في الركوب في دابة واحدة على هذا الخلاف لما قلنا
 اختلاف العمل لا نه نخدم باختياره فلا يتحمل زيادة على طاقته والله اية تحملها
 واما التهابي في الاستغلال يجوز في الدار الواحدة في ظاهر الرواية وفي العبد
 الواحد والدابة الواحدة لا يجوز وجه الفرق ان النصيبين يتعاقبان في الاستفادة
 والاعتدال ثابت في العمل والظاهر بقاءه في العفو وتعبه في التحبوا انما
 لتوالي امهات التغيير عليها فتعوض المعادلة ولو زاد في الغلة في توبة احد هما
 عليها في توبة الاخر فيشتركان في الزيادة ليحقق التعديل بخلاف ما اذا كان
 التهابي على المنافع فاستغل احدهما في توبته زيادة لان التعديل فيهما وقع عليه
 التهابي حاصل وهو المنافع فلا تضره زيادة الاستغلال من بعد التهابي على الاستغلال
 في الدارين جاز ايضا في ظاهر الرواية لما بينا ولو فضل غلة احد هما لا يشتركان فيه
 بخلاف الدار الواحدة والفرق ان في الدارين معنى التمييز والا في ايراجح لا تعاد
 زمان الاستفادة في الدار الواحدة بتعاقب الوصول فاعتبر فرضا وجعل كل واحد
 في توبته كالوكيل من صاحبه فلذلك ايرد عليه حصته من الفضل وكذا يجوز في
 العبد بين يدهما اعتيالا بالتهابي في المنافع ولا يجوز عنده لان التفاديه
 في اعيان الرقيق اكثر منه من حيث الزمان في العبد الواحد فاولي ان يمنع
 الجواز والتهابي في الخدمة جواز ضرورة ولا ضرورة في الغلة لا مكانه
 فسمتها كونها عينا ولان الظاهر هو التسامح في الخدمة والاستفصاء في الاستغلال
 فلا يتفادى ان لا يجوز في الدابتين عنده خلافا لهما والوجه ما بيناه في الركوب
 * ولو كان نحل او شجر او غنم بين اثنين فتهايبا على ان ياخذ كل واحد منهما
 طابفة بسنمهما او برعاها ويشرب لبنها لا يجوز لان الماهية في المنافع ضرورة
 انها لا تبقي فيتعد وسمتها وهذه اعيان باقية يرد عليها القسمة عند حصولها
 والحيلة ان يبيع حصته من الاخر ثم يشتري كلها بعد مضي توبته او ينتفع بالجنة
 بمقدار معلوم استقرضا النصيب صاحبه * اذ فرض المشاع جاز والله اعلم بالصواب
 كتاب المزارعة قال ابو حنيفة المزارعة بالثلث والرابع باطله اعلم ان

دفع على الشركة عن كل ما على الزرع ببعض

الخارج • وهي فاسدة عند أبي حنيفة ولا تجارة لما روي أن النبي ﷺ ما مل
أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع ولا أنه عقد شركة بين المال والعمل
فمهور اعتبارا بالمضاربة والجماع دفع الحاجة فان المال لم يدر يستدعي إلى
العمل والقوي عليه لا يحد المال فثبت الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما •
فخلاف دفع الغير والدجاج ودود الفز معاملة نصف الزوال له لا أثر لها
للعمل في تحصيلها فلم يتحقق شركة • وله ما روي أنه عليه السلام نهى
عن التجارة وهي المزارعة ولا أنه استيجار ببعض ما يخرج من حقله فيكون
في معنى فليس الطمان ولا أن الأمر مجهول أو معدوم وكل ذلك مفسد
بومعاملته النبي ﷺ ما مل خيبر كان حراج مفاسدة بطريق المير والبيع وهو جائز
بواذا فسدت عنده فأن سقى الأرض وكر بها ولم يخرج شيء حله أجر مثله لا له
وفي معنى التجارة فاسدة وهذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض وإن كان البذر
من قبله فعليه أجر مثل الأرض والخارج في الوجهين لصاحب البذر لأنه
لها ملكه وللاخر لا أجر كما فصلنا إلا أن الفتوي على قولهما حاجة الناس إليها
ولظهور تعامل الأمة بها والقياس بترك التعامل كمالي الاستمتاع ثم المزارعة
الصحتها على قول من يميز ما شرط واحد ما يكون الأرض صالحة للزراعة
لأن المفسود لا يحمل ديونه والثاني أن يكون رب الأرض والمزارع من أهل
العقد وهو لا يختص به لأن عقد المالا يصح إلا من أهل الثالث بيان المدة لأنه
عقد على منافع الأرض أو منافع العامل والمدة هي المعيار لها لتعلم بها الرابع
بيان من عليه البذر فليجها للمنازعة وأعمال المفسود عليه وهو منافع الأرض
أو منافع العامل والخامس بيان نصيب من لا يذر من قبله لأنه يستحق عوضا
بالشرط فلا بد أن يكون معلوما ما يعلم لا يستحق شرطا بالعقد والسادس
أن يخلي رب الأرض بيتها وبين العامل حتي لو شرط عمل رب الأرض
يفسد العقد لقوات التحكية والسابع الشركة في الخارج بعد حصوله لأنه ينعقد

شركة في الاقضاء فما ينقطع هذه الشركة كان مفسد العقد والخاص ببيان جنس
البذر ليصير الاجر معلوما قال * وهي عندهما على اربعة اوجه ان كانت الارض
والبذر لواحد والبقر والعمل لواحد جازت المزارعة لان البقر آلة العمل فصان
كما اذا استأجر خياط ليخيط بآلة الخياط * وان كان الارض لواحد والبقر
والبقر والبذر لواحد جازت لانه استأجر الارض ببعض معلوم من الخراج
فيجوز كما اذا استأجر مائة زهر معلومة * وان كانت الارض والبذر والبقر لواحد
والعمل من اخرج جازت لانه استأجره للعمل باله المستأجر فصار كما اذا استأجر
خياط ليخيط ثوبه بآلته او طبا ليطين بمره * وان كانت الارض والبقر لواحد
والبذر والعمل لآخر فهي باطله وهذا الذي ذكره ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربه
انه يجوز ايضا لانه لو شرط البذر والبقر عليه يجوز فكذلك اذا شرط وحده وصار كجانب
العامل وجه الظاهر ان منفعة البذر ليست من جنس منفعة الارض لان منفعة الارض
قوة في طبعها يحصل بها النماء ومنفعة البذر صلاحية بقاها بها العمل بكل ذلك
بخلق الله تعالى فلم يجبا لئلا يفتقد ان يجعل تابعة لها بخلاف جانب العامل لانه
تجانب منفعتان فبعضها تابعة لمنفعة العامل وههنا وجهان آخران لم يذكرهما
احدهما ان يكون البذر لاحد هما الارض والبقر والعمل لآخر وأنه لا يجوز لانه يشترط
شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشنخ والثاني ان يجمع بين البذر والبقر وأنه
لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع والخراج في الوجهين
لصاحب البذر في رواية اعتبار اسباب المزارعات الفاسدة وفي رواية لصاحب الارض
ويعبر مستغرضا البذر فافضاله باتصاله بالارضه قال * ولا تصح المزارعة
اذ على مدته معلومة على ما بينا وان يكون الخراج شاهعا بينهما تخفيفا لمعنى
الشركة فان شرط احدهما ثغرا فاما مسحة فهي باطله لان به تنقطع الشركة
لان الارض عما لا تصحج الا هذا الفدر وصار كاشترط دواهر معدودا
لاحدهما في المزارعة * وكذا اذا شرط ان يرفع صاحب البذر ريد ولا يكون الباقي
يبطها له فحين لا يندب يودي الي قطع الشركة في بعض معين او في جميعه بان مر

نه عند علي
مسافع الارض
منافع العمل

لم يخرج الا قدر البذر وصار بها اذا شرط رفع المخرج والارض خراجية
 وان يكون الباقي بينهما لانه معين بخلاف ما اذا شرط صاحب البذر عشر الخارج
 لنفسه او لآخر الباقي بينهما لانه معين مشاع فلا يودي الي قطع الشركة
 كذا اذا شرط رفع العشر وقسمه الباقي بينهما والارض عشرية فال * وكذلك
 ان شرط ما على الماذا يات والسوا في معناه لا حدهما لانه اذا شرط لاحدهما
 رفع موضع معين اقضي ذلك الي قطع الشركة لانه لعله لا يخرج الا من ذلك
 الموضع وعلي هذا اذا شرط لاحدهما ما يخرج من ناحية معينة ولا يخرج
 من ناحية اخوي * وكذا اذا شرط لاحدهما التبن وللآخر الحب لانه محسبي
 نصيبه آفة فلا ينقذ الحب ولا يخرج الا التبن * وكذا اذا شرط التبن نصفين
 والحب لاحدهما بعينه لانه يودي الي قطع الشركة فيما هو المقصود وهو الحب
 ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرض للتبن صححت لا شتراطهما الشركة فيما
 هو المقصود ثم التبن يكون لصاحب البذر لانه نماء ملكه وفي حفظه لا يحتاج
 الي الشرط والمفسد هو الشرط وهذا سكوت عنه وقال مشايخ بلج رحمه الله
 التبن بينهما ايضا اعتبارا للعرف فيها لم ينص عليه المتعاقدان ولا نه تبع للحب
 والتبع يقوم بشرط الاصل * ولو شرط الحب نصفين والتبن لصاحب البذر صححت
 لانه حكم العقد * وان شرط التبن لآخر فثبت له شرط يودي الي قطع
 الشركة بان لا يخرج الا التبن واستحقاق غير صاحب البذر بالشرط فال *
 واذا صححت المزارعة فالخارج على الشرط لصحة الالتزام * وان لم يخرج
 الارض شيئا فلا شيء للعامل لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج
 وان كانت اجارة فالاجر مسمي فلا يستحق غيره بخلاف ما اذا فسد لان
 اجر المثل في الذمة ولا تفويت الذمة بعد ما بالخارج فال * واذا فسد
 فالخارج لصاحب البذر لانه نماء ملكه واستحقاق الاخر بالتسمية وقد فسد
 فبقي النماء كله لصاحب البذر فال * ولو كان البذر من رب الارض فللعامل
 اجر مثله لا يزداد على عقد امر ما شرط له لانه رضي بغير شرط ان ياتي به عند

التي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال يحمل رده له أجر مثله بالغا ما بلغ لانه
الاستيفاء منافع بعضها بما سدد الجنب عليه ليمتها اذ لا مثل لها وقد مر في الاجارات
 * وان كان من قبل العامل فلما حسب الارض اجر مثل امرئ لا فيه استوفى منافع
الارض بعقد فاسد فوجب عليه رد ما ولد بعد رده ولا مثل لها فوجب رد ما ولد
وعلى هذا وعلى ما شرط له من الخارج فهو على التخلاب الذي ذكرناه ولو جمع بين
الارض والبقر حتى فسد به المزارعة فعلى العامل اجر مثل الارض والبقر هو
المعبر الا ان له مدخلا في الاجارة وهي اجارة معلى واذا استحق رب الارض
الخارج لبد رده في المزارعة الفاسدة طاب له جميعه لان النماء حصل في ارض
مملوكة له * وان استخفف العامل اخذ رده وقد راجع الارض ونفسه
 بالفضل لان النماء حصل من البقر وخرج من الارض وفساد الملك في منافع
 الارض او حب خبثا فيه فلما سلم له بعوض طاب له وما لا عوض له تصدق به
 قال * واذا عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجز عليه لانه
لا يمكنه المضي في العقد الا بفرضه * فصار كما استاجر اجيرا ليهدم داره
 * وان امتنع الذي ليس من قبله البذر اجبره الحاكم على العمل لانه لا يلحقه
 بالوفاء بالعقد ضرر العقد لزم بمنزلة الاجارة الا اذا كان صدرا بفسخ به
 الاجارة فيفسخ به المزارعة قال * ولو امتنع رب الارض والبذر من قبله
وقد كرب المزارع الارض فلا شيء له في عمل الكراب فيل هذا في الحكم
امافيا بينه وبين الله تعالى بلزمه استرضاء العامل لانه غره في ذلك قال
واذا مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتبارا بالاجارة وقد مر الوجه في الا
جارات * فلو كان دفعا ثلاث سنين فلما نبت الزرع في السنة الاولى ولم
 يستحصل حتى مات رب الارض شرك الارض في يد المزارع حتى يستحصل الزرع
 وبقسم على الشرط وتنقض المزارعة فيما بقي من السنين لان في ابقاء
 العقد في السنة الاولى مراعاة الحقيقتين بخلاف السنة الثانية والثالثة لانه ليس
 فيه ضرر بالعمل فيحافظ فيها على القياس * ولو مات رب الارض قبل اكمال عقد

لانه لو بقي
 العقد الخ

بعد ما كوب الارض وحفر لا يهازل تنفضت المزارعة لانه ليس فيه ايطان
 مال على المزارع ولا شيء للعامل بمقابلته ما عمل كما تبينه ان شاء الله تعالى
 واذا فسخت المزارعة بدتين فادع الحق صاحب الارض فاحتاج الي بيعها فباع
 بغير كفا في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه بما كوب الارض وحفر الا انها رشي
 لان المنافع انما تنقوم بالعقد وهو انما قوم بالمخارج فاذا انعدم المخارج
 لم يوجب شيء ولو نسب الزرع ولم يستحصد لم يربح الارض في الدين حتى
 يستحصد الزرع لان في البيع ابطال حق المزارع والتأخير اهون من الا بطلان
 وبخبر جده القاضي من المذهب ان كان حبسه بالدين لانه لما امتنع بيع الارض
 لم يكن هو ظالما والمحبس مجزا الظلم قال واذا انقضت مدة المزارعة والزرع
 لم يدرى كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الي ان يستحصد والنفقة
 على الزرع عليهما على مقدار حفر فلهما معناه حتى يستحصد لان في تقييده
 الزرع بانجر المثل تعدل النثر من الجائنين فيصا واليه وانما كان العمل عليهما
 لان العقد قد انتهى بانتهاء المدة وهذا عمل في المال المشترك وهذا بخلاف
 ما اذا مات رب الارض والزرع بفل حبسه بكون العمل فيه على العامل
 لان هناك بغيرنا العقد في مدته والعقد يستند على العمل على العامل اما هما
 العقد قد انتهى فلم يكن هذا البقاء ذلك العقد فلم يهتمم العامل بوجوب العمل عليه
 فان اتفق احد هما بغير اذن صاحبه وامر القاضي فهو مستطوع لانه لا ولاية له عليه
 ولو اراد رب الارض ان ياخذ الزرع بغيره لم يكن له ذلك لان فيه اضرار بالمزارع
 ولو اراد المزارع ان ياخذ بغيره ليل لما ذهب ارض الفاعل الزرع فيكون
 بهنكما او اعطه فيمته نصيبه او اتفق ان يترك على الزرع وارجع بما تنفقه في حصته
 لان المزارع لما امتنع من العمل لا يجبر عليه لان البقاء العقد بعد وجود المنهي
 نظره وقد تركه النظر لنفسه ورب الارض بين هله المخيار ان يترك بكل ذلك
 يستدفع الضرر ولو ما سب المزارع بعد ثبات المزارع فقال رب رتبته نحن نعمل
 الي ان يستحصد الزرع والهي رب الارض فلهما ذلك لا يبرر على رب

الأرض ولا أجر لهم بما عملوا إلا نأبقينا العقد فنظر الهم فاذ ارادوا نفع الزرع
 لم يجبروا على العمل لما بينا والمالك على الخيار ابث الثلاثة لما بينا قال وكذلك
 اجرة الحصاد والرياع والدباس والتدريبة عليهما بالخصص فان شرط في المزارعة
 على العامل فسدت وهذا الحكم ليس يثبت بما ذكر من الصورة وهو انقضاء
 المدة والزرع لم يدرك بل هو عام في جميع المزارعات ووجه ذلك ان العقد يتناهي
 بتناهي الزرع لحصول المقصود فيبقي مال مشترك بينهما ولا عقد فيجب موثقه
 عليهما واذ شرط في العقد ذلك ولا يقتضيه وفيه منفعة لاحد مما يفسد العقد
 كشرط العمل او الطحن على العامل وممن ابي يوسفره انه يجوز ان يشرط
 ذلك على العامل للعامل اعتبارا بالاستصناع وهو اختيار مشايخ بلخ قال شمس
 ائمة السرخسي هذا هو الاصح في ديارنا لما حصل ان ما كان من عمل قبل
 الادراك كالسقي والحفظ فهو على العامل وما كان منه بعد الادراك
 قبل الفسمة فهو عليهما في ظاهرا رواية كالحصاد والدباس واشباهه
 على ما بيناه وما كان بعد الفسمة فهو عليهما والمعاملة فياس هذا ما كان
 قبل ادراك الثمر من السقي والتلخيص والحفظ فهو على العامل وما كان
 بعد الادراك كالحصاد والحفظ فهو عليهما ولو شرط المجدد على العامل لا يجوز
 بالاتفاق لانه لا يعرف فيه وما كان بعد الفسمة فهو عليهما لانه مال مشترك ولا عقد
 ولو شرط الحصاد في الزرع على رب الارض لا يجوز بالاجماع لعدم التعريف فيه
 ولو اراد فصل الفصيل او جد القمر بسرا او التغطا الرطب فذلك عليهما لانهما
 انهما العقد لما عزم على الفصل والمجدد بسرا فصار كما بعد الادراك والله اعلم
 كتاب المساقاة قال ابو حنيفة المساقاة يجوز من الثمر باطنة وفلا
 جائزة اذا ذكر مدة معلومة وسمي جزءا من الثمر مشاعا والمساقاة هي المعاملة
 والكلام فيها كالكلام في المزارعة وقال الشافعي المساقاة حائزة ولا يجوز
 المزارعة او تبع للمعاملة لان الاصل في هذا المضاربة والمعاملة اشبه بها لان
 فيه شركة في الربا دون الاصل وفي المزارعة لو شرط لشركته في الربح دون

ان العقد يتناهي
 الخ

في هذه البنية زمان شرط رفعه من راسه لا يخرج بطلانها من المعاملة أصلاً وجوزنا
في المزارعة تبعاً له كالشرب في بيع الأرض والمنقول في وثق العقار وشرط المدة
قياس فيها لأنها اجارة معني كما في المزارعة وهي الاستحسان إذا لم يبين المدة
شقوقاً وبقي علي أول ثمر يخرج لأن الثمر لا يراكم وأفت معلوم وفل ما تفاوت
ويدخل فيها ما هو المتين وأدراك البذر في أصول الرطبة في هذا بمنزلة أدراك
الثمار لأن له نهاية معلومة فلا بشرط بيان المدة بخلاف الزرع لأن ابتداءه يختلف
كثيراً من بقا وصيقات وبيعاً والانهاء بناء عليه فقد خله الجهالة ويختلف ما إذا
دفع اليه كمرساة علق ولم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز إلا ببيان المدة
لأنه يتفاوت بقوة الأرض وضعفها تفاوتاً فاحشاً ويختلف ما إذا دفع لغيره أو أصول
رطبة علي أن يقوم عليها أو أطلق في الرطبة تفسد المعاملة لأنه ليس له لك
نهاية معلومة لأنها تنمو ما تركت في الأرض فجهلت المدة وبشرط تسمية
الجزء مشافهاً لما يبين في المزارعة أن شرط جزء معين بقطع الشركة • وإن سجد في
المعاملة وقتاً بعد أن لا يخرج الثمر فيها فسدت المعاملة لغواص المفصولة
وهو الشركة في الخارج • ولو سجد ما دة قد يبلغ الثمر فيها وقد يتأخر عنها
جازت لأنها لا يشيطن بغواص المفصولة • ثم لو خرج في الولت المسمى فهو
علي الشركة لصحة العقد • وإن تأخر فللمعامل أجر المثل لفساد العقد لأنه تبين
المخطئ في المدة المسماة فصار كما إذا علم ذلك في الابتداء بخلاف ما إذا
لم يخرج أصلاً لأن الذم باب باقة فلا يثبتين فساد المدة بل في العقد صحيحاً
ولا شيء لكل واحد منهما علي صاحبه قال • وتجرز المساقاة في النخل والشجر
والكرم والرطاب وأصول الباذنجان وقال الشافعي رده في المسجد بد لا تجوز
إلا في الكرم والنخل لأن جوارها بالثروة خصهما وهو حد يث خبر ولنا الجواز
للحاجة وقد عصت والرخير لا يخصهما لأن أهلها يعملون في الأشجار والرطاب
أيضاً ولو كان كها عمر فالأصل في النصوص أن تكون معلومة سيما علي أصله •
وليس لصاحب الكرم أن يخرج العامل من غير محذره لأنه لا ضرورة له في الإبقاء

بالعقد وكذا ليس للعامل ان يتروك العمل بغير عهد بخلاف المزارعة بالا ضاققة
 الي صاحب البذر علي ماقد منه قال فان دفع نخلا فيه ثمر مسافة والتمر بزر
 بالعمل جاز وان كانت قد انتهت لم يجوز وكذا علي هذا اذ دفع الزرع وهو قبل جاز
 ولو استحصه وادرك لم يجوز لان العامل انما يستحق بالعمل ولا اثر للعتق
 بعد التناهي والا دراك فلو جوزه لكان استحقاقا بغير عمل ولم يرد به الشرع
 بخلاف ما قبل ذلك لتحقق الحاجة الي العمل قال واذا فسد المسافة فللعامل
 اجر مثله لانه في معنى الاجارة الفاسدة وصارت كالمزارعة اذ فسد قال
 وتبطل المسافة بالموت لانها في معنى الاجارة وقد بينا فيها فان مات ربح الارض
 والتخرج يسر للعامل ان يقوم عليه كما كان يقوم قبل ذلك الي ان يدرك الثمر وان
 كره ذلك ورثته ربح الارض استحسانا فيبقي العقد دفعا للضرر عنه ولا ضرر فيه
 علي الاخر ولو التزم العامل الضرر بخير ورثته الا خير بين ان يقتسموا ليسر علي
 الشرط وبين ان يعطوه قيمة نصيبه من البسر وبين ان ينفقوا علي البسر حتي
 يبلغ فيرجعوا بئذ لك في حصته العامل من الثمر لانه ليس له الحق الضرر به
 وقد بينا نظيره في المزارعة * ولو مات العامل فلورثته ان يقوموا عليه وان كره
 رب الارض لان فيه لنظر من المجانبيين * فان ارادوا ان يسرموه بسرا كان صاحب
 الارض يبين الخيارات الثلاثة التي بينها ما * ان ماتا جميعا فاختار لورثته
 العامل لقيامهم مقامه وهذا اخلافه في حق مالي وهو ترك الثمر علي الاشجار
 الي وقت الادراك لان يكون وراثته في الخيار فان ابي ورثته العامل ان يقوموا
 عليه كان الخيار في ذلك الي ورثته رب الارض علي ما وصفنا * واذا انقضت
 مدة المعاملة والتخرج يسر اخضر فهذا الاول سواء وللعامل ان يقوم عليها
 الي ان يدرك لكن بغير اجرة لان الشجر لا يجوز استيجاره بخلاف المزارعة في هذا
 لان الارض يجوز استيجارها وكذلك العمل كله علي العامل ههنا وفي المزارعة
 في هذا عليهما لانه لما وجب اجر مثل الارض بعد انتهاء المدة علي العامل لا يستحق
 عليه العمل ههنا لا اجر فجاز ان يستحق العمل كما يستحق قبل انتهائها قال

الشعف جرد
النخل اوردته

فان ينفق بالاعمال لا ينفق في الاكل والشرب واللباس والجمال والاعمال فيها
من همتها ان يكون العامل سائر فانما ينفق عليه بمرقة الشعف والتمر ليل الادراك
لا ينفق من صاحب الارض غير ما ينفق به في نفسه به ومنها من ينفق العامل اذا كان
مضطرا من العمل لان في الغرامة استجار الا جرد ايراد في نفسه لم ينفق منه
فجعل عند اولوا راد العامل في ذلك العمل هل يكون هذا فيه رواياتنا وتاويل
احدنا ان ينفق من العمل به فمكون عند راس حوته * ومن دفع ارضا بها
الي رجل من مملو منه بغير فيها شجر اعملي ان تكون الارض والاشجار بين
رب الارض والغراس نصفين لم ينفق ذلك لا اشتراط الشركة فيما كان حاصلا
فبذل الشركة ليعمله ويجمع الثمر والغراس لرب الارض وللغراس قيمته غرسه
واجر مثله فيما عمل لانه في معنى لغير الضمان اذ هو استجار ببعض ما يخرج
من عمله وهو نصف البستان فيفسدو تغذروا للغراس لا تملكها بالارض فيجب
فيها راجز مثله لانه لا يدخل في قيمته الغراس لتفوقها بنفسها وفي ثمرتها
طريق آخر ينفق في كفاية المنتهى وهذا صحيح والله اعلم كتاب
الذبايح الذكاة شرط حل الذبحة لقوله تعالى الاما ذكيتهم ولا يه يميز الدم
النجس من اللحم الطاهر وكما ثبت به العمل بثبت به الطهارة في المأكول وغيره
فانها تنبى عنها ومنه قوله عليه السلام ذكوة الارض يمسها * وهي اختيارية
كالخراج بين اللبنة واللبين * واضطرارية وهي المخرج في اي موضع كان
من المدن والثاني كالعدل عن الاول لانه لا يصار اليه الا عند العجز عن الاول
وهذا اية البدلية وهذا ان الاول اعلم في اخراج الدم والثاني الفرضية
فاكتفى به عند العجز عن الاول اذ التكليف بحسب الوسخ ومن شرطه ان يكون
البدل اعم صاحب ملة التوحيد ما اعتقاد الاسلام او دعوي كالكتابي وان يكون
حلالا خارج الحرم على ما بينه ان شاء الله تعالى قال وذبحة المسلم والكتابي
حلال لما تولوا لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم * ويجعل اذا كان
جند التسمية والذبح * ويضبط وان كان صبيبا او مجنونا او امرا * اما اذا كان

الا ما ذكيتهم

لا يضبط ولا يعقل التسمية فالذي يمتنع لا يحل لأن التسمية على الذبيحة محرمة
بالنص وذلك بالفصد وصحة الفصد بما ذكرنا وألا فلف والمختون سواء لما ذكرنا
وأطلاق الكتابي ينتظم الكتابي الذي والمحرمي والعربي والتغليبي لأن الشرع
فياح الملة على ما عرفنا • ولا توكل ذبيحة المجموعي لقوله عليه السلام
صنوا بهم سنة أهل الكتاب غيرنا كهمي نسا بهم ولا اكلهم ذبا بهم ولأنه لا بد من
التوحيد فانه من الملة اعتقاد ودعوي قال • والمرئ لا نه لا ملة له فانه
لا يفر على ما انتقل اليه بخلاف الكتابي اذا تحول الي غير دينه لا نه يفر عليه
هنا فانه يعتبر ما هو عليه عند الذبح لا ما قبله قال • والوثني لا نه لا يعتد الملة
قال • والمحرم يعني من الصيد • وكذا لا يهوكل ما ذبح في المحرم من الصيد
والاطلاق في المحرم ينتظم المحل والمحرم والذبح في المحرم يستوي فيه المحل
والمحرم وهذا لأن الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم تكن ذكوة بخلاف
ما اذا ذبح المحرم غير الصيد اذ ذبح في المحرم غير الصيد صحيح له فعل مشروع
اذا لم يحرم له من الشاة وكذا لا يحرم ذبحه على المحرم قال • وان ترك الله الذبح
التسمية محمدا فالذي يمتنع لا توكل وان تركها ناسيا اكل وقال الشافعي رد
الكل في الوجهين وقال مالك لا توكل في الوجهين والمسلم والكتابي في ترك
التسمية سواء وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عند ارسال البازي والكلب
وعند الرمي وهذا القول من الشافعي رد مخالف للاجماع فانه لا خلاف فيمن
كان قبله في حرمة متروكة التسمية عامدا وانما الخلاف بينهم في متروكة
التسمية ناسيا فمن مذهب ابن عمر رضي الله عنهما انه يحرم ومن مذهب
علي وابن عباس رضي الله عنهما انه بخلاف متروكة التسمية عامدا ولهذا قال
ابو يوسف والمشافع رحمهم الله ان متروكة التسمية عامدا لا يسع فيه الاجتهاد
ولو رضي القاضي بحوار بيعه لا ينفذ لكونه مخالفا للاجماع له قوله عليه السلام
المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي اذ لم يسمه ولا ان التسمية لو كانت شرطا
لحل لما سقطت بعذر النسيان كالطيارة في باب الصلاة ولو كانت شرطا فالملة

عليه الصلاة والسلام مقامها كما في النامي ولنا قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
 عليه الآية نهى وهو للتحرير والجماع وهو ما بينا في السفة وهو حديث عدي
 بن حاتم الطائي رضي الله عنه فإنه عليه السلام قال في آخره طناك إنما سميت
 بهذا لئلا يتركك ولم تسم علي كلب غيرك علل المحرمة بثرك التسمية وما لك ربه
 بحتم بظاهرها ذكرنا ذلك فصل فيسه ولكننا نقول في اعتبار ذلك من المخرج
 ما لا يخفى لأن الإنسان كثير النسيان والمخرج مدفوع والسمة غير مجزئة
 على ظاهرها إذ لو ارد به لخرجت الحاجة وظهر الانقياد وارتفع الاختلاف في المصدر
 الاول والافامة في حق الناس وهو معدور لا فصل عليها في حق العاصد ولا عذر
 وما رواه محمود علي حالة النسيان ثم التسمية في ذكوة الاختيار تشترط
 عند الذبح وهو على المذبوح وفي الصيد تشترط عند الارسل والرسم وهو على
 الالة لان المقدور له في الاول الذبح وفي الثاني الرسم والارسل دون الاصابة
 فيشترط عند فعله بغيره عليه حتى اذا اجمع شاة وسمي فذبح غيرها بتلك التسمية
 لا يجوز ولورسم الي صيد واصاب غيره حل وكذا في الارسل ولو اجمع شاة
 وسمي ثم رمي بالشفرة وذبح باخري اكل ولو سمي على سمه لم يسم بغيره صيد
 لا هو كل قال وبكره ان يذكر مع الله تعالى شيئا غيره وانما يكون عند الذبح الهد
 فقبل من فلان وهذه ثلاث مسائل احد بهما ان يذكر موصولا لا معطوفا فيكون
 ولا تحرم الذبيحة وهو المراد بها قال ونظيره ان يقول بسم الله محمد رسول الله
 لان الشوكة لم توجد فلم يكن الذبيح وافعاله الا لا يكره لوجود القرآن صورة فيشترط
 بصورة المحرم والثانية ان يذكر موصولا على وجه العطف والشركة بان يقول
 بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله وقلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر
 الدال فتحرم الذبيحة لانه اهل بد الخيرة الله والثالثة ان يقول مقصولا عنه صورة
 ومعنى بان يقول قبل التسمية وقبل ان يذبح الذبيحة او بعدة وهذا لا بأس به لما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل مني امة محمد
 ممن شهد لك بالوحدانية ولي بالبلاغ والشرط هو الذكر المتخالف المجرد على

بما قال ابن مسعود رضي الله عنه جردوا التسمية حتى لو قال عند الذبح اللهم
 اجعل لي ليلتي ليله دجاء وسوال ولو قال الحمد لله اد سبحان الله ببد التسمية
 حل ولو عطف على الحمد لله لا يحل في اصح الروايات ليله بر الذبح
 الحمد لله على نعمته ورون التسمية وما قد اولته الا لسان عند الذبح ~~وغيره~~
 بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله
 اسم الله عليها صواب قال: الذي بين الحلق واللبة وفي الجامع الصغير لا بأس
 بها للشيخ في الحلق رطله واعلاه واسفله والا صل فيه قوله عليه السلام الذكاة
 ما بين اللمبة واللمبين ولا نه مخرج الحري والعروقي فيحصل بالفعل في احوال
 الدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء قال: والعروقي الذي تقطع في الذبوة
 اربعة الحلقوم والمري والودجان لقوله عليه السلام افرأوا داج بها شئت
 وهي اسم جمع والملة الثلاثة فيمنها والمري والودجين وهو حجة على الشافعي
 في الاكتفاء بالحلقوم والمري الا انه لا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الحلقوم
 فيثبت قطع الحلقوم بالقبض به وبظاهر ما ذكرنا به حتى ما لك رده ولا يجوز الاكثر
 منها بل يشترط قطع جميعها عندنا ان قطعنا حل الاكل وان قطع اكثرها فكذلك
 عند ابي حنيفة ردا ولا لا بد من قطع الحلقوم والمري واحد الودجين قاله
 رضي الله عنه هكذا ذكر الفدوي رده الاختلاف في مختصرة والمشهور في كتب
 مشايخنا رحمهم الله ان هذا قول ابي يوسف وحده وقال في الجامع الصغير وان
 قطع نصف الحلقوم ونصف الوداج لم يوكل وان قطع الاكثر من الوداج والحلقوم فكل
 ان يموت اكل ولم يحل خلافا واختلاف الرواية فيه فالحاصل ان عند ابي حنيفة رده
 اذا قطع الثلاثة اي ثلاث كان يحل وبه كان هو قول ابو يوسف او لا ثم رجع
 الي ما ذكرنا عن محمد انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواه عن ابي حنيفة رده
 لان كل فرد منها اصل بنفسه لا انفصاله عن غيره ولورود الامر به فيعتبر
 اكثر كل فرد منها ولا يبي يوسف مردان المقصود من قطع الودجين اذ بار الدم
 فيمنوب احدهما عن الاخر اكل واحد منهما مجري الدم اما الحلقوم بخالف المري

البري فانه مجري العلف والماء والبري ~~يجوز~~ في النفس فلا بد من قطعهما
 في حنيفة به ان الاكثر يقوم مقام الكل في كثير من الاحكام واي ثلاث
 قطعها فند قطع الاكثر منها وما هو المقصود بحصل بها وهو الهالدم المسفوح
 في الحياة في اخراج الروح لانه لا يحبي بعد قطع مجري النفس والطعام ونخرج
 الدم بقطع احد الودين فيكتفي به تحرزا عن زيادة التعذيب بخلاف ما اذا قطع
 النصف لان الاكثر باق فكانه لم يقطع شيئا احتياطا بجانب البحر منه قال * ويجوز
 الدم بالظفر والسن والفرن اذا كان منزوعا حتى لا يكون باكله باس الا انه يكره
 هذا ~~البري~~ وقال الشافعي به المذبوح ميتة لقوله عليه السلام كل ما انهر الدم
 واخرجي الاوداج ما خلا الظفر والسن فانها مكومي الحبيشة ولا نه فعل غير
 مشروع فلا يكون ذكوة كما اذا ذبح بغير المنزوع ولنا قوله عليه السلام انهر الدم
 بما شئت وبروي افرا لا وداج بما شئت ومارواه محمود علي غير المنزوع
 فان الحبيشة كانوا يفعلون ذلك ولانه آلة جارحة فيحصل به ما هو المقصود
 وهو اخراج الدم وصار كما سمجروا الحديده بخلاف غير المنزوع لانه يقتل بالثقل
 فيكون في معني المنخفة وانما يكره لان فيه استعمال جزء الادمي ولان فيه
 اعسار اعلى الحيوان وقد امرنا فيه بالاحسان قال * ويجوز الذبح بالليظة والبري
 وكل شيء انهر الدم الا السن الفاهم والظفر الفاهم فان المذبوح بهما ميتة ما بينا
 ونس محمد به في الجامع الصغير على انها ميتة لانه وجد فيه نصا ما لم يجد فيه
 فخطعتا في ذلك فيقول في الحلال باس به وفي البحرمة بقول بكره اوله
 هو كل قال * ويستحب ان يحد الذابح شفرته لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان
 على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا الفتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد
 احدكم شفرته وليرح ذبخته * وبكره ان يضجعا ثم يحد الشفرة لما روي
 عن النبي عليه السلام انه راي رجلا اضجع شاة وهو يحد شفرته فقال لقد اردت
 ان تميتا موتات ملاحدتها قبل ان تضجعا قال ومن بلغ بالسكين النخاع و قطع
 الراس كره له ذلك وتوكل ذبخته وفي بعض النسخ قطع مكان بلع والنخاع عرق

أبيض في عظم الرقبة أما الكرامة فلما روي عن النبي عليه السلام أنه
 نهى أن تنزع الشاة إذا ذبحت وتفسيره ما ذكرناه وقيل معناه أن يمد راسه
 حتى يظهر مذبحة وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل ذلك
 مكروه وهذا لأن في جميع ذلك وفي قطع الرأس زيادة تعذيب الحيوان بل
 وهو منهي عنه والحاصل أن ما فيه زيادة الإيذاء لا يحتاج إليه في الذكاة فلهذا
 وبكره أن يحرق ما يريد ذبحه برجله إلى المذبح وأن تنزع الشاة قبل أن تسير
 يعني تسكن من الاضطراب وبعد الإيذاء فلا يكروه النزع والسباغ إلا أن الكرامة
 لمعنى زائد وهو زيادة الألم فمسلخ الذبيحة أو بعده فلا يوجب التعذيب فلهذا قال
 توكل وبعثته قال • وإن دبح البقرة من قدامها بغير حياة حتى قطع العروق حل
 لنحرق الموت بما هو ذكاة وبكره لأن فيه زيادة الألم من تحمير حاجته فصار كما إذا
 جرحها ثم قطع الأوداج • وإن مات قبل قطع العروق لم توكل لو جهز الموت
 بما ليس بذكاة فيها قال • وما استأنس من العهد فذكاته الذبيحة وما توشحن من اللحم
 فذكاته العطر والمجروح لأن الاضطراب إنما يصار إليه عند العجز عن ذكاة الاختيار
 علي ما مر والعجز متحقق في الوجه الثاني دون الأول • وكذا ما تردى
 من النعم في ببر ووقع العجز عن ذكاة الاختيار لما بيننا وقال مالك ربه لا يحل
 بذكاة الاضطراب في الوجهين لأن ذلك ثلثا دون ثلثي القول المعتبر حقيقة العجز
 وقد تحقق فيصير إلى المدل كيف وإنما نلسم النذر بل هو غالب وفي الكتاب
 أطلق فيما توشحن من النعم وعن مسلمة إن الشاة إذا نذت في الصحراء فذكاتها
 العفر وإن نذت في المصر لم تحل بالعذر لأنها لا تدفع عن نفسها فيمكنها أخذها
 في المصر فلا تحزن والمصر وغيره سواء في البقر والبعير • فهما يدنجان على الله ما
 فلا يغلب عليهما أو أن نذاني المصر فيتحقق العجز والصياح كالد إذا كان لا يقدر
 على التحمل حتى لو ثلثه المصول عليه وهو بربد الذكوة حل أكله قال • والمستحب
 في الإبل النحر فإن ذبحها جاز وبكره • والمستحب في البقر والغنم الذبيحة فإن سحرها
 جاز وبكره أما الاستحباب فيه لموافقة السنة المتواترة ولا جماع العروق فيها في

والثاني كالبدن
 الخ

في البحر وفيهما في المذبح والدراهم بخالفة السنة وهي لعني في غيره فلا تمنع
 البحر والسمك خلافا لما يقوله مالك رحمه الله لا يحل قال * ومن بحر ناقة أو ذئب بقره
 هو جلد في بطنها جنينا ميتا لم يولد كل اشعرا ولم يشعر وهذا عند أبي حنيفة رده
 وهو قول زفر والحسن ابن زهره وخال ابو يوسف ومحمد اذا تم خلفه اكل
 وهو قول الشافعي رده لقوله عليه السلام ذكاة المجنين ذكاة امه ولا نه جزء
 من اللحم حقيقته لا نه يتصل بها حتى يفصل بالمقراض ويتغذي بغذاؤها ويتنفس
 بنفسها وكذا حكمها حتى يدخل في البيع الوارد على الام ويعتق باعتبارها واذا كان
 جزءا منها فالبحر في الام ذكوة له عند العجز عن ذكوة كما في الصيد وله انه اصل
 في الحيوة حتى يتصور رخصته بعد موته وعند ذلك يفرد بالذكاة ولهذا يفرق
 بالجاب الغرة ويعتق باعتاق مضان اليه وتصح الوصية له وبه وهو حيوان
 دموي وما هو المفقود من الذكاة وهو الميز بين الدم واللحم لا يحصل بحر في الام
 اذ هو ليس بسبب خروج الدم منه فلا يجعل تبعاً في نفسه بخلاف البحر
 في الصيد لا نه سبب لخروجه فالصافي مقام الكامل فيه عند التعذر وانما يدخل
 في البيع بحر بالبحر اذ كلاً يغسل باستنابته ويعتق باعتبارها كيلا ينفصل
 من السمكة ولد رايق له مسلسل فيما يحل اكله وما لا يحل قال * ولا يجوز
 اكل ذي ناب من السباع ولا ذبي مغلب من الطيور لان النبي عليه السلام نهى
 عن اكل كل ذي مغلب من الطيور وكل ذي ناب من السباع وقوله من السباع
 ذكر عقيب النورين فيمنصرف اليهما في تناول سباع الطيور والبهايم لا كل مثله
 مغلب او ناب والسبع كل مختطف منتهب جارح قاتل عادة ومعنى الثوريم
 والله اعلم كرامته بني آدم كيلا بعد وبشي من ملأ الاوصاف الذميمة اليهم
 بالاكل ويدخل فيه الضبيع والغلب فيكون المذهب حجة على الشافعي في
 ابايتهما والفيل ذوناب فيكره واليربوع وابن عرو من السباع الهوام وكرهوا
 كل الرخمر والبغاث لانهما ياكلان السميف قال * ولا بأس بغراب الزرع لانه ياكل
 مغلب وليس من سباع الطيور قال ولا هو كمل الا نفع الذي ياكل السميف وكذا

الغداف قال أبو حنيفة رد لا بأس بأكل العفج ولا نه يخلط فاشبهه الدجاجة وعن
 أبي يوسف أنه يكره لأن غالب أكله الضعيف قال ويكره أكل الضبع والضب
 والسحفاة والزنبور والحشرات كلها إما الضبع فلما ذكرنا وإملا الضب فلان النبي
 عليه السلام نهى عا بشته رضى حين ما لته عن أكله وهو حجة على ~~أبي حنيفة~~
 في إباحته والزنبور من الموزبات والسحفاة من خبايا الحشرات ~~فلهذا~~
 لا يجب على المحرم بقتله شيء وإنما فكره الحشرات كلها استدلالا بالضبط لأنه
 منها قال ولا يجوز أكل الحمر إلا هليسة والبغال لما روي خالد بن الوليد
 رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تحوم الخيل والبغال
 والحمر وعن علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تحوم
 الحمر إلا هليسة يوم خيبر قال ويكره تحوم الفرس عند أبي حنيفة رده وهو قول
 مالك والشافعي رحمهم الله لا بأس بأكله تحوم جابر
 رضى الله عنه أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحوم الحمر
 إلا هليسة وأذن في تحوم الخيل يوم خيبر ولا يبي حنيفة قوله تعالى
 والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينته خرج الا متنان والاكل
 اعلى منافعها والحكيم لا يترك الا متنان باعلى النعم وبمتن باذناها
 ولا نه آله ارباب العسد ويكره أكله احترا ما له وللهسد يضرب له بسهم
 في الغنيمة ولان في اباحته تظليل آله الجهاد وحد يث جابر معارض بحد يث
 خالد رضى الله عنه والترجيح للمحرم ثم قيل الكراهة مغلظة كراهة تحوم ~~وحيث~~
 كراهة تمزيق وان ولي اصبح واصا ليه لظفيل لا بأس به ولا نه ليس في شربه تظليل
 آله الجهاد قال ولا بأس بأكل الارنب لان النبي عليه السلام أكل منه حين
 أهدي اليه مشوا باسرا وصاحبه رضى الله عنهم بالاكل منه ولانه ليس من السباع
 ولا من آكله الجمل فاشبهه الظبي قال واذا ذبح ما لا يؤكل لحمه طهر جلده ولحمه
 الا الادمى والخنزير فان الذكوة لا تعمل فيها اما الادمى لحومته والخنزير
 لنجاسته كما في الذبايح وقال الشافعي والذكوة لا تؤثر في جميع ذلك لا ندل بوثر في

في البحر السمك أصلاً وفي قهارة وطهارة السمك قهارة وجميع بدو من أصل وصار
 كمنه الجوسي ولنا ان الذكاة مؤثرة في إزالة الرطوبة والدماء السيالة وهي
 السمكة دون ذهاب الجلد والسمك فاذا زال السمك ظهر كما في الدباغ وهذا حكم مقصود
 من الجلد كالشاة في السمك وعمل الجوسي اما ته في الشرع فلا بد من الدباغ
 وكما يظهر سمكه بظهر سمكه حتى لو وقع في الماء الغليل لا يفسد بخلافه وهل
 يجوز لا نتفاح به في تغير الاكل قليل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقيل يجوز كالزبد اذا
 خالطه وذلك الميتة والزبد غالب لا يهلك وينتفع به في غير الاكل قال ولا يهلك
 من حيوان الماء الا السمك وقال مالك رحمه الله وجماعته من اهل العلم باطلاق جميع ما
 في البحر واسقني بعضهم المنجز بالكلب والانهان وعن الشافعي انه اطلق
 في ذلك كله والخلاف في الاكل والبيع واحدهم قوله تعالى اكل لكم صيدا البحر
 من غير فصل وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ولا نه
 الا دم في هذه الاشياء اذ الدم مومي لا يسكن الماء والمحرم هو الدم فاشبه السمك
 ولنا طوله تعالى ومحرّم عليهم الغيباء وما سوي السمك خبيث ونهي رسول الله
 عليه السلام عن دواء يتخذ فيه الضفدع ونهي عن بيع السرطان والصيد المذكور
 فيما نلا محمول على الا صطياد وهو مباح فيما لا يحل والميتة المذكورة فيما روي
 محمول على السمك وهو حلال مستثنى من ذلك لقوله عليه السلام احل لنا
 ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال قال
 لا يكره اكل الطافي منه وقال مالك والشافعي رحمهما الله لا بأس به لا طلاق
 ما روي عن ابن ميثم البحر موصوفه بالحل بالحد يفسد ولنا ما روي جابر رضي الله عنه
 عن النبي عليه السلام انه قال ما نصب عنه الماء فكلوا وما الغظه الماء فكلوا وما طفا
 فلا تاكلوا وعن جماعة المصنف مثله من هبنا وميثم البحر ما لفظه البحر ليكون
 صوته مضافا الى البحر لا ما مات فيه من غير آفة قال ولا بأس باكل الجرب
 والمرامهي وانواع السمك والجراد بلا ذكاة وقال مالك رحمه الله لا يحل البحر اذا لا
 ان يقطع الاخذ واسمعه وشوبه لانه صيد البر ولهذا يجب على المحرم بقتله جزاء

أحلت لنا
ميتتان

بلحق به فلا يحمل إلا بالقتل كما بي ما به وبالحجة عليه ما روتنا وعيّل علي
رضي الله عنه عن البحر إذا يأخذه الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره فقال
كله كله وهذا أحد من فصاحته ودل على أبا عنه وإن مات حثف أنفه بخلاف
السماك إذا مات من غير آفة لا نأخذ منها بالنسب الوارد في الطائي ثم لا يحمل
السماك عندنا أنه إذا مات بأفة يحمل كالمأخوذ وإذا مات حثف أنفه من غير آفة
لا يحمل كالطائي وتنسحب عليه فروع كثيرة بينا ما في كفاية المنتهي وعند
النايل يثقف البرز عليها منها إذا قطع بعضها فمات فحمل أكل ما بين وما بقي
لأن موته بأفة وما بين سمى السمي وإن كان ميتا لم يمتسه هلال وفي الموت
بالبحر والبرور وإتقان والله أعلم بالفتاوى ككتاب الأضحية قال
الأضحية واجبة على كل حر مسلم مقيم موافق يوم الأضحية عن نفسه وعن
ولده الصغار ما ألوجوب قول أبي حنيفة ومحمد وزرارة الحسن وأحمد
الرواشين عن أبي يوسف رحمهم الله وعنه ألفا سنة ذكره في المجموع وهو
قول الشافعي وهو ذكر الطحاوي وإن على قول أبي حنيفة واجبة وعلى قول
أبي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض المشايخ الاختلاف وجه السنة
قوله عليه السلام من أراد أن يضيئ مسكرا فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا
والتعلق بالأرادة هنا في الوجوب ولا بها لو كانت واجبة على المقيم لو حبسه
على المسافر لا نهما لا يختلفان في الوطأ بالمالية كالزكاة وصار كالعتمية ووجه
الوجوب قوله عليه السلام من وجد سعة ولم يضيئ فلا يطرأ مسلما
ومثل هذا الوجه لا يلحق بشر لا غير الواجب ولا نهما في بهنات البيهات وفيها يقال
يوم الأضحية وذلك بوزن الوجوب لأن الإضافة للاختصاص وهو بالوجود
والوجوب هو المضي إلى الوجود فلا هو بالنظر إلى الجنس غير أن إذا اختص
ما سبب يشق على المسافر استحضارها فيفوت بمضي الوقت فلا يجب عليه
بمنزلة الجمعية والمراد بالأرادة فيها روي والله أعلم ما هو ضد الله ولا التحبير
و'جنس' منسوخة وهي شاذ نعام في رجب على ما قيل وإنما اختص الوجوب

الوجوبية لا تجري بها ولا لها وظيفة مالية لا تنادي بالمالك والمالك هو الحر وبالسلام
 لكونه حرًا ولا لامة لما بيننا وبيننا من اشتراط السعة ومغذاهم
 ما يجب به صدقة الفطر وذلك صرفي الصوم والوفاء وهو يوم الاضحية لانها مختصة
 بغير صلوات مغذاه ان شاء الله تعالى وتجب عن نفسه لا نه اصل في الوجوبية
 عليه على ما بيناه ومن ولده الصغير لا نه في معني نفسه فيلحق به كما في صدقة
 الفطر وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وروي عنه انه لا تجب
 عن ولده وهو ظاهر الرواية بخلاف صدقة الفطر لان السبب هناك راس بموئده وبلي
 عليه وهما موجودان في الصغير وهذه فربة مضممة والا صل في الغريب ان لا تجب
على الغريب بسبب الغير ولهذا لا تجب عن عبده ان كان يجب عنه صدقة الفطر
 وان كان للصغير مال يضحى عنه بوجه اوصيه من ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رحمه الله وقال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله يضحى من مال نفسه لا من
 مال الصغير والخلاف في هذا كما تختلف في صدقة الفطر وفيل لا يجوز التصحية من
 مال الصغير في قولهم لان الفربة تنادي بالارافة والصدقة بعدها تطوع فلا يجوز
 ذلك من مال الصغير ولا يمكنه ان باكل كله والا صلح ان يضحى من ماله وباكل منه
 ما يمكنه وبشاء بما بقي ما ينتفع بعينه قال * وبذبح عن كل واحد منهم شاة
 او يذبح بقره او بدنة عن سبعة والقياس ان لا تجوز الا عن واحد لان الارافة
 واحد وهي الفربة الا انا تركناه بالارادة وهو ما روي عن جابر رضي الله عنه انه
 قال نحن نأمر رسول الله عليه السلام بالفرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نص
 في الشاة فبقي على اصل القياس وتجوز عن خمسة او ستة او ثلاثة ذكره محمد
 ره في الاصل لانه لما جاز عن سبعة نعمون وونهم اولي ولا تجوز عن ثمانية
 اخذ بالقياس فيما لا نص فيه وكذا اذا كان نصيب احد من اقل من السبع لا تجوز
 عن الكل لا نعداهم وصف الفربة في البعض وتنبيهه ان شاء الله تعالى وقال
 مالك ره تجوز عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر من سبعة ولا تجوز عن اهل
 بيتين وان كانوا اقل منها لقوله عليه السلام علم كل اهل بيت في كل عام

اضمحاضاً وعتيرة فلنا المراد منه والله اعلم فيمر اهل البيت لان اليحار له بوبه
 ما يروي على كل مسيلم في كل عام اضمحاضاً وعتيرة • ولو كانت البلد مكين
 اثنين نصفين تجوز في الاصح لا له لما جاز ثلاثة الاصابع جاز نصف السبع ربع له
 واذا جاز على الشركة ففسمته اللحم بالوزن لانه موزون ولو انفسموا ففسموا
 لا يجوز الا اذا كان معه شيء من الاكارع والمجلد اعتباراً بالبيع • ولو اشترى
 بقره بوبدان بضمي بها عن نفسه ثم اشرك فيها ستة معه جاز استحساناً وفي الفياض
 لا يجوز وهو قول زفره لا يله اعداء للفرقة فيمنع عن بيعها تمولا والا شراك
 هذه صفت وجه الاستحسان انه قد تجد بقره مهيئة بشتريها ولا يظفر بالشركاء
 وقت البيع وانما يطلبهم بعد لو كانت المحاجة اليه مائة فيجوز فاه وفعما المخرج
 وقد امكن لان بالشراء للتضيعة لا يمنع البيع والاحسن ان يفعل ذلك قبل الشراء
 فيكون ابعد عن الخلل وعن صورة الرجوع في الفرقة وعن ابي حنيفة ربه
 انه بكرة الا شراك بعد الشراء لما بينا قال • وليس على الفقير والمسافر اضمحاض
 لما بينا وابوبكر وعمر رضانا لا بضمي ان اذا كانا مسافرين وعن علي رضي ليس
 على المسافر جمعة ولا اضمحاض قال • وقت الاضمحاض بدخل بطولع الفجر
 من يوم النحر الا انه لا يجوز الا هل الامصار الذبح حتى يصلي الامام العيد فاما
 اهل السواد فيكون بعد الفجر والاصح فيسه قوله عليه السلام من ذبح
 قبل الصلاة فابعد بضمي ومن ذبح بعد الصلاة فله ثم نسكه واصاب منه المسلمين
 وقال عليه السلام ان اول نسكه في هذا اليوم الصلوة ثم الاضمحاض ثم ان هذا
 الشرط في حق من عليه الصلاة وهو المصري واهل السواد لان القاضين
 لاحتمال التشاغل به عن الصلاة فلا معنى للتأخير في حق الفروبي ولا صلاة عليه
 وما روينا حجة على مالك والشافعي رحمهما الله في نفي الجواز بعد الصلاة
 قبل نحر الامام ثم المعتبر في ذلك مكان الاضمحاض حتى لو كانت في السواد المضحي
 في مصر يجوز كما انشق الفجر ولو كان عابى العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وحيلة
 المصري اذا اراد التعجيل ان يبعث بها الي خارج مصر فيضحي بها كما طلع الفجر وهذا

تغير ان الاداء
 وقوله من وجد
 سعة الخ

وهذا لا ينهك تشبه الزكاة من حيث انها تسقط بهلا لا مال قبل مضي ايام النحر
 كالزكاة بهلاك النصاب فيعتبر في الصرف مكان المحل لا مكان الفاعل اعتبارا بها
 فخلت جده الغطر لا بهلا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم الفطر
 ولو غشي بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبانه اجزاء استحسانا لا بها
 صلاة معتبرة حتي لو اکتفوا بها اجزئهم وكذا علي هذا عكسه وقيل هو جائز فيها ما
 واستحسانا قال وهي جائزة في ثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعده وقال الشافعي ربه
 ثلاثة ايام بعده لقوله عليه السلام ايام التشريق كلها ايام ذبح وللماروي عن عمر
 بن علي وابن عباس رضي الله عنهما انهم قالوا ايام النحر ثلاثه افضلها اولها وقد
 قاله سمعان الرازي لا يهتدي الي المغادر وفي الاخبار تعارض فاختارنا ما لم يهتد
 وهو الاول وافضلها اولها كما قالوا لان فيه مسارعة الي اداء الفريضة وهو الاصل
 الا لمعاضة وهو الاول الذبح في لياليها الا انه يكره الاحتمال الغلط في ظلمة الليل •
 واما النحر ثلاثة ايام التشريق الثلاثة والكل بمضي باربعة اولها النحر لا غير
 واخرها تشريق لا غير والتمسك بالتوسطان نحر وتشريق والتصحية فيها الفضل من التصديق
 بثمن الاصححة لانها تقع اجبة او سنة والتصدق فطوع محض فتفضل عليه
 ولانها تقوت بفواضلها والصدقة تؤتي بها في الاوقات كلها فنزلت منزلة
 الطواب والصلاة في حق الاغنياء ولو لم يطلع بشي مضى ايام النحر ان كان اوجب
 علي نفسه او كان فقيرا ولما اشترى الاصححة لصدق بها حبه وان كان غنيا الصدق
 بفيضة شاة اشترى او لم يشتري لا لها اجبة علي الغني وتجب علي الفقير بالشرط
 بنيت التصحية عندنا فاذا فات الوقت تجب عليه الصدق اخر اجاله من العهد
 كما جمعه تفضي بعد فواتها ظهر والصوم بعد الفجر فدية فان ولا يصح بالعمية
 والعوراء والعرجاء التي لا تمشي الي المناسك ولا العمية والقوله عليه السلام
 لا تجزي في الضحايا اربعة العوراء البين عوراء والعرجاء البين عرجاء الربضة
 البين مرصها والعرجاء التي لا تنفي قال ولا تجزي مقطوعة الاذن والدان
 اما الاذن فلغواه عليه السلام استشرى العين والاذن اي اطبو اسلامتها

وأما الذئب فلأنه عظموكم من مفسدكم لصار كالآذن لئلا • ولا التي لأصا أكثر أهلها
 وذئبها وان بقي أكثر الآذان والذئب جازلان للأكثر حكم الكل بقضاء • ولا ما
 ولان العيب ليس به لا يمكن التحرر عنه لجعل غفوا واختلاف الروايات
 عن أبي حنيفة وفيه مقدار الأكثر قطي الجامع الصغير عنه وان قطع من الذئب
 أو الآذن أو العين أو الألية الثلث أو أقل أجزاءه وان كان أكثر لم يجزه لان الثلث
 تنفذ فيه الوصية من غير رضا الورثة فاعتبر فليلا وفيما زاد لا تنفذ إلا برضاهم
 فاعتبر كثير إرووي عنه الربع لأنه يحكي حكاية الكمال على ما روى الصلاة
 ورووي الثلث لقوله عليه السلام في حديث الوصية الثلث والثلث كثير وقال
 أبو يوسف ومحمد إذا بقي الأكثر من النصف أجره العتق على ما روى
 في الصلاة وهو اختيار الغني أبي الليث ولان أبو يوسف المحرم الطولي أبا حنيفة
 فقال قولي هو قولنا فيل هو رجوع منه إلى قول أبي يوسف فيل معناه قولي
 قريب من قولك وفي كون النصف ما عاروا بشأن عليهما كما في الكشاف العتق
 من أبي يوسف ثم معرفته المفاد في غير العين متيسر وفي العين لا والله العين
 كونه بعد ان لا تعتلف الشاة هو ما إرويين لم يقرب العلف إليها فليلا
 فليلا فأفادته من موضع علم على ذلك المكان ثم تشدد عينها في الحصة وقرب
 إليها العلف فليلا فليلا حتى إذا رأت من مكان علم نفسه ثم ينظر إلى ثلثها
 ما بينهما فان كان ثلثها فالذئب الثلث وان كان نصفها فالصنف فال • وهو جمهور أن النصف
 فالجماء وهي التي لا فرق لها لان الفرق لا يتعلق به مفسود وكذا مكسورة الفرق
 لما دسا وأنخص لان نخصها طيب وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطي
 بكبشين أصليين صويحيوين والشولة • وهي الجنونة فيل هذا إذا كانتا تعتلف
 لا نهان لخل بالمفسود ما إذا كانتا لا تختلف لا تجز به • والخبر بان كانتا سمينة
 لها زلان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم وان كانت مهزولة لا تجوز لان
 الجرب في اللحم فاعتصم وما الهتباء وهي التي لا أسنان لها فعن أبي يوسف ر
 الله يعتبر في الأسنان الكثيرة والغلة وعنه ان بقي ما يمكن الاعتلاف به اجزاء •

. مسألة المقصود والسماء وهي التي لا اذن لها خلقه لا يجوز ان مقطوع اكبر
منه لان لا يجوز فعلهم الاذن الاولي وهذا الذي ذكرنا اذا كانت هذه العيوب
فانهم وثقت الشراء ولو اشترى ما عليه ثم تعيبت بعيب مانع ان كان غنيا عليه
مفهومه وان كان فقيرا لم يجز به هذه لان الوجوب على الغني بالشراء ابتداء لا بالشراء
فلم تتعين به وعلى الفقير بشرائه بنيت الا ضحيته فتعيبك ولا تعيب عليه
فيما نفعه كفاي نصاب الزكاة وعن هذا الاصل قالوا اذا سألنا المشتري للتصحيح
على الموصر مكله اخرى ولا شيء على الفقير ولو ضلقت او سرقت واشترى الموصر
لم يظفر الاولي في اهام النحر على الموصر بل على الفقير المظلم
ولو اشجعها فانظرت فانكسر رجلها لم يجرها الاستحسانا عندها خلا فالقول
والشافعي رحمه الله لان حالة المدعي وقد مانع من حفظه بالذبح فكانه حصل بلم
اعتبار او حكما وكذا لو تعيبنا في هذه الحالة فانقلبت لم يحدث من فورده وكذا
بعد ثور ويكفد محمد رة خلا لا يبي هو سلف لا له حصل بهفد مات الذبح قال
والا ضحية من الا بئ والبقر والغنم لانها عرفت ما شربا ولم تغفل التصحيح
بغيرها من النبي عليه السلام ولا من الصحابة رضي الله عنهم قال * ونحزي
من ذلك كله الشئ فصاعدا الا الضان فان الجذع منه شجوي لقوله عليه السلام
ضجوا بالثنا بالان بعسر على احدكم فلهذبح الجذع من الضان وقال عليه السلام
نعمت الا ضحية الجذع من الضان قالوا هذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط
بالثنيان يشبه على الناظر من بعيد والجذع من الضان مات معاله ستة اشهر
في ماله حسب الفقهاء وذكرنا الزعفراني رة انه ابن سبعة اشهر والثني منها
ومن المهر ان اسنة ومن البقر ابن منتين ومن الابل ابن خمس هلين ويدخل في البقر
الجوامي لانه من جنسه والمولود بين الا هلي والوحشي يجمع ان لا يهاهي
الاصل في الشحية حتى اذا نزل الذئب على الشاة يضحى بالولد قال * واذا اشترى
سبعة بقر لا يضحى بها فمات احد فمات ذيل البقر وذات الورقة اذا نحوها عنه
وعنكم اجزاء مبرر ان كان شربك الستة لدرانيا ورجل بربد اللحم لم يجز

عن واحد منهم وجهه ان البقرة تجوز عن شبيعة لكن من شرطه ان يكون فصلا
تكل الغربة وان اختلفت جهاتها كالاضحية والغنم والمتعة عند نالتحاد المتصور
وهو الغربة وقد وجد هذا الشرط في الوجه الاول لان التضحية عن الغنم مرقطة
غربة الا ترى ان النبي عليه السلام ضحي عن امته على ما روينا من قبل ولم
يوجد في الوجه الثاني لان النصراني ليس من اهلها وكذا افسد اللحم بنافيا واذا
لم يقطع البعض غرته والرافة لا تنجز في حق الغربة لم يقطع الكل ايضا فامتنع
المجوز وهذا الذي ذكرناه استحسان والقياس ان لا يجوز وهو رواية عن ابي يوسف
لا يله تبرع بالرافة فلا يجوز عن غيره كالا عتاق عن الميت لكننا نقول الغربة
قد قطع عن الميت كالطهق بخلاف الاغتاق لان فيه الزام المولا للميت ولو جازها
عن صغير في الورثة ارام ولدنا لما بينا انه غربة ولو مات واحد منهم قد تصح
الباقون بغير اذن الورثة لا يجوز بهم لانه لم يقطع بعضها فربته وفيما قلنا وجده
الاذن من الورثة فكان غربة قال وبما كل من السهم الاضحية وبطريق الاضحية
والفطراء في بلد اخر لقوله عليه السلام كنتم نبيتمكم من اكل مسوم الاضحية
فكلوا منها واخذوا مني جازا كله وهو غني جازان وبما كل من السهم وبما
ان لا ينقض الصدقة عن الثالث لان السجعة ثلاث الكتل والا والخل والربوا والاطعام
لقوله تعالى واطعموا القانع والمعتز فانفسهم عليها ثلاثا قال وبما في الجلد فالانه
جزء منها او يعمل منه لانه يستعمل في البيوت كاللحم والسموات والغربال ونحوها
لان الا تفتاع به غير محرم ولا بأس بان يشترى به ما يقطع في البيوت بهينه
مع بقائه استحسانا ولا عاقل ما ذكرنا لان المبدل يحكم المبدل ولا يشترى به
ما لا يقطع به الا بعد استهلاكه كالخل والا باير اشجارا بالبيع بالدرهم
والعشي فيه انسه تصرف على فصد القوم والحملة لم يزل في السجل في الصحيح
ولو باع السجل او اللحم بالدرهم او بما لا ينقطع الا بعد استهلاكه فصد في نفسه
لان الغربة انتقلت اليه لا لقوله عليه السلام من باع جلد اضحية فلا
اضحية له بفيد كراهة المبيع اما البيع جازا لقيام المصلحة والى على التمسك به ولا

ولا يحل اجزا من الاكل بحره عليه السلام لعلي رضي الله عنه
 ولا يحل اجزا منها شيئا واليه منه نهى عن البيع
 والاول في معنى البيع * ويكره ان يجز صوف اضميته وينتفع به قبل ان يذبحها
 لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزاها بخلاف ما بعد الذبح لانه اقيمت القرية
 بها * كما في الهدي * ويكره ان يصاب لونها فيمنع بها كما في الصوف قال *
 والا فضل ان يذبح اضميته بيده ان كان يحسن الذبح وان كان لا يحسنه فالأفضل
 ان يستعين بغيره واذا استعان بغيره ينبغي ان يشهدا بنفسه لقوله عليه السلام
 اقامته رضي الله عنهما لومي واشهدي اضميتك فانه يغفر لك باول فطرة
 من ذبحها كل ذنب قال * ويكره ان يذبحها الكتاني لانه عمل هو فريته وهو ليس
 من اهلها * ولو امره فذبح جاز له من اهل الذكاة والعربة اقيمت بانابته ونيتته
 بخلاف ما اذا امر الجوسي لانه ليس من اهل الذكاة فكان افساد اثار * واذا غلط
 رجلان فذبح كل واحد منهما اضميته الاخر احزي عنهما ولا ضمان عليهما وهذا
 استحسنه اصل هذا ان من ذبح اضميته بغيره لا يعمل له ذلك وهو ضمان
 لقيمته لا لاجزائه من الاضمية في الفياس وهو قول زفره وفي الاستحسان يجوز
 ولا ضمان على الذابح وهو قولنا وجه الفياس انه ذبح شاة بغيره بغير امره فيضمن
 كما اذا ذبح شاه اشترى اهل الفصا بوجه الاستحسان انها تعين للذبح لتعينها
 للاضمية حتى وجب عليه ان يضي بها بعينها في ايام النحر ويكره ان يبدل بها
 غير ما فقا للمالك مستعينا بكل من يكون اهلا للذبح اذ ناله دلالته لانها تقوت
 بمضي هذه الايام وعساه يعجز عن اقامتها لعوارض فصار كما اذا ذبح شاة شد الفصا به
 ورجلها فان قيل يفوته امر مستحب وهو ان يذبحها بنفسه او يشهد الذابح فلا يرضى
 به فلما حصل له مستحبان اخر ان يصير ورته مضجعا لما عينه وكونه معجلا به
 فيرتضيه ولعلنا نثار جميعهم الله من هذا الجنس مما بل استحسانية وهي ان
 من طبخ لحم غيره او طعم حنطته او رفع جرفته فانكسرت او حمل على دابته
 فخطبت كل ذلك بغير امر المالك يكون ضامنا ولو وضع المالك اللحم في القدر

والقدر على الكون والخطب تحته أو جعل الحنطة في الدوق وربط الدابة
عليه أو رفع الحجرة أو مالها إلى نفسه أو حمل على دابته فسقط في الطريق فأولده
هو النار فيه فطبخه أو ساق الدابة فطبخها أو أعانه على رفع الحجرة فالتكسر
فيها بينهما أو حمل على دابته بأسقط فطبخ لا يكون ضامنا في هذه الصور استحسانا
لوجود الإذن دلالة إذا ثبت هذا نقول في مسألة الكتاب ذبح كل من
أضحية غيره بغير إذنه صريحنا في خلافية زفر بعينها ويتأتى فيها الغياب
والاستحسان كما ذكرنا فياخذ كل واحد منهما مسلوخة من صاحبه ولا يضمه لأنه
وكيله فيها فعل دلالة فإن كان قد أكل ثم علمنا فليحل كل واحد منهما ما حبه
ويحرم بهما لأنه لو أطعمه في الأكل بقداه يجوز أن كان غنيا فكل إليه أن يحل
في الإتيان وإن تشاجرا فكل منهما أن يضم صاحبه فيمته لجمعه ثم يصدق
بذلك الغيبة لأنها بدل عن اللحم فصار كما لو باع أضحيته وهذا لأن الضحية
لما وضع من صاحبه كل اللحم له ومن أكل لحم أضحية غيره كان الحكم ما ذكرناه
هو من غيب شاة فحصى بها ضمن لبيتها وأجاز عن أضحيته لأنه ملكها سابق الغيب
فحلاب مالها ودع شاة فحصى بها لأنه يضمه بالذبح فلم يثبت الملك له
إلا بعد الذبح والله أعلم كما أن الكرامة قال رضي الله عنه فكلوا
في معني المكره والمزدي عن محمد بن نسا أن كل مكروه حرام إلا أنه لما
لم يجد فيه نصا فاطعاه بطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف
أنه إلى الحرام الرب وهو يشتمل على فصول منها فصل في الأكل والشرب
قال أبو حنيفة • يكره أكل لحوم الأبقار والبائعات أو الابل والابل أبو يوسف
ومحمد بن نسا بالابل والابل قال أبو يوسف أنه لا بأس بها للتدوير
وقد بينا هذه الجملة فيما تقدم في الصلاة والدبايح فلا نعيد ما واللبن متولد
من اللحم فأخذ حكمه قال • ولا يجوز الأكل والشرب والادمان والتطيب في آنية
الذهب والفضة للرجال والنساء لقوله عم في الذي يشرب في أناء الذهب والفضة
إنما يخرج في بطنه نار جهنم وأقي أبو هريرة يشرب في أناء فضة فلم يقبله وقال نهارا

وأنه لا يمتنع في معناه ولا أنه تشبه بغير المشركين وتلك هي الحقيقة التي لا ريب فيها
وقال في الجامع الصغير بكره وحرمة التجريم ويستعمل فيه الرجل والنساء
لجميع النعم • وكذلك الأكل بملعقة الذهب والفضة والاحتكاك بميل الذهب
والفضة وكذلك ما أشبه ذلك كالخلعة والمرأة وغيرهما ذكرنا قال • ولا يمتنع
في استعمال أنية الرصاص والزجاج والبلور والعقيق وقال الشافعي • ولا يمتنع
في معنى الذهب والفضة في التفاح به فلنا ليس كذلك لأنه ما كان من هاتين
التفاح بغير الذهب والفضة قال • ويجوز الشرب في الأناة المفضة عند
أبي حنيفة رده والركوب في السرج المفض • والمجلوس على الكرسي المفض
والسوبر المفض إذا كان يغطي موضع الفضة ومعناه يغطي موضع الفم وقيل هذا
موضع اليد في الإخذ وفي السوبر والمهراج موضع الجلوس وقال أبو يوسف
بكره ذلك وثول محمد بروي مع أبي حنيفة وبروي مع أبي يوسف وعلى هذا
الاختلاف الإناة المصنوعة بالذهب والفضة والكرسي المصنوع بهما وكذا إذا جعل ذلك
في السيف والسهم وحلقة المرأة أو جعل المصحف مذهباً أو مفضضاً وكذا
الاختلاف في الحمام والركاب والشعر إذا كان مفضضاً وكذا الثوب فيه كتابه
بذهب أو فضة على هذا أو هذا الاختلاف فيما تغلص فاما التمويه الذي لا يخلص
فلا بأس به إلا جامع لهما أن يستعمل جزء من الأناة مستعمل جميع الأجزاء
فيكره كما إذا استعمل موضع الذهب والفضة ولا يمتنع في حنيفة رده أن ذلك تابع ولا يعتبر
بالتتابع فلا يكره كما تجبه المكفوفة بالتمويه والعلم في الثوب ومسما بالذهب
في الفص قال • ومن أرسل أميراً له مجوساً أو خادماً فاشترى ثوباً فقال
اشترى به من يهودي أو نصراني أو مسلم ومعتكله لأن قول الكافر مقبول في
المعاملات لأنه خير صحيح لصدوره عن عقل ودين يعتد فيه حرمة الكذب
والحاجة ماسة إلى قبوله لكثرة وقوع المعاملات • وإن كان غير ذلك لم يسعه
أن يأكل منه معناه إذا كان ذبيحة غير الكتابي والمسلم لأنه لما قبل قوله في الحمل

ابو حنيفة ان يقبل في الحرمة قال هو يجوز ان يقبل في الهدايا لا ذن قول العبد
 عن النجارية والصبي لا يهدى الهدايا تبعة عمادة على أهدي هؤلاء وكذلك يمكنهم
 استصحاب الشهادة على الاذن هذه الضرب في الارض والمساكنة في السوق
 فلو لم يقبل لولا هو عني الى المخرج وفي المجمع الصغير اذا كانت جارية لرجل
 بعني مولاي الملك هبة به وسعه ان يأخذ ما لا نه لا فرق بين ما اذا اخبرت
بهذه المولى غيرها او نفسه بالملك فلا هو يقبل في المعاملات قول الفاسق ولا يقبل
 في الدبانات الاول العدل ووجه الفرق ان المعاملات بكثرة وجودها فيها بين الناس
 فلو شرطنا شرطنا الهدى المخرج في المجمع فيقول الواحد فيها عدل كان
 اذ كان كافرا كان او مسلما عمدا كان او حرا اذ كان او انثى دفعا للمخرج اما
 الهدى باقت لا بكثرة وقوعها حسب وقوع المعاملات فجاز ان يشترط فيها زيادة
 شرط فلا يقبل الا قول المسلم العدل لان الفاسق مستهمل والكافر لا يلتزم الحكم
 فليس له ان يلزم الحكم المسلم بخلاف المعاملات لان الكافر لا يمكنه المقام
 في دارنا الا بالمعاملة ولا يتهيأ له المعاملة الا بعد قبول قوله فيها فكن به
 بضرورة لا يقبل ولا يقبل قوله المستور في ظاهر الرواية وعن امي حنيفة انه يقبل
 فراه فيها جرحا على مذهبه انه يجوز القضاء به وفي ظاهر الرواية هو والفاسق
سواء حتى يعتبر فيهما اكبر الراي قال هو يقبل فيها قول العبد والحر والامة اذا كانوا
 عدولا ولا لان عند العدالة الصدق راجح فالقول لرحمته فمن المعاملات ما ذكرنا
 ومنها التوكيل ومن الدبانات لا اخبار بنجاسة الماء حتى اذا اخبره مسلم مرضي
 بالوضوء به ويتيمم ولو كان المحبر فاسقا لم يستور التحريم فان كان اكبر رايه
 انه صادق بتيمم ولا يتوضأ به وايضا اراق الماء ثم يتيمم كان احوط ومح العدالة
 بسقط احتمال الكذب فلا معني للاحتياط بالا رافه اما التحريم فمجرد ظن
 ولو كان اكبر رايه انه كاذب بتوضأه ولا يتيمم لترجح جانب الكذب بالتحريم
 وهذا جواب الحكم فاما في الاحتياط بتيمم بعد الوضوء لما قلنا ومنها المحل
 والحرمة اذا لم يكن فيه زوال الملك وفيها تفاصيل وتفرعات ذكرنا في كفايته

تفادى إلى أبي حنيفة ربه اثباته به إسلامه من قبله من قبله
 في الدعوى سنة قال عليه السلام من لم يحب الدعوة فقد غشى آية القاسم فلا يتورعها
 لما اثرت به من البدعة من عبود * كماله المجازة واجبة الاقامة وان حضر لها
 فيها حجة فان قد رعى المنع منعهم وان لم يفد وبصر * وهذا اذا لم يكن مفتدي
 فان كان ولم يفد على منعهم يخرج ولا يفد لان في ذلك اثنين الذين وتفتح
 باب المعصية على المسلمين والمحكي عن ابي حنيفة ربه في الكتاب كان قبل
 ان يصير مفتدي ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي ان يفد وان لم يكن مفتدي
 لقوله تعالى فلا تفعد بعد الذكري مع القوم الظالمين وهذا كله بعد المحض ولو علم
 قبل المحض ولا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا صجر عليه لانه
 قد لزمه وذلك المسئلة على ان الملاهي كلها حرام حتى التغني بشراب القصب
 وكذا قول ابي حنيفة ربه اثباته لان الابتلاء بالمحرم يكون فصل في التامر
 قاله من اجل ان ليس المحرم هو وحده للنساء لان النبي عليه السلام نهي
 عن لبس المحرم والذهب والذبح وقال انما يلبسه من لا خلق له في الاخرة وانما حله
 للنساء بعد ذلك آخر وهو ما رواه عدة من الصحابة رضي الله عنهم فيهم على
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباهدي يده يحرر وبالاخري
 ذئب وقال هذا من محرمان على ذكروا مني حلال لانا نهم وبروي حل لانا نهم
 الا ان للغيل عفو وهو مقدار ثلثة اصابع واربع كالا علام والمكفوف باليس
 لما روي انه عليه السلام نهى عن لبس المحرم الا موضع اصبعين او ثلثة
 اربعة اراد الا علام وعنه عليه السلام انه كان يلبس جبة مكفوفة بالمحرم
 ولا يلبس بتوسده والقوم عليه عند ابي حنيفة وقالوا بكرو وفي النجاء الصغين
 ذكر قول محمد وعنه ولم يذكر قول ابي يوسف وانما ذكره الفدري وغيره
 من المشايخ وكذا الاختلاف في ستر المحرم وتعليقه على الابواب لهما العجومات
 ولا نه من لري الا كاهنة والجبابة والتشبه بهن من اهل الفقه رضي الله عنه

الذي هو الذي لا يحصى وله ما روي انه عليه السلام جالس على مرقعة حرير
وقال كان علي بن ابي طالب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرقعة حرير ولا ان القليل
من الخيل من مباح كالا غلام فكذلك القليل من اللبن والاشجار في النجاس مع كونها
تموز بها على ما عرفت قال ولا بأس بلبس الحرير والذهب في الحرير عند الحاجة
باروي الشعبي انه عليه السلام رخص في لبس الحرير والذهب في النجاس في الحرير
ولا فيه ضرورة فان النجاس منه ادفع لمرقة السلاج في اصاب في عين العبد
ليس به وكره عند أبي حنيفة ولا في فصل فيما روي مثلاً ضرورة ان العبد
بالخطوط وهو الذي تحته حرير وسداه فغير ذلك والخطوط لا يستباح الا ضرورة
وما روي انه ممنوع على الخطوط قال ولا بأس بلبس ما عدا الحرير والذهب
فغير حرير كالقطن والخز في الحرير وغيره لا بأس بالخطوط رضي الله عنه قالوا
بلبس الحرير والخز وسداه بالحرير ولا بأس بالثوب اما صغيره او باللبس والخطوط
باللحم فكانت هي المعترة دون السداه وقال ابو يوسف كره ثوب الفري يكون
بين الفري والظهار ولا اري أحسن الفري باللبس من الحرير والخطوط
فمن قال وما كان لحمته خبزاً او سداً فغير حرير لا بأس به في الحرير
للضرورة وكرهه في غيره لا تعدا منها ولا عتبا ولحمته على ما بينا قال ولا يجوز
لبس رجال التحلي بالذهب لآراء وبنينا ولا بالفضة لأنها في معناه الا بالاحتياج
والنطقة وحلية السيف من الفضة تحفيها لعني الشموذج والفضة اقلعت عن
الذهب اذ هما من جنس واحد كيف ولا يجاء في اباحه ذلك انما روي في النجاس
الصغير ولا يتختم الا بالفضة وهذا نص على ان الثمن بالذهب والفضة والفضة
بهرام وراعي رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل خاتم صغير فضة قال ما لي
أجد منك رابحة الا صنم يوراني على اخر خاتم جديد فقال ما لي اري عليك
هلية اهل النار ومن الناس من اطلق في الحجر الذي يقال له بفس لا فقه
ليس بحجر اذ ليس له ثقل الحجر واطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريره
والثمن بالذهب على الرجال هرآة لما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي

في الحذر أو الضورة جاز في ذلك الاحتياط بالادب في وقوع الخطأ أو الخلل في الاعتبار
 فوامر المحتاط بها ولا يعتبر بالقص حتى يجوز ان يكون صوابا ويجوز ان يجعل
 القصر الى باطن كفه بخلاف النسوان لانه قريب في حفظهن * وانما يتحتم القاضي
 المحتاطان المحتاجته الى الحزم فاما غيرهما فالفضل ان يترك احد المحتاجه اليه فان
 هو لا يفسد فيستعمل الذهب يجعل في حجر الطهر اي في ثقبه لانه تابع كالعلم في الثوب
 فلا يبعد ان يمس المائل * ولا تشد الا سنان بالذهب وتشد بالقصه وهذا عند ابن حنيفة
 ربه وقال في حقه ربه لياس بالذهب ايضا ومن ابن يوصف ربه مثل لوق كل منهما
 لهما ان هر فحة بن اسعد اصيب بوجع الكلاب فالتخذ انعامين فطه فانتن
 فاسره النبي عليه السلام بان التخذ انعامين ذهب ولا في حنيفة ربه الا الاصل
 في الحرمة والاحتياط للضرورة وقد اشد في القصة وهي الادب في قبض الذهب
 على الحرمة والضرورة فيما روي لم تشد في الاثف ورويه حيث اتفق قال *
 ويكره ان يمس الخمر كور من الصبيان الذهب والحرير لان الخمر يد لما ثبت في
 حق المدكور وحرمة ليس حرم الالباس * كما تحرم لما حرم ثوبه حرم سبطه * قال
 ويكره ان يمس الخمر فيمسه بها العرق لانه نوع للحرير وكبر وكذا التي
 يمس بها الوضوء او يحتفظ بها ولعل اذا كان من حاجة لا يكره وهو المصباح وانما
 يكره اذا كان من كبر * وصار كالقرب في الجلود * ولا بأس بان يربط الرجل
 في اصابه او خالقه في الخط للمحاجة وسمي ذلك الرثم والخرقة وكان ذلك
 من عادات العرب اهل فاطمهم لا ينفعتك اليوم ان همت بهم كثيرة ما توحي
 وتحفظ الرثم وقد روي ان النبي عليه السلام امر بعض اصحابه بذلك ولا نه
 ليس بهيف لما فيه من الغرض الصحيح وهو التذكير عند النسيان فنه غسل
 في الوطى والنظروا لمس قال * ولا يجوز ان ينظر الرجل الى الاجنبية الا الي
 وجهها وكفيها لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال علي وابن
 عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والتمائم والمراد موضعها وهو الوجه

والكف كما ان المراه بالزينة المذكورة مواضعها ولا في أبداء الوجهة والكتف
 ضرورة الحاجة الى المعاملة مع الرجال اخذوا اعطاء وغير ذلك وهذا تنصيص
 على انه لا يباح النظر الى ثديها وعن أبي حنيفة انه يباح لان غيبه بعض الضرورة
 وعن أبي يوسف انه يباح النظر الى ذراعيها ايضا لانه قد يبدو منها عارية قال
 فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر الي وجهها الا الحاجة لقوله عليه السلام من نظر
 الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينه آذاك يوم القيامة فان خاف
 الشهوة لم ينظر من غير حاجة تعزوا عن المحرم وقوله لا يامن يدل على انه
 لا يباح اذا شك في الاشتها كما اذا علم او كان اكبر او به ذلك ولا يعمل له
 ان يمس وجهها ولا كفها وان كان يامن الشهوة لفياح المحرم والعداء الضرورة
 والبلوي بخلاف النظر لان فيه بلوي والمحرم قوله عليه السلام من مس كفتي
 امرأة ليس منها بسبيل وضع على كفه جرم يوم القيامة وقوله لا يمس شاة
 يشتهي اما اذا كانت مجوزا لا تشتهي فلا يمس بمساحتها ومس يدها لا يمس ام
 طوف الفتنة وفروحي ان ابا بكر رضي الله عنه كان يدخل بعض النساء بل العتي
 كان مسترضعا فيهم وكان يصانح العجائز وعبد الله ابن الزبير رضي الله عنه
 استاجر مجوز القمريه وكانت تغمز رحله وتقل راحته وكذا اذا كان شيخا
 يامن على نفسه وعليها ما فلتا وان كان لا يامن عليها لا يعمل مصاحتها لما فيه
 من التعريض للفتنة والصغيرة اذا كانت لا تشتهي يباح مسها والنظر اليها لعدم
 غيوب الفتنة قال ويجوز للفاضي اذا اراد ان يحكم عليها ولشاهد اذا اراد الشهادة
 عليها النظر الي وجهها وان خاف ان يشتهي للحاجة الي اجهاء حلق في الفاسد
 بواسطة الفضا واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يفتد به اداء الشهادة او الحكم عليها
 لا قضاء الشهوة تعزوا عما يمكنه النحر عند وهو قصد الفبيح واما النظر لتحمل
 الشهادة اذا اشتهي فيل يباح والا صح انه لا يباح لانه يوجد من لا يشتهي فلا
 ضرورة لاختلاف حالة الاداء ومن اراد ان يتزوج امرأة فلا يمس بان ينظر اليها
 وان علم ان يشتهيها لقوله عليه السلام فيه امرها فانه احرم ان يودم بينكما ولا

لأنه ينظر إلى موضع
الفرج منها بالضرورة • وبشيء أن يعلم أمر المرأة من نظر الجنس التي
الجنس سهل • فإن لم يجد ريشة كل عضو منها سوى موضع الفرج ثم ينظر
في بعض بصره ما استطاع لأن ما تبص بالضرورة يتغير بفرد ما وصار كنظر الخافضة
والخشان • وكذا يجوز للرجل النظر إلى موضع الأختان من الرجل لأنه مداواة
و يجوز للمرأة وكذلك للرجال الفاحش على ما روي عن أبي بصير أنه امرأة
المرض قال • وينظر الرجل إلى الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين سرتة إلى ركبته
لفعله عليه السلام عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته وهو يمدون سرتة
حتى تجاوز ركبته وبهذا ثبت أن السرور ليست عورة خلافا لما يقوله أبو عصمة
والشافعي رحمهما الله والركبة عورة خلافا لما قال الشافعي والفخذ عورة خلافا
لما ذهب إليه الجمهور ومدون السرة إلى متباعد أشعر عورة خلافا لما يقوله إلا ما
أبو بكر محمد بن الفضل الكماوي رحمه الله معتمداً فيه العادة لأنه لا يعتبر بهما مع النصف
مختلفة وقد روي أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال الركبة
من العورة وأبدي الحسن بن علي رضي الله عنهما سرتة فضلبها أبو هريرة
رضي الله عنه وقال عليه السلام يجوز مدون الفخذ ما علمت أن الفخذ عورة
ولأن الركبة ملتقى عظم الفخذ والعاق فاجتمع المحرم والمباح وفي مثله يغلب
المحرم وحكم العورة في الركبة أعقب منه في الفخذ وفي الفخذ أخف منه في السرة
حتى أن كشف الركبة ينكر عليه برفق وكشف الفخذ بعطف عليه وكشف السرة
يؤدب أن لا • وما بباح النظر إليه للرجل من الرجل بباح اللبس لأنهما فيها
ليس بعورة سواء قال • ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل
إليه منه إذا استتار الشهوة لاستواء الرجل المرأة في النظر إلى ما ليس بعورة
كالثياب والدواب وفي كتاب الخنثي من الأصل أن نظر المرأة إلى الرجل الأجنبية
بمنزلة نظر الرجل إلى محارمه لأن النظر إلى خلاف الجنس أغلظ فإن كان في
فأبها شهوة أو أكبر رأها أنها تستهي أو شككت في ذلك يستحب لها أن تغض بصرها

ولو كان الناظر هو الرجل اليها وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا إشارة الى التحريم
 ووجه الفرق ان الشهوة عليهن غالبية وهو كالتحقق اعتبارا فاذا اشتبه الرجل كانب
 الشهوة من الجانبين موجودة ولا كذلك اذا اشتبه المرأة لان الشهوة غير موجودة
 في جانبها حفيفة واعتبارا فكذلك من جانب واحد والمتحقق من الجانبين في الافضاء
 الى المحرم اقوي من المتحقق في جانب واحد قال • وتنظر المرأة من المرأة التي
 ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالبا
 كما في نظر الرجل الي الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف فيما بينهما
 وعن ابي حنيفة ربه ان ينظر المرأة الي المرأة كنظر الرجل الي محاربه بخلافه
 نظرها الي الرجل لان الرجال يحتاجون الي زيادة الا نكشاف للاشتغال بالاعمال
 والا بل اصح قال • وينظر الرجل من امته التي تحمل له وزوجته الي فرجها وهذا
 اطلاق في النظر الي ما يربدها عن شهوة وغير شهوة والا صل فيه قوله
 عليه السلام غص بهرك الا من اسبك وامرائك ولان ما فوق ذلك من المسيس
 والغشيان مساح فالنظر الي الا ان الاولي ان لا ينظر كل واحد منهما الي عورة
 صاحبه لقوله عليه السلام اذا اتى احدكم امرأته فليستمر ما يستطاع ولا يتعرد ان
 تجرد العبر ولان ذلك يورث النسيان لورود الا توري كان ابن عمر رضي الله
 عنهما يقول الاولي ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة قال • وينظر
 الرجل من ذوات محارمه الي الوجه والراس والصدر والساقين والعضدين
 ولا ينظر الي ظهرها ومطنها وتغذيها والا صل فيه قوله تعالى ولا يبدن زينتهن
 الا لعولتهن الاله والمراد انهن اعلمن مواضع الزينة وهي ما ذكرنا في الكتاب
 ويدخل في ذلك الصاعد والادنى والعنق والقدم لان كل ذلك مواضع الزينة
 بخلاف الظهور والسطر والباطن واللبس مواضع الزينة ولان العنق يدخل
 على البعض من غيبه واستدراجه واحدة والمرأة في بيتها في ثياب مهنيتها عادة
 فلو حرم النظار اليها لما راعى اذي اني اخرج وكذا الرغبة تغل للمحرمة
 لما ربه ففسل ما يشبه ذلك ما وراها لا نها لا تكشف عادة والمحرم من

في المسافرة وقلة الشهوة للحرمة بخلاف وجه الاجنبية وكفها حيث لا يباح
المسح وان ابصر النظر لان الشهوة متكاملة الا اذا كان يخاف عليها او على نفسه
الشهوة فلهما لا يفطر ولا يمس لفوله عليه السلام العينا تزنيان وزناهما
النظر والبيدان تزنيان وزناهما الممسح وحرمة الزنا بذوات المحارم اغلظ
من حرمة المسح ولا يمس بالخلوة والمسافرة بهن لفوله عليه السلام لا تصافر المرأة
فوق ثلاثة ايام ولا لياليها الا ومعها زوجها او ذوو رحم محرمان منها وفوله عليه
السلام الا لا يخلون رجل بامرأة ليس منها الجنب فان ثالثهما الشيطان والمواد
اذا لم يكن محرما فان احتاجت اليه الا ركاب والا نزل فلا بأس بان يمسها من
وراء ثيابها او باخذ ظهرها او بطنها دون ما تحتها اذا اصابا الشهوة فان خافها
على نفسه او عليها قبيحنا او ظنا او شكاً فليجنب ذلك ويجوز ثم ان امكنها الركوب
بنفسها اجتمع من ذلك اصلا وان لم يمكنها بتكليف بالثياب كيلا تصيب حرارة
عضو ما وان امرته بالثياب بدفع الشهوة عن قلبه بقدر الامكان قال وينظر الرجل
من مملوكة تبصر اليه ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمه لانها تخرج
مما هو بوجوبها وتخدم اخصيائه وهي في ثياب مهنتها فصالحها خارج البيت
في حق الا حاشيت كحال المرأة داخله في حق محارم الاقارب وكان عمر رضي الله
عنه اذا راى حاربه متفجعة علاها بالدرة وقال الق عنك الخمسار بادقار
انتشبهين بالسرا برة ولا يحل النظر الي بطنها وثورها خلا قالما بقوله محمد بن
مقاتل ان يباح الا الي ما دون السر الى الركبة لانه لا ضرورة كما في المحارم
بل اولى لقلة الشهوة فيهن وكما لها في الاماء ولقطة المملوكة تنظم المندود
والمتكسمة واحا تريد التحقق الحاجة والمستعانة كانتمة حسنة حبيبة و
على ما عرف واما الخوازيج والمسافرة معها ضد قيل بما جزم في حاشيت

لا يباح لعدم الضرورة وفي الأركاب والانزال اعتبار محمد رد في الأصل الضرورة
 مستثنى وفي ذوات المحارم مجرد الحاجة قال • ولا بأس بأن يمس ذلك إذا أراد
 الشراء وان خاف ان يشتبه كذا ذكر في المختصر وأطلق ايضا في الجامع الصغير
 ولم يفصل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبه
 للضرورة • ولا يباح المس إذا اشتبه أو اكبر لأنه كان ذلك لانه نوع استمتاع
 وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشروط عدم الشهوة قال وإذا حاضت
 إلا مة لم تعرض في أزار واحد ومعناه بلغف وعقد الما بينا ان الظهر والبطن منها
 عورة وعن محمد بن عيسى إذا كانت تشتهي وتما مع مثلها فهي كالبا لة لا تجوز
 في أزار واحد لو حود لا شهوة قال • والتخص في النظر إلى الأجنبية كالتحمل لقوله
 عا يشه رضي الله عنها النجاء منك فلا يبيع ما كان هراما قبله ولانه فعل يجمع
 • وكذا الجبوب لانه يمسق وينزل • وكذا المحنت في الردى من الأفعال لانه
 فعل فاسق والحاصل انه يؤخذ فيه بحكم كتاب الله المنزل فيه والطفل الصغير
 مستثنى بالنس قال • ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيد ثم إلا إلى ما يجوز
 للأجنبي النظر إليه منها قال مالك رة هو كالمحرم وهو أحد فولي الشافعي رة لقوله
 تعالى أو ما ملكك إيمانهم ولان الحاجة متحقة لدخوله عليها من غير اشتين
 ولما انه فعل غير محرر ولا زوج والشهوة متحقة لحرارة النكاح في الجملة والحاجة
 فاصرة لانه يعمل خارج البيت والمراد بالنس إلا ماء قال معبد والحسن وغيرهما
 لا تغرنكم سورة النور فاتها في الأثاث دون الذكور قال • ويعزل عن امته
 بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته إلا بأذنها لانه عليه السلام نهى عن العزل عن
 الحرة إلا بأذنها وقال المولى امته اعزل عنها ان شئها ولا نالوطي حق الحرة قضاء
 للشهوة وتخصيلا للولد ولهذا تغير في السحب والعنة ولا حق للا مة في الوطي
 فلذلك لا ينقض حق الحرة بغير اذنها ويستبد به المولى ولو كانت تحت امته غير
 فقد ذكرنا في النكاح فصل في الاستبراء وغيره قال • ومن اشترى
 جارية ثالثة لا يقر بها ولا يلمسها ولا يغلها ولا ينظر الي فرحها بشهوة حتى

منه من غير ان يلاحظ ان قوله عليه السلام في قباله لا ينافي في الامور المتعلقة بالبيع والحيث
يضعون علمهم ولا الحبالى حتى يستبرأ من بحقيقة اعادة وجوب الاستبراء
الى المولى ودل على السبب في المسببة وهو ان استحداث الملك واليد لا نه
هو الموجود في مورد النص وهذا لان المحكمة فيه التعريف عن برائة الحرص صيانة
للملك المحترمة عن الاختلاط والانتساب من الاشتباه وذلك عند حقيقة الشغل
او غير الشغل بما هو محترم وهو ان يكون الولد ثابتا بالنسب ويجب على
المشتري لاحل البائع لان العلة الحقيقية اعادة الوطى والمشتري هو الذي
يطلب ذون البائع فيجب عليه غير ان ارادة امر مبطن فيدار الحكم على
دليلها وهو التمكن من الوطى والتحكم انما يثبت بالملك واليد فان نسب صبا
وادبر الحكم عليه تيسيرا فكان السبب استحداث ملك الرتبة المؤكد باليد
وتعدى الحكم الى سائر اصحاب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث
والنخلع والكتابة وغير ذلك وكذا تعجب على المشتري من مال الصبي ومن المرأة
والملوك ومن لا يحل له وطبها وكذا اذا كانت المشتراة بكر الموطوءة لتحقق
السبب وادارة الاحكام على الا مبادء دون الحكم بطونها فيعتبر تحقق السبب
هو شرط مير الشغل وكذا لا يجتزأ بالحقيقة التي اشتراها في اثناؤها ولا بالحقيقة
التي حاصتها بعد الشراء وغيره من اصحاب الملك قبل القبض ولا بالولادة الحاصلة
بعد ما قبل القبض خلافا لما يبي بوضع لان السبب استحداث الملك واليد والحكم
لا يسبق السبب وكذا لا يجتزأ بالحاصل لبل الاجازة في بيع الفضولي وان كانت
في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء الفاسد قبل ان يشتريها شراء
مصححا لما قلنا ويجب في حاربه للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي لان السبب
لقد نه لان والحكم بضاف الى تمام العلة ويجتزأ بالحقيقة التي حاصتها بعد
القبض وهي مجوسية او مكتوبة بان كاتبها بعد الشراء ثم اصلحت المجوسية
وهجرت المكتوبة لوجود ما بعد السبب وهو استحداث الملك واليد اذ هو مفتضي
الحل والمحرمه لما منع كما في حاله كحيض قال * ويجب الاستبراء اذا خلت رجعت

الإثقة أو ردت المغصوبة أو المواجهة أو فككت المهر وتلا نكاح السبب وهو استعدان
 الملك واليد وهو مبت متعين فادبر المحكم عليه وجود أو عدم ما ولها نظاب
 كثيرة كتبتنا في كفاية المنتهي وإذا ثبت وجوب الاستبراء وحرم الوطئ
 حرم الدواعي لا نقضاً بها إليه ولا حتماً وفروعها في غير الملك على اعتبار
 ظهور الحمل ودعوة البائع بخلاف المحابض حيث لا تحرم الدواعي فيها ولا
 لا يحتمل الوقوع في غير الملك ولا نه زمان نفرة فالإطلاق في الدواعي لا ينقض
 الي الوطئ والرغبة في المشتراة قبل الدخول اصدق للرغبات تنقض اليه
 ولم يذكر الدواعي في المسبية وعن محمد ره انها لا تحرم لانها لا تحتمل وفروعها
 في غير الملك لا نه لو ظهر بها حمل لا تصح دعوى الحرمي بخلاف المشتراة على
 ما بينا ولا استبراء في الحمل بلوضع الحمل لما رواه في ذوات الا شهر
 بالشهر لا نه الحريم في حقه مقام الحيض كما في المعتدة وإذا حاضت في انثى
 بطل الاستبراء بالابام للفدرة على الاصل قبل حصول النفوذ بالبدل كما في
 العدة فان ارتفع حيضها تركها حتى اذا تبين انها ليست بمحمل رفع عليها
 وليس فيه تغدي في ظاهر الرأية وقيل بتبين شهرين أو ثلاثة وعن محمد
 أربعة أشهر وعشرة اشهران وخمسة ايام اعتباراً بعدة الحرة أو العتمة
 الوفاة وعن زفره ستان وهو رواية عن ابي حنيفة ره قال ولا بأس بالاحتياط
 لا سقاط الاستبراء عند ابي يوسف خلا فالحمد وقد ذكرنا الوجهين في الشفعة
 والمأخوذ قول ابي يوسف فيما اذا علم ان البائع لم يقربها في طهر ما ذلك
 وقول محمد فيما اذا قربها والحيلة اذا لم تكن تحت المشتري حرة
 ان يقربها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة ان يزوجه البائع
 قبل الشراء او المشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها
 او يقبضها ثم يطلق الزوج لان عند وجود الحبب وهو متحدان الملك الموكدة
 بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالاً له لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر
 اوان وجود السبب كذا اذا كانت معتدة الغير قال ولا يقرب المتطهر ولا باس

وهو قوله هم الا
 لا توطاء المحبالي

باليس واليه ولا ينظر الى زوجها بشهوة حتى يحضر لونه لما حرم الوطى ان يكفر
 بحرم الدواعي للقضاء اليه لان الاصل ان سبب الحرام جرم كما في الاعتكاف
 والاحرام وفي المنكحة اذا وطيت بشبهة بخلاف جهالة الحيض والصوم لان الحيض
 يمتد شطر عمرها والصوم يمتد شهرا فزاد اكثر العمر نفلا ففي المنع عنها بعض
 الجبرج ولا كذلك ما عداها فالصوم مدد ما وقد صح ان النسي عليه السلام كان
 يقبل وهو صائم وبضائع نساء ومن حبس قال ومن له امتان اختان فقبلهما بشهوة
 فانه لا يجازع احداهما ولا يقبلها ولا يمسها بشهوة ولا ينظر الى زوجها بشهوة حتى

بمنى الدليل

يملك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او بعثها او صل هذا ان الجمع بين الاختين
 المملوكتين لا يجوز وطيا لا طلاق قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين ولا يعارض
 بقوله تعالى او ما ملكتم ايمانكم لان الترجيح للمعصية وكذا لا يجوز الجمع بينهما
 في الدواعي لاطلاق النص ولان الدواعي الى الوطى بمنزلة الوطى في التحريم على
 ما قد مضى قبل فاذا قبلهما فكانه وطيهما ولو وطيهما ليس له ان يجامع احدهما
 ولان باثني بالدواعي فيهما كذا اذا قبلهما وكذا اذا مسهما بشهوة او نظر الي فرجهما ان سبب الحرام

حرام

بشهوة لما بيننا الا ان يملك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او بعثها لانه لما حرم عليه
 فرجهما لم يبق جامعاً قوله بملك اراد به ملك هين فينظم التملك بساير
 اسبابه بها او غيره وتمليك انقص فيه كتمليك الكل لان الوطى يحرم به
 وكذا اعتناق البعض من احدهما كاعتناق كلها وكذا الكتابة كالاعتناق في هذا الثبوت

ان الدواعي الى
 الوطى بمنزلة

الوطى في

التحريم

حرمة الوطى بذلك كله وبرهن احدهما واجارها وتديروها لا تعل الاخرى
 ونها لا تخرج بهما عن ملكه وقوله او نكاح اراد به النكاح الصحيح اما اذا زوج احدهما
 نكاحا فاسدا لا يباح له وطى الاخرى الا ان يدخل الزوج بها فيه لانه تجب العدة
 عليها والعدة كالنكاح الصحيح في التحريم ولو وطى احد بهما حل له وطى الموطوءة
 دون الاخرى لانه يصبر جامعاً بوطى الاخرى لا بوطى الموطوءة وكل امرأتين
 لا يجوز اجتماع بينهما نكاحاً فيما ذكرناه فهما بمنزلة الاختين قال وبكره ان يقبل
 الرجل منهما او يدها او شيء منه اربع نكحة وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة

اشارة الى قوله -

بانكثبت احدهما

عنه الاخرى

او خالتهما

ومحمد وقال أبو جعفر رحمه الله لا بأس بالتفصيل والمعاينة لما روي أن النبي ﷺ
 يئانق جعفرارشي الله غنمه حين قدم من الحبشة وقبل بين يديه ولهما ما روي
 أن النبي عليه السلام نهى عن الكامعة وهي المعاينة وعن الكامعة وهي التفصيل
 وما رواد محمود على ما قبل الخبر ثم قالوا الخلف في المعاينة في إزار واحد
 أما إذا كان عليه قميص أو جبة فلا بأس بها بالجماع وهو الصحيح قال ولا بأس بالمصافحة
 لأنه هو المتوارث وقال عليه السلام من صامح أخاه المسلم وحرك يده ثنا تركت
 ذنوبه فـ سـ في البيع قال ولا بأس ببيع السرقة وببيع العذرة
 وقال الشافعي ولا يجوز بيع السرقة أيضاً لأنه نجس العين لها به الجذرة
 وجلد الميتة قبل الدباغ ولأنه منقطع به لأنه يئني في الأراضى لا يستكمل الربح
 فكان ما لا والمال محل للبيع بخلاف العذرة لأنه منقطع بها مخلوطاً ويجوز بيع
 المخلوط هو المروي عن محمود وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغيره
المخلوط في الصحيح والمخلوط بمنزلة زبعتها لعله النجاسة قال ومن علم
بجارية أنها لرجل فرأى آخر يبيعها وقال وكلني صاحبها يبيعها فإنه يسهه
 أن يبتاعها بطاء قال أنه أخبر بخبر صحيح لا منازع عنه وقول الواحد
 في المعاملات مقبول على أي وصف كان لما مر من قبل وكذا إذا قال اشتريتها
 منه أو وبعها لي أو تصدق بها علي لما قلنا وهذا إذا كان ثقة وكذا إذا كان غير ثقة
 وأكبر أنه صادق لأن عدالة الخبير في المعاملات غير لازمة للحاجة على
 ما مر وإن كان أكبر به أنه كاذب لم يسمع له أن يتعرض لشئ من ذلك
 لأن أكبر الراي بهما مقام اليقين وكذا إذا لم يعلم أنها لقان ولكن أخبره
 صاحب اليد أنها لقان وأنه وكله يبيعها أو اشتراها منه والخبر ثقة قبل ثم له
 وإن لم يكن ثقة يعتبر أكبر الراي لأن أخباره حجة في حقه وإن لم يخبره
 صاحب اليد بشئ فإن كان عرفها لأول لم يشتريها حتى يعلم انتقالها إلى ملكه
 الثاني لا بد لا بد دليل ملكه وإن كان لا يعرف ذلك له أن يشتريها وإن كان
 ذو اليد ذمافلان بد الفاسق دليل الملك في حق الفاسق والعدل ولم يعارضه معارضين

أي في فصل
 الأكل الشرب
 في مسئلته ومن
 أرسل أجيرا
 مجوسيا

لأنه أخبر
 صحيح لا منازع
 له

من غير ان يكون له كبر الزاني عند نكاحه الا ان يكون مثله
 الا ذلك مثل ذلك فيمنع من ذلك ان يشترط ما يبرح
 من ذلك لا يعتد به الدليل الشرعي وان كان الذي اتا بها
 امته لم يقبلها وامر بشترها حتى يسأل لان المولى لا ملك له فيعلم
 ان الملك فيها الغيرة فان اخبره ان مولا له وهو ثقة ليل وان لم يكن
 ثقة يثبت كبر الراي وان لم يكن له رأي لم يشتر ما لغيره من دليل
 فان مولا ان اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات عنها او طلقها ثلاثا او كان
 غير ثقة وانما الكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه كتابه ام لا ان اكبر راها
 انه حق يعني بعد التحريم فلا بأس بان تعتد ثم تزوج لان الفاطم طار ولا منازع
 وكذا لو مات لرجل طلقني زوجي وانفقت عنه في فلا بأس ان يتزوجها وكذا
 اذا قالت المطلقة الثلاث انفقت عنه في وتزوجت بزوج اخر ودخل بي ثم
 طلقني وانفقت عنه في فلا بأس بان يتزوجها الزوج الاول وكذا لو طلقها جارية
 كنت امه لفلان لا اعتفني لان الفاطم طار ولو اخبرها مخبر ان اصل النكاح كان
 فاسدا او كان الزوج عيين تزوجها مرتدا او اخاها من الرضاة لم يقبل فوله يعني
 يشهد بذلك رجلان او رجل وامرأتان وكذا اذا اخبره مخبر انك تزوجتها وهي
 مرتدة او اختك من الرضاة لم يتزوج باختها واربع سواها حتى يشهد بذلك
 عدلان لانه اخبر بفساد مفارن والا فدام على العقد بدل على صحته وانكار فساد
 فيثبت المنازع بالظاهر بخلاف ما اذا كانت المنكوحه صغيرة فاخبر الزوج
 انها ارتضعت من امه او اخته حيث يقبل قول الواحد فيه لان الفاطم طار والا فدام
 الاول لا بدل على انعدامه فليس يثبت المنازع فاقتراها وهي هذا كحر
 بدور الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تجبر عن نفسها في بد رجل بد عي انهاء
 فلما كبرت لغيرها رجل في بلد اخر فقالت فاحرة الا صل لم يمع ان يتزوجها
 لتخلف المنازع وهو ذواليد بخلاف ما تقدم قال واذا باع المسلم غمرا اخذ
 ثمنها وعليه دين فانه فكره لصاحب الدين ان يخدمه وان كان البائع نصرانيا

اراد بيه فوله
 لو قالت جارية
 كنت امه لفلان

فلا بأس به والفرق أن البيع في الوجه الأول قد بطل لأن الممخور ليس بمال متقوم
 للمسلم فبقي الشئ على ملك المشتري فلا يحمل أخذه من البائع
 وفي الوجه الثاني صح البيع لأنه مال متقوم في حق الممخور فملكه البائع فحمل
 الأخذ منه قال وبكره الاحتكار في أفوات الإدميين والبهايم إذا كان ذلك
 في بلد بضر الاحتكار باهله وكذلك التلغفي فاما إذا كان لا بضر فلا بأس به والأصل
 فيه قوله عليه السلام الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ولا فقه تعلق به
 حق العامة وفي الاستناع عن البيع أبطال حقههم وتضييق الأمر عليهم فيكرة
 إذا كان بضر بهم ذلك بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما إذا لم بضر بأن كان المص
 كبيرا إلا أنه حاس ملكه من غير اضطرار بغيره وكذا التلغفي على هذا التفصيل
 لأن النبي عليه السلام نهى عن تلفي الجلب وعن تلفي الركبان فالواحد إذا
 لم يلبس المتلغفي على التجار سعة البلدة فإن لبس فهو مكروه في الوجهين لأنه
 غادر بهم وتخصيص الاحتكار بأفوات كالمحظرة والشعير والتين والفت فول
 أبي حنيفة رة وقال أبو يوسف رة كل ما اضر بالعامة حبسه واحتكار وان كان
 ذهبا أو فضة أو ثوبا أو عن محمودة أنه قال لا احتكار في الثياب فأبو يوسف اعتبر
 حقيفة الضرر وهو الموثر في الكراهة وأبو حنيفة اعتبر الضرر بالمعهود المتعارف
 ثم المدة إذا نصرت لا يكون احتكار لعدم الضرر وإذا طالت يكون احتكارا مكروها
 لتحقق الضرر ثم قيل هي مفدرة بأربعين يوما لقول النبي عليه السلام
 من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد بري من الله وبري الله منه وقيل بالشهر لأن
 ما دونه قليل عاجل والشهر ومائتة كثير آجل وقد مر في غير موضع ويقع
 التفاوت في الماء ثم بين أن يترص الغرة وبين أن يترص الفحط والعياذ بالله
 وقيل المدة للمعاشية في النقيح أما بآثار وان ظلت المدة والحاصل أن التجارة
 في الطعام غير محمودة قال ومن احتكر غلة ضيعته أو ما جلبه من بلد
 آخر فليس بمحتكر أما الأول فلا نه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة
 ألا ترى أن له أن يزرع فكذلك له أن لا يبيع وأما الثاني فالذكر قول أبي حنيفة رة

أي في الزمان
 والسلام

لا يعلق العامة على ما يعلق بها في المصالح التي لها بها وقال ابو يوسف
 يكره لا طلاق ما روينا وقال محمد بن كل ما يجلب منه الي المصالح في الغالب
 وهو بمنزلة فداء المصالح من الاحتكار فيه لتعلق حق العامة به بخلاف ما اذا كان
 البلد بعيدا لم تجر العادة بالاحتكار منه الي المصالح لانه لو يعلق به حق العامة
 قال * ولا ينبغي للسلطان ان يسعر على الناس لقوله عليه السلام لا تسعروا
 فان الله هو المعرف الغالب الباطن الرازي ولان الثمن حق العائد فاليه تفديده
 فلا ينبغي الا ما ان يتعرض له فلا اذا تعلق به دفع ضرر العامة على ما بين
 في قوله ويتعدون عن الفحمة تعد بافاهشا واذا رفع الى القاضي هذا
 الامر بالاحتكار ببيع ما فضل عن قوته وثبوت امله على اعتبار السعة في ذلك
 ينهيه عن الاحتكار ان رفع اليه مرة اخرى فيسره وغرره على ما يري زجره
 يدفع للضرر عن الناس فان كان ارباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن الفحمة
 تعد بافاحشا وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتشهير فيجوز لاس
 به بمشورة من اهل الرأي والبصيرة فاذا فعل ذلك وتعدى وجعل من ذلك
 وباع باكثر منه اجازة القاضي وهذا ظاهر عند ابي حنيفة ولا يكره لابي الحبحر
 على الحر وكذا عندهما الا ان يكون الحبحر على قوم باعيا نهر ومن باع منهم
 بمال رواه الامام صحيح لانه غير مكره على البيع وهل يبيع القاضي على المحتكر طعامه
 من غير رضاه قيل هو على الاختلاف الذي عرف في بيع مال المديون وقيل
 يبيع بالاتفاق لان ابا حنيفة روى الحبحر لدفع ضرر عام وهذا كذلك قال ويكره
 بيع السلاح في ابام الفتنة معناه ممن يعرف انه من اهل الفتنة لانه تسببه
 الى المعصية وقد بينا في السهو وان كان لا يعرف انه من اهل الفتنة لاس
 بذلك لانه لا يمتثل ان لا يستعمله في الفتنة فلا يكره بالشك لان ولا باس
 ببيع العصور ممن يعلم انه يتخذ دمه لان المعصية لا تنقام بعينه بل بعد تغيره
 بخلاف بيع السلاح في ابام الفتنة لان المعصية تقوم بعينه قال ومن آجر بيتا
 ليتخذ فيه بيتا ثارا وكهيسة او بيعة او بيعا فيه الخمر بالادوا ولا باس به

اي في كتاب
 الجهاد

هذا عند أبي حنيفة رَدُّه وقال لا ينبغي أن يكره له من ذلك إلا أنه أعلم أنه عليه السلام
 لمعصية وله أن الأجر رَدُّه على منفعة البيعة ولهذا تجب الأجرة بهجره والتسليم
 لا معصية فيه وإنما المعصية بفعل المستاجر وهو مختار فيه فقطع نسبتته عند
 رَدِّها فله بالسيادة لا يظهر إلا يمكن من اتخاذ البيعة والكنائس وأظهس البيعة
 المحمور والمختار بر في الإصرار لظهور شعاع الإسلام فيها بخلاف السواد فالوا
 جد كان في سواد الكوفة لأن غالب أهلها على الدمة فإما في سوادها فإسلام
 الإسلام فيها ظاهرة فلا يمكن فيها أيضا وهو الأصح قال ومن عمل لذم من غير إيمانه
 بطيب له إلا جرحه عند أبي حنيفة رَدُّه وقال أبو يوسف ومحمد يكره له ذلك ويكره
 إيمانه على المعصية وقد صح أن النبي عليه السلام لعن في الحمر عشر أهلها
 والمحمول إليه أنه إن المعصية في شربها وهو فعل فاعل مختار وليس الشرب
 من ضرورات الحمل ولا يفسد به ولا يفسد به محمول على الحمل والمفروقات
 يفسد المعصية لئلا • ولا بأس ببيع بناء بيوت مكة ويكره بيع أرضها وهذا
 عند أبي حنيفة رَدُّه وقال لا بأس ببيع أرضها أيضا وهذا رواه بقا عن أبي حنيفة
 رَدُّه لأنها مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي بها فإلزام البناء ولا يبيح حنيفة
 قوله عليه السلام إلا أن مكة حرام لا تباع رباعها ولا تورث ولا يهاجره بمكرهته
 لأنها فناء الكعبة وقد ظهر أثر التعظيم فيها حتى لا ينفرد صيدها ولا يفتلها
 ولا يعضد شوكها فكذلك في حق البيع بخلاف البناء لأنه خالص ملك الهادي ويكره
 آجارتها أيضا لقوله عليه السلام من آجر أرض مكة فكانما أكل الربوا ولأن
 أراضي مكة تسمى السوابب على عهد رسول الله عليه السلام من احتاج إليها
 سكنها ومن استغنى عنها أسكن غيره ومن وضع درهما عند طفل بأخذ منه
 ما شاء يكره له ذلك لأنه ملكه فحضر به نفعه وهو أن يأخذ به ما شاء حاله حال
 ونهي رسول الله عليه السلام عن فرض جرفعا وينبغي أن يستودعه ثم يأخذ
 منه ما شاء جزأ فجزأ لأنه ودبعت وليس يفرض حتى لو هلك لاشي على الأخذ
 والله أعلم • مسأله متفرقة • ويكره التعشير ولا ينطق في المسحف لقول

ابن مسعود رضي الله عنه جردوا الفرائض وحفظوا المصاحف وفي
 الحشير والنظ ثركا التجرد ولان التعشير يحفظ الايم والنظ يحفظ
 اعراب اكلان عليه فيكره فالواقي زمانا لابد للجم من دلالة بترك ذلك اخلال
 بالحفظ ومجران القرآن فيكون حسنا قال ولا بأس بتجليل المصاحف لما فيه من
 تعظيمه وصار كنفش المسجد وتزيينه بماء الذهب وقد ذكرناه من قبل قال
 ولا بأس بان يدخل اهل الذمة المسجد الحرام وقال الشافعي رد بكرة ذلك وقال
 مالك بكرة في كل مسجد للشافعي رة قوله تعالى انما المشركون نجس فلا
 يدخلوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ولان الكافر لا يخلو عن جنابة لانه
 لا يغتسل اغتسالا فخرجه عنها والجنب يجنب المسجد وبهذا يحتج مالك
 بتعليل بالجلاسة عام فينتظم المساجد كلها لما روي ان النبي عليه السلام
 انزل وقد شفي في مسجده وهم كفار ولان التحف في اعتقاده فلا يودي
 الي تلوها المسجد ولا به محمولة على المحصور استيلاء واستعلاء او طافين
 عراقا كما كانت عادتهم في الجماعية قال وبكرة استخدام الجصيان لان الرغبة
 في استخدامهم حبس الناس على هذا الصنيع وهو مثله محسومة قال ولا بأس
 بالخصاء البهايم وانواع الحمير على الخيل لان في الاول منفعة البهيمة وفي
 الثاني منعها الناس وقد صرح النبي عليه السلام ركب البغلة فلو كان هذا الفعل
 حراما لما ركبها لما فيه من تشبه بالبهائم ولا بأس بعبادة اليهودي والنصراني
 لانه نوع بورق حقه وما يثيبنا عن ذلك وصح ان النبي عليه السلام عاد يهودا
 مرضا بجواره وبكرة ان يقول الرجل في دعا به اسألك بمعقد العز من عرشك
 وللمسئلة عبارتان هذه ومعقد العز ولا ريب في كراهية الثانية لانه من الغفور
 وكذا الاولى لانه بوجهه ثعلق عزه بالعرش وهو محذوف والله تعالى بجميع صفاته
 قد بر وعنه ابي يوسف رة لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح لانه ما ثور
 عن النبي عليه السلام روي انه كان من دعا به اللهم اني اسألك بمعقد العز من
 عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجدك الاعلى وكلما قلناه

يعني في ك
 الصلاة

التامة ولكننا نقول هذا خبر الواحد فكان الاحتياط في الاستماع وبكره ان يرويه
 في دعائه بحق فلان وتحقق اسياك ورسلك لانه لا حق للمخلوق على الله
 قال وبكره اللعب بالشطرنج والتروى والا ربعة عشر وكل لهو لانه ان قام بها
 فالميسر حرام بالنص وهو اصل لكل فما روى ان لم يقام بها فهو عبث وهو وقال
 صاحب السلام لهو المؤمن باطل الا الثلاث تأديبه لفرسه ومناضلته عن فوسه
 وملا عبته مع اهله وقال بعض الناس يباح اللعب بالشطرنج لما فيه من تشجيد
 الحواطر وتذكيرة الافهام وهو محكي عن الشافعي روى لنا قوله عليه السلام
 من لعب بالشطرنج والتروى شبر فكا نما خمس بداه في دم المتخربون والمنة
 نوع لعب يصد عن ذكر الله وعن الجمع والجماعات فيكون حراما لقوله
 عليه السلام ما الهالك عن ذكر الله فهو ميسر ثم ان قام به تصفط بعد الله وان
 يقام لا تسقط لانه متاول فيه وكره ابو يوسف ومحمد التسليم عليهم تحذير العبد
 ولم يروى عن ابي حنيفة روى به ما يسيل غلهم عما هم فيه قال والا باس بقول هذا العبد
 التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته وتكره كسوته الثوب وهديته الدراهم
 والدنانير وهذا متحسان وفي القياس كل ذلك باطل لانه تبرع والعبد ليس
 من اهله وجه الاستحسان انه عليه السلام قبل هديته سلمان رضى الله عنه
 حين كان عبدا وقبل هديته برة رضى الله عنها وكانت مكاتبة واجاب رضى
 من الصحابة رضى الله عنهم دعوة مولى ابى اسيد وكان عبدا وكان في هذه
 الاشياء ضرورة لا محمد التاجر بدامها ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضروراته
 ويصرفه في الكسوة واهدى الدراهم في علي اصل القياس قال ومن كان
 في يده ليعطى لاسله فانه يجوز فضه الهمة والصدقة واصل هذا ان التصرف على
 الصغار انواع ثلاثة نوع هو من حاجب الولاثة لا يملكه الا من هو ولي كالا بكاح
 والشرع والبيع لا موال الغيبة لان الولي هو الذي قام مقامه بامانة الشرع ونوع
 اخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شراء مالا بد للصغير منه وبيعه واجارة
 الا ظار وذلك جاز من يفرقه ويشتق عليه كالاخ والعلم والام والمثقف اذا كان في

وقد جرى الزهري بأعظابه في أول السنة لان الخراج يؤخذ في أول السنة وهو
 يعطى منه وفي زماننا الخراج يؤخذ في آخر السنة والمأخوذ من الخراج خراج
 السنة الماضية هو الصحيح ولو استوفى رزق منه وعزل قبل استكمالها قيل
 على اختلاف معروف في نفقة المرأة اذا ماتت في السنة بعد استحقاق نفقة
 السنة والاصح انه يجب الرد قال ولا بأس ان تسافر الامتة وام الولد بغير محرم
 لان الاجناب في حق الاماء فيما يرجع الى النظر والمسى بمنزلة المحارم على
 ما ذكرنا من قبل وام الولد امته لقيام الملك فيها وان امتنع بيعها والله اعلم
 بالصواب كتاب — احياء الموات • الموات ما لا ينتفع به من الاراضي
 لا فطاع الماء عنه او غلبة الماء عليه وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة يسمى
 بذلك لبطان الانتفاع به قال عمر ما كان منها عاذا بالامالك له او كان مملوكا
 في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انفسا
 من ارضي العام فصاح لا يسمع الصوت فيه فهو موات قال رضي الله عنه ذكره
 القدوري ومعنى العادي ما قدم خرابه والمروي عن محمد بن ابي شامة
 ان لا يكون مملوكا لمسلم اذ ممي مع انقطاع الارتفاق بها لتكون مبيته مطلقا
 فاما التي هي مملوكة لمسلم اذ ممي لا تكون مواتا اذا لم يعرب ما لكة يكون
 جماعة المسلمين ولو ظهر له مالك ترد عليه وبضمن الزراعة نقضنا انما المبيته
 عن القرية على ما قال شرطه ابو يوسف لان الظاهر ان ما يكون قربا من القرية
 لا يقطع ارتفاقا لها عنه فهدا را الحكم عليه ومحمد بن ابي شامة انقطاع
 ارتفاق اهل القرية عنها حقيفة وان كان قربا من القرية كذا اذكره الامام
 المعروف بخوارزاهرة وشمس الامة السرخسرية اعتمد على ما اختاره
 ابو يوسف ثم من احياء اذن احياء ملكه ان احياء بغير اذنه لم يملكه
 عند ابي حنيفة ولا يملكه لقوله حكيم السلام من احيى ارضاميته فهي له
 ولانه ما لم يباح سبقت يده اليه فيملكه * كما في الخطب والصيد * ولا يبي حنيفة
 قوله عليه السلام ليس للمرء الا ما غنيت نفس امارته به وما روي لا يحتمل انه اذن

أن يكون له نصيب في الشئ ولا فقه مغنوم أو موهبة التي يهد المسلمون بالحباب الخيل
 والركاب فليس لأحد أن يختص به بدون إذن الإمام كما في صائر الغنائم ويجب
 العشر لأن ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز إلا إذا ساء نظام
 الخراج لأنه حينئذ يكون الخراج على اعتبار المراء فلو أحياءهم تركها
 ورزقها غيره فقد قيل الثاني أحق به لأن الأول ملك استغلا لها لا ربتها
 فإذا أقر بها كان الثاني أحق بها والإصحاح أن الأول ينزع عنها من الثاني لأنه ملكها
 بالأحياء على ما نطق به أحمد بن إدريس فإنه فيه بلام التملك وملكه لأول
 ما أتوا ومن أحيى أرضاً ميتة ثم أحاط الأحياء بجواربها الأربعة من أربعة
 نفر على التعاقب بعن محمد بن أبي طريق الأول في الأرض الرابعة لتعينها تطرفه
 والصد الرابع إبطال حقه قال • وبملكه الذي بأكلاحياء كما يملكه المسلم لأن
 الأحياء سبب الملك إلا أن عند أبي حنيفة ردة أن الإمام من شرطه فيستويان
 فيه كما في الجوارب أسباب الملك حتى الاستيلاء على أصلها قال • ومن حجر أرض ولم
 يحجر ما ثلاث سنين أخذها الإمام ودفعها إلى غيره لأن الدفع إلى الأول كان
 ليحجر ما تحصل المنفعة للمسلمين من حيث العشر والخراج فإذا لم يحصل بدفعه
 إلى غيره فحصل للمقصود ولأن التحجير ليس بأحياء ليملكه به لأن الأحياء إنما
 قوا التحجير والتحجير لا يملك سمي بدلائهم كانوا يعلمونه بوضع الحجر حوله
 أو يعلمونه تحجير غيرهم عن أحياء به قبضي غير معلوك كما كان هو التحجير وإنما
 شرط ترك ثلاث سنين لقوله عمر رضي الله عنه ليس للتحجير بعد ثلاث سنين
 حق ولا نه إذا علمه لا بد من زمان يرجع فيه إلى وطنه ويزيل به شيء أموره
 فيه ثم زمان يرجع إلى ما يحجره فسد رتاه بثلاث سنين لأن ما دونها
 من الساعات والأيام والشهور لا يفي بذلك ولا لم يحضر بعد انقضاءها فالظاهر أنه
 تركها فالواحد أنه ديانته فاما إذا أحيى غيره قبل مضي هذه المدة ملكها لتحقق
 الأحياء منه دون الأول فصار كالاستيلاء فانه يكره • ولو فعل بجوارب العقد
 ثم التحجير فدون بغير التحجير لأن غرض حولها انحصاراً بما يستأجره أو نفراً

واهرق ما فيها من الشوك او حصه ما فيها من الحشيش او الشوك وجعل حولها
وجعل التراب عليها من غير ان يثمر المسنات ليمنع الناس من الدخول او خروج
من بهر ذراعا او ذراعين وفي الاخير ورد الخبر ولو كبر بها وسفها فعن محمد بن
انه احياء ولو فعل احد هما يكون تحجير او لو حفرانها رها ولم يسفها يكون تحجير
وان كان سفها مع حفر الا نهار كان احياء لوجود الفعلين ولو حوطها وسنمها بحصص
بعضر الماء يكون احياء لانه من جملة البناء وكذا اذا بدرها قال * ولا يجوز احياء
ما قرب من العامر ويترك مربعي لاهل القرية ومطرحا حصايدهم لتحقيق حاجتهم
اليها حقيقتها او دليها على ما بينا فلا يكون موافقا لتعلق حقتهم بها بمنزلة
الطريق والنهر وعلى هذا فالولا يجوز ان يقطع الامام ما لا غنى بالمسلمين عنه
كالبحر والابار التي يستفي النعم منها لما ذكرنا قال * ومن حفر بهرا في بئر فلاء
حريمها ومعناه اذا حفر في ارض موات باذن الامام عند اذنه وبغير اذنه
عند مالان حفر البير احياء قل فان كانت للعطن فحريمها اربعون ذراعا لوله
عليه السلام من حفر بيرا فله مما حوله اربعون ذراعا عطنا لما شئت ثم ليل
اربعون من كل الجوانب والصحيح انه من كل جانب لان في الاراضي وخوة
ويتحول الماء الى ما حفره ونها وان كانت للناضج فحريمها ستون ذراعا وهذا
عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ذراعا لهما لوله عليه السلام حريمه اربعون
خمس مائة ذراع وحريمه بئر العطن اربعون ذراعا وحريمه بئر الناضج ستون ذراعا
ولانه قد احتاج فيه الى ان يسير دابته للاستقاء وقد يطول الشاؤ وبئر العطن
للاستقاء منه بيده فقلنا الحاجة فلا بد من التفاوت وله ما روينا من غير فصل
والعام المتفق على قبوله والعمل به اولى عنده من الخاص المختلف على قبوله والعمل
به ولان الفياس بابي استحقاقهم لان عمله في موضع الحفر والا استحقاق
به ففيما اتفق عليه المحدثان تركناه وفيما تعارض فيه حفظناه ولا نه قد يستغني
من العطن بالناضج ومن بئر الناضج باليد فاستوث الحاجة فيهما وبمكثه
ان يدبر البير حول البير فلا يحتاج الى زيادة مسافة قال * وان كانت عينه اعمر بمها

فحرم بها خمسها بذر ذراع لما روينا وان المصلحة فيه التي زبادة مسافة لان العين تستخرج
 للزراعة فلا بد من موضع يجرى فيه الماء ومن حوض يجمع فيه الماء ومن موضع
 يجرى فيه الى الزراعة فلهذا يغدر بالزبادة والتفدير لطمس مائه بالتوفيف
 والاصح انه خمس مائة ذراع من كل جانب كما ذكرنا في العين والذراع هو المكمرة
 وقد بينا من قبل وقيل ان التفدير في العين واليهى بما ذكرناه في اراضيهم لصلابة
 بها وفي اراضيها عارة فيزاد في مسلات تحول الماء الى الثاني فيتعطل الاول قال
 • نعم اراهم يحفر في حرمها منع منه كيان يودي الي تفويت طهه والاخلال به
 وهذا لانه بالحفر ملك البحر ضرورة تمنع من الالتفاف به فليس لغيره ان يتصرف
 في ملكه فان احتقر اخر بير الى حدر من الاول للاول ان يشتهه ويكبسه ثبرعا
 بولوا راوا الحد الثاني فيه قيل له بالحد لا يكسبه لان اراثة جنايته حفره به كما في الكناسة
 يلقيها في دار غيره فانه يوخذ برفعها وقيل بضلعه الله فان ثم يكسبه بنفسه كما اذا حدم
 جدار غيره وهذا هو الصحيح ذكره في ادب القاضي للخصاف وذكر طريق معرفة
 النقصان وما عطف في الاول فلتصان فيه لانه غير متعدا ان كان باذن الامام فقط
 وكذا ان كان بغير اذنه عندهما والعلم لا يبي هنيئة وان جعل الحفر تعجيرا
 وهو بسبيل منه بغير اذن الامام وان كان لا يملكه بدونه وما عطف في الثانية
 مخفية الضمان لانه متعد فيه حيث حفر في ملك غيره وان حفر الثاني بير اراء
 حريم الاولى فلهب ماء البير الاولى لا شيء عليه لانه غير متعد في حفر ما
 والثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون الجانب الاول لسبق ملك الحافر
 الاول فيه والفتاة له حريم يغدر ما يصلحه ومن سمعنا انه بمنزلة البير في
 استحفاظ الحريم وقيل هو عندهما وعندده لا حريم لهما لم يظهروا له الماء
 على الارض لانه نصر في التحقيق فيعتبر الظاهر قالوا وهذا ظهور الماء
 على الارض هو بمنزلة عين فوارية فيقعه وحريمه ثمس مائة ذراع والشجرة تغرس
 في ارض موات لها حريمها فاحتج لم يكن لغيره ان يغرس شجرة في حريمها
 لانها تحتاج الى حريم لم ينفذ فيه ثمرة وبضعه فيه وقد مضى في حريمه من كل

وهو قوله ثم
 حريم العين
 خمس مائة
 ذراع
 اي بينا الوجه
 ان خمس مائة
 يعترض كل
 جانب

جانب به ورد المجدد. ان ما ترك الفرات او الدجلة وعدل عنه الماء وسحب
 مود اليه لم يجر احياء ولا حاجة العامة الي كونه نهرا وان كان لا يجوز ان يعود
 اليه فهو كالموات اذ لم يكن حرمها العام ولا نه ليس في ملك احد لان فهو ان
 يدفعه فخر غيره وهو اليوم في يد الامام قال * ومن كان له نهر في ارض غيره
 فليس له حرم عنده اي حقيقته الا ان يغير بينة على ذلك وقال له مسنة
 النهر بمشي عليها وبلغ عليها طينه قيل هذه المسئلة بناء على ان من حفر نهر
 في ارض موات باذن الامام لا يستحق الحرم عنده وعندهما يستحقه لان
 النهر لا ينتفع به الا بالحرم لهما حقه الى المشي لتسهيل الماء فلا يمكنه المشي
 ماد في بطن النهر والى الفاء الطير ولا يمكنه النقل الى مكان بعيد الا اخرج
 ليكون له الحرم بما احتار باليركوله ان الغياص با باء على ما ذكرناه وفي البيوم
 عرفناه بالا نورا الحاجة الى الحرم فيه فهو لها في النهر لان ارتفاع الماء
 في النهر ممكن بدون الحريم ولا يمكن في النهر الا بالاستسقاء ولا استسقاء لا بالحريم
 فبعد الاستسقاء وجه البناء ان الاستسقاء الحريم تثبت اليد عليه اعتبارا
 فبالنهر والقول لصاحب اليد وعدم استسقاؤه تنعدم اليد والظاهر بشهد
 لصاحب الارض على ما ذكره ان شاء الله تعالى وان كانت مسئلة مبتدأة فلهما
 ان الحريم في يد صاحب النهر بما شتمسكه الماء به ولهذا لا يملك صاحب الارض
 نفسه وله انه يشبه الارض صورة ومعنى المصورة لاستواءهما ومعنى من حيث
 صلاحيته للغرس والزراعة والظاهر شاهد ان في يده ما هو اشبه به كاتن
 فغاز عاني مصراع باب ليس في يدهما والمصراع الاخر معلق على باب احد هما
 ينهي للذي في يده ما هو شبه بالمتنازع فيه والفضاء في موضع الخلاف قضاء
 ترك ولا نزاع فيما به استمسك ~~الاعلى~~ انما النزاع فيما وراه مما يصلح للغرس
 على انه ان كان ممتسكا به ما نهره فلا خردا مع به الماء عن ارضه والمنع من نفسه
 تعلق حق صاحب النهر لا ملكه كالحابط لرجل ولا خر عليه جذوع لا يتمكن
 من نفسه وان كان ملكه وفي الجامعة الصغير نهر لرجل الى جنبه مسنة ولا خردا

وهو قوله ولا
 المقتضى بان
 استحقاق
 الحريم

خلف المسناة ارض تلتزمها ويسمى الخلف ارض صاحب الارض
 وهذا في حنيقه به ولا اهل صاحب النهر حر بما للمفني طينه وغير ذلك وقوله
 يست المسناة في يد اجد ما معناه ليس لاحد ما عليه غرس ولا طين بل في
 فينكشف بهذا اللفظ موضع الاختلاف اما اذا كان لاحد ما عليه ذلك لصاحب
 الشغل اولى لانه صاحب يد ولو كان عليه غرس لا بدري من غرسه فهو من
 مواضع الاختلاف ايضا وثمرة الاختلاف ان ولا به الغرس لصاحب الارض وهذا
 وعندهما صاحب النهر وما القاء الطين فقد قيل انه هلى الاختلاف وقيل
 ان لصاحب النهر ذلك بالمر بفتحش وما المرو وقد قيل يمنع صاحب النهر هذه
 وقيل لا يمنع للضوء وقال الفقيه ابو جعفر اخذ بقوله في الغرس ويقولهما في القام
 الطين ثم عن ابي يوسف ان حرمه مقدرا نصيب بطن النهر من كل جانب
 ومن محل مقدرا بطن النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس فصول في مسائل
 الشرب فصل في المياه واذا كان لرجل نهر او بئر او بئنة فليس له
 ان يمنع شيئا من الشفة والشفة الشرب لبنى ادم والبهائم اعلم ان المياه انواع
 منها ماء البحار وكلها احد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضي حتى ان
 من اراد ان يكرى نهر او منها الى ارضه لم يمنع من ذلك ولا لتفادع بماء البحر
 كما لا يتفادع بالشمس والنهر والهواء فلا يمنع من الا تتفادع به على ابي وجه شاء
 والثاني ماء الوددة العظام كيمهون وسحون ودجلة والفرات للناس فيه
 حق الشفة على الاطلاق وحق سقى الاراضي بانها حي واحد ارضا ميتة وكري
 منه نهر اليسغيبها ان كان لا بضر بالعامه ولا يكون النهر في ملك احد لانها مباحة
 في الاصل اذ فسر الماء يدفع لغيره وان كان بضر بالعامه فليس له ذلك لان دفع
 الضر عنهم واجب وذلك في شئ يميل الى الماء الى هذا الجانب اذا انكسرت صفته
 فيغرق القرى والاراضي وعلى هذا نصب الرحي عليه لان شق النهر للرعي كشفه
 لاسقى به والثالث اذا دخل الماء في المقاسم فعن الشفة ثابت والاصل فيه فوائده
 هذا السلام الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والبارد انه ينظم الشرب

يعنى الدليل

في الشرب خمس منه الاول ويغني الثاني وهو الشفة ولان البير ونحوها ما وضع للاحرار
 ولا يملك المباح بدونه كالظمي اذا تكفيس في ارضه ولان في ابقاء الشفة ضرور
 لان الانسان لا يمكنه استصحاب الماء الى كل مكان وهو يحتاج اليه لنفسه ونحوه
 فلم يمنع عنه افضى الى حرج عظيم فان اراد رجل ان يسقي بذلك ارضا احياء
 كان لا مل النهران بمنعوه عنه اضر بهما ولم يضر لانه حق خاص للهمري لا ضرور
 ولا نالوا بخلاف ذلك لا فقطع من منفعة الشرب والرابع الماء المحرز في الاواني وانه
 صار معلوكا له بالانحرار وانقطع حق غيره عنه كما في الصيد الماخوذ الا انه
 بغير فيه شبهة الشركة نظرا الى الدليل وهو ما روينا حتى الوسر له انسان في
 موضع بعز وجوده وهو يساري نصا لم تقطع به ولو كان البير او العين او الخوض
 او النهر في ملك رجل له ان يملع من بهر بدا الشفة من الدخول في ملكه اذا كان بهر
 ماء اخر بقرب من هذا الماء في غير ملك احد وان كان لا يجد بهر لصاحب النهر
 اما ان تعطيه الشفة او تتركه بالخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر طعته وهذا مروى
 عن الطحاوي وله دليل ما قاله صحيح فيما اذا احتقر في ارض معلوكه له اما اذا
 احتقره في ارض سواك ليس له ان يمنع منه لان الموات كان مشتركا وانما
 لا حياء حق مشترك فلا يقطع الشركة في الشفة ولو منع من ذلك وهو مخالف
 على نفسه وظهور العطش له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد اطلاقه بمنع حقه وهو
 الشفة والماء في البير مباح غير معلوك بخلاف الماء المحرز في الاناء صبه بهر
 بغير السلاح لانه قد ملكه وكذا الطعام عند صاحبه المخصصة ولعل في البير
 ونحوها لا ذني ان يقاتله بغير سلاح بهر لانه ارتكب تعصية فقام له ملك مقام
 التعزير له والشفة اذا كان باق على الماء كله بان كان جدي ولا صغيرا ولهما برد
 من الاهل والنواشي كثره يقطع الماء بهر بها فيل لا يمنع منه لان الاهل لا يبررها
 في كل وقت وصغار كالمياومة وهو مبيع في تسمة الشرب ولعل له ان يمنع اعتياله
 بسقي المزراع والمستأجر او الجماع تقويت حقه ولهما ان يخذوا الماء سوا
 للوضوء وتسل الثياب يد في الصحيح لان الامر بالوضوء والغسل فيه كما قيل

عنى قوله عيله
 لئلا شراكه
 في الثلاث
 في الماء والكلام
 في الناح

قيل يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك في الأصح لان الناس يتوسعون فيه وبعده وبقا المنع من الذناء
 وليس له ان يسقي ارضه ونخله وشجره من نهر هذا الرجل ويبر ولا يفتاد ان
 ياذنه فتاولة ان يمنع من ذلك لان الماء متى دخل في المفاصل انقطعت شركة
 الشرب بواحدة لان في ابقائه قطع شرب صاحبه ولان المسيل حق صاحبه
 النهر والنفقة تعلق بها حقه فلا يمكنه التمسيل فيه ولا شق النفقة
 فان ارضه له صاحبه في ذلك واعاره فلا بأس به لانه حقه فحرم في ارضه
 كالماء المحوز في اناؤه تصب في كاري الا نهار قال رضي الله عنه
 الا نهار ثلاثة نهر غير مملوك لا حد ولم يدخل ماءه في المفاصل بعد كلفه
 ونحوه ونهر مملوك دخل ماءه تحت النفقة الا انه عام ونهر مملوك دخل
 ماءه في النفقة وهو خاص والمفاصل بينهما استحفاظ الشفعة به وعنده
 فلا ولا كره علي السلطان من بيت مال المسلمين لان منفعة الكري لهم فتكون
 مؤنته عليهم بصرف اليه من مؤنة الخراج والمجز به دون العشر والصدقات
 لان الثاني للفقراء والاول للنواب فان لم يكن في بيت المال شيء فلا مام
 يجبر الناس على كرهه احياء للصالح العامة اذ هم لا يقيمونها بانفسهم وفي مثله
 قال عمر رضي الله عنه لو تركتم لبعضكم اولادكم الا انه يخرج له من كان بطريق
 ويجعل مؤنته على المياسير الذين لا يطيقونه بانفسهم واما الثاني فمكره
 على اهله لا على بيت المال لان الحق لهم والمنفعة تعود اليهم على الخصوص
 والخصوص ومن ابي منهم يجبر على كرهه وفعلا للضرورة العام وهو ضرر
 الشراة وضرر الابي خاص وبطلان محض فلا يعارض به ولو ارادوا ان يحفظوا
 طيلة الانبياء وفيه ضرر عام كغير الاراضي وفساد الطرق يجبر الابي والا فلا
 لانه موقوف بخلاف الكري لانه معلوم واما الثالث وهو الخاص من كل وجه
 فمكره على اهله لما بينا ثم قيل يجبر الابي كما في الثاني وقيل لا يجبر لان كل واحد
 من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الابي لاجتناف فيه

لان الحق لهم
 والمنفعة تعود
 اليهم

إذا كان بامر القاضي فاستوت المجنبتان بخلاف ما تقدم ولا جبر بحق الشفة كما إذا
 امتنعوا جميعاً وصوتت كروي النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاز ارض رجل
 رفع عنه وهذا عند أبي حنيفة ره وفلا هي عليهم جميعاً من اوله الى اخره يخص
 الشرب والا رضين لأن لصاحب الاعلى حقاً في الاسفل لاحتياجه الى تسهيل
 ما فضل من الماء فيه وله ان المفسد من الكروي الانتفاع بالسفل وقد حصل لصاحب
 الاعلى فلا يلزمه انتفاع غيره وليس على صاحب المسيل عمارته كما إذا كان له
 مسيل على سطح غيره كيفاً وان لم يمكنه دفع الماء عن ارضه بسده من اعلاه ثم
 انما يرفع عنه اذا جاز ارضه كما ذكرنا وقيل اذا جاز زفوهته نهره وهو مروي
 عن محمد ره والادل اصح لان له رأياً في اتخاذ الفوهة من اعلاه واسفله فاذا
 جاز الكروي ارضه حتى سقط عنه مؤنته فيل له ان يفتح الماء ليسفي ارضه لانتها
 الكروي في حقه وقيل ليس له ذلك ما لم تفرغ شركاءه من غير احتياجه وليس
 على اهل الشفة من الكروي شي لانهم لا يحصون ولا يلزمهم اتباع نصيب
 في الدعوى والاختلاف والتصرف فيه وبصح دعوى الشرب بغير ارض استحساناً
 لانه قد يملكها بدون الارض ارباً وقد يبيع الارض ويبقى الشرب له وهو مرغوب
 فيه فيهم فيه الدعوى * واذا كان نهر لرجل المجري في ارض غيره فارأى
 صاحب الارض ان لا يجري النهر في ارضه ترك على حاله لانه مستعمل لها بجراء
 مائه فعلى الاختلاف يكون القول قوله فان لم يكن في يده ولم يكن جارياً عليه
 البيعة ان هذا النهر له او انه قد كان له مجراً في هذا النهر يسوقه الى ارضه
 ليس فيها فينفضي له لا ثباته بالحق ملكاً له او حقاً مستحقاً فيه وعلى هذا المص
 في نهر ارضي سطح او الميزاب او المشي في دار غيره تحكم الاختلاف فيها نظيره
 في الشرب * واذا كان نهر بين قوم اختصوا به الشرب كان الشرب بينهم على
 قدر ارضهم لان المفسود لا ينتفع بسقيها فيشغل ويفسده بخلاف الطريق
 لان المفسود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيقة على لمط واحد فان كان
 ارضاً على منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لما فيه من ابطال حق

من الباقين ولكنه يشرب حصته • فإن تراضوا على أن يسكنوا على النهر حتى
يشرب حصته أو اصطخوا على أن يسكن كل رجل منكم في نوبته على أن الحق
لهم إلا أنه إذا تمكن من ذلك يلوح لابسك بما ينكس به النهر من غير أن
يكونه أضرا بهم • وليس لأحد هم أن يكرى منه نهر أو ينصب عليه رحي ماء
الابوضا أصحابه لأن فيه كسر ضفة النهر وشغل موضع مشترك بالبناء إلا أن يكون
رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء ويكون موضعها في أرض صالحة لا يضر في ملك
بفسه ولا ضرر في حق غيره • ومعنى الضرر بالنهر ما يمتد من كسر ضفته وبالماء
أن يتغير من منته الذي كان يجري عليه والد الهبة والمانية نظير الرحي ولا
يأخذ عليه جسر أو فطرة بمنزلة طريق خاص بين قوم الغلاب ما إذا كان لواحد
نهر خاص بأحد من نهر خاص بين قوم فأراد أن يفسد عليه ويستوثق منه له
ذلك أو كان يفسد مستوثقا فأراد أن يفسد ذلك ولا يزد ذلك في أخذ الماء
حيث يمكن له ذلك لأنه يضر في حاله ملكه وضعا وفعلا ولا ضرر بالشركاء
بأخذ زيادة الماء ويمنع من أن يوسع من النهر لأنه يفسد ضفة النهر ويزيد على
مقدار حقه في أخذ الماء وكذا إذا كانت الفسمة بالكوي وكذا إذا أراد أن يوسع
من النهر فيجعلها في أربعة أذرع منه لا يتجاوز الماء فيه فزيد دخول الماء
تغلب ما إذا أراد أن يفسد كواه أو يزعجها حيث يكون له ذلك في الصحيح
لأن فسمة الماء في الأصل باعتبار سعة الكوة وضيقها من غير اعتبار التسفل
والترفع هو العادة فلم يكن في تغيير موضع الفسمة • ولو كانت الفسمة وفجت
بالكوي فأراد أحد هم أن يفسد بالإمام ليس له ذلك لأن الفدوم يتحرك على قدمه
الظهور الحق فيه • ولو كان لكل منهم كوي مسماة في نهر خاص ليس لواحد
أن يزد كوة وإن كان لا يضر بأحد من الكوي خاصة بخلاف ما إذا كانت الكوي
في النهر لا عظم لأن لكل منهم أن يشق نورا منه ابتداء فكان له أن يزد
في الكوي بالطريق الأولى وليس لأحد من الشركاء في النهر أن يسوق شربه
إلى أرض له أخرى ليس لها في ذلك شرب لأنه إذا تداوم العهد يستدل به على

لا يبول لثبوته بالدلائل القطعية على ما بيننا وبين الخامس ان بكفر مستحله لا تكفر
 الدليل القطعي والسادس سقوط ثلثيها في حق المسلم حتى لا يضمن متلفها
 وبها وبها ولا يجوز بيعه الا ان الله تعالى لما نجسها فسد امانها والتفوم يشعر بعزتها
 وقال عليه السلام ان الذي حرم شربها حرم بيعها واكل ثمنها واختلفوا في سقوط
 ما اليها والاصح انه ما لان الطباع تميل اليها وتضمن بها ومن كان له على مسلم
 دين فاقباله من غير كراهة له ان يأخذ به ولا يدين ان يؤد به لانه ثمن بيع
 باطل وهو محسوب الي يد ادا امانته على حسب ما اختلفوا فيه كما في بيع الميتة
 ولو كان الدين على يدي فانه يؤديه من ثمن الخمر والمسلم المطالب يستوفيه
 لان بيعها لهما بينهما جاز والسابع حرمة الاقتناع بها لان الاقتناع بالنجس
 حرام ولا له واجب الاحتياط وفي الاقتناع به اقتراب والثامن ان يحدش ربه
 وان لم يسكر منها فلوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلد ولا يحدش ربه
 فان عاد فاجلد وثمان ما دالتلوه الا ان حكم الفضل قد انتسخ ففي الجهد مشر وعما
 وعما انعقد اجماع الصحابة رضي الله عنهم وقد يروى ما ذكرناه في الحمد ودور التاسع
 ان الطبع لا يؤثر فيها لانه للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها الا انه
 لا يحد فيه ما لم يسكر منه هلى ما قالوا لان الحمد بالقليل في النبي خاصة لما ذكرناه
 وهذا قد طبع والعاشر جواز تخميلها وفيه خلاف الشافعي وهو وسند كره من بعد
 ان شاء الله تعالى هذا هو الكلام في الخمر وما العصور اذا طبع حتى يذهب اقل من
 ثلثيه فهو الطبخ اذنى طبخة ويسمى الباذق والمصفى وهو مذهب نصفه بالطبخ
 وكل ذلك حرام عندنا اذا اغلا واشتد وفقد بالزبد اذا اشتد على الاختلاف
 وقال الا وراعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة لانه مشروب طيب وليس
 تخمر وانما انه رفيق ملذ مطرب وكلما اجتمع عليه الفساق فيحرم شربه دفعا
 للفساد المتعلق به وما نفع التمر وهو السكر وهو النبي من ماء التمر اي الرطب
 فهو حرام مكرره وقال شريك بن عبد الله انه مباح لقوله تعالى تتخذون منه
 سكران وزنا حسنا امتن علينا به وهو بالمحرم لا يتحقق ولنا اجماع الصحا به رضي الله

وفي الله عنهم فبذل عليه ما روينا من قبل ولا ينفك عنه قوله على الابتداء وكانت
 الاشارة لمباحة كلها وقيل اراد به التوزيع معناه والله اعلم تنهون منه سكرات تدعون
 وزفاحسنا وما نفع الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب فهو حرام اذا اشتد
 وغلا وباتى فيه خلابة الازاهي وثديها المعنى من قبل الا ان حرمة هذه
 الاشارة دون حرمة النحر حتى لا يكفر مستعملها بكفر مستعمل النحر لان حرمتها
 اجتبا دية وحرمة النحر طوعية ولا يجب الحسد بشئ بها حتى يسكر ويجب
 شرب لظرة من النحر ونجاستها خفيفة في رواية وعليقته في اخوي ونجاسته
 النحر عليقته رواية واحدة ويجوز بيعها وبضمن مثلها عند ابي حنيفة رده
 بخلاف النحر فبيعها لانه ما من متقوم وما شهد ذلك لطلعية بسقوط نفوسها
 بخلاف النحر غير ان عندنا يجب ليمتلاها مثلها على ما عرفت ولا ينتفع بها
 بوجه من الوجوه لانها محرمة وهن ابي يوسف رده انه يجوز بيعها اذا كان
 الداهب بالطبخ اكثر من النصف ودون الثلثين والظاهر في النحر وما سوى
 ذلك من الاشارة فلا بأس به فالواحد الجواب على هذا العموم والبيان لا يوجد
 في غيره وهو نص على ان ما يتخذ من الحنطة والشعير والعسل والذرة هلال
 عند ابي حنيفة رده ولا يحد شارب به عندنا وان سكر منه ولا يفع طلاق السكران
 منه بمنزلة النابور ومن ذهب عقله بالبنم ولبن الرمان وعن محمد رده انه حرام
 ويحد شارب به اذا سكر منه وبلغ طلاقه اذا سكر منه كما في سائر الاشارة المحرمة
 وقال فيه ايضا وكان ابو يوسف ينفذ به قول ما كان من الاشارة ينفذ به ما يبلغ
 عشرة ايام ولا يفسد فالتحريم كرهه ثم رجع الى قول ابي حنيفة رده وقوله الاول
 مثل قول محمد ان كل مسكر حرام الا انه نفرد بهذا الشرط ومعنى قوله يبلغ
 يغلى ويشد ومعنى قوله ولا يفسد ان يحفظ ووجهه ان بقاء هذه المدة من خمسين
 ان يحفظ دلالة قوته وشدة فكان الحكم منه ومثل ذلك سروي عن ابن عباس
 رضي الله عنهما رابو حنيفة رده يعتبر حنطة الشدة على الحسد الذي ذكرناه لهما
 يحرم اصل شربه وفيها يحرم السكر منه على ما ذكرنا ان الله تعالى والابو يوسف

وهو قوله
 الحمر من هاتين
 الشجرتين
 وهو قوله لئانه
 رفيق مله
 مطرب

يرجع الى قول ابي حنيفة فلم يفرم كل مسكر ورجع عن هذا الشرط ايضا وقال في
 الخمر ونبيذ التمر والزبيب اذا طبع كل واحد منهما اذ لم يطبخ خمسة حلال
 وان اشتد اذا شرب منه ما يذهب على طبعه انه لا يسكره من غير لهو ولا طرب
 وهذا عند ابي حنيفة وامى يوسف لا وعند محمد والشافعي رده حرام والكلام فيه
 الكلام في المنسك العذبي وقد ذكر ان شاء الله تعالى قال ولا بأس بالمتخلفين لما روي
 عن ابن زبانه قال سئل اني ان مهر رضى شرية ما كدت اعود الى اهلي فغدا وعنا
 اليه من الغدا فخيرته بذلك فقال ما روي ذلك على مجرة وزبيب وهذا من المتخلفين
 وكان مطبوخا لان المروي عنه هو مئة نفع الزبيب وهو الذي منه وما روي انه
 هلهل السلام نهى عن الجمع بين التمر والزبيب والزبيب والرطب والتمر
 والبصر محمول على حالة الشدة وكان ذلك في الاشداد قال ونبيذ العسل والتمر
 ونبيذ الحنطة والذرة والشعير حلال وان لم يطبخ وهذا عند ابي حنيفة
 وامى يوسف وجههما الله اذا كان من غير لهو وطرب لقوله عليه السلام الخمر
 من ما بين الشجرتين وشار الى الكرمه والتمخلة من التمر بهما المراد بيان
 الحكم ثم قيل بشرط الطبع فيه لانه لا يشترط لغيره ولا بشرط وهو المذكور في الكتاب
 لان فليله لا بد هو الى كثيرة كيف ما كان وعلم محمد في المتخذ من المحبوب
 اذا سكر منه قيل لا يحد وقد ذكرنا الوجه من قبل وقالوا الاصح انه يحد فانه
 عن محمد رده فيمن سكر من الاشرية انه يحد من غير تفصيل وهذا لان الفساد
 يجمعون عليه في زماننا اجتماعهم على ما ذكرنا الاشرية بل فوق ذلك وكذلك
 المتخذ من الالمان اذا اشتد فهو على هذا وقيل ان المتخذ من لبن الرمال لا يحل
 عند ابي حنيفة رده اعتبارا بالحكمه اذ هو متولد من حبه فالواد لا يصح انه يحل
 لان كراهه حمله لما في ابحاثه من طبع كراهه الجهاد ولا يحد منه فلا يحد الى ابنه
 قال وعصير العنب اذا طبع حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان اشتد وهذا
 عند ابي حنيفة وامى يوسف وقال محمد ومالك والشافعي رده حرام وهذا
 المتخذ فيه اذا قصد به التقوي اما اذا قصد به التلهي لا يحل بالاتفان وعي محمد رده

شارب الى ما ذكر
 في السكران منه
 منزلة النائم

وهو مثل لؤلؤها ومنه انه كره ذالبحر ومنه انه يوزن فيه لهر في اثبات الحرمته
في له هم كل مسكر نحو ولوله عليه السلام ما اسكر كثيره بقليله جوارم وبروي
هله هم ما اسكر البحر منه فالحرمه منه حرام لان المسكر يفسد العقل فيكون
حراما فلهذا وكثيره كما ينص ولها فوله عليه السلام حرمهم الخمر اي عنها وبروي
بهيها ليلها وكثيرها والسكر من كل شر السخس السكر لا تحر به في غير الخمر
اذ العطف للمغايرة ولان الغضب هو الفدح المسكر وهو حرام عندنا وانما حرم
الخليل منه لانه بدو لورثته ولها فقه الى الكثير فاعطى حكمه والمثلث لغلظه
لا بد من وهو في نفسه عند اء فيبي على الاباحه والسكند هت الاول غير ثابت
على ما بيناه ثم هو مضمون على الفدح الا يخرج اذا هو المسكر خفيفه والذي يصب
عليه الماء بعد ما ذهب ثلثاه بالطبخ حتى يرق ثم يطبخ طبخه حكمه حكم المثلث
لان صب الماء لا يزيله الا ضعفا تخطا ما اذا صب الماء على العصير ثم يطبخ
حتى يذهب ثلثها لكل لان الماء يذهب اولا بالطبخ او يذهب منهها
الا يكون الذائب ثلثي ماء العنب ولو طبخ العنب كما هو ثم يعصر يكتفى
بما في طبخه في روايه عن ابي حنيفة روي روايه منه لا يحمل ما لم
يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الاصح لان العصير فايهم فيه من غير تغوير فصاركما
يذهب العصر ولو جمع في الطبخ بين العنب والتمر وبين التمر والزبيب لا يحمل حتى
يذهب ثلثاه لان التمر ان كان يكتفى فيه بادن في طبخه فعصير العنب لا بد ان
يذهب ثلثاه فيعتبر جانب العنب احتياط وكذا اذا جمع بين عصير العنب ونظير
التمر فلنا ولو طبخ التمر ونفخ الزبيب او نى طبخه ثم انفع فيه تمر او زبيب
ان كان ما نفع فيه شيئا بسيرا لا يخذ النبيذ من مثله لا باس به وان كان يخل
النبيذ من مثله لم يحمل كما اذا ص في المطبوخ فدح من النفخ والمعني تغليب
جهة الحرمه ولا حد في شربه لان التحريم للاحتياط وهو في التحريم في درأه
ولو طبخ الخمر او غيره بعد الا شتد حتى يذهب ثلثاه لم يحمل لان الحرمه
قد تفوت فلا ترتفع بالطبخ فلان لا باس بالانه يذوق في الدباء والتختم والزرة

علي ما ذكر الله
يحيى بن محمد
ثلاثا احاديه
بصح من رسول
الله هم وذكر
من هله
هذا الحكم

تأخذ تلك العصير كله وهو ثلاثه وثلاثون وفيما بقي بعد المنصب وهو ستة
 فيكون عشرون ثم تفتح العشرين على ما بقي بعد ما ذهب بالطبخ منه قبل
 ان ينصب منه شي وذلك تسعة فيخرج لكل جزء من ذلك اثنان وتسعان تعرفت
 ان الحمل ما بقي هنم زلاتن وتسعان وعلى هذا تخرج المسائل ولها طريق اخر
 وفيما اكتبنا به كفاية لهذا الى تخرج غير ما من المسائل والله اعلم بالصواب
 كتاب الصيد قال * الصيد الاصطيداء و يطلق على ما يصاد والغسل
 مباح لغير المحرم في غير المحرم لقوله تعالى واذا احلتم فاصطادوا لفعله عز وجل
 وحرم عليكم صيدها البر ما د مستخرج ما و قوله لا يحدني بن حاتم الطائي
 رضي الله عنه اذا راسك كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل
 منه فلا تاكل لانه انما امسكه على نفسه وان شاركه كلب اخر فلا تاكل
 فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيره وعلى ابا حنيفة انعقد
 الاجماع ولا نوع اكتساب وانتفاع بما هو مخلوق لذلك وفيه استيفاء المكلف
 وتكفيل من اقامه التكليف فكان صباها بمنزلة الا حطاب ثم جملة ما يحويه الكتاب
 فصلان اهدى في العهد بالجوارح والثاني في الاصطيداء بالرمي
 في الجوارح قال * الجوارح بالكلب المعلم والفهد والبارقي وسائر الجوارح
 المعلمة وفي الجامع الصغير وكل شي علمته من ذي ناب من السباع وذئب وحمام
 من الطيور فلا بأس بصيده ولا خمر فيما سوى ذلك ان تدركه طائفة والا صل
 فيه لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين كالجوارح الكواكب في تاديل
 والمكئين المستطيين فينازل الكل بعوموه دل عليه ما روينا من حديث حماد
 رضي الله عنه واسم الكلب في اللغة يفتح على كل سبع حتى الا مد
 وعن ابي يوسف انه استثنى من ذلك الاسباع الدب لانها لا يعملان لغيرهما
 الا مد اعطيهما والدب النجس بهما والحق بهما بعضهما المحل ان الحساسة
 والمنزلة مستثنى لا نه فيمن العيون فلا يجوز لا تتفاح به ثم لا بد من التعليم
 لان ما ذكرنا من النص فيطلق بالشرط التعليم والمحدث به من الا رسا وبه انما

انما بصير الله بالتعليم ليكون عاملا فيتمصل بارحائه وتمسكه عليه قال وتعليم
الكلب ان يترك الاكل ثلاث مرات وتعليمه البازي ان يرجع ويحبس اذا دعوته
 وهو ما ثور عن ابن عباس رضي الله عنه ولان بدن البازي لا يحتمل الضرب
 وبدن الكلب يحتمله فيضرب ليتركه ولان اية التعليم ترك ما هو مألوفه عادة
 والبازي مثوحش متنفذ فكانت الاجابة اية تعليمه اما الكلب فهو الون يعتاد
 الانتهاب فكان اية تعليمه ترك ما لوفه وهو الاكل والا ستلاب ثم شرط ترك
 الاكل ثلاثا وهذا عند ما هو رابة عن ابي حنيفة رحمه الله لان فيما ورنه
 من هذا الاحتمال فاعله ترك مرة او مرتين شيئا فاذا تركه ثلاثا دل على انه صار عادة
 له وهذا لان الثلاث مدة ضربت للاختبار وابلان غدا ركما في مدة الضيق
 وفي بعض قصص الاختبار ولان الكثير هو الذي يقع اماره على العلم دون القليل
 والجميع هو الكثير وادناه الثلاث ففقد ربهما عند ابي حنيفة ره على ما ذكر
 في الاصل لا يثبت التعليم ما لم يعلب على ظن الصاهد انه معلم ولا يقرر
 بالثلاث لان المفادير لا تعرف اجتهد ابل نصار سماعا ولا سمع فيطون الي راي
 المتبلى بل كما هو اصله في جنسه او على الرواية الادلى عند عقل ما اصطاده ثالثا
 وعند ما لا يحل لانه انما بصير معلما بعد تمام الثلاث وقبل التعليم فهو معلم فكان
 الثالث عهد كلب جاهل وصار كالشرف المباشر في سكوت المولى وله انه اية تعليمه
 فلا يتكلم هذا صيد جارية معلومة بخلاف تلك المسئلة لان الاذن اعلام
 فلا يتكلم به من غير العهد وذلك بعد مباشرة قال واذا ارسل كلبه للمعلم او بازيه
 وذكر الله تعالى عند ارساله فاخذ الصمد وجرحه فمات حل اكله لما روينا
 من حديث عدي رضي الله عنه ولان الكلب او البازي آله والدمج لا يحصل
 به مجرد الا لاله الا بالاستعمال وذلك فيهما بالارسال فنزل منزلة الرمي واصرار
 السكين فلا بد من التسمية بعده ولو تركه ناسيا حل ايضا على ما بيناه وروى
 مشروك التسمية عامدا في الدابة ولا بد من الجرح في ظاهره رواية ليحقق
 الكافة الاضطرابي ومما الجرح في اي موضع كان من البطن بانساب ما وجد

من الالة اليه بالاستعجال وفي ظاهر قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ما يرمون
الى اشتراط البحر اذ هو من البحر جميعا البحر امة في تاول فيحصل على
البحر الكاسب بنا به ومخلبه ولا تنافي فيه وفيه اخذ باليهن ومن ابي يوسف
وه انه لا يشترط رجوعها الى النار بل الاول وجوب ما للكلب قال فان اكل منه
الكلب او الفهد لم يوجب كل وان اكل منه البازي اكل والفرق ما بيناه في دلالته
التعليم وهو مؤيد لما روينا من حديث عدي رضي الله عنه وهو حجة على
مالك وعلى الشافعي في قوله الفهد يرمي باخذه ما اكل الكلب منه ولو انه صاح
صيودا ولم ياكل منها ثم اكل من صيد لا يوجب كل هذا الصيود انه علامته الجهل ولا
ما بصيده بعده حتى يصير معلما على اختلاف الروايات كما بيناهما في الابتداء
وانما الصيود التي اخذها من قبل فما اكل منها لا تظهر البحر منه فيسهل لا يحتاج
المحلية وماليس بحر زيان كان في المفاضة بان لم يظفر صاحبه بعد تشبه البحر منه
فيه بالاقتاق وما هو بحر زفي بيته بحر منه خلا لهما مما يؤولان ان الاكل
ليس يدل على الجهل فيما فقد لان البحر فله تسمى لان لهما احراز ذلك ان نسي
الحكم فيه بالاجتهاد فلا ينفذ باجتهاد مثله لان المقصود قد حصل بالاول فالتكليف
غير انحرز لانه ما حصل المقصود من كل وجه لثبائه صيدا من وجه لعدم الاحراز
فبحر مناه احتياط اوله انه اية جهله من الابتداء لان المعرفة لا تنسي اصلها
فاذا اكل تبين انه كان تركه الاكل للشبع لا للعلم وتبدل الاجتهاد فباني حصول
المقصود لانه بالاكل فصار كتبدل الاجتهاد في قبيل القضاء ولو ان مضافا
من صاحبه فكيف جينا ثم صاد لا يوجب كل صيد لانه ترك ما صار به عالما بحكم
جهله كالكلب اذا اكل من الصيد ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم ياكل منه
اكل لانه ممسك للصيد عليه وهذا من عما به علمه حيث شرب ما لا يصلح
لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له ولو اخذ الصيد من المعلم ثم قطع منه قطعة
والفاه اليه فاكلها يوجب كل ما بقي لانه لم يبق صيدا فصار كما اذا الفى اليه طعاما
تغيره وكذا اذا شرب الكلب فاحذ منه واكل منه لانه ما اكل من الصيد والشرط ترك

اشارة الى قوله
لا تنافي فيه

أراد به قوله
وتعليم الكلب
ان يترك الاكل
ثلاث مرات اه

ترك الاكل من الصيد فصلا **كما اذا اقرص شائه لعلان** ما اذا فعل ذلك قبل
 ان يحمره المالك انه بقيت فيه جهة الصيدية ولو نهض الصيد فقطع منه بضعة
 فاكلها ثم ادرك الصيد فقتله ولم يأكل منه لم يؤكل لانه صيد كلب جاهل حيث
 اكل من الصيد ولو القى ما نهضه واتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه واخذ صاحب
 ثم مر ببتلك البضعة فاكلها يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه
 الحالة لم يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحمل لصاحبه اولى بحل ان الوجه الاول
 لانه اكل في حالة الاصطيا وكان جاملا مهسكا لنفسه ولان نفس البضعة قد يكون
 لمياكلها وقد يكون حيلة في الاصطيا وليضعف بقطع القطعة منه فيدركه فالاكل
 قبل الاخذ يدل على **الرجح الاول** وبعده على الوجه الثاني فلا يدل على جهله
لالموان ان امره **الصيد حيا** وجب عليه ان يذكره وان تركه تركته حتى
 مات لم يؤكل وكذا البازي والسهم لانه قد رعى الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدل اذ المقصود هو الاباحة ولم تشب قبل موته فيبطل حكم البدل وهذا اذا تمكن
 من **الصيد** ما اذا وقع في يده ولم يتمكن من فله وفيه من الحياة فوق ما يكون
 في المذبوح لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف رده انه
 محل وهو قول الشافعي رده لانه لم يقد رعى الاصل فصاركما اذا راي الماء ولم يقد
عليه الاستعمال ووجه الظاهر انه قد راعى اعتبارا لانه ثبت يده على المذبوح وهو
 قاهر منكم يتمكن من الذبح فلا يمكن اعتباره لا قد لا بدله من مدة والناس
 القفا وتون فيهما على حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية في امر الذبح فادبر
 الحكم على ما ذكرنا بخلاف ما اذا بقي فيه من الحياة مثل ما يبقى في المذبوح
 لانه ميت حكما الا ترى انه لو وقع في الماء وهو بهذه الحالة لم يحرم كما اذا وقع
 وهو ميت والميت ليس بمذبح وفصل بعضهم فيه تفصيلا وهو انه ان لم يتمكن
للمذابة لم يؤكل وان لم يتمكن لضيق الوقت لم يؤكل عند ناخلا فالشافعي رده
 لانه اذا وقع في يده لم يبق صيدا فيبطل حكم ذكائه الا اضطرار وهذا اذا كان
بشره بشارة اما اذا شق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يده ما حيد حل لان ما بقي

نارة الى قول

انه ثبت يد

في المذبوح

الخطوط المذبح فلا يعتبر كما اذا وقعت شاة في الماء بعد ما ذبحت وفيل هذا
قوله ما عند ابي حنيفة رداً بوجوه كل ابطاله ونفع في بدعيه فلا يحل الابذاة الاختيار
رد الى المتردية على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا تورط القذاة
فلوانه ذكاه حل اكله عند ابي حنيفة رده وكذا المتردية والطيحة والمفودة والذي
بغير الذبب بطنه وفيه الحياة خفية او بينة وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيتهم
استثناه مطلقاً من غير فصل وعند ابي يوسف رده اذ كان يحال لا يعيش مثله
لا يحل لانه لم يكن موته بالذبح وقال محمد رده ان كان يعيش مثله فوجب

اذا ذبحه فلو لا انه
ما بقي اضطراب
المذبح

ما يعيش المذبح بوجوه الا فلا لانه لا يعتبر بهذه الحياة على ما قررناه وله
اذا ركه ولم يأخذه فان كان وقت لواخذه أمكنه ذبحه لم يوجبه كل لانه صار في حكم
المذبح وعليه وان كان لا يمكنه ذبحه اكل لان اليد لم تثبت به والتحكيم
من الذبح لم يوجد وان اذ ركه فذكاه حل له لانه ان كانت فيه حياة مستقرة
فالدابة وقعت موفعها بالاجماع وان لم تكن فيه حياة مستقرة فعند ابي حنيفة رده
ذكاته الذبح على ما ذكرناه ولقد وجدنا عندنا لا يحتاج الى الذبح واذا ارسل عليه
على صيده واخذ غيره حل وقال مالك رده لا يحل لانه اخذ بغير ارسال اذ الارسل
يختص بالشار اليه ولما انه شرط غير مفيد لان مقصود حصول الصيد اذ لا يملك
على الرفاء به اذ لا يمكنه تعلية على وجهه باخذ ما عينه فسقط اعتبار رده

يعنى به رفع
في بدعيه

ولو ارسله على صيد كثير وسمي مرة واحدة حاله ارسال فلو قتل الكل بفعل بهذه
التسمية الواحدة لان الذبح يقع بالارسال على ما بيناه ولهذا يشترط التسمية
هذه والفعل واحد فتكفيه تسمية واحدة بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة
لان الثانية يصير مذبوحاً بفعل غير الاول فلا بد من تسمية اخرى حتى لو اضيع
احدهما فوق الاخرى وذبحهما بمرة واحدة تحلان بتسمية واحدة ومن ارسل
فهدا فمكن حتى يستمكن ثم اخذ الصيد فقتله هو كل لان مكنته ذلك حيلة منه
للصيد لا استراحة فلا يقطع الا رساله وكذا الكلب اذا اعتاد عاداته ولو اخذ الكلب
صيداً فقتله لم اخذ اخراً فقتله ولو ارسله صاحبه اكل جميعه لان الا ارسال فاهم

اذا ذبح ما بينه
هي ارباب كتاب
الذبح وهو قوله
وفي الصيد
يستمر عند
الارسال والى

لم ينقطع وهو بمنزلة ما لو رمي بهما إلى صيد فأصابه وأصاب آخره ولو قتل الأول
 فحجم عليه طوبى لمن النهار ثم مر به صيد آخر فقتله لا يؤكل الثاني لا ينقطع
 الإرسال بمكته إذا لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وإنما كان استراحة بخلاف
 ما تقدم • ولو أرسل باز به المعلم على صيد فوقع على شيء ثم أتبع الصيد فأخذه
 وقتله فإنه يؤكل وهذا إذا لم يمكث زماناً طويلاً للاستراحة وإنما مكث ساعة
 للكمين لما بينا في الكلب • ولو أن بازاً معلماً أخذ صيداً فقتله ولا يدري أرسله
 الإنسان أم لا لا يؤكل لو فزع الشك في الإرسال ولا تثبت إلا بآية بدو له قال •
 وإن خنقه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل لأن الجرح شرط على ظاهر الرواية
 علي ما ذكرناه وهذا الجرح لا يخل بالكسر وعن أبي حنيفة ربه أنه إذا كسر
 عضواً فقتله لا بأس بالكله لأنه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة وجه الأول
 أن المعتبر جرح ينتهض سبباً لا نهار الدم ولا يحصل ذلك بالكسر فاشبه التخنيق
 قال • وإن شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسمه الله عليه
 لم يملك به عهد المرء ولا روي في حديث علي رضي الله عنه ولا نه اجتماع
 للبين والمحرم فيغلب جهة المحرمه نصاً واحتياطاً • ولو رده عليه الكلب الثاني
 ولم يجرحه معه ومات بجرح الأول يكره الكله لوجود المشاركة في الإخذ وقد ما
 في الجرح وهذا بخلاف ما إذا رده المجوسي عليه بنفسه حيث لا يكره
 لأن فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المشاركة
 وتحقق بين فعل الكلبين لوجود التجانسة • ولو لم يرد الكلب الثاني على
 الأول لكنه اشتد على الأول حتى اشتد لصيد فأخذه وقتله لا بأس بالكله
 لأن فعل الثاني أثر في الكلب المرسل دون الصيد حيث أورد به طلباً فكان
 تبعاً لفعله لأنه بناء عليه فلا يضأن الإخذ إلى التبع بخلاف ما إذا كان رده
 عليه لأنه لم يصر تبعاً ليضأن إليهما قال وإذا أرسل المسلم كلبه فزجره مجوسي
 فأنزجر فزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الإغراء بالصباح عايه وبالأنزجار
 منعها زبادة الطلب وزجره أن يفعل برفع بآه أو فوفد أو مثله كذا في نسخ الأبي •

والزجر دون الإرسال لكونه بناء عليه قال • ولو أرسله مجوسي فزجره مسلم
 فأنزجر لم هو كل لأن الزجر دون الإرسال ولهذا التثبيت به شبهة المحرمة فالرأي
 أن لا تثبت به الحمل وكل من لا يجوز ذكاته كالمرتد والمحرّم وتارك التسمية
 صامدا في هذا بمنزلة المجوسي وإن لم يرسله أحد فزجره مسلم فأنزجر فاحذر الصيد
 فلا بأس بالكل لأن الزجر مثل الإغلاط لأنه إن كان ورنه من حيث أنه بناء
 عليه فهو وفوقه من حيث أنه فعل المكلف فاستقر بإفصالنا عما لو أرسل المسلم عليه
 على صيد وسمى فأدركه فضر به ووقده ثم ضربه فقتله أكل وكذا إذا أرسل كلبين
 فوقع أحدهما ثم قتل الآخر أكل لأن الامتناع عن المحرم بعد المجرح لا يدخل
 تحت التعليم لجعل عفوا ولو أرسل رجلا في كل واحد منهما كلبا فوقع أحدهما
 وقتله إلا غير أكل لما قلنا والمهلك للكل لأن الأول أخرجه عن حد الصيد به لأن
 الإرسال من الثاني حصل على الصيد والمعتصم في الإباحة والمحرمة حاله
 الإرسال فلم يحرم بغيره فلا خلاف ما إذا كان الإرسال من الثاني بعد المخرج عن الصيد به
 يخرج الكلب الأول فليس يصطيد في الرمي ومن سمع حساظنه حس بيده
 فوماذ أو أرسل كلبا أو باز بأعليه فأصاب صيدا ثم تبين أنه حس صيد خل
 المصاب أي صيد كان لأنه لم يصبه إلا صطياد وعن أبي يوسف رواه أنه خص من ذلك
 أن يفتن برتلفظ التحريم الآخر أي أنه لا تثبت الإباحة في شيء منه بخلاف
 السباع لأنه هو في جلد ما وزجره خص منها ما لا هو كل حكمه لأن الإرسال
 فيه ليس للإباحة ووجه الظاهر أن اسم الاصطياد لا يختص بالمازول فوقع الفعل
 اصطياد أو وقع فعل مباح في نفسه وإباحة التناول ترجع إلى الحمل فتثبت به
 ما يقبله حكماء جلد أو فلا تثبت إذا لم يقبله وإذا وقع اصطياد أصار كانه رمي
 إلى صيد فأصاب غيره وإن تبين أنه حس أو رمي أو حيوان أعلى لا يحمل المصاب
 لأن الفعل ليس باصطياد والطيور الداجن الذي يروي البهوت أعلى والظبي
 المؤثق بمنزلة ما بينا ولو رمي إلى طائر فأصاب صيدا أو مر الطائر ولا بدري
 وحشي فو أو غير وحشي خل الصيد لأن الظن فيه التوجه ولو رمي إلى بعير فأصاب

أشار إلى قوله لأن
 الامتناع عن بعد
 المجرح اه

أي لأن الفعل
 ليس باصطياد

فأصاب صيداً ولا يدري نادى هواماً لا يحمل الصيد في الأجل فيه الاستيناس فاعده كايه
 ولو رمى الى سمكة او جرادة فأتى صيداً يحمل في روايته عن أبي يوسف
 لانه صيد وفي اخرى عنه لا يحمل لانه لا ذكاة فيهما ولو أصاب السمور حسد
 وفدثنه آدمياً فاداه صيداً حمل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه وإذا سمى الرجل
 بمنادى الرمي أكل ما أصاب إذا جرح السمور فمات لانه إذا رمى بالرمي لكون السمور
 إليه فاشترط التسمية عنده وجميع المبدن محل لهذا النوع من الذكاة ولا بد
 من الجرح ليشتق معنى الذكاة على ما بيناه قال فان أدركه حيأ ذكاه ولقد بيناه

في فصل
 الجوارح وهو قوله
 ولا بد من الجرح
 في ظاهر الرواية
 ليشتق الذكاة
 الاضطراب به
 سبب آخر ظاهر فبيناه ان يحمل اكله لان الموهوم في هذا كالتحقق لما بيناه
 الا اننا سألنا اعتبار ما دام في طلبه ضرورة ان لا يعري الاصطباذ عنه ولا ضرورة
 فيما إذا فعد عن طلبه لا يمكن التحرز عن توارى يكون بسبب عمله والذي روينا
 حجة على مالك رده في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يمت يحمل فاذا بات
 ليلا يحمل ولو وجد به جراحة سوى جراحة سهم لا يحمل لانه موهوم يمكن
 الاحتراز عنه فاعتبر صحر ما تعلق وهو الهوام والجواب في ارسال الكلب
 في مدا كالجواب في الرمي في جميع ما كررنا قال واذا رمى صيداً فترفع في الماء
 ارفع على سطح أو جبل ثم تردى منه الى الارض لم يوكّل لانه المترددة
 وهو حرام بالنسب ولا نه احتمال الموت بغير الرمي اذا الماء مهلك وكذا السفوط
 من علو يربو بذلك فترله عليه السلام اعدى رضى الله عنه وان وقعت ربك
 في الماء فلا تأكل فالتقديري ان الماء قتله او سهمك وان وقع على الارض ابتداء
 أكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتبار ما دام في الاصطباذ بخلاف ما تقدم
 في كونه يمكن التحرز عنه فصل الاصل ان حجب الحرمات والحمل اذا اجتمعوا يمكن

والأصل في هذه المسألة أن الموت إذا كان مضافاً إلى البحر يفيق كان الصيد فاعداً كليتة
حلالاً وإذا كان مضافاً إلى الثقل يفيق كان حراماً وإن وقع الشك ولا بد من
مات بالبحر أو بالثقل كان حراماً احتياطاً وإن رماه بصيف أو بسكين فاصبه
بعده فبحرجه حل وإن أصابه بقفا السكين أو بمقبض السيف لا يحل لأنه قتله دفاً
والحد بد وغيره فيه سواء ولو رماه فبحرجه ومات بالبحر كان البحر مدمياً يحل
بالاتفاق وإن لم يكن مدمياً فكذلك عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة

أو كبيرة لأن الدم قد يحتبس بضييق المنفذ أو غلظ الدم وعند بعضهم يشترط الإدماء
لفعله عم كل نهر الدم وإفري الإدماء فكل شرط الأنهار وعند بعضهم إن كانت كبيرة
حل بدون الإدماء وإن كانت صغيرة لا بد من الإدماء ولو جشاة ولم يسيل منه الدم
فيل لأجل وفيل تحل ووجه القولين دخل فيما ذكرناه وإذا أصاب السم ظلف الصيد
الموت فأن أدماه حل والأفلا وهذا يؤيد بعض ما ذكرناه قال وإذا رمى صيد أقطع

أي يؤيد قول
أبي القاسم

وهو أن الرمي

مع البحر مبيع

فلما أقطع العضو

كان البحر

موجوداً

لا محالة

فيحل

فأعده كليتة

عضواً منه أكل الصيد لما بيناه ولا يؤكل العضو وقال الشافعي رده أكلان مات
الصيد منه لأنه ميان بذكاة الأضواء فحل الميان والميان منه كما إذا بين
الراس بذكاة الاختيار بخلاف ما إذا لم يمست لأنه ما بين بالذكاة ولنا قوله
عليه السلام ما بين من الحمى فهو ميت ذكر الحمى مطلقاً فينصرف إلى الحمى
حقيقة وحكماء العضو المبلى بهذه الصفة لأن الميان منه هي حقيقة لقيام الحياة
فيه وكذلك الحكم لأنه تنوهم سلامته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر الشروع حتى
لو وقع في الماء وفيه حياة بهذه الصفة بحرهم وقوله أي بين بالذكاة فلنا حال وقوعه
لم تنفع ذكاة الروح في الباقي وعند زواله لا يظهر في الميان لعدم الحياة فيه
ولا تبعية لزوالها بل لأن نفسان فصارت هذا الحرف هو الأصل أن الميان من الحمى
حقيقة وحكماء لا يحل والميان من الحمى صورة لا حكماء يحل وذلك بان يفيق
في الميان منه حياة بقدر ما يكون في المذبوح فأن حياة صورة لا حكماء ولهذا
لو وقع في الماء وبه هذا القدر من الحياة أو تردى من جبل أو سطح لا يهرم
خرج عليه المسائل فيقول ما إذا قطع هذا الأثر جلا أو فخذاً أو ثلثه مما يلي الفؤاد

إذا قل من نصف الرأس بحرم الماء وبحل المان منه لأنه يتوهم بقاء الحية
 في الباني ولو قلده بمنصفين أو نطحه أو نالنا أو أكثر مما يلي العجز وقطع نصف رأسه
 أو أكثر منه بحل المان والمبان منه لأن المان منه هي صورة لاحكامه إذا لم يتوهم بقاء
 الحياة به من هذا البحر وحل البحر وان تناول السمك وما بين منه ميتة إلا أن ميتته
 وهو حلت لنا حلال بالبحر به الذي زوينا ولو ضرب عنق شاة فابان رأسها بحل لقطع
 ميتتان ودمان الأوداج ويكره هذا الصنيع لا بلاغه النخاع وإن ضربه من قبل الفم فإن مات
حلي قطع الأوداج لا يحل وإن لم يمض حتى قطع الأوداج حل ولو ضرب
صيدا لقطع هذا الأوداج لم يمض إن كان يتوهم ألا لتيام إلا أنه مال تأذامات
 حل كله لأنه بمنزلة ما برأجزائه وإن كان لا يتوهم بان بقي ميتة بحل
 ما سواه لوجود الإماتة معنى والعبرة للمعاني قال ولا يؤكل صيد الجوسي
 والترت والونني لأنهم ليسوا من أهل الذكاة على ما بيناه في الذبايح ولا بد منها
 في إباحة الصيد بخلاف النصراني واليهودي لا نهما من أهل الذكاة اختيارا فكذلك
 اضطرارا قال ومن رمى صيده فأنصله ولم يثخنه ولم يخرج من جيز الامتناع
 فرماه آخر فقتله فهو للثاني ويؤكل لأنه هو الأخذ وقد قال عليه السلام الصيد
 لمن أخذ وإن كان الأول أنخنه فرماه الثاني فقتله فهو للأول ولم يؤكل لاحتمال
 الموت بالثاني وهو ليس بذكاة للفدرة على ذكاة الاختيار بخلاف الوجه الأول
 وهذا إذا كان الرمي الأول بحال بنحو منه الصيد لأنه حينئذ يكون لغوث
 مضافا إلى الرمي الثاني أما إذا كان الأول بحال لا يسلّم منه الصيد بقي
 فيه من الحياة لا يفتر ما يفي في المذبح كما إذا بان رأسه ميتة لا يؤكل
 لا يضاف إلى الرمي الثاني لأن وجوده وعدمه بمنزلة وإن كان الرمي الأول بحال
 لا يعيش منه الصيد إلا أنه يفي فيه من الحياة أكثر مما يكون بعد الذبح بان كان
 يعيش هو ما أودونه فعلى قول أبي يوسف لا يحرم بالرمي الثاني لأن هذا النذر
 من الحياة لا محبرة بها عند وعند محمد محرم لأن هذا النذر من الميتة لا معتبر
 عنده على ما عرفت من مذهبه فصار الجواب فيه والجواب فيما إذا كان الأول بحال

بحال يسلم منه الصيد سواء ولا يحل قال • والثاني شأن من لقيته للاول غير
 ما نفقته جراحته لا نه بالرمي اثلث صيدا مملوكا له لانه ملكه بالرمي المنخن
 وهو منقوص بجراحته وفيه المثلث تعتبر يوم الا تلاف قال رضي الله عنه تاريله
 واعلم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه
 والثاني بحال لم يسلم الصيد منه ليكون القتل كله مضافا الى الثاني وفده قتل
 الحيوانا مملوكا للاول منقوصا بالجراحة فلا يضمنه كملوكا اذا قتل عبدا مريضاً
 وعلم ان الموت حصل من الجرحتين او لا بدري قال في الزبادات يضمن
 الثاني ما نفقته جراحته ثم يضمن نصف قيمته من الجرحتين ثم يضمن
 نصف قيمة الحكم الاول فلا نه جرح حيوانا مملوكا للغير وقد نفقته يضمن
 ما نفقته او لا واما الثاني فلان الموت حصل بالجرحتين فيكون هو متلفا نصفه
 وهو مملوك للغير فيضمن نصف قيمته من جرحا بالجرحتين لان الاول
 ما كانت بمنعه والثانية ضمنها مرة فلا يضمنها ثانيا واما الثالث فلان بالرمي
 الحاصل صار بحال يحل بذلك الاختيار لولا رمي الثاني فهذا بالرمي الثاني افسد
 عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه مرة فدخل ضمان اللحم
 فيه وان كان رماه الاول ثانيا فالجواب في حكمه ان جرحه كالجواب فيما اذا كان
 الرمي غيره وبصير كما اذا رمى صيدا على فلة حبل فانقذه ثم رماه ثانيا فان له
 لا يحل لكن الثاني محرم كذا هذا قال • ويجوز اصطياد ما يؤكل لحمه من الحيوان
 وما لا يؤكل لا تطلق ما تلونا والصيد لا يختص بما يؤكل اللحم قال فالتلهم • وهو قوله تعالى
 صيد الملوكة اراكم وتعالى • واذا كبست فصيدى الا يظال • ولا ن صيد مبيب اذا حالتم
 لا نتفاع بجلده او شعره او ريشه ولا استدفاع شره وكل ذلك مشروع والله
 اعلم بالصواب كتاب الرهن الرهن لغة حبس الشيء باي سبب كان
 وفي الشرع جعل الشيء محبوسا بمحقق يمكن استيفاءه من الرهن كالدون وهم
 مشروع لقوله تعالى فرمان مغبوضة ولما روى انه عليه السلام اشترى
 من يهودي طعاما ورهن بهادى معه وفدا عنه على ذلك الاجماع ولانه عقد وثيقة

وهو قوله تعالى

اذا حالتم

فاصطادوا

والمطالب الاستيفاء فيعتبر بالوثيقة في طرف الوجوب وهي الكفالة قال
 بنعقد بالايجاب والقبول ويتم القبض قالوا الركن الايجاب بمجرده لانه عند
 قبضه فيتمر بالمتمتع كالهبة والصدقة والقبض شرط للزوم على ما تبين
 ان شاء الله تعالى وقال مالك انه يلزم بنفس العقد لانه يختص بالمال من المتعاقبين
 فصار كالبيع ولانه عقد وثيقة فاشبه الكفالة ولنا ما تلوناه وانصدرا للمفرد
 يعرف الفاء هي محل الجزاء براديه الا مروا عنه عقد تبرع لما ان الراهن
 لا يستحق بمطالبته على المرتهن شيئا لهذا لا يجبر عليه فلا بد من ائتمانه
 كما في الوصية وذلك بان قبض ثم يكتفى فيه بالتخليه في ظاهر الرواية لانه
 قبض بمحكم عقد مشروط فاشبه قبض المبيع وعن ابي يوسف انه لا يشترط
 في المنقول الا بالنقل لانه قبض موجب للضمان ابتداء بمقتضى الحساب فيقال
 الشراء لانه نازل للضمان من المبيع الى المشتري وليس بموجب ابتداء والرواية
 اصح فاذا قبضه المرتهن يجوز ان يغيره كما مشيئا ثم العقد فيه لوجود القبض بكماله
 فلزم العقد وما لم يقبضه فالراهن بالتخيير ان شاء سلمه وان شاء رجع عن الرهن
 لما ذكرنا ان الزوم بالقبض او المفصو ولا يحصل قبله قال هـ واذا سلمه اليه فقبضه
 دخل في ضمانه وقال الشافعي ره هو امانته في يده ولا يسقط شيء من الدين بهلاكه
 لقوله عليه السلام لا يخلق الرهن قالها ثلاثا لصاحبه عنقه وعليه غرمه فلان
 ومعه لا يصير مضمونا بالدين ولان الرهن وثيقة بالدين قبله لا يسقط
 الدين اعتبارا بهلاكه الصلح وهذا لان بعد الوثيقة يزاد معنى الضمان والسقوط
 بالهلاك يضاد ما اقتضاه العقد اذا تحقق به بصير يعرض الهلاك وهو مضمون الضمان
 ولنا قول النبي عليه السلام للمرتهن بعد ما تفق من الرهن عند لا ذهب
 حلفك وقوله عم اذا عمي الرهن فهو بما فيه معناه على ما قالوا اذا اشتبهت
 قيمته الرهن بعد ما ملكه اجماع الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن
 مضمون مع اختلافهم في كيفية فاقول بالان ما نسق خرق له والمراد بقوله
 عليه السلام لا يخلق الرهن على ما قالوا لا يخلق الرهن بان يصير مضمونا كذا

كما ذكر الكرخي عن السلف ولان الثابت للمؤمن قد الاستيفاء وهو ملك
 اليد والمحبس لان الرهن ينمي عن المحبس الذي هو قال الله تعالى محل نفس بما
 كسبت رهينة وقال فيلهم سرفا رقتك برهن لا فكاك له يوم الوداع فامسى
 من قديم قد غلفا والاحكام الشرعية تنعطف على الالفاظ على وفق الابداء
 ولان الرهن وتبذره بجانب الاستيفاء وهي ان تكون موصلة اليه وذلك ثابت
 بملك اليد والرهن ليس ليفع الا من من المحمود لمخافة محذور المرتهن الرهن
 ويحتمل عاجزا عن الانتفاع فيتسارع الى قضاء الدين لمخافته او لضيق
 ولذا كان كذلك بثبوت الاستيفاء من وجه ولذا تقرر بملكه فلا استوفاء ثانيا
 يؤدي الى الرهن بحالته الفياح لانه ينفذ هذا الاستيفاء بالرود على الرهن
 فلا يتكسر ولا رجعة الى استيفاء الباقي بدونه لانه لا يتصور الاستيفاء بغير المانية
 امانة حتى كانت نفقة المرهون على الرهن في حياته وكفنه بعد ممانته
 وكذا فبض الرهن لا يوجب عن قبض الشراء اذا اشتراه المرتهن لان العين امانة فلا
 يوجب عن قبض ضمان وموجب العقد ثبوت بد الاستيفاء وهذا الحق
 الصيانة وان كان قراغ الدمة من ضروراته كما في الحوالة فالمحصل ان عندنا
 حكم الرهن صبر و رة الرهن محتسبا بد منه بانبات بد الاستيفاء عليه وعندنا
 حق الدين بالعين استيفاء منه عينا بالبيع ونخرج على هذا بين الاصلين علة
 من المسائل المختلف فيها بيلنا وبينه عدوناها في كفاية المنتهي بملته منها ان
 الواجب مبدئي بين الاسترداد والانتفاع لانه بفوت موجه وهو الاحتباس
 على الدين لا يمتنع منه لانه لا ينافي موجه وهو تعينه للبيع وصايتها
 البواقي في اثناء المسائل ان شاء الله تعالى قال ولا يصح الرهن الا بدين مضمون
 لان حكمه ثبوت بد الاستيفاء والاستيفاء يتلو الوجوب قال رضي الله عنه ويدخل
 على هذا اللفظ الرهن بالاعيان المضمونة بانفسها فانه بغير الرهن بها ولا دين ويمكن
 ان يقال ان الموهوب الا على فيها هو القيمة ورد العين مخلص على ما عليه اكثر
 المشايخ وهو دين ولهذا انحصر الكفاية بها وان كان لا يجب الا بعد الهلاك ولكنه

يجب عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا تعتبر قيمة يوم القبض فيكون راسخا
 وجود سبب وجوبه فيصير كما في الكفالة ولهذا لا ينطّل الجلالة المفيدة به بيلانه
 بخلاف الوديعة قال وهو مضمون بالاقبال من قبضته ومن الدين فاذا هلك
 في يد المرتين وفيهته والد بن سوا صا المرتين مستوفيا لدينه وان كان
 في حصة الرهن أكثر فالفضل امانة لان المضمون بقدر ما يبيع به الاستيفاء وذلك
 بقدر الدين فان كانت اقل سقط من الدين بقدره ورجع المرتين بالفضل لان
 الاستيفاء بقدر المالمية وقال زفره الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك الرهن
 وفيهته يوم رهن المارحى مائة والدين الف رجع الرهن على المرتين مضمون
 مائة له حديث على رضي الله عنه قال يتروا ان الفضل في الرهن والزيادة على
 الدين موهوته لكونها محبوسة به فتكون مضمونة اعتبارا باملاك الدين ومذهبا
 مروى عن عمرو وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم لان يد المرتين يد الاستيفاء
 فلا يوجب الضمان الا باقرار المستوفي كما في حفيضة الاستيفاء والزيادة موهونة
 ضرورة امتناع حبس الاصل بدونها فلا ضرورة في حق الضمان والمراد بالتزاد
 فيما روي حالة البيع فانه روي عنه انه قال المرتين امين في الفضل والمرتتين
 ان يطالب الرهن بدنه وتحبسه به لان حقه باق بعد الرهن والرهن لزباد الصيانة
 فلا تمتنع به المطالبة والحبس جزاء الظلم فاذا ظهر مطله عند القاضي بحبيسه
 كما يبينه على التفعيل فيما تقدم واذا طلب المرتين دينه يوم مر باحضار الرهن
 لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض ماله مع قبض يد الاستيفاء لانه
 يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتين وهو محتمل وهذا الحصريه امر
 الرهن بتسليم الدين ولا ليتعين حقه كما تعين حق الرهن تحفيقا للتسوية كما
 في تسليم المبيع والنون بحضر المبيع ثم يسلم الثمن اولاد ان طال له بالدين في غير
 البلد الذي وقع العقد فيه ان كان الرهن مالا حمل له ولا موهونة فكذلك الجواب
 لان الا ما كن كلها في حق التسليم كما كان واحدا فيما ليس له حمل وموهونة ولهذا
 لا يشترط بيان مكان الايقاع فيه في باب التسليم بالاجماع ان كان له حمل وموهونة بهتوفي

أي في فصل
 الحبس من
 كتاب ادب
 القاضي

يستوفى دينه ولا يكلف اخصار الرهن لان هذا النفل واجب عليه المبيع بعينه
 التخليه لا النفل من مكان الى مكان لانه يتضرر منه وجودة المهرود له المقتصد
 ولو سلب الراهن العدل على بيع المهرود فباعه بنقد او بغيره جاز لا غلا في الامر
 فان كان الرهن بالدين لا يكلف المورث اخصار الرهن لانه لا بد له من
 الاخصار وكذا ان امر المورث ببيعه فباعه ولم يقبض الثمن لانه صار بهنا البيع
 باسم الراهن فصار كان الراهن رهنه وهو دين ولو قبضه بكلف اخصاره لقيام العدل
 مقام العدل الا ان الذي يقبض الثمن هو المورث لانه هو العاقد فجميع المحققين
 ليس كما يكلف اخصار الرهن لا مستيقضا كل الدين بكلف لا مستيقضا بغيره فحل
 الاحتياط في الهلاك كما اذا قبض الثمن بغيره فحضره لاستيقضا الدين لقيامه مقام
 العين وهذا اختلاف ما اذا قتل رجل العبد بالرهن خطأ حتى قضى بالقيمة على
 عاقله في ثلاث سنين لم يجبر الراهن على افشاء الدين حتى يحضر كل الفيمسة
 لان الفيمسة خلفت عن الرهن فلا بد من اخصار كلهما كما لا بد من اخصار
 كل عين الرهن وما صارت قيمته بفعله وفيما تقدم صار بهنا بفعل الراهن فهذا
 افتراض ولو وضع الرهن على بدل العدل وامر ان يودعه غيره ففعل ثم جاء المورث
 بطلب دينه لا يكلف اخصار الرهن لانه لم يورث عليه حبسه وضع على يد غيره
 فلم يكن تسليمه في قدره ولو وضع العدل في يد من في عياله وضاب وطلب
 المورث دينه والذي في يده يقول او دعني فلان ولا ادري لمن هو يجبر الراهن
 على قضاء الدين لان اخصار الرهن ليس على المورث لانه لم يقبض شيئا وكذلك اذا
 غاب العبد بالرهن ولا بد من ربه هو ما قلنا ولو ان الذي اودعه العدل جحد الرهن
 وقال هو مالي لم يرجع المورث على الراهن بشي حتى ينسب كونه رهنه لانه لما جحد
 فقد توى المال والتوى على المورث فمتحققا مستيقضا الدين فلا يملك المطالبة به
 قال وان كان الرهن في يد لا ليس عليه ان يمكنه من البيع حتى يقبضه الدين لان
 حكمه الحبس الدائم الى ان يقبض الدين على ما بيناه ولو فاض البعض فله
 ان يحبس كل الرهن حتى يستوفي البيعة اعتبارا بحبس المبيع فاذا فاض الدين

اي فيما اذا باع
 العدل او المورث

اشارة الى قوله
 لانه لم يقبض
 شيئا

اراد به قوله
 والرهن ينهي
 عن الحبس
 الدائم

الجمل له مسلم الرهن اليه لا يزال المانع من التسليم لوصول الحق الى مسقطه
 فلو هلك قبل التسليم استرد الراهن ما فضا فلا نه صار مستوفيا عند الهلاك
 بالقبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده * وكذلك لو تقاسم
 الرهن له حبسه ما لم يقبض الدين او يبر به ولا يبطل الرهن الا بالرد على الراهن
 على وجه الفسخ لانه يقضي مضمونا ما يقضي القبض والدين * ولو هلك في يد مسقط
 الدين اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الرهن وليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن لبا استخدام
~~كأنه لا يمس الا ان يذن له المالك لان له حق الاحتشاد ون الانتفاع~~
 * وليس له ان يبيع ~~لانه يتسليط من الراهن~~ وليس له ان يواجر ويعزل لا خنيس
 ولا به الا انتفاع بنفسه فلا يملك تسليط غيره عليه فان فعل كان متعديا ولا يبطل
 عقد الرهن بالتعدي قال * وللمرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده
 وخادمه الذي في عياله قال رضي الله عنه معناه ان يكون الولد في عياله ايضا
 وهذا لان عياله امانة في يده فصار كالولد بعته * وان حفظه بغير من في عياله او
 اودعه ضمن وهل يضمن الثاني فهو على الخلاف وقد بينا جميع ذلك بد لا به في
 الولد بعته * واذا تعدى المرتهن في الرهن ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته لان الزيادة
 على مقدار الدين امانة والا مانات فضمن بالتعدي فلورهنه خاقما فجعله في
 خنصره فهو ضامن لانه متعدي بالاستعمال لانه غير ما ذون فيه وانما الاذن
 بالحفظ واليمنى واليسرى في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة ولا يجعله
 في بنية الاصابه كان رهنا بما فيه لانه لا يلبس كذلك عامه فكان من باب الحفظ
 وكذا الطيلسان ان لبسه لبسا معتادا ضمن وان وضعه على عاتقه لم يضمن
 ولورهنه سيفين او ثلاثة فتقلدها لم يضمن في الثلاثة وضمن في السيفين لان العادة
 جرس بين الشجعان بتقلد سيفين في الحرب ولم تجر بتقلد الثلاثة وان لبس
 خاتما فوق خاتمان كان هو مومن بتسليم بلس خاتمين ضمن وان كان لا يتجمل
 بذلك فهو حافظ فلا يضمن قال * واجرة البيت الملاهي يحفظ فيه الرهن على المرتهن
 وكذلك اجرة الحافظ واجرة الراعي ونفقة ~~تضمن على الراعي~~ والاصل ان ما يحتاج اليه

إليه لصحة الرهن وتبقيته فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضل أو لم يكن
 لأن العين باق على ملكه وكذلك إذا دفعه مملوكه له فيكون أصلحه وتبقيته
 عليه لما أنه مؤنة ملكه كما في الودعة وذلك مثل النفقة في ما كره ومشربه
 ونحوه الرابع في معناه لأنه علقه الحيوان ومن هذا الجنس كسوة الرقيق
 واجرة طيسر وقد الرهن وحفي البستان وكري النهر وتلفيع نخيله وهذا ذو
 وقيام مصالحه وكل ما يكون بحفظه أو لردة إلى هذا المرتهن أو لرد جزء
 منه فهو على المرتهن مثل اجرة الحافظ لأن الاستسكان حق له ~~والاستسكان~~
~~بما يجب عليه~~ فيكون بدله ~~بما يجب عليه~~ وكذا لك اجرة البيت الذي يحفظ الرهن
 فيه وهذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف إذا كره المأوى على الراهن بمنزلة
 النفقة لأنه سعي في تبقيته ومن هذا ما يفسر جعل الأمان فانه على المرتهن
 لأنه محتاج إلى إعادة بدا لا ستيفاء التي أتم له ليرده فكانت من مؤنة الرد
 فيلزمه وهذا إذا كانت قيمة الرهن والأمان سواء وان كانت قيمة الرهن أكثر
 فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة عليه لأنه أمانه في بدء الرد
 لا إعادة اليد وبه في الزيادة هذا المالك إذا هو كالودع فيها فلهذا يكون على المالك
 وهذا بخلاف اجرة البيت الذي ذكرناه فان كلها تجب على المرتهن وإن كان في
 قيمة الرهن فضل لأن وجوب ذلك بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت
 له فاما المجعل إنما يلزمه لأجل الضمان فيتخذ ويقدر المضمون ومداواة المجرأته
 ومعالجة الفروح ومعالجة الإمراس والفداء من التجنبة بنفسه على المضمون
 وإلا فانه وانخرج على الراهن خاصة لأنه من مؤن المالك والعشر فيما يخرج
 مقدّم على حق المرتهن لتعلقه بالعين ولا يبطل الرهن في الباقي لأن وجوبه
 لا ينشئ ملكه بخلاف الاستحقاق • وما إذا ه أحد فمما وجب على صاحبه فهو
 متطوع وما اتفق أحدهما مما يجب على الآخر بامر القاضي رجع عليه كان صاحبه
 أمره به لأن ولاية القاضي عامة وعن أبي حنيفة ردائه لا يرجع إذا كان صاحبه حاضرا
 وإن كان بامر القاضي وقال طبري يوسف يرجع في الوجهين وهي فرع مسألة المحرم

والله اعلم بما يجوز ارتدائه والا رتدائه به وما لا يجوز قال
 ولا يجوز رهن المشاع وقال الشافعي به يجوز رهنه وهو جهان احد مما يمتنع على
 حكم الرهن فانه عندنا ثبوت هذا الاستيفاء وهذا لا يتصور رهنها بتنا وله العتق
 وهو المشاع وعندنا المشاع يعقل ما هو الحكم عندنا وهو تعينه للبيع والتمليك
 ان موجب الرهن هو الحبس الذي لا نه لم بشرع الا مغبوضا بالنص او بالنظر
 الى المقصود منه وهو الاستيفاء من الوجه الذي يمينه وكل ذلك يتعلق بالدوام
 ولو لم يمتنع اليه الا باستحقاق الحبس ولو جوزه في المشاع بقوت الدوام لانه لا بد
 من الماهية فيعبر كما اذا قال رهنك بوما هو ماله لا يجوز في حقه
 الغشمة وما لا يحتملها بخلاف الهبة حيث تجوز فيها لا يحتمل الغشمة لان المانع
 في الهبة غرامة الغشمة وهو فيها بنفسه كما حكم الهبة للملك والمشاع بقبوله
 وهذا الحكم ثبت بالاستيفاء والمشاع لا يقبله وان كان لا يحتمل الغشمة ولا يجوز
 من شرهه لانه لا يقبل حكمه على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يسكن
 يوما بحكم الملك يوما بحكم الرهن فيصير كانه رهن بوما هو ماله والشروع
 الطاري يمنع بقاء الرهن في ردائه الاصل وعن ابي يوسف انه لا يمنع
 لان حكم البقاء اهل من حكم الابتداء وجه الاول ان الا متناع لعدم العملية
 وما يرجع اليه فلا ابتداء والبقاء صواب كالحرمية في باب النكاح بخلاف الهبة
 لان المشاع يقبل حكمها وهو الملك واعتبارا للملك في الابتداء لنفي الغرامة
 على ما بيناه ولا حاجة الى اعتباره في حالة البقاء ولهذا يصح الرجوع في
 بعض الهبة ولا يجوز فسخ العقد في بعض الرهن قال ولا رهن ثمرة على
 رؤس النخيل دون النخيل ولا زرع الارض دون الارض ولا رهن النخيل في الارض
 دونها لان الموهون متصل بما ليس به فهو خلقه فكان في معنى السابع وكذا اذا رهن
 الارض دون النخيل او دون الزرع او النخيل دون النمران الاصل بقر
 بالطرفين فصار النخيل ان الموهون اذا كان متصلا بما ليس به فهو لم يجوز لانه
 لا يسكن قبض الموهون وحده وعن ابي حنيفة ان رهن الارض دون الشجر حاقب

وهو قوله بيان
 حق الرهن عن
 الموهون بالبحرود

فأخذت كلية

جازلان الشجر رهن الخشب فيكون استثناء الارض هو اشجارها بخلاف ما اذا رهن
 الدار دون البناء لان البناء اسم للمبنى فيعتبر اشجارها جميع الارض وهي مشغولة
 فملك الراهن ولو رهن التخيل فهو شجارها جازلان فله مجاورة وهي لا تمنع
لا الصحة ولو كان فيه رهن يدخل في الرهن لا نفسه تابع لا قوله به فيدخل تبعاً
تصحيحاً للعقد بخلاف البيع لان بيع التخيل بدون الشجر جائز ولا ضرورة الى
 ادخاله من غير ذكره وخلاف المتاع في الدار حيث لا يدخل في رهن الدار من غير
 ذكره لانه ليس متاع ما وكذا يدخل الزروع والرطبة في رهن الارض ولا يدخل
في البيع الا ذكرنا في النمذ وذكرنا البناء والمغرس في رهن الارض والدار
والقرية ما ذكرنا وذكرنا الدار بما فيها جاز ولو استحق بعضه ان كان الباني يتم
ابتداء الرهن عليه وحده بقي رهنه فصله والا يحل كله لان الرهن جعل كالم
ما ورد الا علم الباني ويمنع التسليم كولي الراهن او متاعه في الدار المرونة
وكذا متاعه في الوعاء المروون ويمنع تسليم الدار اذا رهنه المرونة الحمل عليها
فلا يتم حتى يطلق الحمل لانه شافل لها تخلد ما اذا رهن الحمل دونها حيث
يكون رهنه فاما اذا دفعها اليه لان الدار اذا مشغولة به فصار كما اذا رهن متاعاً
في دار او وعاء دون الدار او وعاء تخلد ما اذا رهن سرجا على دار او وعاء ما
في راسها ودفع الدار مع السرج واللجام حيث لا يكون رهنه حتى ينزعه منها
ثم يسلمه اليه لانه من قوا ب الدار بمنزلة الشجرة للتخيل حتى قالوا يدخل
فيه من غير ذكر قال ولا يبيع الرهن بلا مات كالودائع والعقاري والمضاري باسم
ومال الشركة لان القبض في ماب الرهن قبض مضمون فلا يد من ضمان ثابت ليفيع
القبض مضمون بانه يحقق استيفاء الدين منه وكذلك لا يصح بالا عيان المضمونة
غير ذلك كما لمنع في بلا البائع لان الضمان ليس بواجب فانه اذا هلك العين
لم يضمن البائع شيئاً لكمه بسفك الضمن وهو حق البائع فلا يصح الرهن فاما الاعيان
المضمونة بمعناها هي ان يكون مضمون بالمثل او بالقيمة عند هلاكها مثل المغصوب
وبدل الحلج والجود وبدل العلم عن حده لعمد بصير الرهن بما لان الضمان

متغير لانه ان كان قابلا وجب تسليمه وان كان مالا كالتجرب فيمنته فكان رهنا بما هو
 عليه من فيض فال رهن بالرهن باطل والكفالة بالذرك جازية والفرق
 ان الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب واصالة التمليك الى زمان
 في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فلا التزام المطالبة والفرق ان الاول فعل يصح
 الى المال كما في الصوم والصلاة وله ان يصح الكفالة بهما ذاب له على فلا ان ولا يصح
 الرهن فلو فيضه قبل الوجوب فهلك عتله وبذلك اما انه لا يند في عقد حيث وقع
 رباطلا بخلاف الرهن بالرهن بان هو ان يكون رهنا بغير التفرض في الهبة
 لا رهن وهلك في هذا الرهن حيث بهلك بهما من المال رهنا بغيره لان المهر
 جعل للموجود باعتبار الحاجة لانه مقبوض بجهة المهر فيكون له فيض على اعتبار
 وجوده فيعطى له حكمه كالغير من على سبيل الشراء فيضه في ذلك ويصح الرهن
 برأس مال السلم ويثبت السلم فيه وان لم يرد له لا يجوز لان حكمه
 الاستيفاء وهذا استيفاء للرهن المجاني وباب الاستيفاء ان له ما يسد ذلك ولنا
 ان المجانية ثابتة في المايته لا في حقه الا استيفاء من حيث المال وهو المضمون على
 سائر ذلك والرهن بالمبيع باطل لما بينا انه غير مضمون بنفسه فان هلك ذهب بغير
 شيء لانه لا اعتبار للبطل فيضنا بانه وان هلك الرهن بغيره الرهن
 برأس مال السلم في السلم العقد ثم الصرف والسلم وصار المرتهن مستوفيا
 لادائه لتحقيق القبض حكما وان اختلفا قبل هلاك الرهن بطل القوائم القبض حقيقة
 وعكسها وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه ومعناه انه يصح
 المستوفى للمسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفا سح السلم وبالسلم فيه رهنا
 يكون ذلك رهنا برأس المال حتى يخسره لانه بدله فصار المضمون اذ اهلك في
 الرهن يكون رهنا بقيمته ولو هلك الرهن بعد التفاس بهلك بالطعام المسلم
 في الرهن لانه رهنه بغيره وان كان محبوسا بغيره وكن باع عبدا أو سلم المبيع واخذ بالثمن
 رهنا ثم تفا بغيره البيع له ان يخسره لاخذ المبيع لان الثمن بدله ولو هلك المرهون
 بهلك بالثمن لما بينا وكذا لو اشترى عبدا بدينار واشترى ثوبا بدينار ثم ادى ثمنه له ان يخسره

إشارة الى قوله
 لانه رهنا له

يخبره يستوفي الثمن ثم لو ملك المشتري في هذه المشتري بهلك بقمته قال •

ولا يجوز من الحر والدبر والمكاتب وام الولد لان حكم الرهن ثبوت
لهذا الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الحر وثيام المانع
في البائعين • ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس وكذلك بالفصص في النفس وما دونها

تستعذر الاستيفاء بخلاف ما اذا كانت الجدا به خطأ لان استيفاء الارض من الرهن
ممكن • ولا يجوز الرهن بالشفعة لان المبيع غير مضمون على المشتري

لولا ما لعبد المجاني والعبد المليون المأذون لانه غير مضمون على المولى فانه
لا يلزم له الجواب عليه شيء • ولا يجوز للمسلم ان يرهن عمره او ابنه من مسلم او مني

تستعذر الا بقاء الاستيفاء في حق المسلم الرهن اذا كان ذميا فالخمر مضمون عليه
بلدسي كما اذا تضمنه وان كان المرتبة ذميا لم تضمنها للمسلم كما لا تضمنها بالعتب

منه بخلاف ما اذا جري ذلك فيما بينهم فلا مال في ظهرا ما المينة فليست
بمجال صلد ظهر فلا يجوز رهنها وارثها فيما بينهم كما لا يجوز فيها بين المسلمين

ولو اشترى عبدا ورهن بتمنه عبدا او خلا او شلله بوجه ثم ظهر العبد حرا
بالحمل حرا والشاة ميتة فالرهن مضمون لانه رهنه بدن واجب ظاهرا وكذا

اذا قتل عبدا ورهن بقمته رهنه ثم ظهره حرا ثم رهنه كنه على ظاهر الرواية
وكذا اذا صالح على انكار ورهن بما صالح عليه رهنه ثم تصادق بينه وبين فالرهن

مضمون وعن ابي يوسف رده خلا له وكذا فياسه عيما تغلق من جنسه حال ويجوز
للاب ان يرهن بدن عليه عبدا لانه الصغير لانه بملك الا ابداع وهذا انظر

في حق الصبي منه لان ثيام الميراث يحفظه ببلغ خيفة الغرابة ولو ملك بملكها
ضمونا والودبعة تملك امارة والوصي بمنزلة الاب في هذا الباب لما بينا وعن

ابي يوسف وزفره انه لا يجوز ذلك منهما وهو القياس اعتبارا بحقيقة
لانه بملك

الا بقاء وجه الفرق على الظاهر وهو لا يتحسان ان في حقيقة الا بقاء ازالة
ملك الصغير من غير عرض بملكه في الحال وفي هذا نص حافظ الله تعالى

اشارة الى قوله

لانه بملك

الا بقاء

مع ملكه فوضه الفرق واذا جاز الرهن بصير الموثق مستوفيا دونه لو ملك
 في يده ويصير الاب او الوصي موقيا له وبضمنه للصبي لانه قضى دينه بما امر
 وكذا الوسيط الموثق على بيعه لانه لو كبل بالبيع وهما يملكانه فالواصل
 هذه المستلثة البيع فان الاب او الوصي اذا باع مال الصبي من غير نفسه جاز
 وتفع المفاصة وبضمنه للصبي عندهما وعند أبي يوسف ره لا تفع المفاصة وكذا
 لو كبل البائع بالبيع والرهن نظير البيع نظر الى رافعيه من حيث وجوب الضمان
 واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغير او عبد له تاجر كاذب عليه جاز لان
 الاب لو فور شفطته اول منزلة شخصين واقيم على رده مقام عارفين في عار
 العقد كما في بيعه مال الصغير من نفسه فقول في طريق العقد وسواء تهنه الوصي
 من نفسه او من مدين او رهن عينا له من المتيهم بحق المتيهم عليه امر اجز لا نه
 لو كبل محض او لو احد لا يقر في طريق العقد في الرهن كمالا يتولا هما في البيع وهو
 فاصر الدفلة فلا بعد له من الشفطه في حله انما له بالاب والرهن من ابنه
 الصغير وعبد له التاجر الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف
 ابنه الكبير وابنه وعبد له الذي عليه دين لا فله ولا يه له عليهم احلاف
 لو كبل بالبيع اذا باع من هؤلاء لا نه متهم فيه ولا تهمة في الرهن لان له حكما
 واحدا وان استدبر الوصي المتيهم في كسوته وطعامه فدين به متاعا للمتيهم
 جاز لان الاستدانة تحايز الحاجة والرهن يقع ابقاء الحق فيجوز وكذلك لو اتيه
 للمتيهم فارقت او رهن لان الاول له التجارة تهجير المال المتيهم فلا بعد بدامن
 الارتهان والرهن لانه ابقاء واستيفاء واذا رهن الاب متاع الصغير فادرك الاب
 ومات الاب ليس للابن ان يرد له حتى يقضي الدين او فوعده لازما من بجلته
 اذا تصرف اب بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه ولو كان الاب رهنة
 لنفسه ففقد الابن رجع به في مال الاب لانه مضطرفه لاحتاجته الى احياء
 ملكه فاشبهه بمعير الرهن وكذا اذا ملك قبل ان يفتكه لان الاب بصير فاصيا دينه بما له
 فله ان يرجع عليه ولو رهنه بدين على نفسه يرد دين على الصغير جاز لاشتماله على

على امر من جازين فان ملك ضمن الاب حصته من المال للولد الباقي وبه من ماله
المقدار وكذلك الوصي وكذلك المجدد اب الاب انما له ان يكون الاب او وصي
الاب ولورثه الوصي بتاعا للقيم في دين استدان عليه وقبض الميراث ثم
استعاره الوصي الحاجة اليتم فباع في يد الوصي فانه خرج من الرهن وملك
من مال اليتيم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعاره الحاجة
الصبي والحكم فيه هذا على ما ينبغي ان شاء الله تعالى والمال دين على الوصي
معناه هو المطالب به في رجوع ذلك على الصبي لانه غير متعد في هذه الاستعارة
في حاجة الصبي ولا استعارة الحاجة بنفسه لانه متعد اذ ليس له
ويستعمل في حاجة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله الحاجة
نفسه حتى ملك عنده فالوصي ضامن لقيمته لانه متعد في حق الميراث بالقبض
والاستعمال وفي حق الصبي بالاستعمال في حاجة نفسه فيقضي به الدين ان كان
قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اذ ائتمالى الميراث ولا يرجع على اليتيم لانه
وجب اليتيم عليه مثل ما وجب له على اليتيم فالتغيا فصا وان كانت قيمته
اقل من الدين احصى قدر القيمة الى الميراث وادنى الزيادة من مال اليتيم لان
المضمون عليه قدر القيمة لا غير وان كانت قبله الرهن اكثر من الدين ادى
لدى الدين الى الميراث والفضل لليتيم وان كان له بكل الدين فالقيمة رهن لانه
ضامن للميراث بقفوسه حتى لا يحترم فيكون رهنه عنده ثم اذا حل الاجل كان
الجواب على التفصيل الذي نصنا له ولوانه غصبه واستعمله الحاجة الصغير
حتى ملك في يده بنفسه كحق الميراث ولا يضمنه كحق الصغير لان استعماله الحاجة
الصغير ليس بنعد وكذا الاخذ لان له ولايته اخذ مال اليتيم ولهذا قال في كتاب
الاقرار اذا اقر الاب والوصي بغصب مال الصغير بلسانه شيء لانه لا يتصور
غصبه لما ان له ولايته الاخذ فاذا ملك في يده يضمنه للميراث باخذ به بدنه ان كان
قد حل ورجع الوصي على الصغير لانه ليس بمتعد بل هو عامل له وان كان
امر بهل يكون رهنه عند الميراث ثم اذا حل الدين ياخذ به منه ورجع الى امره

على العبي بل ذلك لما ذكرنا قال وبهم زهره الد راسم والد نانيور والكبيل والمونون
لا نه بتحقيق الاستيفاء منه فكان محلا للارض فان رهنهت بجنسها فهلكت ملكة
بمثلها من الدين وان اشتغلنا في الجوده لانه لا معتبر بالجود لا عند المتسابله
بجسدها وهذا عند ابي حنيفه رة لان عنده يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون
القيمة وعندهما بضمن القيمة من خلاف جسد وتكون رهنها مكانه وفي الجماع
الصغير فان رهن ابريق فضة وزنه عشرة وعشرون مثقالا فيمضي فيه قال رضى الله عنه
مبنيها ان تكون قيمته مثل وزنه واكثر هذا الجواب في الوجه من الاتفاق
لان الاستيفاء عند اعتبار الوزن وعندهما باعتبار القيمة وهي مثل الدين
في الاول وربما دة عليه في الثاني فيصير بقدر الدين معتبرا فيه فان كانت قيمته
اقل من الدين فهو على الخلاف المذكور لانه لا وجه الى الاستيفاء بالوزن
لما فيه من الضرر بالرهن ولا الى اعتبار القيمة لانه يودي الى الربو فصرنا الى
التضمين بخلاف الجنس لينظف الفضل يجعل مكانه ثم يملكه وله ان الجوده
سألفظة العبرة في الاموال الربو عند المتسابله بجسدها واستيفاء الجيد
بالردي جاكما اذا تجوز به وقد حصل الاستيفاء بالاجماع ولهذا يحتاج الى نفي
ولا يمكن نفيها باجماع الضمان لانه لا بد له من مطالب ومطالب وكل الانسان
لا يضمن ملك نفسه فيضمين بتعدد النفس وايل عدد نرحمة ما اذا امتوى
الربو لمكان الجود فهلك ثم علم بالزبانه وهو معروف قبح وان البناء لا يبيع
على ما هو المشهور لان مصادره فيها مع ابي حنيفه رة وفي هذا مع ابي يوسف
له والفسوق لمصدره انه قبض الزبون ليستوفي من عيبتها الزبانه لا تمنع
الاستيفاء وقد علم بالهلاك وقبض الرهن ليستوفي من محل اخر فلا بد من نفي
القبض ولذا مكن عند التضمين ولو انكسرا لا يبرق لفي الوجه الاول وهو ما
اذا كان في حقه مثل وزنه عند ابي حنيفه و ابي يوسف رة لا يبيع
على الفكاك لانه لا وجه الى ان يذهب شيء من الدين لانه يصير فاضها دينة
بالجوده على الاطلاق ولا الى ان يفتكه مع النقصان لما فيه من الضرر فحجونا ان

ابن شاذان فقهه بخاصة وان شاء فقامته فيمته من جهة اخرى فاعلم ان حجة الله
 في الدنيا عند المرتدين والمكسور للموتين بالضم ان وجهه ان شاء ان فكسبه
 فاقبض وان شاء جعله بالدين اعتبار الحالة الا لكسور الحالة الهلاك والاولا انه
 لما تعذر الفك كسبنا صار بمنزلة الهلاك وفي الهلاك الحقيقى مضطرب بالدين
 بالاجماع فكذلك ايضا هو من معناه فلنا الاستيفاء عند الهلاك بالمالية وطريقه ان يكون
 مضمونا بالقيمة ثم تقف المقاضية على جعله بالدين اعتبار الزمان وهو حكم على
 فكان التضمين بالقيمة اولى وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كانت قيمته اقل من وزنه
 ثلثا ثمة بعض قيمته جيدا من خلاف جنسه او روبا من جنسه وتكون رهننا عند
 وسد بالانفاق اما عند روبا من روبا وكذا لك عند محمد روبا لانه يعتبر حالته
 الركبنا بالحالة الهلاك والهلاك عند ديا لقيمة وفي الوجه الثاني وهو ما اذا
 كانت قيمته اكثر من وزنه اثنى عشر عند ابي حنيفة روبا بضمه فيمته وتكون
 رهننا عنده لان العبرة للوزن عنده لا للجودة والرداة فان كان بالاعتبار للوزن كله
 مضمونا جعل كل مضمونا وان كان بعضه لبعضه وهذا لان المجرود لما بعدة لئلا
 ومشي صار الاصل مضمونا استحالة ان يكون التابع امانة وعند ابي يوسف
 يضمن خمسة امداس قيمته وتكون خمسة امداس الا برحق له بالضم ان وصده
 بفرض حتى لا يلفي الرهن شائعا ويكون مع قيمة خمسة امداس المكسور رهننا
 فعده تعتبر اليهود لا الرداة وتجعل زيادة القيمة كزيادة الموزن كان وزنه
 اثناعشر وهذا لان اليهود متفومة في ذاتها حتى تعتبر عند المفاضلة بخلاف
 جنسها وفي تصرف الرهن وان كانت لا تعتبر عند المفاضلة بنفسها سمعا فمكن
 اعتبارها وفي بيان قول محمد روبا نوع طول يعرف في موضع من المبسوط
 والردادات مع جميع شعبها فالمن باع عبدا على ان يرهنه المشتري شيئا بعينه
 جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز وعلى هذا القياس والا استحسانا اذا باع شيئا
 على ان يعطيه كفيلا معيننا حاضر في المجلس فقبل وجه القياس انه صفقة في
 صفقة وهو منهي عنه ولا نه شرط لا يقتضيه العرف وفيه منفعة لاحد ههنا ومثله

يفسد البيع وجه الاستحسان أنه شرط ملازم للعقد لأن الكفالة والرهن
للاستيثاق وأنه يلزم الوجوب فإذا كان الكفيل حاضرا في المجلس والرهن
معينا اعتبرنا فيه المعنى وهو ملازم فصح العقد وإذا لم يكن الرهن ولا الكفيل
معينا وكان الكفيل غائبا حتى افتقر لما لم يبق معنى الكفالة والرهن المجاهلة
فيبقى الاعتبار بعينه فيفسد ولو كان غائبا لمحض في المجلس وقبل فتح ولو امتنع
المشتري عن تسليم الرهن لم يجبر عليه وقال في قوله بجبر لأن الرهن إذا شرط
في البيع صار حقا من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن فيلزمه بلزومه ونحن
نقول أن الرهن عقد ثمر من جانب الرامن على ما بينا ولا جبر على التبرع عنه
ولكن الباع والخبير أن شاء رضي بترك الرهن وإن شاء فصح البيع لأنه وصف
موجوب فيه وما رخص إلا به فيتحيز بقواته إلا أن يدفع المشتري الثمن حال
تسليم الموصود أو يدفع قيمة الرهن رهنا لأن هذا لا يصفى تثبت على المعنى
وله والقيمة قال ومن اشترى شيئا بداهة فقال للبائع أمسك هذا الثوب حتى
أعطيك الثمن فالثوب رهنا لأنه أتى بما ينبغي عن معنى الرهن وهو الحبس
إلى وقت الإعطاء والعبارة في العقود للمعاني حتى كانت الكفالة بشرط برأة
الإصيلة حوالة والحالة في هذا ذلك كفاية وقال زفره لا يكون رهنا ومثله
من أبي يوسف لأنه لا يمسك بمثل الرهن ويحتمل إلا بدائع والثاني
أقلهما فيفضي بثبوته لخلاف ما إذا قال أمسكه بدينتك أو بما لك لأنه لما قاله
بالد ينفع عين جهة الرهن فلما لم يمسكه إلا إعطاء علم أن مراد الرهن
فصل • ومن رهن عبد بن بالفضة ففضى حصته أحدهما لم يكن له
أن يفضيه حتى يودي باقي الدين وحصته كل واحد منهما ما يخصه إذا قسم الدين
على قيمتها وهذا لأن الرهن محبوب من كل الدين فيكون محبوبا بكل جزء
من أجزائه مبالغة في حمله على قضاء الدين وصار كالمبيع في يد البائع فان سمي
لكل واحد من اعيان الرهن شيئا من المال الذي رهنه به فكذلك المجواب في ردائه
الأصل وفي الزيادات أنه إن يفضيه إذا أدى ما سمي له وجه النزول أن العقد متحد لا يفترق

بشيء لا يفرق بفرق التسمية كما في البيع وجه الثاني انه لا حاجة الى الاتحاد لان
احد العقد بين لا يضير مشروطا في الاخر الا ترى انه لو قبل الرهن في احدهما
جواز قال فصل من عيّنوا احدى عند رجلين بدّين لكل واحد منهما عليه جاز
وحيثما كان عند كل واحد منهما لان الرهن اضعف الى جميع العين في صفة
واحدة ولا شيوخ فيه وموجبه ميرورته محتسبا بالدين وهذا مما لا يفضل
الوصف بالتجزّي فصل ما يحسب بكل واحد منهما وهذا بخلاف الهبة من رجلين
حيث لا يجوز عند أبي حنيفة قال فان قها با فكل واحد منهما في نوبته كالعدل
في حق الاخر والمضمون على كل واحد منهما حصته من الدين لان
هنا الهبة لا يصير كل واحد منهما مستويا حصته اذا لاستيفاء مما يتجزّي قاله
فان اعطى احد مصادقته كان كله رهنا في يد الاخر لان جميع العين رهن في يده
كل واحد منهما من غير تفرق وعلى هذا حبس المبيع اذا دى احدا المشتريين
حصته قال وان رهن رجلان بدّين عليهما رجلا رهنا واحد فهو جاز والرهن
رهن بكل الدين وللمرتفع ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين لان فضل
الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ قال اذا ما الرجلان كل واحد منهما
انبيته على رجل انه رهنه عبده الذي في يده وفيه فهو باطل لان كل واحد
منهما انبى بينته انه رهنه كل العبد ولا وجه الى الفضا لكل واحد منهما
بالكل لان العبد الواحد يستحيل ان يكون كله رهنا لهذا وكذا رهنا لذلك في حالة
واحدة ولا الى الفضا بكله لواحد بعينه لعدم الاولوية ولا الى الفضا لكل واحد
منهما بالنصف لانه يودي الى الشيوخ فتعذر العمل بهما وتعين التهاجر
ولا يقال انه يكون رهنا لهما كانهما ارتهناه معا ذ جهل التاريخ بينهما وجعل
في كتاب الشهادات هذا وجه الاستحسان لا نأقول هذا عمل على خلاف
ما افتضته الحجة لان كلا منهما ثبت ببينته حبسا يكون وميلة الى مثله
في الاستيفاء وبهذا الفضا ثبت حبس يكون وميلة الى شرطه في الاستيفاء
وليس هذا عملا على وفق الحجة وما ذكرناه وان كان فينا لكن محمد اراد اخذ به

كفوته وإذا وقع باطلا فلو ملك يهلك أمانته لأن الباطل لا حكم له قال • وأما من
 الرهن والعقد في ابد بهما فافاق كل واحد منهما البينة على ما وصفتنا كان في يد
 كل واحد منهما نصفه وهنا يبيعه بحقه استحسانا وهو قول أبي حنيفة ومحمد
 وفي الفياض هذا باطل وهو قول أبي يوسف ره لأن المحبس للاستيفاء مستمر
 أصلي لعقد الرهن فيكون الغضاه قضاء يعرض الرهن وإنه باطل للشيوع كما
 في حالة الحياة وجه أن استحسان أن العقد لا يبرأ لأنه وإنما يبرأ محكمه وحكمه
 في حالة الحياة المحبس والشيوع ضرورة ولعقد المكاتبة الاستيفاء بالبيع في الدين
 والشياخ لا يضره وصار كما إذا ادعى الرجلان كذا امرأتين أو ادعت اثنتان النكاح
 على رجل واحد أو المكاتبة البينة لها تركت في حالة الحياة وبقيت بالميراث بينهما
 بعد المكاتبة لأنه بطلان الانقسام وأنه أعلم بالمرتهن الذي هو موضع
 على يد العدل قال • وإذا انقضى على وضع الرهن على يد العدل جاز أن يملك
 به ولا يجوز تركه في بعض النسخ لأن يد العدل يد المالك ولها أن يرجع العدل
 عليه عند أن يستحق فاعدم الغرض ولنا أن يده على الصورة يد المالك في المحفظ
 إذا عجز أمانته وفي حق المالكة يد المرتهن لأن يدها بدضمها والمضمون هو المالكة
 فنقول منزلة الشخصين تحقيقا لما قصده من الرهن وإنما يرجع العدل على المالك
 في الاستحقاق لأنه نائب عنه في حفظ العين كالودع قال • وليس للمرتهن
 ولا للرهن أن يأخذ منه لتعلق حق الرهن في المحفظ بيده وأمانته وتعلق حق
 المرتهن به امتيافاً فلا يملك أحدهما إبطال حق الآخر فلو ملك في يده ملك في ضمان
 المرتهن لأن يده في حق المالكة يد المرتهن وهي المضمونة ولو دفع العدل إلى الرهن
 أو المرتهن ضمن لأنه مودع الرهن في حق العين ومودع المرتهن في حق المالكة
 وأحدهما جلبي من الآخر ومودع ضمن بالدفع إلى الأجنبي وإذا ضمن العدل قيمته
 الرهن بعد ما دفع إلى أحدهما وثدا استهلكه المدفع إليه أو هلك في يده لا يند ران
 يجعل القيمة رهنا في يده لأنه بصير فاضيا ومقتضيا بينهما ثبات لكن يتفان على
 أن يأخذ أمانته ويجعلها رهنا عنه أو عند غيره وأن تعد اجتماعهما يرفع أخذه

أخذ هذا إلى القاضي ليفعل كذلك ولو فعل ذلك لم يرضى الراهن ^{بأنه} وقد ضمن
 العدل القيمة المدفع إلى الراهن فالقيمة ما ملته لوصول المهرمون إلى الراهن
 ووصول المهرمون إلى المرتهن فلا يجتمع البذل والمبدل في ملك واحد وإن كان ضمنها
 بأخذ المهر المرتهن فالراهن يأخذ القيمة منه لأن العين لو كانت فاقمة في يده
 يأخذها إذا أدى الدين فكذلك يأخذ ما قام مقامها ولا يجمع فيه بين البذل والمبدل
^{فإن} قل إذا وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما ببيع الرهن عند حلول الدين
 أو الكالة جارية لأنه توكيل ببيع ماله وإن شرطت في عقد الرهن فليس للراهن
 أن يعزل الوكيل وإن عزله لم يعزل لأنها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفا
 من أوصافه وحقا من حقوقه إلا ترى أنه لزادة الوثيقة فيلزم بلزوم أصله ولأنه
 يتعلق به حق المرتهن وفي العزل أنواعه وصار كالوكيل بالخصومة بطلب المدعي
 ولو وكله بالبيع مطلقا حتى ملك البيع بالنقد والتسليم ثم نهاه عن البيع
 نسبية لم يعمل بكيفية لأنه لا يردم بأصله فكذلك أبو صفة لما ذكرناه وكذا إذا عزله
 المرتهن لا يعزل لأنه لم يملكه وإنما وكله غيره وإن مات الراهن لم يعزل
 لأن الرهن لا يبطل بموته ولأنه لو بطل أنما يبطل محقق الورثة وحق المرتهن
 مقدم فالوكيل أن يبيعه بغير محضر من الورثة كما يبيعه في حال حياته بغير
 محضر منه وإن مات المرتهن فالوكيل على وكالته لأن العقد لا يبطل بموتهما
 ولا بموت أحدهما فيبقى بحقوقه وأوصافه وإن مات الوكيل انتقضت الوكالة
 ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لأن الوكالة لا تجري فيها الإرث ولأن الموكل
 رضى براه لا براهي غيره وعن أبي يوسف أنه إن وصى الوكيل بملك يبيعه لاه
 الوكالة لا زمة فيملكه الوصي كالمضارب إذا مات بعد ما صار رأس المال أعبالا
 يملك وصي المضارب بيعها لما أنه لازم بعد ما صار أعبالا فلنا التوكيل حق
 لازم لكن عليه والإرث يجري فيما له بخلاف المضاربة لأنها حق المضارب وليس
 للمرتهن أن يبيعه إلا برضا الراهن لأنه ملكه وما رضى ببيعه وليس للراهن
 أن يبيعه إلا برضا المرتهن لأن الموتى أحق بما لبيته من الراهن فلا يفد الراهن

وفي العزل
 حقه

على تسليمه بالبيع قال فان حل الاجل وامى الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه
 والراهن غائب اجبر على بيعه لما ذكرنا من الوجهين في لزومه وكذلك الرجل
 بوله غيره بالخصومة ونقاب الموكل فاني ان نخاصم اجبر على الخصومة
 الموجه الثاني هو ان فيه اتواء المستحق بخلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع بنفسه
 فلا يتولى حقه اما المدينى لا يقدر على الدعوى والمرتهن لا يملك بيعه بنفسه
 فلم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن اما شرط بعده فيل لا يجبر اعتبارا
 للوجه الاول وفيل يجبر رجوعا الى الوجه الثاني وهذا اصح وعن ابي يوسف
 انه ان اجاب في الفصلين واحد وهو يده اطلاق الجواب في الجماع الصغير
 وفي الاصل واذا باع العدل الرهن فقد خرج من الرهن والثلث فاجر مقامه فكان
 وهذا وان لم يقبض بعد لقيامه مقام ما كان مقبوضا واذا قولى كان مال المرتهن
 لبقاء عقد الرهن في الثمن لقيامه مقام المبيع المرهون وكذلك اذا قتل العبد
 المرهون وغرم الفاعل قيمته لان المالك يستحقه من حيث المالية وان كان بدل الدم
 فاجل حكم ضمان المال في حق المستحق فيبقى عقد الرهن وكذلك لو قتل عبيد فباع به
 لانه لا يتم مقام الاول نعماد ما قال وان باع العدل الرهن فوافى المرتهن الثمن ثم
 استحق الرهن فضمنه العدل كان بالخيار ان شاء ضمن الرهن قيمته وان شاء ضمن
 المرتهن الثمن الذي اخطاه وليس له ان يضمنه غيره وكشف هذا ان المرهون
 المبيع اذا استحق اما ان يكون هالكا او قابضا في الوجه الاول المستحق بالخيار
 ان شاء ضمن الرهن قيمته لانه خاصص في حقه وان شاء ضمن العدل لانه متعدي
 في حقه بالبيع والتسليم فان ضمن الراهن نقد البيع وصح الا فضاء لانه ملكه
 باداء الضمان فتبين انه امره ببيع ملك نفسه وان ضمن الباع ينقد البيع ايضا
 لانه ملكه باداء الضمان فتبين انه باع ملك نفسه واذا ضمن العدل فالعدل
 بالخيار ان شاء رجع على الراهن بالقيمة لانه وكيل من جهته عامل له فيرجع
 عليه بما كلفه من العهدة ونقد البيع وصح الافتضاء فلا يرجع المرتهن عليه بشئ
 من دينه وان شاء رجع على المرتهن بالثمن لانه تبين انه اخذ الثمن بغير حق لانه

احد مما انه
 لما شرط في عقد
 الرهن ماركضا
 من اوصافه
 والثاني تعلق
 به حق المرتهن
 وفي العدل
 اتواء حقه

لأنه ملك العبد بأداء الضمان ونفذ بيعه عليه فصار الثمن له وإنما أداه اليه على
 حسبان أنه ملك الراهن فإذا امتنع أنه ملكه لم يكن راضياً به فله أن يرجع به عليه
 وإذا رجع بطل الإقضاء فيرجع المرتهن على الراهن بدنه وفي الوجه الثاني وهو
 أن يكون ~~لهما في يد المشتري~~ فالمستحق أن يأخذ من يده لأنه وجد عين
 بآله ثم للمشتري أن يرجع على العدل بالثمن لأنه العاقد فتعلق به حقوق
 العقد وهذا من حقوقه حيث وجب البيع وإنما أداه لتسلم له المبيع ولم يسلم
 ثم العدل بالخيار أن شاء رجع على الراهن بالقيمة لأنه هو الذي أدخله في
 العهد فيجب عليه تخليعه وإذا رجع عليه صح فبطل المرتهن لأن المقبوض
 سلم له وإن شاء رجع على المرتهن لأنه إذا انتفض العقد بطل الثمن وقد نفذه
 ثمنا فيجب نفذ قبضه ضرورة وإذا رجع عليه وانتفض قبضه عاد حظه إلى الدين
 كما كان فيرجع به على الراهن ولو أن المشتري سلم الثمن إلى المرتهن لم يرجع
 على العدل لأنه في كل بيع عامل للراهن وإنما يرجع عليه إذا قبض وأمر بقبض
 فبقي الضمان على الموكل وإن كان التوكيل بعد عقد الراهن فهو مشروط في
 العقد فما حق العدل من العهدة يرجع به على الراهن قبض الثمن المرتهن أم لا
 لأنه لم يتعلق بهذا التوكيل حق المرتهن فلا رجوع كما في الوكالة المفردة
 عن الراهن إذا باع الوكيل ودفع الثمن إلى من أمره الموكل ثم عطفه عهد
 لا يرجع به على المفتني بخلاف الوكالة المشروطة في العقد لأنه تعلق به حق
 المرتهن فيكون البيع صحفه قال رضي الله عنه هكذا ذكره الكرخي ره وهذا أبو بد
 قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع قال وإن مات العبد الموهون في يده
 المرتهن ثم استحقه رجل فله الخيار أن شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن المرتهن
 وإن كل واحد منهما متعدي في حقه بالتصليم أو بالقبض فإن ضمن الراهن نفذ مات
 بالدين لأنه ملكه بأداء الضمان فصح الإبقاء وإن ضمن المرتهن يرجع على الراهن
 بما ضمن من القيمة وبدينه أما بالقيمة فلا نه مغرور من جهة الراهن وأما
 بالدين فلا نه انتفض أفضاؤه فيعبر وحفه كما كان فإن قيل لما كان قرار الضمان

على الراهن برجوع المرتهن عليه والملك في المضمون بثبوت من عليه فرائض
 الضمان فتبين انه رهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن المستحق الراهن ابتداء فلما
 هذا طعن ابي حازم القاضي به والجواب انه يرجع عليه بسبب الغرور والغرور
 بالتسليم كما ذكرناه او بالاقتفال من المرتهن اليه كانه وكيل منه والملك بكل
 ذلك متاخر عن عقد الرهن بخلاف الوجه الاول لان المستحق بضمنه باعتبار
 القبض السابق على الرهن فيستند الملك اليه فتبين انه رهن ملك نفسه وقد
 طولنا الكلام في كفايته المنتهي والله اعلم بالصواب باب التصرف
في الرهن والتمنا به عليه والتمنا به على غيره قال: واذا باع الراهن الرهن يغير اذن
 المرتهن فالبيع يوثق لتعلق حق الغير به وهو المرتهن فيوثق على اجازته وان كان
 الراهن يثمنه في ملكه كمن اوصى بجميع ماله تغف على اجازة الورثة فيما
 زاد على الثلث لتعلق حقه به فان اجاز المرتهن جاز لان التوقف بعقده وقدر رضى
 بسقوطه وان شاء الراهن دينه جاز ايضا لانه زال المانع بين النفوذ والمقتضى
 موجود وهو التصرف الصادر من الاهل في المحل واذا نفذ البيع باجارة المرتهن
 ينتقل حقه الى بدله هو الصحيح لان حقه تعلق بالمالية والبدل له حكم المبدل فصار
 كالعبد المذبول اذ ابيع برضا الغرماء ينتقل حقه الى البدل لا يهرضوا
 بالانتقال دون السقوط راما فكذلك هذا وان لم يهرض المرتهن البيع ونسخه انفسح
 في رابته حتى لو انتك الراهن الرهن لاسبيل للمشتري عليه لان الحق الثابت
 للمرتهن بمنزلة الملك فصار كالملك له ان يبيع وله ان يفسخ وفي اصح الروايتين
 لا يفسخ بنفسه لانه لو ثبت حق الفسخ له لما ثبت ضرورة صيانة حقه وحقه
 في الحبس لا يبطل بانقضاء هذا العقد فيبقى موقوفان شاء المشتري صبر حتى
 يفتك الراهن الرهن اذا العجز على شرف الزوال وان شاء رفع الامر الى القاضي
 واللفاضي ان يفسخ لغوات الفدرة على التسليم وولاؤه الفسخ الى القاضي لاليه
 وصار كما اذا ابق العبد المشتري قبل الفسخ فانه يتخير المشتري ما ذكرنا كذلك هذا
 ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه بيعا ثانيا من غير قبل ان يبيعوا المرتهن فالثاني

اراد به قوله لان
 كل واحد منهما
 متعدي في حقه
 بالتسليم

اي لغوات
 الفدرة على
 التسليم

فالثاني موقوف بضاع على اجازته لان الاول لم ينفك والموقوف لا يمنع توقف
 الثاني فلو اجاز المرفه البيع الثاني جاز الثاني ولو باع الراهن ثم اجر وميب
 اورهن من غيره و اجاز المرفه هذه العقود جاز البيع الاول والفرق ان المرفه
 قد يحظر من البيع الثاني لانه يتعلق حقه ببذله فيصح تعيينه لتعلق فائدة به اما
 لا حق له في هذه العقود لانه لا يبدل في الهبة والرهن والذي في الاجارة
 يبدل المنفعة لا يبدل العين وحقه في ملكية العين لا في المنفعة فكانت اجازته
 اسقاطا لحقه فزال المانع فنفذ البيع الاول فوضح القسري قال ولوا عتق الراهن
 عبيد الرهن نفذ هتفه وفي بعض اقوال الشافعي رده لا ينفذ اذا كان المعتق معسرا
 لان في تنفيذه ابطال حق المرفه فاشبه البيع بخلاف ما اذا كان موسرا حيث
 ينفذ على بعض اقواله لانه لا يبطل حقه معنى بالتضمين وبخلاف اعتناق
 المستاجر لان الاجارة تبقي مدتها اذا عسر بقبليها ام لا بقبيل الرهن فلا يفي
 ولنا انه مخاطب اعتق ملك نفسه فلا يلحق تصرفه بعد اذن المرفه كما اذا
 اعتق العبد المشتري قبل القبض او اعتق الابن والمغصوب ولا خفاء في قيام ملك
 الرتبة لقيام المفتضى وعارض الرهن لا يبنى عن زواله ثم اذا زال ملكه في الرتبة
 باعتاقه بيزول ملك المرفه في اليد بناء عليه كاعتناق العبد المشترك بل اولى لان
 ملك الرتبة اقوى من ملك اليد فلما لم يمنع الاعلى لا يمنع الأدنى بطريق الاولى
 وامتناع النفاذ في البيع والهبة لا نعدم الفدوة على التسليم واعتناق الوارث
 العبد الموصى برتبته لا بلغو بل يؤخر الى اداء السعابة عند ابي حنيفة رده واذا
 نفذ الاعتناق بطل الرهن لغوات محله ثم بعد ذلك ان كان الراهن موسرا والدين
 جارا طو لب اداء الدين لانه لو طو لب اداء الفدية تفق المفاضة بقدر الدين
 فلا فائدة فيه وان كان الدين مؤجلا اخذت منه قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه
 حتى يحل الدين لان سبب الضمان متحقق وفي التضمين فائدة فاذا حل الدين
 افتضاء بحقه اذا كان من جنس حقه ورد الفضل وان كان معسرا سعى العبد
 في قيمته ونفى به الدين الا اذا كان بخلاف جنس حقه لانه لما تعذر الوصول

إلى عين حقه من جهة المعتق يرجع إلى من يتقنع بعتقه وهو العبد لأن أخرجه
 بالضمآن فالرخصي الله عنه وتاويله إذا كانت النجسة إله من الدين أما إذا كان الدين
 إله نذكره أن شاء الله تعالى ثم يرجع بما معنى على مولا إذا ليس له فقي دينه
 وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه بخلاف المستعني
 في الاعتاق لأنه هو يضمننا عليه لا لئلا إنما يسعى لتفصيل العتق عند
 وعند مما لتكمله وفنا يسعى في ضمان على غير بعد تمام اعتاقه بمصار كعميو
 الرهن ثم أبو حنيفة به أو حسب السعابة في المستعني المشترك في حالتي اليأس
 والاعسار وفي العبد المروء شرط الاعسار لأن الثابت للمرتون حق الملك
 وأنه أدنى من حقيقته الثابتة للشربك الساكت فوجب السعابة مما في حالة
 واحدة أظهر النقصان رتبته بخلاف المشتري قبل الطبخ إذا اعتقه المشتري
 يجب لا يسعى للمبايع إلا رواه عن أبي يوسف أنه والمروء يسعى لا
 حق الباع في الخمس المصغر لأن الباع لا يملكه في الآخرة ولا يستوفي من عينه
 وكذا لا يبطل حقه في الخمس بالاعارة من المشتري والمروءون ينقلب حقه
 ملكا ولا يبطل حقه بالاعارة من الراهن حتى يمكنه الاسترداد فلو أوجبا السعابة
 فيهما لسوينا بين المحققين وذلك لا يجوز ولو لم يملك المولى برون عبد إلا أنه
 ومثلك عند فلان وكذا به العبد ثم اعتقه فوجب السعابة عندنا خلا فالمرور
 هو يعتبره بافراق بعد العتق ونحن نقول أفريقه الحق في حال يملك التعليق
 فيه لقيام ملكه فيه بخلاف ما بعد العتق لأنه حال انقضاء الولاية قال
 ولوديره الراهن صح قد يبره بالافتقار ما عندنا فظاهر وكذا عندنا لأن الندبي
 لا يمنع البيع على أصله ولو كانت أمة فاستولدها الراهن صح الاستيلاء بالافتقار
 لأنه يصح بآدمي المحققين وهو مالاب في جارية الابن فيصح بالاعلى وأد اصحابا
 خرجا من الرهن لبطلان الحلية إذ لا يصح استيفاء الدين منهما فان كان الراهن
 مورا ضمن فيمتهما على التفصيل الذي ذكرناه في الاعتاق وإن كان معسرا
 استعني المرتون المدبر أو المرفعي جميع الدين لأن كسبهما مال المولى بخلاف المعتق

أي فان كان الدين
 حالا لطلب باو
 الدين وان كان
 مؤجلا أخذت
 القيمة وجعلت
 رهنًا مكانهما
 حتى يجعل الدين
 فاذا حل انقضاء
 بحقه إذا كان
 جنس حقه ورده
 الفضل

المعتق يحبس بسعي في الاصل من الدارين ومن القيمة لان كسبه حقة والمعتق
 عنده ليس الا قدر القيمة فلا يزاد عليه وحق المرتقن بقدر الدين فلا تلزمه
 الزيادة ولا يرجعان بما يوردها على المولى بعد سائر لانهما ادباه من ماله
 المولى والمعتق يرجع لانه ادبى ملكه عنه وهو مضطرب على ما سار ولعل الدين
 اذا كان مؤجلا يعنى المدبر في قيمته فبالا نه عوض الرهن حتى تمس ملكه
 فيتقدر بقدر العوض بخلاف ما اذا كان حالاً لانه يفضى به الدين * ولو اعتق الرامن
 المدبر وقد قضى عليه بالسعاية او لم يفض لم يسع الا بقدر القيمة لان كسبه
 بعد العتق ملكه * وما اذا قبل العتق لا يرجع به على مولاه لانه ادب من مال المولى
 قال * وكذلك لو استهلك الرامن الرهن لا نه حق محترم مضمون عليه بالا تلافى
 والضمان رهن في بد المرتقن لقيمة مقام العين فان استهلكه اجنبى فالمرتقن
 هو المحصر في تضمينه فما اذا خذا القيمة وتكون رهنا في بد لانه احق بعين الرهن
 حال فيسأله فكذلك في استرداد ما قام مقامه والواجب على هذا المستهلك
 قيمته يوم ملك فان كانت قيمته يوم استهلكه خمسمائة ويوم رهن الف غرم
 خمس مائة وكانت كسفاً وسقط من الدين خمسمائة انصار الحكم في خمس مائة
 الزيادة لانها ملكت باقة والمعتق في ضمان الرهن القيمة يوم القبض لا يوم
 الفكاك لان الغرض السابق مضمون عليه لا نه قبض استيفاء الا انه يتقرر
 عند الهلاك ولو استهلكه المرتقن والدين مؤجل غرم القيمة لانه اتلف ملك
 الغير * وكانت رهنا في بد حتى يحل الدين لان الضمان بدل العين فاخذ حكمه
 * واداحل الدين وهو على صفة القيمة استوفى المرتقن منها فله رخصه لانه
 جنس حقه * ثم ان كان فيه فضل برد على الرامن لا نه بدل ملكه وقد فرغ
 من حق المرتقن * وان نقصت عن الدين بتراجع السعوى الى خمس مائة وقد كانت
 قيمته يوم الرهن الف واجب بالا استهلاك خمس مائة وسقط من الدين خمسمائة
 لان ما انتقص كالهالك وسقط الدين بئذ * ويعتبر قيمته يوم القبض وهو مضمون
 بالقبض السابق لا بتراجع السعوى وجب عليه الباقي بالا تلافى وهو قيمته

يوم انقلب قال - واذ اعار المرء من الرهن للرهن ليحفظه او ليعمل له عملاً شديداً
 يخرج من ضمان المرتهن انما اذ بين العارية وبين الرهن فان هلك في يد الرامن
 هلك بغير شيء لقوا ائمة النضر المضمون * وللمرتهن ان يسترجعه الى يده
 لان عقد الرهن باق اذ هي حكم الضمان في الحال الا ترى انه لو هلك الرهن
 قبل ان يرد على المرتهن كان المرتهن احق به من سائر الخرماء وسدا لا
 يد العارية ليست بالترتبة والضماني ليس من لوازم الرهن على كل حال الا ترى
 ان حكم الرهن ثابت في ولد الرهن وان لم يكن مضموناً بالهلاك * واذ اجني
 كفعل الرهن فلا اخذت عاد الضمان لانه عاد القبض في عقد الرهن فيعود بمقتضى
 * وكذا لك لو اعاره احدكما اجنبياً باذن الآخر سقط حكم الضمان لما قلنا وتكفل
 واحد منهما ان يرد به هناك كما كان لان لكل واحد حق استرجاعه ما فيه وهذا بخلاف
 الاجارة والبيع والهبة من اجنسي اذا باع واحدهما باذن الآخر حيث يخرج
 من الرهن فلا يعود الا بعقد مبتدأ * ولومات الرامن قبل الرد الى المرتهن يكون
 المرتهن اسوة للغرماء لا نه تتعلق بالرهن حق لازم بهذه التصرفات فيبطل به
 حكم الرهن اما بالعارية لم يتعلق به حق لازم فافتراؤه وان استعار المرتهن
 الرهن من الرامن ليعمل به فذلك قبل ان يأخذ في العمل هلك على ضمان الرامن
 لبقاء الرهن * وكذا اذا هلك بعد لغوا من العمل لا ارتفاع يد العارية
 * ولو هلك في حالة العمل ملك بغير ضمان لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي
 مخالفة ليد الرهن فاتفق الضمان * وكذا اذا اذن الرامن المرتهن بالاستعمال بائناً
 * ومن استعار من غيره ثوباً باليرهنه فما رهنه به من قليل او كثير فهو جائز لانه
 متبرع بالثبات ملك اليد فيعتبر بالثبوت ملك العين واليد وهي
 قضاء الدين ويجوز ان ينقل ملك اليد عن ملك العين ثبوتاً للمرتهن كما ينقل
 لولا في حق البائع والاطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لان الجهالة
 فيما لا يفتني الى المنازعة * ولو عين فدر الا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه
 ولا باقل منه لان التفيد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه الاحتباس بما يتيسر اذا

أي المأذاة بين

يد العارية

الرهن

أي من مخالفة

يد الرهن

العارية

ادائه ونفسي النقصان ابطالان غرضه ان يصير مستوفيا للاكثر ممثلا بثلثه عند الهلاك
 ليرجع عليه وكذا لك التفتيد بالجنس وبالمرتهن وبالبلد لان كل ذلك مفيد
 لتيسر البعض بالا ضافة الى البعض وتفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ
 واذا خالف كان ضامنا ثم ان شاء المعير ضمن المستعير ويتم عقد الرهن فيما بينه
 وبين المرتهن لا نه ملكه باداء الضمان فتعين انه رهن ملك نفسه وان شاء
 ضمن المرتهن ويرجع المرتهن بهما ضمن وبالدین علی الراهن وقد بيناه في الاستحقاق
 وان وافق بان رهنه بعد ايام امره به ان كان له قيمته مثل الذهب واكثر
 بثلث عند المرتهن بمثل المال من الرهن لتمام الاستيفاء بالهلال وهو وجب مثله
 لرب الثوب على الراهن لانه صار فاضيا وبه بما له بهذا القدر وهو الموجب
 للرجوع دون القبض بذاته لانه برضاه وكذلك ان الضمان عيب ذهب من الدين
 بحسابه وجب مثله لرب الثوب على الراهن على ما بيناه وان كان له قيمته اقل
 من الدين ذهب بقدر القيمة وعلى الراهن بقيته وبه للمرتهن لانه لم يطلع بالاستيفاء
 بالزيادة على قيمته وعلى الراهن لصاحب الثوب ما صار به موثقا بالزيادة ولو كانت
 قيمته مثل الذهب فلو اد المعير ان يفتكه جبراً عن الراهن لم يكن للمرتهن الا الفضی
 وبه ان يمنع لانه غير مستعير حيث مخلص ملكه ولهذا يرجع على الراهن
 بما ادی فاجبر المرتهن على الدفع بخلاف الاجلبي اذا قضى الدين لانه مستعير
 اذ هو لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفريغ ذمته فكان للطالب ان لا يقبله
 ولو هلك الثوب العاربة عنده الراهن قبل ان يرهنه او بعد ما اشتمك فلا ضمان
 هلسه لانه لم يصير فاضيا بهدا وهو الموجب على ما بيناه ولو احتلفا في ذلك
 فانقول للراهن لانه ينكر الا بقاء به هواء الهلاك في هاتين المحاليتين ولو
 اختلفا في مقدار ما امره بالرهن به فالقول للمعير لان القول له في انكار اصله
 فكذلك في انكار وصفه ولو رهنه المستعير يد بين موعود وهو ان يرهنه ليقرضه
 كذا فلهك في يد المرتهن قبل الافراض والمسمى والقيمة سواء ضمن للمعير الموعود
 المسمى لما بيناه انه كالرهن موعود ويرجع المعير على الراهن بمثله لان سلامة ما بينه

اي في استحقاق

الرهن قبل هذا

الباب

وفولوله لانه صار

فاضيا ديمسه

بمساله وفولوه

لانه راجع الى

هذا ايضا

الرهن باستيفاءه من المرتهن كصلا منه ببرأة ذمته عنه ولو كانت العت ربه
 عبدا فاعتقه المعير جاز لقيام ملك الرتبة ثم المرتهن بالتحيار ان شاء رجع
 بالدين على الراهن لانه لم يستوفه وان شاء ضمن المعير قيمته لان الحق قد تعلق
 برقبته وقد تلفه بالاحتاق ويكون رهنا عنده الى ان يقضى دينه فيرد ما
 الى المعير لان استرداد القيمة كاسترداد التهن ولو استعار عبدا او دابة ليرهنه
 فاستخدم العبد او ركب الدابة قبل ان يرهنها ثم رهنها بمال مثل قيمتهما
 ثم قضى المالك فلم يقضيهما حتى ملكا عنده المرتهن فلا ضمان على الراهن لانه
 قد بري من الضمان حين رهنها فانه كان امينا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذا
 اذا ابتك الرهن ثم ركب الدابة او استخدم العبد فلم يعطى ثم عطي بعده ذلك
 من غير صلح ولا ضمن لانه بعد الفك كالمنزلة المودع لا بمنزلة المستعير لا انتهاء
 حكم الاستعارة بالفك وقد عاد الى الوفاق فيبرأ عن الضمان وهذا بخلاف
 المستعير لان يده بيد نفسه فلا بد من الوصول الى يد المالك اما المستعير في الرهن
 فيحصل مقصود الامر وهو الرجوع عليه عند الهلاك وتحقق الاستيفاء قال وجنابة
 الراهن على الرهن مضمونة لانه تقويت حق لازم صحت تعلق مثله بالمال
 يجعل المالك كالا جنبي في حق الضمان كتعلق حق الورثة بمال المربض مرض
 الموت يمنع نفاذ تبرعه فيما وراء الثلث والعبد الموصى بخدمته اذا تلفه الورثة
 ضمنوا قيمته ليشتري بها عبد يفرم مقامه قال وجنابة المرتهن عليه تسقط
 من دينه بفقد ما ومنعاه ان يكون الضمان على صفه الدين وهذا لان العين ملك
 المالك وقد تعدى عليه المرتهن فيضمنه لما لكه قال وجنابة الرهن على الراهن
 والمرتهن وعلى مالهما مدروما عند ابي حنيفة ره ولا جنايته على المرتهن
 معتبرة والمراد بالحناية على النفس ما يوجب المال اما الوفاية فلا جنايته
 المملوك على المالك الا ترى انه لو مات كان الكفن عليه بخلاف جنايته المغصوب
 على المغصوب منه لان الملك عنه ذاء الضمان يثبت للغاصب مستندا حتى
 يكون الكفن عليه فكانت جنايته على غير المالك فاعتبر به ولهما في الخلافية ان

أما الجناية فحصلت على غير مالكه وهي الاختيار فالباقية وهو تع العبد اليه
 بالجناية فاعتبر • ثم ان شاء الراس والمرتهن ابطلا الرهن ودينه الجناية
 الى المرتهن وان قال المرتهن لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله وله ان يذمه
 الجناية لو اعتبرنا ما للمرتهن كان عليه التخليص من الجناية لا نهيا حصله
 في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه • وجنايته
 على مال المرتهن لا تعتبر بالا اتفاقا اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا يملك
 في اختياره لانه لا يملك العبد وهو الفايضة • وان كانت القيمة اكثر من الدين
 فمن التي خفيفته انه يعتبر بقدر الا مانته لان الفضل ليس في ضمانه فاشبه
 جناية العبد الوديعه على المستودع وعنه انها لا تعتبر لان حكم الرهن
 وهو المهرس فيه ثابت فصار كالمضمون وهذا بخلاف جناية الرهن على ابن الرهن
 او ابن المرتهن لان الا ملاك خفيفة متباينة فصار كالجناية على الاجنبي فاليه
 • ومن رهن عبدا بساوي الف بالالف الى اجل فنقص في السعر فرجعت قيمته
 الى مائة ثم قلته رجعت وغرم فيمته مائة ثم حل الاجل فان المرتهن يقبض
 المائة لقاء عن حقه ولا يرجع على الراهن بشئ واصله ان النقصان من حسم
 السعر لا يوجب سقوط الدين عنه نا خلافا لفرقه هو يقول ان المالبة فلم
 انتقصت فالبية انتقص العين ولنا ان نقصان السعر عبارة عن فتور رغبات الناس
 وذلك لا يعتبر في البيع حتى لا يثبت الخيار ولا في الغصب حتى لا تجب الضمان
 بخلاف نقصان العين لان بقوات جزء منه يتفررا الاستيفاء فيه اذ اليد به
 الاستيفاء فاذا لم يسقط شيء من الدين بنقصان السعر بقي مرهونا بكل الدين
 فاذا اقتله غرم فيمته مائة لانه يعتبر فيمته يوم الا تلاف في ضمان الا تلافه
 لان المجاز بقدر الفاسد واخذ المرتهن لانه بدل المالبة في حق المستحق
 وان كان مغابلا بالدم على اصله حتى لا يزداد على دية المحرلان المولى
 استحقه بسبب المالبة وحق المرتهن متعلق بالمالبة فكذلك ما قام مقامه
 ثم لا يرجع على الراهن شيء لان بدل الرهن بدل الاستيفاء من الا بتلفه وبالهلاك

بقدر رؤيته كانت في الابداء الفايصير مستوفيا الكل من الابداء وتوفي
 لا يمكن ان يجعل مستوفيا الالف بما يله لا نه يوتي الى الربوا فيصير مستوفيا
 الما بقه وبقي تسعماية في العين فاذا هلك بصير مستوفيا تسعماية بالهلاكة بخلاف
 ما اذا مات من غير قتل احد لا نه بصير مستوفيا لكل بالعبد لا نه لا يودي
 الى الربوا قال وان كان امره الراهن ان يبيعه فباعه بما بقه فبقي الما بقه فضاء
 من حقه فيرجع بتسعماية لا نه لما باعه باذن الراهن صار كان الراهن اشرد
 وباعه بنفسه ولو كان كذلك يبطل الرهن وبقي الدين الا بقدر ما استوفى
 كما اذا قال وان قتلته عبد فيدته ما بقه فدفع مكانه لفتكه بجميع الدين وهذا
 عند امي حنيقة وامبي هو سفره وقال محمد رد هو بالخيار ان شاء الفتكه
 بجميع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع الى المرتن بما له وقال زفره بصير
 رهنا بما بقه ان بدل الرهن بدا ستيفاء وقد تفر بالهلاكة الا انه اخلف بدل لا يلدن
 العشر فيبقى الدين بقدر ولا صتا بقا على زفره ان العبد الثاني فاقم مقام
 الاول كما ود ما ولو كان الاول فاقما وانتقص السعر لا يسقط شيء من الدين
 عندنا لما ذكرنا فكذا اذا قام المدفوع مكانه ولمحذره في الخيار ان الموهون
 تغير في ضمان المرتن فيخير الراهن كما يبيع اذا قتل قبل القبض والغصوب اذا
 قتل في بدا انفاص بخير المشتري والغصوب منه كذا هذا وانما ان التغير لم يظهر
 في نفس العبد لقيام الثاني مقام الاول كما ود ما كما ذكرنا مع زفره وعين
 الرهن امانة عندنا فلا يجوز تملكه منه بغير رضا ولا ان جعل الرهن بالدين
 حكم جاهلي وانه منسوخ بخلاف البيع لان الخيار فيه حكمه الفسخ وهو مشروع
 وبخلاف الغصب لان تملكه باء الضمان مشروع ولو كان العبد تراجعه
 حتى صار مساوي ما بقه ثم قتلته عبد مساوي ما بقه ندفع به فهو على هذا بخلاف
 واذا قتل العبد الرهن فنيلا خطأ فضاء الجناية على المرتن وليس له ان يدفع
 لا نه لا يملك التملك ولو قدى ظهر المحل فيبقى الدين على حاله ولا يرجع على
 الراهن بشيء من المقتضى لان الجناية حصلت في ضمانه فحق عليه اعلى من

من الحجية عليه
 وهو ان نقصان
 الدرع عبارة عن
 فتور رغباته
 الناس

• ولو ابي المرتهن ان يغدي فيل للراهن ادفع العبد واخذه بالدين لان الملك
 في الرقبة فابره وانما المني! تعين الفداء لقيام حقه فاذا امتنع عن الفداء
 بطالب الراهن بحكم الجنازة ومن حكمها التخيير بين الدفع والفداء فان اختار
 الدفع سقط الدين لانه استحق لمعني في ضمان المرتهن فصار كالهلاك وكذلك
 ان قدي لان العبد كالحاصل له بعوض كان على المرتهن وهو الفداء بخلافه
 ولد الرهن اذا قتل انسانا واستهلك مالا حيث يخاطب الراهن بالدفع او الفداء
 المي الا بتداء لانه غير مضمون على المرتهن فان دفع خرج من الرهن ولم يسقط
 شيء من الدين كما لو ملك في الا بتداء وان قدي فهو رهن مع امه على حالها
 ولو استهلك العبد المهر من ماله يستغرق رقبته فان ادى المرتهن الدين الذي
 لزم العبد قد بته على حاله كما في الفداء وان ابي فيل للراهن بعه في الدين
 الا ان يختار ان يودي عنه ان ادى بطل دين المرتهن كما ذكرنا في الفداء وهو قوله لا
 وان لم يود وبيع الدين فيه يند صاحب دين العبد دينه لان دين العبد مقدم
 على دين المرتهن ولبي الجنازة لتفد منه على حق المولى فان فضل شيء
 من دين غير العبد مثل دين المرتهن او اكثر فالفضل للراهن وبطل دين المرتهن
 لان الرقبة استخفت لمعني هو في ضمان المرتهن فاشبهه الهلاك وان كان دين
 العبد اقل سقط من دين المرتهن بعد دين العبد وما فضل من دين العبد بشيء
 رهبا كذا كان ثم ان كان دين المرتهن قد حل اخذه به لانه من جنس حقه وان كان
 لم يحل امسكه حتى يحل وان كان ثمن العبد لا يفي بد دين الغريم اخذ الثمن
 ولم يرجع بما بقي على احد حتى يعتق العبد لان الحق في دين الاستهلاك
 يثقل برقبته وقد استوفيت فيتاخر الى ما بعد العشق ثم اذا ادى بعد
 لا يرجع على احد لانه وجب عليه بفعله وان كانت قيمته العبد الفين
 وهو رهن بالف وقد جنى العبد يقال له: ائذ بالان النصف منه مضمون والنصف
 امانة والفداء في المضمون على المرتهن وفي الا مائة على الراهن فان اجمعا
 على الدفع فدعا وبطل دين المرتهن وال دفع لا يجوز في اخذ قيمته من المرتهن

وهو قوله لا
 العبد كالحاصل
 له بغير العوض
 كان على المرتهن

الرأى ليس قولاً
لأنه لا يملك
التمليك

أنه لو يملك
التمليك

التمليك وإنما منه الرضى به فان تشا حافاً تقول لمن قال انا اقدم راً هنا كان
او مرهنا اما المرتهن فلانة فليس في الفداء ابطال حق المرتهن وفي الدفع الذي يختل
الراهن ابطال حق المرتهن وكذلك في جنابه والدارهن اذا قال المرتهن انا اقدم
له ذلك وان كان المالك يختار الدفع لانه ان لم يكن مضموناً فهو محبوس به منه
وله في الفداء غرض صحيح ولا ضرر على الراهن وكان له ان يقضى واما الراهن
فلانه ليس للمرتهن ولاية الدفع لما بينا فكيف يختاره ويكون المرتهن في الفداء
مستطوعاً في حصة الامانة حتى لا يرجع على الراهن لانه يمكنه ان لا يختاره
فالمطلب الراهن فلما التزمه والحالة هذه كان متبرعاً وهذا على ما روي
عن ابي حنيفة انه لا يرجع مع المحضور وسنين القولين ان شاء الله تعالى
ولو اتي المرتهن ان يقضى وفداءه الراهن فانه يحسب على المرتهن نصف الفداء
من دينه لان سقوط الدين امر لازم فدى او دفع فلم يجعل الراهن في الفداء
مستطوعاً ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل الدين او اكثر بطل الدين وان كان
اقل سقط من الدين بقدر نصف الفداء فكان العبد رهناً بما بقي من الدين لان الفداء
في النصف كان عليه فاذا اداه الراهن وليس بمستطوع كان له الرجوع عليه
بما بقي فاصاً به يده كانه اوفى لصلته فبقي العبد رهناً بما بقي ولو كان المرتهن
يؤدي الراهن حاضر فهو مستطوع وان كان غائباً لم يكن مستطوعاً وهذا قول
ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف ومحمد والحسن وزفره المرتهن مستطوع
في الرجوع لانه فدى ملك غيره بغير امره فاشبه الاجنبي وله ان يملك
الراهن حاضر امكنه مخاطبته فاذا اداه المرتهن ففدى بغيره كلاجنبي فاما اذا كان
الراهن غائباً تعذر مخاطبته والمرتهن يحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا
بالاصلاح الامانة فلا يكون متبرعاً قال واذا مات الراهن باع وصيه الراهن ورضي الدين
لان الوصي قائم مقامه ولو تولى الوصي حياً بنفسه كان له ولاية البيع باذن المرتهن
فكذلك الوصيه وان لم يكن وصي نصب القاضي له وصياً وامره ببيعه لان القاضي نصب
الموكل المحقق للمصلحة ولا يجوز ان ينظر لانفسهم ان المشرقي نصب الوصي ليروي

ليؤدى ما عليه لغيره ويستوفى ما له من غيره وان كان على المبيع دين
 فهو من الوصي بعض التركة على غيرهم من غير ما له لم يجر ولا خبر ان يرد ذه
 لونه اثر بعض الغرماء بالا بقاء الحكمي فاشبهه الا بشارة بالا بقاء المحفطي فان قس
 وبه قبل ان يردوه جائز ذال المانع لوصول حقه المبيع ولو لم يكن
 للمبت غير ما اخرج الرهن اعتبارا بالا بقاء المحفطي وبيع في دونه لانه بيع
 فيه قبل الرهن فكذلك بعد واذا ارتهن الوصي بدين للمبت على رجل جائز لانه
 استبقاء وهو بمنزلة ما ارعى الله عنه وفي رهن الوصي تفصيلات نذكرها
 في كتاب الوضائ ان شاء الله تعالى فصل في رهن عشرين عشرة
 للمبت عشرة فتمم لم صار خلا بما وى عشرة فهو رهن بعشرة لان ما يكون
 محلا للبيع يكون محلا للرهن اذا التحبب بالمالبة فيهما وانما رهن لم تكن محلا
 للبيع ابتداء فهو محل له بقاء حتى ان من اشترى عشرين فتمم قبل القبض
 بقى العقد الا انه يغير في البيع لغير وصف المبيع بمنزلة ما اذا احسب
 ولو رهن شاذ فيمتلئ عشرة بعشرة فمات قد بلغ جلد ما فصار بما وى درهما
 فهو رهن بدو رهن لان الرهن يتفرق بالهلاك فاذا احسب بعض المحل يعود حكمه
 بقدره بخلاف ما اذا مات الشاة لم يبعه قبل القبض قد بلغ جلد ما حبيسه
 لا يعود البيع لان البيع ينتقض بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعود
 اما الرهن يتفرق بالهلاك على ما بيناه ومن مشائنا من يمنع مسلسلته
 البيع ويقول يعود البيع فان ونساء الرهن لارهن وهو مثل الولد والثمر
 والبن والصوف لانه متولد من ملكه ويكون رهنه انما اصل لانه تبع له والرهن
 حق لازم فيسرى اليه فان هلك بهلك بغير شيء لان الاتباع لا يفسد لها
 ما يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مفسود اذا اللفظ لا يتناولها
 ان هلك الاصل وبقي النماء ان ذم الرهن بسعته بغير الدين على قيمة الرهن
 وم القبض وقيمة السماء يوم الفكاك لان الرهن يصبر مضموما بالقبض وان زيادة
 صبر مفسودة بالفكاك اذا جفى الى وقته والتمتع بما به شيء اذا صار مفسودا كولد

وفيه الرهن بدو
 الاستبقاء من
 الاستبقاء
 وبالهلاك
 يتفرق

• المبيع فما أصاب الأصل بسقط من الدين لأنه بقا بلبه الأصل مقصودا وما أصاب
 النماء انتكه الراهن لما ذكرنا وصور المسائل على هذا الأصل تخرج وقد ذكرنا
 بعضها في كفاية المنتهى ونماه في الجامع والزبادات • ولورهن شاة بعشرة
 وفيهتها عشرة وقال الراهن للورهن احلب الشاة فما حلبت فهو لك لحلال تحلبها
 وشرب فلا ضمان عليه في شيء من ذلك اما الا باجة فيصح تعليفها بالشرط
 وانحطرت لانها اطلاق وليس بتمليك فيصح مع انحطرت ولا بسقط شيء من الدين
 لأنه اتلفه باذن المالك فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد الورهن فسر الدين
 على قيمة اللبن الذي شرب وعلى قيمة الشاة فما أصاب الشاة سقط وما أصاب
 اللبن اخذه الورهن من الراهن لان اللبن تلف على ملك الراهن بفعل الورهن
 والفعل حصل بتسليط من فله فصار كان الراهن اخذته واتلفه فكان مضمونا عليه
 فيكون له حصته من الدين قبضي حصته وكذلك ولد الشاة اذا اذن له الراهن ففي
 كله وكذلك جميع النماء الذي يحدث على هذا القياس قال • وتجاوز الزبادات
 في الرهن ولا تجوز في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رده ولا يصير الرهن رهنا به
 وقال ابو يوسف رده تجوز الزيادة في الدين ايضا وقال زفر والشافعي رده لا يجوز
 فيهما واختلاف معهما في الرهن والتمن والمهر والمنكحة سواء وقد ذكرنا
 في البيوع ولا يبي يوسفره في الخلافة الاخرى ان الدين في باب الرهن
 كالتمن في البيع والرهن كالتمن فتجاوز الزيادة فيهما كما في البيع والجامع بهما
 الا لتمام باصل العقد للحاجة والامكان ولهما هو القياس ان الزيادة في الدين
 توجب الشروع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب
 الشروع في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن الا ترى انه لو رهن عبدا تخمس ما به
 من الدين جاز وهذا شيوخ في الدين والالتحاق باصل العقد غير ممكن في
 طرق الدين لأنه غير معفود عليه ولا معفود به بل وجوبه سابق على الرهن
 وكذا ينبغي بعد انفساخه والالتحاق باصل العقد في بدل العقد بخلاف البيع
 لان الثمن بدل بحسب العقد ثم اذا اصحت الزيادة في الرهن وتسمى هذا زيادة فسدته

ي يكون
 مقصودا
 بالفاك

أي في الفصل
 الذي ذكره في
 باب المراجعة
 والتولية

فلهذه بقية الدين على قيمة الأصل يوم القيمة الزيادة يوم قبضت حتى
 لو كانت قيمة الزيادة يوم قبضها خمس مائة وقيمة الأصل يوم القبض الف والدين الفا
 على الدين اثلاثا في الرابطة ثلثا الدين وفي الأصل ثلثا الدين اعتبارا بقيمتها في
 وقتي الاعتبار وهذا الان الضمان في كل واحد منهما بثبت بالقبض فتعتبر قيمة كل
 واحد منهما وقت القبض • وإذا ولدت المرهونة ولدا ثم ان الراهن زاد مع
 اليه لدا عبدا وقيمة كل واحد الف فالعبد رهن مع الولد خاصة يقسم ما في الولد
 عليه وعلى العبد الزيادة لانه جعله زيادة مع الولد دون الام • ولو كانت
 الزيادة مخلا بفسد الدين على قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم
 القبض فيما اصاب الام ففسد عليهما وعلى ولدها لان الزيادة قد خلست على الام
 لان فان رهن عبدا بساوى الفس بالثمن اعطاه عبدا اخر قيمته الف مكان
 الاول فالاول رهن حتى يرده الى الراهن والمرتهن في الاخر امين حتى يجعله
 مكان الاول لان الاول له اجماع دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيا فلا يخرج
 من الضمان الا بنقض القبض مادام الدين باقيا واذا بقى الاول في ضمانه لا يدخل
 الثاني في ضمانه لانهما رضيا بدخول احدهما فيه لا بدخولهما فاذا رد الاول دخل
 الثاني في ضمانه ثم قيل بشرط تجدد القبض لان بدل المرتهن على الثاني به
 امانة ويد الرهن بدلا مستيفا وضمان فلا نيوب عنه كمن له على اخر الف جبار
 ما ستوفي زبوا فاعطاه جبارا ثم علم بالزبوة وطالبه بالجمعا واخذ ما كان الجبار
 امانة في بدله ما لم يرد الزبوة وبجدة القبض وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع
 كالهبة على ما بيناه من قبل وقبض الامانة بنوب عن قبض الهبة ولان الرهن
 عينه امانة والقبض يرد على العين فينوب قبض الامانة عن قبض العين ولو ابرأ
 المرتهن الراهن عن الدين او هبه منه ثم هلك الرهن في بدل المرتهن يهلك بغير شيء
 استحسانا خلافا لفرقه لان الرهن مضمون بالدين او بوجهته عند توهم
 الوجود كما في الدين الموعود ولم يبق الدين بالانراء والهبة ولا جهة لسقوطه
 الا اذا احدث منعلا نه يصير مخصصا لذي يثق له ولاية المذموم وكذا اذا رهنه

أي في صدر
 كتاب الرهن في
 تعليل ان تمام
 الرهن بالقبض

المراءاة عننا بالصدق فاعلم انه ارضيته او ارتدت والعيب اذ بانك قبل ان تدعوه
 او اختلعت منه على صدها فما ثم ملك الرهن في يديها بملك بغير شي فني هذا كله
 ولم تضمن شيئاً الحقوط الدين كما في الابراء ولو استوفى المرفوع الدين بايقاع
 الرهن او بايقاع متطوع ثم ملك الرهن في يده بهلك بالدين واجب عليه
 رد ما استوفى الى ما استوفى منه وهو من عليه او المتطوع بخلاف الابراء
 ووجه الفرق ان بالابراء يحفظ الدين اصلاً كما ذكرنا وبالاستيفاء
 لا يسقط لقيام الموجب الا انه يتعدى والاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب
 مطالبة مثله فاما هو في نفسه فقام بما قد اهلك بتفروا الاستيفاء الاول
 فانقضى الاستيفاء الثاني وكذا اذا اشترى بالدين عينا او صالحه عنه على
 عين لانه استيفاء وكذلك اذا احوال الرهن المرفوع بالدين على غيره ثم ملك
 الرهن بطلت احواله وبهلك بالدين لانه في معنى البراءة بطريق الاداء وله
 لزوم به عن ملك المحيل مثل ما كان له على المحتال عليه وما يرجع عليه
 ان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين لانه بمنزلة الوكيل وكذا لو تصادف
 على ان لا دين ثم ملك الرهن بهلك بالدين لتوهم وجوب الدين بالتصادف
 هل في قيامه فتكون الحجة نافية بخلاف الابراء والله اعلم كتاب الحنايا
 قال القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما اخرج مجرى الخطأ
 والقتل بسبب والمراد بيان قتل متعلق به الاحكام فالعمد ما قصد به بسلاح
 او ما اخرج مجرى السلاح كالخشب وليطة الفضة والمرواة الحادة
 والنار لان العمد هو القصد ولا يوفى عليه الا بدليله وهو استعمال الالة لئلا تله
 لكان متعمداً فيه عند ذلك وموجب ذلك الماء ثم لقوله تعالى ومن يقتل مؤمناً
 متعمداً فجزاؤه جهنم الابدية وقد نطق به غير واحد من السلف وعليه انعقد
 اجماع الامة قال والقود لقوله تعالى كتب عليكم النصاص في القتلى الا انه
 لا يحد بوصف العمدة لقوله عليه السلام العمد قوداي موجهه ولان النجاسة
 بها تكامل وحكمة الجزع عليها فتوفر العفوثة المنهاية لا شرع لها دون ذلك

ذللك باليه الامانة حقوا الوفاء او بضما لمواكف ان النبي لله من واجب عينا
 والتمس للذي اجد الله بغير الا برضا الماثل وهو احد قولى ان الله تعالى في الا
 ان الله حق العدل الى المثل من غير مراهات الفائل لانه تعين مدفع لله لاله
 فهو يردون رضاء وفي قول الواجب احدهما لا بعينه ويتعين باعتباره لان حق
 العهد شرع جابر اولى بغير واحد نوع غير يستعير ولما قالوا من الكتاب ورد بها
 من السنة وكان المال لا يملك موجبا لعدم المائلة والمصاحح يصلح للمماثل وفيه
 مطابقة الاحياء من اوجها يستعير وفي الخطأ وجوب المال ضرورة هو الدم
 عن الامانة ولا يتغير بعدم لول بعد اخذ المال فلا يتعين مدفع لله لله لاله
 ولا كفارة فيه عندنا وعند الشافعي ربه نجب لان الحاجة الى التكفير في العهد
 اسس على ما عليه في الخطأ فكان امر هي الى العباد لثانته كبيرة مضافة وفي الكفار
 معنى العباد في ذلك مناط بمثلها لان الكفار من المقادير وعندها في الشرع يدفع
 الاولى لا تعينها الدفع لا على وامن حكمه حرمان الميراث لقوله عليه السلام
 لا ميراث لقاتل قال وشبه العهد عند ابي حنيفة ان يتعمد الضرب بالاس
 بسلاح لا ما اجري مجرى السلاح وقال ابو يوسف وسعيد ومولود الشافعي ربه اذا
 ظررب بغير عظم او شبيهه عليه فهو شبه العهد ان يعمد ضربه بما لا يقتل
 به بما لا ياله يتطامن معنى العهد به استعمال آلة صغيرة لا يقتل بها لانه يقصد بها
 ضربه كالقارب ونحوه فكان شبه العهد ولا يتفاضل باستعمال آلة لا لا يقتل لانه لا يقصد به
 الا القتل كالسيف فكان عهد اموجه للفرد وله قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ
 العهد يقتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل ولان الاله غير موضوعه لا يقتل
 ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها على ثمرة من المصود وقتله وبه يحصل القتل
 بما لا يقتصر العهد في نظر الى الاله فكان شبه العهد كالقتل بالسموط والعصا
 الصغيرة قال وهو وجب ذلك على الفقيهين الا ثم لا يقتل وهو ما صدق في الغرب
 والكفارة لشبهه بالخطأ والدية مغلظة على العاقلة والا صل ان كل دية
 وجبت بالقتل اتمدوا بمعنى اجبت من بعد فهم على العاقلة اعتما انما خطأ

وقوله تعالى
 يكتب عليكم
 العسا من ام
 وقوله من العهد
 لوله

• وتجب في ثلاث سميه ضحية عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وتجب مغلفا
 وسنيتين صفة القنذ من بعد ان شاء الله تعالى * ويتعلق به حرمان الميراث
 لانه جزء المنزل شبهة تؤثر في سقوط الفضا * ومن حرمان الميراث ومالك
 ربه وان انكر معرفة شبه العمدة فالحجة عليه ما استلناه فان الخطأ على نوعين
 خطأ في الفصل وهو ان يرمى شخصا بظنه صيدا افاذا هو آدمي او بظنه حربيا فاذا
 هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجب ذلك
 الكفارة والدابة على العاقلة لفرقة تعالى فتحرر برؤية موته ودبته مسلمة
 الى اهلها الا يرمى على عاقلة في ثلاث سنين لما يشاء ولا اثر فيه يعني في
 الوجهين لما لو الزاد اثر القتل فاماني نفسه فلا يرمى عن الاثر من حيث ترك
 العزيمة وانما لغة في التشبه في حال الرمي اذ شرع الكفارة بكونه باعتبار
 هذا المعنى وتحرر عن الميراث لان فيه اتعا فيصح تعليق الحرمان باختلاف ما اذا
 تعدد القرب موضوعا من جنس لا خطأ فاقاب موضوعا آخر فمات حيث يجب
 الفضا لان القتل قد وجد بالفصل الى بعض بدنه وجميع البدن كالمحل الواحد
 لانه وما جرى مجرى الخطأ مثل التامر ينقلب على رجل فيقتله حكمه حكم
 الخطأ في الشرع واما القتل بسبب قهافر البيور واقع السحر في غير ملكه
 وموجبه اذا تلف فيه آدمي الدابة على العاقلة لانه سبب التلف وهو متعلق به
 فارسل مؤلعا وداثر وجه الدابة * ولا كفارة فيه ولا يتعلق به حرمان الميراث
 وقال الشافعي ودالحق بالخطأ في احكامه لان الشرع انزل له ثلثا ولنا ان القتل
 مدله ومسلم حقيقته فالحق به في حق النسيان فيفي في حق غيره على الاصل
 وهو ان كان بائنه بالحفر في غير ملكه لا بائنه بالموت على ما لا واحد كفارة ذنب
 القتل وكذا الحرمان بسببه وما يكون شبه عمد في النفس فهو عمد فيما سواها
 لان اذ ذنب النفس يختلف باختلاف اذله ومياد ولها لا تختص اذلا فباله دون الله
 والله اعلم بان سبب ما وجب الفضا مل وما لا وجبه ذل الفضا مل واجب بقتل
 كل محققون الدم على التامير اذا قتل عمدا اما لانه به لولا يسنه واسحقن الدم

القود ولا يملكه ان الساري نوع من القطع وان الساري صفة له بل الساري
 كمثل من الكثرة او وكذا لا موجب له من جهة كونه قطعاً لا يتناول العفو بغير
 العفو من جهة كونه اسير جنس وانما في العفو عن الشبهة وما يحدث منها
 لانه صريح في العفو عن السارية والقتل ولو كان القطع خطأ ولما جراه به من
 العمد في هذه الوجود وما خلا فاذن هذا لعل اطلاقه ان الله ان كان خطأ فهو
 من الثلث وان كان عمداً فهو من جميع المال لان موجب العمد القود ولم يتعلق
 به حق الورثة لما انه ليس بمال فصار كما اذا وصى بأجرة ارثه اما الخطأ فهو جبه
 مثال وحق الورثة يتعلق به فيعتبر من الثلث قال * واذا قطعت المرأة يد رجل
 فزوجه على يده ثم مات فلها مهر مثلها وعلى ما غلظتها اليد ان كان خطأ
 وان كان خطأ على مالها وهذا عند أبي حنيفة لان العفو عن اليد اذا لم يكن
 فزوجهما بعد يده منه هنده فالزوج على اليد ان يكون تزوجاً على ما غلظت
 يده ثم القطع اذا كان عمداً يكون هذا تزوجاً على الفصام في الطرف وهو ليس
 بمال فلا يصلح مهر إلا سيما على نقد يرا بسقوط فليجب مهر المثل وعليها الدية
 لمي مالها لان الزوج وان كان يتضمن العفو على ما بين ان شاء الله تعالى لكن
 من الفصام في الطرف في هذه الصورة واذا سري تبين ان المختل النفس ولم
 يقتل له العفو فليجب الدية وتجب في مالها لانه عمد والقياس ان اتجب الفصام
 على ما بيناه * واذا اوجب لها مهر المثل وعليها الدية فرفع المفاصة ان كان على
 السوء وان كان في الدية فضل فزده على الورثة وان كان في المهر تروء الورثة عليها
 فاذا اكمل القطع خطأ يكون هذا تزوجاً على ارث اليد واذا سري الى النفس
 تبين انه لا يرث اليد وان المسمى معدوم فليجب مهر المثل كما اذا تزوجها على
 ما في كتمان ولا شيء فيها ولا يتناصان لان الدية تجب على العاقلة في الخطأ والمهر
 لما قال * ولو تزوجها على اليد وما يحدث منها او على المجنونة ثم مات من ذلك
 والقطع عمد فلها مهر مثلها لان هذا تزوجاً على الفصام وهو لا يصلح مهر فليجب
 مهر المثل على ما بيناه وصار كما اذا تزوجها على عمراد خنزير ولا شيء عليها لانه

اراد به لوله لا يملك

هو الموصى

للعمد

وهو قوله لانه

هو الموصى

للعمد

لما جعل الفاس من مهره رضى بسقوطه بجهة المهر فيسقط اصلا كما اذا سقط
الفاس بشرط ان يصير مالا فانه يسقط اصلا وان كان خطأ يرفع عن العاقلة
مهر مثلها ولهم ثلث ما ترك وصيته لان هذا الزوج على الهدية وهي تصلح
مهر الا انه يعتبر بقدر مهر المثل من جميع المال لانسه من مرض الموت
والتزوج من المحوايج الاصلية ولا يصح في حق الزيادة على مهر المثل لانه
مما باء فتكون وصيته ويرفع عن العاقلة لانهم يتحملون عنها من المحال ان ترجع
عليهم بموجب جنايتها وهذه الزيادة وصيته لهم لانهم من اهل الوصية
لما انهم ليسوا بفقلاء فان كانت تمسحرج من الثلث تسقط وان لم تمسحرج بسقط
ثلاثة وقال ابو يوسف ومحمد بن كمال في الجواب فيما اذا تزوجها على اليد لان
العفو عن الهدية عفو عما احدث منه عليه مما فاقفق حوا بهما في الفصلين قال وسره
قطعت يد لا فاقفق له من اليد ثم مات فانه يقتل المقتض من يد لانه تبين
ان الجنايت كانت قتل عمد وحقق المقتض له القود واستيف حله القطع لا بموجب
سقوط القود كمن له القود اذا استوفى في طرف من عليه الفصاص ومن ابي يوسف
ولا انه يسقط حقه في الفصاص لانه لما اقدم على القطع فنداهما وراه وتحت
فقول لما اقدم على القطع فلما منه ان احلف فيه وبعد السراية تبين انه في القود
فلم يكن مبرأ عنه بدون العلم به قال * ومن قتل ولية عمدا فقاطع يد فانه
ثم عفا وقد فظي له بالفصاص او لم يفسخ فعلى قاطع اليد بهت اليده عنده
ابي حنيفة رة وقال لاشي عليه لانه استوفى حقه فلا يلزمه وهذا الا له ان يكون
الثلث النفس بجميع اجزا بها ولهذا لو لم يحلف لا يفسخه وكذا اذا سري وما برأ
وما عفا وما سري او قطع ثم جزى قبته فهل البرء او بعده وصار كما اذا كان له
فصاص في الطرف فقطع اصابه ثم عفا لا يضمن الا صاحب وله انه استوفى
خير حقه لان حقه في القتل وقد انقطع وابانه وكان الغياص ان يجب الفصاص
الا انه سقط للشبهة فان له ان يثقله تبعوا اذا سقط وجب المال وانما لا يجب
في الحال لانه لا يثبت ان يصير قلة الا بالسر اليه فيكون ان يستوفى حقه ويملك الفصاص

باب في معرفة ما يوجب القتل في السرقة
باب في معرفة ما يوجب القتل في السرقة
باب في معرفة ما يوجب القتل في السرقة

بعدموت والمسألة . له بخلاف الدين والدبقة لأنه من أهل الملك
في الأموال كما إذا نصيب شبكة وتعفل بها صيد بعد موته فإنه يملكه وإذا كان
طريقه إلا ثبات ابتداء ولا ينتصب أحد من خصمهما من الباقيين فيعيد البيعة
بعد حضوره فإن كان إمام القاتل البيعة إن الغائب قد عفا قال الشافعي
و يسقط الفصاح لا نه ادعى على المحاضر سقوط حقه في الفصاح إلى ما ولا
يمكنه إثباته إلا بآثار العفو من الغائب فينتصب المحاضر خصما عن الغائب
وكذلك عهد بين رجلين قتل عمداً واحد الرجلين غائب فهو على هذا لما ثبتنا
قال فإن كانا أولياء ثلاثة فشهدا ثلثان منهم على الآخر أنه قد عفا وشهدا هما
بأطلة وهو عفو منهما لا نهما يجبران بشهادتهما إلى أنفسهما مغنما وهو انقلاب
الفرد ما لا فإن صدقهما القاتل فالدبقة بينهما أثلاثا معلساه إذا صدقها وحده
لا نه لما صدقها فقد أثبت على الدبقة لهما فصيح إقراره إلا أنه يدعى سقوط حق
الشهود عليه وهو ينكر فلا يصدق ويغرم نصيبه وإن كذب بهما فلا شيء لهما
وللاجر ثلث الدبقة ومعناه إذا كذب بهما القاتل والشهود عليه أيضاً وهذا إلا نهما
أثرا على أنفسهما بسقوط الفصاح فقبل إدا عيا انقلاب نصيبهما ما لا فلا يغفل
الا تحجة وينقلب نصيب الشهود عليه ما لا لأن دعواهما العفو عليه وهو منكر
بمنزلة ابتداء العفو منهما في حق الشهود عليه لأن سقوط الفرد مضاف إليهما
وإن صدقهما الشهود عليه وحده غرم القاتل ثلث الدبقة لهما مشهود عليه لا إقراره
له بذلك قال . وإذا شهد الشهود أنه ضربه فلم يزل صاحب فراشه حتى مات
فعلبه الفرد إذا كان عمداً لأن الثابت بالشهادة كالثابت معاملة وفي ذلك
ما النصاح على ما بيناه والشهادة على قتل العمدة تتحقق على هذا الوجه لأن الموت
بمسبب الضرب إنما يجوز إذا ضارب بالضرب صاحب فراشه حتى مات وتاويله
إذا شهد وأنه ضربه في جرح نال وإذا احتال به شاهد القتل في الإلزام أو في البلية
أو في الذي كان به القتل فهو باطل لأن القتل لا يعاد ولا يكرر والقتل في زمان
أو في مكان غير القتل في زمان أو مكان آخر فلا يلزم بالعمد غير القتل بالصلاح لأن

لان التالي عمد والاول شبه العمد ~~والمقتل~~ ^{سحت} ~~فان~~ ^{سحت} ~~ان~~ ^{سحت} ~~على~~ ^{سحت} ~~كل~~ ^{سحت} ~~قتل~~
بشهادة قومه. وكذا اذا قال احد قما قتلته بعضا وقال الاخر لا ذرني باي شيء قتلته
فهو باطل لان المطلق يغاير المفيد قال. وان شهدا انه قتلته وقالوا لا ندرى باي
شيء قتلته ففيه الدية استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة لان القتل
يختلف باختلاف الالات فجهل المشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل
مطلق والمطلق ليس بمجمل فيجب اقل موجبيه وهو الدية فلا نه بحمل اجتماعهم
في الشهادة على اجمالهم بالمشهود عليه مترا عليه ولو كذبهم في نفى العلم
بظاهر ما ورد باطلا فيه في اصلاح ذات البين وهذا في معناه فلا يثبت الاختلاف
بالشك وتجب الدية في ماله لان الاصل في الفعل العمد فلا تلزم العاقلة قال. واذا قال
رجلان اكلوا احد منهما انه قتل فلا نافيان الولي لتمام جميعا فله ان يفتلهم
وان شهدوا على رجل انه قتل وشهد آخرون على اخر بقتله وقال الولي قتلته
جميعا بطل ذلك كله والفرق ان الافراد والشهادة بقناول كل واحد منهما وجود كل
القتل وجوب الفصام وقد حصل التكذيب في الاول من المقتل وفي الثاني
من المشهود انه غير ان تكذيب المقتل في بعض ما اقر به لا يثبت اقراره في
الباقى وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطال شهادته اصلا لان
التكذيب تنسيق ونسحق الشاهد بمنع القبول اما سبق المقتل بمنع صحة اقراره
باسم في اعتبار حاله القتل قال ومن رمى مسلما بارثد الرمي
اليه والعدا بانته ثم وقع به السهم فعلى الرامي الدية عند ابي حنيفة ربه
وقال لاشي عليه لانه بالارثد اذا سقط تفروم نفسه فيكون سيرا بالرامي عن موحيه كما اذا
ابراة بعد السجرح قبل الموت وله ان الضمان بحجب بفعله وهو الرمي ادلا نعل
منه بعدة فيعتبر حالة الرمي والرمي اليه فيهما تفروم ولهذا يعتبر حالة الرمي
في حق الحمل حتى لا يحرم بودة الرامي بعد الرمي وكذا في حق الكفر حتى جاز
بعد السجرح قبل الموت والتعل وان كان عمدا فالفرد سقط للشبهة وجب الدية
ولو رمى اليه وهو مرتد فليس له ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم جميعا

وكذا إذا رمى جريبا فاسلم لان الرمي ما انعقد موجبا للضمان لعدم تقوم المحل
 فلا ينقلب موجبا للصبر ورتبه متفوما بعد ذلك قال وان رمى عبدا فاعلته مولاه
 لم يقع السهم به فعليه قيمته للمولى عند أبي حنيفة رحمه وقال محمد بن وهب
 قيمته مرميا الى غير مرمى وقول أبي يوسف رحمه مع قول أبي حنيفة رحمه انه ان العتق
 قاطع للسراية واذا انقطع بقي مجرد الرمي وهو جنابة ينتقص بها قيمة المرمي
 اليه بالانابة الى ما قبل الرمي فيجب ذلك ولها انه بصير فان لا من وقع
 الرمي لان فعله الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فيجب قيمته بخلاف القطع
 والبيع لانه اطلاق بعض المحل وانه يوجب الضمان للمولى وبعد السراية او وجب
 شيء لوجب العهد فتصير النهاية مخالفة للبداية اما الرمي قبل الاصابة ليس بانطلاق
 شيء لانه لا اثر له في المحل والما قبل الرمي لا يوجب به ضمان فلا يتخالف
 البداية والنهاية فيجب قيمته للمولى وزفره وان كان انما لثما في وجوب
 القيمة نظر الى حاله الاصابة فالسجعة عليه ما جفتنا فالمرء يرضى عليه
 بالرجع فراه رجل ثم رجع احد الشهود ثم رفع به السهم فلا شيء على الرامي
 لان الاعتبار حال الرمي وهو مباح الدم فيها واذا رمى المجوسي صيدا ثم اسلمه
 ثم وضعت الرمية بالصيد لم يتركه وان رماه وهو مسلم ثم تمسك والعياذ بالله اكل
 لان الاعتبار حال الرمي في حق المحل والحرمه اذا الرمي هو الدكاة فتعتبر لا عليه
 وانسلا بها عنده ولو رمى المحرم صيدا ثم حل فوضعت الرمية بالصيد
 فعليه الحزاء وان رمى حلال صيدا ثم احرم فلا شيء عليه لان الضمان انما يوجب
 بالتعدي وهو رمية في حاله الاحرام وفي الاول هو محرم وذهب الرمي وفي الثاني
 حلال فلهذا افرقوا الله اعلم بالصواب كتاب الديارات قال وفي شه
 العمدة به سخلطة على العاقلة وكفارة على الفانل وفديته في اول الجنابة قال
 وكفارته عتق ربة مومنة لظوله تعالى فزجر برقة مومنة الابه فان لم يجد
 قسيام شهرين متتابعين بهذا النص ولا يجزي فيه الاطعام لانه لم يرد به نص
 والمغادر تعرف بالتوفيق ولانه جعل المذكور كل الوجوب تحريف الفاء اهـ فكذا نمكا

كل المذكور على ما يحرفه واجزه به وضع العمد في قوله تعالى ولا تأخذوا من الدين الا بل

أطرافه ولا تجزي ما في البطن لانه لم تعرف هباته فلا يثبت له مال وهو الكفارة

في الخطأ لما تلوته ودينه عنده ابي حنيفة واخي هو مائة مائة من الابل

اربعا وخمسون وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس

وعشرون حقة وخمسون وعشرون جلهة وفل محمد والشافعي وثلاثون جذعة

وثلاثون حمة واربعون ثنية كلها خلفات في بطونها اولادها لقوله نعم الزوان

فتبيل خطأ العمد فتبيل السوط والعصا وفيه مائة من الابل اربعون منها

في بطونها اولادها وعن عمرو بن دينار ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وكان دينه

شبه العمد اعظم وذلك فيما قلنا ولهما قوله عم في نفس المومن مائة من الابل

ومارواه غير ثابت للاختلاف الصحابة رضي في صفة التغليظ وابن مسعود قال

بالتغليظ اربال كما ذكرناه هو كالمرفوع فيعارض به قال ولا يثبت التغليظ الا في

الابل خاصة لان التمثيل فيه فان قضى بالدية في غير الابل لم يتغلظ لما قلنا

قال فقتل الخطأ يجب به الدية على العاقلة والكفارة على الفاتل لما بينا

من قبل قال والدية في الخطأ مائة من الابل اخماس عشرون بنت مخاض

وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة

وهذا قول ابن مسعود رضي الله عنه اخذنا نحن والشافعي به لرأيته ان النبي

صلى الله عليه وسلم قضى في قتيلا خطأ اخماس على نحو ما قلنا وانما قلناه

اخف فكان البقي بحالة الخطأ لان الخطأ معد وغيران عند الشافعي ره بفضي

بعشرين ابن لبون مكان ابن مخاض والسحبة عليه مارواه قال ومن العين

الف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وقال الشافعي رضى من الورق

اثنا عشر ألف لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى

بد لك ولنا ما روى عن حمير رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى

بالدية في قتيلا بعشرة آلاف درهم وتابيل ما روى انه قضى من درهم كان

وزنها وزن ستة وقد كانت كذلك فلولا دنت الدية الا من هذا الانواع الثلاثة

٥٥
 عند أبي حنيفة روى قال لا منه ومن انفق ما - انفق لا ومن الغنم الفاشاة ومن الحل
 مابتا حللة كل حللة ثوبان لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال
 منه اوله ان التفد بمرانما يستقيم بشي معلوم المالية وهذه الاشياء مجهولة المالية
 ولهذا لا يفد رباضمان والتفد بمر بالابل عرف بالانار المشهورة عند منا هابي
 غير هاد ذكر في المعافل انه لو صالح على الزبادة على ما بتي حللة او ما بتي بقره لا يجوز
 وهذه الية التفد بمر بذلك ثم قيل هو قول الكل فيرتفع الخلان وفيل هو قولهما قال
ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد ورد هذا اللفظ موافقا على رضى
 ومرفوعا الى النسي عم وقال الشافعي رة مادون الثلث لا يتنصف وامامه فيه
 زيد بن ثابت رضي الله عنه والى حجة عليه مارو بناء بعمومه ولان حالها انفس
 من حال الرجل ومنفعتهما اقل وقد ظهر اثر النقصان في التنصيف في النفس فكذا
 في اطرافها اجزاؤها اعتبارا بها وبالثلث ما فوفه قال ودية المسلم الذي سواه
 وقال الشافعي رة دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم ودية المجوسي
 ثمان مائة درهم وقال مالك رة دية اليهودي والنصراني ستة آلاف درهم
 لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم والكل عندنا اثنا عشر الفا
 وللشافعي رة ماروي ان النبي عليه السلام جعل دية النصراني واليهودي
 اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم ولنا قوله عليه السلام دية
 كل ذي عمد في عمدة الف دينار وكذلك قضى ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وما
 رواه الشافعي رة لم يعرف راويه ولم يذكر في كتب الحديث وما رو بناء اشهر
 رواه مالك فانه ظهر به عمل الصحابة رضي الله عنهم فصل في ما دون
النفس قال في النفس الدية وقد ذكرناه قال وفي المارن الدية وفي اللسان
 الدية وفي الذكر الدية والاصل فيه ماروي سعيد بن المسيب رضي الله عنه
 ان النبي عليه السلام قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية
 وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله عم لعمر بن حزم رضي الله عنه والاصل
 في الاطراف انه اذا قويت جنس منفعة على التكامل او ازال الجمل مفضو داني

في الادمي على الكمال يجب كل الدية لانه الدين وهو ملح بالاولاد
 من كل وجه تعظيما للادمي اصله فله رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها
 في التسان والانف وعلى هذا ينسحب فروع كثيرة فنقول في الانف الدية لانه ازال
 الجمال على الكمال وهو مفقود وكذا اذا قطع المارن او الارنبه لما ذكرنا ولو قطع المارن
 مع الفصبة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو واحد وكذا اللسان لغوات منفعة
 مفقودة وهو النطق وكذا في قطع بعضه اذا منع الكلام لتفويت منفعة مفقودة
 وان كانت الالة فاقمة ولو لم يزل على التكلم ببعض الحروف فيل ينقسم على ثلث
 الحروف وفيل على عدد حرف تتعلق باللسان فيقدر ما لا يقدر ويجب وفيل ان قدر
 على اداء اكثرها تجب حكومة عدل لمقصود الافهام مع الاختلال وان عجز عن اداء
 الاكثر يجب كل الدية لان الظاهر انه لا تحصل منفعة الكلام وكذا الذي كره لانه يفوت
 به منفعة لوطي والابلا و استمسك البول والرمي به رد في الماء والا بلاج
 الذي هو طريق العلاق عادة وكذا في الحشفة الدية كاملة لان الحشفة اصل
 في منفعة الابلاج والدفق والعصبه كالتابع له قال • وفي الغفل اذا ذهب
 بالضرر الدية لغوات منفعة الإدراك اذ به ينفع بنفسه في معاشه ومعاودة
 وكذا اذا ذهب سمعه او بصره او شمه او ذوقه لان كل واحد منها منفعة مفقودة
 وقد روي ان عمر رضي الله عنه قضى باربعة ديات في ضربة واحدة ذهب بها
 الغفل والكلام والسمع والبصر قال • وفي اللحية اذ اخلقت فلم تنبت الدية
 لانه يفوت به منفعة الجمال قال • وفي شعر الراس الدية لما نزل قال مالك
 وهو قول الشافعي ربه تجب فيها حكومة عدل لان ذلك ياد في الادمي ولهذا
 يخلق شعر الراس كله واللحية بعضها في بعض البلا و صار كشعر الصدر والساق
 ولهذا يجب في شعر العبد نصف القيمة ولنا ان اللحية في وقتها جمال وفي حلقها
 تفويت على الكمال فتجب الدية كما في الاذنين الشاخصتين وكذا شعر الراس
 جمال الا ترى ان من عدمه هلفته بتكلف في ستره بخلاف شعر الصدر والساق
 لانه لا يتعلق به جمال واما اللحية العبد فعن ابي حنيفة ربه انه يجب كمال القيمة

إشارة الى قوله

لانه يفوت به

منفعة الجمال

والفخر يُحِبُّ عَلَى الظاهر ان المفصود بالعبد المنفعة بالاستعمال دون المحسنان
بمختلف المحرفان • وفي الشارب حكومة عدل وهو الأصح لانه تابع للجنة نصار
 كجفن اطرافها • وكحية الكوسج ان كان على ذننه شعرات معدودة فلا شيء
 في حلقه لان وجوده بشينه ولا يزينه • وان كان أكثر من ذلك وكان على الخد
 والذفر جميعا لكنه غير متصل ففيه حكومة عدل لان فيه بعض المحمال وان كان
 متصلا ففيه كمال الدبة لانه ليس بكوسج وفيه معنى المحمال • وهذا كله اذا قصد
 المنفعة فان ثبت حتى امتوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يمتئ اثر المحملة
 وبودب على ارتكابه ما لا يحل • وان ثبت بيضا فعن ابي حنيفة رده لانه
 لا يجب شيء في المحر لانه يزبد • جماله وفي العبد تجب حكومة عدل لانه ينقص
 فيمتبه • وعندهما تجب حكومة عدل لانه في غير اوانه بشينه ولا يزينه
 ويستوى العمد والخطا على هذا الجمهور • وفي الحاجبين الدبة وفي احدهما
 نصف الدبة وعند مالك والشافعي رحمه الله تجب حكومة عدل وقد مر الكلام
 فيه في الحية قال • وفي العينين الدبة وفي اليدبين الدبة وفي الرجلين الدبة
 وفي الشفتين الدبة وفي الاذنين الدبة وفي الاثنتين الدبة كذا روى شي
 هذين معدن المصيب رضي الله عنه عن النبي عليه السلام وقال وفي كل واحد
 من هذه الاشياء نصف الدبة وفيما كتبه النبي عليه السلام لعمر بن حزم
 وفي العينين الدبة وفي احدهما نصف الدبة ولان في تقويت الاثنين من هذه
 الاشياء تقويت جنس المنفعة او كمال المحمال فيجب كل الدبة وفي تقويت
 احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدبة قال • وفي ثدي المرأة الدبة
 لما فيه من تقويت جنس المنفعة • وفي احدهما نصف دبة المرأة لما بينا بملاف
 ثدي الرجل حيث تجب حكومة عدل لانه ليس فيه تقويت جنس المنفعة
 والجمال • وفي جامتي المرأة الدبة كما له لغوات جنس مستغنة الارضاع وامساك
 اللبن • وفي احد بهما نصفها لما بينا قال • وفي اعيان العينين الدبة وفي
 احد ما مع الدبة نك رضي الله عنه على ان مواده الاعداب سباجا كما ذكر محمد بن

اشاره الى قوله
 وقال مالك وهو
 قول الشافعي ر

رده في الأصل صحاح ودية كالأروية للفرقة وهي حقيقة في البعير وهذا لأنه يفوت
 به الجمال على الكمان وجنس المنفعة وهي متفحشة ذوق الأذى والغذى
 من العين ذهب يندفع بالهدب وإذا كان الواجب في الكل كل الدية وهي
 أربعة كان في أحد ماربعة الدية وفي ثلاثة منها ثلاثة أرباعها ويحتمل أن يكون
 مراد من حيث الشعر والحكم فيه مكدر لو قطع الجفون بأمدابها ففيه دية واحدة
 لأن لكل كشي واحد وصار كالمارن مع الفصبة فال وفي كل أصبع من أصابع
 اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل أصبع عشر من الأبل
 ولأن في قطع الكل تفويت جنس المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم الدية
 عليها فال • وأصابع كلها سواء لا إطلاق للمحدب ولا منها سواء في أصل المنفعة
 فلا تعتبر الزيادة فيه كاليمين مع الشمال وكذا أصابع الرجلين لأنه يفوت
 بقطع كلها منفعة المشي فيجب الدية كاملة ثم فيها عشر أصابع فتقسم الدية
 عليها عشار قال • وفي كل أصبع فيها ثلاثة أصابع ففي أحد ما ثلث دية
 للأصبع وما فيها من فصلات ففي أحد ما نصف دية للأصبع وهو نظير انقسام دية
 اليد على الأصابع قال • وفي كل سن خمس من الأبل لقوله عليه السلام في
 حد بيت أبي موسى رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الأبل والأسنان والأضراس
 سواء لا إطلاق مارويها وماروي في بعض الروايات والأسنان كلها سواء ولأن
 كلها في أصل المنفعة سواء فلا يعتسر التفاضل كالإيدي والأصابع وهذا إذا كان
 خطأ فإن كان محمدا ففيه الفصص وقد مر في المنجيات قال • من ضرب عضوا
 فانه من منعة ففيه دية كاملة كاليد إذا شلت والعين إذا ذهب ضوءها لأن
 المنفعة تنوب جنس المنفعة لأفوات الصورة • ومن ضرب صلب غيره لا نقطع
 ما ولا فيجب الدية لتفويت جنس المنفعة وكذا لو أوجده لأنه فوت ما على
 الكمان وهو سواء الثامنة فلوزا لب المحدوبة لا شيء عليه لزوالها لا من اثر
 فهدل في الشجاج قال • الشجاج عشرة الحارصة وهي التي تحرس
 الجبل أي تحده ولا تخرج الدية والدمع وهي التي تظهر الدم ولا تسيله

والنخريج على الظاهر ان المفسر والعبد المنفعة بالا استعمال دون الجمال
 بخلاف المحرفان * وفي الشارب حكومة عدل وهو الأصح لانه تابع التبعة فصار
 كعض اطرافها * وكحية الكوسج ان كان على ذنبه شعرات معدودة فلا شيء
 في حلقه لان وجوده بشينه ولا يزبنه * وان كان اكثر من ذلك وكان على النجد
 والذئب جميعا لكنه غير متصل ففيه حكومة عدل لان فيه بعض الجمال وان كان
 متصلا ففيه كمال الدابة لانه ليس بكوسج وفيه معنى الجمال * وهذا كله اذا قصد
 المنبت فان نبش حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق اثر المنبت
 وهو ديب على ارتكابه ما لا يحل * وان نبش بيضا فعن ابي حنيفة رده انه
 لا يجب شيء في المحر لانه يزبنه جماله * وفي العبد تجب حكومة عدل لانه ينقص
 قيمته * وعندهما تجب حكومة عدل لانه في غير اوانه بشينه ولا يزبنه
 ويستوى العمد والمخطا على هذا الجمهور * وفي الحاجبين الدبة وفي احدهما
 نصف الدبة وعند مالك والشافعي رحمهما الله تجب حكومة عدل وقد مر الكلام
 هو فيه في النحية قال * وفي العينين الدبة وفي اليد بين الدبة وفي الرجلين الدبة
 وفي الشفتين الدبة وفي الاذنين الدبة وفي الاثنتين الدبة كذا روى في
 حديث محمد بن مسعود بن المسيب رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال وفي كل واحد
 من هذه الاشياء نصف الدبة وفيما كتبه النبي عليه السلام لعمر بن حزم
 وفي العينين الدبة وفي احدهما نصف الدبة ولان في تقويت الاثنين من هذه
 الاشياء تقويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كل الدبة وفي تقويت
 احدهما تقويت النصف فيجب نصف الدبة قال * وفي ثدي المرأة الدبة
 لما فيه من تقويت جنس المنفعة * وفي احدهما نصف دبة المرأة لما بينا بخلاف
 ثدي الرجل حيث تجب حكومة عدل لانه ليس فيه تقويت جنس المنفعة
 والجمال * وفي حلمتي المرأة الدبة كاملة لغوات جنس منفعة الارضاع وامساك
 اللبن * وفي احد بهما نصفها لما بينا قال * وفي استئثار العينين الدبة وفي
 احدهما ربع الدبة قال رضي الله عنه في رده الاعراب سب سباجا ذكر محمد بن

رد في الأصل الجماع و درة كالراوية للقرينة وهي حقيقة في النهر ومذاقانه يفوت
 به الجماع على الكمال وحسن المنفعة وهي منفعته دفع الأذى والغدي
 من العجن فأمر بفتح بالهدب وإذا كان الواجب في الكل كل الدبة وهي
 أربعة كان في أحد ما ربع الدبة وفي ثلاثة منها ثلاثة أرباعها ويحتمل أن يكون
 مراد من ثبت الشعر والحكم فيه مكذوب لو قطع التحفون بأمد بها فيه دية واحدة
لأن الكل كشيء واحد وصار كشارب مع القصة قال وفي كل أصبع من أصابع
 اليدين والرجلين عشر الدية لقوله عليه السلام في كل أصبع عشر من الأبل
 ولأن في قطع الكل تفويت حسن المنفعة وفيه دية كاملة وهي عشر فتقسم الدية
 عليها قال • وأما مع كلها سواء لا إطلاق في العدد ولا بما عواء في أصل المنفعة
 فلا يعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا أصابع الرجلين لأنه يفوت
 بقطعها ما مسه المشي فتجب الدية كاملة ثم فيها عشر أصابع وتقسم الدية
 عليها عشرًا قال • ومن كل أصبع فيها ثلاثة مداخل ففي أحد ما ثلث دية
 الأربعة وما فيها مداخل ففي أحد ما نصف دية الأصبع وهو نظير انقسام دية
 اليدين على الأصابع قال • وفي كل سن خمس من الأبل لقوله عليه السلام في
 هذابت أمي موسى رضي الله عنه وفي كل سن خمس من الأبل والأسنان والأضراس
 سواء لا إطلاق ما روينا وما روي في بعض الروايات والأسنان كلها عواء ولأن
 كلها في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر التماثل كالإيدي والأصابع وهذا إذا كان
 خطأ فإن كان عمدًا ففيه الفصاص وقد مر في العجايبات قال • ومن ضرب عضوًا
 ثلاث منفعته ففيه دية كاملة كاليد إذا شلت والعين إذا دعب ضوؤها لأن
 المنفعة تنويع حسن المنفعة لأفوات الصورة • ومن ضرب صلب غيره فانقطع
 ما • وتجب الدية لتفويت حسن المنفعة وكذا لو أهد به لأنه فوت مما لا على
 الكمال وهو استواء الثامنة فلوزا لتأخذ دية لا شيء عليه أنزوالها لا عن أثر
 فصل ————— في الشجاج قال • الشجاج عشرة أسكار صفة وهي التي تحرس
 المجلد أي تحده ولا تخرج الدم والدمع زهب التي تظهر الدم ولا تسيله

كالدمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تضرع
 الجلد وتقطعها والمتلاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق وهي التي تصل
 إلى السمحاق وهي جلد رقيقة بين اللحم وعظم الراس والموضحة وهي التي
 توضح العظم أي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي
 تنقل العظم بعد الكسر أي تحمله والإمة وهي التي تصل إلى أم الراس وهو الذي
 فيه الدماغ فالضمي الموضحة الفصص أن كانت عمدا لما روي أنه عليه السلام
 فنى بالفصص في الموضحة ولا نه يمكن أن ينتهي السكين إلى العظم فبتساويان
 فيتحقق الفصص فال ولا فصص في بغية الشجاج لا نه لا يمكن اعتبار المساو إذا
 فيها لا نه لأحد ينتهي السكين إليه ولا في فيما فوق الموضحة كسر العظم ولا فصص
 فيه وهذه رواية عن أبي حنيفة رة وقال محمد رة في الأصل وهو ظاهر الرواية
 بحسب الفصص فيما قبل الموضحة لا نه يمكن اعتبار المساواة فيه إذ ليس فيه
 كسر العظم ولا خوف من ذلك غالب فيسبر غورها بمسبار ثم يتخذ حد بدة بغرض
 ذلك فيقطع بهامفد أرماد طع فيتحقق استيفاء الفصص فال وفيما دون الموضحة
 حكومة العدل لا نه ليس فيها رشح مفدر ولا يمكن إهداره فوجب اعتباره
 بحكم العدل وهو ما ثور عن النخعي وعمر بن عبد العزيز فال وفي الموضحة
 أن كانت خطأ نصف عشر الدبة وفي الهاشمة عشر الدبة وفي المنقلة عشر الدبة
 ونصف عشر الدبة وفي الإمة ثلث الدبة وفي الحجايفة ثلث الدبة فان نفذت
 فهما جابتان ففيهما ثلثا الدبة لما روي في كتاب عمر بن حزم رضي الله عنه
 أن النبي عليه السلام قال وفي الموضحة خمس من الإبل وفي الهاشمة عشر وفي
 المنقلة خمسة وعشر وفي الإمة وروى المأمومة ثلث الدبة وقال عليه السلام
 في الحجايفة ثلث الدبة وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه حكم في حافية نذرت
 إلى الجانب الآخر بثلثي الدبة ولأنها إذا نفذت نزلت منزلة جارية من إحداهما
 من جانب السلطان والآخرى من جانب الظهور وهي كل جارية تلب الدبة فلها
 وجب في النافذة ثلثا الدبة وعن محمد رة أنه جعل إمامة قبل باضعة وقال

٦
 العبد بالعمومات والمال الشافعي رد ولا يقتل العبد بقتل مولاه تعالى المثل
 العبد بالعبد ومن ضرورة هذه المبالغة ان لا يقتل العبد بقتل مولاه ولا من يمتن
 القصاص على المساواة وهي منتفجة بين المالك والمملوك لا يقتل العبد بقتل مولاه
 العبد بقتله علاف العبد بالعبد لا نعماً به شوباً بين ومخلاف العبد بقتل مولاه
 لا يمتنع على نطفان وإنما ان القصاص يعتمد المساواة في الصحة وهي بالذات
 او بالدار ومستويان وهما واحد بان الاعمال بين العبدتين متوحدان بآثارها سواء
 الا بآثارها والنسب متصبع بالذكور لا بتبعها بعد ذلك قال في المساواة بالدم خلافاً
 للشافعي رد له قوله عليه السلام لا يقتل مومن بكافر ولا ولد له مساواة بينهما
 ودم العنابة وكذا الكفر مبيح في ذمة الشفعة ولنا ساروس ان النسب هم قتل مسلماً
 يلزم ولا في المساواة في العصمة ثابتة نظراً في التكليف او الدار والمبيح كقوله تعالى
 ولان المساواة والقتل بمثله بوزن بانتفاء الشبهة المراد بآثارها هي اسبابه
 ولا ذووهم في مهده والعطف للمعبر قال ولا يقتل المستامن لانه طهر موقوف
 الدم على التابور وكذلك كثره باعث على اكرام لانه على قصد الرجوع
 ولا يقتل الدمى بالمستامن لما يبيها ولا يقتل المستامن بالمستامن قياساً للمساواة
 ولا يقتل استحقاق الفهم المبيح ولا يقتل الرجل بالمرأة والكبير الصغير والصحيح بالضعيف
 والزنس وبالقصاص الا طرافاً ولا يمتنع للعمومات ولا في اعتبار التفاضل
 فيما وراء العصمة امتناع القصاص وتضمن النازل والتفليح قال ولا يقتل الرجل
 بآثاره لقوله عم لا يذاد الوالد بآثاره ولا الذنوب حجة على مال المملوك في قوله
 هذا اذا سلمه ذبحاً ولا يذبح له بآثاره من المملوك ان يستحق له اكله ولا يذبح
 ويجوز له قتله وان يذبح في ذمة المملوك مثلاً لا يذبح المملوك بقتل مولاه ولا القصاص
 شفعه المقتول ثم يخلقه بآثاره لا يمتنع من قتل الرجل او النساء وان يذبح
 في هذا بمنزلة الاب وكذا الوالد والعبد من قتل الاب او الام لوليت ام بعدت
 المملوك بقتل الوالد بالولد الدم سقطان ولا يذبح الرجل بعبد ولا مملوك

انه لا يقتل مملوك

الدم على

التابور

اشار الى قوله

لانه مملوك

ايها المملوك

ولا ماله ولا بعدد ما له ولا نه لا يستوجب لنفسه على نفسه الفصاح ولا عليه
 عليه * وكل من يقتل بعدد ملك بعضه لا يالفصاح عليه لا يقتل من قال *
 ومن ورث فصاحا على ابيه سقط اجر منه الا بوقه قال ولا يستوفي الفصاح
 الا بالسيف وقال الشافعي رد بفعله به مثل ما فعل ان كان فعلا مشروعا
 فانه مات والا فمهر رقبته لان مبنى الفصاح على المساواة ولنا قوله عام لا يورث
 الا بالسيف والمراودة السراح لان فيما ذهب اليه استثناء الزيادة لو لم يعمل
 المهور بمثل ما فعل فمهر فمهر من الحرز عنه كما في كسر العظم قال * واذا قتل
 المكاتب عهدا وليس له وارث الا المولى وترك ولاء فله الفصاح عهدا بي حنيفة رد
 واني يوصفهم وقال محمد رد لا يري في هذا فصاحا لانه اشتبه سبب الاستيفاء
 فانه الولاء ان مات حر او الملك ان مات عهدا او صار كمن قال لغيره يوصفهم مدد
 المجارية بكذا وقال المولى زوجهما منك لا يعمل له وطبها باختلاف السبب كذا
 هذا ولهما ان حق الاستيفاء للمولى يطين على التقديرين ومن معلوم وان الحكم
 بمعدود واختلاف السبب لا يفضي الى المنازعة ولا الى اختلاف حكم فلا يبالى
 به باختلاف تلك المسئلة لان حكم ملك اليمين بغير حكم النكاح * ولو ترك ولاء
 وله وارث غير المولى فلا فصاح وان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من له
 الحق لا لسه المولى ان مات عهدا او الوراث ان مات حرا اظهر الاختلاف
 بين الصحابة رضي الله عنهم في موته على نعت الصحابة او الرق بخلاف
 الاول لان المولى متعهم فيها وان لم يترك ولاء وله ورثة احرار وجب الفصاح
 للمولى في قولهم جميعا لانه مات عهدا بلا ريب لا نفسا كذا في الكفاية بخلاف معتق
 البعض اذا مات ولم يترك ولاء لان العتق في البعض لا ينطسج بالعجز واذا قتل
 عهدا المهرن في يد المهرن لم ينجب الفصاح حتى يجتمع الراسن والمهرن لان المهرن
 لا يملك له فلا يملكه والراهن لو تولاه ليطل حتى يملكه في الدين فيشترط اجتماعهما
 ليسقط حق المهرن بوضايفه واذا قتل ولي المعتوه فلا يملكه ان يقتل لانه من الولاية
 على النفس شرع لا مبر راجع اليها وهو شفى النفس فيه كمالا ففاحوا ان يملكه لانه

هذه الاعتقادات الحق المعتمدة وليس له أن يقول لا فيه إطلاق بل هو كذلك إن شئت
 هذا المعتوه محمداً لما ذكرناه الوصي بمنزلة الأب في جميع ذلك إلا أنه لا يقتل لأنه
 ليس له ولاية على نفسه وعدا من قبله وندرج تحت هذا الإطلاق الصلي
 من النفس واستيفاء النكاح في الطرف فأنه لم يستثن إلا القتل
 في كتاب الصليح أن الوصي لا يملك الصليح لأنه به تصرف في النفس
 بالاعتقاص عنه فهو بمنزلة استيفاء ووجه المذكور ههنا أن المقصود
 من الصليح المال والى ما كتب بعد ذلك من أن الأب يملك النكاح
 لأن المنصور التشفي وهو مقتضى المصالح لا يملك العفو لأن الأب لا يملكه
 لما فيه من الإبطال فهو ولي في طوارق النكاح أن لا يملك الوصي الاستيفاء
 في الطرف كما لا يملك في العفو لأن المنصور متحد وهو التشفي وفي الاستحصان
 يملكه لأن الأطراف يملك إمامه لأن الموان فانها خلقت ولما به للنفس
 كالمال على ما عرف فكان استيفاء بمنزلة التصرف في المال والصبي بمنزلة
 المعتوه في هذا الصافي مما انما يجب في الصحيح إلا ترى أن من قتل ولادلي له
يشترط فيه السلطان ألفاً حتى يصير له فيه قاله ومن قتل ولده أو أباه صغار
وكبار فالكبار أن يعملوا القاتل عند أبي حنيفة ربه قال لا ليس لهم ذلك حتى
 يدرك الصغار لأن النكاح مشترك بينهما ولا يمكن استيفاء البعض لعدم التعزيم
 وفي استيفاءهم الكل إبطال حتى لا يشترط أن يورثوا إلى إدراكهم كما إذا كان
 بين الكبريين واحد ما غاب أب كان من الموليين ولده حق لا يميز لموته
 بسبب لا تميز ومو لم يات واحتمال العفو من الصغير مطلق فيثبت لكل
 واحد كماله كما في ولاية الزناح بخلاف الكبيرين لأن احتمال العفو من الغائب
 ثابت وصحة أنه المولى من مجموعة قاله ومن ضرب رجلاً بمرفقة له فإن أصابه
 بالحد بدقل به وإن أصابه بالعين جعليه الدية قال رضي الله عنه وهذا الزنا
 أصابه الحد بدل وجود الجرح كعمل السبب وإن أصابه بخنجر الحد
 نفي عن الجرح ومو راية عن أبي حنيفة ربه اعتدائه لولا أنه هو الحد بد

أشار إلى قول

لأنه من الولد

عنى المنصور

وعنه انما يجب ان لا يصرح على ما نبينه انشاء الله تعالى او كفى هذا
 الضرب للسمحات الميزان وما اذا ضرب به بالعود فانما يجب الدية لوجود قتل
 النفس المعصومة وامتناع الفصاص حتى لا يهدر الدم ثم قيل هو بمنزلة
 العصاة الكبير فيكون قتلًا بالمثل وفيه خلاف ابي حنيفة ره على مائتين وقيل
 هو بمنزلة السوط وفيه خلاف الشافعي ره وهي مسألة الموالاة له ان الموالاة
 هي الضربات الى ان مات دليل العمد به فيتحقق الموجب ولنا ما روينا الا ان
 قتل خطأ العمد وروى شبه العمد بالحد بثولان فيه شبهة عدم العمد به لان
 الموالاة قد تستعمل للتأديب او لعله اجتوازه القصد في خلال الضربات فيعمر
 اول الفعل عنه ومما اصاب المقتل والشبهة وارثة للعود فوجب له به
 قال ومن غرق صبيا او بالغيا في البحر فلا فصاص عند ابي حنيفة ره وقال يقتصر
 منه وهو قول الشافعي ره غير ان عندهما يستوفي جزا وعنده بغرق كما يشتم
 من قبل لهر قوله عليه السلام من غرق غرقناه ولان الالة فائتلة فاستعملها
 اشارة لهر قوله عليه السلام من غرق غرقناه ولان الالة فائتلة فاستعملها
 اشارة العمدية ولا مراو في العصمة وله قوله هم الا ان قتل خطأ العمد فتقبل
 السوط والعصاة وفيه وفي كل خطأ ارض ولان الالة غير معدة للمقتل ولا مستعملة
 فيه لتعدرا استعماله فتمكنت شبهة عدم العمد به ولان الفصاص بنبي
 عن المائتين ومنه يقال اقتصر اثره ومنه المفصصة للعلمين ولا تماثل بين المنبرج
 والغرق والدق فتصور الثاني عن تعريب الظاهر وكذا لا يمتثلان في حكمة الزجر
 لان القتل بالسلاح غالب وبالمقتل نادر وما رواه غير مرفوع او هو مجمول
 على السياسة وقد اوصت اليه اضافته الى نفسه فيه واذا امتنع الفصاص وجبت
 الدية وهي على العاقلة وقد ذكرناه واختلاف الروايتين في الكفارة قال
 ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه الفصاص
 لوجود السب وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر فاضيف اليه قال واذا التمس
 صفان من المسلمين والمشركون فقتل مسلم مسلما ظن انه مشرك فلا فود عليه
 وعليه الكفارة لان هذا الحد نوعي الخطأ على ما بيناه والخطأ بنوعيه لا يوجب الفرد

اشارة الى قوله
 بفعل ما فعل
 ان كان فعلا
 مشروعا

اي وجوب
 الدية على
 المقتل
 وهو قوله او بظنه
 حرمنا فاذا
 هو مسلم

للفرد التي الكفارة وكذا الدية على ما نقله في المختار في الاختلافات سيوف
 المسلمين على الإيمان أي هذبته رغب في رسول الله ص بالدينه فلو انما يجب
 للدينه ذا كانوا مختلطين فلان كان في صف المشركين لا يجب سقوط بهمته بتكثير
 سوادهم قال عم من كثر سواد فوج فهو منهم قال ومن شيع نفسه وتجد رجل
 وعمره اشد واصابته حية بمات من ذلك فعلى اذ جنني ثلث الدية لن فعل
 الاصلو النجاسة جنس واحد لكونه هدر في الدنيا والاخرة وفعله بنفسه معدو
 في الدين معتبر في الاخرة حتى يوثق عليه وفي النواران عند أبي حنيفة
 ومحمد رده بغسل وبعلى عليه وعند أبي يوسف رده بغسل ولا يعلى عليه
 وفي شرح السير الكبير ذكر في الصلاة عليه اختلاف المشايخ على ما كتبناه
 في كتاب النجيس والمزبد فلم يكن هدرامطلقا وكان جسدا اخر وفعل الاحنبي
 معتبر في الدنيا والاخرة فصار ثلاثة اجناس فكان النفس تلفت ببلائه
ان فعل فيكون الثالث يتعل كل واحد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية والله اعلم
 فصل ل ومن شهر على المسلمين سيفا فعليه يوم ان يقتلوه لغواه
 عليه السلام من شهر على المسلمين سيفا فقد ابطال دمه ولانه باع نفسه فاصبحت
 بدعيه ولانه تعين طريقا لدفع القتل عن نفسه فقتله وقوله فعليه من قوله
 محمد رده في الجاه مع الصغير فتحق على المسلمين ان يقتلوه اشارة الى الوجوب
 والمعنى وجوب دفع الضرر وفي سرفته الجامع الصغير ومن شهر على رجل سلاحا
 لبلال بن رباح او شهر عليه عصا لبلال في مصر او نهارا في طريق في غير مصر فقتله
 المشهور عليه عمد فلا شيء عليه لما ثبتنا وهذا ان السلاح لا يفسد فمحتاج الى دفعه
 بالانل والعصاة الصغير وان كان بليسا ولكن في الليل لا يلحقه الغوث فيضطر
 الى دفعه بالسل وكذا في الموا في غير مصر في الطريق لا يلحقه الغوث نادا فله
 كان دمه هدر فالوا ان كان عصا لا يفسد بمحتمل ان يكون مثل السلاح عنده ما قال
 وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمد فعليه الدية في ماله
 والله اعلم في رداشي عليه وعلى هذا الخلاف الصبي والدابة وعن أبي يوسف رده

اشارة الى ما ذكرنا
 من الحد يفتي
 والمفعول

انه يجب الضمان في الدابة ولا يجب في الصبي والخنون للشافعي وتمت مختلفات
 افعاعن نفسه فيعتبر بالبالغ الشاهر ولانه يصير محمولا على قتله بفعله ناشيه
 المكر ولا يبي بفساد ان فعل الدابة غير معتبر اصله حتى لو تحقق لا يوجب
 النسيان اما فعلهما فيعتبر في الجملة حتى لو حلفا لا يجب عليهما الضمان وكذا
 عصيتهما كحفظهما ومهمة الدابة لحق مالكها فكان فعلهما مستطافا المعصية دون
 فعل الدابة ولنا انه قيل شخصهما معصوما او اختلف ما لا معصوما حقا للمالك وفعل
 الدابة لا يصلح مستطافا وكذا فعلهما وان كانت مهمتهما حقا لعدم اعتبار
 صبيهما ولهذا لا يجب الفصام بتحقيق الفعل منهما بخلاف التعاقب البايع لان له
 اختيارا صحيحا ولما لا يجب الفصام لوجود المبيع وهو دفع الشر فوجب الدابة
 قال ومن شعر على غيره سلاحي المضر فضر به ثم قتله الاخر فعل القاتل الفصام
 معناه اذا ضرب به فانضرب لانه خرج من ان يكون محاربا بالانصراف فعدت
 ضمة قال ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج السرقة فاتبه وقتله فلا شيء
 عليه لقوله ثم قاتل دون مالك ولا به بباح له القتل فدفعني اليه ابتداء فكذا
 استرداد في الزنماء والاول المسئلة اذا كان لا يمكن من الاسترداد بالالقتل
 والله اعلم باب الفصام فيما دون النفس قال ومن قطع يد غيره
 عمدا من المفصل فطععت يد وان كانت يده اكبر من اليد المغطوعة لقوله تعالى
 وان جرح فصاص وهو ينهي عن المماثلة فكل ما امكن رعايتها فيه يجب فيه
 الفصاص وما لا فلا وقد امكن في القطع من المفصل فاعتبر ولا معتبر بكرم اليد
 وصغرها لان منفعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل وما زن الانف والاذن
 لا مكان رعايته المماثلة قال ومن ضرب عين رجل ففعل لا فصاص عليه لامتناع
 المماثلة في القلع فان كانت فابنة فذهب فهو ما تعلية الفصاص لا مكان المماثلة
 على ما قال في الكتاب تحمي له المرآة وتجعل على وجهه فطن وطب وتقال عينه
 بالمرآة فيذهب ضوءها وهو ما ترو عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم قال
 وفي العين النصل من لدن له تعالى والسن بالسن وان كان من بعض يمينه

أكبر من الأخرين منفعة السن لا تتفاوت بالمعروف والغير قال • وفي قول
 بعضهم فيها المماثلة الخصائص لما تلوها وإن • ولا نقصان في معظمها في السن
 وهذا المقطع هو رأي عن عمر رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه • قال
 عليه السلام لا نقصان في العلم والخبر في غير السن • وإن اعتبار المماثلة في
 غير السن مشعر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن إذ به يبرر بالمرور
 ولو قلح من أصله يقلع الثاني فتمتلك قال • وأما في جوارح النفس شبه
 صمد أنما هو معد وحاصل لا يشبه المعد • يورد إلى الآلة والعلل هو الذي يختلف
 باختلافها • ومن ملاحظ النفس لأنه لا يتغير ذلك فلهذا لا يشبه المعد • لا يمد
 والمحط • ولا نقصان بين الزيادة والنقصان • وقد يرد عليه • لا يشبه المعد • لا يمد
 العبد إن حلا فالله لا يعرضه في جميع ذلك • في العرش طبع الحرف العبد • وهو
 لا يطرب إلى نفس لكونها باقية لها ولها • لا طرب • يسلط بيناهم ذلك • لا يمد
 فينعدم التماثل بالتفاوت في العبد • هو معالج • طبعه منسوب إلى الشرح فاسكن
 اعتباره بخلاف التفاوت في الآلة • لأنه ذاتها بطرقة فاعتبر أصله وبخلاف
 الآلة • لأن المثلث إزاحة الروح ولا تتفاوت فيه • وبسبب الخصائص في الأجزاء
 بين المسلم والكافر • التماثل في العبد • لا يشبه المعد • لا يمد
 من نصف العبد أو يجره • جازم • أمها • لا نقصان عليه لأنه لا يمكن اعتبار
 المماثلة فيه إذا كان كماله • وبما يطعده • وكذلك البرء • زاد وفيه نفس الثاني
 إلى الهلاك • ثامن • قال • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد
 الأصابع بالمسطور • بالحد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد
 الأرض • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد
 إن بعدد إلى العوض • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد
 استوفاه • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد
 ولو سقطت الأرض • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد
 بعدد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد • لا يشبه المعد • لا يمد

يفتوا به بخلاف ما في نسخة في نسخة من نصوص أو سرفقه حيث يؤخذ منه
 الارش لانه ارش في نسخة مستحقا نصارت مائلة له معنى قال * ومن شيء حدث
 فاستوعبت الشجة ما بين فرني وهي لا تستوعب ما بين فرني الشاج فالمشجور
 بالخييار ان شاء اقتص بمقدار شجته بمتدى من اي الجانبين شاء وان شاء اخذ
 الارش لان الشجة موجبة لكونها مشيئة فيزداد السن بزيادة نهار في
 استيفائه ما بين فرني الشاج بزيادة على ما فعل ولا يلحقه من الشين باستيفائه
 قدر حقه ما لمحق المشجور فينتقص فتعبر كما في الشلاء والصمغية وفي عكسه
 بخير ايضا لانه يتعدى الاستيفاء كمالا للتعدى الى خير من فضله وكذا اذا كانت
 الشجة في طول الراس وهي تأخذ من جهته الى ففاه ولا يبلغ الى ففاه الشاج فهو
 بالخييار لان المعنى لا يختلف قال * ولا نصوص في اللسان ولا في الذكر
 وعن ابي يوسف انه اذا قطع من اصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة ولنه
 انه بنفسي وينبسط فلا يمكن اعتبار المساواة الا ان تنقطع المشقة لان مرشح
 القطع معاوم كالمفضل * ولو قطع بعض المشقة او بعض الذكر فلا نصوص فيه
 لان البعض لا يعلم مقداره بخلاف الاذن اذا قطع كله او بعضه لانه لا ينقبض
 ولا ينسط وله حد يعرف فيمكن اعتبار المساواة والشقة اذا استغنى بها بالقطع
 بحجب النصوص لان مكان اعتبار المساواة بخلاف قطع بعضها لانه يتعدى باعتبارها
 فـ سـ قال * واذا اصطلح الفاني واو لياء العتيل على ما سطر القصاص
 ووجب المال قليلا كان او كثير القول فمن عفى له من اخيه شيء الا به على ما قيل
 نزلت الآية في الصلح وقوله عليه السلام من قتل له قتيل اتخذه يث والمراء والله
 اعلم الاخذ بالرضا على ما بيناه وهو الصلح بعينه ولانه حق ثابت للورثة بحري
 فيه الا ساعطوا مكدنا تعرضا لشماله على احسان الاولياء واحياء النازل
 فيحوز بالراضى والقليل والكثير فيه سـ ولا يملك فيه نص مدبر فيفوض
 الى اصطلاحهما كما كلع وغيره وان لم يدكروا حالا ولا موقلا فحوال لانه ما
 واجب بالاعتد الا اصله في امثاله المحلول نحو المهر والتمون بخلاف الذي يفتوا به

في ملوكي القتل
 السدول عن
 الامام ابو رضا
 العادل

لا ينفك عن حقه بالعقد قال: وان كان القاتل هو او عبد المولى او مولى العبد رجلا
 بان يصلح من دمها على العبد فممن فله مالاً لقب على المولى والمولى نصفان
 لان عقد الصلح اضعف اليها واذا اعفى احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه
 على عوض سقط حق الباقيين من النصاص وكان لهم نصيبهم من الدية واصل
 هذا ان النصاص حق لجميع الورثة وقد اُبدت دلالة "ك" و"ا" في وفي الزجج
 لهما ان الوراثة خلافة وهي بالنسب دون اسم ولا سباً كما: مات ولنا الله
 عليه السلام امر بتوريث امرأته اشهر الي من عن عدل زوجها اشهر ولانه
 حق يجري فيه الا حق في ابن من غيلة له ابدان ثمان احد صاعن ابن كان
 النصاص من الصلح: ابن الابن فبشمت امرائه رثة والزوجة تفتي بعد الموت
 حكما من حق اذ رث: بشمت بعد موت مسند الى سبعة ودر الجرح واذ اثبت
 له مبيع فكل منعه من الا سنياء والاسقاط عقبة او صلح او من ضره ولا
 سقوا: حق المعوز في الثمار سوا حق الباقين فيه لانه لا يتجزأ من اختلاف ما
 افاض رجلان: معنى "ع" او امه لان الواجب منه نصيبان من غير شبهة
 لان خلاف العمل والمسؤول ومما اُخذ لا تعادها واذ اسقط النصاص بقلب
 سبب الباقيين ما دللناه امتنع من معنى "ا" الى العاتل ولبس للعاقب شيء من
 المال لانه اسقط حقه بفعله ورضاه ثم نسب ما نسب من المال في ثلاث سنين
 وقال: رد يجب في سنتين فيما اذا كان من الشر يكتفي فعفى احدهما لان الواجب
 نصف الدية فحتم بما اذا طعت رد خيراً ولنا ان هذا بعض بدل الدم وكله
 مؤجل الى ثلاث سنين فكدلك بعده و"ا" واجب في اليد كل بدل الطون وهو
 في سنتين في السرع ويجب في ماله لانه عهدتان: واذا اقبل جماعة واحداً
 عهدا افض من جميعهم لانهم رضي الله عنه فله لو تملاً عليه اهل صعاء
 لغنمهم ولان العمل بطرحة الغالب فالنصاص من جرح السفهاء فيجب
 تعدياً بحكمة الاحياء مما اُخذ: اذ جماعة خضر اولاد الاستولين فقل
 لهم مما اُخذ في ثلاث سنين لانه عهدتان خضر واستولين سقط حق

الباقين وقال الشافعي رحمه الله يقتل بالاول منهم وينيب الباقين المال وان لم يقتل
 ولم يعرف الا و فتل لوم وقسمت الديات بينهم وقيل بفرع بينهم فيقتل
 من خرجت فرعته له ان الموجود من الواحد فتلات والذي تحقق في حقه
 قتل واحد فلا تماثل وهو اقل في الفصل الاول الا انه يعرف بالشروع
 ولنا ان كل واحد منهم قاتل موصف الكمال فجاء التماثل اصله الفصل الاول
 اذ لو لم يكن كذلك لما وجب الفصام ولا له وجد من كل واحد منهم جرح صالح
 لا نزهاق فيضاف الى كل منهم اذ هو لا يتجزى ولا ان الفصام شرع مع المنافي
 لتحقيق الا حياء وقد حصل بقتله فاكفى به فان من وجب عليه الفصام
 اذا مات مقط الفصام لغوات محل الاستيفاء فاشبه موت العبد الجاني وبقي في
 فيه خلاف الشافعي رحمه الله اذا لواح احدهما عنده قال * واذا قطع رجلان يدر رجل
 واحد فلا فصام على واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال الشافعي رحمه الله يقطع
 يدهما والمفروض اذا اخذ اصبعين وامرأه على يده حتى انقطعت له الاعتبار
 بالانفس والا يهدي تابعه لها فخذت حكمها او يجمع بينهما بجامع الزجر والبا
 ان كل واحد منهما ما طاع بعض اليد لان الا نقطاع حصل باعتمادهما والحل متجمل
 فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس لان الانزهاق
 لا يتجزى ولان القتل بطريق الاجتماع غا لبحدار الفوت والاجتماع على قطع
 اليده من المفصل في حيز الندرة لا فتقاره الى مقدمات بطيئة فيلحقه الغوب
 قال * وعليهما نصف الدية لانه اليد الواحدة وهما قطعاهما وان قطع واحد
 بمعنى رجلين فحضر اقلهما ان يقطع ايده وبالحدا منه نصف الدية بقتلها نه نصفين
 جواء قطعهما معا وعلى التعائب وقال الشافعي رحمه الله التعائب يقطع بالاول
 وفي الفران بفرع لان اليد استحقها الاول فلا يثبت الا استحقاق فيها للثاني
 كالرهن بعد الرهن وفي الفران اليد الواحدة لا يفي بالحقين فترجع بالفرعة ولنا
 انها استوباني سبب الاستحقاق فيستويان في حكمة كالغريدين في التركة
 والفصام ملك الفعل يثبت مع المنافي فلا يظهر الا في حق الاستيفاء اما الحل فلهو

في العيد لا يمنع ثبوت الثاني بخلافه الرمز لا في العيد بل في المحل وصار
 كما اذا قطع العيد بمهنيهما على الغالب فتستحق رتبة العيد وان حضر واحد
 منهما فقطع بده فلا يرفع عليه نصف الدية لان المحضران يستحقان ثبوت حقه
 وتورد حق الغالب واذا احتوت في امر بين محل الاجتهاد بين العيد والاعرفي
 الدية لانه ارفي به حقا مستحقا قال * واذا اثار العيد بقتل العمد لزمه الخطر وقال
 لا يرد لا يصح اقراره لانه بلاني حق المولى بلا بطلان فصار كما اذا اقرار بالمال وله ان
 يبيع سهم فيه لانه مضمون به ليشيل ولان العيد مبني على اصل العمدية في حق الدم
 عملا بالادمية حتى لا يصح اقرار المولى عليه بالعمد وهو الغصان وبطلان حق المولى
 بطريق القيم فلا ينال به ومن رضى رجلا عمدا فقتل السهم منه الى اخرها ما
 فعله الغصان بالاول والدية لثاني على عاقلته لان الاول عمدا والثاني احدا
 نوعي الخطا كانه رضى الى سيد فاصاب آدميا والفعل بتعدد بتعدد والامر نفسا
 ومن قطع بد رجل خطأ ثم قتله عمدا قبل ان تبرا بد او قطع بده عمدا ثم قتله
 خطأ او قطع بد خطأ ثم بده ثم قتله خطأ او قطع بده عمدا ثم بده ثم
 قتله عمدا فانه يؤخذ بالامرين جميعا والاصل فيه ان الجمع بين الاجزائات
 واجب ما لم يكن جميعا فلا يلان القتل في الامر يقع امر بان سقاة ثبته
 وفي اعتبار كل ضرر به ونفسها يعني المخرج الا ان لا يمكن الجمع فيعطي كل واحد
 حكم نفسه وقد تعذر الجمع في هذه الفصول في الاولين لا محالة بحكم القواعد
 وفي الاخرين التحمل البرء وهو فاطم المسر به حتى لو ابرء بالقتل وقد فيها لها
 بان كالا خطأ ان الجمع بالاجماع لا مكان الجمع واكتفى بد به واحدة وان كان
 قطع بد وعمدا ثم قتله عمدا قبل ان تبرا بد فبان شاء الا ما قال انقطع
 ثم اقبلوا وان شاء بالقتل ومذا عند اي حقيقته رة وفا لا يقتل ولا تقطع بده
 لان الجمع ممكن المجانس الفعلين وعدم تحمل البرء فيجمع بينهما وله ان
 الجمع متعذر اما لا خطل في الفعلين هذين لان الموجب العمود وهو يعتمد
 المستند في الفعل وذلك بان يكون الفعل بالقتل والقطع بالقطع وهو متعذرا

هذا كلامه

أو لأن المجرم يقطع إضافة المصراة إلى القطع حتى لو صدر من شخصين بحسب الترتيب
 على الجار فسار كتحليل المصراة بخلاف ما إذا قطع وصري لأن الفعل واحد
 وبخلاف ما إذا كانا خطأً بين لأن الموجب الدية وهي بدل النفس من غير اعتبار
 السببية ولا أن ارش اليد إنما يجب عند استحكام أثر الفعل وذلك بالجزم الفاعل
 للمصراة فيجتمع ضمان الكل وضمان المجرم في حالة واحدة ولا اجتماعاً أمّا القطع
 والقتل فيها ما يجتمعان قال * ومن ضرب رجلاً ما به هو طبراً من تسعين
 ومائة من هشة فضبه دية واحدة لأنه لما برأ منها لا تبقى معتبرة في حق الارش
 وإن بقيت في حق العجز برهني الاعتبار للعشرة وكل ذلك كل جراحة إن لم يمت
 ولم يبق لها أثر على أصل أي حنيقة رة وعن أبي يوسف رة في مثله حكم هذا
 وعن محمد رة أنه يجب أجره الطبيب * وإن ضرب رجلاً ما به هو طبراً وجرحه
 وبقي له أثر يجب حكمه العدل لبقاء الأثر والأثرى أنها يجب باعتبار الأثر
 في النفس قال * ومن قطع يد رجل فعفا المخطوع عنه يده من القطع ثم مات
 من ذلك فعلى الفاعل الدية في ما له وإن عفا عن القطع وما أعفاه منه ثم
 مات من ذلك فهو عفو عن النفس ثم إن كان خطأ فهو من الثلث وإن كان عمداً
 فهو من جميع المال وهذا عند أبي حنيفة رة ولا إذا عفا عن القطع فهو عفو
 عن النفس أيضاً وعلى هذا اختلاف إذا عفا عن الشجة ثم سرى إلى النفس
 ومات كماله إلى العفو عن القطع عفو عن موجب وموجب القطع لو القصر والقتل
 إذا سرى إلى العفو عنه عفا عن أحد موجبيه بهما كما في ولا اسم القطع بتنازل
 السارى والثلث فيكون العفو عن القطع عفو عن نوعيه وصار كما إذا عفا
 عن الجنابة فإنه بتنازل الجنابة المصراة والمفصص لكنه إذا لم يمت من سبب الضمان
 قد تحقق وهو فكل نفس معصوم متقوم والعفو لم يتنازل له بصريحه لأنه عفا
 عن القطع وهو غير القتل وبالسراية تبين أن الواقع قتل وجنبه فيه ومن
 توجب ضمانه وكل ما ينفي أن يجب الفصص وهو الطبر لأنه هو المزمع للبعد
 إلا أن في الاستحسان يجب الدية لأن صورة العفو أو شبهة وهي دارية

وقال الشيخ التي يتلاحم فيها الدم ويسود وما ذكره بدأ من موسى عن أبي يوسف ر
 وهذا اختلاف عبارة لا يعود الى معنى وحكم وبعد هذا الشجة اخرى تسمى
 الدامغة وهى التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكرها لانها تنفع قتيلا فى الغالب
 لا جناية مقتصرة مفردة تحكم على حدة ثم هذه الشجاة تختص بالوجه والراس
 لغة وما كان فى غير الوجه والراس يسمي حراقة والحكم مرتب على المحففة
 فى الصحيح حتى لو تحففت فى غيرهما نحو الساق واليد لا يكون لها اثر من مقلد
 وانما تجب حكومة العدل لان النقد يربا بالتوفيق وهو انما ورد فيما يختص بهما
 ولانه انما وردا لحكم فيهما لمعنى الشين الذى يلحقه ببقاء اثر الحراقة والشين
 يختص بما يظهر منها فى العاقل وهو العضوان هذان لا مواءما للحيان فقد
 قيل ليسا من الوجه وهو قول مالك لا حتى لو وجد فيهما ما فيه ارض مقدور
 لا يجزى المقدور وهذا لان الوجه مشتق من المواجهة والمواجهة للنظر فيهما الا ان
 عندنا هاهنا من الوجه لاتصالهما به من غير فاصلة وقد تحققت فيه معنى المواجهة
 ايضا فالراى انما يفتن بالحواف جوف الراس ارجوف البطن وتفسير حكومة
 العدل على ما قاله الطحاوي ر ان يقوم مملوكا بدون هذا الاثر يقوم وبه
 هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فان كان نصف عشر القيمة يجب
 نصف عشر الدية وان كان ربع عشر فربع عشر وقال الكرخى رد ينظر كم مقدار هذه
 الشجة من الموضحة فموجب بذلك من نصف عشر الدية لان ما لا نص فيه يرد الى
 المنصوص عليه فصلى هو فى اصابع اليد نصف الدية لان فى كل اصبع عشر الدية
 هان ما روينا فكان فى الخمس نصف الدية ولان قطع الاصابع تقويت حسن
 منفعته البطش وهو الواجب على ما مر فان قطعها مع الكف ففيه ايضا نصف
 الدية لقوله عليه السلام وفى اليد بين الدية وفى احداهما نصف الدية ولان
 الكف تبع الاصابع لار البطش بناء وان قطعها مع نصف الساعد فاصابع
 يدك نصف الدية وفى الزيادة حكومة العدل وهو رواية عن ابن يوسف ر
 عن شيخنا زاد على اصابع اليد والرجل فهو تبع الى المكعب والى النخلة لان

وهو ما ذكر في
 فصل وفيما دون
 النفس من قوله
 عم فى كل اصبع
 عشر من الابل
 ولان فى قطع
 الكل تقويت
 جنس المنفعة

للشرح واجب في اليد الواحدة نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة إلى المنكب
 فلا يزداد على تفديده بالشرع ولهما أن اليد إلى باطنه والبطش متعلق بالكف
 والإصابع دون الذراع فلم يجعل الذراع تبعاً في حق التضمين ولا نه لا وجه
 إلى أن يكون تبعاً للإصابع لأن بينهما عضواً كاملاً ولا إلى أن يكون تبعاً للكف
 لأنه تابع ولا تبع للبع فال * وان قطع الكف من المفصل وفيها اصبع واحدة
 ففيه عشر دية وإن كان اصبعان فالخمس ولا شيء في الكف وهذا عند أبي حنيفة
 ره وقال يعطى إلى أرض الكف والإصبع فيكون عليه لا أكثر ويدخل الغليل في
 الكثير لأنه لا وجه إلى الجمع بين الأرضين لأن الكل شيء واحد ولا إلى إحداهما
 أحدهما لأن كل واحد أصل من وجهه فحسبنا بالكثرة وله أن الإصبع أصل والكف
 تابع حقيقة وشرعاً لأن البطش بفهم بها وإيجاب الشرع في اصبع واحدة
 عشر من الأهل والترجيح من حيث الذات والحكم أولى من الترجيح من حيث
 مقدار الواجب * ولو كان في الكف ثلاثة أصابع بجب أرض الإصابع ولا شيء
 في الكف بالاجتماع لأن الإصابع أصول في التفوق وللاكثر حكم الكل فاستتبع
 الكف كما إذا كانت الإصابع فاقمة بأسرها فال * وفي الإصبع الزائدة حكم
عدل نشر بقاها لا دمي لأنه جزء من يد ولكن لا منفعة فيه ولا زينة وكذلك
السن الشاغية لما قلنا وفي عين الصبي ذكره ولسانه إذا لم تعلم صحته حكمته
عدل وقال الشافعي ره تجب دية كاملة لأن الغالب فيه الصحة فاشبهه بقطع المارن
والأذن ولنا أن المقصود من هذه الأعضاء المنفعة فإذا لم تعلم صحته لا يجب
الأرض الكامل بالشك والظاهر لا يصلح حجة للالزام بخلاف المارن والأذن
الشاغية لأن المقصود هو الجمال وقد نوته على الكمال وكذلك لو استهل الصبي
لأنه ليس بكلام وإنما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الذكر
بالحركة وفي العين بما يستدل به على النظر فيكون بعد ذلك حكمه حكم ابن الخ
في العمى والمخطأ قال ومن شج رجلاً فذهب عقله فمجرد دخول أرض الموضحة
في الدية لأن بغوات العقل تبطل منفعة جميع الأعضاء فصار كما لو أرتدت عظام

إشارة إلى قوله
 لأنه جزء من يده

المال وان في الموضحة يجب بقوات جزء من الشعر حتى لو تيسر بسقط والدية
بقوات كل الشعر وقد تعلق بنسب واحد فدخل المحرم في الجملة كما اذا قطع
الاصبع رجل فسلت يده ولما زفره لا يدخل لان كل واحد جنازة فيمادون
النفس فلا يتلوا لان كسائر الجنايات وجوابه ما ذكرنا قال • وان ذهب سمعه
او بصره او كلاهما فعليه ارض الموضحة مع الدية قالوا هذا قول ابي حنيفة
ولم يوسف رحمهما الله وعن ابي يوسف رحمه الله ان الشجة تدخل في دية السمع
والكلام ولا تدخل في دية البصر وجه الاول ان كلا منهما جنازة فيمادون النفس
والمنفعة مختصة به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفعته عائدة
الى جميع الاعضاء على ما بينا وجه الثاني ان السمع والكلام مبطن فيعتبر بالعقل
والنظر ظاهر فلا يلحق به قال • وفي الجماع الصغير ومن شج رجلا موضحة قد عبت
عينا فلا تقام في ذلك عند ابي حنيفة قالوا وينبغي ان تجب الدية
فيهما قالوا في الموضحة القصاص قالوا ينبغي ان تجب الدية في العيين وان قطع
اصبع رجل من المفصل الاعلى فشل ما بقي من الاصبع او اليد كلها لقصاص عليه
في شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل
وكذلك لو كسر من رجل واسود ما بقي ولم يحك خلافا وينبغي ان تجب الدية
في العين كله • ولو قال قطع المفصل وترك ما بين او اكثر الفداء المكسور وترك
الباقى لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه ما دفع موجب الفداء كما لو شجته منفردة
فقال اشجه موضحة وترك الزيادة لهما في الخلافة ان الفعل في محلين
فيكون جنابتين مبتدأتين فالشبهة في احدهما لا تتعدى الى الاخرى كمن
رمى الى رجل عمدا فاصابه ونفذ منه الى غيره فقتله يجب الفداء في الاول
وله ان الجراحة الاولى سارية والجمعة والمثل وليس في وسعه الساري فيجب
المال لان الفعل واحد حقيقة وهو الحركة القايمة وكذا المحل متحد من وجه
لا تصاحبه الجنايات الاخرى وارثتها بانه شبهة الخطأ في البداهة بخلاف
النفسين لان احدهما ليس من سرية صاحبه بخلاف ما اذا وقع السكين على

الإصبع لأنه ليس فعلاً مقصوداً وإن قطع أصبعاً فاشتبك إلى جنبها الأخرى فلا
 فخاص في شيء من ذلك عند أبي حنيفة زه وقال أبو يوسف ومحمد وزفر
 والحسن ربه بقتض من الأولى وفي الثانية أرشاد الوجه من الجناحين فلا
 ذكرناه وروى ابن جماعة عن محمد في المسئلة الأولى وهو ما إذا شج موضع
 الجامع المخير فذهب بصره أنه يجب الفصص فيهما لأن الحاصل بالسراية مباشرة كما
 ومن شج رجلاً في النفس والبصر يجزي فيه الفصص بخلاف الخلافة الأخيرة لأن الشلل
 موضحة فذهب لا فخاص فيه نصراً لأصل عند محمد ربه على هذه الرواية أن سراية ما يجب
 عيناه
 قاعدة كلية
 فيه الفصص إلى ما يمكن فيه الفصص بوجوب الإقتصاص كما لو آلت إلى النفس
 وتلد ونع إلا وفي ظلماء وجه المشهور أن ذهاب البصر بطريق التسميم لا يرى
 أن الشجة بغير موجبة في نفسها ولا فود في التسميم بخلاف السراية إلى
 النفس لأنه لا تبقى الأولى فاقبلت الثانية مباشرة ولو كسر بعض السن
 فصطفت فلا فخاص إلا على رواية بن جماعة ربه ولو أوصحه موضحتين فثاكتا
 فهو على الروايتين هاتين ولو قطع سن رجل فنبشت مكانها أخرى سقط الأرض
 في قول أبي حنيفة ربه وقال عليه الأرض كاملاً لأن الجنازة قد تحففت والحادث
 نعمة مبتدأة من الله تعالى وله أن الجنازة إنعدت معنى فصار كما إذا فلع
 من صبي فنبشت لا يجب الأرض بالاجماع لأنه لم يفت عليه منفعة ولا زينة
 وعن أبي يوسف ربه أنه يجب حكومة عدل المكان إلا لم الحاصل ولو قطع من غيره
 فرد ما صاحبها في مكانها ونبت عليها اللحم فعلى الفاعل الأرض بكامله لأن هذا
 مما لا يعتد به إذا عروق لا تعود وكذا إذا قطع أذنه فالصفا فالتحمت لا نها
 لا تعود إلى ما كانت عليه ومن نزع من رجل فانتزع المنزوعة سنة من
 النازع فنبشت من الأول فعلى الأول لصاحبه خمس مائة درهم لأنه تبين أنه
 لم يوفى بغير حق لأن الموجب ساد المنبت ولم يفسد حيث نبشت مكانها أخرى
 فأنعدت الجنازة ولهذا اشتأني حولاً بأن جماع تركان بشعاً في ينشكر
 ألياً من في ذلك للفصص إلا أن في اعتبار ذلك تصبيع الحقوق فاكثفنا كقول

بالبحرول لانه ثبتت فيه ظاهرا فاذا مضى البحرول ولم تثبت فضيلا بالفضاض
 واذا ثبتت تبين اننا اخطأنا فيه والاستيفاء كان بغير حق الا انه لا يجب انضام
 للشبهة فيجب المال ولو ضرب انسان من انسان فمحر كعبه مستأني حول لا يظهر
 اثر فعله فلو اجله القاضي سنة ثم جاء المضر وب وقد سقطت سنة فاختلغا قبل
 السنة فيما سقط بضر به فالقول للمضر وب ليكون التأجيل مفيدا وهذا بخلاف
 ما اذا اشبهه موصحة فجاء وقد صارت منفلة فاختلغا حيث يكون القول قول
 الضارب لان الموصحة لا تورث المنفلة اما التحريك فيورث في الصقوط فافترا
 وان اختلفا في ذلك بعد السنة فيما سقط بضر به فالقول للضارب لانه ينكر اثر
 فعله وقد مضى الاجل الذي وثقه القاضي لظهور الاثر فكان القول للمكروه ولو لم
 يسقط لاشي على الضارب ومن ابي يوسف رآه انه يحب حكومة الالم وسنين
 بالوجهين بعد هذا ان شاء الله تعالى ولو لم تسقط ولكنها اسودت فيجب الارش
 في الخطأ على العاقل وفي العمد في ماله ولا يجب الفضا لا نه لا يمكنه
 ان يضر به ضربا يسود منه وكذا اذا كسر بعضه واسود الباقي لا نفاس لما ذكرنا
 وكذا لو احمر او اخضر قال ومن شج رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر وثبت الشعر
 سقط الارش عند ابي حنيفة رد لزوال الشين الموجب وقال ابو يوسف عليه ارض
 الالم وهو حكومة عدل لان الشين ان زال فالالم الحاصل ما زال فيجب تقويمه
 وقال محمد رد عليه اجرة الطبيب لانه انما لزمه اجرة الطبيب ومن الدائم
 بفعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله الا ان باحنيفة رد بقول ان المنافع على اصلنا
 لا تقوم الا بعقد او بشهته ولم يوجد في حق الجاني فلا يغرم شيئا قال ومن ضرب
 رجلا ما به سوط فجرحه فبرأ منها فعليه ارض معناه اذا بقي اثر الضرب فاما
 اذا لم يبق اثره فهو على اختلاف في مضي في المشقة المنحمة قال ومن قطع
 يد رجل خطأ ثم قتله قبل البرء فعليه الدية وسقط ارض اليد لان الجناية
 من جنس اياها والموجب واحد وهو الدية وانما يبدل النفس بجميع اجزاها فدخل
 الطرف في النفس كانه قتله ابتداء قال ومن جرح رجلا جراحة لم يقتص منه

وهو قوله لانه
 لا يمكنه ان
 يضر به ضربا
 يسود منه

حتى براء وقال الشافعي رحمه الله بقتض منه في الحال اعتبارا بالفصاح في النفس
وهذا لان الموجب قد تحقق فلا يعطل ولنا قوله عليه السلام يستأنى في الجراحات
سنة ولان الجراحات يعتبر فيها ما لها لا حالها لان حكمها في الحال غير
معلوم فلعلها تنمرى الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستفسر الا مر بالبرء قال
« وكل عمد سقط الفصاح فيه بشبهة فاللذبة في مال القاتل وكل امرئ وجب
بالصلح فهو في مال القاتل لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمد المحمديت
وهذا عمد غير ان الاصل يجب في ثلاث سنين لانه مال وجب بالقتل ابتداء
فأشبهه العمد والثاني يجب حال لانه مال وجب بالعقد فأشبهه الثمن في
البيع قال « واذا قتل الاب ابنه عمد فاللذبة في ماله في ثلاث سنين وقال
الشافعي رحمه الله يجب حاله لان الأصل ان ما يجب بالثلاث يجب حاله والتأجيل
للتخفيف في الخطي وهذا عام فلا يستغنى ولان المال وجب بجبر المحمدي
وحقه في نفسه حال فلا يجبر بالمؤجل ولنا انه مال وجب بالقتل فيكون
مؤجلا كدبته الخطأ وشبهه العمد وهذا لان الفياس بابي تفوق الادمي بالمال
لعدم التماثل والتفويض ثبت بالشرع وقد ورد به مؤجلا لا محجلا فلا بعدن
عنه لا سيما الى زيادة لما لم يجز التغليظ باعتبار العمد به قدر الابعوت واصفا
« وكل جناية اعترف بها المجاني فهو في ماله ولا يصدق على عاقلة لما روي
ولان الاقرار لا يتعدى المقر لفصوره ولا يته عن غيره فلا يظهر في حق العاقلة
قال « ومحمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الذب على العاقلة وكذلك كل جناية
موجبها خمسة فصاعدا والمعتوه والمجنون وقال الشافعي رحمه الله عمد عمد حتى
تثبت الذب في ماله لانه عمد خفيفة اذ العمد هو الفصد غير انه تخلف عنه
احد حكميه وهو الفصاح فينصب عليه حكمه الاخر وهو الوجوب في ماله
ولذا تجب الكفارة به ويحرم عن الميراث على اصله لا نهما يتعلقان بالقتل
ولنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلة وقال عمد
وخطأ سواء ولان الصبي مظنة البرمة والعاقلة الخطي لما استحق التخفيف حتى

فأشبهه العمد

وهو قوله عم

لا تهل العاقلة

عمدا

يحتج وجبت الدية على العاقلة فالصبي وهو علم اولي بهذا التخفيف ولا نسلم
تحقق العمدية فانها تترتب على العلم والعلم بالعقل والعقل بالجهل والجهل بعلم العقل
والصبي فاصر العقل فانه يتحقق منها القصد وصار كالتاثير وحرمان الميراث
عقوبة وهذا ليسا من اهل العقوبة والكفارة كما سمها ستارة ولا تترتب تسره
لانهم ما روي في العلم فصل في الجنين واذا ضرب بطن امرأة
طالفت جنينا ميتا ففيه غرة وهي نصف عشرين لدية قال رضي الله عنه معناه
وبه الرجل وهذا في الذكرو في الانثى عشر دية المرأة وكل منهما خمسماية
درهم والقياس ان لا يجزئ شي لان له لم يتيقن بحياته والظاهر لا يصلح حجة
للاستحقاق وجه الاستحسان ما روي عن النبي عليه السلام انه قال في الجنين
غرة عبد او امة قيمته خمسماية ويروى او خمسماية فتركنا القياس بالافتر
وهو حجة على من قدر ما يستما به نحو مالك والشافعي وهي على العاقلة عندنا
اذا كانت خمسماية درهم وقال مالك في ما لانه بدل الجزء ولنا انه عليه السلام
فضي بالغرة على العاقلة ولا نه بدل النفس فلذلك اسماه عليه السلام دية حيث
قال دوه وقالوا اندي من لا صاح ولا استهل الحمد بيت الا ان العواقل لا تعقل
ما دون خمسماية وتجب في سنة وقال الشافعي رة في ثلاث سنين لانه بدل
النفس ولهذا يكون موروثا بين ورثته ولنا ما روي عن محمد بن الحسن رة انه
قال بلغنا ان رسول الله عليه السلام جعل على العاقلة في سنة ولا نه ان كان
بدل النفس من حيث انه نفس على حدة فهو بدل العضو من حيث الاتصال
بالام فعملنا بالشبه الاول في حق التورث وبالثاني في حق القاجيل
الى سنة لان بدل العضو اذا كان ثلث الدية او اقل او اكثر من نصف العشر تجب
في سنة بخلاف اجزاء الدية لان كل جزء منها على من وجب يجب في ثلاث
سنتين ^{ويستوي} فيه الذكرو الانثى لا طلاق ما روي ولان في الجنين انما
ظهر التفاوت لتفاوت معاني الادمية ولا تفاوت في الجنين فيفسد برمقدار
واحد وهو خمسماية فان الفات حيا ثم مات ففيه دية كاملة لانه تلف حيا

وهو قوله عم في
الجنين غرة
عبد او امة

بالضرب السابق وان اُلفت ميتا ثم ماتت الام فعليه دية بفقتل الام ودية
 بالفأقها وقد صح انه عليه السلام قضى في هذا بالدية والغرة • وان ماتت الام
 من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية
 في الجنين لانه فاتل شخصين وان ماتت ثم اُلفت ميتا فعليه دية في الام
 ولا شيء في الجنين وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب الغرة في الجنين لان الظاهر موته
 بالضرب فصار كما اذا اُلفته ميتا وهي حية ولنا ان موت الام احد صبي موته لازمه
 يُحتقن بموتها اذ تنفسه بتنفسها فلا تجب الضمان بالشك قال • وما يجب
 في الجنين موروث عنه لانه بدل نفسه فيرثه ورثته ولا يرثه الضارب حتى
 لو ضرب بطن امرأته فالغت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها
 لانه فاتل بغير حق مباشرة ولا ميراث للقاتل قال • وفي جنين الامه اذا كان
 ذكر انصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى وقال الشافعي رحمه الله
 عشر قيمة الام لانه جزء من وجهه وثمان الاجزاء هو خذ مقدارها من الاصل
 ولنا انه بدل نفس لان ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النفسان ولا معتبر به
 في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيفقد ربها قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 النفسان لو اتفقت الام اعتبار الجنين البهايم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق
 ضمان مال عند وعلى ما نذكر ان شاء الله تعالى فصم الاعتبار على اصله • فان
 ضربه فاعتق المولى ما في بطنها ثم اُلفته حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب
 الدية وان مات بعد العتق لانه قتله بالضرب السابق وقد كان في حالة اللرق
 فلهذا تجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حيا لانه صار قاتلا اباه وهو حي
 فنظرنا الى حالتي السبب والتلف وقيل هذا عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى
 قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب لان الاعتاق فاطح للسراية
 على ما باتيك من بعد ان شاء الله تعالى قال ولا كفارة في الجنين وعن سفيان
 الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب لانه نفس من وجهه فتجب الكفارة احتياطا ولنا ان الكفارة فيها
 معنى العقوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعد امار ابدانهم بحجب كل

يحمل الجدل قالوا الا ان يشاء ذلك لانه ارتكب مخطوئاً الذي تقرب الى الله تعالى
 بهن افضل له ويستغفر مما صنع والجنين الذي قد استبان بعض خلفه بمنزلة
 الجنين التام في جميع هذه الاحكام لا يلاق ماروناً ولانه ولد في حق امومية وهو قوله هم في
 الولد وانقضاء العدة والنفاذ وغير ذلك فكذلك في حق هذا الحكم ولان بهذا الجنين غرة
 الفدر يتميز من العلقه والدم فكان نفساً والله اعلم بار
 ما محمد بن الرجل في الطريق قاله • ومن اخرج الى الطريق الا عظم كنيفاً او ميلاً
 او جرماً او بنى دكاناً فلرجل من عرض الناس ان ينزعه لان كل واحد
 صاحب حق بالمرور بنفسه وبدوابه فكان له حق النقص كما في الملك المشترك
 فان لكل واحد حق النقص لو احدث غيرهم فيه شيئاً فكذلك في الحق المشترك
 • قال وبسبب الذي عمله ان ينتفع به ما لم يضر بالمسلمين لان له حق المرور
 ولا ضرر فيه فالحق ما في معناه به اذا المانع متعنت فاذا اضر بالمسلمين كره
 له ذلك لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام قال وليس لاحد
 من اهل الدرب الذي ليس بنافع ان يشرع كنيفاً ولا ميلاً الا باذنه لانها
 مملوكة لهم ولهذا وجبت الشفعة لهم على كل حال فلا يجوز التصرف
 اضر بهم او لم يضر الا باذنه • وفي الطريق النافذ له التصرف الا اذا اضر لانه
 يتعد الوصول الى اذن الكل فجعل في حق كل واحد كانه هو المالك وحده
 حكماً كيلا يتعطل عليه طريق الا تنفع ولا كذا لك غير النافذ لان الوصول الى
 ارضائهم ممكن فنفى على الشركة حقيفة وحكما قال • واذا اشرع في الطريق
 روشتاً او ميلاً او نحوه فسقط على انسان فعطب فالدابة على عائلته لانه
 مسبب لتلفه متعدد بشغله هو الطريق وهذا من اسباب الضمان وهو اصل
 وكذا اذا سقط شيء صاذاً كثرنا في اول الباب وكذا اذا تعثر بنفذه انسان او عطلت
 به دابة او عثر بذئ الرجل فوقع على اخر فماذا للضمان على الذي احدثه فيهما
 لانه بصير كالنافع اياه عليه • وان سقط الميزاب نظر فان اصاب ما كان منه في
 الكناطر رجلاً فقتله فلا ضمان عليه لانه غير متعدد فيه لما انه وضعه في مكانه •

• وإن أصابه ما كان خارجاً من الحائط فالضمان على الذي وضعه لكونه متعدياً
 فيه ولا ضرورة لأنه يمكنه أن يركبه في الحائط ولا كفارة عليه ولا يحرم
 عن الميراث لأنه ليس بفائل حفيقة • ولو أصابه الطرفان جميعاً وعلم ذلك
 وجب النصف وهذا النصف كما إذا جرحه سبع وإنسان ولو لم يعلم أي طرف
 أصابه ضمن النصف اعتبار الاحوال • ولو أضرع جناحاً إلى الطريق ثم باع الدار
 فاصاب الجناح رجلاً فقتله أو وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وبري اليه
 منها فتركها المشتري حتى عطب بها إنسان فالضمان على البايع لأن فعله وهو الوضع
 لم ينفسح بزوال ملكه وهو الموجب ولو وضع في الطريق حجر أو أضرع شيئاً ضمنه
 لأنه متعدي فيه • ولو حررته الربيع إلى موضع آخر ثم أضرع شيئاً لم يضمنه لنسح
 الربيع فعله وفيل إذا كان اليوم ربحاً ضمنه لأنه فعله مع علمه بعاقبته وقد أنقض إليها
 فجعل كمباشرته ولو أساء جرب الدار العملة لاخراج الجناح أو الظلة فوقع
 فقتل إنساناً قبل أن يفرغوا من العمل فالضمان عليهم لأن التلف بفعلهم ومالهم
 يفرغوا لم يكن العمل مسلماً إلى رب الدار وهذا لأنه انقلب فعلهم فقتل حتى
 وحبس عليهم الكفارة والقتل غير رد اخل في عقدة فلم ينتقل فعلهم إليه
 فانتصر عليهم • وإن سقط بعد فراغهم فالضمان على رب الدار استحساناً لأنه صريح
 الاستيعار حتى استحقوا الإجراء وقع فعلهم عمارة وأصلها فانتقل فعلهم إليه
 فكانه فعل منفسه فلماذا يضمنه وكذا إذا صب الماء في الطريق عطب به إنسان
 أو دابة وكذا إذا رشح الماء أو نوحاً لأنه متعدي فيه بالحاق الضرر بالمارة بخلافه ما إذا
 فعل ذلك في سكة غير نافذة وهو من أهلها أو فعد أو وضع متاعه لأن لكل واحد
 أن يفعل ذلك فيها لكونه من ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة قالوا هذا
 إذا رشح ماء كثيراً بحيث يزلق به عادة أما إذا رشح ماء قليلاً كما هو المعتاد والظاهر
 أنه لا يزلق به لا يضمن • ولو تعمد المروري موضع صب الماء فسقط لا يضمن الرار
 لأنه صاحب علة وفيل هذا إذا رشح بعض الطريق لأنه يجد موضعاً للمروري ولا اثر
 للماء فيه • فإذا تعمد المروري موضع صب الماء مع علمه بذلك لم يكن على

على الراش شيء وان ربح جميع الطريق بضمون لا يفسد في المرور وكذا الحكم
في الخشبة الموضوعة في الطريق في اخذ ما يجده او يعطى ولو ربح فناء حانوت
بأذن صاحبه فضا من ما عطى على الأمر استحسانا واذا استأجر جبر اليبني له
في فناء حانوته فتعطل به انسان بعد فرائغه فمات بحجب الضمان على الامر
استحسانا ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير لفساد الامر
قال * ومن حفر بيرا في طريق المسلمين او وضع حجرا فتلف بذلك انسان فله بهته
على عاقلته وان تلفت بهيمة فضا منها في ماله لانه متعدد فيه فيضمن ما يتولد
منه غير ان العاقلة تتحمل النفس دون المال فكان ضمان البهيمة في ماله
والغناء التراب وانقاذ الطين في الطريق بمنزلة الفا الحجر والخشبة لما ذكرنا
تخلان ما اذا كنس الطريق فعطب بموضع كنسه انسان حيث لم يضمن لانه
ليس بمتعدد فانه ما احدث شيئا فيه انما قصد دفع الاذى عن الطريق حتى
لوضع الكناسة في الطريق وتعمل به انسان كان ضامنا لتعد به بشغله * ولو وضع
حجرا فتعطل غيره عن موضعه فعطب به انسان فالضمان على الذي ناله لان
حكم فعله فذا انتسخ لفراغ ما شغله وانما اشتغل بالفعل الثاني موضع اخر
وفي الجمار الصغرى في السالوعة بحفرها الرجل في الطريق فان امره السلطان
بذلك او اجبره عليه لم يضمن لانه غير متعدد حيث فعل ما فعل بامر من له
الولاية في حقوق العامة * وان كان بغير امره فهو متعدد ما بالتمسك في حق
غرة او بالافتيات على راي الامام او هو صاحب مفيد بشرط السلامة وكذا
البواب على هذا التفصيل في جميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرناه وغيره
لان المجنى لا يختلف وكذا الحفر في ملكه لم يضمن لانه غير متعدد وكذا اذا حفر في
فناء داره لانه ذلك للصحة دار والفناء في قصره وقيل هذا اذا كان الغناء
مملوكا لو كان له حق الحفر فيه لانه غير متعدد اما اذا كان لجماعة المسلمين
او مستوكا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمنه لانه مسبب متعدد وهذا
متبع لو حفر في الطريق ومات الواقع فيه جوعا او غما لا ضمان على الحافر.

اي من اول
الباب الى هنا
من اخراج
الكنيف
او الجرح
او الميزاب
وغیرها الى
الطريق
الاعظم

عند أبي حنيفة رة لا نه مات لعني في نفسه والضميان انما يجب اذا مات
 من الوفوع وقال ابو بصير ان مات جنوا فكذلك وان مات غما فالحا فر
 ضامن له لا نه لا يجب للغرم سوى الوفوع اما المجموع لا يختص بالبير وقال
 محمد رة هو ضامن في الوجوه كلها لانه انما حدث بسبب الوفوع اذ لو لا كان
 الطعام فربما منه وان استاجر اجراء فحقر وما له في كبحر فانه قد لك على
 المستاجر ولا شيء على الاجراء ان لم يعلموا انها في غير فانه لان الاجارة
 صحت ظاهرة اذا لم يعلموا فنقل فعلهم اليه لا نهم كانوا مغرورين فصار كما
 اذا امر اخر بدين هذه الشاة قد يحسها ثم ظهر ان الشاة لغيره الا ان هناك بضمن
 الما مور ورجع على الامران الذابح مباشر والامر مسبب والترحيم للمباشرة
 فيضمن ورجع للغرور وهنا يجب الضمان على المستاجر ابتداء لان كل واحد
 منهما مسبب والاحير غير متعد والمستاجر متعد فترحم جانبه وان علموا ذلك
 فالضمان على الاجراء لا نه لم يصح امره بما ليس بمملوك له ولا غرور فنفى
 الفعل مضيا اليهم وان قال لهم هذا فاني وليس لي فيه حق الحفر فحفروا
 فمات فيه ائمان فالضمان على الاجراء فاما ما لا نهم علموا بفساد الامر
 فما غررهم وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان كونه فناء له بمنزلة
 كونه مملوكا له لا نطلاق بده في التصرف فيه من الفاء الطين والخطب
 وربط الدابة والركوب وبناء الدكان فكان الامر بالحفر في ملكه ظاهرة بالنظر
 الى ما ذكرنا فكفي ذلك لنقل الفعل اليه فال ومن جعل فطرة بغير اذن الامام فتعمد
 رجل المرور عليها فعطب فلا ضمان على الذي جعل فطرة وكذلك ان وضع خشبة
 في الطريق فتعمد رجل المرور عليها لان الاول تعدد هو تسبب والثاني تعدد
 هو مباشرة فكان الاضافة الى المباشر اولي ولا ن تخلل فعل فاعل مختار يقطع
 النسبة كما في الحافر مع الملفي ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان
 فعطب به انسان فهو ضامن وكذا اذا سقط فعثر به انسان وان كان رداء قد لبسه
 فسقط فعطب به انسان لم يضمن وهذا اللفظ يشتمل الوجهين والفرق ان حامل

كحامل الشئ فاصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة واللبس لا يفقد
 حفظ ما يلبسه فخرج بالتقييد بما ذكرناه فجعلناه مباحا مطلقا وعن محمد ر أنه
 إذا لبس ما لا يلبسه فهو كحامل لأن الحاجة لا تدعو إلى لبسه قال • وإذا كان
 المسجد للعشيرة فعلق رجل يضمن فيه فند بلا وجعل فيه بوارى اوصافه قطب
 به رجل لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة ضمن قالوا هذا
عند أبي حنيفة رة وقال لا يضمن في الوجهين لأن هذه من الغرب وكل أحد
 ما ذون في اقامتها فلا بتقييد بشرط السلامة كما إذا فعله باذن واحد من أهل
 المسجد ولابي حنيفة رة وهو المفرقان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا أهله دون
 غيرهم كنصب الإمام واختيار المتولي وقتج بابه واغلاقه وتكرار الجماعة إذا
 سبقهم بها غير أهله فكان فعلهم مباحا مطلقا غير مفيد بشرط السلامة وفعل
 غيرهم تعدى أو مباحا مفيدا بشرط السلامة وفصد الفرية لا ينافي الغرامة إذا
 اخطأ الطريق كما إذا تفرد بالشهادة على الزنا والطريق فيما نحن فيه الاستيذان
 من أهله قال • وان جلس فيه رجل لم يضمن أن كان في الصلاة وان كان في غير الصلاة
ضمن وهذا عند أبي حنيفة رة وقال لا يضمن على كل حال • ولو كان جالساً لفراة
القرآن أو للتعليم أو للصلاة • أو نام فيه في أثناء الصلاة أو نام في غير الصلاة أو مر
فيه ماراً ونعد فيه كحديثه فهو على هذا الاختلاف وأما المعتكف فقد قيل على
 هذا الاختلاف وفيل لا يضمن بالاتفاق لهما أن المسجد انما بني للصلاة والدكر
 ولا يمكنه أداء الصلاة بالجماعة الا بانتظار ما ذكرنا الجلو من مباحاته من ضرورات
 الصلاة ولأن المنتظر للصلاة في الصلاة حكماً بالحد يضمن كما إذا كان
 في الصلاة وله أن المسجد بني للصلاة وهذه الاشياء ملحقة بها فلا بد من اظهار
 التفاوت فجعلنا الجلو للاصل مباحا مطلقا والجلوس لما يلحق به مباحا مفيداً
 بشرط السلامة ولا غران يكون الفعل مباحاً أو مندوباً اليه وهو مفيد بشرط
 السلامة كالرمي إلى الكفار أو إلى الصيد والمشي في الطريق والمشي في المسجد
 إذا وطئ غيره والنوم فيه إذا انقلب على غيره • وان جلس رجل من غير

العشرة فيه في الصلاة فحقل به انسان ينبغي ان لا يضمن لان المسجد بني للصلوة
وامر الصلاة بالجماعة ان كان مفوضا الى اهل المسجد فلكل واحد من المسلمين
ان يصلي فيه وحده نص ل في الحياض المائل قال • واذا مال الحياض
الى طريق المسلمين فطوبى صاحبه بنقضه واشهد عليه فلم ينقضه في مدة
بند ر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس المثل الفياس ان لا يضمن
لانه لا صنع منه مباشرة ولا مباشرة شرط هو متلف فيه لان اصل البناء كان
في ملكه والميلان وشغل الهواء ليس من فعله نص كما قبل الا شاهد وحده
الا مسكسان ان الحياض لما مال الى الطريق فقد اشتغل هواء طريق المسلمين بملكه
ورفعه في يده فاذا تقدم اليه وطوبى بتفريقه بغيره بملكه عليه فاذا امتنع صار
متعد با بمنزلة مالو وقع ثوب انسان في حجره بصير متعد با بالامتناع عن
التسليم اذ اطول به كذا هذا بخلاف ما قبل الا شاهد لانه بمنزلة هلاك الثوب
قبل الطلب ولا نالوه توجب عليه الف مان بمتنع عن التفريق فينقطع المصلحة
هنا ر على انفسهم فيتضرون به ودفع الضرر العام من الواجب وله تعلق
بالحياض فيتعين لدفع هذا الضرر وكم من ضرر خاص بتحمل لدفع العام منه
ثم فيما تلف به من النقص من ثوب الدية وتحملها العاقلة لانه في كونه جناية
دون الخطأ فيستحق فيه التخفيف بالطريق الا ولى كيلا يودي الى استبصاله
والاحجاف به وما تلف به من الاموال كالدواب والعروض بحجب ضمانها في
ماله لان العواقل لا تعقل المال والشرط التقدم اليه وطلب النفس منه دون
الا شاهد وانما ذكر الا شاهد ليمكن من الامور ثباته عند انكاره فكان من باب
الا احتياط وبصورة الا شاهدان بقول الرجل اشهد واني قد تقدمت الى هذا
الرجل في هدم حايضه هذا ولا يصح الا شاهد قبل ان يهي الحياض لا بعد اتمام التعدي
قال • ولو بني الحياض ما بئلا في الابتداء فالوا يضمن ما تلف بسقوطه من غير
اشهاد لان البناء تعدا ابتداء كعبه اني اشرع الجساح حمال وتقبل شهادة رجلين
او رجل وامرأتين على التقدم لان هذه ليست بشهادة على الغنل وشرط الترتك

التزك في مدة بقدر رجلي نفضه فيها لانه لا بد من اسكان النفس ليصير بتركه
 جانبا ويستوي كانه بطلبه بنفضه مسلم او ذمي لان التماس كلهم شركاء في
 التزك وجميع التقدّم اليه من كل واحد منهم رجلا كان او امرأة هرا كان او مكاتبا
 وبصح التقدّم اليه عند السلطان وغيره لانه مطالبته بالتفرغ فيتفرغ لكل صاحب
 حق به وان مال الذي دار رجل فاما لمطالبته الى مالك الدار خاصة لان الحق له
 على النعموس وان كان فيها سكان لهم ان يطالبوه لان لهم المطالبة بالمال
 ما شغل الدار فكذلك بالماله مشغول هواءه ولو اجله صاحب الدار او ابرأه منها
 او فعل ذلك ساكنوه فذلك جبريز ولا ضمان عليه فيما تلف بالاحتياط لان الحق
 لهم بخلاف ما اذا مال الى الظربق فاجله الفاضل او من اشهد عليه حيث لا يصح
 لان الحق لجماعة المسلمين وليس اليهم ابطال حقهم ولو باع الدار بعد ما
 اشهد عليه ولقبها المشتري بوري من ضمانه لان الجناية بترك الهدم مع تمكنه
 وقد زال تمكنه بالبيع بخلاف اشراع الجناية لانه كان جانبا بالوضع ولم
 ينفسخ بالبيع فلا يبرأ على ما ذكرنا ولا ضمان على المشتري لانه لم يشهد عليه
 ولو اشهد عليه بعد شرايه فهو ضامن لتركه التفرغ مع تمكنه بعد ما طوبى به
 والا صل ان يصح التقدّم الى كل من يتمكن من نفق الاحتياط وتفرغ الهواء ومن
 لا يمكن منه لا يصح التقدّم اليه كالمترهون والمستاجر والمودع وساكن الدار
 وبصح التقدّم الى الراعي لفقدته على ذلك بواستطة الفكك والى الوصي والى
 اب اليتيم او امه في حابط الصبي لقيام الولاية وذكر الام في الزبادات والضمان
 في مال اليتيم لان فعل هؤلاء كفعله والى المكاتب لان الولاية له والى العبد
 التاجر سواء كان عليه دين او لم يكن لان ولاية النفس له ثم التالف بالسقوط
 ان كان مالا فهو في عتق العبد وان كان نفسا فهو على عاقلة المولى لان الاشهاد
 ممن وجه على المولى وضمان المال ليق بالعبد وضمان النفس بالمولى وبصح
 التقدّم الى احد الورثة في نصيبه وان كان لا يتمكن من نفق الاحتياط وحده
 لنفسيه من اصلاح نصيبه بطريقه هو المرافعة الى القاضي ولو سقط

فأعده كلية

الحابط المائل على ان يارب بعد الا شهادته فقتله فتعثر بالقتيل غير ؟ فعطب لا ينضم
 لان التفريغ عنه الى الابد لا اليه • وان عطب بالنفس ضمن لان التفريغ
 اليه اذ النفس ملكه والا شهاد على الحابط اشهاد على المتعطل لان
 المقصود امتناع الشغل ولو عطب بحجة كانت على الحابط فسطط بسقوطه
 وهو ملكه ضمنه لان التفريغ اليه • وان كان ملك غير يربط به لان التفريغ
 الى ما لكها • واذا كان الحابط بين خمسة رجال اشهد على اقدمهم فقتل انسانا
 ضمن خمس الدية ويكون ذلك على عاقلته وان كان شهاد اربين ثلاثة نفر فحفر
 اقدم فيها يبرار الحفر كان بغير رضا الشر يكتفي الا بربين او بنى حابطا فعطب به
 انسان فعليه ثلثا الدية على عاقلته وهذا عند ابي حنيفة ره وقال عليه نصف الدية
 على عاقلته في الفصلين لهما ان التلف بنصيب من اشهد عليه معتبر بنصيب
 من لم يشهد عليه مدركا فقسمن فانقسم نصيبين كما مر في غير الاسد ونهس
 الحية وحرق الرجل وله ان الموت حصل بعلته واحدة وهو الثقل المفدر والعنف
 المفدر لان اصل ذلك ليس بعلته وهو لتفليل حتى يعتبر كل جزء علة فتشبع العلة
 واذا كان كذلك يضاد الى العلة الواحدة ثم يقسم على اربابها بقدر الملك
 بخلاف الجراحات فان كل جراحة علة لتلف بنفسها صغرت او كبرت على
 ما عرف الا ان عند المزاحمة اضيف الى الكل لعدم الا ولو بة باء
 جنبه الهيمة واليميناية عليها الراكب ضامن لما وطئت الدابة ما صابت بيد ما
 اورجلها اوراصها او كدمت او خبطت وكذا اذا صدمت ولا يضمن ما نفخ برجلها
 اذ ينبتا والاصل ان المروثي طريق المسلمين مباح مفيد بشرط السلامة لانه
 يقتصر في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركا بين كل الناس فقلنا
 بالاباحة مفيد بما ذكرنا ليعتدل النظر من المجامعين ثم انما يتفقد بشرط السلامة
 عما يمكن الاحتراز عنه ولا يتفقد بها فيما لا يمكن التحرز عنه لما فيه من المنع
 عن التصرف وصدابه وهو مقتوح والاحتراز عن الابطاء وما يضاهيه ممكن فانه
 ليس من ضرورات التمييز فتفقد بشرط السلامة معه والفتحة بالرجل والذنب

أي في فصل
 الحابط المائل
 المشترك بين
 خمسة وفي فصل
 دار بين ثلثة نفر

فأما، دكليه

والذئب ليس يمكنه الاحترار عنه مع السير على النخلة لا يتفيد به • فاني اوقفها
 في الطريق ضمن النخلة ايضا لانه يمكن التحرز عن النخلة وان لم يمكنه
 عن النخلة لما متعد بافي الا بغاف وشغل الطريق به فيفسده • وان اصاب
 يدها او برجلها حصل او نواة او آثار غبار او حبرا صغيرا فغاف عمن انسان او افسد
 ثوبه لم يضمن ^{وان كان حبرا كبيرا} ضمن لانه في الوجه الاول لا يمكن التحرز عنه
 اذ سير الدواب لا يحرق عنه كذا في الثاني ممكن لانه ينفك عن السير عادة انما
 ذلك بتعنيف الراكب والمتردد فيما ذكرنا كالراكب لان المعنى لا يختلف
 فان راى الدواب في الطريق ^{فمن} لم يضمن لانه لم يضمن لانه من ضرورات
 السير فلا يمكنه الاحترار عنه وكذا اذا اوقفها لذلك لان من الدواب ما لا يفعل
 ذلك الا بالغباف • وان اوقفها غير ذلك فخطب به انسان بروثها او بولها ضمن
 لانه متعد في هذا الا بغاف لانه ليس من ضرورات السير ثم هو اكثر ضررا بالمارة
 من السير لما انه ادوم منه فلا يلحق به • والسابق ضامن لما اصاب يدها او رجلها
 والغاف ضامن لما اصاب يدها دون رجلها والمراد النخلة قال رضي الله عنه هكذا
 ذكره الفذوري ره في مختصره واليه مال بعض المشايخ ره وجهه ان النخلة
 بمراعي عين السابق فيمكنه الاحترار عنه وغايب عن بصر الغاف فلا يمكنه
 التحرز عنه وقال اكثر المشايخ ان السابق لا يضمن النخلة ايضا وان كان يراها اذ ليس
 على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه بخلاف الكلام لا مكانه كبعضها بلجمها
 وبهذا ينطق اكثر النسخ وهو الاصح قال الشافعي ره يضمنون النخلة كله لان فعلها
 مضان اليهم والجمعة عليه ما ذكرناه وفوله عم الرجل جبار معناه النخلة بالرجل
 وانتقال الفعل يتخريف القتل كما في المكره وهذا تخويف بالضرب وفي الجماع
 الصغر وكل شيء ضمنه الراكب ضمنه السابق والغاف لا نهما مسميان بمباشرتهما
 شرط التلف وهو تغريب الدابة الى مكان الجنبابة فيتفيد بشرط السلامة فيما يمكن
 الادارة عنه كالراكب الا ان حلى الراكب الكفارة فما وطئته الدابة بيدها او برجلها
 ولا كفارة عليهما ولا على الراكب فيما رواه ^{ابن} لان الراكب مباح فيه

أي في موجب
 الجنبابة

وهو قوله وغايب

عن بصر الغاف

فلا يمكنه

التحرز عنه

لان التلف بثقله وثقل الدابة تبع له لان حيز الدابة مضان للحيه وهي لا تملك
 وهما مسببان لانه لا يفتصل منهما الى المحل شي وكذا الركيب في غير الابطا
 والكفارة حكم المباشرة لا حكم التمسيد وكذا يتعلق بالابطاء في حق الركيب
 حرمان الميراث والوصية دون السابق والفايد لانه يختص بالمباشرة
 ولو كان راكب وسابق قيل لا يضمن السابق ما وقع له لانه لا يملك الدابة لان الركيب
 مباشر فيه لما ذكرنا والسابق مسبب بالإضافة الى المباشرة الى قيل الضمان
 عليهما لان كل ذلك سبب الضمان قال • واذا اصطدم ثارسان فما نافعلي عافلتا
 كل واحد منهما مدية الاخر قال زفر والشافعي يوجب على عافلة كل واحد
 منهما نصف دية الاخر بروى ذلك عن علي رضي الله عنه ولان كل واحد
 منهما مات بفعله وفعل صاحبه لان يصد منه آلم نفسه وصاحبه فيهد نصفه
 ويعتبر نصفه كما اذا كان الا اصطدام عمدا او جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه
 جرحا او جرحا على فاعلة الطريق يبرأ فانها عليهما بحسب على كل واحد منهما
 النصف فكذا اذا اذ لنا ان الموت مضان الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح
 وهو المشي في الطريق فلا يصلح مسندا للاضافة في حق الضمان كما لما شي اذا لم
 يعلم بالبيرو ونفع فيها لا يهدر شي من دمه وفعل صاحبه وان كان مباحا
 لكن الفعل المباح في غير سبب للضمان كالناظر اذا انقلب على غيره وروى
 عن علي رضي الله عنه انه اوجب على كل واحد منهما كل الدية فتعاضت
 روايتاه فرجحنا بما ذكرنا وفيما ذكر من المسائل الفعلان محذوران فوضي
 الفرق هذا الذي ذكرنا اذا كانا حريين في العمد والخطأ ولو كانا عبد بن
 بهدر الدم في الخطأ لان الجناية تعلقت برقبته دفعا وفداء وقد فأت الى
 خلف من غير فعل المولى فلهذا ضرورة وكذا في العمد لان كل واحد منهما
 هلك بعد ما جنى ولم يخلف بدلا ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا في الخطأ
 يجب على عافلة الحر المقتول قيمة العبد فيأخذ ما يوته المقتول الحر ويبطل
 حق الحر المقتول في الدية فيما ادعى النسيمة لان علي اهل ابي حنيفة ومحمد

ف بثقله
 وثقل الدابة

من الدليل
 المذكور وهو
 قوله ان الموت
 مضان اه

ومحمد بن نجيب النخعي على العاقلة لانه ضمان الا لو منى فقد اخلف بذل
 جهل الفهم في اخذه ورتبة السحر المقتول وبطل ما زاد عليه لعدم الخلف
 * وفي الحمد نجيب على عاقلة السحر نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف
 في العمد وهو المقتول والى المقتول وما على العبد في رقبته وهو نصف
 دية السحر سقطت بغيره الا في ذنوب ما اخلف من البدل وهو نصف القيمة قال * ومن
 ساق دابة فوقع الحرج على رجل فقتله ضمن وكذا على هذا ما براد وانه
 كاللجام ونحوه وكذا ما صحح عليه لانه متعدي في هذا السبب لان الوتوغ
 بتفصيل منه وهو ترك الشك او الاحكام فيه بخلاف الرداء لا يشهد في العادة
 ولانه فاسد لحفظ هذه الاشياء كما في المحمول على عاقفه دون اللباس على
 ما سمر من قول فيفيد بشرط السلامة قال ومن فاد فطارافه وضامن لما او طاف
 فان وطئ به غيرا نسا نأمن به الدية على العاقلة لان الفاد عليه حفظ الفطار
 كالنسيان وهذا ممكنه ذلك فصار متعديا بالتفصيل فيه والتسبب بوعف
 * لتعدى سبب الضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة فيه وضمان المال
 في ماله * وان كان معه ما بين الضمان عليهما لان فاد الواحد فاد للكل
 وكذا ما يفهم لا اتصال الزمته وهذا اذا كان السابق في جانب من ابل * اما
 اذا كان ترسها واخذ بزمام واحد بضمن ما عطف بها هو خلفه وضممنان
 ما تلف بها بمن يد به لان الفاد لا يفقد ما خلف السابق لانفصام الزمام
 والسابق يسوق ما يكون قد امه * فان ربط رجل بغير الى الفطار والفاد لا يعلم
 فوطئ المربوط انسانا فقتله فعلى عاقلة الفاد الدية لانه يمكنه صيانة الفطار بمن
 ربط بغيره فاد ترك الميمنة صار متعديا بغيره في التسبب الدية على العاقلة كما في
 القتل الخطأ ثم يرجعون بوا على عاقلة الرابط لانه هو الذي اوقعهم في هذه العينة
 وانما لا يجب الضمان عليهما في الابتداء وكل منهما مسبب لان الربط من الفود
 بمنزلة التسبب من المباشرة لا تمنع التلف بالفود دون الربط او اذا اربط
 والفطار تسبب لانه امر بالفود دلالة واذا لم يعلم به لا يمكنه التمسك من ذلك فيكون

أي في باب

ما يحدده الرجل

في الطريق

فزار الضمان على الرميح ما اذا ربط والى بل ليام ثم فادها ضمنها انفسا بدونه
 فاد بغير غيره بخبر اذ نه لا صر بمحاولة دلائله فلا يرجع بما يحلف عليه ^{على الحق} ومن
 ارسل بهيمة وكان لها ما بقا فاصابت في فورها بضمنه لان الفعل ^{استقل} انتقل اليه
 بواحدة السوق قال • ولو ارسل طيرا وصافته فاصابت في فورها لم يضمن والفرق
 بينه ان البهيمة يحتمل السوق فاعتبر موافقه والطير لا يحتمل السوق فصار وجود
 السوق وعدمه بمنزله وكذا لو ارسل كلبا ولم يكن له ما بقا لم يضمن ولو ارسلته
 الى صيد ولم يكن له ما بقا فلخذ الصيد وقتله حل ويخجه الفرق ان البهيمة مختارة
 في فعلها ولا تصلح غايته عن المرسل فلا يفتن فعلها المسمى غير ما هذا هو الحفيضة
 اذ ان الحاجة مست في الاصطياذ فاضيف الى المرسل لان الاصطياذ مشروع
 ولا طريق له سواه ولا حاجة في حق ضمان العدو وان وعن ابي يوسف انه
 اوجب الضمان في هذا كله احتياطا صيانة لاصوال الناس قال رضي الله عنه وذكر
في المبسوط اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فاصابت في فورها فالمرسل
 ضامن لان سيرها مضان اليه مادامت تسير على سنتها ولو انعطفت بيمينه
 او يصره انقطع حكم الارسل الا اذا لم يكن له طريق اخر سواه وكذا اذا وقعت
 ثم سارت بخلاف ما اذا وقعت بعد الارسل في الاصطياذ ثم سار فاخذ الصيد
 لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسل لانه لتمكنه من الصيد وهذه تنافي مقصود
 المرسل فيقطع حكم الارسل بخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب نفسا او مالا
 في فورة لا بضمنه من ارسله وفي الارسل في الطريق بضمنه لان شغل الطريق
 تعدد يضمن ما تولد منه اما الارسل للاصطياذ فمباح ولا تسبب الا بوصف
التعدي قال • ولو ارسل بهيمة فافسدت زرعاً على فورها ضمن المرسل وان
 مالت بيمينها او شمالاً وله طريق اخر لا يضمن لما مر ولو انفلتت الدابة فاصابت
 مالا او آدميا ليلا او نهارا لاضمان على صاحبها لقوله عليه السلام جرح العجماء
 جبار وقال محمد ربه هي المنقاة ولا ان القتل غير مضان اليه لعدم ما يوجب
 النسبة اليه من الارسل واخراته شاة لقصاب نفقت عيينها ففيها ما نفقها لان

وهو انه انقطع
 حكم الارسل

لأن المفسود بالحمر فلا يعتد إلا بالنقصان • وفي عين بضرة الجسار وجزوره ربع
 القيمة وكذا في عين الحمار والبغل والفرس وقال الشافعي • وفيه النفسان
 أيضا اعتبارا بالمشقة ولنا ما روي أنه عليه السلام قضى في عين الدابة ربع
 القيمة ومكته أقصى عمر رضي الله عنه • ولأن فيها مقاصد سوى الحمر كالجمال
 والوكوب والزيينة والتجمل والعمل فمن هذا الوجه تشبه الأدمي وقد تمسك
 كلاكه فمن هذا الوجه يشبه المأكولات فعملنا بالشبهين فيشبه الأدمي
 في إيجاب الربع وبشبه الآخر في نفي النصف ولأنه إنما يمكن إقامة العمل بها
 بأربعة أعين عيناها وعينا المستعمل فكذلك إذا عين أربعة فيجب الربع بقوات
 أحدها قال • ومن سار على دابة في الطريق فضر بها رجل أو نخسها فنقحت رجلا
 أو ضربته بيد أو نقرت قصده منه فقتلته كان ذلك على الناحس دون الراكب
 هو الميرور عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ولأن الراكب والركب مدفوعان
 بدفع الناحس فأضيف فعل الدابة إليه كأنه فعله بيد • ولأن الناحس متعد في
 تعسيبه والراكب في فعله غير متعد فيترجم جانبه في التغرير بالتعدى حتى
 لو كان دافعا دابته على الطريق يكون الضمان على الراكب والناخص نصفين
 لأنه متعد في الإيقاظ أيضا قال • وإن نقحت الناحس كان دمه هدرا لأنه بمنزلة
 الجاني على نفسه • وإن القس الراكب فقتلته كان دمه على عاقلة الناحس
 لأنه متعد في تعسيبه وفيه الدية على العاقلة قال • ولو ثبت بنخسه على رجل
 أو طئنه فقتلته كان ذلك على الناحس دون الراكب لما بينهما والوافف في ملكه
 والدعي يسير في ذلك سواء وعن أبي يوسف أنه يجب الضمان على الناحس
 والراكب نصفين لأن التلف حصل بفعل الراكب ووطي الدابة والثاني مضاف
 إلى الناحس فيجب الضمان عليهما وإن نخسها بأذن الراكب كان ذلك بمنزلة
 فعل الراكب لو تخمها وكأضمان عليه في نفعها لأنه أمره بما يملكه إذا نخس
 في معنى السوق فصير أمره به وانتقل إليه المعنى الأمر قال • ولو وطئ رجلا
 في سيرها وفد نخسها الناحس بأذن الراكب فالرابط عليهما جميعا إذا كانت

في فورها الذي نخسها لان صيرها في تلك الحاله مضان اليهما و الا ذن بتناول
 فعله السوق ولا يتناوله من حيث انه ا ثلاث فمن هذا الوجه يفترض عليه
 والركوب وان كان عمله للوطي فالنخس ليس بشرط لهذه العلة بل هو شرط او علة
 لتسير السير علة للوطي وبهذا لا يرجع صاحب العلة كمن خرج انسانا فوقع في بئر
 تخفها غيره على طارعة الطريق ومات فالدبته عليهما لما ان الحفر شرط علة
 اخرى دون عمله المخرج كذا هذا ثم قيل يرجع الناحس على الراكب بما ضمن
 في الابطاء لانه فعل بامره وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما اراه لانه لم يأمره
 بالابطاء والنخس بنفسه عنه وصار كما اذا امر صبياً يستمسك على الدابة بتسييرها
 فوطئت انسانا ومات حتى ضمن عاقلة الصبي فانهم لا يرجعون على الامر
 لانه امره بالتسيير والابطاء بنفسه عنه وكذا اذا نوله سلاها فقتل به آخر حتى
 ضمن لا يرجع على الامر ثم الناحس انما يضمن اذا كان الابطاء في فور النخس
 حتى يكون السوق مضافا اليه واذا لم يكن في فور ذلك فالضمان على الراكب
 لا نفطاع اثر النخس فمفي السوق مضافا الى الراكب على الكمال ومن هذا دابة
 فنخسها حل فان قلت من بد الفأبد فاصابت في فورها فهو على الساكن وكذا
 اذا كان لها سابق فنخسها غيره لانه مضان اليه والناخس اذا كان عبدا فالضمان
 في رقبته وان كان صبياً نفى ماله لانهما مو اخذان بافعالهما ولو نخسها شيء
 منصوب في الطريق فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على من نصب ذلك الشيء
 لانه متعدد بشغل لطريق فاضيف اليه كانه نخسها بفعله والله اعلم بالمتن
 جنابه المملوك والجنابه عليه فالواذا جني العبد جناية خطأ قيل لمولاه اما ان
 تدفعه بها او تدفع به وقال الشافعي رد جنايته في رقبته ببيع فيها الا ان يقضي
 للمولى الارش وبابذة الاختلاف في اتناع الجناني بعد العتق والمسئلة مختلفة
 بين الصحابة رضوان الله عليهم له ان الاصل في موجب الجنابة ان يجنب على
 المتلف لانه هو الجناني الا ان العاقلة تتحمل عنه ولا عاقلة للعبد لان العقل عندى
 باسارته ولا قرابة بين العبد ومولاه فتجب في ذمته كمناني الذي يربط بربطته

فله بيع فيه كما في المجنونة على المال ولنا ان الاصل في المجنونة على الادمي
 حالة الخطأ ان تتباعد عن المجنونة تغزاعن استيصاله والاجابة به اذ هو معدوم
 فيه حيث لم يعتمد المجنونة ونجب على عاقلة المجنونة اذا كان له عاقلة والمولى عاقلة
 لان العبد يستصيره والاصل في العاقلة عندنا النصرية حتى نجب على اهل الديوان
 بخلاف الذمي لانهم لا يتغافلون فيما بينهم فلا عاقلة فتجب في ذمته صيانة للدم
 عن الهدر بخلاف المجنونة على المال لان العواقل لا تبخل المال الا انه يخبر
 بين الدفع والقضاء لانه واحد وفي اثبات التغير نوع تخفيف في حقه كيلا
 يستاصل غير ان الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح ولهذا يسقط الموجب
 بموت العبد لقوات محل الواجب وان كان له حق النفل الى القضاء كما
 في مال الركاة بخلاف موت المجنونة المحرلان الواجب لا يتعلق بالمرح استيفاء
 فصار كالعبد في صدقة الفطر قال * فان دفعه ملكه ولي المجنونة وان فداه
 فداد بارشها وكل ذلك يترجمه حالا اما الدفع فلان التحجيل في الايمان بالغل
 وعند اختياره الواجب عين واما القضاء فلا نه جعل بد لاهن العبد في الترح
 وان كان مفقدا بالمتلف ولهذا نهي قضاء فيقوم مقامه وبأخذ حكمه فلهذا
 وجب جازا لمبدل * وابوهما اختاره ونعله لا شيء لولي المجنونة بغيره اما الدفع
 فلان حقه متعلق به فاذا اختل بينه وبين الرقبة سقط واما القضاء فلا نه
 لا حق له في الارض فاذا اوقاه حقه سلم العبد له فان لم يفتخر شيئا حتى
 مات العبد بطل حق الابن عاين لاراست محل حقه على ما بيناه وان مات بعد
 ما اختار القضاء لم يبرأ التحول الحق من رقبة العبد الى ذمة المولى قال *
 فان عاد فسنى كل حكم المجنونة الثانية كحكم المجنونة الاولى معناه بعد القضاء
 لانه لما طرد عن المجنونة بالقضاء جعل كان لم تكن وهذا ابتداء المجنونة قال فان
 لم يحن حناتين فيل للمولى اما ان دفعه الى ولي المجنونة تبين بضمه على قدر
 حتى يمار اما ان يثد به بآرض كل واحد منهما لان تعاقب الاولي برقبته لا يمنع
 تغلق الثانية بها كالدون المتلاحقة الا يرى ان ملك المولى امر بمنع تغلق

بفوله ولهذا

لم يستف الموجب

به موت العبد

الخ

المجنبة فحق المجني عليه الاول اولى ان لا يمنع ومعنى قوله على قدر حقيقته
 على قدر ارش جنابتيهما وان كانوا جماعة فيقسمون العبد المدفوع على قدر
 حصصهم * وان قد اده بجمع ارضهم لما ذكرنا ولو قتل واحدا وفقا عين
 تعلق الاولى آخر يتسمانه اثلاثا لان ارض العين على النصف من ارض النفس وعلى هذا
 برتبة لا يمنع حكم النجاة والمولى ان يقضى من بعضهم ويدفع الي بعضهم مقدار ما تعلق
 به حقه من العبد لان المحقوق مختلفة باختلاف اسبابها وهي المجنبات المتعلقات
 بخلاف مقتول العبد اذا كان له وليان لم يكن له ان يقضى من احدهما ويدفع
 الي الاخر لان الحق متحد لا تخادسببه والمجنبة المتحدة والحق يجب للمقتول
 ثم للوارث خلافة عنه فلا يملك التفريق في موجبها قال * فان اعتقه المولى
 وهو لا يعلم بالمجنبة ضمن الاقل من قيمته ومن ارشها وان اعتقه بعد العلم
 بالمجنبة وجب عليه الارض لان في الاول فوت حقه فيضمنه وحظه في
 الثلث ولا يصير مختارا للقداء لا نه لا اختيار يدون العلم وفي الثاني صار مختارا
 لان الاعتاق بمنعه من الدفع فالأمام عليه اختيار منه فلا خرو على هذين
 الوجهين البيع والهبة والتدبير والاستيلاء لان كل ذلك مما يمنع الدفع
 لزوال الملك به بخلاف الاقرار على رواية الاصل لانه لا يسقط به حق ولي
 المجنبة فان المقر له يطالب بالدفع اليه وليس فيه نقل الملك مجاوزا ان الامر
 كما قاله المقر ولا يحفه الكرخي بالبيع واخوانه لانه ملكه في الظاهر فيستحقه
 المقر له باقراره فاشبه البيع واطلاق الجواب في الكتاب ينتظم النفس ومادونها
 وكذا المعنى لا يختلف واطلاق البيع ينتظم البيع بشرط ان يحيا للمشتري لانه
 يزول الملك بخلاف ما اذا كان انحيا والبايع ونقصه وتخلل العرض على البيع
 لان الملك مازال ولو باعه بهما فاسد الم بشرط اختيار حتى يسلمه لان الزوال به
 بتخلل الكتابة الفاسدة لان موجه يشبه قبل قبض البدل فيصير بنفسها مختارا
 ولو باعه مولاه من المجني عليه فهو مختار بتخلل ما اذا عبه منه لان المستحق له
 اخذ بغير عوض وهو مستحق في الهبة دون البيع واعتاق المجني عليه بامر المولى

المولى بمنزلة اعتاق المولى فيما ذكرناه لان لعل المأورضات اليه ولو ضربه
 بنفسه فهو مختار اذا كان عالما بالجناية لا نه حبس جزء منه وكذا اذا كانت
 بكرا فوطئها وان لم يكن معلفا لما قلنا بخلاف التزويج لانه عيب من حيث الحكم
 وبخلاف وطئ الثيب على ظاهر الرواية لانه لا ينقص من غير اعتاق وبخلاف
 الا متخذا لم لا نه لا يختص بالملك ولهذا لا يسقط به عيبا والشرط ولا يصير مختارا
 في الجارية والرهن في الاظهر وكذا بالاذن في التجارة وان ركبته دين لان الاذن
 لا يفيق الدفع ولا ينقص الرتبة الا ان لولى الجناية ان يمتنع من قبوله لان
 الدين يحقق من جهة المولى فيلزم المولى فيمته قال • ومن قال لعبد ان قتلت
 فلا تاورميته او شجيتته فانت حر فهو مختار للفداء ان فعل ذلك وقال زفره
 في بصير مختار للفداء لان وثقت بكلمه لا جنايته ولا علم له بوجوده وبعد الجناية
 لم يوجد منه فعل بصير به مختارا الا يرى انه لو علق الطلاق او الاعتاق بالشرط
 ثم حلف ان لا يطلق ولا يعتق ثم وجد الشرط وثبت العتق والطلاق لا يمنعت
 بمي يمينه تلك كذا هذا ولنا انه علق الاعتاق بالجناية والمعلق بالشرط ينزل
 عند وجود الشرط كالنجس فصار كما اذا اعتقه بعد الجناية الا يرى ان من قال
 لامرأه ان دخلت الدار فوائكه لا اثر بك بصير ابتداء الا بلاء من وثقت الدخول
 وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق فلا تامرض حتى طلقت ومات من ذلك
 والمرض بصير فارا لا نه بصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اورد لان غرضه
 طلاق او عتق بمكنه الا متناع عنه اذ اليمين للمنع فلا بدخل تحته ما لا يمكنه
 الامتناع عنه ولانه حرضه على مباشرة الشرط بتعليق افوى الدواعي اليه
 والظاهر انه بفعله فهذا دلالة الاختيار قال واذا قطع العبد بد رجل عمدا فذبح
 اليه بفضاء او بغير فضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلي بالجناية
 وان لم يعتقه رد على المولى وقيل للاولياء ان تلوه او اعفوا عنه ووجه ذلك
 به وانه اذا لم يعتقه ورأى تبين ان الصلي وقع باطلا لان الصلي كان عن المال
 لان اطراف العبد لا تجرى الفضا بينها وبين اطراف المالك فاذا ما ؟

إن المال غيب و واجب و إنما الواجب هو الفود فكان الصلح و انما بغير بدل فذلك
 و الباطل لا يورث الشبهة كما اذا وطئ المطلقة الثلاث في عتقها مع العلم
 بمحرمتها عليه فوجب الفصاص بخلاف ما اذا اعتقه لان اقدمه على الاعتاق
 بدل على قصده تصحيح الصلح لان الظاهر ان من اقدم على تصرف يقصد تصحيحه ولا صحة
 له ان وان يجعل صلحا من الجبابة وما يحدث منه اريد هذا الوتر عليه ورضي المولى
 به يصح وقد رضي المولى به لانه لما رضي بكون العبد عوضا عن القليل بكونه
 ارضى بكونه عوضا عن الكثير فاذا اعتق يصح الصلح في ضمن الاعتاق ابتداء و اذا
 لم يعتق لم يوجد الصلح ابتداء و الصلح الاول وقع باطلا فيرد العبد الى المولى
 و الا وليا على خير نهر في العفو و القتل و ذكر في بعض النسخ رجل قطع بذر رجل
 عمدا فصالح الفاطم المفقوعة بده على عبد و دفعه اليه فاعتقه المفقوعة بده
 ثم مات من ذلك فان العبد صلح بالجباية الى اخر ما ذكرنا من الرواية و هذا
 يعنفه رد الى الوضع يرد اشكالا فيما اذا عفا عن اليد ثم موى الى النفس و مات حيث
 مولاه و يجعل لا يجب الفصاص مالك و ههنا قال يجب قيل ما ذكرهنا جواب الفياس فيكون
 الرضعا جميعا على الفياس و الا ستمحسان و قيل بينهما فرق و وجهه ان العفو
 عن اليد صح ظاهرا لان الحق كان له في اليد من حيث الظاهر فيصير العفو ظاهرا
 خبرتهم فيجوز ذلك وان بطل حكمها ببني موجودا حقيقته فكفى ذلك مانع وجوب الفصاص
 اما من الصلح لا يبطل الجبابة بل يفرها حيث صالح عنها على مال فاذا لم يبطل
 الجبابة لم تمنع العفو بهذا اذا لم يعتقه اما اذا اعتقه فالخروج ما ذكرناه
 من قبل قال و اذا جنى العبد المأذون له حنابة و عليه النذر و من فاعله المولى
 و لم يعلم بالجبابة فعليه قيمتان قيمة لصاحب الدين و قيمة داريا و الجبابة
 لانه ائلف حقين كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الا فقراد الدفع
 للارباب و البيع للغرماء فكذلك عند الاجتماع و يمكن التمييز بين المكففين
 ابتداء من الرقبة الواحدة بان يدفع الى ولي الجبابة ثم باع الغرماء فيضمنهما
 بالانقلاب بخلاف ما اذا ائلفه اجنبي حيث يجب قيمة واحدة للمولى و يدفعها المولى

٤ المولى الى الغرماء لان الاجنبي انما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظهر في مقابلته
 الحق لانه دونه وهما يجب لكل واحد منهما باثلاث الحق فلا ترجيح فيظهر ان
 فيضمنهما قال • واذا استدان ائمة الامّة المأذون لها اكثر من قيمتها ثم ولدت فانه
 يباع الولد معها في الدين وان جنس جنابة لم يدفع الولد معها والفرق ان الدين
 وصف حكمي فيها واجب في ذمتها متعلق برقيتها استيفاء فيسرى الى الولد
 كولد المهرونة بخلاف الجنابة لان وجوب الدفع في ذمة المولى لافي ذمتها وانما
 يلافيها اثر الفعل الحفيغي وهو الدفع والسراية في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف
 الحفيغية قال • واذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد وليا لذلك
 الرجل خطأ فلا شيء له لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد ادهى الدية على العاقلة وابراً
 العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة قال • واذا اعتق العبد
 فقال لرجل فقتل اخطأ خطأ وانعبد وقال الاخر فقتلته وانك حر فالقول قول
 العبد لانه منكر للضمان لما انه اسند الى حاله معهودة منافية للضمان اذا الكلام
 كما اذا عرف رقه والوجوب في جنابة العبد على المولى دفعا وفداء وصار كما
 اذا قال البالغ العاقل طلق امرأتي واناصبي اربع داري واناصبي اوقال
 طلق امرأتي وانا مجنون وقد كان جنونه معروفاً كان القول قوله لما ذكرنا
 وقال ومن اعتق جارية ثم قال لها قطع بك وانك امتي وقالت فطعتها
 وانحررة فالقول قولها وكذلك كل ما اخذ منها الا الجماع والغلة استحسانا وهذا
 بحمد ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد لا يضمن الاشياء فابا بعينه
 هو مبرور عليها لانه منكر وجوب الضمان لا سنده الفعل الى حاله معهودة
 منافية له كما في المسئلة الاولى وكما في الرطى والغلة وفي الشيء الغابر اثر يدها
 بحيث اعترف بالاخذ منها ثم ادعى التملك عليها هي منكورة والقول قول المنكر
 فلها ابو مرياً لرد اليها ولها انه اثر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرهن فلا يكون القول
 قوله كما اذا اقل اغير ففأنت عينك اليمنى وعيني اليمنى صحيحة ثم فسئت وقال
 المفلر لا بل نفقته فهايك يترك اليمنى مشقة بان القول قول المفلر وهذا لانه ما اسنده

اراد به قوله لانه
 منكر للزمان

الى حالة منافية للضمان لانه يضمن بدما لو فطما وهي مد بونه وكذا يضمن
 مال الحرابي اذا اخذه وهو مستامن بخلاف الوطي والغلة لان وطي المولى
 امته المد بونه لا يوجب العقر وكذا اخذه من غلته وان كانت مد بونه لا يوجب
 الضمان عليه فحصل الا سناد الى حالة معهودة منافية للضمان قال • واذا امر
 العبد المحجور عليه صباها راقتل رجل فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية لانه
 هو القاتل حقيقة وعنده وخطأه مراء على ما بينا من قبل ولا شيء على
 الامرو وكذا اذا كان الامر صبا لا نهالا بواخذ ان باقوا له لان المراء اخذ فيهما
 باعتبار الشرع وما اعتبر فلولهما ولا رجوع لعاقلة الصبي على الصبي الا مرابدا
 وهرحون على العبد الا مر بعد الا عتاق لان عدم الاعتبار لحق المولى وقد
 زال لا لنقصان اعلية العبد بخلاف الصبي لانه فاصر الا هلية قال وكذا لكان امر
 عبدا معناه ان يكون الا مر عبدا او المراء مر عبدا صحجورا عليهما بمطاب
 مولى القاتل بالدفع او الفداء ولا رجوع له على الاول في الحال ولجب
 ان يرجع بعد العتق بالافل من الفداء وقيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزيادة
 وهذا اذا كان القتل خطأ وكذا اذا كان غمدا او العبد القاتل صغير لان عمده
 خطأ اما اذا كان كبير انحب الفصا ليجر بانه يمين المحر والعبد قال • واذا قتل
 العبد رجلين عمدا او لكل واحد منهما وليا نفعنا احد وليي كل واحد منهما
 فان المولى يدفع نصفه الى الاخرين او بقدره بعشرة آلاف درهم لانه لما عفا
 احد وليي كل واحد منهما سقط الفصا وانقلب مالا نصا ركاما لوجب المال
 من الا بتداء وهذا لان حقهم في الرقبة او في العشرين الفا وقد سقط نصيب
 العاقبين وهو النصف وبقي النصف • فان كان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ
 فعفا احد وليي العمد فان قدام المولى قدام خمسة عشر الفا خمسة آلاف للذي
 لم يعف من وليي العمد وبعشرة آلاف لو لم يخطأ لانه لما انقلب العمد مالا
 كان حق ولي الخطأ في كل الدية عشرة آلاف وحق احد وليي العمد في نصفها
 خمسة آلاف ولا تفايق في الفداء فتجب خمسة عشر الفا ان دفعه فدعه اليهم

أي قبل نسل
 المجنين

الهيمر اختلفا فلما مولى الخطأ وثلقه لغير العافي من وليي الغمد عند أبي حنيفة رة
 وقال يدفعه ارباعا ثلاثا رباعه لولي الخطأ وربعه لولي الغمد فالقسمه عندهما
 بطريق المنازعة فيسلم النصف لولي الخطأ بلا منازعة واستوت منازعة الفريقين
 في النصف الاخر فيتصرف فلهم ايقسم ارباعا وعنده يقسم بطريق العول والمضاربة
 ا ثلاثان الحق تعلق بالزنية اصله التركة المستغرقة بالدون فيضرب مقاي بالكل
 وذلك بالنصف ولهم هذه المسئلة نظاير واصدا ذكرناها في الزيادة قال واذا
 كان عند بين رجلين فقتل مولى لهما اى قريبا لهما فعفا احد هما بطل الجميع عند
 أبي حنيفة ولا بدفع الذي عفا لنصف نصيبه الى الاخر او يدفعه ربع الدية وفي بعض
 النسخ قتل وليا لهما والمراد القريب ايضا وذكر في بعض النسخ قول محمد رة مع
 ابي حنيفة رة وذكر في الزيادة عند قتل مولاه ا ابنان فعفا احد الابنين بطل ذلك
 كله عند ابي حنيفة ومحمد رة وعند ابي يوسف رة الجواب فيه كالجواب في مسئلة
 الكتاب ولم يذكر اختلاف الرواية لابي يوسف رة في المسئلتين ان حق الفصام
 ثبت في العبد على حبل الشيوخ لان ملك المولى لا يمنع استحقاق الفصام له فاذا
 عفا احد هما انفصل نصيب الاخر وهو النصف مالا غير انه شاع في الكل فيكون
 نصفه في نصيبه والنصف في نصيب صاحبه فما يكون في نصيبه سقط ضرورة ان المولى
 لا يستوجب على عبده مالا وما كان في نصيب صاحبه بقى ونصف النصف
 هو الربع فلهم ا يقال ادفع نصف نصيبك او ائنه بربع الدية ولهما ان ما يجب من
 المال يكون حق المقتول لانه بدل دمه ولهم ان تقضي منه دونه وتنقذه وصاياه
 ثم الورثة يخلفونه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يستوجب على
 عبده دينا فلا تخلفه الورثة فيه مكن ا في بعض النسخ وشرح عليها صاحب
 غرابة البيان فصرح صل ومن قتل عبدا خطأ
 فعليه قيمته لاتزاد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف
 درهم او كثر رضي له بعشرة آلاف الا عشرة وفي الامة اذا زادت قيمتها على
 الدية خمسة آلاف الا عشرة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رة قال ابو يوسف

والشاعبي ربه نجيب قيمته بالغته ما بلغت ولو غصبه غدا فقيمه عشرون الفا
فهلك في يده نجيب قيمته بالغته بالاجماع لهما ان الضمان بدل المالية ولهذا يجب
للمولى ومولا بملك العبد الامن حيث المالية ولو قتل العبد المبيع قبل القبض
بغيري العتق وبقاءه بقاء المالية اصلا او بدلا وصار كقليل القيمة وكالغصب
ولا يبي حنيقة ومحمده قوله تعالى ربه مسلمة الي امله ارجبها مطلقا وهي
اسم للواجب بمقابله الادمية لان قيمه معنى الادمية حتى كان مكلفا فيه
معنى المالية والادمية اعلاهما فيجب اعتبارها بامدار الادنى عند تعدد الجمع
بينهما وضمان الغصب بمقابلة المالية اذا الغصب لا يرد الا على المال وبقاء العتق
بتعق الفاء حتى يفي بعد ثلثه عمدا وان لم يكن الفصا بدلا عن المالية
فكذلك امر الله وفي قليل القيمة الواجب بمقابله الادمية الا انه لا يجمع
فيه قدرنا بقيمته رايا بخلاف كثير القيمة لان قيمة البحر مغيرة بعشرة آلاف
ونصفنا منها في العبد اظهارا لا نخطا رتبته وتعيين العشرة بأثر عبد الله بن
عباس رضي الله عنهما قال * وفي يد العبد نصف قيمته لا يزا د على خمسة آلاف
الا خمسة لان اليد من الادمي نصفه فتعتبر بكله وينقص هذا المقدار اظهارا
لا نخطا رتبته وكل ما بقدر من دية البحر فهو مقرر من قيمة العبد لان القيمة
في العبد كالدية في البحر اذ هو بدل الدم على ما قررنا وان غصب امته قيمتها
عشرون الفا ماتت في يده فعليه تمام قيمتها لما بينا ان ضمان الغصب ضمان
المالية قال ومن قطع يد عبدا عتقه المولى ثم مات من ذلك فان كان له ورثة
خير المولى فلا نقص فيه ولا افتص منه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال
محمد بن قيس في ذلك وعلى الفاطع ارض اليد وما نفعه ذلك الى ان عتقه
وبطل الفذل وانما لم يجب الفصا في الوجه الاول لا شتبا من انه الحق
لان الفصا يجب عند الموت مستندا الى ذمت الكبرج فعلى اعتبار حاله الكبرج
يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فحق الاشتبا وتعد
الاستيفاء فلا يجب عانى وجه يستوفى وفيه الكلام واجتماعهما لا يزل

وهو لا تبلغ قيمته
العبد دية البحر
وتنقص منها
عشر دراهم

لا يزيل الاشتباه لأن المالكين في المحالين بخلاف العبد الموصى بخدمته لرجل
و هو فبته لا غرذا قتل لأن ما لكل منهما من الحق ثابت من وقت الجرح إلى
وقت الموت فإذا اجتمع عارال الاشتباه والمحمدة في الاختلافية وهو ما إذا لم يكن
للعبد ورثة سوى المولى أن سبب الولاية قد اختلف لأنه إلتك على اعتبار
أحدى الحالتين والولاية بالولاء على اعتبار الأخرى فنزل منزلة اختلاف
المستحق فيما يجتاط فيه كما إذا قال لا أهر بعثني هذه المجارية بكذا فبطل المولى
زوجتها منك لا يحمل له وطبها ولا أن الاعتاق فاطع للنسابة وبأنفها
هيفى الجرح بلا سراية والبرائة بلا قطع فيمنع الفصا ولهما اثايفنا
^{٢٠} بمشهور الولاية للمولى فيستوفيه وهذا لأن المفضى له معلوم والحكم
متحد فوجب القول بالاشتباة بخلاف الفصل الأول لأن المفضى له مجهول
ولا معتبر باختلاف السبب ههنا لأن الحكم لا يختلف باختلاف المسئلة
لأن ملك اليمين يغاير ملك الشكاح حكما والاعتاق لا يقطع السراية لذاته
بل لاشتباة من له الحق وذلك في الخطأ دون العمدلان العبد لا يصلح مالكا للمال
فعلى اعتبار حاله الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله الموت يكون
للميت محرته فيفضى منه دونه وينفذ وصاياه فجاء الاشتباة أما العمدان
فموجب الفصا والعبد مبغى على أصل الحرية فيه وعلى اعتبار أن يكون
الحق له فالمولى هو الذي يتولاه إذا وارث له سواء فلا اشتباة في من له
الحق وإذا امتنع الفصا في الفصلين عند محمدة بحجب أرض اليد وما نفقه
من وقت الجرح إلى وقت الاعتاق كما ذكرنا لأنه حصل على ملكه وبطل
الفضل وعندهما الجواب في الفصل الأول كالجواب عند محمدة في الثاني
* ومن قال لعبد به أحد كما حر ثم شجا فوقع العتق على أحدهما فاشهدا للمولى
لأن العتق غير نازل في المعين والشجة تصادف الحين فبغيا مملوكين في حق
الشجة ولو قتلها رجل فبده حر وفيمة عهد والنوق أن البيان انشاء من
وجهها من وجه عاني ما عرف بعد الشجة بقي محلا للبيان فاعتبرا نشاء

في حقهما وبعد الموت نهربق محلاً للبيان فاعتبرناه اظهرهما معضاً واحداً مما
 حربيين فتجب قيمة عبده ودينه حر بخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل
 حيث تجب قيمة المملوكين لا فإلهم تتيقن بقتل كل واحد منهما حر او كل منهما
 ينكر ذلك ولا ان الفياس يابى ثبوت العتق في المجهول لا نه لا يقيدها فائدة وانها
 صححناه ضرورة صحة التصرف واثبتنا له ولز به النفل من المجهول الى المعلوم
 فيتفد ربقه الضرورة وهي في النفس دون الاطراف في مملوكا في حقها قال
هو من نفأ عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه
ولا شيء له من النقصان عند ابي حنيفة ره وقالان شاء امسك العبد واخذ
 مانقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته وقال الشافعي رد بضمنه كل
 القيمة وبمسك الجثة لا نه يجعل الضمان مغايراً بالناهي ببقى الباقي على
 ملكه كما اذا قطع احدى يديه او نفأ احدى عينييه ونحن نقول ان المالمية فاجبة
 في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف لسقوط اعتبارها في حق الذات فصورا
 عليه واذا كانت معتبرة وقد وجد اكلان النفس من وجه يتقوى به جنس المنفعة
 والضمان يتفد بقيمة اكل فوجب ان يتملك الجثة دفعا للضرر ورعاية
 للممالة بخلاف ما اذا نفأ عيني حر لا نه ليس فيه معنى المالمية وبخلافه
 صيني المدبر لا نه لا يقبل الا نتقال من ملك الى ملك وفي قطع احدى اليدين
 ونفأ احدى العينين لم يوجد تقوى به جنس المنفعة ولهما ان معنى المالمية
 لما كان معتبراً وجب ان يتخير المولى على الوجه الذي فلناه كما في ما بهر الاموال
 فان من خرق ثوب غير خرقاً فاحشا ان شاء المالك دفع الثوب اليه وضمنه
 قيمته وان شاء امسك الثوب وضمنه النقصان وان المالمية ان كانت معتبرة
 في الذات فلا دمية غريبة بدرة فيه وفي الاطراف ايضاً ان ترى ان عبداً
 لو قطع بعد عبد آخر يوم مرأى ابي بالدفع والنداء وهذا من احكام الادمية
 لان موجب الجناية على المال ان تباع رقبته فيها ثم من احكام الاولى ان لا ينقسم
 على الاجزاء ولا يتملك الجثة ومن احكام الثانية ان ينقسم ويملك الجثة

أي ان شاء
 امسك العبد
 واخذ مانقصه
 وان شاء دفع
 العبد واخذ
 قيمته

اجمعه فو قد نعلم الشبهين حظهما من الحكم فمستحسن سبل في جنابة المدبر
وام الولد قال واذ جنى المدبر او ام الولد جنابة ضمن المولي الاقل من قيمته
 ومن ارشها لما روي عن ابي عبيدة رضي الله عنه انه قضى بجنابة المدبر على
 مولاه ولانه صار مانعا عن تسليمه في الجنابة بالتدبير او الاستيلاء من غير
 اختياره الفداء او فصار كما اخبر فعل ذلك بعد الجنابة وهو لا يعلم وانما يجب
 الاقل من قيمته ومن الارض لانه لا حق لولي الجنابة في اكثر من الارض
 ولا منع من المولي في اكثر من القيمة ولا تخيير بين الاقل والاكثر لانه لا يفهم
 في الجنس واحد لا اختيار الاقل لا محالة بخلاف الفن لان الرغبات صادقة
في الاعيان فتفيد التخيير بين الدفع والفداء • وجنابات المدبر وان توالفت
 لا توجب الا قيمة واحدة لا شيء لا يمنع منه الا في رتبة واحدة ولان دفع
 القيمة كدفع العبد وذلك لا يتكرر فهذا اكد لك ويتضارون بالخصص فيها
 وتعتبر قيمته لكل واحد في حال الجنابة عليه لان المنع في هذا الوقت يتحقق
قال فان جنى جنابة اخرى وقد دفع المولي القيمة الى ولي الاولي بفداء فلا شيء
 عليه لانه مجبور على الدفع قال وان كان المولي دفع القيمة بغير فداء فالولي
بالتخيير ان شاء المولي وان شاء اتبع ولي الجنابة وهذا عند ابي حنيفة ربه
 وقال لا شيء على المولي لانه حين دفع لم تكن الجنابة الثانية موجودة ففقد
 دفع كل الحق الى مستحقه وصار كما اذا دفع بالفداء ولا يبي حنيفة ربه ان المولي جان
 بدفع حق ولي الجنابة الثانية طوعا وولي الاولي ضامن بقبض حقه ظاهرا فبتخيير
 وهذا لان الثانية مغفلة حكمها من وجه ولهذا ابرار لولي الجنابة الاولي ومتاخرة
 حكما من حيث انه تعتبر قيمته يوم الجنابة الثانية في حقه فجعلت كالمفارنة في
 حق التضمن لا بطله ما تعلق به من حق ولي الثانية عملا بالشبهين
 هو اذا اعتق المولي المدبر وقد جنى جنابات لم تنزبه الا قيمة واحدة لان
 الضمان انما وجب عليه ما لمنع فصار وجود الاحتاق من بعد وعدمه بمنزلة
وام الولد بمنزلة المدبر في جميع ما وضعنا لان الاستيلاء مانع من الدفع كالتدبير

وإذا ائتمر المدعى بترجئة به الخطأ لم يجز إفراده ولا يلزم منه شيء حتى يثبت أن
 موجب جنابته الخطأ على سيده وإفراده به لا ينعذ على السيد والله أعلم
 به. باب غصب العبد والمدى والصبي والجنابة في ذلك قال • ومن قطع يد عبده
 ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته إقطاع وإن كان المولى قطع يده
 شيء يد الغاصب فمات من ذلك في يد الغاصب لشيء عليه والفرق أن الغاصب فاطع
 لنفسه لأنه سبب الملك كالبيع فيصير كأنه ملك بلفه مساوية فتجب قيمته إقطاع
 ولم يؤجد الفاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة إلى اليدابة فصار المولى
 متلفاً فيصير مسترد وكيف وإنه استولى عليه وهو استرد فغير الغاصب
 من الضمان قال • وإذا غصب العبد المحجور عليه عبداً محجوراً عليه فمات
 في يده فهو ضامن لأن المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله قال • ومن غصب مدبراً فجنى
 عنده جنابة ثم رده على المولى فجنى عنده جنابة أخرى فعلى المولى قيمته
 بينهما نصفان لأن المولى بالتدبير السابق اعجز نفسه عن الدفع من غير أن يصير
 مختاراً للفداء فيصير مبطلاً حق أو كبراء الجنابة إذ حقه فيه ولم يمنع الإربة
 واحدة فلا يزداد على قيمتها وتكون بين ولي الجنابتين نصفين لا ستوا بهما
 في الموجب قال • ويرجع المولى بنصف قيمته على الغاصب لأنه استحق نصف
 البدل بسبب كان في يد الغاصب فصار كما إذا استحق نصف العبد بهذا السبب قال
 • وبدفعه إلى ولي الجنابة الأولي ثم يرجع بدلك على الغاصب وهذا
 عبد أبي حنيفة وأبي يوسف رة وقال محمد يرجع بنصف قيمته فيسلم له لأن
 الذي يرجع به المولى على الغاصب عوض ماسم لمولى الجنابة الأولي فلا بدفعه
 إليه كيلاً يردى إلى اجتماع البدل والمبدل في ملك رجل واحد وكيلاً بتكرور
 فلا ستحقاق ولهما أن حق الأولي في جميع القيمة لأنه حين جنى في حقه لا بزامه
 أحدهما إنما انتقص باختيار من أمة الثاني فإذا وجد شيئاً من بدل العبد في يد المالك فأخذه
 فأخذه ليقمر حقه فإذا أخذه منه يرجع المولى بما أخذه على الغاصب لأنه استحق
 من يده ما سبب كان في يد الغاصب قال وإن كان جنى عنده المولى فغصبه رجل فجنى

فجنى عند جنابة اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان وبرجع بنصف القيمة
على الغاصب لما بيننا في الفصل الاول غير ان استحقاق النصف حصل بنا الجنابة
الثانية اذا كانت هي في يد الغاصب فيدفعه الى ولي الجنابة الاولى ولا يرجع به
على الغاصب وهذا بالاجماع ثم وضع المسئلة في العبد قال • ومن غصب عبدا
فجنى في يده ثم رده فجنى جنابة اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنابتين
ثم يرجع على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع به على الغاصب
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ورواه محمد بن يونس بنصف القيمة فيسلم
له وان حنى عند المولى ثم غصبه فحنى في يده دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف
قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به والجواب في العبد كالجواب في المذنب في
جميع ما ذكرنا الا ان في هذا الفصل يدفع المولى العبد وفي الاول يدفع القيمة قال
• ومن غصب مدبرا فجنى عند جنابة ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عند
جنابة فعلى المولى قيمته بينهما نصفان لانه منع رتبة واحدة بالتدبير فتجب
عليه قيمة واحدة ثم يرجع بقيمته على الغاصب لان الجنابتين كانتا في يد
الغاصب فيدفع نصفها الى الاول لانه استحق كل القيمة لان عنده جود الجنابة
عليه لا حق لغیره وانما انتقص بحكم المزاحمة من بعد قال • ويرجع به على
الغاصب لان الاستحقاق بسبب كان في يده وبسلم له ولا يدفعه الى ولي
الجنابة الا ولي ولا الى ولي الجنابة الثانية لانه لا حق له الا في النصف لسبق
حق الاول وقد وصل ذلك اليه ثم قيل هذه المسئلة على الاختلاف كالا ولي
وفيل على الاتفاق والفرق لمحمد بن ابي الاول الذي يرجع به عوض عما سلم
له ولي الجنابة الاولى لان الجنابة الثانية كانت في يد المالك فلودفع اليه ثانيا بتكرار
الاستحقاق اما في هذه المسئلة فيمكن ان يجعل عوضا عن الجنابة الثانية
بشيء مما في يد الغاصب فلا يرد بي الى ما ذكرناه قال • ومن غصب صبي حرا
فمات في يده فحقه ان يرحم فليس عليه شيء وان مات من صاعقة او نوبة حية
فعلى عاقلة الغاصب الدية وهذا استحسان والقياس ان لا يضمن في الوتهين

وهو قول زفر والشافعي وثلاث النعشب سيئ السمعة لا يثقون إلا بهي أن لو كان مكثبا
بغير الايضمن مع أنه حر بدا فاذا كان الصغير خراقة وبدا أولى وجهه لا متحسبان
أنه لا يضمن بالنعشب ولكن يضمن بالثلاث وهذا ثلاث تسميها لا نه نقله
إلى أرض مسبعة وإلى مكان الصواعق وهذا الآن الصواعق والمحيات والسباع
لا تكون في كل مكان فاذا نقله إليه وهو متعدي فيه وقد زال حفظ الولي فيضاف
إليه لأن شرط العلة ينزل منزلة العلة إذا كان تعدد بدا كما يحفر في الطريق بخلاف
الموت فجأة أو بحمي لأن ذلك لا يختلف باختلاف الأماكن حتى لو نقله إلى
موضع يغلب فيه الحمي والأمراض نقول بأنه يضمن فحسب الدية على العاقلة
لكونه فتلا تسميها قال * وإذا أودع صبي عبدا فقتله فعلى عاقلته الدية وإن
أودع طعاما فأكله لم يضمن وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رة وقال أبو يوسف
والشافعي رة يضمن في الوجهين جميعا وعلى هذا إذا أودع العبد المحجور
عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رة
ويؤخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف والشافعي رة يؤخذ به في الحال
وعلى هذا الاختلاف الأضرار والإعارة في العبد والصبي وقال محمد رة في أصل
الحمام الصغير صبي قد عفل وفي الحمام الكبير وضع المسئلة في صبي ابن اثني
عشرة سنة وهذا يدل على أن غير العاقل يضمن بالاتفاق لأن التسليط غير معتبر
وفعله معتبر لهما أنه تلف مالا متفورا معصوما حقا ماله فليجب عليه الضمان
كما إذا كانت الودعة عبدا أو كما إذا تلفه غير الصبي في يد الصبي المودع ولا في حنيكته
ومحمد رة أنه تلف مالا غير معصوم فلا يجيب الضمان كما إذا تلفه بأذنه ورضاه
وهذا لأن العصمة ثبتت حقا له وقد قوتها على نفسه حيث وضع المال في يد مائة
فلا يبغى مستحقا للنظر إلا إذا قام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا فائدة ههنا لأنه
نزل به له على الصبي ولا للمسي على نفسه بخلاف البالغ والمأذون له لأن لهما ولا به
على أنفسهما وبخلاف ما إذا كانت الودعة عبدا لأن عصمته لحقه إذ هو مبغى
على أصل الحرية في حق الدم وبخلاف ما إذا تلفه غير الصبي في يد الصبي لأنه

لانه سقطت العصمة بالكلية اذ اذنت الى الصبي دون غير قال هو اني استهلك ما لا ضمن
 به بدبه من غير ابداع لان الصبي يورث اجد يا فعالة وصحة الفم لا معتبر بهنا
 على حقوق العباد وانما يعلم بالفساد من اذ او جد الفتيل في منخله
 ولا يعلم من قبله استخفافهم من رجلا منهم بتخريف الولي بالله ما فتلناه
 ولا علمنا له فاعلا وقال القائل ان اذ كان هناك الوصف استخلفه الاولياء الخمسين
 بهمنا وبفضي لهم بالدية على المدعى عليه عند اذ كانت الدعوى اذ خطا وخطا
 ما لك به بفضي بالفرود اذ كانت الدعوى في القتل العمد وهو احد قول الشافعي
 في الوصف عند ما ان يكون هناك علا من القتل على واحد بعينه او ظاهري يشهد
 قتلهم على من عداوة ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدل ان اعمل المحللة
 فتلوه وان لم يكن الظاهر شاهد له فتلوه به مثل مذهبنا غير اننا لا يكرر اليمين
 بل يرد على الولي فان حلفوا لادية عليهم للشافعي ربه في البداهة بهمين
 الولي قوله عليه السلام لا ولياء فيطمع منكم محمسون انهم فتلوه ولان اليمين
 تجب على من يشهد له الظاهر ولهذا تجب على صاحب اليد فاذا كان الظاهر
 شاهد للولي بداهة يمينه ورد اليمين على المدعى اصل له كما في النكول غير
 ان هذه دلالة فيها نوع شبهة والقصاص لا يجامعها والمال يجب معها فلهذا وجبت
 الدية ولنا قوله صلعم البيعة على المدعى واليمين على من انكر وفي رواية على
 المدعى عليه وروى ابن المسيب ربه ان النبي هم بداهة اليهود بالفسامة وجعل الدية
 عليهم لوجهود الفتيل بين اظهرهم ولان اليمين حجة للدفع دون الاستحقاق
 وحاجة الولي الى الاستحقاق ولهذا الاستحقاق بيمينه المال المبطل قالوا
 ان لا يستحق به النفس المحترم وقوله بتخريفهم الولي اشارة الى ان خيار تعيين
 الخمسين الى الولي لان اليمين حقه والظاهر انه يختار من يتهمه بالقتل
 او بما سمي اصل المحللة لما ان تحزمهم عن اليمين الكاذبة اذ يخ التحزم فيظهر الفاتل
 وقائده اليمين النكول فان كانوا لا يباشرون ويعلمون بفيد ميين الصالح على
 العام بابلغ مدا فيفيد ميين الطالح ولو اذتاروا على او ممدودا في فذف جاز

لأنه يمين وليس بشهادة قال • فإذا احلفوا قضى على الاحل المحلاة بالدبّة
ولا يستحلف الولي وقال الشافعي رده لا تجب الدبّة لقوله عليه السلام في حديث
عبد الله بن سهل رضي الله عنه تبرككم اليهود بأيمانها ولا نالييمين عهد
في الشروع مبرئاً للمدعى عليه لا ملزماً كما في ما رواه داود بن عمار عن النبي
صلى الله عليه وسلم جمع بين الدبّة والفسامة في حديث سهل وفي حديث زياد بن أبي مرهم
وكذا جمع عمر رضي الله عنه بينهما على وأدعة وقوله عم تبرككم اليهود محمول
على الإبراء عن الفصاح والحبس وكذا الييمين مبرئة عما وجب له الييمين
والفسامة ما شرعت لتجب الدبّة إذا نكل أو بل شرعت ليظهر الفصاح بتحرزهم
عن الييمين الكاذبة فيفروا بالقتل فإذا حلفوا حصلت البراءة عن الفصاح ثم الدبّة
تجب بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود القليل بين أظهرهم لا بنكولهم
أو وجبت بتفصيرهم في المحالفة كما في الخطأ • ومن أبي منهم الييمين حبس
حتى يحلف لأن الييمين فيه مستحق لذاته تعظيماً لا مراً لدم ولهذا تجمع بينه
وبين الدبّة بخلاف النكول في الأموال لأن الييمين بدل عن أصل حقه ولهذا
يسقط بدل المدعى عليه وفيما نحن فيه لا يسقط بدل الدية هذا الذي ذكرنا إذا
ادعى الولي القتل على جميع أهل المحلة وكذا إذا ادعى على البعض لا باعيانهم
والدعوى في العمد أو الخطأ لأنهم لا يميزون عن الباقي ولو ادعى على البعض
بأعيانهم أنه قتل وليه عهد أو خطأ فكذلك الحوابع يدل عليه إطلاق الحوابع
في الكتاب وهكذا الحوابع في المبسوط وعن أبي يوسف في غير رواية لا يصرح
أن في الفياس تسقط الفسامة والدبّة عن الباقيين من أهل المحلة ويقال للولي
الك بينة فإن قال لا يستحلف المدعى عليه على قتله يميناً واحداً وجهه أن الفياس
بابه لا احتمال وجود القتل من غيرهم وإنما عرف بالنص فما إذا كان في مكان
ينسب إلى المدعى عليهم والمدعى يدعى القتل عليهم وفيما وراءه بقى هل
أصل الفياس وصار كما إذا ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستحسان
تجب الفسامة والدبّة على أهل المحلة لأنه لا فصل في إطلاق الفدية

النصوص ثين دعوى ودعوى فنوجه بالنص لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى
 جلي واحدا من غيرهم لانه ليس فيه نص فلواجبناهما لا وجبناهما بالقياس وهو ممتنع
 ثم حكم ذلك ان يثبت ما ادعاه اذا كان له بينة وان لم تكن استخلطه بمينا واحدة لانه
 ليس بقسامة لانعدام النص وامتناع القياس ثم ان حلف بوي وان نكل والد دعوى
 في المال ثبت به وان كان في الفضل فهو على اختلاف مضي في كسب
 الدعوى قال • وان لم تكمل اهل المحلة كورت الايمان عليهم حتى يثتم
 خمسين لما روى ان عمر رضي الله عنه لما قضى في القسامة واقي اليه تسعة
 واربعون رجلا فكررا اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية
 وعن شريح والنخعي رضي الله عنهما مثل ذلك ولان الخمسين واجب باللسنة
 فيجب اتماهاما امكان ولا يطلب فيه الوفوف على الفائدة لثبوتها باللسنة
 ثم فيها استعظام امر الدم فان كان العدد كاملا فاراد الولي ان يكرر على احدهم
 فليس له ذلك لان المصير الى التكرار ضرورة الاكمال قال • ولا قسامة على صبي
 ولا مجنون لانهم اليما من اهل القول الصحيح واليمين قول صحيح قال ولا امرأة
 ولا عبدة لانهم ليسا من اهل النصرة واليمين على اهلها قال • وان وجد ميتا
 لا اثر به فلا قسامة ولا دية لانه ليس بقتيل اذا القتل في العرف من قاتل
 حياته بحبيب تباراحي وهذا ميت حنف انفه والغرامة تتبع فعل العبد
 والقسامة تتبع احتمال التل ثم يجب عليهم القسم فلا بد ان يكون به اثر يستدل به
 على كونه كقتيل وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق وكذا اذا كان خرج
 الدم من عينه او اذنه لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الهي عادة بخلاف
 ما اذا خرج من فيه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج عادة
 بغير فعل احد وقد ذكرنا في الشهيد ولو وجد بدن القتل او اكثر من نصف
 البدن او النصف ومعه الراس في محلة فعلى اهلها القسامة والدية وان وجد
 نصفه مشقوبا بطول او وجد اقل من النصف ومعه الراس او وجد بدنه او رجله
 او راسه فلا شيء عليهم لان هذا حكم عرفناه بالنص وقد ورد به في البدن

الا ان لاكثر حكم الكل تعظيما للازمي بخلاف الاول لانه ليس ببدن ولا
 ملحق به فلا تجري فيه الفسامة ولا نالوا اعتبارا لانه تنكر الفسامة وان كان يتناهى
 بيقا بله نفس واحدة ولا تتواليان والا صل فيه ان الموجود الاول ان كان محال
 لو وجد الباقي تجري فيه الفسامة لا تجب فيه وان كان محال لو وجد الباقي
 لا تجري فيه الفسامة تجب والمعنى ما اشرنا اليه من صلاة الجنازة في هذا
 فنسحب على هذا الاول لا نه لا تتكرر ولو وجد فيهم جتين او سبطا ليس
 به اثر الضرب فلا شيء على اهل المحلة لانه لا يفوق الكبير حالا وان كان به اثر
 الضرب وهو تام الخلق وجبت الفسامة والدابة عليهم لان الظاهر ان فام الخلق
 منفصل حيارا ان كان نافي الخلق فلا شيء عليهم لانه منفصل ميقالا هيافا لـ واذا
 وجد الفتيل على دابة يسوقها رجل فالدابة على ما فتله دون اهل المحلة لانه
 في يده فصار كما اذا كان في دارة وكذا اذا كان قائدا او زاكبا فان اجتمعوا فعليهم
 لان الفتيل في ايدى بهم فصار كما اذا وجد في دارهم قال وان مرت دابة بين
 فربتين وعليها فتيل فهو على افر بهما لما روي ان النبي عليه السلام اثنى بفتيل
 وجد بين فربتين فامر ان يذرع وعن عمرو رضي الله عنه انه لما كتب اليه في
 الفتيل الذي وجد بين وادعة وارحب كتب بان يغيث بين فربتين فوجد
 الغنيل الى وادعة افر بفضى عليهم بالفسامة قيل هذا محمول على ما اذا كان
 بحيث يبلغ اهله الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة لمحضه الغوث فتمكنه البصرة
 وقد فسر وقال وان وجد الفتيل في دار انسان فالفسامة عليه لان الدار في يده
 والدابة على ما فتله لان نصرته منهم وفوته بهم قال ولا تدخل السكان في
 الفسامة مع الملاك عند ابي حنيفة وهو قول محمد بن وهب قال ابو يوسف وهو عليهم
 جميعا لان ولايته التدبير كما تكون بالملك تكون بالسكنى الا ترى انه عليه السلام
 جعل الفسامة والدابة على اليهود وان كانوا سكانا تخيير ولهم ان المالك هو المختص
 ينصرة البقعة دون السكان لان سكنى الملاك الزم وفرارهم اذوم فكانت ولايته
 التدبير اليهم فيتحقق التفصيل منهم واما اهل خيبر فالنبي عم افرهم على

على ابراهيم فكان يأخذ منهم على وجه الخراج فان فوطني على اهل الخطبة
دون المشترين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد بن زاذل ابو يوسف والكل مشتركون
لان الضمان انما يجب بثبوت الحفظ ممن له ولا به الحفظ وبهذا الطريق يجعل
جانبا مقتصرا الى الولاية باعتبار الملك وقد استوفيت له ولهما ان صاحب الخطبة
هو المختص بنصرة البغعة هو المتعارف ولا فيه اصيل والمشتري دخيل ولا به
العدبير الى الاصيل وقيل ابو حنيفة رة بنى ذلك على ما شاهد بالكوفة فان
• وان بقي واحد منهم فكذلك يعني من اهل الخطبة لما بينا • وان لم يبق واحد
منهم بان باعوا كلهم فهو على المشترين لان الولاية انتقلت اليهم او خلصت
لهم لئلا من يتقدمهم او يزاهم • وان وجد فتيل في دار الفسامة على
رب الدار وعلى فومه وتدخل العائلة في الفسامة ان كانوا حاضرا وان كانوا
غيبا فالفسامة على رب الدار تكرر على الايمان وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن زاذل
ابو يوسف رة لا فسامة على العائلة لان رب الدار اخص به من غيره فلا يشاركه غيره
فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عواقلهم ولهما ان الحضور لزمهم نصرة البغعة
كما نلزم صاحب الدار فيشاركونه في الفسامة قال • فان وجد الفتيل في دار
مشتركة نصفها للرجل وعشرها للرجل ولا خير ما بقي فهو على رؤس الرجال لان
صاحب الغليل يزاهم صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتفصيل
فيكون على عدد الرؤس بمنزلة الشفعة قال ومن اشترى دارا فلم يقبضها
حتى وجد كهيها فيها فهو على عاقلة البايع وان كان في البيع خيان
لاحد منهما فهو على عاقلة الذي في يده وهذا عند ابي حنيفة رة
وقالا ان لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فهو على
عاقلة الذي تصير له لانه انما انزل فان لا باعتبار التفصيل في الحفظ ولا يجب
الا على من له ولا به الحفظ والولاية تستفاد بالملك وليد ان كانت الدبة على
عاقلة صاحب الدار دون المودع والملك للمشتري قبل ان يبيع اليه
وفي المشروط فيه ان يبيع اربعة عشر فرارا للملك كما في صدقة الفطر وله ان الغدرة

على المحفظ باليد لا بالملك إلا يرى أنه يقتدر على المحفظ باليد بدون الملك
ولا يقتدر بالملك بدون اليد وفي البات اليد للبائع قبل القبض وكذا إيمانيه
الخيار لا حدهما قبل القبض لأنه دون البات ولو كان المبيع في يد المشتري
والخيار له فهو اخص الناس به تصرفا ولو كان الخيار للبائع فهو في يده مضمون
عليه بالقيمة كالمغصوب فتعتبر به إذا ذبحها بقدر على المحفظ قال • ومن كان
في يده دار فوجد فيها فتيل لم تعقله العاقلة حتى تشهد الشهود أنها للذي
في يده لأنه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تعقل العفو أو قل عنه واليد
وإن كانت وليا على الملك ولكنها محتملة فلا تكفي لإيجاب الدية على العاقلة
كما لا تكفي لاستحقاق الشفعة به في الدار المشفوعة فلا بد من إقامة البينة
قال • وإن وجد فتيل في سفينة فالفسامة على من فيها من الركاب والملاحين
لا نهائي إيديهم واللفظ يشمل أربابها حتى تجب على الأرباب الذنن فيها
وعلى السكان وكذا على من يصد ها المالك في ذلك وغير المالك سواء زكدا
الجملة وهذا على ما روي عن أبي يوسف أنه ظاهرا والفرق لهما أن السفينة
تنقل وتحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف المحلة والدار
لا نهالا تنقل قال • وإن وجد في مسجد محلة فالفسامة على أهلها لأن التدبير
فيه اليهم • وإن وجد في المسجد الجامع أو الشارع إلا عظم فلا فسامة فيه
والدية على بيت المال لأنه للعامة لا يختص به واحد منهم • وكذا المحسور
للعامة وما لبيت المال ما للعامة المسلمين ولو وجد في السوق إن كان مملوكا
فعند أبي يوسف أنه تجب على السكان وعندهما على المالك وإن لم يكن مملوكا
كالشوارع العامة التي بنيت فيها على بيت المال لأنه لجماعة المسلمين
• ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول أبي يوسف كره الدية
والفسامة على أهل السجن لأنهم سكان ولا دية التديبير اليهم والظاهر أن القتل
حصل منهم وهم باقون لأن أهل السجن مفهرون فلا يتناصرون فلا يتعلق
بهم ما يجب لأجل النصرة ولأنه بني لاستيفاء حقوق المسلمين فإذا كان غنمه يعود

يعود اليهم نعرمه يرجع عليهم فانوا هذه في لغة الماء القوي الساكن وهي مختلف
فوها بين ابي حنيفة وابي يوسف وان وجد في بركة ليس فيها عمارية فهو مدر
وقفسير القرب ما ذكر في من اجتماع الصوت لانه اذا كان بهذه الحالة
لا يلحقه الغوث من غيره فلا يوصف احد بالتفصيل وهذا ان لم تكن مملوكة
لاحد اما اذا كانت قالبة والفسامة على عاقلته * وان وجد بين قريتين

كان علي اقر بهما فد بينهما وان وجد في وسط الفرات يمر به الماء فهو مدر
لانه ليس في واحد ولا في ملكه وان كان محتبسا بالشاطي فهو على اقر
القرى من ذلك المكان على التفسير الذي تقدم لانه احصى نصرة هذا الموضع
فهو كالموضوع على الشطر والشطفي به من هو يقرب منه الا ترى انهم يستفون

منه الماء ويوردون بها ثمهم فيها بخلاف النهر الذي يستحق به الشفعة
لاختصاص اهلها به لقيام به من عليه فتكون الفسامة والدبة عليهم قال
* وان ادعى الوالي على واحد من اهل المجلة بعينه لم تسقط الفسامة عنهم

وفد ذكرناه وذكرنا فيه الفياس والاستحسان قال * وان ادعى على واحد
من غيرهم سقط عنهم وجه الفرق فد بينهما من قبل وهو ان وجوب
الفسامة عليهم دليل على ان الفاتل منهم فتعين واحد منهم لابناني ابتداء الامر
لانه منهم بخلاف ما اذا عين من غيرهم لان ذلك بيان ان الفاتل ليس منهم

وهما نعا بغيرمون اذا كان الفاتل منهم لكونهم قتلته تفد بواحيث لم يأخذوا على
به المطالب * لان اهل المجلة لا بغيرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم الا بدعوى

الولي فاذا ادعى القاتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم وسقط لفقد شرطه
قال * والماتقي قوم بالميون فاحلوا عن قاتل فهو على اهل المجلة لان القاتل
بين اظهرهم والحفظ عليهم الا ان يدعى الا وليا على او ليك او على رجل
معيوم بعينه فلم يكن على اهل المجلة شيء لان هذه الدعوى تضمنت برأه اهل
المجلة عن الفسامة قال * ولا على اولئك حتى يقيموا البينة لان بمجرد
الدعوى لا يثبت الحق للحد بيت الذي روينا اما يستغل به الحق عن اهل

اي في مسئله
وان مرت دابة
بين قريتين
وعليها اه
وهو قوله
ولو ادعى على
البعض باعيانهم
انه قتلته اه

اي في او ابل
باب الفسامة
وهو قوله م
لواعطي الناس
بدعواهم اه

المحملة لان قواها جنة على نفسه ولو وجد قتيل في معسكره فاعلم
 من الارض لا ملك لاحد فيها فان وجد في خفاء او فسطاط فعلى من يسكنها
 الدية والقسمات وان كان خارجا من الفسطاط فعلى الرب الاخيصة اعتبار الديد
 عند انعدام الملك وان كان القوم لفوا قتيلا ووجد قتيل بين اظهروهم فلا نسامة
 ولا دية لان الطامع ان العذر قتله فكان مذبذبا وان لم يلفوا فاعتبروا فعلى ما بيناه
 وان كان للارض مالك فالعسكر كالسكان فيجب على المالك عند اني حنيفته
 خلا فالاممي يوحى فذكرناه قال واذا قال المستخلف قتله فلان استخلف بانه
 ما قتل ولا عرف له فالتا لا غير فلان لانه يربطه صفاط انصوصه عن نفسه
 بقوله فلا يقبل فمخلف على ما ذكرنا لانه لما قتل بالقتل على واحد صار مستثنى
 عن اليمين فيبقى حكم من سواه فمخلف عليه قال واذا شهد اثنان من اهل
 المحملة على رجل من غيرهم انه قتل لم تقبل شهادتهم وهذا عند ابي حنيفة
 وقالوا تقبل لا نهم كانوا بعرضية ان بصير واخصماء وقد بطلت العرضية بدعوى
 الولي القتل على غيره فمخلف شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة
 وله انهم خصماء بانزاهم فاثبتين للتقصير الصادر عنهم فلا تقبل شهادتهم
 وان خرجوا من جملة الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد
 قال رضي الله عنه وعلى الاصلين هذين يتخرج كثير من المسائل من هذا الجنس
 قال ولو ادعى على واحد من اهل المحملة بعينه فشهد شاهدان من اهلها عليه
 لم تقبل الشهادة لان الخصومة قائمة مع الكل على ما بيناه والشاهد بشهادتهما
 عن نفسه فكان متهما وعن ابي يوسف انه ان اليهود يتخلفون بالله ما فهمنا ولا
 يزادون على ذلك الا نهم اخبروا انهم عرفوا العا بل قال ومن خرج حتى قبلته
 شغل الى اعله فانت من تلك الجريحة فان كان صاحب فراش حتى سائر القسامة
 والدية على القبيلة وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا نسامة ولا دية
 لان الذي حصل في القبيلة او المحملة ما دون النفس فلا نسامة فيه نصا ركها اذا
 لم يكن صاحب فراش راعيه ان الجريح اذا اتصل به الموت صار قتيلا لهذا وجب النصاص

اشارة الى ما ذكر
 من الفرق وهو
 ان وجوب
 القسامة عليهم
 دليل على
 ان القاتل
 منهم

الفصاح لأن كان صاحب فراش أضيف إليه وألم لم يكن ~~الرجل~~ أن يكون الموت
من غير المجرح فلا يلزم بالشك ولو أن رجلاً معه مخرج به رفق حمله إنسان إلى
أقله فكيف يوماً أو يومين ثم مات لم يضمن الذي حمله إلى أمه. في قول أبي يوسف
وفي فياس قول أبي حنيفة ره يضمن لأن يده بمنزلة المحلة فوجوبه مخرج بحافي يده
كوجوده فيها وقد ذكرنا وجهي القولين فيما قبله من مسئلة القبطية ولو وجد
الرجل فتيلًا في دار نفسه قد تده على عاقلة لورثته عند أبي حنيفة ره ولله
أبو يوسف ومحمد وزفورة لا شيء فيه لأن الدار في يده حين وجد المجرح
فيجعل كأنه قتل نفسه فيكون موراؤه أن الفسامة إنما تجب بناء على ظهور
القتل ولهذا لا بدخل في الدية من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل
الدار للورثة تجب على عائلته بخلاف المكاتب إذا وجد فتيلًا في دار
نفسه لأن حال ظهور قتله بغير الدار على حكم ملكه فيصير كأنه قتل
نفسه فيهدر دمه ولو أن رجلين كانا في بيت وليس معهما ثالث فوجد أحدهما
مذبوحاً قال أبو يوسف ره يضمن إلا خرافة وقال محمد لا يضمنه لأنه لا يمتثل
أنه قتل نفسه ويحتمل أنه قتله إلا خرافة يضمنه بالشك ولا يبي يوسف ره
أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ما فطما كما إذا وجد فتيل
في محلة ولو وجد فتيل في قرية لا امرأة فعند أبي حنيفة ومحمد ره الفسامة
عليها تكرر عملها إلايمان والدية على عائلتها أقرب الغبايل إليها في النسب
وقال أبو يوسف ره الفسامة على العاقلة أيضا لأن الفسامة إنما تجب على
من كان من أهل النصرة والمرأة ليست من أهلها فلا يشبهها الصبي ولهما
أن الفسامة لنفي التهمة وتهمة القتل من المرأة متحفة قال المتأخرون أن المرأة
تدخل مع عاقلة في التحمل في هذه المسئلة لأننا نزلناها ثلثة والقائل بشارك
العجالة ولو وجد رجل فتيلًا في أرض رجل إلى جانب قرية ليس صاحب
الأرض من أهلها فالمرء على صاحب الأرض لأنه أحق بنصرة أرضه من أهل
القرية كذا المعال المعال جمع ~~معال~~ وهم الدية وتسمى

بمعنى الدليل

الدبة عقالاً لا نها تعقل الدماء من أن تفسك أين تمسك قال • والدبة في شبه
العدو والخطأ وكل دبة تجب بنفس الفتل على العاقلة والعائلة الذين يعقلون
بمعنى يودون العقل وهو الدبة وقد ذكرناه في الدباب والاصل في وجوبها
على العاقلة قوله عليه السلام في حديث جمل بن مالك رضي الله عنه لا ولياً
فومرأته ولا ن النفس محترمة لا وجهه إلى الالهة وأرواحها على معدور وكذا
الذي تولي شبه العدو نظراً إلى الاله فلا وجه إلى الجباب العفوية عليه وفي
الجباب مال عظيم أخبائه واستيمالة فتصير عفوية فصر إليه العاقلة تحفيها
للتخفيف وإنما خصوا بالضرر لأنه إنما ضرر لفته فيه وتلك بأضراره وهم العاقلة
فكانوا هم المضررون في تركهم مرايقتهم فخصوا به قال • والعاقلة أهل الدبوان
أن كان القاتل من أهل الدبوان يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين وأهل
الدبوان أهل الرابات وهم الجيش الذين كتب أساميمهم في الدبوان وهذا
عندنا وقال الشافعي زه الدبة على أهل العشيرة لأنه كان كذلك على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نصح بعده ولا نه صلة ولا ولي بها إلا فارس
ولنا قضية عمر رضي الله عنه فإنه لما دون الدواوين جعل العقل على أهل
الدبوان وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبير منهم وليس ذلك بتسريح
بل هو تفدي بمعنى لأن العقل كان على أهل النصرة وقد كانت بائواع بالقرابة
والحلف والولاء والعدو وفي عهد عمر رضي الله عنه قد صارت بالدبوان التي جعلها
على أهل أتباع المعنى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم تناصروهم بأهل البيت فاعلم
أهل الحرقة وإن كان بالحلف فاعلمه والدية صلة كما قال لكن لا يجزى بها نيت
هو صلة وهو العطاء أي منه في أصول أموالهم والتفدي بثلاث سنين مردى
عن النبي عليه السلام ومحكى عن عمر رضي الله عنه ولأن الأكل من العطاء
للتخفيف والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة فإن خرجت العطاء بنيت أكثر
من ثلاثة أو أقل أخذ منها المصود وتاويله إذا كانت العطايا للسنين
المستقبلة بعد الفناء حتى لو اجتمعت في السنين الماضية قبل الفناء ثم خرجت

نحو خمسة بعد القضاء لا يؤخذ منه لان الوجوب بالقضاء على ما بين ان شاء الله تعالى
 ولو خرج للقاتل ثلث عطا بافي سنة واحدة معناه في المستفصل يؤخذ
 منها كل الدية لما ذكرنا واذا كان جميع الدية في ثلاث سنين نكل ثلث منها
 في سنة وان كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة واحدة
 وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام
 الدية في السنة الثالثة وما وجب على العاقلة من الدية لوقوع القاتل بان لقتل
 الاباء بنسبه همد فهو في ماله في ثلاث سنين وقال الشافعي ردة ما وجب
 على القاتل في ماله فهو حال لان التاجيل للتخفيف لتحمل العاقلة فلا يلحق به
 العمد المحض ولنا ان الفياس بأباه والشرع ورد به مؤجلا فلا يتعداه ولو قتل
 عشرة رجلا خطأ فعلى كل واحد عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا للجزء
 بالكل اذ هو بدل النفس وانما يعتبر مدة ثلاث سنين من وقت القضاء بالدية
 لان الواجب الاصل المثل والتحول الى القيمة بالقضاء فيعتبر ابتداء من وقت
 كفا في ولد المغرور قال ومن لم يكن من اهل الدبوان فعاقلته فبيلته لان نصرته
 بهم وهي المعتبرة في التعاقل قال يقسم عليهم في ثلاث سنين لا يزداد الواحد
على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها قال رضي الله عنه كذا ذكره
الفردوسي في مختصره وهذا اشارة الى انه يزداد على اربعة من جميع الدية
لو قسم سمح له على انه لا يزداد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على
 ثلاث اشرا اربعة فلا يبوخ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلث
 درهم وهو الاصح قال وان لم تكن تتسع القبيلة لك ضم اليهم اقرب
القبائل معناه نسبا كذا في ذلك المعنى التخفيف ويضم الاقرب فالاقرب على
 ترتيب العصبات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم اما الاباء والابناء
 فليل يدخلون لغيرهم وقيل لا يدخلون لان الضم لنفي التحجج حتى لا يصيب
 كل واحد اكثر من ثلاث اشرا اربعة وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة والاباء
 والابناء لا يكترون وعلي هذا حكم الرابات اذا لم يتضح له لك اهل رابة ضم

اليوم اقرب الارباب يعني اقربهم نصرة اذا خربهم امر الا قرب فالأقرب
 وبفوض ذلك الي الامام لانه هو العالم به ثم هذا كله عندنا وعند الشافعي رحمه
 يجب على كل واحد نصف دينار فيسوي بين الكل لانه صلة فيعتبره بالزكاة
 وادناها ذلك اذ خمسة دراهم عندهم نصف دينار ولكننا نقول هي احط رتبة
 منها الا ثري ابنه لا تؤخذ من اصل المال فينتقص منها تخفيفا لرباوة
التخفيف ولو كانت عاقلة الرجل اصحاب الزرق بغضى بالديته في ارزاقهم
 في ثلاث سنين في كل سنة الثلث لان الرزق في حقهم بمنزلة العطاء فابرمقامه
 اذ كل ذلك منهما صلة من بيت المال ثم ينظر ان كانت ارزاقهم تخرج
 في كل سنة فكما تخرج رزق يؤخذ منه الثلث بمنزلة العطاء وان كان يخرج
 في كل سنة اشهر وخرج بعد القضاء يؤخذ منه سدس الديته وان كان يخرج
 في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصته من الشهر حتى يكون المستوفى في كل
 سنة مقدار الثلث وان خرج بعد القضاء بيوم او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر
 بحصته الشهر وان كانت لهم اوراق في كل شهر واعطية في كل سنة فرضت
 الديته في الاعطية دون الارزاق لانه ابصر امالا لان الاعطية اكثر اولان الرزق
 لكفايته الوقت فيتعصر الا داء منه والا عطيات ليكونوا في الديوان فابرمين
 بالنصرة فيتيهس عليهم قال * وادخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما هو دى
 كاحد من لانه هو القاتل بلا معنى لا خراجه ومو اخذة غيره وقال لا يجب على القاتل شي
 من الديته اعتبارا للجزء بالكل في النفي على الجاني والجميع
 كونه معذورا فلنا ان الجاني الكمال احبب به ولا كذا لك الجاني القاتل ولو كان
انحطاطي معذورا انتهى عنه اولى قال الله تعالى ولا تزر وازرة الذنوب
 * وليس على النساء والدرية ممن كان له حظ في الديوان عمل لشوقه لغيره
 لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة ولان العنفل اما يجب على اسل النصرة لتركهم
 مرا فمتعوا الناس لا يتناصرون بالصبيان النساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلف
 عن النصرة وهو العجز به وعلى هذا لو كان القاتل صبيا او امرأة لاشي عليه امن

من الدنيا بخلاف الرجل لان وجوب جزء من الدية على الغائب باعتبار انه
أحد العواقل لانه ينصرف نفسه وهذه الاية خد فيهما والغرض لهما من العطاء للمعونة
لا للنصر كقوله ازوج النبي عليه السلام ورضي الله عنهما ولا يعقل اهل مصر
عن مصر آخر برده به انه اذا كان لاهل مصر ديوان على حدة لان التناهي بالديوان
عند وجوده ولو كان باعتبار القرب في السكنى فاهل مصر اذ قرب اليهم مصر
آخره ويعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم لا نهم اقبايع لاهل مصر فاتهم
اذا خرجهم امرا استنصروا بهم فيعقلهم اهل مصر باعتبار معنى القرب في
النصرة ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة لانه
يستنصر باهل ديوانه لا بجيرانه والحاصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر
معه حكم النصر بالقرابة والنسب والولاء وقرب السكنى وغيره وبعد
الديوان النصر بالنسب على ما بيناه وعلى هذا يخرج كثير من صور مسائل
المعافل * ومن جنى جنازة من اهل مصر وليس له في الديوان عطاء واهل
البادية اقرب اليه ومسكنه اهل مصر عقل عنه اهل الديوان من ذلك المصر ولم يشترط
ان يكون بينه وبين اهل الديوان قرابة وقيل هو صحيح لان الذين يذبون
عن اهل مصر ويقومون بنصرتهم وبدفعون عنهم اهل الديوان من اهل
المصر ولا يخصون به اهل العطاء وقيل نازله اذا كان قريبا لهم وفي الكتاب
اشارة اليه بحيث قال واهل البادية اقرب اليه من اهل مصر وهذا لان الوجوب
عليهم بحكم القرابة واهل مصر اقرب منهم مكانا فكانت القدرة على النصر
لهم وصار نظير مسئلة الغيبة المنقطعة ولو كان البدوي نازلا في المصر لا مسكن
له فيه لم يعقل اهل المصر لان اهل العطاء لا ينصرفون من لا مسكن له
فيه كما ان اهل البادية لا تعقل عن اهل المصر النازل فيهم لانه لا ينصرف بهم *
وان كان لاهل الدية عواقل معروفة يتعافلون بها فقتل احداهم فتيلا فديته
على عاقلته بمنزلة المسلمين لانهم التواضع احكام الامم في المعاملات لاصحها
في المعاني الحاصلة عن الاضرار ومعنى التناصير موجوب في حقهم وان لم تكن

لهم عائلة معروفة فالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم بفضى بها عليه كما
 في حق المسلم لما بينا ان الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقلة
 ان لو وجدت فاذا لم توجد بقيت عليه بمنزلة تاجر من مسلمين في دار الحرب
 قتل احد مما صاحبه بفضى بالدية عليه في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون
 عنه وتمكنه من هذا القتل ليس بنصر لهم ولا بعقل كافر عن مسلم ولا مسلم
 عن كافر لعدم التناصر والكفار يتعاضدون فيما بينهم وان اختلفت ملتهم
 لان الكفر كله ملته واحدة قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيما بينهم ظاهرة اما اذا
 كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا
 عن ابي يوسف لا يقطع التناصر ولو كان القاتل من اهل الكوفة وله بها عطاء
 تحول ديوانه الى البصرة ثم رفع الى القاضي فانه بفضى بالدية على عاقلة
 من اهل البصرة وقال زفره بفضى على عاقلة من اهل الكوفة وهو رواية
 عن ابي يوسف لان الموجب هو المجنونة وقد تحققت عاقلة اهل الكوفة
 وصار كما اذا حول بعد القضاء ولنا ان المال انما يجب عند القضاء لما ذكرنا ان الواجب
 هو المثل وبالقضاء ينتقل الى المال وكذا الوجوب على القاتل وتتمثل عنه بمالته
 واذا كان كذلك يتحمل عنه من يكون عاقلة عند القضاء بخلاف ما بعد القضاء
 لان الواجب قد تفرر بالقضاء فلا ينتقل بعد ذلك لكن حصه القاتل تؤخذ من
 عطاءه بالبصرة لا ينظر في خذ من العطاء وعطاءه بالبصرة بخلاف ما اذا كانت
 العاقلة بعد القضاء عليهم حيث يضم اليهم اقرب القبائل في النسيب لان في
 النفل ابطال حكم الاول فلا يجوز بحال وفي الهم مكثير المتحدين باقضى به
 عليهم فكان فيه تقرير الحكم الاول لا ينافي له وعلى هذا لو كان القاتل مسكنه
 بالكوفة وليس له عطاء فلم يفض عليه حتى استوطن البصرة ففض بالدية على
 اهل البصرة ولو كان فضي بها على اهل الكوفة لم ينتقل عنه وكذا البدي اذا
 الحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء بفضى بالدية على اهل الديوان
 وبعد القضاء على عاقلة بالدية لا يتحول عنهم وهذا بخلاف ما اذا كان يوم

قوم من آل العابدية فضى بالدبته عليهم في أمموهم في ثلاث سنين ثم جعلهم
 الامام في العطاء حيث نصير الدبته في اعطيتهم وان كان فضى بها اول مرة في
 أمموهم لانه ليس فيه نفق القضاء الا ول لانه فضى بها في أمموهم واعطيتهم
 أمموهم غير ان الدبته تفضى من ايسر الاموال اداء والا داء من العطاء ايسر اذا
 صار ومن اعل العطاء الا اذا لم يكن مال العطاء من جنس ما فضى عليه بان كان
 القضاء بالابل والعطاء دراهم فحينئذ لا يتحول الى دراهم ابد الما فضى بالابل
 القضاء الا ول لكن بفضى ذلك من مال العطاء لانه ايسر مال * وعافلة العبد
 قبيلة مولا دلان النصره بهم وبو بذلك فوله عليه السلام مولى القوم منهم
 قال * و مولى المولا يعقل عنه مولاه وقبيلته لانه ولا يتناصبه فاشبه ولا العتاق
 وفيه خلاف الشافعية وقد مر في الولاء قال ولا تعقل العافلة اقل من نصف
 عشر الجنيه تتحمل نصف العشر فضا عدوا الاصل فيه حديث ابن عباس رضي الله
 عنه موثوقا عليه ومرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواذل عمد
 ولا عبد ولا صلحا ولا اعترا فلا مادون ارض الموضحة وارش الموضحة نصف عشر بدل
 النفس ولان التحمل للتمرز عن الامم ولا تعجب في القليل وانما هو في الكثير
 والكفد هو الفاصل عرف بالسمع قال * وما نفق من ذلك يكون في مال الجاني
 والقياس فيه التسوية بين القليل والكثير فيجب الكل على العافلة كما ذهب
 اليه الشافعية وال تسوية في ان لا يجب على العافلة شي الا انا تركناه بما روينا
 وبما روى انه عليه السلام اوجب ارض النجسين على العافلة وهو نصف عشر
 بدل الرجل على ما مر في الدفات فمادونه يسلك به سلك الاموال لانه يجب
 بالتحكيم كما يجب ضمان المال بالتفويض فلذلك كان في مال الجاني اخذ بالقياس قال
 * ولا تعقل العافلة جناية العبد ولا ما لزمت بالصلح او باعتبار ان الجاني لما روينا
 ولا يمتنع بالبعد والا فرار والصلح لا يلزم ان العافلة تفصروا لولا به عنهم
 قال * الا ان يصدفه لانه ثبت بتصادفهم والا متنازع كان الحكم لهم ولا به على
 انفسهم ومن افر بقتل مطأ ولم يرتد الى القاضي الا بعد سنين فضى عليه

بمعنى الدبل

بالثبته في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى لان التاجيل من **الفضاء**
 في الثابت بالبينة ففي الثابت بالا قرار اولي ولو تصادق القاتل وولي الجناية
 على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلته بالكوفة بالبينة وكذا بهما العاقلة
 فلا شيء على العاقلة لان تصادفهما ليس بحجة عليهم ولم يكن عليهم شيء
 في ماله لان الدية بتصادفهما تفررت على العاقلة بالفضاء وتصادفهما حجة
 في حقهما بخلاف الاول الا ان يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر
 حصته لانه في حق حصته مفر على نفسه وفي حق العاقلة مفر عليهم قال • واذا
 جنى الحر على العبد فقتله خطأ على عاقلته لانه بدل النفس على ما عرف
 من اصلنا وفي احد قول الشافعي تجب في ماله لانه بدل المال عنده ولهذا يوجب
 قيمته بالغة ما بلغت • وما دون النفس من العبد لا تتحملة العاقلة لانه يسلك
 به مسلك الاموال عندنا على ما عرف وفي احد قوليه تتحملة العاقلة
 كما في الحر وقد مر من قبل قال اصحابنا ما ان الفاتل اذ اثم يكن له
 عاقلة فالدية في بيت المال لان جماعة المسلمين هم اهل نصرته
 وليس بعضهم اخص من بعض بذلك ولهم هذا الوما كان ميراثه لبيت
 المال فكذا ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال وعن ابي جنيته رده ردا به
 شاذة ان الدية في ماله ووجهه ان اصل ان تجب الدية على القاتل لانه بدل
 متلف والا تلاف منه الا ان العاقلة تتحملها تحفيقا للتخفيف على ما مر فاذا
 لم يكن له عاقلة عاد الحكم الى الاصل • وابن الملا عنه تعفله عاقلة امة
 لان نسبه ثابت منها وان الاب • فان عقلوا عنه ثم اعداد الاب ربحت
 عاقلة الام بما ادت على عاقلة الاب في ثلاث سنين من يوم يقضى القاضي
 لعاقلة الام على عاقلة الاب لانه تبين ان الدية واجبة عليهم لان عندنا لا كذا اب
 ظهور ان النسب لم يزل كان ثابتا من الاب حيث بطل اللعان بالا كذا اب ومتى
 ظهر من الاصل فقوم الام تحملوا ما كان واجبا على قوم الاب فيرجعون عليهم
 لانهم مضطرون في ذلك وكذا لك ان **مكتوب** المكتوب عن الوفاء ولد حر فلم يؤد

يوم كتبته غنى جنى ابنه وعقل عمه يوم أمته لم أدبته الجناية لانه عند الاداء
 يتحول ولؤه الى قوم ابيه من وقت حربة الاب وهو آخر خبر من اجزاء حياته
 فيستبين ان قوم الام عقلوا عنهم خير جعون عليهم وكذا الخبر رجل امرصينا
 بقتل رجل فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الابرا كان
 الا مرثيت بالبينه وفي مال الا مران كان ثبت باقراره في ثلاثة اشهر من يوم
 يقضى بها القاضي على الا مر او على عاقلة لان الديات تجب موجلة للملاقاة
 التيسير قال رضي الله عنه فهنا عدة مسائل ذكرها محمداً في متفرقة والاصل
 الذي نخرج عليه ان يقال حال القاتل اذا تبدل حكمه فانتقل ولاؤه الى ولاء
 بسبب حادث لم تنتقل جنايته عن الاولى فقي لها او لم يقض وان ظهرت حاله
 خفية مثل دعوة ولد الملا عنه حولت الجناية الى الاخرى ورفع القضاء بها
 او لم يقض ولو لم يختلف حال الجاني ولكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك
 لو ثبت القضاء فان كان قضى بها على الاولى لم تنتقل الى الثانية وان لم يكن
 قضى بها على الاولى فانه يقضى بها على الثانية واذا كانت العاقلة واحدة فليحفظها
 زيادة او نقصان اشتركا في حكم الجناية قبل القضاء وبعده لا فيما سبق اداؤه
 فمن الحكم هذا الاصل متأملا يمكنه التخرج فيما ورد عليه من النظائر والاضداد
 والله اعلم بالصواب كتاب الوضاب باب الوضاب في صفة
 الوصية ما هو من ذلك وما يستحب منه وما يكون رجوعا عنه قال الوصية
 غير واجبة وهي مستحبة والقبول بابي حوازالا انه تملك مضاف الى حال
 زوال ملكيته ولو اضيف الى حال قيامها بان قيل ملكته غدا كان باطلا فهذا
 اولي الا انا استحسننا حاجة الناس اليها فان الانسان مغرور بما مله متغصن
 في عمله فاذا عرض له المرض وخاف الممات يحتاج الى تلاف في بعض ما فرط منه
 من التفرط بما له على وجه لو مضى فيه بتحقيق مقصده المالى ولو انهضه البرء
 بصرفه الى مطلبه الحال وفي شرع الوصية ذلك فسر عنه ومثله في الاجارة
 عينا وقد تبين المالكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما في تجهيز والدته

ولم ينطق به الكتاب وهو قول الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين والسنّة
 وهو قول النبي عليه السلام إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أمور الكرم
 في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم تضعونها حيث شئتم أو قال حيث
 اجبتم وعليه إجماع الأمة ثم تصحح للاجتماع في الثلث من غير إجازة الورثة
لما روينا وصيين ما هو إلا فضل فيه إنشاء الله تعالى قال • ولا يجوز بما زاد
على الثلث لقول النبي عليه السلام في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه •
 الثلث والثلث كثير بعد ما نفى وصيته بالكل والنصف ولأنه حق الورثة وهذا
 لأنه انعقد بسبب الزوال اليهم وهو استغناء عن المال فأوجب تعلق حقهم به
 إلا أن الشرع لم يظهره في حق إلا جانب بقدر الثلث ليتدارك تفضيله على
 ما بيناه وأظهره في حق الورثة لأنه الظاهر أنه لا يمتدق به عليهم ثم زاعما
 بتفق من إلا بشار على ما بينه وقد جاء أحمد بثلاث أحاديث في الوصية من أكبر
 الكبار وفسروه بالزيادة على الثلث والوصية للوارث قال الإمام البيهقي
الورثة بعد موته وهم كبار لأن الامتناع محقق وهم أسقطوه • ولا معتبر
بإجازتهم في حال حياته لأنها نيل ثبوت الحق إذا لم يثبت عند الموت فكان
لهم أن يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت لأنه بعد ثبوت الحق فليس لهم
 أن يرجعوا عنه لأن الساقط متلاشى غايته إيمانه يستند عند الإجازة لكن
 الاستناد يظهر في الفايه وهذا قد مضى وتلاشى ولأن الحفيضة ثبتت عند الموت
 وقبله يثبت نجرها الحق فلو استند من كل وجه ينفل حفيضة قبله والرضا
 ببطان الحق لا يكون رضا بطلان الحفيضة وكذلك إن كانت الوصية للوارث
 وإجازت البقية فحكمه ما ذكرناه وكل ما إجاز بإجازة الوارث يتملكه المجاز له من قبل
 الموصي عندنا وعند الشافعي ردة من قبل الوارث والصحيح قولنا لأن السبب
 صدر من الموصي والإجازة رفع المانع وليس من شرطه الفرض وصار كما لم تكن
 إذا إجاز بيع الرأف قال • ولا يجوز للقاتل عما إذا كان أو خاطباً بعد أن كان مباشر
 لغوله عليه السلام لا وصية للقاتل ولأنه استعجل ما لغيره الله تعالى فحرم الوصية

[illegible]

بما هو ثوب فالتزك اولي لما تبه من صدقة على القريب وقد قال في السلام
الفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ولان فيه رعاية حق الفقراء والغراة جميعا
وان كانوا اغنياء او يستغنون بنصيبهم فالوصية اولي لانه يكون صدقة على
الاجنبي والتركة مئة من القريب والا ولي اولي لانه يتنغي بها وجه الله تعالى
وقيل في هذا الوجه بخير لاشتمال كل منهما على فضيلة وهو ان صدقة او الصلة
فيخير بين المخيرين قال والموصي به يملك بالقبول خلافا لفرقه وهو احد
قولي الشافعي ره هو يقول الوصية احدث الميراث اذ كل منهما خلافة لما اثم
ان تقال ثم الارث ثبتت من غير قبول فكذلك الوصية ولنا ان الوصية
اثبات ملك جلد بد ولهذا لا يرد الموصي له بالعيب ولا يرد عليه بالعيب
ولا يملك احد اثبات الملك لغيره الا بقبوله اما الوراثة خلافة حتى يثبت فيها هذه
الاحكام فيثبت جبرا من الشرع من غير قبول قال • الا في مسئلة واحدة
وهو ان يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل القبول فيدخل الموصي به
في ملك ورثته استحسانا والقياس ان يبطل الوصية لما بينا ان الملك متوفى
على القبول فما ركوث المشتري قبل قبوله بعد انحباب الباع وجه الاستحسان
ان الوصية من جانب الموصي فثبتت بموته ~~تماما~~ لا يلحقه الفسخ من جهة
انما توفقت بحق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه
المختيار للمشتري اذا مات قبل الاجازة قال • ومن اوصي وعليه دين بحيث
يعاله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية لانه اهم الحاجتين فانه
فرض والوصية تبرع وايضا يبداء بالاهم • الا ان تبر به الغراء لانه لم يبق الدين
فتنفذ الرعية على اخذ المشروع لحاجته اليها قال • ولا تصح وصية الصبي
وقال الشافعي لا تصح اذا كان في وجود الخبر لان عمر رضي الله عنه احاز وصية
بفاع او بافع وهو الذي راهاق الحكيم ولانه نظرا له بصرفه الى نفسه لنيل الرضي
ولولم تنفذ بغيره على غيره ولنا انه تبرع والصبي ليس من اهله ولان قوله
غير ملزم وفي تصحيح وصيته قول بالزام له لان امره هو على انه كان قريبا العهد

العهد بالعلمه مجازا او كالوصية في ~~تجيز~~ ~~ذلك~~ ~~ما~~ ~~نزع~~ ~~عنه~~ ~~نا~~
 وهو محرز الثواب بالترك على ورثته كما بيناه والمعتبر في المنع والضرر النظر
 الى اوضاع التصرفات لا الى ما يتفق بمحكم اتفاق المحال اعتباره بالطلاق فانه
 لا يملكه ولا وصيه وان كان يتفق لنا في بعض الاحوال وكلها اوصى ثم مات
 بعيد الادراك لعدم الاهلية وقت المباشرة وكذا اذا اقال او ركت فثلثي
 لفلان وصية لفصو راعليته فلا يملكه تمييزا وتعليقا كما في الطلاق والعتاق
 بخلاف العبد والمكاتب لان اهليتهما مستتمة والمانع حق المولى فتصح اضافته
الى حال سقوطه قال • ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء لان ماله لا يقبل
 التبرع وقيل على قول ابي حنيفة لا تصح وعندهما تصح رد الها الى مكاتب
 بقول كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر ثم عتق فملك والاختلاف فيها
معروف في موضع قال • وقبوز الوصية للحمل والحمل اذا وضع لافل من ستة
 اشهر من وقت الوصية اما الاول فلان الوصية استخلاف من وجه لا نه بجعله
 خليفة في بعض ماله وانجنين صلح خليفة في الارث فكذا في الوصية اذ هي
 اخته الا انه يرتد بالرد لانه من محلي التملك بخلاف الهبة لانها تملك محض
ولا ولا به لاحد عليه ليملكه شيئا واما الثاني فلا نه بعرض الوجود اذ الكلام
 فيما اذا علم وجوده وقت الوصية وبالحال اوسع لمحاكة الميت وعجزه ولهذا تصح
 في غير الموجود كالشجرة فلان تصح في الموجود اولى قال • ومن اوصى بتجارة الاحملها
 صححت الوصية والاستثناء لان اسم التجار يرتد لا يتناول الحمل لفظا ولكنه يستحق
 بالاطلاق تبعها فاذا افر د الام بالوصية صح افرادها ولا نه بهن افراد الحمل بالوصية
 لجازا احتشاره وهذا هو الاصل ان ما يصح افراده بالعقد يصح احتشاره منه
 اذ لا فرق بينهما وما لا يصح افراده بالعقد لا يصح احتشاره منه وقد مر في البيع
 قال ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية لانه تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه
 كالهبة وقد حققنا في كتاب الهبة ولان القبول يتوقف على الموت والا بقباب
 يصح ابطاله قبل القبول كما في البيع قال • واذا اصرح بالرجوع او فعل ما يدل

فأحمد في كلية

على الرجوع كان رجوعا عاما للفرع نظاير وكذا الدلالة لا نها تحمل عمل المبرع
فقام مقام قوله قد ابطلت وصار كالبيع بشرط الخيل فانه يبطل الخيار فيه بالدلالة
ثم كل فعل لو فعله الا انسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي
كان رجوعا وقد عدنا هذه الا فاعيل في كتاب القصب وكل فعل يوجب زيادة
في الموصي به ولا يمكن تسليم العين الا بها فهو رجوع اذا فعله مثل السويق
بلته بالسمن والد ابريني فيها الموصي والغطن بمحشوبه والبطانة ببطن بها
والظاهرة بظهر بها لانه لا يمكن تسليمه بدون الزيادة ولا يمكن نقضها لانه
حصل في ملك الموصي من جهته بخلاف تخصيص الدار الموصي بها ومدم بناؤها
لانه تصرف في التابع وكل تصرف واجب زوال ملك الموصي فهو رجوع كما
اذا باع العين الموصي به ثم اشتوا او وهبه ثم رجع فيه لان الوصية لا تنفذ الا
في ملكه فاذا ازاله كان رجوعا وذبح الشاة الموصي بها رجوع لانه تصرف الى
حاجته عادة فصار هذا المعنى أصلا ايضا وغسل الثوب الموصي به لا يكون رجوعا
لان من اراد ان يعطي ثوبه غيره بغسله عادة فكان تفريرا قال • ومن جحد
الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكره محمد بن ابي يوسف قال ابو يوسف رجوعا لان
الرجوع نفى في الحال والمحمود نفى في الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا
ولمحمد بن ابي ان المحمود نفى في الماضي والا تنقضاء في الحال ضرورة ذلك واذا كان
ثابتا في الحال كان المحمود لغوا او لان الرجوع اثبات في الماضي ونفى في الحال
والمحمود نفى في الماضي والحال فلا يكون رجوعا حقيقته ولهذا لا يكون محمود
السكاح فرقة ولو قال كل وصية او وصيت بها لفلان فهو حرام او ربوا لا يكون رجوعا
لان انوصف يستدعي بقاء الاصل بخلاف ما اذا قال فهي باطلة لانه الذي يجب
المتلاشي ولو قال اخرتها لا يكون رجوعا لان التأخير ليس للسقوط كذا غير
الدين بخلاف ما اذا قال تركت لانه اسقاط • ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان
فهو لفلان كان رجوعا لان اللفظ يدل على قطع الشراكة بخلاف ما اذا اوصيت بقبعة
لرجل ثم اوصي به لاخر لان الحال بمنزلة الشراكة والقبعة صالحة لها وكذا اذا قال فهو

قاعدة كلية

فهو لفلان وارثي يكونان هو ماعان الأول لما فيه ~~من شرك~~ الوارثة

وقد ذكرنا حكمه ولو كان فلان لا غير متقاعين أو موصي فالوصية الأولى على حالها وهو ان الورثة

في الوصية الأولى انما تبطل ضرورة كونه للثاني وليس يتحقق بطلان الأولى

ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي فهو الورثة لبطان

الوصيتين الأولى بالرجوع والثانية بالموت والله اعلم ~~باسم~~

لوصية بثلث المال • ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بثلث ماله ردوا

بحز الورثة فالثلث بينهما لأنه بضميق الثلث عن حقهما اذ لو زاد عليه عند عهده

لا جازة على ما تقدم وقد تساوى في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق

والحمل بقبل الشركة فيكون بينهما وان أوصى لاحد معا بالثلث ولا خير بالسدس

الثلث بينهما اذ لا نال كل واحد بدلي بسبب صحيم وضايق الثلث عن حقهما

بفساد علمي قدر حقهما كما في اصحاب الديون فيجعل الاقل منهما نصار

لأنه احدهم لهم لصاحب الاقل ومهران لصاحب الاكثر وان أوصى لاحد معا

بجميع ماله ولا خير بثلث ماله ولم يحز الورثة فالثلث بينهما على اربعة اقسام

عند هذا قال ابو حنيفة من الثلث بينهما نصفان ولا يضرب ابه حنيفة ره للموصي له

بما زاد على الثلث الا في المحاباة والسعاية والدرهم المرسله لهما في الاختلافية

ان الموصي فصل شيئين الا استحقاق والتفضيل وامتنع الاستحقاق لحق الورثة

ولا مانع من التفضيل فيثبت كما في المحاباة واختيها وله ان الوصية نعت بغير

المشروع وعند عدم الاجازة من الورثة اذ لا نفاذ لها بحال فبطل اصلها والتفضيل

ثبت في ضمن الاستحقاق فبطل ببطلان المحاباة الثانية في ضمن البيع بخلاف

مواضع الاجماع لان لها نفاذا في الجملة بدون اجازة الورثة بان كان في المال بركة

فتعتبر في التفاضل لكونه مشروعا في الجملة بخلاف ما نحن فيه وهذا بخلاف

ما اذا وصى بعين من تركته وقيمتة تزيد على الثلث فانه يضرب بالثلث وان

احتمل لم يزد المال فيخرج من الثلث لان هذا الحق تعلق بعين الشركة به ليل

انه لو ملك واستفاد مالا آخر تبطل الوصية وفي الالف المرسله لو هلكت الشركة

فقط لا يجوز ان يكون من مال الوارثين من مال الوارثين فان واد اوصى

بنصيب ابنه فالوصية باطله ولو اوصى بمثل نصيب ابنه جاز لان الاول ربا
بمال الغير لان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت والثاني وصية بمثل نصيبه
الابن ومثل الشيء غيره وان كان يتقدر به فيجوز وقال زفره تجوز في الاول

ايضا فنظر الى الحال والكل ماله فيه وجوابه ما قلنا قال ومن اوصى بسهم
من ماله فله اخس سهام الورثة الا ان ينقص عن السدس فيتم له السدس
ولا يزاد عليه وهذا عند ابي حنيفة ره وقال له مثل نصيب احد الورثة
ولا يزاد على الثلث الا ان تجيز الورثة لان السهم يراد به احد سهام
الورثة عرفا لا سيما في الوصية والا فل متيقن به فيصرف اليه الا اذا زاد
على الثلث فيرد اليه لانه لا مزيد عليه عند عدم اجازة الورثة وله

ان السهم هو السدس هو المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ~~فقد نص~~
الى النبي عليه السلام فيما يروى ولا نه يذكر ويراد به السدس فان اباسا كان
السهم في اللغة عبارة عن السدس ويذكر ويراد به سهم من سهام الورثة
فيعطى ما ذكرنا فالواحد كان في عمره ثم عرفنا السهم كاجزاء قال ولو اوصى
بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول يتناول القليل والكثير
فغير ان الجهالة لا تمنع صحة الوصية والورثة فابهمون مقام الموصى فاليهم ابيان
ومن قال سدس مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس اوفي مجلس آخر له ثلث

مالي واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل السدس فيه ومن قال سدس
مالي فلان ثم قال في ذلك المجلس اوفي غيره سدس مالي فلان فله سدس
واحد لان السدس ذكر معرفا بلاضافة الى المال والمعرفة اذا اعيدت يراد بالثاني
حين الاول هو الموهود في اللغة قال ومن اوصى بثلث دراهمه او بثلث غنمه
فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي
وقال زفر له ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك بينهما والمال المشترك بينهما
ماتوى منه على الشركة وبقي ما بقي كليهما وصار كما لو كانت الشركة اجناسا مختلفة

في انه وصية
على الغير

اي الاقل من
سهام الورثة
ومن السدس

مختلفة ولنا أن في المجلس الواحد يمكن جمع ~~أكثر من واحد~~ ^{أكثر من واحد} البجري
 فيه العجبر على القسمة وفيه جمع وأوصية مقدسة فجمعنا ما في الواحد الباقي
 بجماعت الدرهم كالدرهم بخلاف الأجناس المختلفة لأنه لا يمكن الجمع فيها
 جبراً فكذلك هذا قال • ولو أوصى بثلاث ثيابه فهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج
 من ثلث ما بقي من ما بقي من ماله لم يستحق الثلث ما بقي من الثياب قالوا
 هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة ولو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة
 الدرهم وكذلك المكمل والموزون بمنزلة لانه بجري فيه الجمع جبراً بالقسمة
 • ولو أوصى بثلاث ثلاثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له الثلث الباقي وكذا
 الدرهم المختلفة وفيل هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه لا يرى العجبر على
 القسمة فيها وفيل هو قول الكل لأن عندهما للفاضي أن يجتمع بدون ذلك
 بتعذر الجمع والاول أشبه للفقهاء المذكور قال • ومن أوصى لرجل بالف درهم
 وله مال عشرين ديناً فان خرج الالف من ثلث العين دفع إلى الموصى له لانه
 يمكن إيفاء كل ذي حق حقه من غير تحس فيصار إليه وإن لم يخرج دفع إليه
 ثلث العين وكل ما عجز عن من الدين أخذ ثلثه حتى يستوفي الالف لأن الموصى
 له شرك بلك الوارث وفي تخصيصه بالعين بخمس في حق الورثة لأن للعين فضلاً
 على الدين ولأن الدين ليس بمال في مطلق الحال وإنما يصير مالاً عند الاستيفاء
 فانما يعتدل النظر بما ذكرناه قال ومن أوصى لزيد وعمر وبثلاث ماله فإذا عمر ومييت
 قال ثلث كله لزيد لأن الميت ليس بأهل للوصية فلا يزاها المييت الذي هو من أهلها
 كما إذا أوصى لزيد وعمر وأبي يوسف فمات أبو يوسف لم يعلم بموته فلا ينفذ الثلث
 لأن الوصية عنده صحيحة لعمر ولم يرض للمييت إلا نصف الثلث لأن
 ما إذا علم بموته لأن الوصية للميت لغو فكان راضياً بكل الثلث للمييت وإن
 قال ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت كان لعمر ونصف الثلث لأن قضية
 هذا اللفظ أن يكون لكل منهما نصف الثلث بخلاف ما تقدم ألا يرى أن من
 قال ثلث مالي لزيد ومييت كان لكل الثلث ولو قال ثلث مالي بين فلان

دليل

بشأنه

وسكنه استحققت الثلث قال • ومن أوصى بثلاث ماله ولا مال له وأكسب

ما لا استحق الموصى له ثلث ما يملكه عند الموت لأن الوصية عفو

استخلاف مضاف إلى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فقيشترو وجوب

المال عند الموت لا قبله وكذلك إذا كان له مال فله ثلث ما لا يملكه ما لا يملكه

• وأوصى له بثلاث غنمه فله ثلث الغنم قبل موته وأمر بكن له غنم في الإصلي

قال الوصية باطله لما ذكرنا أنه إيجاب بعد الموت فيعتبر في ما به حيث يملكه وهذا

الوصية تعلقت بالعين فتبطل بفواتها عند الموت وإن لم يكن له غنم فاستغاده

ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح لأنها لو كان بلغظ المال تصح فكذا إذا كانت بأمر

نوعه وهذا لأن وجوده قبل الموت فضل والمعتبر في ماله عند الموت • ولو قال له

شاة من مالي وليس له غنم يعطي في حقه شاة لأنه لما أضافه إلى المال علمنا أن مراده

الوصية بما لية الشاة إلا ما ليتها توجد في مطلق المال ولو أوصى بشاة ولم يملكه إلى

ماله ولا غنم له قيل لا يصح لأن المصحح أضافته إلى المال وبدونها تعتبر صورته

الشاة ومعناها • وقيل لا يصح لأنه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علمنا أن مراده

المالية • ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطله لأنه لما أضافه إلى

الغنم علمنا أن مراده عين الشاة حيث جعلها جزءاً من الغنم بخلاف ما إذا أضافها

إلى المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل قال • ومن أوصى بثلاث ماله لا مهاب

أولاده ومن ثلاث وللفقراء والمساكين ثلث ثلثه أرسلهم من خمسة أحمر قال

رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رده وعن محمد رده أنه بقسم

على سبعة أرسلهم لهن ثلاثة وكذلك فربق سهمان وأصله أن الوصية لا مهاب الأولاد

جائز والفقراء والمساكين جنسان وقسمناهما في الزكاة لمحمد رده أن المذكور لفظ

الجمع وأدناه في الميراث اثنان نجد ذلك في القرآن فكان من كل فربق اثنان

وأما مهاب الأولاد ثلاث فلهذا بقسم على سبعة ولهما أن الجمع المحلى بالالف

واللام بإدائه الجنس وأنه يتناول الأولاد مع احتمال الكل لا سيما عن أبي حنيفة

صرفه إلى الكل فيعتبر من كل فربق واحد صلح الحساب خمسة والثلاثة للثلاث ولو

• ولو أوصى بثلاثة لفلان وللمساكين فنظفه لفلان ~~والمساكين~~ ~~بما~~ عندهما

• عند محمد بن وهب ثلثة لفلان وثلثاه للمساكين ولو أوصى للمساكين له صرفه

• ~~المساكين~~ واحد عندهما وعند لا يصرّف إلا إلى مسكينين بناءً على ما بيناه

• ومن أوصى لرجل بمائة درهم ولا خربما به ثم قال لا خربما تركت معها

قله ثم قال كل مائة لأن الشربة للمساواة لغت وهذا مكن اثباته بين الكل لما قلناه

• ~~بساد المال~~ لأنه يصيب كل واحد منهم ثلثا مائة بخلاف ما إذا أوصى لرجل

بربع مائة ولا خربما تيسر ثم كان الاشارة لأنه لا يمكن تحقيق المساواة بين الكل

لتفاوت المالين فحملناه على محاراة كل واحد بتنصيف نصيبه عملاً باللفظ

بفقد الأمكان قال • ومن قال لفلان على دين فصد فوه معناه قال ذلك لورثته

• فإنه يصدق إلى الثلث وهذا استحسان وفي القياس لا يصدق لأن الإفراق بالمجهول

وإن كان صحيحاً لكنه لا يحكم به إلا بالبيان وقوله فصد فوه صدر صحيحاً للشرع

لأن المدعي لا يصدق إلا بحجة فتعد اثباته الإفراق مطلقاً فلا يعتبر وجه الاستحسان

إننا نعلم أن من فصد فوه على الورثة ولداً يمكن تنفيذ فصدته بطريق الوصية

ولهذا يحتاج إليه من يعلم بأصل الحق عليه دون مفاداره سعيانه في تفرغ

ذمته فتجعلها وصية جعل التفد برفيها إلى الموصي له كأنه قال إذا جاءكم فلان

وأدعى شيئاً فاعطوه من مالي ما شأراً هذه معتبرة من الثلث فلهذا يصدق

على الثلث دون الزيادة قال • وإن أوصى بوصياً غير ذلك يعزل الثلث

لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة لأن ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة

وهذا مجهول فلا يزاجر المعلوم فيقدم عزل المعلوم وفي الإفراق فائدة أخرى

وهو أن أحد الطرفين قد يكون أعلم بمفاد هذا الحق وأبصر به والآخر لا يدركها

وعساهم يختملفون في الفضل إذا ادعاه الخصم وبعد الإفراق يصح إفراكل

واحد فيما في يده من غير منازعة وإذا عزل بقال لأصحاب الوصايا يصدق فوه

فيما شقتم ويقال للورثة صد فوه فيما شقتم لأن هذا دين في حق المستحق

وصية في حق التنفيذ فإذا افتر كل فريق بشيء ظهوراً في التركة ذنباً شاعراً

في الله يمين فيرثه صاحب النكبات ما افروا وما لوزقة بشي ما افروا
تفيلد الا فرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليمين على الله
ان ادمى المقله زبادة على ذلك لانه يحلف على ماجرى بينه وبين غيره
قال • ومن اوصى لاجنبي ولو ارثه فللاجنبي نصف الوصية وتبطل وصية
الوارث لانه اوصى بما يملك الا يصاء به وبما لا يملك فصح في الاصل وبطل
في الثاني بخلافه ما اذا اوصى لحي وميت لان الميت ليس باهل للوصية
فلا يصلح مزاحما فيكون الكل للحي والوارث من اهلها ولهذا تصح باجارة الوارث
فاثرتا وعلى هذا اذا اوصى للفنان وللاجنبي وهذا يختلف ما اذا افرعين
او دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي لان الوصية انشاء تصرف
والشركة تثبت حكما له فنصح في حق من يحتقنه منهما اما الا فرار اخباره من كائن
وفدا خبر بوصف الشركة في الماضي ولا وجه الى اثباته بدون هذا الوصف
لانه خلاف ما اخبر به ولا الى اثبات الوصف لانه بصير الوارث فيه شريكا
ولانه لو قبض الاجنبي شيئا كان للوارث ان يشاركه فيبطل في ذلك الغدر
ثم لا يزال يقبض وبشراكه الوارث حتى يبطل الكل فلا يكون مفيدا وفي
الا نشاء حصته احد هما مستأجرة عن حصته الاخر بقاء وبطلا نأقال • ومن كان له
ثلاثة اثواب جيد ووسط وردي فاوصى بكل واحد لرحل فضاع ثوب ولا يدرى
ايها هو والورثة تجسد ذلك فالوصية باطلعة ومعنى محمود هم ان يقول
الوارث لكل واحد من هذه الثوب الذي هو حقلك فدهلك فكان المستحق
• • • • • وحده سألته تمنع صحة الفسء وتحصيل المقصود فبطل قال الا
ان بسبب هذه الثوبين الباقيين فان سلموا زال المانع وهو المحمود فيكون
لصاحب الجيد ثلثا والثوب الاجود ولصاحب الاوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب
الادون ثلثا والثوب لان صاحب الجيد لا حق له في الردي بيغين لانه اما ان يكون
وسطا ورديا لا حق له فيهما وصاحب الردي لا حق له في الجيد الباقي بيغين
لا حصه اما ان يكون جيديا او وسطا لا حق له فيهما ويحتدل ان يكون الردي

الذي هو الردي الا على قيعطي من محل الوصية ~~التي~~ ثلثا البعيد وثلثا
 الا وهو لم يبق الا ثلث البعيد وثلث الردي فيستعين حق صاحب الوصية فيه
 بعينه ضرورة قال واذا كان نصابه اربعين رجلا اوصى احدهم ببيت بعينه لرجل
 فانهما تفسر فابن وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى له عند ابي حنيفة
 وابي يوسف زعمهما الله وعند محمد بن نفعه للموصى له وان وقع في نصيب
 الاخر ~~فالموصى له~~ مثل ذرع البيت وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ~~به~~
 وقال محمد بن نفع مثل ذرع نصف البيت له انه اوصى بملكه وبملك غيره لرجل
 للدار بجميع اجزاها مشتركة فنفذ الاول وتوقف الثاني وهو ان ملكه بعد ذلك
 بالقسمة التي هي مباد له لا تنفذ الوصية العالفة كما اذا اوصى بملك الغير
 ثم اشتراه ثم اذا اقتسموها ووقع البيت في نصيب الموصى صى تنفذ الوصية في عين
 الموصى به وهو نصف البيت وان وقع في نصيب صاحبه له مثل ذرع نصف البيت
 تنفذ الوصية في بدل الموصى به عند فواته كالجمارية الموصى بها اذا ثلث
 تنفذ الوصية في بدلها بخلاف ما اذا بيع العبد الموصى به حيث لا تتعلق الوصية
 بشخصه لا بالوصية تبطل بالافدام على البيع على ما بيناه ولا تبطل بالقسمة
~~وهي~~ اوصى بما يستقر ملكه فيه بالقسمة لان الظاهر انه يقصد الا بصاء بملك
 منتفع به من كل وجه وذلك يكون بالقسمة لان الانقضاء بالمشاع فاصرو فد
 استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فنفذ الوصية فيه ومعنى المبادلة
 في هذه القسمة ~~تطرح~~ وانما المقصود الا فرار تكميلا للمنفعة ولهذا يغير على
التسعة فيه وعلى اعتبار الا فرار يصير كان البيت ملكه من الابتداء وان وقع في نصيب
 الاخر تنفذ في قدر ذرعان جميعه ما وقع في نصيبه اما لانه عوضه كما ذكرناه اولاً لان
 مراد المرضي من ذكر البيت التفد به تحصيلاً لمقصود ما يمكن الا انه يتعين
 البيت اذا وقع في نصيبه جمعا بين الجهتين التفد به والتملك وان وقع
 في نصيب الاخر عملنا بالتفد به اولاً لانه اراد التفد به على اعتبار احد الوجهين
 والتملك بعينه على اعتبار الوجه الاخر كما اذا علق عتق الراد وطلاق المرأة

باول ولقد تله أمته فالمراد في جزاء المطلاق مطلق الولد وفي العتق والمعتق ثم
 اذا وقع البيت في نصيب غير الموصي والدان مائة ذراع والبيت عشرة اذرع بنفسه
 نصيبه بين الموصي له وبين الورثة على عشرة اسهم تسعة منها للورثة وسهم للموصي
 له وهذا عند محمد ره فيضرب الموصي له بخمسة اذرع نصف البيت وسهم
 بنصف الدار وصوى البيت وهو خمسة واربعون فيجعل كل خمسة سهمان نصيب
 عشرة وعند هذا يفسر على احد عشر سهمان لان الموصي له يضرب بال عشرة
 وسهم بخمسة واربعين فتصير السهام احد عشر للموصي فلا سهمان ولهم تسعة
 ولو كان مكان الوصية افرار فيل هو على الاختلاف وفيل لا خلاف فيه لمحمد ره
 والفرق له ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى ان من اقر بملك الغير لغيره ثم
 ملكه هو مراً بالتسليم الى المقل له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه
 بوجه من الوجود ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفذ قال * ومن اوصى من مال رجل
لاخر بالف بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي فان دفعه فهو جاز ولو
 ان يمنع لان هذا تبرع بمال الغير فيتوقف على اجازته واذا جاز يكون تبرعاً
 منه ايضا فله ان يمتنع من التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث
 واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة لمصادقتها ملك نفسه والامتناع
 صحيح الورثة فاذا جازوها سقط حقهم فنقد من جهة الموصي قال * واذا اقتسم
الايمان فركة الاب الفائم افرادهما لرجل ان الاب اوصى له بثلث ماله فان
 انذر بعليه ثلث مافي بد وهو مستحسان والقياس ان يعطيه نصف مافي بد *
 وهو قول رفيع لان افراده بالثلث له تضمن افراده بمساواته اياه والتسوية في
 اعطاء الثلث ليعفى له النصف وجه الاستحسان انه افرار بثلث شابع في الفركة
 وفي في ابديهما فيكون مقراً بثلث مافي بد بخلاف ما اذا افرادهما بدين لغيره
 لان الدين مقدم على الميراث فيكون مقراً بتفد م فيفد م عليه اما الموصي
 له بالدين في ميراث الوارث فلا يملك له شيء الا ان يسام للورثة ثلثا ولانه
 لو اصابته نصف مافي بد في ميراث الوارثين الاخر به اضافياً أخذ نصف مافي بد فيصير

فيصير نصيب التركة فيراد على الثلث ~~قال موسى~~ ~~الاصلي~~ ~~في~~ ~~بجارية~~ فولدت
 بعد موت الموصي ولدا وكلاهما يخرجان من الثلث ~~فهما للموصي~~ له لان الام
 حلت في الوصية اصاله والولد تبعها حين كان متصلا بالام فاذا ولدت قبل الفسمة
 والتركه قبلها مضاف على ملك الموصي يقضى بهاد بونه ~~فحل في الوصية~~
~~فيكون~~ ان للموصي له وان لم يخرج من الثلث ضرب بالثلث واخذ ما يخصه
 منها جميعا في قول ~~ابي يوسف~~ ومحمد بن وهب وقال ابو حنيفة راي يأخذ ذلك
 من الام فان فضل شي أخذ من الولد وفي الجامع الصغير عين صورة وقال
 رجل له ستمائة درهم وامة تساوي ثلثمائة درهم فاوصى بالجارية لرجل
 ثم مات فولدت ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل الفسمة فلموصى له الام
 وثلث الوالد عند وعندهما له ثلثا كل واحد منهما لما ذكرنا ان الولد دخل
 في الوصية تبعها حاله الا تصال فلا يخرج عنها با لا تفصال كما في البيع والعق
 فتمتد الوصية فيهما على السواء من غير تغدب الام وله ان الام اصل والولد
 تبع فيه والتبع لا يزاحم الا صل فلو نفذنا الوصية فيهما جميعا تنتقض الوصية
 في بعض الاصل وذلك لا تجوز بخلاف البيع لان تنفيذ البيع في التبع
 لا يؤدي الى نفيه في الاصل بل يبقى تاما صحيحا فيه الا انه لا يقابل به
 بعض الثمن ضرورة مغابته بالولد اذا اتصل به القبض ولكن الثمن تابع
 في البيع حتى ينقض البيع بدون ذكره وان كان فاصدا اذ اولدت قبل الفسمة
 فادلت بعد الفسمة فهو للموصي له لانه ~~للموصي~~ ملكه لتفرز ملكه فيه
 بعد اذ حلت قصه ~~صل~~ في اعتبار حالة الوصية قال * واذا ~~اشيا~~ المرض
 لا ~~مرا~~ ~~بدين~~ او اوصى لهما بشي او وهب لهما ثم تزوجها ثم مات حاز الاقرار
 وبطلت الوصية والهبة لان الاقرار ملزم بنفسه وهي احببة عند صدور
 ولهما يعتبر من جميع المال ولا يبطل بالدين اذ كان في حالة الصحة او في حالة
 المرض الا ان الدين الثاني بوجوه خرقته بخلاف الوصية لانها احب
 وهي ~~لا~~ عند ذلك ولا وصية للوارث والهبة وان كانت منجزة صورة فهي

كالشاق الى ما بعد الموت حكما لان حكمها ينشر عند الموت الا ترى انها تبطان
 بالدين المستغرق وعند عدم الدين تعتبر من الثلث قال • واذا افراركم بضر
 لابنه بدين وابنه نصراني او وهب له او وصى له فاصلم الا بن قبل موته بظن
 ذلك كله اما الهبة و الوصية فلما قلنا انه اذا ارث عند الموت وهما ايجابان عنده
 اربعه والافرار وان كان ملزما بنفسه ولكن سبب الارث وهو ايقونة المهر
 وفي الافرار فيعتبر في ابرات تهمة الا يثار بخلاف ما تقدم في سبب الزوجة
 وهي طارئة حتى لو كانت الزوجية فابتمت وفات الافرار وهي نصراية ثم اسلمت
 قبل موته لا يصح الافرار لقيام السبب حال صدوره وكذا لو كان الابن عبدا او مكابا
 فاعتق لما ذكرنا واذكر في كتاب الافرار ان لم يكن عليه دين يصح لانه افرار لولاه
 وهو اجنبي وان كان عليه دين لا يصح لانه افرار له وهو ابنه والوصية باطلة لما ذكرنا
 ان المعتبر فيها وفات الموت واما الهبة فيروى انها تصح لانها تمليك في الحال
 وورثيق وفي عمارة الروايات هي في مرض الموت بمنزلة الوصية فلا تصح قال
 والمنفذ والمفلوج والاشل والمسلول اذا تطاول ذلك فلم تخف منه الموت فهبته
 من جميع المال لانه اذا تقدم العهد صار طبعا من طباعه ولهذا لا يشتغل بالتد اوى
 ولو صار صاحب فرائس بعد ذلك فهو كمرض حادث وان وهب عند ما اصابه
 ذلك ومات من ابامه فهو من الثلث اذا صار صاحب فرائس لانه يخاف منه
 الموت ولهذا ابتد اوى فيكون مرض الموت والله اعلم **باب**
 العتق في مرض الموت قال • ومن اعتق في مرضه عبدا او باع وحابى
 او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب به مع اصحاب الوصايا
 وفي بعض النسخ فهم وصية مكان قوله جائز والمراد الاعتبار من الثلث والضرب مع
 اصحاب الوصايا لا حفيظة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهذا منجز غير مضاف
 واعتباره من الثلث لتعلق حق الورثة وكذلك ما ابتدأ المرض ايجابه على نفسه
 كالنعمان والاكفالة في حكم الوصية لانه يتهم فيه كما في الهبة وكل ما اوجبه
 الموت من الثلث هو ان اوجبه في حال صحته اعتبارا بحال الزاغة دون

دون جاني العقد وما نفذ من التصرف في المقتضية ^{في العقد} كان صحيحا
مقوم من جميع المال وان كان مرسقا فمن الثلث وكل مرض ^{منه} فهو كمال الصحة
لان بالبرء تبين انه لا يحق لاحد في ماله قال * وان جاني ثمر اعتق وضاق
الثلث عنهما فالجاء باقا ولي عند ابي حنيفة رده وان اعتق ثمر جاني سواء
وقال العتق اولى في المستقلين والاصل فيه ان الوصايا في نفس الاستحقاق
اكثر لكن فيها ما جاوز الثلث فكل من اصحابها يغرب بجميع وصيته في الثلث
لا يهدم البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق المعتق بموت الموصي كالقيد
الصحيح والمحاباة في البيع اذا وضعت في المرض لان الوصايا قد تساوت والتساوي
في سبب الاستحقاق بوحب التساوي في نفس الاستحقاق وانما قدم العتق الذي
ذكرناه آنفا لانه اقوى فانه لا يلحقه الفسخ من جهة الموصي وغيره بلحقه وكذا لك
المحاباة لا يلحقه الفسخ من جهة الموصي واذا قدم ذلك فما بقي من الثلث بعد ذلك
يستوي فيه من سواءهما من اصل الوصايا ولا يقدم البعض على البعض لهما في
الحلا فيه ان العتق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ بالمحاباة ولا يعتبر بالتقدم
في الذكر لانه لا يوجب التقدم في الثبوت وله ان المحاباة اقوى لانها تنبع
في ضمن عقد المعاوضة فكان قريبا بمعناه لا بصيغته والا عتاق تبرع صيغته
ومعنى فاذا وجدت المحاباة او ادفع الاضعف اذا وجد العتق او لا وثبت وهو لا يحتمل
الدفع كان من ضرورته المزاحمة وعلى هذا قال ابو حنيفة رده اذا جاني ثمر اعتق
ثمر جاني ثمر الثلث بين المحاباتين نفسيين لتساويهما ثم ما اصاب المحاباة
الاخيرة فسر بينها وبين العتق لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثمر
جاني ثمر اعتق فسر الثلث بين العتق الاول والمحاباة وما اصاب العتق فسر
بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق اولى بكل حال ومن اوصى بان يعتق
عنه بهذه المالية عبد فهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند ابي حنيفة رده
وانكلت وصية بحجة بجمعه بما بقي من حيث يبلغ وان لم يهلك منه وبقي شيء
من الحجة برده على الورثة وقال يعتق عنه بما بقي لانه وصية منه ع

فربة تجب تنفيذها ما أمكن اعتباراً بالوصية بالهبة ولهائه وصية بالعتق
لعبد بشرى بما به وتنفيذها يمين بشرى بافل بمه تنفيذ لغير الموصى له
وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالهبة لا فيها فربة بمحضته هي حق الله تعالى
والاستحق لم يتبدل وصار كما إذا وصى لأجل بما به تنفيذ تلك بعضها بملك الباقي
إليه وفيل هذا المسئلة بناء على أصل آخر مختلف فيه وهو أن العتق حق الله إلى
عند ما احتى تقبل الشهادة عليه من غير دعوى فلم يتبدل المستحق وعنده
حق العبد حتى لا تفعل البينة عليه من غير دعوى باختلاف المستحق وهذا أشبه
قال • ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبد أقيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه
فأجاز الوارثان ذلك لم يسع في شيء لأن العتق في مرض الموت وإن كان في حكم
الوصية وقد وثقت بأكثر من الثلث إلا أنها تجوز بإجازة الورثة لأن الإمتناع
لغيرهم وقد أسقطوه قال ومن وصى بعتق عبده ثم مات أجنبى جنازة ودفع بها
بطلت الوصية لأن الدفع قد صح لما إن حق ولي الجنازة مقدم على الموصى فكذلك
على حق الموصى له لأنه يتلقى المبلغ من جهته إلا أن ملكه فيه باق وإنما جازى بالدفعة
فإذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما إذا باعه الموصى أو وارثه بعد موته
فإن فداء الورثة كان الفداء في مالهم لا نهمهم الذين التزموا وجازت الوصية
لأن العبد طهر عن الجناية بالفداء كأنه لم يجهن فننفذ الوصية قال • ومن وصى
بثلث ماله لآخر فافر الموصى له والوارث أن الميت أعتق هذا العبد فظل الموصى
له اعتقه في الصحة وقال الوارث اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء
للموصى له لئلا إن بفضل من الثلث شيء أو تفوق له البينة أن العتق في الصحة لأن
الموصى له بدعي استحقاق ثلث ما بقى من التركة بعد العتق لأن العتق في الصحة ليس
بوصية ولهذا ينفذ من جميع المال والوارث ينكر دلان مدعاه العتق في المرض وهو
وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكراً أو القول قول المبكر
مع اليمين ولأن العتق حادث والحوادث تضاد إلى أقرب الإرفاق للتيقن بما كان
الناظر شاهد للوارث فيكون القول قوله مع اليمين قال إلا أن يفضل شيء من الثلث على

على قيمة العبد لانه لا يمزاج له فيه او تقوم له البينة ان العتق في الصحة
لان الثابت بالبينة كالثابت معاينة وهو خصم في اقامتها واثبات حقه قال
من ترك عبدا فقال للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال رجل لي على ابيك
الف درهم قال صدقتما فان العبد يسعى في قيمته عند ابي حنيفة ربا قال لا
يعتق ولا يسعى في شيء لان الدين والعتق في الصحة ظهرا معا بتصديق الوارث
فيهما واحد فلو كانا معا العتق في الصحة لا يوجب السعابة وان كان
على المعتق دين وله ان الفرار بالدين اقوى لانه يعتبر من جميع المال والافرار
بالعتق في المرض يعتبر من الثلث والا فاقوى بدفع الادنى ففضيلته ان يبطل
العتق في المرض اصلا الا انه بعد وقوعه لا يشمل البطالة فيدفع من حيث
الاعتنى بايجاب السعابة ولان الدين اسبق لانه لا مانع له من الا سنا فيستند
الى حاله الصحة ولا يمكن اسناد العتق الى تلك الحالة لان الدين يمنع العتق
في حاله المرض مجانا فتجب السعابة وعلى هذا الخلاف اذا مات الرجل وترك
الف درهم فقال رجل لي على الميت الف درهم ودين وقال الاخر كان لي عنده
الف درهم وديعة فعند الوديعة اقوى وعندهما معا مواء قصه
قال ومن اوصى بوصاها من حقوق الله تعالى فدمت الف رايش منها فدمها
الموصى او اخرها مثل الحج والزكاة والكفارات لان الغريضة اهم من النافلة
والظاهر منه البداية بما هو الا هم فان تساوت في القوة بدى بما قدمه الموصى
اذا ضاق عنها الثلث لان الظاهر انه يبتدي بالاحم وذكر الطحاوي ربه انه يبتدي
بالزكاة ويقدمها على الحج وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رد وفي
رواية عنه انه يقدم الحج وهو قول محمد بن وهب الا ولى انهما وان استوبا
في الغريضة فالزكاة تعلق بها حق العباد فكان اولى وجه الاخرى ان الحج يقام
بالمال والنفس والزكاة بالمال فصار عليه فكان الحج اقوى ثم تقدم الزكاة والحج
على الكفارات لمزيتها عليهما في القوة اذ فلجاء فيهما من الوعيد ما لم يأت
في الكفارة والكفارة في القتل والظهار واليمين مقدمه على صدقة الفطر لانه

محرر وجوبه في الأثرين. ومن مدققة. صديقه لتطويعه مدققة. رتبة للالتحاق

على وجوبها الاختلاف في الإضحية وعلى هذا القياس. بتمام الواجبات على

البعض قال وما ليس بها واجب فقدم منه ما قدسه الوهي بما يمازجها كما إذا صرح بذلك

قالوا إن التثنية ينقسم على جميع الواجبات ما كان لله تعالى وكله العبد

فما أصاب الغريب صرف إليها على الترتيب الذي ذكرناه وينقسم على بلد

الغريب ولا يجعل الجميع كوصية واحدة لأنه إن كان المقصود به شيئاً

فكل واحد في نفسها مقصود فينفرد كما يتفرد وصاهاً. وحينئذ قل ومن أوصى

بحجة الإسلام أحجوا عنه رجلاً من بلده يحج وأكباً إن الواجب لله تعالى. يحج

من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لأداء ما هو

عليه وإنما قال وأكباً لأنه لا يلزمه أن يحج ماشياً فأنصرف على الوجه الذي وجب

عليه قال فإن لم تبلغ الوصية النفقة أحجوا عنه من حيث دفع وفي القياس

لا يحج عنه لأنه أمر بالحجة على نفقة عدمها فيه غير انحرافاً ولا ناعلم

أن الموصي قصد تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها ما لم يكن والممكن فيه ما ذكرناه

وهو أولى من إبطالها رأساً وقد فرقنا بين هذا وبين الوصية بالمعتق من قبل فإن

ومن خرج من بلد حاجاً فمات في الطريق وأوصى أن يحج عنه يحج عنه

من بلده عند أبي حنيفة وهو قول زفره وقال أبو يوسف ومحمد يحج عنه

من حيث باع استحساناً وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج عن غيره في الطريق

لهما أن السفر بنية الحج دفع فريضة وسقط فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع

أجره على الله فيبتدأ من ذلك المكان كأنه من أهله بخلاف سفر التجارة لأنه

لم يقع فريضة فيحج عنه من بلده وله أن الوصية تنصرف إلى الحج من بلده

نبي ما قرناه أداءه للواجب على الوجه الذي وجب والله أعلم بما

الوصية للأقارب وغيرهم قال ومن أوصى بجيرانه فهم الملائمون

عند أبي حنيفة وهو قالوا هم الملائمون وغيرهم ممن يسكن محلة الموصي

فيهم مسجد لمجلة وهذا استحسان وقوله قياس لأن الجار من المجاور وهو

الجار من المجاور وهو

ثارة إلى قوله

لأن الظاهر به

يبتدأ بالهم

أراد به قوله قبل

هذا ومن أوصى

بحجة الأقارب

أحجوا عنه

والملاصقة ~~بغيره~~ ولهذا ~~بمقتضى~~ ~~الشفقة~~ ~~بما~~ ~~المحرم~~ ~~منه~~ لما فعله رصفه الحو
ر الجميع بصرف الى ~~الحرم~~ ~~المحرمين~~ ~~وقد~~ ~~ملاصق~~ وجهه ~~الى~~ ~~الحسان~~ ان هؤلاء
كلهم يسمون ~~بغير~~ ~~الحرم~~ ~~فأولئك~~ ~~بغيره~~ صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحاج
المسجد الا في المسجد ونفسه بكل من سمع النداء ولان ~~المسجد~~ ~~بغير~~ ~~الحرم~~ ~~ان~~
واستغنا به ينتظم الملاصق وغيره الا لا بد من الاختلاط ~~و~~ ~~بغير~~ ~~الحرم~~ ~~ان~~
المسجد وما قاله الشافعي ~~وهو~~ ~~الحرم~~ ~~الى~~ ~~اربعين~~ ~~دار~~ ~~بعيد~~ ~~وما~~ ~~بروي~~ ~~بغير~~ ~~الحرم~~ ~~ان~~
قالوا ويستوي فيسحق الحكم ~~و~~ ~~بالمالك~~ ~~والذكر~~ ~~والانثى~~ ~~والمحرم~~ ~~والذمي~~ لان اسم
الحرم يتناولهم ويدخل فيه ~~العبد~~ ~~الساکن~~ ~~عنده~~ ~~لا~~ ~~طلاقه~~ ~~ولا~~ ~~يدخل~~ ~~عندهما~~
لان الوصية له وصية لمولا لا ~~لغير~~ ~~ساكن~~ ومن اوصى لا صهاره فالوصية
لكل ذي رحم محرم من امرأته لما روي ان النبي عليه السلام لما تزوج صفية
اشق كل من ملك من ذي رحم محرم منها اكراما لها وكانوا يسمون اصهار
النبي عليه السلام وهذا التفسير اختيار محمد وابي عبيدة وكذا يدخل فيه كل
ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم منه
لان الكل اصهار لومات الموصى والمرأة في نكاحه ارفى عده من طلاق رجعي
فالصهر يستحق الوصية وان كان في عده من طلاق يابن لا يستحقها لان بقاء الصهر ب
بقاء النكاح وهو شرط عند الموت فالوصى لا يختانه فالوصية لزوج كل ذات
رحم محرم منهم وكذا المحارم الا زواج لان الكل يسمى عتقا فيل هذا في عرفهم
وفي عرفنا لا يتناول الا زواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والا فرب
ولا بعد لان اللفظ يتناول الكل قال ومن اوصى لا فارب فهو لا اقرب
فالا فرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان والولد ويكون
للاثنين فصاعدا وهذا عند ابي حنيفة ~~وهو~~ ~~قال~~ ~~صاحباه~~ ~~الوصية~~ ~~لكل~~ ~~من~~ ~~ينسب~~
الى اقصى اب له في الاسلام وهو اول اب اسلم او اول اب ادرك الاسلام وان لم
يسلم على حسب ما اختلف فيه المشائخ ~~وهو~~ ~~فائدة~~ ~~الاختلاف~~ ~~تظهر~~ ~~في~~ ~~اولاد~~
ابي طالب فانه ادرك الاسلام ولم يسم لهما ان الفرب مشتق من النسب اية

فيكون أصح ما لم تأت فينتظم بحقيقته مواضع الخلاف ولأن الوصية اخت
 الميراث وفي الميراث يعتبر الأقرب فالأقرب والمراد بالجمع المذكور فيه
 اثنان فكذا في الوصية والمقصود من هذه الوصية تلا في ما شرط في الخاصة واجب
 الصلة وهو يختص بذي الرحم المحرم منه ولا يدخل فيه قرابة الأب ولا غيره
 لا بسمو أو قرباً ومن سمى ولده قريباً كان منه عفوفاً وهذا الأقرب في
 اللسان من يتقرب إلى غيره بوسيلة غير محرم الوالد والأولاد
 ولا معتبر بظاهر اللفظ جده انقطاع الإجماع على تركه فحده ولا بعد ما ذكرناه
 وعندهما بأقضي الأب في الإسلام وعند الشافعي رد بالأب الأدنى قال
 وإذا أوصى لأقربيه وله عمان وخالان فالوصية لعمه بعده اعتبار الأقرب
 كما في الإرث وعندهما بينهما رابعا إذا لم يتركهما إلا الأقرب وأو تركهما
 وخالين فللعلم نصف الوصية والصف للخالين لأنه لا بد من اعتبار معنى الجمع
 وهو الأقرب في الوصية كما في الميراث بخلاف ما إذا أوصى لذي قرابة حدث
 يكون للعم كل الوصية لأن اللفظ للقرى فيحوز الواحد كلها الأقرب لو كان له
 عمر واحد فله نصف الثلث لما بيناه • ولو ترك عمًا وعمته وخالا وحالة فالوصية
 للعم والعمة بينهما بالسوية لا ستواء فربما وهى أقوى والعمة وإن لم تكن
 وأرثته فهي مستحقة للوصية كما لو كان القريب رفيقا أو كافرا وكذا الوصى لذي
 قرابته أو لأقربائه أو لزوجته في جميع ما ذكرنا لأن ذلك لفظ مع أو انعدم
 المحرم بطلت الوصية لانهما مفيد بهذا الوصف قال • ومن أوصى لأهل فلان
 على زوجته عند أبي حنيفة وهو مريد بالنص قال الله تعالى واتوبى بأهلكم أجمعين وله أن
 أهله إلا أهل حقيقته في الزوجة بشهد بذلك قوله تعالى وسار بأهله ومنه قولهم
 نأهل ببلدة كذا والمطلق ينصرف إلى الحقيقة قال • ولو أوصى لأهل فلان فهو لأهل
 بيته لأن الإلحاق القبيلة التي ينسب إليها ولو أوصى لأهل بيت فلان يدخل فيه
 أبوه وحده لأن الأب أصل البيت ولو أوصى لأهل نسبه أو لجنسه فالنسب عبارة

أراد به قوله لا بد
 من اعتبار معنى
 الجمعية

مرة عن تملك اليد والتمليك يكون من غير ان يملكه من قبل من ان يملكه
ووصاياه لان الانبياء في جنسهم لا يملكون من قبل من يملكون من قبل من يملكون
لا يملكون الا من يملكون من قبل من يملكون من قبل من يملكون من قبل من يملكون
ان كانوا في ما يخصون دخل في الوصية فقراءهم واغنياءهم ولا يملكون من قبل من يملكون
لانه امكن تحقيق التملك في جفهم والوصية تملك وان كانوا الاخص من الوصية
في الغنى ام منهم لان المقصود من الوصية الغربة وهي في سدة الخلقة وازد المجموعه
وملة الاسامي تشعر بمحقق الحاجة ليجاز حمله على القبوله بخلاف ما اذا وصى
لشبان بني فلان وهم لا يتحملون الا لا يسمي بني فلان وهم لا يخصصون حيث
تبطل الوصية لانه ليس في الاصل ما يبنى عن الحاجة فلا يمكن صرفه الى الفقراء
ولا يمكن تصحيحه تملك في حق الكل للجهالة المتفاخشة وتعذر الصرف اليهم
وفي الوصية للفقراء والمساكين محجب الصرف الى اثنين منهم اعتبارا بالمعنى
المجمع وافله اثنان في الوصايا على ما مر ولو اوصى لبني فلان بدخل فيه الاناث
في قول ابي حنيفة اول قوله وهو قولهما لان جمع الذكور يتناول الاناث ثم رجع
وقال يتناول الذكور خاصة لان حقيقة الا سمر للذكور وانتظامه للاناث تجوز
والكلام لضعف نفسه بخلاف ما اذا كان بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول
الذكور والاناث لانه ليس هو ادبها اعيانهم اذ هو محروك الا ينساب كبني آدم
ولهذا بدخل فيه مولى العتاقة والمولات وخلفاءهم ومن اوصى لولد فلان
فقال وصية بينهم والذكور وانثى فيه سواء لان اسم الولد ينتظم الكل انتظاما
واحد من اوصى اورثته فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين هذا لانه
لما نزل على لفظ الورثة اذن ذلك بان قصده التفضيل كما في المرات ومن اوصى
لمواليه وله موال اعتنهم وموال اعتقوه فالوصية باطله وقال الشافعي ربي
في بعض كتبه ان الوصية لهم جميعا وذكر في موضع آخر انه يوقف حتى
بما يحواله ان الاسم يتناولهم لان كلا منهم يسمى مولا فصار كالاخوة ولنا ان
الجهة واحدة لان احدهما مولى النعمة والاخر منعم عليه فصار مشتركا

فلا ينظمهما اللفظ واحد في موضع الاتبات بخلاف ما إذا اختلف لا موالى
 فلان حيث ينتاور الالف على ولا فصل لانه مخفاه النفي ولا تنافي فيه ولا فصل
 في هذه الوصية من اعتقده في الصحة والمرض ولا تدبره زرعه وامهات
 له رداد محقق هو لا يثبت بعد الموت والوصية تصان الى حادثة الموت فلا بد
 من ن قبله وعن امي يوسف انه لم يدخلون لان سبب الاستحقاق
 لازم و ن فيه عبد قال له مولا اعلم انك فانت حر لان المعتق مباح
فصل الموت عند تحقق محضه ولو كان له موال او اولاد موال وموالى موال
 بدخل فيها معتقوه واولادهم دون موالى الموالاة وعن امي يوسف انه لم يدخلون
 ابصار الكل شركاء لان الاسم ينتاولهم على السواء لا يحدده بقول الصحة مختلفة
 في المعتق الا نعام وفي الموالى هقد لا التزام والاعتاق لازم فكان الاسماء احق
 ولا بدخل فيهم موالى الموالى لانهم موالى غير حقيقه بخلاف موالبه واولادهم
 لانهم ينسبون اليه باعناق وجده منه بخلاف ما اذا لم يكن له موال ولا اولاد
 الموالى لان اللفظ لهم مجاز فيصرف اليه عند تعذر اعتبار الحقيقه ولو كان معتق
 واحد وموالى الموالى فالنصف لمعتقه والباقى للورثة لتعذر الجمع بين الحقيقه
 والمجاز ولا بدخل فيه موال اعتقدهما ابنه وابوه لانهم ليسوا بمواليه لا حقيقه
 ولا مجازا وانما يحرز ميراثهم بالعصوبة بخلاف معتق البعض لانه ينسب اليه
 بالولاء والله اعلم بالصواب باب الوصية بالملكى والخدمه
والنمرة قال * وتجوز الوصية بخدمه عبده وسكنى داره سنين معلومه ونحوه
 بذلك ابد لان المسافع يصح تملكها في حاله الحياه ببدل وغير بدل فكذلك بعد الموت
 محتاجه كما في الاعيان ويكون محسوسا على ملكه في حق المنفعة حتى يتملكها
 الموصى له على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه مسافع الوقف على حكم مالك الواف
 ويجوز موفنا مؤبدا كما في العارية فانها تملك على اصلها بخلاف المبرات لانه
 خلافه فيما يملكه المورث وذلك في عين تبقى والمنفعة عرض لا يبنى وكذا الوصية
 في العبد لانه بل المنفعة فاخذ حكمها والمعنى يشملهما فان خرجت رتبة

[illegible]

هو فاعلا يتناول المدة المدة الابدية لانه وانما مثل التمسك به في الابد لا نه
لا يتبادر الى تناول المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
فتمتظن المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
من جهة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
على ذلك المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
لا نصيب الى دليل في المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
او باننا لم مات له ما في بطنها من الولد وما في ضرعها من اللبن
وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال اهدا او امر ببل لده
انما عباد الموت فيعتبر فيام هذه الاشياء يومئذ وهذا بخلاف ما تفهم
والفرق ان القياس يأبى عليك المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
والعلة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة المدة
ذلك جواز في الوصية بالضرع الاول لان بابها اوسع اما الولد المدة المدة المدة
فلا يجوز ابراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقد ما ملكت لابد خل تحت الوصية
بخلاف الموحود منها لانه يجوز استحفاظها بعقد البيع تبعا وبعد التحلح
مقصودا فكذا بالوصية والله اعلم بالصواب باسم الوصية المدة المدة
* واذا ضاع يهودى او نصرانى بيعته او كنيسة في صحفه ثم مات فهو ميراث
لان هذا بمنزلة الوصية عندا بي حنيقة رة والوفى عنده يورث ولا يلزم فكذا
هذا واما عند همدان هذه معصية فلا تصح عندهما قال * ولو اوصى بذلك لم يجر
مسددين فهو من الثلث معناه اذا اوصى ان تبني دارا بيعته او كنيسة فهو حازر
من الماسن ان الوصية فيها معنى الا بخلاف ومعنى التملك وله ولا يسه
ذلك ما يمكن تصحيحه على اعتبار المعنيين قال وان اوصى به اراه كنيسة لغوم
مقدس فليس جازت الوصية عندا بي حنيقة رة وقال الوصية باطله لان هذه
معصية بخلافه وان كان في معتقدهم قرينة الوصية بالمعصية باطله
لان تعديا هامن تذيير المعصية ولا يبي حنيقة رة ان هذه قرينة في معتقدهم ونحن

ويعلم امرئ بان مقرهم ومثلي بنون فتجوز بل في اعني هذا امر لا يرى انه
معتقدهم لا في حقيقته معتقدهم لا في حقيقته معتقدهم لا في حقيقته معتقدهم
ان البناء نفسه ليس بشيء لزوال ملك الساني وانما بنون ملكها لا يصير
محررا خالصا لله تعالى كما في مساجد المسلمين والكنيسة لم تصر ملكا لله تعالى
فحقه فتبقى ملكا للساني فتورث عنه ولانهم بنون فيها المحرمات ولا يجوز لها
فلم يترتب لعل حق العباد به وفي هذه الصورة يورث المسجد ايضا لعدم تحريمه
مخالفة الوصية لانه وضع لزاله الملك الا انه امتنع ثبوت مقتضاه في غير
ما هو قرينة عند من تبقى فيما هو قرينة على مقتضاه فيزول ملكه فلا يورث
ثم الحاصل ان وصايا الذمي على اربعة اقسام منها ان تكون قرينة على مقتضاه
ولا تكون قرينة في حقنا وهو ما ذكرناه ما اذا وصى الذمي بان نذبح خنازيره
وتطعم المشركين وهذه على الخلاف اذا كان لغوم غير مسممين كما ذكرناه
والوجه ما بيناه ومنها اذا وصى بما يكون قرينة في حقنا ولا يكون قرينة في
معتقدهم كما اذا وصى بالجمع او بان يبنى مسجد للمسلمين او بان يسرج
في مساجد المسلمين وهذه الوصية باطلة بالاجماع اعتبارا لا اعتقادهم الا اذا كان
لغوم باعيا نهم لوفوعه تمليكا لانهم معلومون والجهة مشورة ومنها
اذا وصى بما يكون قرينة في حقنا وفي حقهم كما اذا وصى بان يسرج
في بيت المقدس او بغزى الشرك وهو من الروم وهذا جائز سواء كان لغوم
باعيا نهم او غير باعيا نهم لانه وصية بما هو قرينة حقيقته وفي معتقدهم ايضا
ومنها اذا وصى بما لا يكون قرينة لافي حقنا ولا في حقهم كما اذا وصى للمغنيات
والناجيات فان هذا غير جائز لانه معصية في حقنا وفي حقهم الا ان يكون لغوم
باعيا نهم فيصير تمليكا واستحلالا صاحب الهوى ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية
بمنزلة المسلم لانا امرنا ببناء الاحكام على الظاهر وان كان بكفر فهو بمنزلة
المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته ببناء حقيقته وصاحبته

وفي المرندة الأصح أنه تصح وصاها ما لا ينفي على الردة بخلاف المرندة لا نه
 يقتل أو يسلم. وإذا دخل المحرمي بامان فأوصى لمسلم أو ذمي بماله كله جاز
 لا امتناع الوصية بما زاد على الثلث لمحق الورثة وللذمي بقدر ما زاد زهرا
 وليس لورثته حق موصي لكونهم في دار الحرب اذ هم اموات في دار الاسلام
 حرمة ماله باعتبار الامان والايمان كان يحقه لا لمحق ورثته. داركان
 اوصى باقل من ذلك اخذت الوصية ويرد الباقي على ورثته وذلك من حق
 المسلم ان يواضع عبده عند الموت او دبر عبده في دار الاسلام فذلك
 صحيح منه من غير اعتبار الثلث لما بينا وكذا لو اوصى له مسلما أو ذميا
 بوصية جازلا نه مادام في دار الاسلام فهو في المعاملات بمنزلة الذمي ولذا
 تصح عقود التمليكات منه في حال حياته وبصح تبرعه في حياته فكذا بعد سماعه
 وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يجوز لانه مستامن من اهل الحرب اذ هو على
 قصد الرجوع ويمكن منه ولا يمكن من زيادة المقام على السنة الا بالجزء
 ولو اوصى الذمي بأكثر من الثلث او لمحض ورثته لا يجوز اعتبارا بالمسلمين
 لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو اوصى بماله
 لماله جاز اعتبارا بالارث اذا لكفر كله ملة واحدة ولو اوصى لمحرمي في دار الاسلام
 لا يجوز لان الارث ممنوع لثبائين الدارين والوصية اخذته والله اعلم باب
 الوصي وما يملكه ومن اوصى الى رجل فقبل الوصي في وجه الموصي ورد ما
 في غير وجهه فليس برد لان الميت مضي لسبيله معتمد اعليه فلوصي رده في
 غير وجهه في حياته او بعد مماته صار مغرورا من جهته فردوه تغلا الوكيل
 بمشراء عبد بغير عينه او ببيع ماله حيث يصح رده في غير وجهه لانه لا ضرر هناك
 لانه حي قادر على التصرف بنفسه فان رد عليه وجهه فهو رد لانه ليس للموصي
 ولاهية الزامه التصرف ولا غير ورفيه لانه يمكنه ان ينيب غيره وان لم يقبل
 ولم ير دونه مات الموصي فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل لان الموصي
 ليس له ولا به الالتزام فيبقي مخيرا فلو انه باع شيئا من تركته فقد لزمته لان ذلك

ذلك ان لا التزام بالشئ وهو معتبر بعد الموت ^{باعتدال} البيع لصده ورده من الموصي
وسواء علمه بالوصاية او لم يعلم بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث
لا ينفذ لان الوصاية خلافه لانه يختص بمحل انقطاع ولا ينفذ فتنقض الوضعية
اليه واذا كانت خلافا لم يتوقف على العلم كالورثة اما التوكيل انا بة الثبوت
في حال العلم ولا يه المصيب فلا يبرح من غير علم كاثبات الملك بالبيع والشراء

وفد بينا طريق العلم وشرط الاختيار لئلا يتقدم من الكتب وان لم يقبل حتى من ذلك ما ذكر
مات الموصي فقال لا قبل ثم قال لا قبل فله ذلك ان لم يكن الفاضى اخرجه في فصل القضاء
من الوصية حين قال لا قبل لان بمجرد قوله لا قبل لا يبطل الا بقاء لان في ابطاله بالوارث من
ضرر بالمت وضرر الموصي في الا بقاء مجبور بالثواب ودفع الاول وهو على كتاب ادب
اولى الا ان الفاضى اذا اخرجه عن الوصاية بصره ^{وذلك} لا يمتنع فيه بطلان الوضعية ولا يه
دفع الضرر وبما يجوز عن ذلك فيضطر ببقاء الوصاية فيدفع الفاضى الضرر اعلم الناس
عنه وينصب حافظا للمال الميسر متصرفا فيه فيدفع الضرر من المجانبين فلهذا بالوكالة يجوز
ينفذ اخراجه فلو قال بعد اخراج الفاضى اياه اقبل لم يثبت اليه لانه قبل
بعد بطلان الوصاية بابطال الفاضى ومن اوصى الى عبدا وكافرا فاسق اخرجه من كان المخبر حرا
الفاضى عن الوصية ونصب غيره وهذا اللفظ بشير الى صحة الوصية
لان الاخراج يكون بعد ما ذكر محمده في الاصل ان الوصية باطله فيل معناه
او وصياها فلا

في جميع هذه الصور ستبطل وقيل في العبد معناه باطل حفيضة لعدم ولايته
واستبداده وفي غيره معناه ستبطل وقيل في الكافر باطل ايضا لعدم ولايته على
المسلم وجه الصحة ثم الاخراج ان اصل النظر ثابت لقدرة العبد حفيضة
ولا يه الفاسق على اصلنا ولا يه الكافر في الجملة الا انه لم يتم النظر لتوقف
ولا يه العبد على اجازة المولى وتلكه من المحجور بعد ما اورد المعادة الدينية
الباغية للكافر عن ترك النظر في حق المسلم واتهام الفاسق بالبغيانية فيخرجه
الفاضى من الوصاية ويقيم غيره مقامه انما بالنظر وشرط في الاصل ان يكون
الفاسق مخروفا عليه في المال وهذا يصلح عذرا لغير اخراجه وتبطل به بغيره

ومن اوصى ابى محمد نفعه وفي الورثة كبار لم نصح الوصية لان المكبر لا يوصى به
 او يبيع نصيبه فيمنعه المشتري فيعجز عن الوفاء بحق الوصاية فلا يبعد فائدة تلك
 وان كانوا اصغارا فالوصية اليه جائزة عند ابى حنيفة ره و^{في} عند ما
 وهو الفأس و^{في} قول محمد ره مضطرب فيه يرى مودة مع ابى حنيفة وثارة
 مع ابى يوسف وجه القياس ان الولاية متعده لما ان الرق بناه اهل^{في} به
 اثبات الولاية للمملوك على المالك وهذا قلب المشروع ولان الوصية "سائرة
 من الاب لا تجزى وفي اعتبار هذه تجزى بها لا لا يملك بيع ونفسه وهذا
 فقص الموضوع وله انه مخاطب مستند بالتصرف فيكون اهلا للوصاية وبسبب
 لاخذ عليه ولا به فان الصغار وان كانوا ملاك ليس لهم ولاية المنع فلا منافاة
 وابطاء المولى اليه يؤخذ بكونه ناظر اهلهم وصار كالمالك والوصاية فيه
 تجزى على ما هو المروي عن ابى حنيفة ره او نقول بصار اليه كبلان و^{في} ي
 الى ابطال اصله وتغيير الوصف لتصبح الاصل اولى قال ومن اوصى الى
 من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه الفاضي غيره وعابته بحق الموصى
 والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الاخر اليه لصيانته و^{في} ي
 كفايته فيتم النظر باعانة غيره ولو شكى اليه الوصي ذلك لا يحبه حتى يعرب
 ذلك حفيظة لان الشاكي قد يكون كاذبا تحفيضا على نفسه واذا ظهر عندنا ناضي
 مجهزة اصلا استبدل به رعاية للنظر من المجانين ولو كان قادرا على التصرف
 امينا فيه ليس للفاضي ان يخرج له لانه لو اختار غيره كان و^{في} له لما انه مختار
 الميت ورضيه فابقاه اولى ولهذا قدم على اب الميت مع وفور مقتضاه فاولى
 ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة اربعضهم الوصي الى الناضي فانه
 لا ينبغي له ان يعزله حتى تبد له منه خيانة لانه استفاد الولاية من الميت
 غير انه اذا ظهرت الخيانة فالوصي انما نفسه لا ماله وفداقت ولو كان في
 الاحكام يخرج منه فاعند عجزه يتوب الفاضي منا به كانه لا وصى له ومن اوصى
 الى اثنين لم يكن لاحد مما ان يتصرف عند ابى حنيفة ومحمد ره دون صاحبه الا

الا في الاشياء معدودة في نبيها ان شاء الله تعالى في ابو يوسف بن محمد وكل واحد
منهما بالتصرف في جميع الاشياء لان الوصاية المستقلة بالولاية وهي وصية
شروع لا تجري فيثبت لكل منهما كمالا كولاية النكاح والاخوة ومنه ان
الوصاية خلافة وانما تحقق اذا انتقلت الولاية اليه على الوجه الذي كان
قائما للموصي وقد كان بوصف الكمال ولا في اختيار الاب اباهما بوذن
كل واحد منهما بالشفقة فينزل ذلك منزلة قرابة كل واحد ولهما ان الولاية
تثبت بالتفويض فيراعي وتختص بالتفويض وهو وصف الاجتماع اذ هو شرط
في العقد وما رضى الموصي الا بالمتنى وليس الواحد كالمتنى بخلاف الاخوة في
النكاح لان السبب هناك الغرابة وقد فاسد بكل منهما كمالا ولا ان النكاح
حق مستحق لها على الولي حتى لو طال بينه بانكاحها من كفؤ بخلافها يجب عليه
وهنا حق التصرف للموصي ولهما ان يبقى مخيرا في التصرف فني الاول وفي حقا
على صاحب نصيب وفي الثاني المتوفى لان ولاية التصرف لهما فاذا تصرف وحده
بغضا لصاحبه فلا يلزم اصله الدين الذي عليهما ولهما بخلاف الاشياء المعدودة لانها
من باب الضرورة لا من باب الولاية ومواضع الضرورة مستثناة ابداهي
ما استثناء في الكتاب واخواتها فسال الا في شراء الكفن وتجهيزه لان في
التأخير فساد الميت ولهما بملكه تجميعا عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم
لا به بخاف موتهم جوعا وعمرانا ورد الوديعة بعينها ورد المغصوب والمشتري
شراء فاسدا وحفظ الاموال وفناء الدين لا نهاليس من باب الولاية فانه
يملكه المالك وصاحب الدين اذا ظفر بنجس حقه وحفظ المال بملكه من بضع
في يده فكان من باب الاعانة ولا نه لا يحتاج فيه الى الراي وتنفيذ وصية
بعينها وعقود بعينه لا نه لا يحتاج فيه الى الراي والخصومة في حق المبيع
لان الاجتماع فيها متعذر ولهذا يتفرد بها احد الوكيلين وقبول الهبة لان في التأخير
خيفة الفوات ولا نه تملكه الام والذي في حجرة فلم يكن من باب الولاية
وقبول بيع ما يخشى عليه التوقي والتلف لان فيه ضرورة لا تخفى

وجمع الاموال الناجمة لان في التأخير خشية الفوات ولا نه به لكونه كل من دفع
 في يده فلم يكن من باب الولاية وفي الجامع الصغير وليس لاحد الوصية
 ان يبيع او يفاضل والمراد بالتفاضل الافتضاء كذا كان المراد منه في عرفهم وهذا
 لانه رضى بما نالتهما جميعا في القبض ولا نه في معنى المدااة لا سيما عند
 اختلاف الجنس على ما عرف فكان من باب الولاية ولو ادعى ان كل واحد
 على الانفراد قليل بفرد كل واحد منهما بالتصرف بمنزلة الوكيلين اذا وكل
 واحد على الانفراد وهذا لانه لما افرد ففد رضى بركاى الواحد وقيل اختلاف
 في الفصلين واحدا لان وجوب الوصية عند الموت بخلاف الوكيلين لان الوكيل
 تتعاقب فان مات احدهما جعل الفاضل مكانه وصيا آخر اما عند غلظ الداء
 عاجز عن التفرد بالتصرف فيحتمل الفاضل اليه وصيا آخر نظر للميت عند عجزه
 وعند ابي يوسف له الحي منهما وان كان بفرد رضى بالتصرف ما لموصى قصد
 ان يخلفه متصرفا في حق نفسه وذلك ممكن التحقيق بنصب وصى آخر مكان الميت
 ولو ان الميت منهما اوصى الى الحي فللمحي ان يتصرف وحده في طاهر الولاية
 بمنزلة ما اذا اوصى الى شخص آخر ولا يحتاج الفاضل الى نصب وصى آخر لان راي
 الميت باق حكما برأى من يخلفه وعن ابي حنيفة رآه انما يفرد بالتصرف لان
 الموصى مارضى بتصرفه وحده بخلاف ما اذا اوصى الى غيره فلا نه بفرد تصرفه
 برأى المثنى كما رضى المتوفي واذا مات الوصى واوصى الى آخر فهو وصية
 في تركته وتركه الميت الاول عندنا وقال الشافعي رآه لا يكون وصيا في تركه الميت
 الاول اعتبارا بالتوكيل في حاله الحي او الجامع بينهما انه رضى برأى لا برأى غيره
 ولان الوصى يتصرف بولاية منتقلة اليه فيملك الا بصاء الى غيره كالعبد الا برى
 ان الولاية التي كانت ثابتة للموصى تنتقل الى الوصى في المال والى الجدي في النفس
 ثم الجدي فانه مقام الاب فيما انتقل اليه فكذا الوصى وهذا لان الا بصاء اقامة
 غيره مقامه فيماله ولا يته وعند الموت كانت له ولا يستحق التركة فيمنزل
 الثاني منزلته فيهما ولا نه لما استعان به في ذلك مع علمه انه قد تفرق به المنية قبل

من ماله موصوده ~~بغيره~~ وهو لا في ما شرط منه بما راضيا بما يضافه الى غيره
بخلات الوكيل لان الموت ~~لا~~ حي يمكنه ان يحصل موصوده بنفسه فلا يرضى
الوكيل غيره والا يضاف اليه قال • ومقاسمة الوصي الموصى له عن الورثة جائز
ومقاسمة الورثة من الموصى له باطله لان الوارث خليفة الميت حتى يرد
بالعيب ويرد عليه بذو بصير مغرورا بشراء المورث والوصي خليفة الميت
ايضا لو كان خصما عن الوارث اذا كان غايبا فصحت مقسمته عليه حتى لو حضر
دفع ذلك ما في يد الوصي ليس له ان يشارك الموصى له اما الموصى له فليس بخليفة
للميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جده وبذلك لا يرد بالعيب ولا يرد
عليه ولا يصير مغرورا بشراء الموصى فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته
حتى لو هلك ما افرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي لان الفسمة لم تنفذ عليه
غير ان الوصي لا يضمن لانه ليس بيمين له ولا له الحفظ في التركة اكرما اذا هلك
بعض التركة قبل الفسمة فيكون له ثلث الباقي لان الموصى له شريك الوارث
فيتموى • اتوى من المال المشترك على الشراكة ويبقى ما بقي على الشراكة قال
• فان قاسم الورثة واخذ نصيب الوصي له فضاع رجع الموصى له بثلث ما بقي
لما بينا • وان كان الميت اوصى بحجة فقام الورثة فهلك ما في يده حج عن الميت
من ثلث ما بقي وكذلك ان دفعه الى رجل ليحج عنه فضاع في يده وقال ابو يوسف
ان كان مستغرا للثلث لم يرجع بشيء وان لا يرجع بتمام الثلث وقال محمد
لا يرجع بشيء لان الفسمة حق الموصى • ولو افرز الموصى بنفسه ما لا ليحج عنه
فهلك لا يلزمه شيء وبطلت الوصية فكذا اذا افرزه وصيه الذي قام مقامه
ولا ييوسف رد ان محل الوصية الثلث فيجب تنفيذه ما ما بقي محلها واذا لم يبق
بطلت لغوات محلها ولا يي حنيقة • ان الفسمة لا تراد لذاتها بل لمقصودها
وهي تاديب الحج فلم تعتبر دونه وصار كما اذا هلك قبل الفسمة فيحج بثلث ما بقي
ولان تمامها بالتسليم الى الجهة المسماة الا فاقض لها فاذا لم يصر الى ذلك
الوجد لم يتم نصارك لانه قبلها • ومن اوصى بثلث الف درهم فدفعها الورثة

إلى الفاسي نفسه، وموسى، وأب ففهمته جارية الوصية، نفسه وهذا
 لو مات الموصي له قبل التبول بصير الوصية ميراثاً، ورثته الوفاة نفسه، نفسه
 لا ميراثاً، حق الموقى والعيب، وهن النظر، أفرا نصيب العايب، فبذل، عذ لذا
 وصية حتى أب نفسه العايب، وفد لذلك المعوض لم يكن له على الورثة ميراث •
 وإذا بذل الوصي عبدان من التركة بغير مخصص من الغرماء فهو جابر لأن الوصي ذاته
مقام الموصي • ولو تولى حما بنفسه يجوز ببعضه بغير مخصص من الغرماء، وإن كان
في مرض موت فكذلك إذا تولاه من فام مقامه وهذا لأن حق الغرماء متعلق بالمال
لا بالوصية والباع لا يبطل المالية لغوائها إلى خلف وهو الثلث بخلاف العبد المذموم
لأن للغرماء حق الإستعلاء أما هنا فبخلافه • ومن أوصى بأن بما أب عبد
ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وبعض الثلث فصاع في بذل فأستحق
العبد ضمن الوصي لأنه هو العائد فتكون العهد عليه وهذه العهد لأن المشتري
منه ما رضي بذل الثلث الليسلم له المبيع ولم يسلم فقد أخذ وصى الباع ما
الغير بغير رضاه فيجب عليه رد ذلك و يرجع فيما ترك الميت لأنه عامل له فيرجع
عليه كالوكيل وكان أبو حنيفة رأى يقول لا يرجع لأنه ضمن بقبضه ثم رجع إلى ما ذكر
و يرجع في جميع التركة وعن محمد أنه يرجع في الثلث لأن الرجوع بحكم الوصية
فأخذ حكمها وسجل الوصية الثلث وجه الظاهر أنه يرجع عليه بحكم الغرور وذلك
دفع عليه والدفع من جميع التركة بخلاف القاضي وأما بذله إذا تولى الباع
حيث لا عهد عليه لأن في الزامها القاضي تعطيل القاضي أذ نقص عن تدليله
الإمانة حذر أعس لزوم الغرامة فتعطل مصلحة العامه وأما بذله سفر عبد كالرسول
ولا كذلك الوصي لأنه يضمن له الوكيل وفد مرفي كتاب النساء • فإن كانت
التركة قد سقطت أو لم يكن بها وفا لم يرجع بشيء كما إذا كان على الميت دين
آخر • وإن قسم الوصي الميراث فأصاب بغير مخصص من الورثة عبد بباعه بغير
الثلث فإن ذلك أستحق العبد رجع في محل الصغير لأنه عامل له • و يرجع الصغير
على الورثة بمقتضى لا تنتفخ القسمة باحتقاق ما أصابه • وإن احتل الوصي

آخر فصل

في الموارث

في قول كتاب

في القاضي

الوصي مال المتيمة فانه غير المتيمة جاز وهو ان يكون املى اذ الولاية نظرية
 وان كان الاول املى لا يجوز لان فيه تضييع مال اليتيم على بعض الواجوه
 يجوز بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يتغابن الناس في مثله لانه لا نظر في
 الغبن الفاحش بخلاف البيع لانه لا يمكن التحرز عنه ففي اعتباره اثنان اذ بابه
 والصبي الماذون والعبد الماذون والمكاتب يجوز بيعهم وشراؤهم بالغبن الفاحش
 عند النبي حنفية رده لانهم يتصرفون بحكم المالكية والاذن لك المهر بخلاف
 الوصي لانه يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا في تفيد بموضع النظر وعندهم
 لا يملكونه لان التصرف بالفاحش منه تبرع ولا ضرورة فيه وهم ليسوا من
 أهله • ولما كتب كتاب الشراء على وصي كتب كتاب الوصية على حدة
 وكتاب الشراء على حدة لان ذلك احوط ولو كتب جملة عسي يكتسب الشاهد
 شهادته في اخره من غير تفصيل فيصير ذلك محملا له على الكذب ثم قيل يكتسب
 اشترى من فلان ابن فلان • يكتسب من فلان وصي فلان لما بينا وفيل لا باس
 بذلك لان الوصاية تعلم ظاهرا قال • وبيع الوصي على الكبير الغائب جاز
 في كل شيء الا في العقار لان الاب يلى ماسوا ولا يملكه فكذا وصيه فيه وكان
 القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لانه لا يملكه الاب على الكبير الا
 انا استحسنه لما انه حفظ لتسارع الغنم اليه وحفظ الثمن ايسر وهو يملك
 المحفظ اما العقار فمحصن بنفسه قال • ولا يجوز في المال لان المغرض اليه المحفظ
 دون التجارة وقال ابو يوسف ومحمد وصي الاخ في الصغير والكبير الغائب
 بمنزلة وصي الاب في الكبير الغائب وكذا وصي الام وصي العم وهذا الجواب
 في تركه هولا لان وصيهم فاهم مفاسدهم وهم يملكون ما يكون من باب
 المحفظ فكذا وصيهم والوصي احق بمال الصغير من الجد وقال الشافعي رده لانه
 احق لان الشرع اقام مقام الاب حال عدمه حتى احرز الميراث فيقدم علي
 وصيه ولنا ان باءا تنقل ولا بة الاب اليه فكانت ولا بته فابته معنى
 فيقدم عليه كالاب نفسه ومدان اختياره الوصي ومع علمه بقيام الجد بدل

لان ذلك
 احوط

على ان تصرفه انظر امنيته من تصرف ابيه فان

الا ب لا ثمة اقرب الناس اليه واشفعهم عليه حتى يستدركه من اوصي
غير انه يقدم عليه وصي الاب في التصرف لما بيننا وبينه في الاموال
قال واذا شهد الوصيان ان الميت اوصى الى فلان معناه ان
لا يهملان فيهما لا يثبتان معيلا لانفسهما فان الا ان يدعيهما
المشهود له وهذا استحسان وهو في الفياس كالاول لما بيننا من التهمة

وجه الاستحسان ان للفاضل ولاية نصب الوصي اية اء او ضم آخر
اليهما رضايه بدون شهادتهما تنسقط بشهادتهما موثقة النعمين عنده
اما الوصاية تثبت بنصب الفاضل قال وكذلك الابن معناه اذا شهد ان الميت
اوصى الى رجل وورثه بكره لهما تخرجان الى انفسهما انما تثبت في الشركة
ولو شهدا يعني الوصيان لو ارث صغير بشي

باطلة لانهما يظهران ولاية التصرف لانفسهما في المشهود له وانما اذا
كبر في مال الميت لم تجز ان كان في غير مال الميت حار وهذا عند ابن حنبل
ولان ان شهد الوارث كبير تجوز في الوجهين لانه لا يثبت له ولاية المدونة
في التركة اذا كانت الورثة كبارا فعربت عن التهمة وله انه يثبت لهما ولاية

المحفوظ وولاية بيع الموقوف عند غيبة الوارث فتحقق التهمة بخلاف شهادتهما
في غير التركة لانقطاع ولاية وصي الاب عنه لان الميت اقامه مقام نفسه
في تركته لا في غيرهما قال واذا شهد رجلان لرجلين على ميت من الف
درهم وشهد الاخران للاولين بمثل ذلك جازت شهادتهما ان كانت شهادتهما

كل فربق للاخرين بوصية الف درهم لم تجز وهذا قول ابي حنبل ومحمد
وقال ابو يوسف ره لا تقبل في الدين ايضا وابو حنبل ره لا بمعاذ كراحتنا مع
ابي يوسف ره وعن ابي يوسف ره مثلي قول محمد ره وحده المول ان الدين
يحبب ثم التهمة وهي قابلة لمحقق شتى فلا شركة ولهذا لو ترع اجنبي بفضاء
ديره مما ليس للاخر في المشاركة وجه الردان الدين بالموت بتعلق التركة

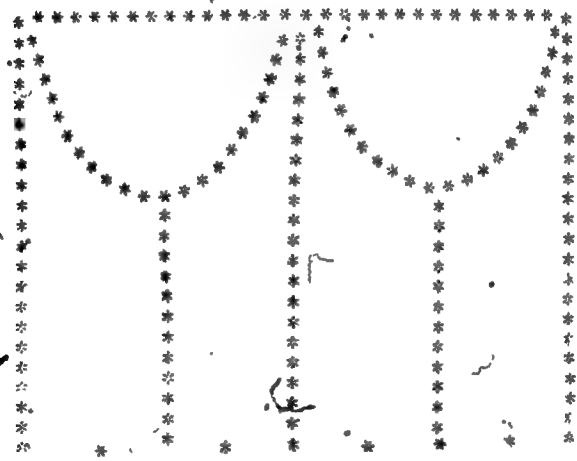
وهو قوله ولنا
ان بالاب
تتغل ولاية
الاب اليه اه

من الشركة بشاؤك الآخر فيجب عليك الشهادة مثبتة حق الشركة تحتفظ
 التهمة بخلاف حال حيوة المدون لأنه في الدمة لبقا في المال فلا ينفذ
 الشركة فلان ولو شهد انه اوصى لهذين الرجلين بجارية وشهد المشهود لهما
 ان الميت اوصى لكشاهدين بعينه جازت الشهادة بالاتفاق لانه لا شيء فلا تهمته
 ولو شهد انه اوصى لهذين الرجلين بثلث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى
 للثامدين بثلث ماله فالشهادة باطللة وكذا اذا شهد الاولان ان الميت اوصى
 لهذين الرجلين بالعبد وشهد المشهود لهما انه اوصى للاولين بثلث ماله فهي
 باطللة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة كتاب المحتنى
 فصل في بيانها • وادان للمولود فرج وذكر فهو خنثى فانه كان يبول
 من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهو انثى لان النبي عليه السلام
 سئل عنه كيف يورث فقال من احيى يورث وعن علي رضي الله عنه مثله
 ولان البول من ابي عضو كان فهو ولانته على انه هو العضو الاصلى الصحيح والاخر
 بمنزلة العيب • وان بال منهما فالحكم للاسبق لان ذلك دلالة اخري انه
 هو العضو الاصلى وان كان في السبق على السواء فلا معتبر بالكثرة عند ابي حنيفة
 وبالا نسب الى اكثرهما بولا لانه علامة قوة ذلك العضو وكونه عضوا اصليا
 ولان الاكثر حكم الكل في اصول الشرع فيترجم بالكثرة وله ان كثرة الخروج
 ليس تدل على القوة لانه قد يكون للاتساع في احد هما وضيق في الاخر وان كان
 بخروج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق لانه لا مرجح قال • واذا بلغ
 المحتنى وخرجت سميته او وصل الى النساء فهو رجل وكذا اذا احتلم كما
 يحتمل الرجل او كان له ثدي مسلولان هذه من علامات الذكوان • ولو ظهرت
 ثدي كثندي المرأة او نزل له لبن في ثديه ادخاض او حبل وامكن الوصول اليه
 من الفرج فهو امرأة لان هذه من علامات النساء • وان لم يصب احد
 هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا اذا تعارضت هذه المعالم فصل

ليزول الكبرياء حساب من اثنى عشر للخنثى خمسة والاربعون معلولا حبسها
 رة ان الحاجة مهننا الى اثنان المال ابتداء من مال ومومرات الاثنى
 مشفق به وفيما زاد عليه شك فائتنا المنفق به فسر له عليه لان المال لا يجب
 بالشك وصار كما اذا كان الشك في وجوب المال بسبب آخر فانه يدخل
 فيه بالمتيقن به كذا هذا الا ان يكون نصيبه الاقل لو ولد فانه ذكر اثنسة
 يعطى نصيب الابن في تلك الصورة لكونه مشيقا به وهو ان يكون الورثة زوجا
 واما واختا لادب وام هي خنثى ارا امرأة واجهوبن لام واختا لادب وام هي
 خنثى فعندنا في الاولى للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للخنثى وفي الثانية
 للمرأة الربع وللأخوين لام الثلث والباقي للخنثى لانه اقل النصيبين ثما
فصل في ما اذا افرى على الآخر كتاب وسنته ففيل له
اقتشه عليك بما في الكتاب فاروى براسه هي نعم او كتب فاد اجا ومن ذلك
ما يعرف انه افرى وهو جاز ولا يجوز ذلك في الذي يعتقل لسانه وطال الشافعي
وه يجوز في الوجهين لان المجوز انما هو العجز وقد شمل الفصلين ولا فرق بين
الاصلي والعارض كالوحي والتموحيش من الاولي في حق الركوة والعرة
لا يخفى انما رايه الاشارة انما تعتبر اذا صارت معهودة معلومة وذلك في الآخر من
دون المعتقل لسانه حتى لو امتد ذلك وصارت له اشارة معلومة فالواو بمنزلة
الاخرس لان التفريط جاء من قبله حيث اخر الوصية الى هذا الوقت اما الآخرس
فلا تفريط منه ولان العارضي على شرف الزوال دون الاصل فلا يسامان
وفي الا بدء عرفناه بالنص قال * واذا كان الآخرس يكتب كتابا او يوصي ابدا
يعرف به فانه يجوز نكاحه وطلقه وعتقه وبيعه وشراؤه وينقص له ومسه ولا حد
ولا يحمله اما الكتابة فلا نهام من ناعي بمنزلة الخطاب ممن دنا ليرى ان المسمى
اي واجب التبليغ مرة بالعداسية والى الكتاب بالكتاب الى العيب والمجوز
في حق الغائب العجز وهو في الآخرس اظهر والزم ثم الكتاب على ثلث مراته
مستبين مرته وهو بمنزلة النطق في الغائب والسماء وعلى ما قاله المستبين

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
 وحيثما كان من الحكمة وغير مستعمل من صوم كالكتابة على الهواء والماء
 وهو منزهة كلام غير مسموع فلا تثبت به الحمد لله اما الاشارة فيجب ان
 في الدرس من حق مداد الحكام للحاجة الى ذلك لانها من القوة العباد ولا تخص
 المداد دون الخط وقد اتفقت عليه ان المداد انما هو حق المداد لا حاجة الى
 الحمد ولم يكن الحق لله تعالى انما هو المداد والادوات واعاد ان مداد النفاذ
 فلا حد له في القوة ولا حد لها في الشارة في العذبة لانعدام الغائب صريحا ومن الشرط
 ثم العرق بدن المدود واليد ان الحمد لا تثبت ببيان فيه شبهة الا ترى انه
 لو شهدوا انهم لم يروا المداد في العز لا يجب الحمد ولو شهدوا بالفضل المطلق
 او انهم لم يروا المداد في العز لا يجب الحمد ولو شهدوا بالفضل المطلق
 فيه معنى العوضه فلا تثبت مع الشهادة لعدم المخافة وذكر في كتاب الاثر ان
 انما الكتاب من الغائب انما هو في فضاء بحسب عليه ويحتمل ان يكون
 انما هو من سائر المداد المذكور في مهارو ابتان ويحتمل ان يكون مفارفا
 لذلك انه يمكن الوصول الى نطق الغائب في المحملة لفهام اهلية النطق
 والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
 انما هو من سائر المداد المذكور في مهارو ابتان ويحتمل ان يكون مفارفا
 لذلك انه يمكن الوصول الى نطق الغائب في المحملة لفهام اهلية النطق
 والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
 انما هو من سائر المداد المذكور في مهارو ابتان ويحتمل ان يكون مفارفا
 لذلك انه يمكن الوصول الى نطق الغائب في المحملة لفهام اهلية النطق
 والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما والحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما

فان من المدبوحة التي حرم من ... وان كانت الميثة أكثر وكان ...
 لم يترك هذا اذا كانت الحالة الاختيارية ...
 في جميع ذلك لان الميثة الميثة تحول في حالة الضرر ...
 ان يكون ذكية اولى غير انه يعبري به طريق بوضعه في الميثة ...
 فلا يتركه من غير ضرورة وقال الشافعي رد لا يجوز اكل في حالة ...
 وان كانت المدبوحة اكثر لان النحر دليل ضروري فلا ...
 ضرورة ولا ضرورة لان الحال حالة الاختيار ولما ان العلة تنزل منزلة ...
 اعادة الاباحة الا يري ان اسواق المسلمين لا تعلم عن المحرم والمحرور ...
 ومع ذلك يباح تناول اعتماد اهل الغائب وهذا لان القليل لا يمكن الاحتراز ...
 ولا تستطاع الامتناع عنه فيسقط اعتبار دفع المخرج كقليل النجاسة وقبل الانكشاف ...
 بخلاف ما اذا كانا نصفين او كانت الميثة اغلب لانه لا ضرورة فيه والله اعلم بالصواب



العدد	اللفظ	اللفظ	العدد
٢٢	المسحوق	المسحوق	٢٢
٢٣	سوق	سوق	٢٣
٢٤	الماء	الماء	٢٤
٢٥	ركوس	ركوس	٢٥
٢٦	المسحوق	المسحوق	٢٦
٢٧	اذا اللبس	اذا اللبس	٢٧
٢٨	قنينة	قنينة	٢٨
٢٩	المسحوق	المسحوق	٢٩
٣٠	بمعنى	بمعنى	٣٠
٣١	بمعنى	بمعنى	٣١
٣٢	مكرو	مكرو	٣٢
٣٣	هيئة	هيئة	٣٣
٣٤	كهيئة	كهيئة	٣٤
٣٥	فأفروا	فأفروا	٣٥
٣٦	حنية	حنية	٣٦
٣٧	فأفروا	فأفروا	٣٧
٣٨	هيئة	هيئة	٣٨
٣٩	فأفروا	فأفروا	٣٩
٤٠	فأفروا	فأفروا	٤٠
٤١	فأفروا	فأفروا	٤١
٤٢	فأفروا	فأفروا	٤٢
٤٣	فأفروا	فأفروا	٤٣
٤٤	فأفروا	فأفروا	٤٤
٤٥	فأفروا	فأفروا	٤٥
٤٦	فأفروا	فأفروا	٤٦
٤٧	فأفروا	فأفروا	٤٧
٤٨	فأفروا	فأفروا	٤٨
٤٩	فأفروا	فأفروا	٤٩
٥٠	فأفروا	فأفروا	٥٠

صفحة	مطر غلط	صحيح	مطر غلط	صحيح
٢٢ ٢٨١	الاستسار	ابوبوسف	١٣ ٢١٤	ابوبوسف
٦ ٢٨٣	الاستسار	املاحة	٢ ٢٢٦	املاحة
٢٢ ٢٨٣	فاد	ان يتزوجها	١٥ ٢٢٧	ان يتزوجها
٢ ٢٨٤	محمونه	ولد	٢٢ ٢٣١	ولد
٣ ٢٨٥	عفده	الرجب	٢٥ ٢٣١	الرجب
١٥ ٢٨٥	جيت	للوث	٢ ٢٣٣	للوث
٧ ٢٨٦	الفسح	تعيم	٢ ٢٣٣	تعيم
٢٢ ٢٨٧	مبتوته	لم يكن	١٩ ٢٣٤	لم يكن
٢٢ ٢٨٧	روحها	النكاح	١٧ ٢٣٨	النكاح
١١ ٢٨٨	ابوسف	بفرغ	١٣ ٢٣٩	بفرغ
٤٨ ٢٨٨	حكم	التعيم	١٩ ٢٣٩	التعيم
٢ ٢٨٩	عملها	وهي	٣ ٢٦٣	وهي
٢ ٢٨٩	بشبهه	يظهر	١٧ ٢٦٤	يظهر
٢٢ ٢٨٩	انه	يبطل	٨ ٢٦٨	يبطل
٤ ٣٠٠	المقصود	عنده	٦ ٢٧٠	عنده
٧ ٣٠١	تخص	بالوداد	٢٠ ٢٧٠	بالوداد
٧ ٣٠١	تلمس	لاتسلم	١٢ ٢٧١	لاتسلم
١٠ ٣٠٢	والالى	لتسلم	١٢ ٢٧١	لتسلم
٢٠ ٣٠٢	تعد	بدونه	٢٣ ٢٧٢	بدونه
٣ ٣٠٣	وطيئا	اختلف	٢ ٢٨٨	اختلف
٨ ٣٠٣	العدا	الواجب	١٢ ٢٧٩	الواجب
١١ ٣٠٣	جات	منهما	٢ ٢٨٦	منهما
١٧ ٣٠٣	دشمت	خاذفها	١٨ ٢٨٦	خاذفها

الفتح سطر غلط	الفتح سطر غلط	الفتح سطر غلط	الفتح سطر غلط
٢٢٣ ٧١ للمعنيين	٢٢٣ ٧١ للمعنيين	٢٢٣ ٧١ للمعنيين	٢٢٣ ٧١ للمعنيين
٢٢٣ ١٦ اول	٢٢٣ ١٦ اول	٢٢٣ ١٦ اول	٢٢٣ ١٦ اول
٢٢٣ ١١ بمسبين	٢٢٣ ١١ بمسبين	٢٢٣ ١١ بمسبين	٢٢٣ ١١ بمسبين
٢٢٦ ١١ مختلفين	٢٢٦ ١١ مختلفين	٢٢٦ ١١ مختلفين	٢٢٦ ١١ مختلفين
٢٢١ ١١ النصرني	٢٢١ ١١ النصرني	٢٢١ ١١ النصرني	٢٢١ ١١ النصرني
٢٢٣ ١٩ اد	٢٢٣ ١٩ اد	٢٢٣ ١٩ اد	٢٢٣ ١٩ اد
٢٢٦ ١٠ اعتبار	٢٢٦ ١٠ اعتبار	٢٢٦ ١٠ اعتبار	٢٢٦ ١٠ اعتبار
٢٢٧ ١٣ الحال	٢٢٧ ١٣ الحال	٢٢٧ ١٣ الحال	٢٢٧ ١٣ الحال
٢٢٧ ١٢ الامن	٢٢٧ ١٢ الامن	٢٢٧ ١٢ الامن	٢٢٧ ١٢ الامن
٢٢٩ ١٥ الدخل	٢٢٩ ١٥ الدخل	٢٢٩ ١٥ الدخل	٢٢٩ ١٥ الدخل
٢٥١ ٩ الا ان ذن	٢٥١ ٩ الا ان ذن	٢٥١ ٩ الا ان ذن	٢٥١ ٩ الا ان ذن
٢٥١ ٢٢ لان الملك	٢٥١ ٢٢ لان الملك	٢٥١ ٢٢ لان الملك	٢٥١ ٢٢ لان الملك
٢٥٢ ٦ كذ	٢٥٢ ٦ كذ	٢٥٢ ٦ كذ	٢٥٢ ٦ كذ
٢٥٢ ١١ الدنى	٢٥٢ ١١ الدنى	٢٥٢ ١١ الدنى	٢٥٢ ١١ الدنى
٢٥٣ ١٠ ابودوسو محمد	٢٥٣ ١٠ ابودوسو محمد	٢٥٣ ١٠ ابودوسو محمد	٢٥٣ ١٠ ابودوسو محمد
٢٥٨ ١٢ ولا شارة	٢٥٨ ١٢ ولا شارة	٢٥٨ ١٢ ولا شارة	٢٥٨ ١٢ ولا شارة
٢٥٨ ١٣ وكذ	٢٥٨ ١٣ وكذ	٢٥٨ ١٣ وكذ	٢٥٨ ١٣ وكذ
٢٥٨ ١٩ اذ	٢٥٨ ١٩ اذ	٢٥٨ ١٩ اذ	٢٥٨ ١٩ اذ
٢٦١ ٢١ الان	٢٦١ ٢١ الان	٢٦١ ٢١ الان	٢٦١ ٢١ الان
٢٦٢ ١٦ يقضى	٢٦٢ ١٦ يقضى	٢٦٢ ١٦ يقضى	٢٦٢ ١٦ يقضى
٢٦٢ ٢١ والتشفق	٢٦٢ ٢١ والتشفق	٢٦٢ ٢١ والتشفق	٢٦٢ ٢١ والتشفق
في صفحة ثلث مائة واربعون وستة في خطى	في صفحة ثلث مائة واربعون وستة في خطى	في صفحة ثلث مائة واربعون وستة في خطى	في صفحة ثلث مائة واربعون وستة في خطى
اننا وعشرين وثمانية وعشرين ونف التكرار	اننا وعشرين وثمانية وعشرين ونف التكرار	اننا وعشرين وثمانية وعشرين ونف التكرار	اننا وعشرين وثمانية وعشرين ونف التكرار

سجل المصروفات صفحة مصروفات

٣٦٦	٧	مادير	ماعترا	٢٠٠	١	احاديثها	احاديثها
٢٧١	٣٣	ال	عند	٢١٢	١	مادير	مادير
٣٦٥	١٧	الديف	الديف	٣٥٠	٣٥	مادير	مادير
٣٧٦	٨	الدعي	الدعي	٣١٥	٣	مادير	مادير
٣٧٧	١٥	لطاوعة	لطاوعة	٣١٦	٢	مادير	مادير
٣٧٨	٢	وقال	وقال	٣١٧	٣	مادير	مادير
٣٧٨	٥	انه	ان	٣١٧	٢٣	مادير	مادير
٣٨١	١٣	فلهد	فلهدا	٣١٨	٢١	مادير	مادير
٣٨١	٢٢	هذ	هذ	٣١٩	١٦	مادير	مادير
٣٧٣	٢٤	يلظفة	يلظفة	٣١٧	٢٠	مادير	مادير
٢٨٢	١٦	ربحها	وربحها	٣٢٠	٧	مادير	مادير
٢٨٥	٧	من	الى	٣٢٣	١٨	مادير	مادير
٣٨٥	١٢	قيفر	يفرق	٣٢٤	٣	مادير	مادير
٣٨٦	١٨	انضابه	اعضايه	٣٢٥	١٣	مادير	مادير
٣٨٧	٧	فلا	فلان	٣٢٧	٢١	مادير	مادير
٣٨٨	٢٠	المساء	السماء	٣٢٨	٣	مادير	مادير
٣٩٠	١٢	اوامراته	اوامراته	٣٢٨	١٣	مادير	مادير
٣٩١	١٧	الاخذ	الاخذ	٣٣٠	٣	مادير	مادير
٣٩٨	١٢	زارحم	زارحم	٣٣٠	٢٣	مادير	مادير
٣٩٢	٥	فانخذ	انخذ	٣٣١	٩	مادير	مادير
٣٩٢	١١	اولاص	اولاص	٣٣١	٢٢	مادير	مادير
٣٩٣	٦	سرقه	سرقه	٣٣٢	١٣	مادير	مادير

٢٣	٢٣٨	الدارم	الدارم	٢٣	٢٣٨	الدارم	الدارم
٢٣	٢٣٨	العرب	العرب	٢٣	٢٣٨	العرب	العرب
٢٣	٢٣٨	كافرا	كافرا	٢٣	٢٣٨	كافرا	كافرا
٢٣	٢٣٨	بفتنض	بفتنض	٢٣	٢٣٨	بفتنض	بفتنض
٢٣	٢٣٨	في الحكم	في الحكم	٢٣	٢٣٨	في الحكم	في الحكم
٢٣	٢٣٨	ثلاثه	ثلاثه	٢٣	٢٣٨	ثلاثه	ثلاثه
٢٣	٢٣٨	انقتل	انقتل	٢٣	٢٣٨	انقتل	انقتل
٩	٢٣٣	تحس	تحس	٩	٢٣٣	تحس	تحس
١١	٢٣٣	تالى	تعالى	١١	٢٣٣	تالى	تعالى
٧	٢٣٨	تسرق	تسرق	٧	٢٣٨	تسرق	تسرق
١١	٢٣٣	اللدثال	اللدثال	١١	٢٣٣	اللدثال	اللدثال
١٢	٢٣٣	اللفطة	اللفطة	١٢	٢٣٣	اللفطة	اللفطة
٢٠	٢٥٥	من	في	٢٠	٢٥٥	من	في
٢٣	٢٥٥	جهة	جهة	٢٣	٢٥٥	جهة	جهة
١٢	٢٥٧	وهل	وهو	١٢	٢٥٧	وهل	وهو
١١	٢٦٠	ما مضى	ما مضى	١١	٢٦٠	ما مضى	ما مضى
١٨	٢٦٢	بند	بند	١٨	٢٦٢	بند	بند
٣	٢٦٥	ابو بوسك	ابو بوسك	٣	٢٦٥	ابو بوسك	ابو بوسك
٢٣	٢٦٥	البدن	البدن	٢٣	٢٦٥	البدن	البدن
٥	٢٦٦	بيع	بيع	٥	٢٦٦	بيع	بيع
١١	٢٦٦	بتساوي	بتساوي	١١	٢٦٦	بتساوي	بتساوي
١٢	٢٦٨	فيستحق	فيستحق	١٢	٢٦٨	فيستحق	فيستحق
٦	٢٧٠	يبعا	يبعا	٦	٢٧٠	يبعا	يبعا

صفحة	مطر غلط	صحيح	صفحة	مطر غلط	صحيح
٥٢٢	٢١	٥٢٢	٥٢٢	٢١	٥٢٢
٥٢٣	٢٢	٥٢٣	٥٢٣	٢٢	٥٢٣
٥٢٤	٢٣	٥٢٤	٥٢٤	٢٣	٥٢٤
٥٢٥	٢٤	٥٢٥	٥٢٥	٢٤	٥٢٥
٥٢٦	٢٥	٥٢٦	٥٢٦	٢٥	٥٢٦
٥٢٧	٢٦	٥٢٧	٥٢٧	٢٦	٥٢٧
٥٢٨	٢٧	٥٢٨	٥٢٨	٢٧	٥٢٨
٥٢٩	٢٨	٥٢٩	٥٢٩	٢٨	٥٢٩
٥٣٠	٢٩	٥٣٠	٥٣٠	٢٩	٥٣٠
٥٣١	٣٠	٥٣١	٥٣١	٣٠	٥٣١
٥٣٢	٣١	٥٣٢	٥٣٢	٣١	٥٣٢
٥٣٣	٣٢	٥٣٣	٥٣٣	٣٢	٥٣٣
٥٣٤	٣٣	٥٣٤	٥٣٤	٣٣	٥٣٤
٥٣٥	٣٤	٥٣٥	٥٣٥	٣٤	٥٣٥
٥٣٦	٣٥	٥٣٦	٥٣٦	٣٥	٥٣٦
٥٣٧	٣٦	٥٣٧	٥٣٧	٣٦	٥٣٧
٥٣٨	٣٧	٥٣٨	٥٣٨	٣٧	٥٣٨
٥٣٩	٣٨	٥٣٩	٥٣٩	٣٨	٥٣٩
٥٤٠	٣٩	٥٤٠	٥٤٠	٣٩	٥٤٠
٥٤١	٤٠	٥٤١	٥٤١	٤٠	٥٤١
٥٤٢	٤١	٥٤٢	٥٤٢	٤١	٥٤٢
٥٤٣	٤٢	٥٤٣	٥٤٣	٤٢	٥٤٣
٥٤٤	٤٣	٥٤٤	٥٤٤	٤٣	٥٤٤
٥٤٥	٤٤	٥٤٥	٥٤٥	٤٤	٥٤٥
٥٤٦	٤٥	٥٤٦	٥٤٦	٤٥	٥٤٦
٥٤٧	٤٦	٥٤٧	٥٤٧	٤٦	٥٤٧
٥٤٨	٤٧	٥٤٨	٥٤٨	٤٧	٥٤٨
٥٤٩	٤٨	٥٤٩	٥٤٩	٤٨	٥٤٩
٥٥٠	٤٩	٥٥٠	٥٥٠	٤٩	٥٥٠
٥٥١	٥٠	٥٥١	٥٥١	٥٠	٥٥١
٥٥٢	٥١	٥٥٢	٥٥٢	٥١	٥٥٢
٥٥٣	٥٢	٥٥٣	٥٥٣	٥٢	٥٥٣
٥٥٤	٥٣	٥٥٤	٥٥٤	٥٣	٥٥٤
٥٥٥	٥٤	٥٥٥	٥٥٥	٥٤	٥٥٥
٥٥٦	٥٥	٥٥٦	٥٥٦	٥٥	٥٥٦
٥٥٧	٥٦	٥٥٧	٥٥٧	٥٦	٥٥٧
٥٥٨	٥٧	٥٥٨	٥٥٨	٥٧	٥٥٨
٥٥٩	٥٨	٥٥٩	٥٥٩	٥٨	٥٥٩
٥٦٠	٥٩	٥٦٠	٥٦٠	٥٩	٥٦٠
٥٦١	٦٠	٥٦١	٥٦١	٦٠	٥٦١
٥٦٢	٦١	٥٦٢	٥٦٢	٦١	٥٦٢
٥٦٣	٦٢	٥٦٣	٥٦٣	٦٢	٥٦٣
٥٦٤	٦٣	٥٦٤	٥٦٤	٦٣	٥٦٤
٥٦٥	٦٤	٥٦٥	٥٦٥	٦٤	٥٦٥
٥٦٦	٦٥	٥٦٦	٥٦٦	٦٥	٥٦٦
٥٦٧	٦٦	٥٦٧	٥٦٧	٦٦	٥٦٧
٥٦٨	٦٧	٥٦٨	٥٦٨	٦٧	٥٦٨
٥٦٩	٦٨	٥٦٩	٥٦٩	٦٨	٥٦٩
٥٧٠	٦٩	٥٧٠	٥٧٠	٦٩	٥٧٠
٥٧١	٧٠	٥٧١	٥٧١	٧٠	٥٧١
٥٧٢	٧١	٥٧٢	٥٧٢	٧١	٥٧٢
٥٧٣	٧٢	٥٧٣	٥٧٣	٧٢	٥٧٣
٥٧٤	٧٣	٥٧٤	٥٧٤	٧٣	٥٧٤
٥٧٥	٧٤	٥٧٥	٥٧٥	٧٤	٥٧٥
٥٧٦	٧٥	٥٧٦	٥٧٦	٧٥	٥٧٦
٥٧٧	٧٦	٥٧٧	٥٧٧	٧٦	٥٧٧
٥٧٨	٧٧	٥٧٨	٥٧٨	٧٧	٥٧٨
٥٧٩	٧٨	٥٧٩	٥٧٩	٧٨	٥٧٩
٥٨٠	٧٩	٥٨٠	٥٨٠	٧٩	٥٨٠
٥٨١	٨٠	٥٨١	٥٨١	٨٠	٥٨١
٥٨٢	٨١	٥٨٢	٥٨٢	٨١	٥٨٢
٥٨٣	٨٢	٥٨٣	٥٨٣	٨٢	٥٨٣
٥٨٤	٨٣	٥٨٤	٥٨٤	٨٣	٥٨٤
٥٨٥	٨٤	٥٨٥	٥٨٥	٨٤	٥٨٥
٥٨٦	٨٥	٥٨٦	٥٨٦	٨٥	٥٨٦
٥٨٧	٨٦	٥٨٧	٥٨٧	٨٦	٥٨٧
٥٨٨	٨٧	٥٨٨	٥٨٨	٨٧	٥٨٨
٥٨٩	٨٨	٥٨٩	٥٨٩	٨٨	٥٨٩
٥٩٠	٨٩	٥٩٠	٥٩٠	٨٩	٥٩٠
٥٩١	٩٠	٥٩١	٥٩١	٩٠	٥٩١
٥٩٢	٩١	٥٩٢	٥٩٢	٩١	٥٩٢
٥٩٣	٩٢	٥٩٣	٥٩٣	٩٢	٥٩٣
٥٩٤	٩٣	٥٩٤	٥٩٤	٩٣	٥٩٤
٥٩٥	٩٤	٥٩٥	٥٩٥	٩٤	٥٩٥
٥٩٦	٩٥	٥٩٦	٥٩٦	٩٥	٥٩٦
٥٩٧	٩٦	٥٩٧	٥٩٧	٩٦	٥٩٧
٥٩٨	٩٧	٥٩٨	٥٩٨	٩٧	٥٩٨
٥٩٩	٩٨	٥٩٩	٥٩٩	٩٨	٥٩٩
٦٠٠	٩٩	٦٠٠	٦٠٠	٩٩	٦٠٠

١٦٦	مكر	مكر	١٦٦	مكر	١٦٦
١٦٧	المص	المص	١٦٧	المص	١٦٧
١٦٨	اعتبار	اعتبار	١٦٨	اعتبار	١٦٨
١٦٩	يحتصل	يحتصل	١٦٩	يحتصل	١٦٩
١٧٠	هوجيه	هوجيه	١٧٠	هوجيه	١٧٠
١٧١	ان	ان	١٧١	ان	١٧١
١٧٢	للمحمل	للمحمل	١٧٢	للمحمل	١٧٢
١٧٣	مر	مر	١٧٣	مر	١٧٣
١٧٤	دار	دار	١٧٤	دار	١٧٤
١٧٥	وعطى	وعطى	١٧٥	وعطى	١٧٥
١٧٦	والانجوزلا ولا انجوزلا	والانجوزلا ولا انجوزلا	١٧٦	والانجوزلا ولا انجوزلا	١٧٦
١٧٧	الممشاع	الممشاع	١٧٧	الممشاع	١٧٧
١٧٨	بذرعها	بذرعها	١٧٨	بذرعها	١٧٨
١٧٩	صبغة	صبغة	١٧٩	صبغة	١٧٩
١٨٠	بشوط	بشوط	١٨٠	بشوط	١٨٠
١٨١	موجود	موجود	١٨١	موجود	١٨١
١٨٢	بالانذار	بالانذار	١٨٢	بالانذار	١٨٢
١٨٣	السفر	السفر	١٨٣	السفر	١٨٣
١٨٤	العتق	العتق	١٨٤	العتق	١٨٤
١٨٥	ولاء	ولاء	١٨٥	ولاء	١٨٥
١٨٦	مجانبيه	مجانبيه	١٨٦	مجانبيه	١٨٦
١٨٧	وارث	وارث	١٨٧	وارث	١٨٧

[illegible]

